

هذه حاشية شيخ الاسلام والمسلمين \* رب المريرين \*  
المرحوم الشيخ ابراهيم الباجوري على مختصر  
العلامة المحقق \* سيدنا الشيخ محمد  
السنوسي في فن المنطق \* عفي الله  
عنهما آمين \* بجاه النبي الامين  
صلى الله وسلم عليه \* وعلى  
آله وصحبه ومن اتى  
اليه \* آمين  
آمين

قال ملتزم طبع هذا الكتاب \* ومصحح مباني وضعه للطلاب \* محمد صالح ابن المرحوم  
محمد اكرم ابن المرحوم محمد فقير شاه \* عليهم وعلى جميع العباد رضوان الله آمين  
اضاعت شمس طبع هذا الكتاب \* ولعلت بروق نفعه للطلاب \* من المطبعة الخيرية  
لا زالت طامره بعون رب البرية \* على ذمة ملتزمها ومصححها \* ومهذبها ومنقحها \* من  
نسخة مؤلفها الجليل \* عليه رجة المولى الجليل

B  
753  
\* B33  
H3

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

الحمد لله الذي الهنا المنطق الفصيح \* والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي اقام  
الدين بالرهان الصحيح \* وعلى آله واصحابه الذين اهتموا بهديه المليح \* (ام بعد)  
فيقول الفقير ابراهيم الباجوري \* هذه تقييدات غرر \* على شرح المختصر \* مختصتان من  
تقرير الشيخ عطية الاجهوري \* مع زيادة من تقرير شيخنا محمد الفضالي \* رحمه المولى  
المتعالى \* وها أنا أشرع فيما قصدت \* بعون من عليه اعتمدت \* فأقول (قوله بسم الله  
الرحمن الرحيم) يحتمل أن هذه البسملة للثن وقد تم على خطبة الشارح والديباجة  
لتحصل بركتها لهما فلا يحتاج لذكرها لكل منهما ويحتمل أنها للشارح وقد تم على  
الديباجة لتعود بركتها عليها ويلزم عليه ان المتن غير مبذوء بالبسملة فيقول المؤلف  
بالنسبة اليه العمل بحدِيثها وهو كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم فهو  
أبرو ويجاب بأنه اكتفى بالمجذلة جريا على طريقة من حمل المقيد وهو الحديث المذكور  
مع حديث المجذلة وهو كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالمحمد لله فهو أبر على المطلق وهو كل  
أمر ذي بال لا يبدأ فيه بذكر الله فهو أبر ويحتمل أنها للديباجة ويلزم عليه ان كلام من

المتن والشرح غير مبذوع بالبسملة ويحباب بما ذكره الاقرب من هذه الاحتمالات اولها  
 واعلم انه ينبغي لكل شارح في فن أن يتكلم على البسملة بطرف مما يناسب الفن  
 المشروع فيه وفاقا بحق كل منهما ونحن الآن شارعون في فن المنطق فننتكلم عليها  
 بطرف ما يناسبه فنقول قد اشتهر ان جملة البسملة يصح أن تكون انشائية وأن تكون  
 خبرية فعلى الاول لا تسمى تلك الجملة قضية لانه لا يسمي بها الا جملة الخبرية وأما على  
 الثاني فتسمى قضية وهل هي قضية شخصية أو كلية أو جزئية أو مهيمنة احتمالات لانه ان  
 قدر المتعلق نحو ابتدأ أو أنا مبتدأ أو ابتدأى وجعلت الاضافة للعهد فالاول لان  
 القضية الشخصية ما كان الموضوع فيها مشخصا وان قدر نحو يتبدأ كل مؤمن أو  
 ابتدأى أو يتبدأ المؤمن وجعل كل من الاضافة واللام للاستغراق فالثاني لان  
 القضية الكلية ما كان الموضوع فيها كليا وسورت بالسور الكلية وان قدر نحو يتبدأ  
 بعض المؤمنين أو ابتدأى أو يتبدأ المؤمن وجعل كل من الاضافة واللام للجنس في  
 ضمن بعض غير معين فالثالث لان القضية الجزئية ما كان الموضوع فيها كليا وسورت  
 بالسور الجزئية وان قدر ابتدأى أو يتبدأ المؤمن وجعل كل من الاضافة واللام  
 للجنس في ضمن فرد غير مقيد بالبعضية أو الكلية فالرابع لان القضية المهيمنة ما كان  
 الموضوع فيها كليا وأهملت عن السور ولا يخفى ان بعض هذه الاحتمالات أقرب من  
 بعض وكما يصح اعتبار هذه الاحتمالات باعتبار المتعلق يصح اعتبارها باعتبار اضافة لفظ  
 اسم الى لفظ الجلال كما قاله بعضهم فان جعلت للعهد فالاول وان جعلت للاستغراق  
 فالثاني وان جعلت للجنس في ضمن بعض غير معين فالثالث وان جعلت له في ضمن فرد  
 غير مقيد بالبعضية أو الكلية فالرابع فان قيل كيف يصح هذا مع أن المدار في هذه  
 القضايا على الموضوع لا على المجرور أوجب بأنه موضوع في المعنى ولذا قال النحاة  
 المجرور مخبر عنه في المعنى والتقدير هنا اسم الله مبذوع به بقى من أقسام القضايا  
 القضية الطبيعية بأن يراد الجنس من حيث هو ولا يصح أن تكون جملة البسملة منها  
 لا باعتبار المتعلق ولا باعتبار اضافة لفظ الاسم الى لفظ الجملة اذ لا يصح أن يراد من  
 المؤمن مثلا الجنس من حيث هو لانه لا يقع منه ابتداء ولا يصح أن يراد جنس الاسم  
 من حيث هو لانه لا يقع الا ابتداء به وسيأتي أن نسبة كل قضية لا بد لها من كيفية  
 تتكيف بها وهي اما الضرورة أو الامكان أو الدوام أو الاطلاق وتسمى تلك الكيفية  
 مادة وعنصر او يسمي اللفظ الدال عليها جهة وتسمى القضية عند التصريح فيها بذلك  
 اللفظ موجهة وقد قدموها باعتبار ما ذكر الى أربعة أقسام القوم الاول الضروريات

السبع الضرورية المطلقة والمشروطة العامة والمشروطة الخاصة والوقمية المطلقة  
 والوقمية غير الموصوفة بالاطلاق والمنتشرة المطلقة والمنتشرة غير الموصوفة بالاطلاق  
 القسم الثاني الممكنتان الممكنة العامة والممكنة الخاصة القسم الثالث الدوام الثلاث  
 الدائمة المطلقة والعرفية العامة والعرفية الخاصة القسم الرابع المطلقات الثلاث  
 المطلقة العامة والوجودية الدائمة والوجودية الاضروية فالجملة خمسة عشر  
 وبعضهم يزيد فيها وبعضهم ينقص وبعضهم يقول لا يتصرف في عددنا الضرورية  
 المطلقة هي التي حكم فيها ضرورة النسبة من غير تقييد بوصف او وقت نحو كل انسان  
 حيوان بالضرورة والمشروطة العامة هي التي حكم فيها ضرورة النسبة بشرط دوام  
 وصف الموضوع نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً والمشروطة  
 الخاصة هي المشروطة العامة لكن معز زيادة قيد دائماً نحو كل كاتب متحرك  
 الاصابع بالضرورة مادام كاتباً دائماً والوقمية المطلقة هي التي حكم فيها ضرورة  
 النسبة في وقت معين نحو كل انسان متحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة  
 والوقمية غير الموصوفة بالاطلاق هي الوقمية المطلقة لكن معز زيادة قيد دائماً نحو  
 كل انسان متحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة دائماً والمنتشرة المطلقة  
 هي التي حكم فيها ضرورة النسبة في وقت غير معين نحو كل انسان متنفس بالضرورة  
 وقتاً او المنتشرة غير الموصوفة بالاطلاق هي المنتشرة المطلقة لكن معز زيادة قيد دائماً  
 نحو كل انسان متنفس بالضرورة وقتاً او دائماً والممكنة العامة هي التي حكم فيها  
 بسلب الضرورة عن الطرف الخالف نحو كل انسان حيوان بالامكان العام والممكنة  
 الخاصة هي التي حكم فيها بسلب الضرورة عن الطرفين اعني الموافق والخالف نحو  
 كل انسان كاتب بالامكان الخاص والدائمة المطلقة هي التي حكم فيها بدوام النسبة  
 من غير تقييد بوصف او نحوه نحو كل انسان حيوان دائماً والعرفية العامة هي التي  
 حكم فيها بدوام النسبة بشرط دوام وصف الموضوع نحو كل كاتب متحرك الاصابع  
 دائماً مادام كاتباً والعرفية الخاصة هي العرفية العامة لكن معز زيادة قيد دائماً  
 نحو كل كاتب متحرك الاصابع دائماً مادام كاتباً دائماً والمطلقة العامة هي التي حكم  
 فيها باطلاق النسبة نحو كل انسان متنفس بالاطلاق والوجودية الدائمة هي المطلقة  
 العامة لكن معز زيادة قيد دائماً نحو كل انسان متنفس بالاطلاق دائماً والوجودية  
 الاضروية هي المطلقة العامة لكن معز زيادة قيد بالضرورة نحو كل انسان  
 متنفس بالاطلاق بالضرورة وكيفية نسبة جملة البسمة اما الامكان أو الاطلاق

فيصح أن تكون ممكنة عامة كأن يقال ابتدأ كائن بسم الله الخ بالامكان العام  
أو ممكنة خاصة كأن يقال ابتدأ كائن بسم الله الخ بالامكان الخاص ويصح  
أن تكون مطلقة عامة كأن يقال ابتدأ كائن بسم الله الخ بالاطلاق او وجودية  
اللا دائمة كأن يقال ابتدأ كائن بسم الله الخ بالاطلاق لادائما او وجودية  
اللا ضرورية كأن يقال ابتدأ كائن بسم الله الخ بالاطلاق لا بالضرورة ولا يصح  
توجيهها بجهة الضرورة لان النسبة فيها ليست بضرورية وكذا لا يصح توجيهها بجهة  
الدوام لان النسبة فيها ليست بدائمة فظهر ان جملة التسمية لا يصح ان تكون من  
الممكنين وان تكون من المطلقات الثلاث ولا يصح ان تكون من الضروريات  
السبع ولا من الدوائم الثلاث وتجويز بعضهم لذلك غير مستقيم وسيأتي ايضاح ذلك مع  
زيادة ان شاء الله تعالى (قوله قال الخ) هذه الديباجة يحتمل وهو الاقرب انها من  
وضع بعض تلامذة المؤلف مدحة لشيخه ويحتمل انها من وضع نفس المؤلف قصد به  
بيان اسمه ووصفه لمدح نفسه حاشا هذا الولى الصالح من ذلك ثم ان كانت الديباجة  
متأخرة عن التأليف فالتعبير بقال ظاهر وان كانت متقدمة عليه فهو بمعنى  
المضارع على حد قوله انى امر الله (قوله الشيخ) هو فى الاصل من طعن فى السن بان  
جاوز الاربعين وقيل الحسين وقيل غير ذلك ثم استعمل فى العرف فى من بلغ رتبة أهل  
الفضل ولو صغيرا واذكر فى القاموس له جوعا احدى عشر شهورة القياسى منها ثلاثة  
اشياخ وشيوخ يضم الشين وشيخة على وزن عنبة كما يؤخذ من متن الالفية (قوله  
الامام) هو فى الاصل المقدم على غيره ثم صار فى العرف مرادفا للشيخ فيه كما قاله  
الجوهري وعليه فاحدهما كاف عن الآخر لكن الخطب محل اطباب (قوله العارف  
بالله) هو من اشتغل بمولا بحيث لا يلتفت لغيره من الخلق فليس المراد به من عرف  
العلم من غير عمل اذ لا يقال له فى العرف عارف (قوله القطب) يضم فسكون سيد القوم  
وهذا هو المراد هنا ويطلق كفى القاموس على النجم الذى تعرف به القبلة وعلى  
الحديدة التى تدور عليها الرحي وفيه على هذا الاطلاق تثلث اوله وقطب كعنق وعلم  
بما ذكر ان المراد هنا واحد الاقطاب وهم قوم يتخذهم الله من اوليائه كما اتخذ منهم  
النبياء وهم سبعون بمصر دون غيرها والنبياء وهم ثلاثمائة بالمغرب والاولاد وهم عشرة  
بالعراق والابدال وهم اربعون بالشام كذا بخط السيوطى لكن المنقول عن  
طبقات الشعرا فى أن النقباء بالمغرب والنبياء بمصر وأن الله اتخذ ارضا من اوليائه  
الاخيار وهم سبعة سياحون فى الارض والعدوهم اربعة فى زوايا الارض والغوث

وهو واحد مكية وانه اذا عرضت حاجة من امر العامة ابتهل فيها النقبائهم النقبائهم  
الابدال ثم الاخيار ثم المحدثم الغوث فلا يتم الغوث مسئلته حتى تجاب بدعوته اه وقد  
توافق النقلان على أن الابدال اربعون فقط لكن الذي في القاموس أن عدتهم  
سبعون اربعون بالشام وثلاثون بغيرها والله أعلم (قوله الرباني) براء وباء مشددين  
وألف ونون فياء النسب ينتسب بهذه النسبة من يوصف بسعة العلم والديانة كما نقله  
الزرقاني في شرح المواهب وقياس النسبة الرتبة باسقاط الالف والنون لكن زيدا  
للمبالغة فيها (قوله العالم العلامة) كذا في بعض النسخ والاول اسم لمن اتصف بالعلم  
ولو بمسئلة واحدة والثاني اشهرانه اسم للجامع بين المعقول والمنقول لانه صيغة مبالغة  
وهي تحقق بذلك والتاء فيه لتأكيد المبالغة المستفادة من الصيغة (قوله المحقق)  
كذا في بعض النسخ ومعناه الذي يذكر الشيء على الوجه الحق وقيل الذي يذكره  
بدليل وهذا أحد الفاظ خمسة تأتيها المدقق وهو الذي ثبت الشيء على وجه فيه  
دقة وقيل الذي ثبت الدليل بدليل وثالثها المتق وهو الذي يأتي بالعبارة سالمة من  
الاعتراض النحوي ورابعها الموفق وهو الذي يأتي بها سالمة من الاعتراض الشرعي  
وخامسها المرقق وهو الذي يأتي بها عنده مراعاة فيها النكات المعانية والبيانية (قوله  
أبو عبد الله) كنية له ولا يلزم من التكني بذلك أن يكون له ولد مسمى بعبد الله وقوله  
محمد اسمه وقوله ابن يوسف بيان لاسم ابيه وكنيته أبو يعقوب قوله السنوسي نسبة  
لبنى سنوس قبيلة بالمغرب وما قيل من أنه نسبة لسنوسة اسم بلدة نشأ بها الاصل له  
وكان رحمه الله تعالى اماما عالما ملامن ائمة السنة والدين وتبحر في العلوم كلها وبلغ  
في الورع والزهد الغاية القصوى وقبره مشهور بزار نفعنا الله به وبعلمه (قوله  
الحسن بن نسبة لبني حسن) كذا قيل والصواب أنه نسبة لسيدنا الحسن بن علي كرم الله  
وجهه وانما نسب له لكون ام ابيه من اولاده فهو شريف من جهتها لكن لا يثبت  
الشرف عندنا الا من جهة الاب (قوله رحمه الله تعالى) أي انعم عليه لان المراد من  
الرحمة في حقه تعالى الانعام وان كان معناها الحقيقي رقة في القلب تقتضي الانعام  
فهو بالنسبة له سبحانه وتعالى مجاز مرسل من اطلاق اسم السبب واردة المسبب وقوله  
ورضى عنه أي ترك الاعتراض عليه تركا مصاحبا للانعام لان المراد من الرضى في  
حقه تبارك وتعالى ترك ذلك مع ما ذكر كما قاله ابن يعقوب وان كان معناه في الاصل  
صفة في القلب تقتضي ذلك فهو في حقه تعالى مجاز مرسل من اطلاق اسم السبب  
وارادة المسبب كالرحمة وخرج بقولنا تركا مصاحبا لالحق العفو فانه ترك الاعتراض من

غير مصاحبة انعام (قوله الحمد لله) الكلام فيما يتعلق بالحمد شهر فلان طيل بذكره  
 كما سيأتي بذلك المؤلف لكن لا بأس بالتعرض لطرف مما يناسب المقام وهو انه يحتمل  
 أن تكون قضية الحمد شخصية أو كلية أو جزئية أو مبهمة أو طبيعية فان جعلت ال للعهد  
 فالاول وان جعلت للاستغراق فالثاني وان جعلت للجنس في ضمن بعض الافراد  
 فالثالث وان جعلت له في ضمن الافراد بقطع النظر عن الكلية والجزئية فالرابع وان  
 جعلت له بقطع النظر عن الافراد بالكلية فالخامس ويصح توجيه هذه القضية  
 بالضرورة وبالامكان العام وبالذوام وبالاطلاق فتأمل (قوله الملك) بكسر اللام بلا  
 ألف قبلها وهو أبلغ من مالك بانباتها اذا الاول من الملك بضم الميم وهو التصرف بالامر  
 والنهي والثاني من الملك بكسرها وهو التصرف في الاعيان المملوكة فالاول يشعر  
 بالسلطنة دون الثاني ولذا قيل أن المؤلف أشار بذلك الى أن من تجر في هذا العلم  
 يكون له سلطنة على سائر العلوم لانها تكون به طوع يده واعلم أن من القواعد المقررة  
 أن تعليق الحكم بمشتق يؤذن بعلية مامنه الاشتقاق فكانه قال الحمد لله للملكه ولهبته  
 الكبيرة الخ واعترض بأن الحكم انما علق بالموصوف بالمشتق لا بالمشتق نفسه وأجيب  
 بأن الموصوف وصفته كالشيء الواحد فالملق بأحدهما صكانه معلق بالآخر (قوله  
 الوهاب) أى كثير الهبة كما مرت الاشارة اليه فهو أبلغ من الوهاب كما هو ظاهر (قوله  
 الملمم) أى الموقع في القلب الخيزلكن يلزم هنا التجريد بدليل قوله للصواب فالالهام  
 ايقاع الخيز في القلب وبتقيدنا بالخيز خرج الوسواس فانه ايقاع الشر في القلب كما  
 قرره شيخنا (قوله للصواب) أى الموافقة للواقع فهو ضد الخطأ وفيه براعة استهلال لانه  
 يبحث في هذا الفرز الى ما يؤدى الى الصواب وبراعة الاستهلال في الاصل التفوق  
 في الاتساق وفي الاصطلاح أن يأتي المتكلم في طالعة كلامه بما يشعر بمقصوده وأما  
 براعة المطلب فهى أن يقدم البناء على المقصود وبراعة المقطع هى أن يأتي بما يشعر  
 بالانتهاء كقولهم في الآخر ونسأله حسن الحتام (قوله والفاتح الخ) لو أسقط  
 العاطف لكان أنسب بما قبله لكنه نبه به على الاصل من أن النعوت اذا تكررت  
 تكون بالواو وانما تركه فيما قبل اختصارا وقد يقال كان الانسب أن يذكره  
 أولا تنبها على ذلك ثم يتركه بعد ما ذكره وقوله لمنغلق الابواب اما من اضافة الصفة  
 للموصوف أو من الاضافة التى على معنى من وعلى كل في الكلام استعارة تصريرية  
 وتقريرها أن تقول شئت العبارات بالابواب واستعبرت الابواب للعبارات استعارة  
 تصريرية وكل من قوله الفاتح وقوله منغلق ترشيعا مابق على معناه أو مستعار لما

يلتزم المشبه فالاول مستعار للمسهل والثاني للصعب وفي هذا راحة استهلال أيضا لان  
 هذا الفن يسهل به سائر الفنون (قوله والصلاة) التحقيق انها من قبيل المشترك  
 المعنوي كما قاله ابن هشام راداه ما قاله الجمهور من انها من قبيل المشترك اللفظي  
 فعناها على الاول العطف لكن ان اضيفت الى الله ضمننت معنى الرحمة وان اضيفت  
 الى غيره ضمننت معنى الدعاء وعناها على الثاني الرحمة ان كانت من الله والدعاء ان  
 كانت من غيره والصحيح انه صلى الله عليه وسلم ينتفع كغيره بالصلاة عليه لكن لا ينبغي  
 للمصلي أن يقصد ذلك كيف وهو الواسطة العظمى في كل خير والى ذلك أشار بعضهم  
 بقوله **وصحوا بأنه ينتفع \* بذى الصلاة شأنه مرتفع**  
 لكنه لا ينبغي التصريح \* لنا بهذا القول وذا صحيح

بقي أن ابا اسحاق الشاطبي صرح بأن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من العمل  
 الذي لا يقطع به رياء لكن اعتمد بعضهم انه يقطعها (قوله والسلام) المراد منه  
 تأمينة صلى الله عليه وسلم مما يخاف على أمته أو على نفسه إذ المرء كلما اشتد قربه من  
 الله اشتد خوفه منه وقد قال صلى الله عليه وسلم اني لاخوفكم من الله ولم ينرض  
 بعض المحققين هذا التفسير لانه يشعر بمحنة الخوف والنبي بل واتباعه لاخوف عليهم  
 ولا يرد الحديث السابق لانه انما ذكره صلى الله عليه وسلم في مقام اجلاله لمولاه وفسره  
 المؤلف في شرح انجزارية بأن يسمع المولى نبيه كلامه القديم والاعلى رفعة مقامه  
 العظيم صلى الله عليه وسلم وتوهم بعضهم أن المراد بالسلام اسمه تعالى وفيه بعد (قوله  
 على سيدنا ومولانا) انما قدم السيد على المولى لان من جملة معاني السيد من يفرع اليه  
 عند الشدائد ومن جملة معاني المولى الناصر ومعلوم أن الفرع قبل النصر فلما كان  
 معناه مقدم ما ناسب أن يقدم لفظه أيضا فان دفعه يقال كان الاولى أن يقدم المولى  
 على السيد لان المولى أعم من السيد فان الاول يطلق على العميق والمعتمق والثاني  
 خاص بالمعتمق ولذلك قالت الخنساء وان صخر المولانا وسيدنا والضمير في قوله سيدنا  
 ومولانا هذه الامة ففي قوله بعد سيد الخلق فائدة اشمول الخلق لهذه الامة وغيرها وفي  
 كلام المؤلف إشارة مجواز اطلاق السيد عليه صلى الله عليه وسلم لقوله أنا سيد ولد آدم  
 يوم القيامة ولاخروا ما حديث السيد الله فمحمول على السيادة المطلقة (قوله محمد)  
 يصح فيه أوجه الاعراب الثلاثة وارجحها من حيث الاعراب الجمر لانه لا يحوج الى تقدير  
 ومن حيث التعظيم الرفع ليناسب الاسم المعنى فكما أن المسمى عمدة الخلق كذلك اسمه  
 يكون عمدة (قوله في هذه الدار) أي دار الدنيا والجار والمجرور متعلق بقوله سيدنا



ومولانا وبقوله وسيد الخلق (قوله وفي يوم الخ) كان الاخصر والاحسن أن يقول وفي  
 تلك الدار أما الأول فظاهر وأما الثاني فلانه يكون شاملا لغير ما ذكره من اطوار  
 الاخرة وأجيب بأنه اقتصر على ما ذكره لان الالتجاء اليه صلى الله عليه وسلم فيه  
 أظهر منه في غيره وكان الأولى تقديم النذر على المحشر ليكون طبق الواقع من أن النذر  
 سابق على المحشر اذ النذر هو البعث والاحياء والمحشر هو سوق الناس الى المحشر  
 واعلم أن الناس مئة فاقوتون في المحشر على حسب أعمالهم فمنهم الراكب ومنهم الماشي  
 على رجليه ومنهم من يمشى على وجهه ومنهم من هو على صورة القرودة وهم الزناة ومنهم  
 من هو على صورة الخنازير وهم الذين كانوا يأكلون السمك والسمك ومنهم الاعشى  
 وهو الجائر في الحكم ومنهم الاصم الابكم وهو الذي يعجب بعمله ومنهم من يمضغ لسانه مدلى  
 على صدره ويسيل القيح من فيه وهم الوعاظ الذين تخالف أفعالهم أقوالهم ومنهم  
 المقطوع الايدي والارجل وهم الذين يؤذون الجيران ومنهم من يصلب على جذوع  
 من النار وهم السعاة في الناس الى السلطان ومنهم من هو اتن من الجيف وهم الذين  
 يقبلون على الشهوات واللذات وينعون حق الله من أموالهم ومنهم من يلبس جبة  
 سبعة من قطران لاصقة بجلده وهم أهل الكبر والعجب والخيلا كذا ينحط بعض  
 الثقات نقلا عن الثعلبي (قوله والهول المراد منه المهول) أى الموقع في هول فقوله  
 والحساب من عطف الخاص على العام والحساب لغة العدو اصطلاحا توقف الله عماده  
 على أعمالهم خيرا كانت أو شرا أما بأن يكاهم الله بكلامه القديم في شأن أعمالهم  
 وكيفية ما لهم من الثواب والعقاب أو بأن يسمعهم صوتا في أذن كل واحد وفى محل  
 يقرب منها وكيفية محتلة باختلاف حال الناس فنه السر ومنه الجهر ومنه اليسير  
 ومنه العسير ومنه التكريم ومنه التوبيخ ومنه الفضل ومنه العدل (قوله ورضى الله  
 تعالى الخ) تقدم الكلام قريبا على الرضى وإنما خالف المؤلف الشائع من الصلاة  
 والسلام على الآل والعجب تبعاله صلى الله عليه وسلم ليكون آتيا بما هو المطلوب لكل  
 على سبيل الاستقلال وهو الصلاة والسلام بالنسبة له صلى الله عليه وسلم والرضوان  
 بالنسبة لكل من الآل والعجب والتحقيق أن المحكم في المراد من الآل القرينة فان  
 دلت على أن المراد بهم المؤمنون ولو عصاة حمل عليهم وأن دلت على أن المراد بهم  
 الاتقياء حمل عليهم وأن دلت على أن المراد بهم اقاربه صلى الله عليه وسلم حمل عليهم  
 وهذا الاخير هو المراد هنا بدليل قوله بالاذنين الخ كما قاله شيخنا اذ الظاهر أنه راجع  
 لكل من الآل والعجب (قوله بالاذنين نفوسهم الخ) هذا كناية عن عدم مبالاةهم

بالضرب والمشاق المحاصلة لهم رضى الله عنهم لاجل محبته صلى الله عليه وسلم المخ في  
 في قوله في محبته بمعنى لام التعليل فيما يظهر (قوله ونصر شريعته) أى بالجهد والتعليم  
 والعمل وغير ذلك وأعلم ان كلام من الشريعة والشرع والدين والملة بمعنى الاحكام التى  
 أنى بها النبي صلى الله عليه وسلم فهذه الالفاظ الاربعة متحدة بالذات لكنها مختلفة  
 بالاعتبار فالشريعة والشرع كل منهما بمعنى الاحكام باعتبار كونها تشريع لنا والدين  
 هو معنى باعتبار كوننا دين لها ونقاد والملة هى هى باعتبار كونها على علينا وعلى الرسول  
 صلى الله عليه وسلم (قوله والسالكين) أى المتحملين أو الذاهبين على ما يأتى  
 ان شاء الله تعالى (قوله فى اعلاء) كلمته فى هنا كالتى قبلها فى كونها بمعنى لام التعليل  
 والمراد من الاعلاء الاظهار بحجاز امرسلا من باب اطلاق المزموم واردة للارزوم ومن كلمته  
 كلمة الشهادة ويحتمل ان يكون المراد منها جميع الكلمات التى جاء بها النبي صلى  
 الله عليه وسلم ثم الاقرب أن الضمير عائد للنبي صلى الله عليه وسلم وهو الذى يقتضيه  
 السياق قال بعضهم ويحتمل انه عائد لله ويكون فيه اشارة الى قوله تعالى وكلمة الله  
 هى العليا اه ويلزم عليه تشتيت الضمائر (قوله ونشر ملة) الذمى فى الاصل ضد اطلق  
 لكن المراد به هنا لازمه وهو الاظهار فهو فى الحقيقة مفهوم مما قبله لكن الخطاب  
 محل اطلاق وقد تقدم آتفا الكلام على الملة (قوله الطرق) يحتمل انه استعارة  
 تصريحية وذلك بأن تشبه المشاق بالطرق ويستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق  
 الاستعارة التصريحية وقوله السالكين ترشيح أو باق على معناه أو مستعار لما يناسب  
 المشبه وهو التحمل ويحتمل انه باق على حقيقة وخينئذ يكون اشارة الى انهم سلكوا  
 الطرق الصعبة فى التوثقات وقوله الصعاب كان الاولى ان يقول الصعبة بالافراد  
 كما يؤخذ من قول بعضهم

وجمع كثرة لما لا يعقل \* الافصح الافراد فيه بافل  
 وغيره فالافصح المطابقة \* نحو هبات وافرات لاثقة

لكنه أتى به جمعا لاجل السجع (قوله وبعد) هذه كلمة يوثق بها الانتقال من اسلوب  
 الى آخر واضلها ما بعد وهو السنة والاصل الاصيل مهما يكن من شئ بعد حذف  
 مهما يكن من شئ بمعنى انه لم يأت بذلك من اول الامر واقعت امام مقام ذلك كذا اشتهر  
 لكن بحث بعض المحققين انها لم تنب الا عن مهما وفى كلام ابن الحاجب ما يصرح به ثم  
 حذف ما بالمعنى المذكور واقعت الواو مقامها تخفيفا واختلف هل الطرف من  
 معمولات الشرط أو الجزاء والصحيح الثانى لما وجهه بعضهم من أنه اشد امتثالا للامر

بالبداءة بالبسملة وهو بعد ها وذلك لان صريحه أن الشروع في التأليف بعد ذلك  
 إذ المعنى عليه مهما يوجد من شيء فاقول بعد ما ذكر بخلاف الاول فإنه لا يفيد ذلك  
 الا لزومه بواسطة كون الشرط بعد ذلك لان المعنى عليه مهما يوجد من شيء بعد ما ذكر  
 فاقول الخ تأمل (قوله فهذا الخ) اسم الاشارة عائد للالفاظ الذهنية باعتبار دلالتها  
 على معانيها سواء كانت الخطبة متقدمة على التأليف أو لا بخلاف ما اشتهر من انه  
 ان كانت الخطبة متقدمة عليه فيكون عائد للالفاظ الذهنية وان كانت متأخرة عنه  
 فيكون عائد للالفاظ الخارجية وأن جرى عليه اليوسى لان الالفاظ الخارجية  
 اعراض تنقضي بمجرد النطق بها فلا تصح الاشارة اليها فان نزلت منزلة الموجودة صحت  
 الاشارة اليها على ما فيه من البعد فان قيل اسم الاشارة موضوع لمشار اليه محسوس  
 بحاسة البصر وما هنا ليس كذلك أوجب بأنه شبه ما استحضره من الالفاظ بمشار اليه  
 محسوس بالحاسة المذكورة واستعار له اللفظ الموضوع للمشبه به استعارة تصريحية  
 اصلية وقيل بتعبية كما هو موضح في محله (قوله تقييد) أي مقيد لهذا المختصر على  
 جعله مصدرا بمعنى اسم الفاعل أو مقيد به لا يتجاوز الى غيره على جعله بمعنى اسم  
 المفعول وهذا كله بالنظر لما قبل العلية وأما بالنظر لما بعده فهو علم على الالفاظ  
 المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة كما هو المختار من الاحتمالات السبعة المشهورة  
 فان قيل من المقرر انه لا بد من المطابقة بين المبتدأ والخبر وليس كذلك هنا لان اسم  
 الاشارة عائد للالفاظ الذهنية كما مروى في جملة والتقييد اسم للالفاظ المفصلة وأوجب  
 بتقدير مضاف أو ما قبل اسم الاشارة أو بعده والتقدير على الاول ففصل هذا  
 تقييد وعلى الثاني فهذا مجمل تقييد وهذا هو الاول لان التقدير عند مجمل  
 الحاجة انب (هذا) والاصوب أنه لا اشكال حتى يحتاج الى التقدير لان التحقيق  
 ان الذهن كما يقوم به المجمل يقوم به المفصل كما اختاره الامام الشافعي رضي الله عنه  
 لا يقال المخبر عنه بأنه تقييداً تماماً هو الالفاظ المستحضرة في ذهن المؤلف فيلزم على هذا  
 أن لا يقال غير ما ذلك لاننا نقول لا يلزم هذا الا أن قلنا بأن الشيء يتعدد بتعدد محاله  
 وهو تدقيق فلسفي لا يعول عليه عند علماء العربية فالالفاظ التي كانت في ذهن المؤلف  
 هي التي تكون في ذهن غيره اذا استحضرها من أي نسخة من هذا الكتاب وهذا  
 أن قلنا بأن اسماء الكتب من قبيل علم الشخص وأما ان قلنا بانها من قبيل علم الجنس  
 فيجيب بتقدير مضاف أي فنوع هذا تقييد وحينئذ فيشمل ما تقدم (قوله به) أي  
 بهذا التقييد (قوله شرح مختصرى) أي كشفه وبيانه والمختصر ما شتمل على مسائل

قليلة سواء كانت من فن أو فنون بخلاف الرسالة والكتاب لان الرسالة ما اشتمل على  
 مسائل قليلة من فن واحد والكتاب ما اشتمل على مسائل سواء كانت قليلة أو كثيرة من  
 فن أو فنون فالرسالة اخص الثلاثة والكتاب اعمها واختصر أو سطرها كذا نقل عن  
 شرح المطالع (قوله في علم المنطق) الاضافة للبيان واستشككت هذه الظرفية ونظائرهما  
 بأنه لا معنى لظرفية الالفاظ المخصوصة التي هي مدلول اسماء الكتب في معنى اسماء  
 العلوم الذي هو القواعد المخصوصة أو الملكات أو الادراكات على الخلاف واجب  
 باجوبة منها أن في الكلام استعارة تصريحية بأن شئت الملاسة بين مطلق دال ومدلول  
 بالملاسة بين مطلق ظرف ومظروف فمضى التشبيه من الكليات الجزئيات فاستعير لفظ  
 في الموضوع للملاسة بين ظرف ومظروف خاصين للملاسة بين دال ومدلول خاصين  
 ومنها أن في باقية على حقيقتها مع تقدير مضاف أي في دال علم المنطق والظرفية فيه  
 حينئذ من ظرفية الخاص في العام ولك أن تستغنى عن هذا المضاف وتكون الظرفية  
 حينئذ من ظرفية الدال في المدلول نظر إلى أن المعاني قوالب الالفاظ بالنسبة  
 للكلام وان كانت الالفاظ قوالب للمعاني بالنظر للاسماع (قوله بطريق الابهاز)  
 الاضافة للبيان والباء للملاسة متعلقة بشرح والابهاز والاختصار مترادفان لغة  
 كافي الصحاح وكذا اصطلاحاً كما قاله (سم) فهما معنى وهو تقليل الالفاظ سواء قل المعنى  
 أو كثر أو ساوى على الزاج وقيل بشرط أن يكثر المعنى وهذا هو المنقول عن أئمة اللغة  
 كما قاله بعضهم وقيل ليسا مترادفين بل الاختصار اخص من الابهاز خصوصاً مطلقاً لان  
 الاول تقليل الالفاظ مع تكثير المعنى والثاني تقليلها مطلقاً وقيل الاختصار اخص  
 لدليل والابهاز اخص لعدم دليل وقيل الاختصار حذف الجمل والابهاز حذف  
 المفردات وقيل بالعكس وقيل غير ذلك (قوله والعدول الخ) من عطف اللازم واعتراض  
 بأن ذلك العدول يصدق بطريق المتوسط فينا في قوله بطريق الابهاز واجب  
 بأن المراد هنا من طريق الابهاز عدم الأكتاف فلا منافاة فالاول راجع للثاني ولا مانع  
 من العكس (قوله والاختصار على المهم) أي الذي هو القواعد التي يهتم بها المشتغل  
 بهذا الفن (قوله دون الزيادة) حال من المهم أي حال كونه متجاوزاً للزيادة وهذا  
 اظهر من جعل بعضهم له حالاً من ضمير التقييد أو من فاعل قصدت أي حال كونه  
 متجاوزاً للزيادة أو حال كوني متجاوزاً للزيادة وهي حال مؤسوسة بالنظر لوصف الزيادة  
 بما ذكره وان كان المتبادر انها مؤكدة وقوله دون الزيادة هو المشار إليه بقوله  
 فيما يأتي وترك كلاً يشوش الفكر مع قلبه جدواه وندورا استعماله من قواعد وتقريرات

واراد بذلك اقسام الجزء غير التام والاختلاطات ومثلوا للجزء غير التام بقولهم كلما  
كان الشيء انسانا فهو حيوان ناطق وكلما كان ناطقا بشرا فهو متعجب ينتج كاه  
كان الشيء انسانا فهو ناطق بشره متعجب (قوله الى المقاصد الشرعية) أي كتقواعد  
التوحيد و اشار بذلك الى أن هذا الفن ليس مقصودا بالذات بل وسيلة لغيره من سائر  
العلوم ولهذا يقال انه خديم العلوم (قوله الضرورية) أي المضطر الى معرفتها  
فليس المراد بالضرورة ما قابل النظرية بل المراد بهما ما ذكر لان المقاصد الشرعية  
لا تكون الا نظرية وفي نسخ الاخرية وهي ظاهرة (قوله وتخير العقل) أي توقعه  
في المحيرة وهي عدم الثبات على حالة والذي يتخير في الحقيقة انما هو النفس ففي كلامه  
تجاوز أمان في الاسناد فيكون مجازا عقليا أو في الطرف فيكون مجازا لغويا فعلى الاول  
يكون العقل باقيا على حقيقته وهي النورانية وحاشي الذي تدرك به النفس العلوم  
الضرورية والنظرية على ما يأتي وعلى الثاني يكون المراد به النفس فتأمل (قوله  
وتشتت الانظار كذا في نسخة وفي أخرى الافكار) أي تفرقتها بحيث لا ينتظم بعضها  
مع بعض والانظار والافكار بمعنى وهو حركات النفس في المعقولات وأمان في  
المحسوسات فهي التخيل ونقل الناصر للقائي عن السيدان الفكر يطلق على ثلاث  
معان الاول حركة النفس في المعقولات أي حركة كانت وهذا هو الذي يعده من  
خواص الانسان والثاني مجموع حركتين أحدهما حركتها من المطلب الذي تتردد في  
ثبوته كحدوث العالم الى مبادئه كتغير العالم والاخرى حركتها من مبادئه اليه جازمة به  
والثالث الحركة الاولى من هاتين الحركتين وحدها وان كانت الثانية هي المقصودة  
ويستفاد من كلام (سم) في الايات انه يطلق أيضا على الحركة الثانية وحدها وهذا  
كله يقال في النظر فليتأمل (قوله والله أسأل) أي وأسأل الله لا غيره كما يستفاد من  
تقديم اللفظ الشريف (قوله أن ينفع به) أي بسبب مطالعته وقرائته وكان المؤلف  
مجاب الدعوة رضي الله عنه ونفعنا به (قوله وناصه) المتبادر ان المراد به ما اخذ منه  
هذا الشرح وان قال شيخنا المراد به المتن ثم رأيت المؤلف صرح فيما سياتي بتسمية  
المتن بذلك وهذا بعين ما قاله شيخنا (قوله الغبي الخ) كل واحد من هذه الاربعة ارق  
مما قبله فالغبي هو البليد جدا بحيث لا يكون عنده سرعة فهم ولا غوص في المعنى والذكي  
هو من عنده سرعة فهم لكن ليس عنده غوص في المعنى والضعيف هو من عنده طرف  
من سرعة الفهم وطرف من الغوص في المعنى والقوى هو من عنده غوص تام في المعنى  
لكن ليس عنده سرعة فهم اصلا وهذا هو الموجود عندهم ولا يمكن أن يجتمع الغوص

التام مع سرعة الفهم التامة لان البطون لو ازم العوص التام وقد اشار المؤلف بما  
 ذكر الى اصحاب الطبائع الاربع فالاول هو البلغمى أى صاحب طبيعة البلغم والثانى  
 الصفراوى أى صاحب طبيعة الصفرا والثالث الدموى أى صاحب طبيعة الدم  
 والرابع السوداوى أى صاحب طبيعة السودا (قوله ويعصم الجميع) أى يحفظ  
 هذه الاصناف الاربعه فالمراد من العصمة هنا الحفظ مع امكان الوقوع فى الخذوران  
 كانت تطلق على الحفظ مع عدم امكان ذلك وهو هذا هو المراد فى حق الانبياء عليهم  
 الصلاة والسلام فى النظر للاول يجوز الدعاء بالعصمة كما فعل المؤلف رضى الله عنه وعلى  
 الثانى لا يجوز ويسادعى لهم المؤلف بالنفع وخاف عليهم اذا حصل لهم ماسيد كره دعى  
 لهم بالعصمة منه (قوله بغضله) اشار به الى رد القول بأنه يجب عليه تعالى فعل الصلاح  
 والاصح الذى قال به المعتزلة قبحهم الله تعالى فالحق أن ذلك اغتاهو بطريق الفضل  
 لا بطريق اللزوم كما يدعيه من أضاه الله (قوله من النصول) أى التفاضل بما يعنى  
 ويحتمل كما قاله بعضهم انه جمع فضل وهو الزائد على ما يقى والمعنى غير مختلف (قوله  
 والزهو) أى التناخر والتكبر يقال زهى كعنى ويقال أبضا زهى كدعى كما قاله اليوسى  
 والاول أشهر (قوله والاعجاب) أى التعجب بالعمل ونحوه وهذا أظهر من تفسير  
 بعضهم له بأنه عذ النفس بحجية أى عظيمة (قوله وغص الحق والحظ الغير الخ) هذا  
 هو معنى الكبر المرادف للزهو وهو مستغنى عنه به لكن الخطاب محل اطباب وغص  
 الحق بالصاد المهمة أو بالصاد المعجزة انخفاؤه وعدم قبوله والحظ الغير الخ كناية عن  
 الاستقلال به (قوله بعين الاحتقار) المتبادر أن المراد بها عين فى القلب يخلق فيها  
 ذلك ويحتمل ما قاله بعضهم من أن المراد بها الباصرة وعليه فاضافتها الى الاحتقار  
 مع كونه بالقلب لكونها محل ظهوره غالبا (قوله الحمد لله) مما يقوى أن المؤلف لم  
 يتبدأ المتن بالدمية وانه انما يتبدأ بالحمد لله ككون الهملة غير مكتوبة بقلم الحجرة  
 وقوله بعد وسبب الابتداء به وان كان يمكن أن يحتمل على الابتداء الاضافى (قوله  
 الذى أنعم) أى المنعم اذا القاعدة أن الموصول مع صلته فى قوة المشتق كما يشير المؤلف  
 اليه وقد تقرر أن تعليق الحكم بالمشتق أو ما فى قوته يؤذن بعلمة ما منه الاشتقاق  
 فكأنه قال الحمد لله لانعامه الخ وهذا هو منشأ الاشارة الآتية فتأمل (قوله بالعقل  
 فيه براعة استهلال لاشعاره بأن مقصوده المعقول (قوله والبيان) هو فى الاصل  
 مصدر بان يبين ويسيد كالمؤلف المعنى المراد منه (قوله والصلاة والسلام الخ) تقدم  
 الكلام على ما ذكر (قوله المبعوث من البعث) وهو فى الاصل كما قاله الراغب الاثرية

10  
والتوجيه ويجوز بمعنى الاحياء ومنه قوله تعالى فأما لله مائة عام ثم بعثه وبمعنى  
الايقظ من النوم ومنه قوله تعالى وكذلك بعثناهم ليتساءلوا بينهم وبمعنى الارسال وهو  
المراد هنا (قوله بواضح البينات) الباء بمعنى مع فليست للتعدية كما قد يتوهم وازافة  
واضح للبيانات اما بيانية أو من اضافة الصفة للموصوف وهذا بما يقتضيه كلام  
المؤلف في الشارح ويحتمل انهما من الاضافة التي على معنى من فالعنى على الاول بواضح  
هو البينات وعلى الثاني بالبيانات الواضحة وعلى الثالث بالواضح من البينات (قوله  
وقواطع البرهان) الاضافة كالاضافة فيما قبله والقواطع جمع قاطع بمعنى مقطوع به  
ففيه مجاز لغوي ويحتمل ان يبقى على ظاهره ويكون فيه مجاز عقلي وذلك لان القاطع  
حقه أن ينسب الى من اتى بالبرهان اذ هو الذي قطع الخصم به فاما أن يرتكب المجاز  
الاول أو الثاني وال في البرهان ليجنس المتحقق في افراد كثيرة ليصح كونه بياناً للقواطع  
أو موصوفاً لها أو كون القواطع منه على ما مر (قوله الكلام الخ) غرضه الاعتذار  
عن تركه لذلك وكان المناسب أن يعتذر أيضاً عن تركه التسكلم على ما يتعلق بالصلاة  
والسلام عليه صلى الله عليه وسلم (قوله في معنى الحمد) يقتضى أن الاناظ مظروفة  
في المعنى وقد تقدم الكلام فيه وازافة ذمى للحمد للجنس فيشتمل دونه اللغوي  
والاصطلاحى والاول هو الثناء بالجميل على الجميل الاختيارى على جهة التعظيم والثاني  
فعل ينبت عن تعظيم المنعم بسبب انعامه على الخادم أو غيره (قوله وأقسامه) وهي  
أربعة جد قديم لقديم أو تحدث وتحدث أو قديم هذا هو المشهور وان  
اعتبرت انه يكون مطلقاً ويكون مقيداً واذا كان مقيداً تارة يكون مقيداً بتقوى  
ضرراً واثبات نعم زادت الاقسام على ما ذكر (قوله وسبب الابتداء به) أى وهو حديثه  
للمسار والافتداء بالقرآن ويمكن أن يركب من ذلك قياس نظمه هكذا هذا الكتاب  
من الامور ذوات البال وكل ما كان كذلك يطلب فيه الابتداء بالحمد دليل الصغرى  
المشاهدة ودليل الكبرى الحديث وانما عبر بالجملة الاسمية لان القرآن الكريم ابتداء  
بها ولانها تدل على الثبات والدوام بخلاف الفعلية فانها تدل على التجدد والتجدد  
فان قيل الجملة الفعلية كقولك الحمد لله تدل على أن المتكلم تولى الحمد بنفسه بخلاف  
الاسمية فالعلة ترجح على الاسمية بهذا أحجب بأن الاسمية انشائية بمعنى على الصحيح  
فمنها ما نشئ الحمد أى الثناء على الله تعالى بضمون هذه الجملة فدلت بالنظر لمعناها  
على ذلك فتأمل (قوله واضح) خبر عن المبتدأ الذى هو الكلام واعتراض بأن  
الوضوح ليس من عوارض الالفاظ بل من عوارض المعنى ويجب أن المراد واضح من

حيث معناه أو بأن الاصل واضح معناه فدخله الحذف والايصال أى حذف المضاف  
 وايصال الضمير باسم الفاعل بمعنى استناره فيه (قوله فلانظيل به) لا يقال كان  
 الاولى أن يقول فلانذ كره لان ما ذكره يقتضى انه تعرض له لكنه لم يطل وليس  
 كذلك لاننا نقول هذا لا يرد الا لوقال فلانظيل فيه فتعبيره بما ذكره صحيح لا يرد عليه  
 ذلك لانه مساو لقوله فلانذ كره (قوله ومراده) أى صاحب المتن يعنى نفسه على  
 سبيل التجربة وهو انتراعه منه شخصا آخر وهكذا يقال فيما يأتى وانما بدأ بهذا  
 الاحتمال لكونه هو الاظهر من غيره مما يأتى ان شاء الله تعالى وجملة ما ذكره من  
 الاحتمالات أربعة الاول أن يراد بالعقل النور والروحانى الذى به تدرك النفس العلوم  
 الضرورية والنظرية وبالبيان جميع العلوم والثانى أن يراد بالعقل بعض العلوم  
 الضرورية كما ذهب اليه امام المحرمين وبالبيان باقى العلوم والثالث أن يراد بالعقل  
 جميع العلوم وبالبيان الكلام الفصيح المبين لها والرابع أن يراد بالعقل العلوم  
 الضرورية وبالبيان العلوم النظرية فتأمل (قوله جميع العلوم) أى كل فرد فرد  
 منها فجميع هذا الكل الجمعى كما هو غالب استعمالها وقد تستعمل بمعنى الكل التجمعى  
 (قوله ضرورى الخ) تعميم فى العلوم والضرورى هو ما لا يحتاج الى الاستدلال وان  
 احتاج الى نحو تجرئة والكسبية هو ما يحتاج الى الاستدلال بدليل مقابلته بالضرورى  
 و يطلق على معنى آخر وهو ما حصل بالكسب ولو لم يحتاج الى الاستدلال فيشمل  
 الضرورى المكتسب كما اذا فتحت بصرك بقصد أن تدرك لون شئ مثلا فأدركت انه  
 أبيض مثلا فعملك بهذا ضرورى كسب بهذا المعنى (قوله محسوسها ومعقولها) ظاهره  
 أن العلوم بقسميها الضرورى والكسبية تنقسم قسمين محسوس ومعقول وليس كذلك  
 بالنسبة للاول لانه لا يكون الا ضرورى كما درك أن الواحد نصف الاثنين وقد يكون نظريا  
 لثانى فسلم فتدريكون ضرورى كما درك أن الواحد نصف الاثنين وقد يكون نظريا  
 كما درك أن العالم حادث والمراد بالمحسوس الادراك المحصل بالحاسة كالمثال السابق  
 وبالمعقول الادراك المحصل بالعقل فقط كالمثالين المذكورين وبقولنا فقط اندفع  
 ما قد يقال الاول محصل بالعقل أيضا وان كانت الحاسة لها دخل فيه فليتأمل (قوله  
 لان العلوم الخ) علة لقوله ومراده الخ أى وانما أراد بالبيان جميع العلوم لان العلوم  
 الخ وايضا حه انه أطلق البيان على العلوم لانها سببه فهو مجاز مرسل من اطلاق السبب  
 على السبب فتأمل (قوله بها) أى بسببها وقوله بانتم المعلومات أى ظهرت كما فسره  
 بقوله وانما كشفت فالعطف للتفسير (قوله للعقل) متعلق بكل من الفعلين قبله فان



قلت كلامه يقتضى أن العقل يتوقف على العلوم في تحصيل المعلومات مع أنه يؤخذ  
من تعريفهم العقل بأنه نور روحاني به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية أن  
العلوم هي المتوقعة عليه وحيث أنه فيكون كل منهما متوقفا على الآخر فيلزم الدور قلت  
أجيب بأنه لا دور لأن العقل ليس متوقفا على العلوم من حيث وجوده بل من حيث  
تحصيله للمعلومات فغاية الأمر أن العلوم للعقل كالاتي للصانع يتحصلها ثم يستحضر  
بها ما لم يستطعه قبل كذا قال اليوسى لكن الاظهر أن يجب أن المراد بالعقل هنا  
النفس كما قاله بعضهم وحيث لا دور فليتأمل (قوله وأشار بالمجد الح) الاظهر أن  
يقول وأشار بقوله الذي أنعم الح (قوله والمتفضل) العطف للتفسير (قوله بلا واسطة)  
أى بلا واسطة تؤثر كما أشار إليه بقوله وليس للعقل ولا لا فكر تأثير في شئ منها وغرضه  
بهذا الرد على القائلين بثبوت الواسطة المؤثرة على طريق التعليل أو التولد كما سينبه  
عليه (قوله وليس للعقل الح) كان الاولى أن يأتي بفاء التفريع كما لا يخفى وقد  
يقال الواو وقد أتى للتفريع أيضا (قوله ولا لا فكر) وفي نسخة ولا للفكرة وكل صحيح  
لانه يذكر ويؤثر كما في القاموس والمراد به حركة النفس في المعقولات كما مر (قوله  
ويصح أن يخلف الح) معطوف على قوله وليس الح فهو تفريع ثان وهذا مبنى على  
الاصح من أن التلازم بين العقل والفكر وبين العلم عادى يمكن تخلفه وأما على مقابله  
من انه عقلي فلا يصح ذلك (قوله أن يخلق الله العقل) أى والشكر كما يقتضيه سابقه  
(قوله) أى لصاحبه فالضمير عائد للعقل على تقدير مضاف (قوله أصلا) أى  
من أصلها وهذا يؤتى به مبالغة وتأكيدي في النفي (قوله على أصح القولين) مقابله  
انه لا يصح ذلك وهو مبنى على أن التلازم عقلي كما مر (قوله كما فعل الله الح) الكاف  
للتعليل وما مصدرية بمعنى انها آله في تأويل ما بعدها بمصدر فكأنه قال لفعل الله  
الح وهذا استدلال للسخة بالوقوع كما هو ظاهر (قوله ذلك) أى المذكور من خلق  
الله العقل مع عدم خلق شئ من العلوم لصاحبه (قوله بالسوفسطائية) نسبة  
للسوفسطا ومعناه الحكمة الموهمة وعلم الغلط فان دعوى سوف الحكمة والعلم ومعنى  
اسطا تلبس والغلط وهم أربع فرق الاولى غلاتهم وهم القائلون بالعلم وأن لا علم  
بالاشياء فجمعوا بين النقيضين الثانية العنيدية وهم القائلون بان العلوم عند الاعتقاد  
بمعنى انه متى اعتقد الشخص شيا كان ذلك علمه حتى لو اعتقد أن الانسان حجر كان علمه  
ذلك وقيل هم القائلون بأن مذهب كل قوم عندهم حق وعند خصومهم باطل الثالثة  
اللادرية وهم القائلون بأن لا ندرى شيا ويقرب من هذا قول بعضهم هم القائلون

بانا شا كون وشا كون باناشا كون وهلم جرا الاربعة العنادية وهم المسلمون  
للحسيات والاوليات المنكرون للنظريات ويقرب من هذا قول بعضهم التثا ثون  
ما من قضية نظرية الاولها معارضة مثلها في القبول وهذه مذاهب واضحة البطلان  
(قوله ويقرب منهم الخ) انما قال ويقرب منهم ولم يقل وبالجملة عطف اعلى قوله  
بالسوف ساطئه لان عنده هذه بعض علم قليل جدا فلذلك قال ويقرب الخ (قوله السمينة)  
بضم السين وفتح الميم كما قاله العكاري نسبة الى سمن كجراسم صم وقال السيد في  
شرح المواقف نسبة الى سوء ان اسم صم كانوا يعبدونه وقيل بفتح السين وسكون الميم  
نسبة للسمن وهم طائفة من الاوائل أنكروا افادة النظر للعلم وزعموا أن طريق افادته  
الجواس وقال اليوسى قوم من الهند دهيون قائلون بالتناسخ أى بأن الحيوانات  
تنسخ في الارواح لانه اذا خرجت روح حيوان انتقلت الى آخر سواء كان أشرف من  
الاول او ادنى او مساوى وهكذا ولا بعث ولا جنة ولا نار كما هو مبسوط في علم الكلام  
(قوله فيجب الخ) مفرغ على قوله هو المنعم بها الخ وقال بعضهم مفرغ على قوله ويصح  
الخ والاول أظهر والمراد بالوجوب التأكد ان كان المراد الحمد والشكر اللطيفين والا  
بأن كان المراد القليبين فهو على حقيقته ولذا قال في جمع الجوامع وشكر المنعم واجب  
(قوله اذا) أى اذا كان المولى هو المنعم بها الخ على ما قلناه من أن التفريع على ذلك  
أو اذ صح أن يخلق الله الخ على ما قاله بعضهم من أن التفريع على قوله ويصح الخ  
(قوله على كل عاقل) متعلق بقوله يجب وقوله على كل ما بان متعلق بكل من يحمده  
ويشكر وقوله من الامور أى التى هى المعلومات وهذا بيان لما (قوله ووجد) معطوف  
على قوله بان ويصح قراءته بصيغة المبني للفاعل أو للفعول (قوله من العالوم) بيان  
لما باعتبار تساطها على وجد (قوله ولا يحتقره) أى ما بان الخ وهذا معطوف على  
قوله بحمد الله أى لا بعده حقير بحيث لا يراه نعمة عظيمة منه تعالى بل بعده عظيما  
جليلا نعم به الله عليه ولولا هولم يدرك أقل من ذلك فليس المراد من قوله ولا يحتقره انه  
يستعظمه من حيث ادراك عقله له حتى يزهو به ويجب كما هو واضح (قوله وان كان  
ضروريا) أى سواء كان نظريا أو ضروريا وانما غي بذلك لانه هو الذى ربما  
يحتقره بعض الغافلين (قوله اذكم من أمثاله الخ) علة لقوله ولا يحتقره واعتراض  
بأنه لا حاجة لهذه العلة لان المفرغ عليه علة في المفرغ كما هو القاعدة لكنتهم قد  
يعلمون المفرغ لغرض الايضاح والتقوية كما يقع في عباراتهم (قوله سلب ذلك) أى  
لم يعطه من أول الامر فقوله ولم يعطه تفسيره في نسخة سلب ذلك أول يعطه وعلمها فيجتمه

أن أو بمعنى الواو ويكون العطف للتفسير ويحتمل ابقاؤها على بابها ويكون العطف  
 مغايرا وعلى هذا فالسلب على ظاهره وهو انتراعه منه بعد أن اعطيه وقوله أصلا أى  
 من أصله كما مر (قوله ولا ينسب) معطوف على قوله يحمد الله كالذى قبله وقوله  
 ما كان نظريا الخ قيل كان الانسب بما قبله أن يقول ولا ينسبه وان كان نظريا  
 لكن المؤلف اقتصر على النظرى لانه هو الذى قد توهم انه منسوب للعقل فنبه عليه  
 فتأمل (قوله منه) أى ما بان الخ (قوله الى عقله وفكرته) متعلق ينسب وأنت  
 الفكر لانه يجوز تأنيده كما تقدم (قوله وليعلم أن ذلك الخ) هذا مستأنف وإنما أعاد  
 ذلك لاجل قوله وان كان سبحانه الخ ولا جل قوله فليس لذلك السبب الخ (قوله فضل  
 من الله) أى متفضل به منه تعالى لا واجب عليه (قوله وحده حال من اللفظ  
 الشريف) أى حال كونه متوحدا أى منفردا وقوله بلا واسطة تأكيده  
 لما قبله (قوله وان كان الخ) الواو للحال (قوله فى بعض العلوم) وهو  
 ما عدى الضرورى من العلوم (قوله انه انما يخلقها الخ) تفسير للعادة (قوله عند  
 النظر) المناسب للتبريع ان يعبر بالباء التى للسببية لكنه عبر بذلك فرارا عما توهمه  
 الباء من التأثير فليتأمل (قوله والاستدلال) تفسير (قوله فليس لذلك السبب الخ)  
 (قوله لا بطريق التعليل) الاضافة للبيان وكذا ما بعده ومعنى التعليل عند القائلين به  
 وهم الحكماء لعنهم الله تعالى أن ذلك السبب علة فى المسبب بمعنى انه اثر فيه واوجده  
 مع كون الربط بينهما عقليا فلا يتخلف المعلول عن علة المؤثرة فيه فان قيل أن العلة  
 يجب مقارنتها للمعلولها زمانا مع ان النظر سابق على العلم المترتب عليه أجيب بأن العلة  
 المؤثرة فى العلم انما هو التصديق بمجموع مقدماتى الدليل وذلك التصديق مقارن للعلم  
 المترتب عليه فليتأمل (قوله ولا بطريق التولد) ومعناه عند القائلين به وهم المعتزلة  
 فبحهم الله تعالى أن يوجب النعل لفاعله فعلا آخر فالسبب المذكور ينشأ عنه  
 العلم المترتب عليه بخلق العبد كالمسبب مع كون الربط بينهما عاديا فكل منهما يخلق  
 العبد لكن السبب مباشرة والمسبب تولد او بما تقرر علم الفرق بين التعليل والتولد  
 وتحصل مما سبق أن الاقوال أربعة الاول ان التلازم بين النظر والعلوم عادى من  
 غير تولد وهذا هو الاصح والثانى أن التلازم بينهما عقلى من غير تعليل والثالث  
 أن التلازم بينهما عقلى مع التعليل والرابع أن التلازم بينهما عادى مع التولد  
 فاحفظه (قوله كما يقول الخ) راجع للنفى فى كل من قوله لا بطريق التعليل وقوله  
 ولا بطريق التولد وقوله به أى بكون ذلك السبب له تأثير بطريق التعليل

قوله وليس لذلك السبب الخ كما انما يحفظه بدون زيادة

أو بطريق التولد (قوله من اشرك) وضل يحتمل أن مراده أن الاشراك بالنسبة  
 للاول والضلال بالنسبة للثاني واستقر به شيخنا وهو الاظهر ويحتمل ان كلامهما  
 راجع لكل من الطرفين لكن الاشراك والضلال مكبران بالنسبة للاول وغير  
 مكفرين بالنسبة للثاني (قوله وهذا كله اذا قلنا الخ) اسم الاشارة عائد لقوله ومراده  
 بالبيان جميع العلوم الخ أى وماذ كرته من أن المراد بالبيان جميع العلوم ضروريها  
 وكسبها الخ ثابت اذا قلنا الخ وقوله اذا قلنا أن العقل ليس الخ أى بأن قلنا انه نور  
 روحاني به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية وقد وقع فيه مذاهب كثيرة  
 منها ما ذكر ومنها مذهب أمم المحرمين المذكور في الشرح ومنها مذهب المعتزلة  
 وهوانه ما يعرف به قبح القبيح وحسن الحسن وهو مبني على اصلهم الفاسد وهو اثباتهم  
 التحسين والتقيح العقليين ومنها انه ما عقل به امر الله ونهيه وردة الآمدى بأنه  
 تعريف للعقل بنفسه وبأنه فاسد العكس لمخرج من لم تبلغه الدعوة منه ومنها أنه هو  
 العلم يدلل انه يقال لمن علم شيئا عقله ومنهم من جعله جوهر مجرد واصوب ما قيل  
 فيه كما نبه عليه في القاموس انه نور روحاني الخ (قوله ليس نفس العلوم) الضرورية  
 في الكلام مضاف محذوف والتقدير ليس نفس بعض العلوم الضرورية كما سيأتي  
 (قوله وأما ان قلنا انه نفس العلوم الخ) أى انه نفس بعضها وأعلم انه قد وقع في هذا  
 المذهب تقريران الاول أن المراد بذلك البعض ادراك مفهوم وجوب الواجبات  
 ومفهوم جواز المجائزات ومفهوم استحالة المستحيلات فالاول عدم قبولها للانتفاء  
 والثاني قبولها لكل من الانتفاء والثبوت بدلا عن الآخر والثالث عدم قبولها  
 للثبوت الثاني أن المراد به ادراك وجوب بعض ما صدقات الواجب وجواز بعض  
 ما صدقات المجائز واستحالة بعض ما صدقات المستحيل وذلك البعض في كل ما تداول  
 بين العامة كثبوت أحد الأمرين الحركة والسكون لا على التعمين للجرم وكثبوت  
 أحدهما على التعمين وكعروة عنهما وعبارة المؤلف محتملة لكل منهما كما سنبينه  
 ان شاء الله تعالى (قوله التي هي العلم بوجوب الواجبات الخ) يحتمل أن المراد التي هي  
 العلم بمفهوم وجوب الواجبات ومفهوم جواز المجائزات ومفهوم استحالة المستحيلات  
 فيكون جاريا على التقرير الاول ويحتمل أن المراد التي هي العلم بوجوب بعض  
 الواجبات وجواز بعض المجائزات واستحالة بعض المستحيلات وذلك البعض ما تقدم  
 فيكون جاريا على التقرير الثاني (قوله كما ذهب اليه) أمام المحرمين يحكى أن القائل  
 بهذا المذهب أولا هو القاضي أبو بكر ونصره أمام المحرمين واحتج له بأن العقل

موجودا جماعا واذا كان موجودا فهو ما قديم أو حادث لا جازان يكون قديما لانه  
 لا قديم الا الله وصفاته واذا كان حادثا فهو اما جوهر او عرض لا جازان يكون  
 جوهر لانه يلزم عليه قيام الجوهر بالجوهر وان يكون كل جوهر عفا لالتماثل  
 الجواهر واذا كان عرضا فهو اما من جنس العلوم أو غيرها لا جازان يكون من غيرها  
 لانه يلزم عليه أن يتصف بالعقل من لم يعلم شيئا كالحجر واذا كان من جنس العلوم  
 فباطل ان يكون كلها والالم يتصف بالعقل من فانه شيء منها واذا كان بعضها فهو اما من  
 العلوم الضرورية أو النظرية والثاني باطل لتوقفها عليه ولا يلزم عليه أن لا يتصف  
 بالعقل من لم ينظر في شيء منها اصلا فتعين أنه من العلوم الضرورية (قوله فيكون الخ)  
 جوابها (قوله فيكون الشكر) الأنسب بالمستن أن يبذل الشكر بالمحمد لكنه عبر  
 بذلك لترادفهما (قوله على هذا النوع) أي الذي هو العلم بوجوب الواجبات الخ (قوله  
 على سائر العلوم) أي باقيا لانه من السؤر وهو البقية ويستعمل بمعنى جميع لكن ليس  
 مرادها هنا (قوله والادراكات) عطف تفسير (قوله لانه شرط فيها) أي فقد استعمل  
 اسم الشرط في المشروط مجازا مرسل لعلاقة الملازمة (قوله الى المنطق) أي الكلام  
 (قوله المترجم عنها) أي المفسر لها أي المتعلقة بها وهي المعلومات اذ لا معنى لكونه مترجما  
 عن نفس العلوم (قوله والمبين الخ) عطفه على ما قبله عطف خاص على عام اذ ما قبله  
 شامل للمبين للمستتر منها والمبين لغير المستتر (قوله لما استتر) أي خفي (قوله وكل ذلك)  
 أي جميع العلوم والمنطق المذكور (قوله جليسه) أي عظيمة من الجلالة وهي  
 العظمة (قوله ويحتمل ان يكون الخ) انما خص الضروري بالعقل والمكتسب  
 بالبيان لان الاول ملازم للعقل والثاني هو الذي يحتاج للبيان لتقدم الجهل به  
 والارق بين هذا الاحتمال المبني على مذهب أمم المحرمين أن المراد بالعقل هنا جميع  
 العلوم الضرورية والمراد هناك بعضها وأنه اطلق عليها هنا مجازا مع أنه غيرها واطلق  
 عليها هناك حقيقة لانه عينها (قوله اذ الكل نعم الخ) لعله تعليل لمحدوف والتقدير  
 واتخذ عليها وأجب اذ الكل الخ فتأمل (قوله المعجزات) جمع معجزة وهي امر خارق  
 للعادة مقر ون بالتحدى أي دعوى النبوة أو الرسالة لكن المراد منها هنا مطلق الامر  
 الخارق للعادة أي وأن لم يكن مقرونا بالتحدى كما سيأتي وقد نظم بعضهم الامور الخارقة  
 للعادة مع بيانها فقال

اذا ما رأيت الامر يخرق عادة \* فمعجزة أن من نبي لنا صدر  
 وان بان منه قبل وصف نبوة \* فالارهاص سمه تتبع القوم في الاثر

وان جاء يوما من ولى فانه الكرامة في التحقيق عند ذوى النظر  
وان كان من بعض العوام صدوره \* فكنوه حقا بالمعونة واشتهر  
ومن فاسق ان كان وفق مراده \* يسمى بالاستدراج فيما قد استقر  
والافيدعى بالاهانة عندهم \* وقد تمت الاقسام عند الذى اختبر  
وقد استدرك عليه بالسحر والابتلاء والاول هو ما يظهر على ايدى الفجرة مرتبها  
باسباب خاصة والثانى هو ما يظهر على ايديهم فتنة لمن يريد الله ضلاله لمتبعهم  
(قوله على رساله سيدنا محمد) أى على ثبوتها صلى الله عليه وسلم (قوله وصدقه) أى  
وعلى صدقه فهو معطوف على قوله رساله (قوله عن المولى) مقتضاه أن صدقه  
صلى الله عليه وسلم فى خبره الذى لم يأت به عن الله كقوله جاء زيد ليس مستفاد من  
المعجزة وهو كذلك فليس مستفاد منها وانما هو مستفاد من دليل وجوب الامانة له  
صلى الله عليه وسلم أى عدم خيانتة بفعل محرم أو مكروه كما هو مقرر فى محله (قوله  
ومن اجلها القرآن) هذا يقتضى أن الاجل كثير ومنه القرآن وليس كذلك فكان  
ينبغي حذف من كذا قال بعضهم ويمكن توجيه كلام المؤلف أن بعض المعجزات  
اقوى واعظم من البعض الآخر وذلك البعض هو المراد بالاجل وان كان متفاوتا  
بحيث يكون بعضه اعظم من بعض فالقرآن من الاجل ولو بالنسبة وان كان هو اجل  
الجميع فليتأمل (قوله وانما كانت هذه البيئات واضحة) يؤخذ منه أن قوله فى المتن  
بواضح البيئات من اضافة الصفة للموصوف كما مرّت الاشارة اليه (قوله بالسحر) هو  
امر خارق للعادة يظهر على ايدى الفجرة مرتبها باسباب خاصة كما تقدم (قوله  
والشعوذة) هى ما يظهر عند خفة اليد كفى لعب الحواة ومثلها الشعبة كما يؤخذ من  
القاموس (قوله وكل ما يوجب الخ) عطف عام على خاص (قوله للعلم الضرورى) علة  
للعلة فكانه قال وانما كان عدم التماسها بما ذكره للعلم الخ وقوله ببعدها متعلق  
بالعلم وقوله من جميع الزب متعلق بكل من قوله ببعدها وقوله بعدم الخ (قوله من  
انبراهين الخ) بيان لما وقد دأب فى كل من القرآن والسنة الى البراهين القطعية  
فى مواضع كثيرة (قوله القطعية) وصف كاشف لان البراهين لا تكون الا قطعية  
وقوله على ما يجب متعلق بالبراهين (قوله من الوجدانية الخ) بيان لما (قوله  
وعلى) بكسر اللام وتشديد اليماء بمعنى العظيم فاضافته لما بعده من اضافة الصفة  
الى الموصوف وعطفه على ما قبله من عطف العام على الخاص (قوله وتزهبه عن  
الشركاء) غير محتاج اليه بعد قوله من الوجدانية وانما أتى به توطئة وقوله والنقائص

هو من عطف العام على الخاص لان ثبوت الشركاء له تعالى من جهة النقيض وقوله  
وهمات المحذات من عطف الخاص على العام لان سمات المحوادث أى صفاتها  
من جهة النقيض بالنسبة له تعالى (قوله وأشار بهذا) أى المذكور من قوله  
بواضح البينات وقواطع البرهان كما يؤخذ من سياق كلامه (قوله من توحيد  
مولانا) لعله أراد به ما يشمل جميع ما يتعلق به تعالى من الصفات وهذا هو الذى أشار  
لصدقه صلى الله عليه وسلم فى دعائه اليه بقوله وقواطع البرهان ويطلق التوحيد  
أيضا على افراده تعالى بالعبادة (قوله واخلاص العبادة له) أى بأن يخصص  
الشخص العبادة له تعالى بأن لا يقصد بها غيره وأعلم أن للعبادة أربع  
مراتب الاولى أن يشوبها اغراض دنيوية كترىاه وهذه حرام الثانية أن يعبد  
الشخص طلبا للثواب وخوفا من العقاب وهذه نازلة جدا الثالثة أن يعبد ليشرف  
بالنسبة له تعالى وهذه أعلى من التى قبلها الرابعة أن يعبد الله لكونه الها  
وهو عبده وهذه أعلاها فإداه المناوى مع زيادة (قوله قد اتضح الخ) خبر أن (قوله  
من جهة الخلق الخ) تفصيل لقوله من كل وجه والخلق الاول بفتح فسكون بمعنى  
الذات والثاني بضمين بمعنى الصفة ويحتمل العكس فان قيل قد ذكر المؤلف فيما مر  
أن مراده لبيانات الواضحة المجزات والخلق والخلق ليسا منها اذا ساء معتزتين بالتحدى  
فكيف يقول وأشار بهذا الخ ويذكرهما من جملة ذلك مع انهما ليسا من المجزات  
أجب بأن المراد بالمجزات الامور المخارفة للعادة سواء اقتصرت بالتحدى أو لا فندخلها  
فيها فصح ذكرهما هنا مع قوله وأشار الخ (قوله والمجزم) عطفه على ما قبله من عطف  
العام على الخاص ان لم نقيده بالمجزم بكونه مقرونا بالتحدى وحينئذ فيكون عطف قوله  
والخارق عليه لتفسير (قوله ومن جهة شرعه) لعل المراد به القرآن والسنة (قوله  
للصامت والناطق) متعلق بقوله اتضح والمراد من الصامت خلاف الناطق كما يفيد  
لمعطف كالمجادات (قوله ثم مع هذا كله) أى مع كون صدق النبي صلى الله عليه  
وسلم قد اتضح فى غاية الوضوح ومن كل وجه للصامت والناطق وقوله من يهدى الله  
الخ أى فلا يلزم من كون صدقه صلى الله عليه وسلم قد اتضح الوضوح المذكور أن  
يهتدى الشخص بنفسه بل لابد من هداية الله له فاذا هداه فلا ضل له واذا لم يرد  
هدايته بل أضله فلا هادى له كما يدل عليه قوله تعالى انك لا تهتدى من أحببت  
(قوله أن يهب لنا الهداية) لعل المراد من الهداية هنا الاهداء وان كان معناها  
عند أهل السنة الدلالة على طريق ثأنها أن توصل وان لم توصل بالفعل وعند المعتزلة

الدلالة على طريق توصل بالفعل (قوله وحسن الخاتمة) أى ولو بالإيمان وقوله  
 بفضله أى لا وجودا عليه (قوله بلا محنة) أى اعتبار فهى مرادفة للإبتلاء السابق  
 (قوله ورضى الله تعالى الخ) تقدم الكلام عليه (قوله الى يوم الدين) المتبادر  
 انه متعلق بتبع لكن ليس هناك من تبعهم واستمرت تبعيته الى يوم الدين لانها  
 تنقطع بموته ويحاج بان المراد ومن تبعهم جيلا بعد جيل الى يوم الدين هذا ولا بد من  
 تقدير مضاف أى الى قرب يوم الدين لان التبعية تنقطع حينئذ فان الله يبعث قبل  
 يوم القيامة رجا لينة يموت بها كل مؤمن ومؤمنة فلا يبقى في الارض من يقول الله  
 الله (قوله باحسان) المراد منه مطلق العمل الصالح ولو الايمان فقط (قوله وبعد  
 فهذه الخ) أى وبعد فهذه الالفاظ المستحصرة فى ذهنى الخ فالاشارة لما فى ذهنه  
 (قوله كلمات) عبر بجمع القلة اشعارا بقلتها وتبشيرا بسهولتها وأطلق الكلمات  
 على الجمل أما على سبيل الحقيقة بناء على أن الكلمة تطلق على الجملة كما يقتضيه قول  
 صاحب الخلاصة (وكلمة بها كلام قديم) أو الجاز المرسل بناء على خلاف ذلك وقوله  
 مختصرة أى قليلة ورمبما يفهم من هذا أن لها أصلا اختصرت منه قال بعضهم وليس  
 كذلك لانه لم يختصر كما بعيننا كما هو شأن غالب المؤلفين وقد يقال لا ريب فى أن  
 لها أصلا اختصرت منه وهو كتب القوم فاعل المؤلف أراد هذا وجرى المؤلف  
 فى الوصف على خلاف الافصح حيث أفردته مع أن الموصوف جمع قلة فان الافصح  
 حينئذ المطابقة كما يؤخذ من البيتين السابقين (قوله تضمن) أى تشمل وهذا من  
 الوصف بالجملة بعد الوصف بالمفرد وهو جائز (قوله معرفة) مفعول تضمن وكذا  
 قوله الاثنى وترك فهو معطوف على هذا كما سيذكره المؤلف وأورد عليه أن المعرفة  
 وصف للعارف والترك وصف للتارك فلا يصح تسليط تضمن عليهما لأن الكلمات  
 ليست مشتقة عليهما وأجيب بأن المراد من كل منهما مصدر المبنى للمجهول فالمعرفة  
 حينئذ بمعنى كون هذه الكلمات يعرف منها كذا والترك أيضا بمعنى كونها ترك منها  
 كذا ولا شك أن ذلك وصف لها فصح تضمناها (قوله ما يضطر اليه) أى الى استعماله  
 بالنسبة لكل أحد والى تعلم ضوابطه واصطلاحاته بالنسبة لغير ذى الطبع السليم كما  
 سيصرح به المؤلف فى الشارح (قوله من علم المنطق) من البيان المشوب بالتبعيض  
 كما يشير اليه كلام الشارح (قوله ما يكسب به) أى يحصل به وعلى هذا  
 التفسير فالتصورات والتصديقات باقية على معناها وهو الادراكات وفسره بعضهم  
 بيدرك به وعليه فيلزم أن يراد من التصورات المتصورات ومن التصديقات المصدق



بها لانه لو اُبقيت على ظاهرها صار المعنى يدرك به الادراكات ولا معنى له (قوله  
 التصورات والتصديقات) اعلم أن كل قضية لها أجزاء أربعة الاوّل الموضوع وهو  
 المحكوم عليه من مبتدأ وفاعل أو نائبه الثاني المحمول وهو المخبر به من خبر أو فاعل  
 مبنى للفاعل أو للفاعل الثالث النسبة الكلامية وهي ثبوت المحمول للموضوع أى تعلقه  
 وارتباطه به سواء كانت الجملة موجبة أو سالبة فالارتباط على وجه الثبوت فى الاوّل  
 وعلى وجه الانتفاء فى الثانية الرابع النسبة الخبرية وهي وقوع ذلك الثبوت فى الموجبة  
 أو عدم وقوعه فى السالبة ولو كان ذلك بخلاف نفس الامر لان المنظور له فى هذا الفن  
 انما هو ما اقتضته القضية وان فهم حقيقة كل من الاجزاء الاوّل يسمى تصورا كما أشار  
 لذلك المؤلف بقوله أى معرفة الحقائق المخ وفهم الجزء الرابع يسمى تصديقا كما أشار  
 لذلك المؤلف بقوله أى العلم بثبوت أمر المخ على ما يأتى فقد اتضح لك الفرق بين  
 التصورات والتصديقات \* هذا و يطلق التصور على مطلق حصول صورة الشئ فى  
 الذهن وعلى هذا الاطلاق فالصوّر مرادف للمعلم فلا يشتهه عليك الاطلاق كما وقع  
 لبعضهم (قوله وترك كل ما يشوش المخ) وهذا هو الزيادة التى أدخلت فى علم المنطق  
 كما سيذكره فى الشرح (قوله الفكرة) المراد به حركة النفس فى المعقولات كما مر  
 ومعنى تشويشه أن يصير غير منتظم وفسر بعضهم الفكر بالعقل وعليه فعنى تشويشه  
 اضعافه واذهاب قوته (قوله مع قلة الخ) أى تشويش صاحب القلة جدواه أى  
 فائدته (قوله وندور استعماله) أى لانه لا يحتاج اليه فى غالب تصاريف العقل  
 كما سيذكره فى الشرح (قوله من قواعد وتقريرات) بيان لما والمراد بهذه القواعد  
 أصول مسائل الجزء غير التام والاختلافات وهذه التقريرات ادلة تلك الاصول  
 وبحاث تحقيق ادلتها كما قاله ابن يعقوب (قوله والله اسأل) أى اسأل الله لا غيره  
 كما يؤخذ من تقديم لفظ الجلالة (قوله ان ينفع به) كان مقتضى الظاهر أن يقول  
 بها ليناسب قوله فهذه كلمات الا أن يقال ذكر الضمير باعتبار كون تلك الكلمات  
 مؤلفا (قوله وهو حسي) أى كفى وهذه الجملة لانشاء معنى الكفاية وان نقل  
 عن حفيد السعدان وقوع الانشاء بالجملة الاسمية نادر وقوله ونعم الوكيل معطوف  
 على الجملة قبله والمخصوص بالمدح محذوف والتقدير ونعم الوكيل الله والمقصود منه  
 انشاء المدح ومعنى الوكيل المفوض اليه فى الامور (قوله لما كان الخ) بين أولا  
 أن العقل يحتاج فى تحصيل العلوم الى طريقين أحدهما المعارف وثانيهما الحجج كما  
 سيذكره ثم بين انه يضطر فى جميع هذين الطريقين الى علم المنطق ثم بين سبب اقتضاره

على ما يضطر اليه وترك ما يشوش الفكر مع قلة جدواه فتأمل (قوله المكتسب من  
العلوم) المراد به النظري كما مر وإنما اقتصر على المكتسب مع أن غيره منحصراً أيضاً  
في هذين النوعين لأنه هو الذي يحتاج في تحصيله إلى الطرفين الاتيين بخلاف غيره  
فانه لا يحتاج في تحصيله إلى ذلك كما لا يخفى (قوله منحصراً في نوعين) أي لا يخرج  
عنهما لأن انحصار شئ في شئ عدم خروجه عنه ثم أن المحصر إما حصر الكل  
في جزئياته وإما حصر الكل في أجزائه وإما لا ولا وضابط الاوّل أن يصح الاخبار  
بذلك الكل عن كل جزئ من جزئياته كحصر الكلمة في الاسم والفعل  
والحرف اذ يصح أن تقول الاسم كلمة وهكذا وضابط الثاني صحة انحلال ذلك  
الكل إلى أجزائه كحصر الحصر في العمر والمخيط اذ يصح انحلاله أي تفكيكه  
إلى ما هو الم يوجد فيه كل من الضابطين المذكورين فهو من الثالث وذلك كما  
في قولهم انحصرت كلمة الامير في البلد وكما في قولك انحصرت فكري في ذنوبي اذ ليست  
البلد جزئيات ولا أجزاء للكلمة وكذلك الذنوب ليست جزئيات ولا أجزاء للفكرة وما هنا  
أما من الاول أو الثالث وهو الاظهر فتأمل (قوله أي معرفة الحقائق المفردة) أي  
التي هي حقيقة الموضوع وحقيقة المحمول وحقيقة النسبة الكلامية واعتراض تعبير  
المؤلف بالحقائق بأنه مخرج لمعرفة مفاهيم العدميات مع انها من التصورات وإنما  
كان مخرجها لان العدميات لا حقائق لها عند أهل السنة بخلاف المعتزلة القائلين  
بأن لها حقائق وانها كالثياب في الصندوق وأجيب بأنه اراد بالحقائق المفاهيم  
سواء كانت للموجودات أو للعدميات وناقش اليوسفي في ذلك الجواب بأنه يلزم عليه  
ان التعريف فيه مجاز بلا قرينة وهو ممتنع وذلك المجاز هو اطلاق الخاص على العام  
قال الا أن يدعى ان المؤلف وجد عرفاً يسوغ اطلاق الحقائق على ذلك (قوله وتميزها)  
عطفه على المعرفة من عطف اللزوم على الملازم فيلزم من معرفتها تمييزها عن غيرها  
هذا هو المتبادر في العبارة وكتب اليوسفي أنه اشار بمعرفة الحقائق إلى معرفتها  
بالذاتيات كالجنس والفصل وتميزها عن غيرها إلى معرفتها بالعرضيات كالأضاحك  
والكاتب (قوله والتصديقات) معطوف على قوله التصورات (قوله أي العلم الخ)  
تعبيره هنا بالعلم وفيما مر بالمعرفة ربما يشعر بيجز يانه على القول بأن المعرفة مختصة  
بالمفردات والعلم مختص بالمركبات وهو مرجوح والتحقيق أن كلا منهما غير مختص بشئ  
ومقتضى هذا التفسير أن التصديق بسيط وهو مذهب الحكماء وذهب امام الحرمين  
إلى أنه مركب من ذلك ومن تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور النسبة وأعلم أن

المحكم يطلق بالاشتراك كما قاله اليوسى على معنيين أحدهما ادراك وقوع النسبة  
 أو عدم الوقوع وعليه فهو مرادف للتصديق على أول القولين فيه وثانيهما نفس  
 النسبة التي هي ثبوت شئ لشيئ (قوله بثبوت الخ) فيه حذف مضاف والتقدير  
 بوقوع ثبوت الخ والمراد بالامر الاول المحكوم به وبالامر الثاني المحكوم عليه وقوله  
 أو نفيه فيه نظر من وجوه الاول أن دخول أو في التعريف ممتنع الثاني أن النفي  
 لا يقابل الثبوت وإنما يقابل الاثبات فكان عليه أن يعبر بالانتفاء الثالث أنه يقتضى  
 أن النسبة في القضية السالبة انتفاء امر عن امر وهو مر جوح والتحقق إنها في كل من  
 الموجبة والسالبة ثبوت شئ لشيئ إلا أن هذا الثبوت في الاولى واقع وفي الثانية غير  
 واقع والجواب عن الاول أن محل المنع إذا كانت للشك بخلاف ما إذا كانت للتنبؤ  
 فإنه لا يمتنع دخولها في الرسوم وعن الثاني أنهم كثير ما يعبرون بالنفي ويريدون  
 الانتفاء وعن الثالث أن الضمير ليس راجعاً للامر حتى يقتضى ذلك بل راجع للثبوت  
 فتأمل (قوله احتاج العقل الخ) جواب لما (قوله أحدهما يوصله الى ما جهل من  
 التصورات) أى وهو التعريفات وقوله والثاني يوصله الى ما جهل من التصديقات  
 وهو الحجج وما في الشقين واقعة على ادراكات بدليل بيانها في الاول بقوله من  
 التصورات وفي الثاني بقوله من التصديقات وسيأتى ما فيه (قوله لا يؤمن عليه من)  
 الخطأ ولذلك ناقض بعض العقلاء بعضاً بل الانسان قد يناقض نفسه (قوله إذا سلكت  
 الخ) أى وقت سلوكه الخ وهو ظرف للخطأ ويحتمل ان يكون ظرفاً لقوله لا يؤمن عليه  
 والاول اظهر (قوله وحده) أى من غير مراعات القواعد هذا هو المراد من قوله  
 وحده (قوله لسكرة الخ) علة لقوله لا يؤمن الخ وقوله التباس الساطل بالحق أى  
 اشتباهه به (قوله احتيج الخ) جواب لما الثانية (قوله قواعد عقلية) أى لانقلية  
 وقوله قطعية توضيح لانه يلزم من كونها عقلية أى يقتضها العقل انها قطعية كذا  
 قال بعضهم والظاهر أنه خرج بالقطعية الظنية كقواعد النحولانها عقلية ظنية  
 (قوله أولاً) أى قبل سلوكه للطريقين ولو أخره عن قوله ويعرف صحته كان أولى  
 ليكون راجعاً لهما (قوله ضرورة) راجع لكل من قوله يعرفها العقل وقوله  
 ويعرف صحته وفي العبارة حذف مضاف والتقدير شبه ضرورة لان تلك القواعد  
 نظرية لا ضرورية (قوله ثم حينئذ) أى حين اذ عرفها وعرف صحته ضرورة (قوله  
 يطلب بها الخ) ظاهر انها طريق للتصورات والتصديقات مع انه قال فيما مر ما يفيد ان  
 طريق التصورات التعريفات وطريق التصديقات الحجج وأجيب بأن الباء بمعنى

مع وفي الكلام حذف مضاف والتقدير كما يدل عليه كلامه بعد ثم حينئذ يطلب  
مع مراعاتها ما جهله الخ (قوله ما جهله من العلوم) ظاهره أن ما واقعة على علوم  
أخذ من البيان وحينئذ يصير المعنى يطلب بها علومها جهلها ولا معنى لمجهل العلم لأنه  
إنما يجهل العلوم لا العلم وأجيب بأن المراد بالمجهل عدم كونه عنده فكأنه قال  
يطلب بها ما لم يكن عنده من العلوم وبأن المراد بالعلوم المعلومات فتكون ما واقعة على  
المعلومات لا العلوم فكأنه قال يطلب بها معلومات جهلها (قوله التصورية) أي  
بالنسبة للتعريفات وقوله والتصديقية أي بالنسبة للحجج (قوله هي المصممة بعلم المنطق)  
الاضافة للبيان وأعلم أن المنطق في الاصل يطلق بالاشتراك على معان ثلاثة الاول  
الادراك والثاني القوة العاقلة والثالث التلفظ ثم نقل الى تلك القواعد للتناسب  
بينها وبين المعنى الاصلى وهي بالنسبة للمعنى الاول انه بها يصيب الادراك وبالنسبة  
للمعنى الثاني انه بها تتقوى القوة العاقلة وتكتمل وبالنسبة للثالث انه بها تكون  
القدرة على التلفظ بالعلوم (قوله فهو الخ) مفرغ على قوله احتيج الى قواعد الخ  
وهذا رسم للمنطق لاحد لانه ليس بالذاتيات بل بالعرضيات (قوله قانون هو لغة)  
مقياس كل شيء كافي القاموس واصطلاحا قضية كلية يتعرف منها احكام جزئياتها  
كقولهم السالبة الكلية تنعكس كنفسها وطريق تعرف احكام جزئياتها منها أن  
تأتي بالجزئية فتجعلها موضوع الصغرى وبموضوع تلك القضية فتجعلها محمول تلك  
الصغرى وبذلك القضية بتمامها فتجعلها كبرى فما اتجه القياس حينئذ فهو حكم  
الجزئية وذلك كان تقول في المثال المذكور لا شيء من الانسان بفرس تنعكس كنفسها او ورد  
سالبة كلية تنعكس كنفسها فينتج لا شيء من الانسان بفرس تنعكس كنفسها او ورد  
على المؤلف ان هذا العلم مجموع قوانين كثيرة لا قانون واحد كما يقتضيه كلامه  
ويجاب بأن المراد جنس القانون المتحقق في افراد عديدة فتأمل (قوله تعصم مراعاته)  
أي ملاحظته ولم يقل يعصم بتوفيق الله الخ اشارة الى انه ليس عاصما بنفسه من غير  
ملاحظة له اذ كثيرا ما خطئ صاحبه عند عدم مراعاته كذا اشتهر لكن استوجه  
بعض المحققين أن العاصم هو بشرط مراعاته والخطب يسير (قوله بتوفيق الله  
تعالى) أي والالم يصب الشخص قط فهو تعالى الموفق للصواب فمسأله سبحانه أن  
يوفقنا له الى يوم المآب (قوله الذهن) خرج بذلك سائر العلوم فانه انما تعصم مراعاته  
غيره كاللسان ما عدا علم الحساب فانه تعصم مراعاته الذهن لكن من الخطأ في المفكر فيه  
لا في الفكر لان الحساب لا يبحث عن الفكر نفسه وانما يبحث عن المفكر فيه فهو خارج

بقوله في فكره (قوله من) الخطأ حتى صاحب القاموس فيه ثلاثة أقوال لاهل اللغة  
اولها انه يعر السهو والعمد ثانياً انه يخص السهو ثالثاً انها يخصص العمد (قوله في فكره)  
أى الذهن وقد تقدم غير مرة أن الفكر حركة النفس في المعقولات وقيل هو ترتيب  
امر من معلومين فاكثر لتوصل الى مجهول وهذا التعريف مستلزم للعلل الاربع اعنى  
العلة الصورية وهى هيئة الشئ وصورته المخصوصة والعلة المادية وهى ما يتركب  
منه ذلك الشئ والعلة الفاعلية وهى ما منه ذلك الشئ والعلة الغائية وهى ما لاجله  
ذلك الشئ مثلاً السرير لا يبدله من علة صورية وهى هيئته وترتيب خشبه على الوجه  
المخصوص وعلة مادية وهى الخشب والمسامير وعلة فاعلية وهى التجار وعلة غائية وهى  
المجلوس عليه مثلاً وانما كان هذا التعريف مستلزماً لهذه العلة لان الترتيب يستلزم  
هيئة مخصوصة وهى العلة الصورية ويستلزم أيضاً مرتباً وهى العلة الفاعلية والامران  
المعلومان فاكثرهما العلة المادية والتأدى الى مجهول وهى العلة الغائية تأمل (قوله  
كما يعصم الخ) الكاف للتظير فى مطلق العصمة لكن الانسب ان يقول كما تعصم  
مراعاة النحو الخ كما هو ظاهر وقوله فى قوله أى اللسان (قوله فتمد اضطر الخ) مفرع  
على التعريف وقوله اذا أى اذا كانت مراعاته تعصم الخ (قوله ما جهله) من  
التصورات فيه ما تقدم وكذلك قوله ما جهله من التصديقات (قوله والطريق  
الاول) أى الذى يكتسب به ما جهله من التصورات وقوله والطريق الثانى أى الذى  
يكتسب به ما جهله من التصديقات (قوله ولما ادخل) بالبناء للمجهول أى ولما  
ادخل المؤلفون فى تأليفاتهم التى فى علم المنطق الخ (قوله زيادات صعبة) أى صعب  
فهمها وتقدم غير مرة أن المراد بتلك الزيادات أقسام الجزء غير التام والمختلطات وأن  
المراد بتلك التفريعات ادلتها ومباحث تحقيقها (قوله لا يحتاج الخ) صفة لكل من  
قوله زيادات وقوله وتفريعات كما قرر شيخنا (قوله فى غالب الخ) يقتضى أنه  
يحتاج اليها فى غير الغالب وهو كذلك ولذلك زادها بعض المؤلفين (قوله فر الخ)  
جواب لما وقوله بسبب ذلك أى بسبب ادخال الزيادات المذكورة والتعريفات  
المذكورة أيضاً (قوله من فن المنطق) الاضافة للبيان ومن للبيان المشوب  
بالتبعض (قوله ورمباصح الخ) معطوف على قوله فر وكان الاولى أن يقول  
وصرح الخ بخلافه بما وفى هذا الكلام تعريف بجهل من حرم الاستعمال بهذا العلم  
بل فيه تصريح بذلك وأعلم ان هذا العلم قسمان أحدهما ما ليس مخلوطاً بعلم الفلاسفة  
كالذى فى هذا المختصر ونحوه وهذا ليس فى جواز الاستعمال به خلاف بل هو فرض

كفاية على كل اقليم لانه يتوقف عليه فرض الكفاية الذي هورد الشبهات في علم  
 الكلام وكما توقف عليه فرض الكفاية فهو فرض كفاية ثانياهما ما هو مخلوط بذلك  
 وهذا هو الذي وقع في جواز الاشتغال به بخلاف على أقوال ثلاثة الاول انه لا يجوز  
 مطلقا قيل لاشتغال اليهود والنصارى به وليس بشئ اذ يلزم عليه تحريم الطب ونحوه  
 وليس كذلك فالصواب أن يقال لانه يخشى على الشخص اذا خاض فيه من أن يتمكن  
 من قلبه بعض العقائد الزائفة الثاني انه يجوز مطلقا بل المنقول عن الغزالي انه قال  
 بنديه ويؤيده قول بعضهم واستحبه الغزالي الثالث التفصيل بين ان يكون ذكي  
 العقل يمارس القرآن والسنة فيجوز له لكونه قد حصن عقيدته فلا يخشى عليه من  
 الخوض في ذلك وبين ان يكون بليدا أول يمارس القرآن والسنة فلا يجوز لانه  
 لا يقدر على دفع الشبهة فربما تمكنت من قلبه ومن هنا منعوا الاشتغال ببعض كتب  
 علم الكلام المشتملة على تخليط الفلاسفة الالمتجر (قوله بتحريمه) أي بتحريم  
 الاشتغال به ففي الكلام حذف مضاف (قوله من لا معرفة له بحقيقته) أي  
 الجاهل بها وغرضه بذلك توبيخ من صرح بحرمةه وكأنه يشير بذلك الى بعض المحدثين  
 القائلين بتحريمه كالنووي وابن الصلاح ويقال أن ابن الصلاح اشتغل به عشرين  
 سنة فلم يفتح عليه بشئ فخرمه ولعلمهم ارادوا ما زاد على القدر المحتاج اليه من ذلك صونا  
 للنفس عن الاشتغال بما لا يعنى وافناء العمر فيما لا طائل تحته (قوله فذكرنا الخ)  
 معطوف على قوله فتر عطف مسبب على سبب وكان عليه بمقتضى الظاهر ان يقول  
 فاقصرنا في هذا المختصر الخ اذ الكلام انما هو في توجيهه الاقتصار بنفسه لاذكره  
 فقط كما هو ظاهر (قوله وتر كامنه) يحتمل وهو الاقرب انه معطوف على قوله  
 اقتصرنا وعليه فالضمير راجع للمختصر ولا يخفى أن معنى ترك ذلك منه عدم الاتيان به  
 فيه من أول الامر لانه أتى به ثم تركه ويحتمل أنه معطوف على قوله ذكرنا وعليه  
 فالضمير عائذ للفن وفيه بعد (قوله ويشوش الفكر) المراد به هنا العقل ليناسب قوله  
 بعد ويحيره فان التحير انما يكون له (قوله لاسيما الخ) أي خصوصا ان كان أى صاحبه  
 بليدا بأن كان غيبيا (قوله علما وعملا) أي من جهة العلم والعمل فهما تمييزان  
 لامور الآخرة (قوله فقولنا الخ) الفاهنا فصيحة لافصاحها عن شرط محذوف  
 والتقدير اذا أردت بيان اعراب قولنا وترك وبيان معنى الاول والثانية وبيان  
 متعلق المجرور فقولنا الخ وانما عنتي بيان ذلك لحفائه وكان الانسب بالمتن أن يبين  
 أولا معنى ما في قوله ما يضطر اليه ثم متعلق الجار والمجرور ثم معنى ما في قوله ما يكتسب

به ثم اعراب قوله وترك بأن يقول وهو في قولنا ما يضطر اليه واقعة على بعض علم  
 المنطق والنجار والمجور وفي قولنا التصحيح يتعلق بوضطره في قولنا ما يكتب به واقعة  
 على التعريفات والمجج وقولنا وترك منصوب بالعطف على مفعول تضمن وهو معرفة  
 فتأمل (قوله منصوب بالهطف الخ) فوَقَسَ فيه بأن الترك ليس شيئاً موجوداً حتى  
 تتضمنه تلك الكلمات فلا يصح تسليط فعل التضمن عليه ولو جعله مفعولاً معه لكان  
 اظهر (قوله واقعة على بعض الخ) اشارة بذلك الى أن من في قوله من علم المنطق  
 لا يتعمض كما تقدم التنبيه عليه (قوله والمجور الخ) مقتضاه أن  
 التعلق في الحقيقة للمجور وخلاف ما اشتهر من أنه للنجار والمجور (قوله  
 وهذا الاضطرار) أى المفهوم من الفعل وقوله لاستعمال الخ اشارة بذلك  
 بذلك الى أن الاضطرار له جهتان احدهما جهة استعمال قواعد هذا العلم والاخرى  
 جهة تعلم اصطلاحاته وحفظ ضوابطه وانه بالنسبة للجهة الاولى ثابت لكل أحد حتى  
 صاحب الطبع السليم والعقل الذكي بخلافه بالنسبة للجهة الثانية فإنه ثابت الا  
 لصاحب الطبع السليم والعقل الذكي بخلافه بالنسبة للجهة الثانية فإنه ثابت  
 الا لصاحب الطبع السليم والعقل الذكي (قوله لاستعمال المعاني الخ) اضافة معاني  
 للقواعد للبيان وضافة قواعد للمنطق من اضافة المدلول للدال ويصح أن تكون  
 للبيان أيضاً ومعلوم أن استعمال المعاني لا يكون الا بالفاظ يأتي بها المستعمل  
 فلا يقال كيف يتأتى استعمال تلك المعاني (قوله في طلب العلوم) متعلق بقوله  
 استعمال (قوله لكل أحد) أى حتى صاحب الطبع السليم والعقل الذكي كما علم  
 (قوله لتعلم اصطلاحاته) أى الامور المصطلح عليها فيه كتسمية المسند اليه موضوعاً  
 وتسمية المسند محمولاً وهكذا (قوله وحفظ ضوابطه) أى قواعد فهمى غير اصطلاحاته  
 وان كتب بعضهم انها للتفسير (قوله فليس الخ) جواب اما أى بل هو خاص بغير الطبع  
 السليم والعقل الذكي كما يعلم من التعليل (قوله اذا الطبع السليم الخ) أى اذا صاحب  
 الطبع السليم الخ فهو على تقدير مضاف وهذا تعليل لقوله فليس عاماً كما لا يخفى (قوله  
 والعقل الذكي) أى الفطن من الذكاء وهو الفطنة (قوله الى ذلك) أى المذكور من  
 تعلم اصطلاحاته وحفظ ضوابطه (قوله وضوابط العربية) مرادف لما قبله بنساء على  
 القول بترادف العربية والنحو وأما على القول بأن العربية أعم من النحو فمؤولها اثني  
 عشر علماً فالعطف من قبيل عطف العام على الخاص (قوله العربي) فاعل بقوله يحتاج  
 وقوله الفصحى صفة مخصوصة ان أردنا بالعربي مطلق منسوب للعرب وموضحة ان أردنا

به خصوص التام في الفصاحة (قوله بل الغنائخ) لما كان ماد كره قبل بغيره ساواة  
 علم المنطق لعلم الخوف الغنائخ اضرب عنه فقال بل الغنائخ (قوله لان علوم المنطق  
 الخ) المراد بالعلوم القواعد والاضافة لليسان وهذا تعليل لقوله بل الغنائخ ومحصله  
 ان كثير من قواعد المنطق مركز في ذهن كل عاقل حتى غير صاحب الطبع السليم  
 لكونها عقلية محضة بخلاف الخوف فان قواعد ليست مركز في ذهن لكونها  
 ليست عقلية محضة فلا يعرف غير العربي الفصيح شيئا منه الا بالتعلم ولا شك حينئذ  
 ان الغنائخ المنطق اكثر من الغنائخ الخوف (قوله عقلية محضة) أي خالصة لانه  
 لا دخل للنقل فيه (قوله فكثير منها الخ) مفرغ على قوله عقلية محضة (قوله وان  
 لم يعرف الخ) أي فلا يلزم من عدم تعبيره عنه جهله به وعدم كونه مركز في ذهنه  
 وقوله عنه أي عن هذا الكثير الذي هو من علوم المنطق (قوله فانه نقلي) أي منقول  
 عن العرب وقوله فقير العربي الخ مفرغ على قوله فانه نقلي (قوله واحكامه) عطف  
 تفسير (قوله ومع هذا الخ) اسم الاشارة عائدا الى كون الغنائخ المنطق أكثر  
 من الغنائخ الخوف ودفع به هذا ما قد يقال اذا كان كذلك فلا فائدة في تعلمه (قوله  
 من المنطق) الاضافة لليسان وقوله وحفظ قواعد عطف تفسير واطافة قواعد  
 للضمير لليسان على القول بجوازها وقوله وفهمها عطف تفسير ايضا (قوله وعبر  
 الا نظار) أي الصعب منها وهو بسكون العين كما قاله بعضهم لئلا يركن رأيتهم في نمحة  
 القاموس وضبوطا بغيرها (قوله مجال الفكر) أي محل جولانه وهو المعالومات  
 ويحتج على أن المراد بمجال الجولان (قوله مع الراحة الخ) أي حال كون ما ذكر  
 مصاحبا للراحة الخ (قوله في سلوك الخ) متعلق بقوله الراحة والامن وقوله بما فوز  
 الاعتبار فيه استعارة تصريحية حيث شئت الا نظار بمعنى المفاوز وهو الطرق الصعبة  
 الشاقة واستعمل لفظ المشبهة به للمشبه ولفظ السلوك ترشيح والمراد بالاعتبار ما يعتبره  
 العقل ويدركه والمعنى في سلوك الا نظار المؤدية الى المعتمرات فتأمل (قوله وقد ذكر الخ)  
 أي بهذا المنافية من الترغيب في هذا العلم والمناسبة للتمام وقوله الا بي بضم الهجزة  
 وكسر الباء المشددة ومن كلام الحسن بن سهل رحمه الله يا بني تعلموا المنطق فانه يفضل  
 الانسان على سائر البهائم وكلما كنتم بالمنطق احذق كنتم بالانسانية احق (قوله على  
 الجميع) أي من الابي ومسلم وابن عرفة (قوله انه كان الخ) مفعول ذكر (قوله  
 على فن المنطق) الاضافة لليسان كما تقدم (قوله على هذا) أي المذكور من  
 وصيته لهم (قوله أو كلا الخ) المتبادر أن هذا من كلام المؤلف يعني به انه ان لم



يمكن ذكر الكلام المذكور بعينه فقد ذكر كلاما يقرب منه (قوله اطول العهده)  
 عليه لقوله لم يتحققه الا ز ومعنى قوله اطول العهده اطول الزمن الذي بعد العلم به  
 (قوله وبالحجة) أى وأقول كلاما ملتبساً بالاجمال (قوله فالعلوم كلها الخ) ولهذا  
 يسمى مفتاح العلوم وميزان المعاني ولا يخفى أن المراد بها ما عدا هذا العلم لا ما شمله  
 واللام يستقيم الكلام فتنبه (قوله طوع اليد) هذا كناية عن كونه في غاية التحسّن  
 منها كاشئ الذي يكون في قبضة اليد فهو قريب من قوله متيسرة (قوله لمن حقق  
 المهم الخ) متعلق بقوله متيسرة وقوله طوع اليد ان يسر ذلك المولى الخ أشار بذلك  
 الى انه ليس المراد أن العلوم تكون متيسرة لمن حقق هذا العلم مطلقاً بل بشرط تيسير  
 الله له (قوله بفضله) أى لا يطريق الوجوب اذ لا يجب عليه تعالى شئ (قوله وأما  
 مع الحرمان الخ) مقابل لقوله ان يسر ذلك الخ وقوله والخذلان بكسر الخاء وهو عدم  
 التوفيق (قوله فيزلق الخ) بفتح اللام من باب فرح يقال زلق يزلق كفرح يفرح  
 ومعناه زل وهو كناية عن كونه يخطئ في ما شأنه عدم الخطأ لكن كان الانسب بالمقابلة  
 أن يقول فلاتكون العلوم له كذلك فتأمل (قوله بتوبه) الباء للسببية وكذلك في  
 قوله ويغص ويموت بريقه وهذا كناية عن كونه يهلك بما شأنه عدم الهلاك (قوله  
 ولا حول ولا قوة الا بالله) هذا في قوة الاستدلال على قوله ان يسر الخ وفسر  
 المتقدمون هذه الكلمة بقولهم أى لا تحول عن المعصية الا بالله ولا قوة على الطاعة  
 الا بالله واشتوجه بعض المحققين التعميم بأن يقال أى لا تحول عن شئ مطلقاً الا بالله ولا  
 قوة على شئ مطلقاً الا بالله وهذا هو التحقيق وقوله العلى العظيم أى العلى القدير  
 العظيم والاسمان مترادفان (قوله وهو حسبنا ونعم الوكيل) قد تقدم الكلام على  
 ذلك (قوله وينحصر المقصود الخ) اعترض بأن فيه حصر الشئ في نفسه لان المقصود  
 هو عين تلك الامور الاربعة وأجيب بأن الملاحظ في المحصور الهيئة المجتمعة وفي  
 المحصور فيه الامور المفصلة فاختلف المحصور والمحصور فيه بالاجمال والتفصيل  
 وعبارة تقتضى أن هناك شيئاً غير مقصود بالذات من التأليف وهو كذلك وذلك  
 كتقسيم العلم والدلالات وبعض الاستلزمات وانما ذكر ذلك لانه محتاج اليه في الجملة  
 (قوله من هذا التأليف) أى المؤلف الذي هو الاناظر المخصوصة الدالة على المعاني  
 المخصوصة (قوله في التعريفات الخ) أى في القواعد الصحيحة للتعريفات والمبينة  
 لمبادئها والمحصنة للجمع والمبينة لمبادئها هذا هو المراد وان كان المتبادر خلافه وكان

الاولى أن يقدم مبادئ التعريفات عليها ومبادئ الحجج عليها كما فعل في التفصيل  
 الا ترى نظرا الى أن مبادئ كل منهما أصل له فينبغي تقديمه الا أن يقال قدم هنا  
 التعريفات على مبادئها والحجج على مبادئها اهتماما بهما الكونهما المقصودين ولم  
 يصنع كذلك في التفصيل نظر الما ذكر فتأمل (قوله قد عرفت الخ) غرضه بهذه  
 العبارة بيان انحصار المقصود من علم المنطق في القواعد المتعلقة بهذه الاربعة ليسين به  
 وجه حصره للمقصود من تأليفه في المهم منها كما يعلم من بقية عبارته فليتأمل (قوله أن  
 المكتسب الذي الخ) اعترض بأنه اذا كان مكتسبا لا معنى لطلب علمه لانه يلزم عليه  
 تحصيل الحاصل وبأن الضمير في قوله علمه راجع للمكتسب وهو اسم للعلم فتصير العبارة  
 أن العلم الذي يطلب علمه ولا معنى لذلك فلما أسقط قوله الذي يطلب علمه وقال أن  
 المكتسب منحصرا الخ لاسلم بما ذكر وأجيب عن الاول بأن المراد بالمكتسب ما من شأنه  
 أن يكتسب وعن الثاني بأن المراد بعلمه تحصيله فكأنه قال أن ما من شأنه أن يكتسب  
 الذي يطلب تحصيله منحصرا الخ لکن قد يقال لا حاجة لقوله الذي يطلب علمه  
 للاستغناء عنه بقوله المكتسب (قوله التصور والتصديق) بدل من النوعين  
 (قوله لمعرفة المجهول من التصورات) من المعلوم أن المبين هو عين البيان فالجهول  
 هو التصورات وحينئذ يصير التركيب لمعرفة التصورات هو غير صحيح لان التصورات  
 هي الافهام ولا معنى لمعرفة فها فكان الاحسن حذف لفظ المعرفة بأن يقول الموصل  
 للمجهول الخ وأجيب بأن المراد من التصورات المتصورات وبتقدير مضاف بأن يقال  
 لمعرفة المجهول من متعلق التصورات وذلك المتعلق هو التصورات ويمكن أن يجاب  
 أيضا بأن المراد من المعرفة التحصيل (قوله لمعرفة المجهول من التصديقات) يأتي  
 فيه ما ذكر اعترضا وجوابا فتأمل (قوله تركيب منها) يرد عليه التعريف بالفصل  
 وحده أو بالخاصة وحدها فإنه لا تركيب فيه لان كلامنا من الفصل والخاصة أمر واحد  
 ويجاب بأنه جرى على مذهب الاقدمين من أن التعريف بذلك ليس بمرضى وان وقع  
 أولوه وعلى تسليم انه جرى على مذهب المتأخرين من جواز ذلك فيمكن أن يقال المراد  
 تركيب ولو في المعنى اذناط في قوة أن يقال شئ ثبت له النطق وكذلك ضاحك (قوله  
 وهي الكليات الخمس) مقتضاه أنه يصح التعريف بالعرض العام وبالنوع وليس  
 كذلك ويمكن أن يجاب بأن المراد وهي مجموع الكليات الخمس أي بعضها وذلك البعض  
 هو ما عدى العرض العام والنوع من الجنس والفصل والخاصة (قوله لا بد لها الخ)  
 تفسير لقوله وكذلك الخ (قوله أيضا) مصدر آض يبيض اذا رجع والمراد كما أن

الكليات الخمس مرادنا مجاديا (قوله فانحصرا الخ) مفرغ على ما ذكره بواسطة ما هو معلوم  
 من انه لا يبحث في هذا العلم الا عن المكتسب فاذا كان كذلك وقد فرضنا ان هذا  
 المكتسب انحصر في نوعين وان هذين النوعين لهما طريقتان فقد انحصر المقصود الخ  
 هذا ما ظهر (قوله في تحقيق هذه المطالب) اى فى القواعد المحققة لهذه المطالب (قوله  
 وبعد ان يحقق الخ) غرضه بهذا مجرد ابداء النصيحة للشغل بهذا الفن عملا بقوله صلى  
 الله عليه وسلم الدين النصيحة (قوله من هذه المطالب) اى من القواعد المتعلقة بهذه  
 المطالب (قوله حفظا وفهما) اى بالحفظ والفهم فهما منصوبان على نزع الخافض  
 والنصب على نزع الخافض وان كان سماعيا لكنه جرى فى عبارة المؤلفين كالقياسى  
 (قوله عملا يحتاج اليه) وتقدم ان المراد بذلك اقسام الجزء غير التام والمحتملات  
 وتغيرياتها والمراد انه لا يحتاج اليه فى غالب تصرفات العقل وان كان يحتاج اليه  
 نادرا كما مر (قوله جزئيا نفيسا) أعلم ان كل جزء من عمر الشخص كالجوهرة النفيسة التى  
 لا عدل لها ولا خاف لانه يمكن ان يكون به خلود الابدى فى النعيم المقيم والنظر الى وجه  
 الله الكريم اذا علمت ذلك تعلم ان قوله نفيسا وصف كاشف (قوله من العمر) هو مودة  
 حياة ذى الروح (قوله وليستغل الخ) عطفوف على قوله فليعرض الخ (قوله بعد ان احكم  
 آلة العقل) اى بعد ان جعلها محكمة بحيث لا يتطرق اليها نقض ولا خدش والمراد  
 بالآلة العقل لقواعد المتعلقة بالمطالب الاربع وهذا الضرف مستغنى عنه بقوله  
 وبعد ان يحقق الخ فتأمل (قوله بالعلوم الشرعية) متعلق بقوله وليستغل (قوله  
 استفادة الخ) هذه الاربع منصوبة على التمييز ومعلوم ان الاستفادة طلب الافادة  
 من الغير والافادة تعليمه للغير (قوله علما) اى تعليما وهذا هو عين الاستفادة  
 او تريب منها وقوله وعملا هو اعم من الافادة فهى منه (قوله بنية خالصة) اى  
 معها وهو متعلق بقوله وليستغل ونقل شيخنا ان شروط الاخلاص فى نية العلم ان  
 يقصد الخروج من الجهل وان يقصد نشر شرعيته صلى الله عليه وسلم وان يقصد  
 انه اذا قدر على التعليم علم (قوله للدار الآخرة) متعلق بنية خالصة اى بنية  
 خالصة لجزء الدار الآخرة فقوله والفوز الخ عطف خاص على عام وانما خصه لعظم  
 شأنه كذا قال بعضهم لكن فيه عموم ايضا لانه ليس خاصا بالدار الآخرة ففيه  
 خصوص من وجه وعموم من وجه فتأمل (قوله وما الا يعنى) تفسير للفضول (قوله  
 وحب الرياسة) اى السيادة على القوم كما يؤخذ من كلام القاموس حيث فسره الريس  
 ككيس بسيد القوم (قوله جهده) اى بقدر ما يمكنه وهو راجع لكل من قوله

ولم يستغل وقوله ولا يحذر (قوله وليستعج الخ) أى فى كل من الاشتغال والمحذر  
ولما كان ذلك ليس فى قدرة الشخص نفسه امره بالاستعانة (قوله فلاحول الخ)  
كالتعليل لقوله وليستعج بالمولى الخ (قوله ولاجل انحصار الخ) على مقدمة على  
المعلول (قوله من فن المنطق) الاضافة لليسان (قوله فى هذه المطالب) أى  
فى قواعدها (قوله فى المهم منها) أى من قواعدها (قوله وبانقضائه) أى المهم  
منها والمجار والمجرور متعلق بينقضى بعد والباء بمعنى مع فالعنى وينقضى التأليف مع  
انقضاء هذا المهم (قوله والى هذا) أى الى حصر المقصود من هذا المختصر فى المهم  
منها (قوله وبالله تعالى التوفيق) أى لا بغيره كما يفيدته تقديم الجار والمجرور  
ومعنى التوفيق فى اللغة التأليف وفى الشرع خلق قدرة الطاعة فى العبد ولا حاجة  
لزيادة وتسهيل سبيل الخيرا ليه لاخراج الكافر بناء على تفسير قدرة الطاعة بانها  
عرض يقارن الطاعة لاخراجها بقولنا قدرة الطاعة وأما على تفسيرها بانها سلامة  
الاتى فلا بد من هذه الزيادة لذلك (قوله أما مبادئ الخ) من المعلوم انه لا يحسن  
هذا التعبير الا لوانى بتقدير ذلك فيما يأتى بأن يقول وأما التعريفات فكذا وكذا  
وأما مبادئ الخ فكذا وكذا الخ مع انه لم يصنع كذلك فان قيل قوله فاعلم الخ  
لا يصح ان يكون جوابا لا مافان جوابها أجيب بتسليم عدم صحته جوابا لها وأن جوابها  
محدوف وأما قوله فاعلم الخ بجواب شرط مقدر والتقدير اما مبادئ التعريفات  
فالكليات الخمس واذا أردت معرفتها فاعلم الخ وكأنه حذف ذلك لظهوره وبالجملة لوقال  
من أول الامر وأعلم أولان الدلالة الخ لسلم مما ذكره وكان ظاهرا جدا (قوله  
أن الدلالة الخ) قد ذكر المؤلف للدلالة تعريفين أولهما للاقدمين والثانى لبعض  
المتأخرين كما سيذكره فى الشرح هذا والذى يفهم من كلام الشيخ ابن سينا فى الشفاء  
انها تطلق على كل منهما بالاشترك (قوله فهم امر) أى بالفعل والمراد بالامر هنا  
المدلول بخلافه فى قوله من امر فان المراد به الدال كما لا يخفى وسيذكر المؤلف  
فى الشرح اعتراضين على هذا التعريف من جانب القائلين بالثانى وسيأتى الجواب  
عن كل منهما ما أن شاء الله تعالى (قوله كون امر) أى الذى هو الدال وقوله  
بميت أى ملتبس بحالة وهذه الحالة هى أن يفهم الخ وأعلم انهم قد أخرجوا  
حسب عن اصلها فى مثل هذه العبارة من وجهين الاول انهم اطلقوها على  
الحالة مع انها فى الاصل ظرف مكان تزيلها من منزلته الثانى انهم ادخلوا عليها باء  
المجرم عن انها فى الاصل لا تخرج عن النصب محلها على الظرفية الا الى الجرمين فهى من

الظروف غير المتصرفه خلافا لما قاله بعض النحاة من انها تصرف قليلا واغترض هذا التعريف بأن المحييات تحتجب في الحد ودلائها لا تدل على الحصول وانما تدل على القابلية ذكره سيدي سعيد واقرة وهو ممنوع على اطلاقه والمتجه التفصيل بين ان يكون المراد الحصول بالفعل فتحتجب وأن يكون المراد القابلية كما هنا على هذا القول فلا تحتجب فليتامل (قوله امر) أى وهو المدلول فالامر ان هنا على عكسها فى التعريف الاول (قوله فهم الخ) أى سواء فهم ذلك الامر بالفعل أو لم يفهم فالمدار عندنا القائلين بهذا التعريف على صلاحية الامر لان يفهم منه امر آخر وان لم يفهم منه بالفعل فتقبل الفهم بالفعل يقال لذلك الامر دال حقيقة لا مجازا كما سياتى (قوله والدال ينقسم الخ) هذا التقسيم ليس جاريا على احد القولين السابقين بخصوصه بل جار على كل منهما كما هو ظاهر ومن جعل المتقسم هو الدال يعلم خروج المهمل وهو الذى لم يوضع المعنى قوله كل منهما أى اللفظ وغيره (قوله تنقسم الى ثلاثة اقسام) لواء سقط الى ماضيه والمخبر فى هذه الثلاثة استقرارى لا عقلى كما صرح به السيد فى دالة اللفظ ومنها دلالة غيره كما استظهره بعض المحققين (قوله دلالة) وضعية سميت بذلك لان سببها الوضع كما يؤخذ من كلامه فيما يأتى وقوله وعقلية أى ودلالة عقلية وسميت بذلك لانها بواسطة العقل فان قلت كما أن العقل له دخل فى هذا القسم له دخل فى غيره من الاول والثالث فلم سمي هذا عقلياد ونهنا قلت اجاب بعضهم بأنه لما كان العقل وحده هو الواسطة فى هذا القسم نسب اليه بخلاف غيره فانه وان كان العقل له دخل فيه لكن شاركه غيره على أن علة التسمية لا توجهها وقوله وطبيعية سميت بذلك لكونها بواسطة الطبيعة وهل المراد طبيعة الفاهم أو طبيعة الدال أو طبيعة من وقع منه الدال احتمالات واستظهر بعضهم الاخير والمراد بالطبيعة على كل من الاول والثالث مبدأ الادراك وهو النفس الناطقة وعلى الثانى الحقيقة وكما تطلق على ما ذكر تطلق على السحبة التى جبل عليها الشخص كما فى القاموس (قوله يعنى الخ) غرضه بهذا بيان وجه ذكر الدلالة واقسامها هنا وبه يندفع ما قد يقال لذكره بحيث الدلالة مع انه حصر المقصود من التأليف فى المطالب الاربع السابقة وحاصل الدفع أنه لما كان لتلك المطالب الفاظ تدل عليها وبها يتصرف فى ذلك احتيج الى معرفة ذلك البحث وكان الاولى تقريره على هذا الوجه (قوله وان كانت الخ) الواو للعال أى والاحمال انها هى الكلمات الخمس ولو حذف هذه الجملة لكان أولى قوله لما كان الخ خبران وقوله لها أى لتلك المبادئ فالضمير عائد على المبادئ وكذلك الضمير فى قوله عليها (قوله

وبها) أى بتلك الالفاظ لكن من حيث المعانى لا من حيث ذاتها وقوله يتصرف الخ  
 أى بانضمام تلك المبادئ الى بعض وتقديم بعضها على بعض كما فى قوله فى تعريف  
 الانسان حيوان ناطق (قوله احتيج أولا) أى قبل معرفة تلك المبادئ كما سيذكره  
 (قوله الى معرفة الدلالة) أى معرفة معناها وهو ما سبق وقوله وأقسامها أى وهى  
 ستة وقوله وما يعتبر الخ أى وهو قسم واحد وهو الادللة اللفظية الوضعية كما سأتى وقوله  
 منها أى من تلك الاقسام وقوله فى فن المنطق متعلق بـيعتبر والاضافة للبيان كما مر غير  
 مرة وقوله وما لا يعتبر أى وهو الاقسام الخمسة الباقية كما سيعلم مما يأتى أن شاء الله  
 تعالى (قوله فلهذا) أى لاجل الاحتياج الى معرفة الدلالة وما عطف عليها (قوله  
 التى هى الخ) صفة للمبادئ لا للتعريفات (قوله وتفسيرنا أولا) أى لاثباتنا (قوله  
 واعترضه) أى هذا التفسير وكذا قوله بأنه (قوله لوصف امراخ) المراد بالوصف  
 الاول الدلالة وبالامر الدال وبالوصف الثانى الفهم وبالغير الشخص الفاهم (قوله  
 بما هو الخ) ما واقعة على الفهم وقوله لغيره أى غير ذلك الامر (قوله فان الدلالة  
 الخ) علة لقوله تفسير لوصف امراخ (قوله وزعم الخ) معطوف على اعتراضه (قوله  
 انما هى الحديثة) أى لا الفهم بالفعل وتقدم أن المراد بالحديثة الحالة كما أشار له بقوله  
 أى هى كون الخ (قوله بحيث لو اسقطه وقال هى كون امر يصح الخ) لكان أولى  
 كذا ظهر وأقره شيخنا (قوله وجوابه) أى هذا الاعتراض وقوله أن هذا أى  
 قولهم انه تفسير لوصف امراخ (قوله من تفصيل المركب) أى جعل كل جزء منقطعا  
 عن الآخر والمراد بالمركب هنا مجموع قوله فهم امر من امر فالاعتراض قد فصله حيث  
 اعتبر كل جزء على حدة فنسأله هذا الاعتراض وذلك لان الفهم اذا لم يقيد بالجزور  
 كان وصفا للشخص الفاهم وحينئذ فلا يصح تفسير الدلالة التى هى وصف للدال به لان  
 تفسير وصف امر بوصف آخر باطل وهو غلط نشأ من تفصيل المركب وهو مجموع قولنا  
 فهم امر من امر واعلم انهم قد يفصلون المركب فى الاغاليط بأن يجعلوا الجزء صادقا  
 فيما لا يصدق فيه الا الكل أو فيما لا يصدق فيه الكل ويصدق فيه الجزء فالاول  
 نحو الرمان حلوا مض فيصدق هنا الكل ولا يصدق الجزء فيقال ان زمان حلوا مض  
 أى من ولا يقال الرمان حلوا فقط والثانى كقولك كل عشرة زوج ولا شئ من الزوج  
 بسبعة وثلاثة ينتج لاشئ من العشرة بسبعة وثلاثة فلواعتبرت السبعة وحدها نشأ الغلط  
 من تفصيل المركب وهو مجموع السبعة والثلاثة فيصدق هنا الجزء ولا يصدق الكل  
 وبهذا تعلم انى نحواشى من السقط (قوله فان الفهم الخ) علة لقوله أن هذا غلط

نشأ الخ وتوضيح هذا انه يفرق بين الفهم المطلق عن التقييد بالمجرور بمن وبين الفهم  
 المقيد بذلك فالاول وصف للفاهم لانه مصدر المبني للفاعل والثاني وصف للدال لانه  
 مصدر المبني للمفعول فالمتعرض فصل المركب وجعل الفهم مطلقا فنشأ له هذا الغلط  
 وان واقع انه مقيد فهو وصف للدال لانه بمعنى كونه يفهم منه أمر ولا يخفاء في أن هذا  
 وصف له فتأمل (قوله فهم مقيد بالمجرور بمن) أي لا مطلق كما فهمه المعترض  
 بسبب تفصيل المركب فوقع في الغلط (قوله بمعنى أن الدلالة الخ) لعله متعلق بمحذوف  
 والتقدير وحينئذ في التفسير المذكور بمعنى الخ أي وحينئذ كان الفهم الذي فسرته به  
 الدلالة الفهم المقيد بالمجرور بمن الذي هو الأمر الدال فال تفسير المتقدم ملتبس بمعنى أن  
 الدلالة الخ بهذا ولو قال وهو بمعنى كون أمر الخ لسلم من ذلك ويكون الضمير حينئذ  
 راجعا للفهم المقيد بالمجرور بمن تأمل (قوله هي كون أمر يفهم منه أمر التعبير بالمضارع  
 فيه نظر لان ظاهره أن المدار على صلاحية الأمر لان يفهم منه أمر آخر فيصير تفسير  
 الاقدمين مساويا لتفسير بعض المتأخرين وليس كذلك لان المدار في تفسير الاقدمين  
 على كون الأمر فهم منه بالفعل أمر آخر وفي تفسير بعض المتأخرين على كون الأمر  
 بحيث يفهم منه أمر آخر أخذنا من جعله في آخر العبارة أن وصف الأمر الدال بالدلالة  
 قبل الافهام مجازي لاحتمالي ومن بناء الشيخ ابن عرفة الخلف الآتي في كون اللزوم  
 الذهني شرط في دلالة الالتزام أوسيداعلى هذين التفسيرين إذ لو رجع تفسير الاقدمين  
 الى تفسير بعض المتأخرين لكان وصف الأمر الدال بالدلالة قبل الافهام بطريق  
 الحقيقة فلا يصح كلام المؤلف الآتي وكان بناء الشيخ ابن عرفة ذلك الخلف على هذين  
 التفسيرين غير صحيح مع أن المؤلف جرى عليه فيما يأتي وقال انه حسن واضح هذا وقد  
 نقل العلامة اليوسفي عن المؤلف في شرح ايساغوجي انه رد تفسير المتقدمين الى تفسير  
 بعض المتأخرين تبع السعد في المطول بتأويل المصدر بيان والفعل حيث قال فعتى فهم  
 أن يفهم وهذا معنى الحيثية والله أعلم اه لکن هذه الطريقة لا يتشكى كلامه هنا  
 عليها ما علمت فتأمل (قوله ولا شك أن الذي الخ) كان الاظهر والاناسب أن يقول  
 ولا شك أن هذا الفهم انما هو وصف للأمر الدال لا غيره كما قال نظير ذلك في الكلام  
 على الشرب فليتأمل (قوله لا غيره) أي الذي هو الشخص الفاهم (قوله انما هو  
 الفهم لأمر) أي الذي هو المطلق عن التقييد بالمجرور بمن وهو بمعنى كون الشخص  
 فاهما كما أشار له المؤلف بالتفسير (قوله أي كونه) أي الغير الذي هو كناية عن  
 الشخص الفاهم وقوله أي لذلك الأمر (قوله لا الفهم منه) أي لان الفهم المقيد

بالمجرور عن وصف للدال فقط لانه بمعنى كونه فهم منه كالم (قوله بمعنى الخ) عبر  
 أولاً بأى التفسيرية وثاناً بقوله بمعنى للتفنن وإضافة معنى لما بعده للبيان (قوله  
 اذا الشخص الخ) علة لقوله والذي انصف به غيره الخ وقوله فى هذا أى فى هذا  
 المقام واحترز به عن غير ذلك نحو ما اذا فهمت من زيد مثلاً مسألة فانه يقال زيد  
 فى هذا المقام مفهوم منه وكون ما ذكره لذلِكَ ظاهر جلي وان كتب بعضهم أن  
 الاونى جعله مفراً فتأمل (قوله وهذا) أى الامر الدال فهو كالعين والفهم كالمشرب  
 والغاهم كالشارب لكنه لم يصرح بالآخرين لظهورهما (قوله يا مشرب منها الخ)  
 أى فاشرب المقيماً بالمجرور عن صفة لها بخلاف الشرب المطلق عن ذلك فانه وصف  
 للشارب (قوله بمعنى انه شرب منها) هذا هو المناسب فى التنظير بناء على أن المدار  
 فى تفسير الدلالة على الفهم من الدال بالفعل بخلاف قوله أو يشرب منها فانه لا يناسب  
 ذلك وانما يناسب كون المدار فى ذلك على صلاحية الدال لان يفهم منه الذى جرى  
 عليه المؤلف فى شرح ايساعوجي (قوله انما هو الشرب الخ) الانسب بما تقدم  
 أن يقول انما هو مشرب لمائماً أى كونه شارباً له (قوله وأما الاعتراض الخ) مقابل  
 لهذوف والتقدير أما هذا الاعتراض فقد علمت جوابه وأما الاعتراض الخ (قوله  
 بوصف الخ) أى يصح أن يوصف الخ كما هو ظاهر التعبير بالمضارع ويحتمل أن  
 أن المراد وصف فى كلامهم بالدلالة الخ (قوله وذلك) أى وصف الدال بالدلالة  
 قبل الفهم وقوله يقتضى الخ وحينئذ فيلزم أن الدلالة غير الفهم فلا يصح تفسيرها به كما  
 أشاره بقوله فكيف الخ فهو استهتام انكارى بمعنى النفي (قوله فالجواب الخ) فيه نظر  
 لانه لا ينهض فى الرد على المعترضين وذلك لانهم لا يسلون أن وصف الدال بالدلالة قبل  
 الفهم بطريق المجاز بل بطريق الحقيقة بدليل قولهم السابق فهم أول يفهم فتلخص أن  
 القائلين بالتفسير الاول يقولون بأن وصف الدال بالدلالة قبل الفهم انما هو بطريق  
 المجاز وأن القائلين بالثانى يقولون بأن ذلك بطريق الحقيقة وحينئذ فلا اعتراض  
 ولا جواب (قوله قبل الافهام) المناسب للاعتراض قبل الفهم (قوله بطريق المجاز)  
 الاضافة للبيان وكذا قوله لا بطريق الحقيقة (قوله وأعلم الخ) انما أتى بذلك لاجل  
 قوله فالدلالة الخ (قوله سببها الوضع) أى ولو نوعياً كما فى المشتقات (قوله وهو تعيين  
 امر الخ) أى تعيين الواضع امر الخ فالمصدر مضاف لمفعوله بعد حذف الفاعل  
 والمتبادران مراد المؤلف أن هذا التعريف عند المناطقة وعلمه فالمراد بالدلالة  
 الوضعية ما يشمل دلالة المجاز وبه صرح السعدى فى شرح الشمسية لكنه ذكر فى موضع



آخر من هذا الشرح أن الوضع هنا تعين أمر للدلالة من غير قرينة واحترز بقوله هنا عن اصطلاح أهل العربية والاصول فان الوضع فيه ما ذكره المؤلف وعلى هذا فليس المراد بالدلالة الوضعية ما يشمل دلالة المجاز ولذلك قال السيد الدلالة المعتمدة في هذا الفن ما كانت كلية وأما إذا فهم المعنى في بعض الاوقات بواسطة قرينة فاصحاب هذا الفن لا يحكمون بأن هذا الفهم دلالة بخلاف اصحاب العربية والاصول هذا وفصل عبد الحكيم بين أن يتحقق لزوم بين القرينة ولفظ المجاز فتكون دلالة معتبرة وبين عدم تحققه فلا تعتبر كذا يؤخذ من حاشية شيخ شيخنا على الملوي (قوله أي من غير قرينة) المراد نفي القرينة الدالة على المعنى المجازي وحينئذ فيصدق كلامه بما إذا لم تكن قرينة أصلاً وكانت قرينة معينة لاحد المعاني المحتملة كما في المشترك كعين (قوله إذا كانت الخ) في جعله المحتملة والمجاز سمعين للدلالة تسمح لانهما من أوصاف الدال (قوله أو بقرينة) أي دالة على المعنى المجازي كما علمت (قوله فالدلالة الخ) مفرغ على قوله سببها الوضع وقوله فيها أي في الدلالة الوضعية ففي كلامه ظرفية العام الذي هو مطلق الدلالة في الخاص الذي هو الدلالة الوضعية ولو قال فهي اختيارية لكان أولى وأنسب بقوله بعد والدلالة الطبيعية والعقلية الخ (قوله اختيارية) انما وصفت بذلك لان سببها وهو الوضع اختياري فان قيل هذا ظاهر ان قلنا أن الواضع هو الله تعالى أو البشر ولم تشترط المناسبة بين الدال والمعنى كما هو المشهور وأما ان قلنا أن الواضع البشر واشترطت المناسبة المذكورة فغير ظاهر لان الوضع حينئذ ليس باختيارى اذ ليس للواضع أن يضع شيئاً الا أن وجد المناسبة بينه وبين الموضوع له أوجب بأنه اذا وجد المناسبة كان له أن يضع وان لا يضع فاذا وضع حينئذ كان باختياره فهو مختار في الجملة على أنه قد توجد المناسبة بين معاني متعددة وحينئذ فله أن يضع لكل منها فاذا وضع لاحدها كان مختاراً لذلك كذا يؤخذ من اليوسى بتغير الوضع بأن وضع الواضع الشيء لشيء بعد وضعه لآخر (قوله الا أن) أي لكن وقوله يمكن تغيرها المراد أنه يمكن تحلفها كان توجد المحررة ولم يوجد المحل فقوله لا يمكن فيها التغير أي لا يمكن تحلفها فتلخص أن الوضعية اختيارية وتغيرها الطبيعية غير اختيارية وتغيرها العقلية غير اختيارية ولا تغير (قوله فثال الخ) أي اذا اردت بيان أمثلة هذه الاقسام فثال الخ فالفاء فصيحة وجملة ما ذكره من الامثلة ستة بعدد الاقسام ثلاثة منها لاقسام غير اللفظ وثلاثة لاقسام اللفظ وكان الانسب بما قبله أن يقدم هذه الثلاثة على الثلاثة التي قبلها (قوله وضعا) أي

بالوضع فهو منصوب بنزع الخافض وكذا يقال فيما بعد (قوله الاشارة المخصوصة)  
وهي الاشارة بالرأس الى اسفل أو الى اعلى v فالاول بمعنى نعم والثاني بمعنى لا (قوله  
مثلا) لا يخفى انه مستغنى عنه بقوله فمثال وحيث زاد ذلك فكان عليه أن يزيد بعد قوله  
معنى نعم أو لا مثلا ليكون في مقابلة مثلا الاولى وكذا يقال فيما بعد (قوله على معنى  
الحج) متعلق بدلالة وضافة معنى لما بعده من اضافة المدلول للدال (قوله يقوم به)  
الضمير المستتر عائد للعرض والبارز للحرم فالصفة جرت على غير من هي له مع عدم الابرار  
وهو خلاف الاولى عند امن اللبس كما هنا وممنوع عند خوفه هذا هو التحقيق وما قيل  
من أن الخلف انما هو في الوصف وأما الفعل فيجوز ذلك فيه عند امن اللبس اتافا  
مردود بتقل غير واحد كالسيموطي الخلف في الفعل أيضا (قوله لاستعمال الحج) علة  
لكون اللفظ يدل على الجرم القائم به (قوله دلالة الصراخ) أى المتركب من  
الحروف كما سيذكره في الشرح وانما احتيج لذلك ليصح التمثيل بدلالته لدلالة  
اللفظ وقوله الضروري أى الذى يكون عند الضرورة غالبا كما أشار اليه في الشرح  
(قوله قوله) مبتدأ خبره قوله يعنى والرباط محذوف والتقدير بعينه فى تعليقه  
وقوله دلالاته على جرم الحج مقول القول (قوله لان اللفظ الحج) تعديل للعلة وقد أشار  
المؤلف الى قياس من الشكل الاول نظمه هكذا اللفظ عرض وكل عرض يستحيل  
أن يقوم بنفسه ينتج اللفظ يستحيل أن يقوم بنفسه فذكر المقدمتين الصغرى  
والكبرى وحذف النتيجة لانهم كثيرا يقتصرون على ذكر المقدمتين كما تقول ادب  
فلانا لانه أهانك وكل من أهانك يؤدب أى فعلان يؤدب (قوله بل هي الحج) اضراب  
انتقالى لا ابطالى كما هو ظاهر (قوله مشتركة بين جميع الالفاظ) فكل لفظ ثابتة  
له هذه الدلالة وقوله بل وبين جميع الاصوات كان الاحسن ان يقول بل وبين  
سائر الاصوات أى باقيا وهو الصوت الغفل أى الخسالى عن الحروف (قوله فانهما  
مختصان ببعض الالفاظ) أما الاولى فهى مختصة بنحو الالفاظ التى تذكر فى مقام  
الشدائد وأما الثانية فهى مختصة بالالفاظ المستعملة (قوله وأما أقسام الحج) مفهوم  
التقسيد فى كل من الثلاثة السابقة باللفظ (قوله فهى كلها خاصة ببعض الامور)  
أما الوضعية فهى مختصة بنحو الاشارة المخصوصة وأما العقلية فهى مختصة بنحو التعبير  
وأما الطبيعية فهى مختصة بنحو الحجرة (قوله وذلك) أى الصراخ المذكور (قوله  
عن التقطع) أى خروج الحروف من مخارجها فهو اثر التقطيع الذى هو اخراجها  
منها وقوله والحروف من عطف الموصوف على الصفة فتقول بعضهم بأنه عطف

v قوله فالالحج المناسب فالأولى بمعنى نعم والثانية بمعنى لا اه

تفسير غير ظاهر (قوله فهذه ستة أقسام) تفرع على ما تقدم من تقسيم الدال الى لفظ  
 وغيره وتقسيم دلالة كل ثلاثة أقسام كما بينه في الشرح (قوله قسم واحد) وأما ما بقي  
 من الاقسام وهو خمسة فليس معتبرا في علم المنطق وإنما ذكره تيمما للاقسام  
 وتميز المقصود من غيره (قوله لما قسم الدال الخ) بين بذلك أن قوله فهذه الخ مفرع  
 على التقسيم السابق لا على التمثيل (قوله وكان الخ) معطوف على قوله قسم (قوله لم  
 الخ) جوابا (قوله ضرورة) أي بالضرورة فهو منصوب بنزع الخافض (قوله وهي)  
 أي هذه الاقسام التي لا تعتبر في هذا الفن (قوله وقسم واحد معتبر) أي في فن المنطق  
 (قوله وإنما اعتبرنا) أي نحن معاشر المناطقة (قوله لانضباطه الخ) أي بخلاف باقي  
 الاقسام فإنه لم ينضبط مع عموم فائدته أما الطبيعية سواء كانت لفظية أو فلاختلاف  
 الطابع ضرورة وأما العقلية كذلك فلاختلاف العقول وتماوتها في الذكاء والبلادة  
 ولذلك يناقض بعض العقل بالعضا وأما الوضعية غير اللفظية فلانها وانضبطت  
 بالوضع لكن لا تعم فائدتها كما هو ظاهر (قوله في العقليات) أي الامور التي ثبتت  
 بالدلالة العقلية كقولك القدرة واجبة لله فذلك أمر عقلي استفيد من الدلالة الوضعية  
 لأن هذا التركيب موضوع لهذه المعنى وقوله والنقليات أي الامور التي ثبتت  
 بالدلالة النقلية كقولك النية واجبة في الموضوع فذلك أمر نقلي استفيد من الدلالة  
 الوضعية لما تقدم وقوله والطبيعات أي الامور التي تقتضيها الطبيعية كقولك الحجر  
 تدل على الخجل فهذا أمر طبيعي استفيد من الدلالة الوضعية لما مر وقوله وغيرها أي  
 كالعادات كقولك النار محرقة فهذا أمر عادي استفيد من الدلالة الوضعية وقوله  
 والتعلم أي من الغير وقوله والتعليم أي للغير (قوله وهي تنقسم الخ) هذا التقسيم  
 من تقسيم الكل الى جزئياته وحصرها أعني الدلالة الانظمة الوضعية في هذه الاقسام  
 الثلاثة عقلي كما قاله السيد لانها ما أن تكون على الموضوع له بقائه أو على جزئه  
 أو على خارجه اللازم له لزوما ذهنيا فالاولى دلالة المطابقة والثانية دلالة التضمن  
 والثالثة دلالة الالتزام (قوله دلالة مطابقة) سيد كفي الشرح على تسميتها بذلك  
 وازدادة دلالة لما بعدها من اضافة المصاحب الى المصاحب لان الدلالة التي يحجبها  
 مطابقة المعنى المنهوم من اللفظ لا المعنى الذي وضع له كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى  
 (قوله على المعنى الخ) لم يقل المؤلف على تمام المعنى كما عبر به جماعة لعدم الاحتياج  
 الى ذلك المضاف على انه قد يقتضى اشتراط التركيب في المعنى مع انه قد يكون بسيطا  
 (قوله الذي وضع له) الضمير المستر للفظ والبارز للمعنى فالصلة جرت على غير من هي

قوله من اضافة المصاحب الى المصاحب أي يقع الحكم الى المصاحب أي بكسر هاء

له وفيه ما تقدم (قوله لفظ الاربعة) الاضافة لليمان وقوله مثلا لا يخفى الاستغناء  
 عنه بالكان وكان عليه أن يزيد مثلا بعد قوله ضعف الاثنين ليكون في مقابلة مثلا  
 الاول (قوله على ضعف الاثنين) اعترض بأن ضعف الشيء لغة ما زاد عليه فضعف  
 الاثنين ما زاد عليهم ما ولا يخفى انه صادق بالثلاثة فكان الاولى أن يقول على الوحدات  
 الاربعة وأجيب بأن المراد بضعف الشيء مثله كما هو المشهور (قوله ودلالة تضمن)  
 الاضافة من اضافة المسبب للسبب وسميت بذلك لتضمن المعنى لجزئه (قوله دلالة  
 اللفظ الخ) استشكلوا ذلك بأن فهم المركب بفهم أجزائه فكيف يتأقى الانتقال من  
 معنى اللفظ الى جزئه وصور ذلك بعضهم بما اذا رأت شجرا وشككت فيه هل هو  
 حيوان أو لا فقبل لك هو انسان ففهمت انه حيوان لانه متصودك ولم تلتفت الى  
 كونه ناطقا قال فهذا مثال يظهر فيه الانتقال من معنى اللفظ الى جزئه وبحث في هذا  
 بأنه يستلزم تقدم وجود الكل على وجود الجزء في الذهن مع اتفاقهم على تقدم الجزء  
 على الكل في الوجودين ويستلزم أن يفهم الجزء مرتين مرة في ضمن المركب وأخرى  
 منفردا والوجودان يكذبه ولذلك قال بعض الفضلاء الاحسن ما ذهب اليه بعضهم  
 من أن دلالة التضمن يفهم الجزء في ضمن الكل اذ لا شك انه اذا فهم المعنى فهمت  
 أجزاؤه معه فليس فيها انتقال من المعنى الى جزئه لانهما اقترنا في فهم واحد لانه يسمى  
 بالنسبة الى تمام المعنى مطابقة وبالنسبة الى جزئه تضمننا لکن هذا مخالف لما يأتي  
 وأجيب عن الشق الاول من البحث المذكور بأن فهم الجزء من اللفظ متأخر عن فهم  
 الكل منه وان كان فهمه في ذاته متقدما عليه كما قاله عبد المحكم فاتفقهم على تقدم  
 الجزء على الكل في الذهن انما هو في فهم الجزء في ذاته لاني فهمه من اللفظ الموضوع  
 للكل وعن الشق الثاني منه يمنع تكذيب الوجودان فهم الجزء مرتين فتنبه (قوله  
 على جزء مسماه) سواء كان ذلك الجزء ربعا أو نصفاً أو ثلاثة ارباع كما أشار له بالمثل  
 وكان الاولى أن يعبر بالمعنى كما عبر به قبل لان المسمى هو خصوص المعنى الموضوع له  
 المحقق كما سيأتي في كلامه مع انه جرى هنا على اعتبار دلالة الجواز وان لم يصرح بذلك  
 الا في دلالة المطابقة فعليه أراد بالمسمى هنا مطلق المعنى فيشمل المعنى الجازي فلذلك  
 جعل بعضهم في عبارته تفننا فليتأمل (قوله ان كان مركبا) لا يقال لاحاجة اليه بعد  
 قوله على جزء مسماه لانا نقول لا يرد ذلك الا لو كان في مركبه والواقع انه مؤخر من تقديم  
 لانه قيد في قوله ودلالة تضمن فأصل العبارة ودلالة تضمن ان كان مسماه مركبا وهي  
 دلالة اللفظ الخ وهو وان كان بعيدا أولى من جعل ذلك رائدا (قوله نصفها) بدل

من قوله اثنين وكذا كل من قوله بعها وقوله ثلاثة ارباعها (قوله ودلالة  
 الالتزام) الاضافة من اضافة المسبب الى السبب وسميت بذلك للالتزام المعنى أى  
 استلزامه للزومه (قوله على خارج عن مسماه) أى غير داخل فيه لانه ليس جزءاً  
 منه وقوله لازم له أى اسماءه (قوله لزوماً ذهنيًا اعترض بأن اللزوم الذهني خارج  
 عن حقيقة دلالة الالتزام لانه شرط أو سبب كما سيأتى وكل منهما خارج عن الحقيقة  
 فكيف يذكروا المؤلف في تعريفها وأجيب بأنه ذكره في التعريف على انه ليس جزءاً  
 من الحقيقة بل على انه شرط أو سبب بقوله فيما سيأتى وفي كون اللزوم الذهني  
 شرطاً للحق وقوله يدنا وصف الذهني بالبين ليس للتخصيص بل للإيضاح والكشف كما  
 سينبئ عليه فيما يأتي بناء على الطريقة التي جرى عليها في المتن من أن اللزوم الذهني  
 والبين بمعنى وهو ما يلزم فيه من تصور اللزوم وتصور اللزوم وأما على الطريقة الثانية  
 التي جرى عليها في الشرح من أن اللزوم الذهني هو ما ذكره ويسمى لزوماً بيننا بالمعنى  
 الاخص وان اللزوم البين هو ما يلزم من تصور اللزوم واللازم الجزم باللزوم بينهما  
 سواء لزم من تصور اللزوم أو لا ويسمى لزوماً بيننا بالمعنى الاعم فذكر  
 البين بعد الذهني لافائدة له فكان الاولى على هذه الطريقة تقديم البين على الذهني  
 على حد قولهم عالم تحرير وعلم مما قررناه أن دلالة الالتزام لا بد فيها من اللزوم الذهني  
 على كل من الطرفين غاية الأمر أن الخلاف في كون اللزوم البين مرادفاً للزوم  
 الذهني أو اعم منه هذا ونقل الاجهوري في شرح التهذيب عن الامام وكثير من  
 المتأخرين أن المعبر فيها هو اللزوم البين بالمعنى الاعم ونقله أيضاً القرني في شرحه على  
 اساغوجي وبهذا رد ما زعمه بعضهم من الاتفاق على انه لا بد فهما من اللزوم الذهني  
 الآن يحمل على أن المراد اتفاق الطرفين السابقين وسأيت أيضاً ذلك كله ان  
 شاء الله تعالى (قوله يعنى أن الدلالة الخ) أشار بذلك الى أن الضمير راجع لما  
 ذكره للدلالة من حيث هي (قوله فيها ثلاثة أقسام) الظرفية اعتبارية وهي من  
 ظرفية الاقسام في المقسم ولو حذف الجار والمجرور لكان أنسب بالمتن (قوله وجعلها  
 وضعية) أى كما يفيد المتن بناء على أن دلالة التضمن والالتزام وضعيتان وهو المرجح  
 وسأيت تمة الخلاف (قوله لاستناد جميعها للوضع) أى لكونها متسببة عنه  
 (قوله الا أن الاولى الخ) أى لكن الاولى الخ وهذا استدراك على ما قبله الموهوم  
 استواء الجميع في الاستناد للوضع (قوله بلا واسطة) بحث فيه بأنه لا بد من توسط  
 حضور اللفظ بالبال ومعرفة الوضع فكيف يقول بلا واسطة وأجيب بأن المراد بلا

واسطة سبب آخر كما في الداليتين الاخرين فلا ينافي انه لا بد من واسطة شرط وهو  
 ما ذكره فتأمل (قوله اذا لمعنى الخ) علة لقوله بلا واسطة (قوله فيها) أى  
 بسببها ففي معنى باء السببية (قوله هو عن الخ) فهما متحدان بالذات لكنهما مختلفان  
 بالاعتبار فالاول هو معنى اللفظ من حيث كونه دال عليه والثاني هو ذلك من حيث  
 كونه موضوعا له (قوله أو المجازي) فيه ما تقدم (قوله ولهذا) أى لذلك  
 التعليل أعني كون المعنى المفهوم من اللفظ هو عين المعنى الذي وضع له اللفظ (قوله  
 سميت مطابقة) أى دلالة مطابقة (قوله لمطابقة الخ) اعترض بأنه كان الاولى  
 اسقاطه لعدم الاحتياج اليه لانه قد عمل ذلك بقوله ولهذا وأجيب بأنه علة للعلية  
 أى لكون التعليل المذكور علة فكانه قال وانما كان ذلك علة لمطابقة الخ  
 والمراد من الفهم المفهوم ومن الوضع الموضوع له فان قلت مقتضى كون المفهوم  
 مطابقا للموضوع له انه ليس عينه ضرورة أن المطابق لشيء ليس عين ذلك الشيء مع أن  
 المفهوم هو عين الموضوع له كما ذكره قبل قلت هو وان كان عينه نظرا للاتحادهما  
 بالذات لكنهما مختلفان بالاعتبار كما مر وهو كاف في تغاير المتطابقين تأمل (قوله فيها)  
 أى بسببها كما تقدم نظيره (قوله واما الدالتان الخ) مقابل للتقيد بالاولى في قوله  
 الى أن الاولى الخ (قوله فليس الوضع الخ) كان الانسب في المقابلة أن يقول فقد  
 استندنا اليه بواسطة ثم يعمل ذلك بقوله لان الوضع الخ وانما كان الوضع ليس سببا  
 تاما لهما لاحتياجه الى أن ينضم اليه فهم المعنى المطابق فكان سببا سببا واحدا ولذلك  
 قال بل هو جزء سبب (قوله لان الوضع الخ) أشار بذلك الى قياس المساواة وضابطه  
 أن يجعل متعلق محمول الصغرى موضوعا للكبرى كما في قولهم زيد مساو لعمرو وعمرو  
 مساو لبيكرينج زيد مساو لبيكر ونظمه هنا هكذا الوضع سبب في فهم المعنى المطابق وفهم  
 المعنى المطابق سبب في فهم جزئه فالوضع سبب في فهم جزء المعنى المطابق ضرورة أن  
 سبب السبب سبب فقوله لان الوضع الخ في قوة الصغرى وقوله واذا حضر الخ في قوة  
 الكبرى وحذف النتيجة لانهم كثيرا ما يقتصرون على المقدمتين كما تقدم واعترض  
 هذا القياس بأنه انما أنتج أن الوضع سبب لفهم الجزء مع أن المدعى انه جزء سبب ويمكن  
 أن يجاب بأن القياس انما أنتج انه سبب بواسطة وهذا هو السبب غير التام (قوله عند  
 حضور اللفظ الخ) أفاد انه لا بد من حضوره في الذهن ولا بد أيضا من العلم بالوضع كما  
 يؤخذ مما مر (قوله فهم معناه المطابق) أى اجمالا لان أصحاب هذه الطريقة  
 يقولون كما ذكره الكمال ابن ابي شريف بأن الذي يحصل في الذهن عند اطلاق اللفظ

انما هو ومعناه على سبيل الاجمال ثم تلتفت النفس الى اجزائه كما اشار له بقوله واذا  
 حضر معناه الخ اذ المعنى انه اذا فهم المعنى المطابق وكان مركبا التفتت النفس الى  
 الجزء ففهمه وبحث فيه بعضهم بأنه صريح في أن فهم الكل متقدم على فهم الجزء  
 مع انهم اتفقوا على تقدم فهم الجزء على فهم الكل وعلى هذا فالجزء متقدم في الوجودين  
 أعنى الوجود الذهني والخارجي ويؤخذ من كلام عبد الحكيم دفعه بأن اتفقوا انما  
 هو على تقدم فهم الجزء من حيث ذاته على فهم الكل وأما من حيث فهمه من اللفظ  
 كما هنا ففهمه متأخر عن فهم الكل ونصه فهم الجزء من اللفظ متأخر عن فهم الكل  
 وان كان فهمه في ذاته متقدما عليه اه (قوله من حيث أن الخ) هذا الخيثة تقتضى  
 أن فهم الجزء متقدم على فهم الكل وما قبلها يقتضى خلافه في عبارته تناقض  
 كذا البعضهم ويمكن دفعه بأن يحمل ما اقتضته الخيثة على تقدم فهمه في ذاته  
 على فهم الكل وما اقتضاه ما قبلها على تقدم فهم الكل من اللفظ على فهم الجزء منه  
 كما يؤخذ مما تقدم عن عبد الحكيم وم ذلك فكان مقتضى الظاهر أن يحذف الخيثة  
 لانها لا تناسب ما نحن فيه وهو فهم الجزء من اللفظ اذ هي تقتضى تقدم فهم الجزء من  
 حيث ذاته على فهم الكل وليس كلامنا فيه فليستأمل (قوله واذا نظرت الخ) أى ما ذكر  
 من أن الوضع جزء سبب فيلزم أن فهم الكل جزء سبب أن نظرت الى الظاهر واذا  
 نظرت الخ فهو مقابل لهذا الملاحظ (قوله وجدت السبب التام الخ) هذا صريح  
 في أن فهم الكل متقدم على فهم الجزء في ذاته بقطع النظر عن اللفظ وهو مخالف لما  
 اتفقوا عليه من أن فهم الجزء في ذاته متقدم على فهم الكل كما علم مما مر عن عبد  
 الحكيم وغيره ويؤخذ من البيهقي أن فهم الجزء متقدم على فهم الكل من حيث  
 الحكم عليه بأنه مركب فلا يحكم عليه بالتركيب الا بعد فهم اجزائه (قوله سواء وضع لها  
 لفظ أو لم يوضع) علم منه أنه ليس لكل معنى لفظ موضوع له بخصوصه وذلك كالتواضع  
 الرواجح والطعوم والالام كما تقر في فن الاصول فاذا فهمت رائحة المسك فقد  
 فهمت الجزء وهو رائحة أو المسك ولم يوضع للمجموع لفظ يخصه وهكذا ما بعد فان  
 قلت هذا خروج عن موضوع الكلام وهو الدلالة اللفظية الوضعية فكان الاولى  
 اسقاطه قلت هو وان كان كذلك لكنه أتى به لبيان أن الوضع فيما نحن فيه لا دخل  
 له في فهم الجزء فكانه قال الوضع ليس سببا في فهم الجزء وليس له دخل فيه بدليل  
 انك اذا فهمت الكل فهمت الجزء ولو لم يوضع لذلك المعنى لفظ يخصه (قوله الا انه  
 لما كان الخ) لما كان ما تقدم قد يوهم انه لا ارتباط لغير فهم الكل بفهم الجزء

استدرك عليه بقوله الأناخ وظاهر صنيع المؤلف أن هذا الاستدراك غير  
ما قدمه قبل قوله وإذا نظرت إلى الحقيقة الخ مع أنه هو عينه فكان الأنسب أن يقول  
الأناخ لما كان الوضع سبباً عند حضور اللفظ بالبال في فهم معناه وكان فهم معناه  
سبباً في فهم جزئه فكان الوضع بالنسبة الخ فتأمل (قوله كان الخ) المناسب  
في النتيجة أن يقول كان ذلك سبباً في فهم الجزء كما تقدم (قوله وافهم مثل هذا الخ)  
يعني أن الوضع يوجب عند حضور اللفظ بالبال فهم معناه المطابق وإذا حضر معناه  
المطابق وكان له لازماً ذهنيًا حاضر في الذهن ذلك اللازم وإذا نظرت إلى الحقيقة  
وجدت السبب التام في فهم اللازم فهم المعنى الملزوم سواء وضع لذلك المعنى لفظ أول  
يوضع وسواء ذكر اللفظ الموضوع أو لم يذكر الأناخ لما كان الوضع سبباً عند حضور  
اللفظ في الذهن في فهم المعنى وفهم المعنى سبباً في فهم لازمه كان الوضع بالنسبة إلى فهم  
اللازم سبب السبب هذا والمراد بقوله مثل هذا بعينه (قوله فان حضور اللفظ الخ)  
كان الأنسب أن يقول فان الوضع يوجب عند حضور اللفظ إلى آخر ما تقدم (قوله  
ولا يحتاج هاتين الدالتين الخ) علة مقدمة على المعلول (قوله إلى مقدمة الخ)  
فكل من الدالتين محتاج إلى مقدمتين أحدها وضعية وهي الوضع سبب في فهم  
المعنى والأخرى عقلية وهي وفهم المعنى سبب في فهم جزئه بالنسبة لدلالة التضمن  
ولازمه بالنسبة لدلالة الالتزام اختلف فيها أي على ثلاثة أقوال كما سيذكره الأول  
انهما وضعيتان نظر التوقفهما على المقدمة الوضعية وهذا قول أكثر المناطقة كما قاله  
الغنيمي الثاني انهما عقليتان نظر التوقفهما على المقدمة العقلية كما مر الثالث أن  
التضمنية وضعية نظر الكون الجزئي مما وضع له اللفظ والالتزامية عقلية نظر الكون  
اللازم خارجاً عن الوضع وعلى هذا القول جرى الأمدى وابن الحاجب وابن الهمام  
 وغيرهم من المحققين والحاصل أن من أراد بالوضعية ما يتوقف على الوضع وإن لم يكن  
كافياً فيها جعلها وضعيتين ومن أراد بالوضعية ما كان الوضع كافياً فيها جعلها  
عقليتين ومن أراد بالوضعية ما كان المدلول فيها موضوعاً للفظ أو دخلاً فيها  
وضع له جعل التضمنية وضعية والالتزامية عقلية هذا وصرح بعضهم بأن الخلف  
أقضى لأنه لم يصر إلى التسمية فإن من قال بوضعيتها معاً أو بوضعيتها التضمنية لا ينكر  
توقف ذلك على المقدمة العقلية ومن قال بعقليتها معاً أو بعقليتها الالتزامية لا ينكر  
توقف ذلك على المقدمة الوضعية تأمل (قوله هل هما وضعيتان الخ) هذه هي الطريقة  
الراجحة وهناك طريقة أخرى وهي أن دلالة التضمن قبل عقلية وقيل لفظية ودلالة



الالتزام عقلية بلا خلاف وهي طريقة مرحومة (قوله وقولي) مبتدأ خبره قوله يؤخذ  
 منه الخ وقوله دلالة اللفظ الخ مقول القول وهذا شرع في الجواب عن نقض  
 التعاريف الثلاثة المذكورة أما تعريف دلالة المطابقة فقد نقض بفرد من أفراد دلالة  
 التضمن وهو فهم الجزء من اللفظ الموضوع له وقد وضع أيضا لعله لا بسبب كونه  
 موضوعا له بل بسبب كونه جزءا المعنى الموضوع له وذلك كما في لفظ ركعة فإنه وضع  
 للمجموع المركب من الركوع وغيره ووضع أيضا للركوع وحده فاذا فهم منه الركوع من  
 حيث كونه جزءا المعنى فهو دلالة تضمن ومع ذلك يصدق عليها تعريف دلالة المطابقة  
 كذا اقتصر المؤلف وقد نقض أيضا بفرد من أفراد دلالة الالتزام وهو فهم اللازم من  
 اللفظ الموضوع له وقد وضع أيضا للزومه لا بسبب كونه موضوعا له بل بسبب كونه  
 لازما للمعنى الموضوع له وذلك كما في لفظ شمس فإنه وضع للقرص ووضع أيضا للضوء فاذا  
 فهم منه الضوء من حيث كونه لازما للمعنى وهو القرص فهو دلالة الالتزام ومع ذلك  
 يصدق عليها تعريف دلالة المطابقة وأما تعريف دلالة التضمن فقد نقض بفرد  
 من أفراد دلالة المطابقة وهو فهم الجزء من اللفظ الموضوع له وقد وضع أيضا لعله  
 لا بسبب كونه جزءا المعنى بل بسبب كونه موضوعا له وذلك كما في لفظ ركعة السابق  
 فاذا فهم منه الركوع من حيث كونه موضوعا له فهو دلالة مطابقة ومع ذلك يصدق  
 عليها تعريف دلالة التضمن كذا اقتصر المؤلف وقد نقض أيضا بفرد من أفراد  
 دلالة الالتزام وهو فهم جزء المعنى الموضوع له اللفظ وذلك الجزء لازم لذلك المعنى  
 لا بسبب كونه جزءا المعنى بل بسبب كونه لازما له وذلك كما في لفظ شمس الموضوع  
 للقرص فاذا فرض أنه أيضا موضوع للمجموع من القرص والضوء فاذا فهم منه الضوء  
 من حيث كونه لازما للمعنى فهو دلالة التزام ومع ذلك يصدق عليها تعريف دلالة  
 التضمن وأما تعريف دلالة الالتزام فقد نقض بفرد من أفراد دلالة المطابقة وهو فهم  
 اللازم من اللفظ الموضوع له وقد وضع أيضا للزومه لا بسبب كونه لازما له بل  
 بسبب كونه موضوعا له وذلك كما في لفظ شمس المشار فاذا فهم منه الضوء من حيث  
 كونه موضوعا له فهو دلالة مطابقة ومع ذلك يصدق عليها تعريف دلالة الالتزام كذا  
 اقتصر المؤلف وقد نقض أيضا بفرد من أفراد دلالة التضمن وهو فهم اللازم من اللفظ  
 وذلك اللازم جزء من المعنى الموضوع له لا بسبب كونه لازما بل بسبب كونه جزءا المعنى  
 وذلك كما في لفظ شمس على الفرض السابق فاذا فهم منه الضوء من حيث كونه جزءا  
 المعنى فهو دلالة تضمن ومع ذلك يصدق عليها تعريف دلالة الالتزام فتخلص أن تعريف

كل من الدلالات الثلاث انتقض بالآخرين وحاصل الجواب أن ربط الدلالة  
بالوضع المفهوم من قوله الذي وضع له في تعريف دلالة المطابقة وبالجزء في تعريف  
دلالة التضمن وباللزوم المفهوم من قوله لازم له الخ في تعريف دلالة الالتزام يشعر بان  
كلام من الوضع والمجزئية واللزوم سبب وعلة في تلك الدلالة فكانه قال في تعريف  
دلالة المطابقة هي دلالة اللفظ على المعنى الذي وضع له بسبب الوضع ولا جله وهكذا  
فحينئذ لا يرد شيء مما ذكر كما لا يخفى (قوله أن سبب فهم المعنى الخ) لوقال أن سببها  
الوضع لكان أقصر مسافة وقوله في دلالة المطابقة فيه ظرفية العام وهو فهم المعنى  
في الخاص وهو دلالة المطابقة ولا مانع منها لکن كان الاخصر ما تقدم (قوله لتعليق  
الخ) علة لقوله يؤخذ منه الخ وقوله فيها أى في تعريفها وقوله على هذا الوصف أى  
وهو قوله الذي وضع له وقوله المناسب أى لان يكون علة وذلك كما في قولك اكرم  
زيدا العالم فكانه قيل اكرم زيدا لعله وانما قيد بالمناسب للاحتراز عما اذا علمت  
شيئا بوصف غير مناسب كما اذا قلت اكرم زيدا الجاهل فان تعليق ذلك به لا يقتضى  
أنه سبب له اذ لا يصلح ان يكون سببا لذلك لعدم مناسبته له (قوله وذلك) أى التعليق  
المذكور وقوله يشعر بعلمته أى يدل دلالة خفية على كون ذلك الوصف أى المشتق  
دنه علة في الدلالة وانما كان ذلك مشعرا بما ذكر للقاعدة المقررة أن تعليق المحكم بالمشتق  
ولو تاويل لا يشعر بعلمية ما منه الاشتقاق ودا هنا في قوة المحكم لان المصدر في قوة أن  
والفعل فكانه قال هي أن يدل اللفظ الخ فتأمل (قوله فيخرج الخ) مفرغ على قوله  
يؤخذ منه أن سبب فهم المعنى الخ وقوله على هذا التقرر أى كون الوضع سببا فيها  
الساخوذ من تعليق الدلالة في التعريف على ذلك الوصف كما هو ظاهر (قوله بمقتضى  
الخ) متعلق بيجزج وقوله طردا التعريف أى اطراده أى كونه مطردا وهو أن يكون كلما  
وجد الحد وجد الحد ود بأن لا يزيد الحد على الحد وبافراد يصدق عليها دونه فيلزم  
من ذلك ان يكون مانعا كما سيأتى (قوله فهم جزء الخ) وذلك كما في لفظ ركعة وقدر  
أيضاحه وقوله الذي وضع له اللفظ صفة للجزء لا تسمى كما لا يخفى وقوله أيضا كما وضع  
للجزء وقوله على سبيل الاشتراك اللفظي بتعلق بقوله وقد وضع واضافة سبيل لما بعده  
لليمان وضابطا للاشتراك اللفظي أن يتحد اللفظ ويتعد المعنى والوضع بخلاف الاشتراك  
المعنوي فان ضابطه أن يتحد اللفظ والمعنى والوضع وتتعد الافراد المشتركة في ذلك  
المعنى كما سيأتى ان شاء الله تعالى (قوله لكن انما فهم الخ) قال بعضهم صواب العبارة

أن يقول لأنه انما فهم الخ وأنت خير بأن التصويب ليس في محله لان المقصود بهذا  
 الاستدراك تقييد المحترز الذي أخرجه بدليل أخذ مقابله بقوله أما اذا فهم ذلك الجزء  
 الخ (قوله فان هذا الفهم الخ) هذا تصریح بمفاد قوله فيخرج الخ (قوله تضمن)  
 أى دلالة تضمن وقوله لا مطابقة أى لا دلالة مطابقة (قوله لان عاتمه الخ) تعليل  
 لقوله فان هذا الفهم الخ الذى هو مفاد قوله فيخرج الخ فما كتبه بعضهم من أن  
 المناسب اسقاط هذا التعليل ليس على ما ينبغي (قوله أما اذا فهم الخ) قد علمت انه  
 مقابل للتقييد بقوله لكن الخ (قوله أيضا) مقدمة من تأخير والاصل بسبب  
 كون اللفظ موضوعه أيضا (قوله فان الفهم الخ) جواب أما وقوله حينئذ أى حين  
 اذ كان فهم الجزء بسبب كون اللفظ موضوعه وقوله يكون مطابقة أى دلالة مطابقة  
 (قوله لان علة الفهم الخ) علة لقوله فان الفهم الخ (قوله وافهم مثل هذا الخ) يعنى  
 أن قوله فى دلالة التضمن دلالة اللفظ على جزءه مما يؤخذ منه أن سببها الجزئية لتعليق  
 الدلالة فيها على الوصف المناسب وذلك يشعر بعالية ما اشتق منه فيخرج على هذا  
 التقرير بمقتضى طرد التعريف فهم الجزء بسبب الوضع له لا بسبب كونه جزء المسمى  
 فان هذا الفهم حينئذ دلالة مطابقة لا تضمن لان علة الوضع لا الجزئية أما اذا فهم  
 ذلك الجزء بسبب كونه جزء المسمى فان الفهم حينئذ يكون تضمنا لان علة الجزئية  
 لا الوضع وقوله فى دلالة الالتزام دلالة اللفظ على خارج عن مسماه لازم له الخ يؤخذ منه  
 أن سببها لزوم لتعليق الدلالة فيها على الوصف المناسب وذلك يشعر بعالية ما اشتق  
 منه فيخرج على هذا التقرير بمقتضى طرد التعريف فهم لل لازم بسبب الوضع له  
 لا بسبب كونه لازما للمسمى فان هذا الفهم حينئذ دلالة مطابقة لا التزام لان علة الوضع  
 لل لزوم أما اذا فهم ذلك لل لازم بسبب كونه لازمه للمسمى فان الفهم حينئذ يكون التزاما  
 لان علة اللزوم لا الوضع هذا هو المراد من قوله مثل هذا الخ (قوله لان العلة الخ) كان  
 الاظهر فالعلة الخ لان المقام للتفريع (قوله فى فهمهما) أى فى فهم هوهما فالاضافة  
 للبيان ولو قال فيهما المكان أولى (قوله لتعليق الخ) تعليل للعلة (قوله على ذلك) ظاهره  
 أن اسم الاشارة عائد على المذكور من الجزئية واللزوم وكان الانسب أن يقول على  
 الجزء واللازم (قوله فلا يفسد الخ) مفرع على قوله لان العلة فى فهمهما الخ (قوله  
 بفهم الجزء الخ) متعلق بفسد وقوله بسبب الوضع متعلق بفهم (قوله وبهذا تعرف  
 الخ) اسم الاشارة عائد على ما تقدم من انه يؤخذ من تعريف كل ما يرد الاعتراض

عليه بأنه غير مانع (قوله فقال) معطوف على زاد وقوله من حيث الخ مقول القول  
وغرض الفخر بزيادة ذلك دفع ما يرد على تعريف كل من التضمن والالتزام من النقص  
السابق (قوله والزعم أن يزيد الخ) غرضه بهذا التنبية على أن كلام الفخر معترض  
باعتراض آخر وقوله هذا القيد أى قيد المحيثة بأن يقول بعد قوله الذى وضع له من  
حيث الوضع فالمراد قيد المحيثة من حيث هو وأوانه على حذف مضاف والتقدير نظير  
هذا القيد والافاقيد المذكور هو وقوله من حيث هو جزؤه أو لازمه وهذا لا يناسب  
هنا كما لا يخفى (قوله وهذا كله) أى ما مر من انه يؤخذ من التعاريف عليه الوضع  
والجزئية واللزوم وقوله انما يحتاج اليه فى اللفظ المشترك الخ أى لانه هو الذى يتأني  
فيه ما تقدم بخلاف غير ذلك (قوله بين الكل وجزئه) أى بأن وضع للكل بوضع  
وجزئه بوضع آخر وكذا ما بعد (قوله أما الاول) أى اللفظ المشترك بين الكل  
وجزئه (قوله تستعمل الخ) هذا بيان لوجه التمثيل بها (قوله المركب) تفسير  
للمجموع (قوله من القراءة الخ) أى وغير ذلك كالاعتدال والمجلوس بين المجدتين  
وتكبير الاحرام والنية والتشهد الاخير والصلاة فيه على النبي صلى الله عليه وسلم  
والسلام (قوله من غير قراءة الخ) تفسير لقوله وحده (قوله من الاول) أى  
استعمال المجموع (قوله مثنى مثنى) أى اثنان اثنان وهكذا (قوله ان تنصرف)  
أى من الصلاة وهو كناية عن تركها (قوله فاركع) أى صل وقوله توترك ما صليت  
أى تصيره وتر بعد ان كان شفعاً (قوله ومن الثانى) أى استعمالها للركوع وحده  
(قوله من أدرك ركعة فقد أدرك المجدة) أى من أدرك مع الامام الركوع فقد  
أدرك الركعة كما هو مقرر فى الفقه فالمراد من المجدة هنا الركعة فيما يظهر (قوله  
وهو المشترك الخ) أى بذلك لئلا يغفل عنه لطول العهد (قوله فانها الخ) بيان  
لوجه التمثيل بها كما مر نظيره ولم يسلك الصنيع السابق بل سلك غيره للتغنى (قوله  
فى حديث الشفاعة) أى الشفاعة العظمى وقوله تدن الشمس بدل من قوله ما جاء  
وقد ورد انها تدنو حتى يكون بينها وبين الخلق قدر ميل قال العلماء والمراد به ميل  
المكحاة لا الميل المعروف (قوله بقوله) أى النبي صلى الله عليه وسلم وقوله فى حجرها  
أى بيت عائشة رضى الله عنها وقوله قبل أن تطهر أى ترتفع على جدار البيت مثلاً  
لانها تأخذ فى الارتفاع فى اثناء وقت العصر (قوله ويمكن أن يكون الخ) انما عبر  
بالامكان لاحتمال أن يكون المراد بها فى الآية القرص بل هو المتبادر من عبارة بعض

المفسرين لكن قد يقال قد يوجد القرص ولا يوجد الظل فكيف يكون عليه دليلا  
ويمكن أن يحاب بأن ذلك باعتبار الغالب وما ذكره من كونه استظهار المؤلف لذلك  
الاحتمال (قوله منه) أي من استعماله في الضوء (قوله عليه) أي الظل المذكور  
في الآية قبل (قوله فان الظاهر الخ) علة لقوله ويمكن الخ وقوله هنا أي في الآية  
المذكورة (قوله لان الذي يستلزم الخ) علة لقوله فان الظاهر الخ (قوله عادة) أي  
لا عقلا فيمكن عقلا أن يوجد ضوء الشمس ولا يوجد الظل (قوله اذ لو غاب الخ) علة  
لكون الذي يستلزم الظل عادة انما هو الضوء لا القرص (قوله أو نحوه) ككسوف  
وقوله لم ير تسم أي لم يثبت ٦ وقوله لتقام أي ولا لتقاعد وانما خصه بالذكر لان الظل له  
اتم منه لغيره (قوله وتقييدنا) مبتدأ خبره قوله لتعرف بذلك الخ والارباط اسم الاشارة  
هذا اذ لم تنظر للمتعلق فان نظرت له كان هو الخبر (قوله لتعرف بذلك) أي بذلك  
التقييد ووجهه انه استفيد من التقييد انه قد لا يكون للمعنى جزء فتنفي الدلالة  
التضمنية مع كون دلالة المطابقة ثابتة مطلقا لعدم تقييدها بشئ وقد لا يكون له لازم  
فتنتفي الدلالة الالتزامية مع ذلك فيعلم من هذا أن بين كل منهما وبين دلالة المطابقة  
العموم والخصوص باطلاق وانه قد يكون للمعنى جزء ولازم فيجتمع كل من دلالة التضمن  
ودلالة الالتزام مع الآخر وقد يكون له جزء فقط فتنفرد دلالة التضمن وقد يكون له  
لازم فقط فتنفرد دلالة الالتزام فيعلم من هذا أن بينهما العموم والخصوص من وجه كما  
سيدكره المؤلف (قوله ان بين كل واحد الخ) حاصل ما ذكره من النسب ثلاث  
الاولى بين دلالة التضمن ودلالة المطابقة وهي العموم والخصوص بالطلاق الثانية بين  
دلالة الالتزام ودلالة المطابقة وهي كالتي قبلها ولذلك جمعها المؤلف اثنتاثة بين دلالة  
التضمن ودلالة الالتزام وهي العموم والخصوص من وجه (قوله وبين) اتي بين  
هذه للتأكيد (قوله عموما وخصوصا باطلاق) ضابطه كما سيأتي أن يكون بين  
المعقولين اجتماع وانفراق من احد الطرفين فقط وهو العام لان الطرف الآخر  
وهو الخاص فالعموم لاحد الطرفين والخصوص للآخر وقوله باطلاق راجع لكل  
منهما والباء للملابسة أي عموما تلبسا بالاطلاق وخصوصا كذلك أي ليس مقيدا  
بوجه دون وجه (قوله كلما وجدت الخ) توضيح لقوله عموما وخصوصا باطلاق  
ويؤخذ من ذلك انهما يستلزمان دلالة المطابقة وذلك لانهما تابعان لها والتابع من  
حيث انه تابع لا يوجد بدون متبوعه وخرج بالحيثية المذكورة التابع الاعم كالحرارة

بالنسبة لا يرسم الظل ما يقع سواء كان قائما وناثما مجرا أو غيره فاحفظه  
٦ قوله لتقام فهم قولاً عاماً والله ان التمام من قبل القاعد فقال مع المراد بالقائم

للنار فانها تابعة لها وقد توجد بدونها كأن تكون تابعة للشمس (قوله على ما تقدم)  
 أي من كونها جزء سبب اذا نظر للظاهر أو سبباً تاماً اذا نظر للحقيقة (قوله ولا يلزم من  
 وجود الخ) من تمام بيان النسبة السابقة فان قيل قد يقال دلالة المطابقة متبوع  
 والمتبوع من حيث انه متبوع لا يوجد دون التابع فلا يصح أن توجد دلالة المطابقة  
 بدون دلالة التضمن والالتزام أوجب بأن ذلك لا يتم الا لو كان المراد أن دلالة المطابقة  
 متبوع دائماً وهو ممنوع هذا وذهب الامام الى انه يلزم من وجود دلالة المطابقة  
 وجود دلالة الالتزام معللاً بأنه لا تخلو ماهية عن لازم بين وأقله انها غير ما عداها  
 وتعقب بأن هذا ليس لازماً بيننا بالمعنى الاخص لانا نتصور كثيراً من المحقائق ونذهل  
 عن غيرها فضلاً عن مغايرتها وأنت خير بأن الامام بل وكثيراً من المتأخرين اكتفوا  
 بالبين بالمعنى الاعم ولا شك أن ما ذكر كذلك فلا ينهض عليه ذلك التعقب (قوله  
 لا مكان الخ) انما عبر بالامكان لكتابتها في المقصود لانه لم يتحقق ذلك في الخارج  
 (قوله لمعنى بسيط) أي غير مركب وذلك كالجوهر الفرد والنقطة ولعدم تركيب  
 ذلك لا يحد الا جنس له ولا فصل كما نص عليه غير واحد لكن قال بعضهم لا نسلم عدم  
 تركيبه من اجزاء ذهنية كما ذكره السعد في شرح الشمسية واستشكل بأنه لو كان  
 كذلك لكان بين دلتى المطابقة والتضمن تلازم وهو خلاف المقرر وقوله لا لازم  
 له بينا كان الاولى أن يقول ذهناً لان البين يصدق بالبين بالمعنى الاعم وليس مراداً  
 هنا لكنه جرى على طريقته الاتية من أن البين هو اللازم الذهني (قوله عموم  
 وخصوص من وجه) ضابطه كما سيأتي أن يكون بين المعقولين اجتماع وافتراق من  
 الطرفين فالعموم لكل منهما نظراً لانفراده عن صاحبه والخصوص لكل منهما أيضاً  
 نظراً لعدم شموله لبعض افراد صاحبه فقوله من وجه راجع لهما فتامل (قوله  
 تختمعان الخ) بيان لقوله عموم وخصوص من وجه (قوله وتنفرد دلالة التضمن الخ)  
 كذا اشهر وهو احد قولين ثانيهما ما حكاه السعد عن الكاتب انه منع انفراد دلالة  
 التضمن عن الالتزام لان تصور الماهية المركبة يستلزم تصور انما مركبة جزءاً فتحقق  
 الالتزام بالضرورة لكن رده السعد بأن تصور الماهية لا يستلزم تصور انما ماهية  
 فضلاً عن كونها مركبة (قوله والمراد باللزوم البين الخ) كان الانسب أن يقول والمراد  
 باللزوم الذهني البين لانه الذي عبر به أولاً لكنه نظر للطريقة التي جرى عليها من أن  
 الذهني والبين بمعنى (قوله فهم ذهناً لازماً) المتبادر منه ومن نظره بعد أن الذهن  
 متعلق بالفهم وليس له حينئذ فائدة فالاولى أن يجعله متعلقاً بالزوم اكثر لا يظهر ذلك

فيما بعد الابتسكف كما سيأتي (قوله سوا لازم الخ) تعميم في اللازم الذهني والحاصل  
أن اللازم يتقسم باعتبار الذهن والمخارج الى أقسام ثلاثة ما لازم في الذهن والمخارج  
وما لازم في الذهن فقط وما لازم في المخارج فقط وقد استوفاهما المتن وقوله في المخارج أي  
خارج الاذهان لا خارج الاعيان (قوله كالزوجية) هي الانقسام الى متساويين  
صحيحين وببحث في التمثيل بالذهني بأنه قد تتصور الأربعة مع الغفلة عن كونها زوجا  
فليست لازما ذهنيًا بل خارجيًا فقط قال بعضهم ويمكن دفع البحث بأن يقال المراد  
كالزوجية المفهومة ذهنيًا من الأربعة بواسطة تصورها بمفهومها الذي قاله بعضهم وهو  
عدد زوجي وقوله المفهومة ذهنيًا قد علمت أن تعليق ذهنيًا بالفهم ليس له فائدة  
فيجعل متعلقًا بمحذوف أي حالة كونها لازمة ذهنيًا (قوله وهو اللازم المطلق) الضمير  
عائد لللازم ذهنيًا وخارجيًا وسمي بذلك لأنه لم يقيد بذهن ولا بخارج كما سيذكره (قوله  
كالبصر الخ) بحث فيه بأنه جزء من معنى العمى لللازم له لأنه عدم البصر وأوجب بما  
قاله السيد من أن المضاف إليه خارج عن الأجزاء وإنما الداخل المضاف فقط إذا أخذ  
من حيث ذاته فتكون الاضافة خارجة أيضًا أو الاضافة إذا أخذ من حيث أنه  
مضاف فالمضاف إليه خارج مطلقًا والمضاف داخل مطلقًا والاضافة فيها التفصيل  
بين أن يؤخذ المضاف من حيث ذاته فتكون خارجة وبين أن يؤخذ من حيث أنه  
مضاف فتكون داخلية (قوله فان لازم الخ) الضمير يرجع لللازم من حيث هو  
للازم الذهني كما لا يخفى وهذا مقابل لقوله أن يكون المسمى كلفهم الخ لكن  
كان الأولى أن يقول فان لم يكن المسمى كذلك لكون اللازم في المخارج فقط كالسواد  
للغراب أو في المخارج والذهن معًا لكن بعد تصور كل من الملزوم واللازم من غير  
واسطة كغبرة الانسان للفرس أو بها كالمحدث للحرم ويدل لهذا قول الشارح  
فيما يأتي وتمثيلنا اللازم المخارج بسواد الغراب ليس بمتعين (قوله كالسواد للغراب)  
التمثيل به اللازم في المخارج فقط ظاهر لمن تصور الغراب برسمه وهو أن يقال هو طائر  
حاد النظر خفي السفاد قبل مشاهدته وأما بعد ما في لزوم من تصوره تصور لونه عادة أفاده  
ابن يعقوب (قوله لم يطلق الخ) كان الاظهر في المقابلة أن يقول لم يكن لزومه لزومًا بيننا  
فلا يطلق في علم المنطق الخ لكنه اكتفى في المقابلة باللازم (قوله اعلم أن اللزوم الخ)  
حاصله أنه قسم أولًا اللزوم الى بين وغير بين ثم قسم الأول الذي هو البين الى ذهني وغير  
ذهني ثم قسم الأول الذي هو الذهني الى لزوم في الذهن والمخارج معًا ولزوم في الذهن  
فقط وهذه الطريقة غيره أجرى عليه في المتن من الطريقة الأخرى الآتية في قوله

وقد ذهب كثير الخ وكان الاولى تقديم هذه على تلك المناسبة المتن لكنه قدما  
 لكونها هي الطريقة المشهورة (قوله في اصطلاح أهل المنطق) أى حال كونه  
 مندرجا في المصطلح عليه عند أهل المنطق (قوله الى بين) أى ظاهر من بان اذا  
 ظهر سمي بذلك لعدم احتياجه بعد تصور المزوم واللازم الى شئ وقوله وغير بين  
 أى غير ظاهر سمي بذلك لاحتياجه بعد تصور المزوم واللازم الى شئ آخر (قوله  
 فالبين الخ) أى اذا أردت بيان كل من القسمين فالبين الخ فالغالب للفصاح وقوله  
 ما يلزم الخ أى لزوم يلزم من ادراك المزوم واللازم معا الجزم به فإذ واقعة على اللزوم  
 والمراد من التصور مطلق الادراك ليشمل التصديق كما قاله عبد المحكم وفي قوله  
 العلم باللزوم اظهار في مقام الاضمار وقوله فيه ليس للأتان به وجهه ظاهر فلو  
 قال ما يلزم من تصور المزوم واللازم معا الجزم به لكان أوضح وهكذا يقال في جميع  
 ما يأتي وهذا هو البين بالمعنى الاعم لشموله للقسمين الا<sup>٤</sup> تبيين أما شموله لغير الذهني  
 فظاهر وأما شموله للذهني الذي هو البين بالمعنى الاخص لكونه فردا من ذلك فلانه  
 اذا لزم من تصور المزوم العلم بلزومه لزوم ضرورة انه يلزم من تصور المزوم واللازم  
 الجزم باللزوم بالاولى غاية الامر أن ذلك الجزم لا يتوقف على تصور اللازم وإنما يتوقف  
 على تصور المزوم فقط فقد بان لك وجه تسمية ما ذكر بالبين بالمعنى الاعم وذلك  
 بالبين بالمعنى الاخص لكن كثيرا ما يطلق البين بالمعنى الاعم ويراد به القسم الثاني  
 المقابل للبين بالمعنى الاخص من باب ذكر المطلق واردة المقيد فليتأمل (قوله ما لا  
 يلزم) أى لزوم لا يلزم الخ فلا يكفي فيه تصور المزوم واللازم معا بل يتوقف على شئ  
 آخر (قوله ومثاله) أى اللزوم غير البين وقوله الاعداد باعتبار الخ كأنه قال ما يلزم  
 الاعداد من التمام الخ وما يلزم الجزم من الحدوث الخ ومعلوم أن ذلك ليس هو اللزوم  
 بل هو اللازم فيحتاج بعد التأويل الى تقديم مضاف أى لزوم ما يلزم الاعداد الخ  
 ليصح التمثيل فان الكلام في اللزوم لافي اللازم وبالمجمله لوقال كل زوم التمام وقسميه  
 للاعداد والحدوث للجزم ونحو ذلك لكان أوضح (قوله من التمام) هو أن يكون  
 العدد اذا جمعت كسوره المنطقة كانت مساوية له وذلك كالاستة فان كسورها  
 المنطقة نصف وثلاث وسدس ومجموعها مساوية للعدد وقوله والزيادة هي أن يكون  
 العدد اذا جمعت كسوره المسد كورة كانت زائدة عليه وذلك كالاثني عشر فان  
 كسورها المسد كورة نصف وثلاث وربع وسدس ومجموع ذلك خمسة عشر وقوله  
 والنقصان هو أن يكون العدد اذا جمعت كسوره المارة كانت ناقصة عنه وذلك



كالثنائية فان كسورها السابقة نصف وربع وثمان ومجموعها سبعة فتلخص أن  
 الاعداد ثلاثة أقسام تام وزائد وناقص (قوله ونحو ذلك مما هو كثير) أى كالتحيز للحرم  
 وقيام العرض به (قوله والبين قسمان ذهنى وغير ذهنى) الاول هو المسمى بالبين بالمعنى  
 الاخص والثانى هو المسمى بالبين بالمعنى الاعم بل المشهور التعبير بذلك بالذهنى وغير  
 الذهنى (قوله فالذهنى الخ) الغاء فصيحة وقوله هو الذى يلزم أى هو اللزوم الذى يلزم  
 فيه أى بسببه من تصور المزوم الخ فقوله الذى يلزم الخ صفة لموصوف محذوف وقوله  
 فيه محتاج اليه هنا لانه لو أسقطه لم يستقم الكلام وقوله العلم يلزمه قال بعضهم كان  
 عليه أن يقول العلم باللزوم لان الكلام فى تقسيم اللزوم لافى تقسيم اللازم اه وليس  
 على ما ينبغي لان ما عبر به لا ينافى أن الكلام فى تقسيم اللزوم كما يظهر بأدنى تأمل نعم  
 لو عبر بذلك كان أنسب بما بعده هذا وذهب بعضهم الى أن اللزوم الذهنى ما ليس فى  
 الخارج فقط بأن يكون فى الذهن فقط أعم من أن يكون بينا بقسميه أعنى ما يلزم فيه  
 من تصور المزوم العلم يلزمه و لا يلزم فيه ذلك أو غير بين وبأن يكون فى الذهن  
 والخارج كذلك فهو شامل لسته أقسام على هذا القول (قوله ومثاله) المتبادر من  
 السياق أن الضمير راجع للزوم وعليه فيحتاج فى قوله الشجاعة الخ لتقدير مضاف أى  
 لزوم الشجاعة الخ والمراد من الشجاعة هنا الاقدام على المخاوف لا الملكة النفسانية  
 التى تحمل صاحبها على هذا الاقدام لاختصاصها بالعقلاء وبحث فى التمثيل بالشجاعة  
 للأسد بأنا قد نتصور الاسد مع الغفلة عن شجاعته ويحاج بأن المراد انها لازمة له ذهنا  
 اذا تصور بتعريفه المشهور وهو حيوان مفترس (قوله والزوجية للاربعة) فيه ما تقدم  
 وقوله والفردية للثلاثة فيه ما قيل فى الزوجية (قوله هو البين الذى الخ) لاجابة الى  
 زيادة لفظ البين لانه المقسم فالكلام فيه لكنه ذكروه لانه قد يغفل عنه (قوله من  
 مجرد تصور) من اضافة الصفة للموصوف أى من تصور المزوم المجرد عن تصور اللازم  
 (قوله بل حتى الخ) اضراب انتقالي لا ابطالى وقوله الى ذلك أى الى تصور المزوم من  
 حيث هو لا المقيد بكونه مجردا كما هو واضح (قوله فكيفيان حينئذ) أى حين اذ ضم  
 تصور اللازم الى تصور المزوم (قوله ومثال ذلك) المتبادر ان أسم الاشارة عائد للزوم  
 كما مر فى نظره وحينئذ فيحتاج لتقدير مضاف فى قوله مغايرة الخ (قوله مثلا) راجع  
 للثنين قبل ومع ذلك هو غير محتاج اليه استغناء عنه بقوله مثال ذلك كما لا يخفى (قوله  
 فان مغايرة الانسان الخ) تعليل وتوجيه للتمثيل بذلك (قوله لكن من تصور الخ)  
 استدراك على قوله أمر لازم له وظاهر أن من اسم موصول مبتدأ خبره قوله لا يلزمه الخ

قوله بمجرد ذلك) أى بتصوره للانسان المجرد عن تصور المغايرة بينه وبين الفرس (قوله بل قد يتصور الخ) اضراب انتقالى أيضا وظاهر أن الفعل مبنى للفاعل الذى هو الضمير العائد الى الموصول وقوله وهو غافل أى والحال انه غافل فالواو للحال وقوله جملة أى بجملتها فهو منصوب على نزع الخافض (قوله فكيف الخ) أى فبالاولى أن يكون غافلا عن مغايرته اياه والضمير المتصل للانسان والمنفصل للفرس وهذا هو المتبادر من سياقه (قوله نعم لو خطر بباله الخ) استدراك صورى على الاستدراك قبله وانما كان صور بالتمقيده فيما تقدم بالتصور المجرد فكان الاولى أن يقول أيا لو خطر بباله الخ) ويكون منه هو لذلك فتأمل (قوله لجزم الخ) أى فلا يدوم على التردد بل متى تصور المغايرة بعد تصور الانسان جزم بهما من غير استمرار على ذلك التردد (قوله قطعاً) أى جزءاً قطعياً بحيث لا يحتمل التقيض بوجه (قوله له) أى للانسان وهو متعلق بلزوم (قوله فى ذلك) أى فى ذلك الجزم (قوله وكذا الحال فى مغايرة زيد لعمرو) أى فهى أمر لازم لزيد لكن الذى يتصور زيد الا يلزمه بمجرد ذلك أن يخطر بباله مغايرته لعمرو بل قد يتصور زيداً وهو غافل عن عمرو جملة فكيف عن مغايرته اياه نعم لو خطر بباله مع تصور زيداً فهو مغاير لعمرو أم لا لجزم قطعاً بلزوم هذه المغايرة له من غير أن يحتاج فى ذلك الى واسطة (قوله أيضاً) مقدمه من تأخير والاصل والذهنى يتقسم أيضاً (قوله كلزوم الزوجية الخ) فيه امر (قوله فى هذا) أى فى هذا القسم أى اللزوم فى الذهن والخارج معاً (قوله ولزوم فى الذهن فقط) معطوف على الجور وبالى فى قوله الى لزوم فى الذهن والخارج معاً وقوله دون الخارج تفسير لقوله فقط (قوله كلزوم بعض الاضداد) المراد بالاضد هنا مطلق المنافى ليشمل الامر العدمى بخلاف ما لو أريد به الضد الاصطلاحى لانه خاص بالامر الوجودى وقوله لاضدادها أى لاضداد ذلك البعض وانما أنت الضمير مع انه راجع للبعض لانه اكتسب التأنيت من المضاف اليه (قوله فى الذهن) متعلق باللزوم وقوله مع منافاتها أى بعض الاضداد وقوله اياها أى اضدادها فالمتصل لبعض والمنفصل لاضدادها وتولد فى الخارج متعلق بالمنافاة (قوله فانك الخ) توجيه للتمثيل (قوله لم تتصور منه الخ) الانسب والاطهر أن يقول تصور منه البصر وكذلك ما بعد وقوله الاسبب البصر مبنى على أن التقابل بينهما من تقابل العدم والملكية وهو قول الحكماء لا على أن التقابل بينهما من تقابل الضدين الحقيقيين والاقوال لم تتصور منه الأمر وجودياً يقوم بالحدقة يضاد البصر (قوله انما يتصور منه

سباب الحركة) هذا مبنى على الطريقة المشهورة من أن الحركة انتقال الجرم من حيز  
 الى آخر والسكون عدم ذلك لاعلى الطريقة الأخرى من أن الحركة هي الحصول  
 الاول في غير الحيز الاول والسكون هو الحصول الاول في الحيز الاول والحصول الثاني  
 أو الثالث وهكذا مطلقاً في الحيز الاول أو غيره والاقبال انما يتصور الحصول المقابل  
 للحركة (قوله ومثل بعض المشايخ) أى وهو الشيخ أبو عثمان سعيد بن محمد العقباني  
 وقد مثل بذلك في شرح جمل الخوضي كما نقله عنه تلميذه ابن مرزوق رحمه الله تعالى  
 والقصد من نقل هذا الاشارة الى أنه لا فرق بين ان يكون بين اللازم والمزوم منافاة  
 في الخارج كما في بعض الاضداد المذكور أولاً كما في هذا المثال (قوله بما اذا رأيت  
 الخ) فيه تسمع لان ذلك ليس نفس اللزوم والمعنى باللزوم الكائن فيما اذا رأيت  
 الخ (قوله في سن الشباب) هو ما بعد البلوغ وقيل تمام الثلاثين ومثله سن الفتوة  
 وأما قبل البلوغ فسن الطفولية والصبي وبعد تمام الثلاثين وقبل تمام الاربعين  
 فسن الكهولة وبعد تمام الاربعين فزمن الشيخوخة (قوله لثوب كذا) كناية عن  
 ثوب قطن أو كان مثلاً (قوله ونحو ذلك) أى ككونه لا بساعامه كذا أو نادا  
 وسطه بكذا (قوله من الصفة العارضة) أى التي لم تكن ثم كانت الزائلة أى  
 التي لا تلازم (قوله السنين الكثيرة) ظرف لقوله غاب (قوله بحيث الخ) تصوير  
 للكثرة باللازم لانه يلزمها أنه يبلى ان كان ميتاً أو يهرم ان كان حياً وفي كلامه لف  
 ونشر مشوش (قوله فانك الخ) بيان لوجه التمثيل (قوله وفي ذهن من رآه الخ) زائد  
 على فرض الكلام (قوله بل قد فارقت) اضراب انتقالى (قوله وقد ذهب كثير الخ)  
 أى ما تقدم من تقسيم البين الى ذهني وغيره مذهب اكثر المناطقه وذهب كثير الخ  
 فهو مقابل لهذا الملاحظ وهذه هي الطريقة التي جرى علمها في المتن كما نبه عليه بعد  
 (قوله الى تفسير اللزوم البين بالذهني) فهو مرادف له فتفسرهم له بذلك من تفسير  
 الشيء بمرادفه (قوله وهو) أى الذهني (قوله بقولنا) متعلق بمرنا (قوله وعلى  
 هذا) أى على هذا المذهب يعنى وأما على المذهب الاول فليس للايضاح  
 والكشف بل لافائدة له وان كان ظاهر العبارة انه للتخصيص عليه (قوله بل  
 لا يوضحه اضراب انتقالى وقوله وكشف معناه تفسير) (قوله وتمثلنا الخ) ليس  
 المراد ان كلامه يوهم التعمين في دفعه بل غرضه مجرد فائدة (قوله وكل لازم ليس  
 ذهنياً) أى كالمخبرة التي بين الانسان والفرس أو بين زيد وعمرو وقوله على ما تقدم  
 الخ) لعله يعرض بالقول بأن الذهني ليس في الخارج فقط فكأنه يقول وكل لازم

ليس ذهنيًا كالمغايرة بين الانسان والغرس بناءً على ما تقدم في تفسير الذهني وأما على  
 ذلك القول فتكون المغايرة المذكورة ونحوها من اللازم الذهني (قوله قوله  
 لم يطلق في علم المنطق) لا حاجة لقوله لم يطلق فكان الاولى اسقاطه (قوله فانهم)  
 أي اهل الاصول والبيان المعلومين من المقام (قوله بل مطلق لزوم) أي بل  
 يشترطون مطلق اللزوم وهو اضراب انتقالي (قوله بأى وجه كان) لا حاجة له بعد  
 قوله مطلق اللزوم لكنه أتى به لبيان وجه الاطلاق (قوله وبذلك) أي بسبب عدم  
 اشتراطهم في دلالة الالتزام ان يكون اللزوم ذهنيًا (قوله يستنبطونها) أي يستخرجونها  
 وقوله بدلالة الالتزام متعلق بقوله يستنبطونها وكذا قوله من الفاظ القرآن الخ (قوله  
 ون كون اللزوم الخ) ينبغى على هذا الخلاف أن اللفظ اذا كان له لازم ذهني يكون  
 دلالة التزام تارة وغيره دلالة المذكورة تارة أخرى على القول بأن اللزوم  
 الذهني شرط لان الشرط لا يلزم من وجوده وجود ولا عدمه فاذا سمع ذلك اللفظ وفهم  
 منه لازمه الذهني كان ذلك الدلالة واذا لم يسمع أول يفهم منه ذلك لم يكن ذلك الدلالة  
 الدلالة وهذا مبني على القول بأن الدلالة هي الفهم بالفعل وأما على القول بأن  
 اللزوم الذهني سبب فيلزم ان يكون ذلك اللفظ دلالة الدلالة دائماً لان السبب  
 يلزم من وجوده وجود المسبب وهذا مبني على القول بأن الدلالة هي كون  
 الامر بحيث يفهم منه امر آخر فتلخص أن من قال بأن الدلالة الفهم بالعقل قال بأن  
 اللزوم الذهني شرط ومن قال بانها الحقيقية قال بأنه سبب وبهذا يتضح لك ما ذكره  
 المؤلف فتأمل (قوله وابن الجباب بضم الحاء) وبيان موحدتين بينهما ألف (قوله  
 بناءً على أن الدلالة الخ) أي حال كون هذين القولين مبنيين على القولين في تفسير  
 الدلالة (قوله الاكثرانه شرط) أي على أنه شرط (قوله فيلزم من عدمه الخ) انما ذكر  
 ذلك مع كونه ليس من محل الخلاف اذ محل الخلاف انما هو طرف الوجود نظراً للحقيقة  
 الشرط من حيث هو (قوله ولا يلزم من وجوده وجودها) هذا هو المقصود من  
 التفريع لانه هو محل الخلاف كما مر فقوله ولا عدمها غير مقصود كقوله فيلزم من  
 عدمه الخ (قوله فيلزم من وجوده الخ) هذا هو المعتمد من التفريع لما تقدم فقوله  
 ومن عدمه عدمها غير معتبر وانما ذكره نظراً للحقيقة السبب وبما تقرر علم أنه اذا  
 كان لفظ لازم ذهني هل يلزم ان يكون له دلالة الالتزام أولاً فن قال بأنه شرط قال  
 بالثاني ومن قال بأنه سبب قال بالاول فتأمل (قوله وبناء الشيخ ابن عرفة الخ) اذا  
 كان هذا البناء للشيخ ابن عرفة فكان ينبغى أن ينسبه له المتن عملاً بقوله صلى الله

عليه وسلم الدين النصيحة وهذا منها كما نص عليه الشيخ النووي في بستان العارفين  
 حيث قال بعد الحديث المذكور ومن النصيحة أن تضاف الفائدة لقائلها فن كان  
 ذلك حاله بورك له في علمه وحاله ومن أوهم فيما أخذ من كلام غيره أنه له فهو  
 جدير بان لا ينتفع بعلمه ولا يبارك له في حاله ولم ترل أهل الفضل على نسبة الفوائد  
 الى قائلها نسال الله الكريم التوفيق لذلك دائماً اهـ وأجيب بأنه انما ترك ذلك  
 اختصاراً واتكالا على التنبيه على ذلك في الشرح وحاشا المؤلف من أن يوهم فيما  
 أخذ من كلام غيره أنه كلامه نفعنا الله بركاته في الدنيا والآخرة (قوله فن جعلها  
 الخ) هذا بيان للبنا المذكور (قوله الخونجي) بضم الخاء المعجمة وفتح الواو وسكون  
 النون وكسر الجيم وقوله والاثير بوزن امير (قوله لان دلالة الالتزام الخ) علة لقوله  
 فن جعلها فهم المعنى الخ وقوله على هذا الرأي أى الذى جعل الدلالة فهم المعنى من  
 اللفظ وقوله ومن البين الخ من جملة العلة بل هو ر وحها (قوله قبل سماع اللفظ)  
 أى أو بعده وقبل معرفة الوضع أخذاً ما بعده (قوله اذا لزوم الخ) علة لقوله  
 ولا يلزم من وجوده وجود فهمه (قوله ولا فهم حينئذ) أى حين اذ كان قبل سماع  
 اللفظ أى أو بعده وقبل معرفة الوضع كما علمت (قوله لتوقف الخ) علة لقوله  
 ولا فهم حينئذ الخ (قوله فقد انطبق الخ) مفرغ على قوله ومن البين الخ وقوله  
 حدا الشرط أى تعريفه وهو ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم  
 على ما هو مقرر عندهم (قوله وأما قول ابن الحباب الخ) هذا الصنيع لا يحسن  
 الا لوقال أولاً اما قول الاكثر فهو مبنى على أن الدلالة فهم المعنى من اللفظ ووجهه  
 أن دلالة الالتزام الخ فكان الانسب بصنيعه السابق أن يقول ومن جعلها الخيمية  
 لزم ان يكون ذلك عنده سبباً ووجه ذلك أن اللزوم الذهني الخ ويمكن أن يجعل مقابلاً  
 لمحدوف تقديره أما قول الاكثر فقد علمته تأمل (قوله أى تهيمته اللفظ) أى كونه  
 مهياً فهو مصدر المبنى للفعول لانه صدر المبنى للفاعل لانه ليس صفة للفظ وانما هو  
 وصف للمهي فيلزم عليه تفسير صفة شئ بصفة غيره وهو باطل كما مر (قوله لمعنى) متعلق  
 بالموضوع وقوله لان يدل متعلق بتهيمته لكن كان مقتضى الظاهر أن يقول لان يفهم  
 لانه لا يستقيم ان يقال الدلالة هى تهيمته اللفظ للدلالة وانما يستقيم ان يقال الدلالة  
 هى تهيمته اللفظ للفهم كما هو ظاهر (قوله عند سماع ذكره) كان الاظهر ان يقول  
 عند سماعه لان الذكر لا يصح أن يراد به التلغظ لانه لا يسمع فتعين ان يكون المراد به  
 الحروف ولا شك لانها هى اللفظ فالإضافة للبيان أى عند سماع ذكره وهو وقوله على

لازم معناه متعلق بيديل (قوله ووجه ذلك) أى البناء المذكور (قوله وبين أى  
 معنى كان) أى من اللوازم (قوله على هذا القول) مقدم من تأخير وحق العبارة  
 ان يقول ووجه ذلك أن اللزوم الذهني يلزم على هذا القول والمراد به القول بأن  
 الدلالة بالحتمية (قوله أى يلزم الخ) تفسير لقوله يلزم من وجوده وجود الحتمية  
 (قوله كما أنه الخ) مرتبط بقوله يلزم من وجوده الخ وانما ذكره على هذا الصنيع  
 لانه ليس مقصودا اذ هو ليس محل الخلاف كما علمت (قوله اذ لا يتصف الخ) علمه لقوله  
 كما أنه يلزم من عدم اللزوم الخ وقوله حينئذ أى حين اذ عدم اللزوم الذهني (قوله  
 ذلك المعنى) أى الذى هو لازم معناه (قوله لم أر من تعرض له) أى غير الشيخ ابن عرفة  
 كما هو معلوم (قوله لف ونشر مرتب) أى ذولف ونشر مرتب واللف الاجمال والنشر  
 التفصيل ومعنى كونه مرتبا أن الاول للاول والثاني للثاني فلذلك فرغ عليه قوله  
 فالفهم راجع الخ بخلاف اللف والنشر المشوش ومعنى كونه مشوشا أن الاول للثاني  
 والثاني للاول وقد اختلف في الاولى منهما فقبل المرتب هو الاولى لما فيه من عدم  
 طول الفصل وقيل المشوش هو الاولى لانه ليس فيه فصل الاق أحدهما (قوله ثم  
 اللفظ الخ) ثم للترتيب الاخبارى وهل أ ل في اللفظ للعهد والمعهود هو اللفظ الدال  
 بالوضع أولا احتمالا ان كما يؤخذ من كلام المؤلف أولا وان اتصرتا على الاول  
 (قوله وهو ما دل الخ) أى اللفظ الذى دل الخ ووجهه الاعتباره المؤلف من القود أربعة  
 على ما يأتى الاول قوله دل والثاني جزؤه والثالث قوله على جزء معناه والرابع قوله  
 دلالة مقصودة وسينه على قيد خامس بقوله خالصة كما سياتى (قوله دلالة مقصودة)  
 يؤخذ من كلام سم في الآيات انه لا حاجة الى هذا القيد استغناء عنه بقوله على جزء  
 معناه لان المراد على جزء معناه من حيث انه جزء معناه فخرج بذلك نحو الحيوان الناطق  
 علما فانه وأن دل جزؤه على جزء معناه لكن لان من حيث انه جزء معناه قال بعضهم تأمله  
 فانه لطيف لسكن ما ذكره المؤلف اصريح واظهر (قوله وهو ليس كذلك) أى  
 اللفظ الذى ليس كذلك بأن لم يكن له جزء كماء الجمر أو له جزء لا يدل كزيد أو يدل  
 لا على جزء معناه بل على شئ آخر كما علمت أو على جزء معناه دلالة غير مقصودة كحيوان  
 ناطق علما كما سياتى توضيحه فدخل في تعريف المفرد أربعة أقسام وعلى ما سيذكره  
 المؤلف يدخل فيه أيضا قسم خامس وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة غير  
 خالصة بل مشوبة بالعلية نحو حجة الاسلام علما اذا تصدق الواضع المعنى التركيبي الذى  
 فى معناه (قوله باعتبار دلالة الخ) أى لا باعتبار دلالة على المعنى مطابقة أو تضمنها

أو التزاما ولا باعتبار الاعراب والبناء وغير ذلك (قوله فذكر انه الخ) بيان للتقسيم  
 المذكور (قوله بأنه اللفظ الذي الخ) فيه إشارة إلى أن ما اسم موصول بمعنى  
 الذي وهو صفة لموصوف محذوف وهو اللفظ (قوله والمفرد الخ) أي وعرف المفرد  
 بأنه الخ (قوله وهو اللفظ الخ) المتبادر أن الضمير راجع لما ليس كذلك وعلى هذا  
 فقوله بعد وهو معنى قولنا الخ لا حاجة إليه بعد ذلك ولهذا استظهر شيخنا أن الضمير  
 في قوله وهو اللفظ الخ عائد للمفرد وفيه بعد (قوله فقال الاول) أي الذي هو المركب  
 والفاء للإفصاح وقوله مثلا لا حاجة إليه بعد قوله فقال (قوله فان جملة الخ) علة  
 وتوجيه لتمثيل (قوله حصل له القيام أو يحصل) أشار بذلك إلى أن الخبر الذي هو قائم  
 وإن كان حقيقة في المتلبس بالفعل في المحال لكنه محتمل هنا للحال والاستقبال والمضى  
 فإشار إلى الأولين بالمضارع وإلى الثالث بالماضي فقوله في الماضي راجع لمحصل  
 وقوله في المحال أو في المستقبل راجع لمحصل هذا هو المتبادر وأن كتب بعضهم هنا  
 احتمالا آخر وهو أن قوله في الماضي أو المحال الخ راجع لكل من قوله حصل  
 أو يحصل لكن قوله في الماضي بالنسبة لمحصل باعتبار الفعل وقوله أو المحال أو المستقبل  
 بالنسبة له باعتبار القوة وأما بالنسبة لمحصل فعلى العكس وفيه بعد لا يخفى (قوله  
 وهو زيد مثلا) أي أو قائم وكان عليه أن يزيد مثلا بعد قوله الذي هو ذات زيد ليكون  
 في مقابلة مثلا الاول (قوله الذي هو ذات زيد) صفة للجزء لا للمنى كما هو ظاهر وإضافة  
 ذات لزيد من إضافة المدلول للدال (قوله وكذا قولنا عبد زيد ونحوه) قال بعضهم  
 هذا مبنى على القول بأنه لا يشترط في المركب أن يكون له جزآن باديان أي من المادة  
 وهي جوهر اللفظ بل يكفي بجزء مادي وجزء صوري وهو هيئة اللفظ وأما على القول  
 بأنه يشترط فيه ما ذكر فلا يكون ذلك مركبا لأنه ليس له الأجزاء مادي وجزء صوري  
 أخذا مما تقدم عن السيد من أن المضاف إليه خارج عن التركيب لكن نص الماوي  
 في شرحه الكبير على السلم أن ذلك اعنى قولنا عبد زيد ونحوه مالم يقصد به العملية  
 مركب على القولين لتركيبه من جزئين ماديين المضاف والمضاف إليه قال ولا يعارضه  
 ما ذكره السيد لأنه مفروض فيما إذا اقتصرنا على معنى المضاف فقط وهنا المقصود  
 معنى المضاف والمضاف إليه لأن بذلك يحصل التركيب لكن ينبغي أن لا يطلق على  
 المضاف إليه في نحو عبد الله أنه جزء تأديا اه وما يؤيده قول كثير كالقطب بعد  
 تمثيلهم للمركب برامى الحجارة فان الرامى مقصود بالدلالة على ذات نسب إليها  
 الرامى والحجارة مقصودة بالدلالة على الجسم المعين ومجموع المعنيين أي مع الهيئة

التركيبية الاضافية معني رامي المحجارة (قوله على مطلق عبد) أى  
 على عبد مطلق فهو من اضافة الصفة للموصوف وقوله غير مقيد بالخ تفسير  
 لقوله مطلق (قوله وذلك) أى العبد المطلق (قوله الذى هو عبد الخ)  
 هذان بما يؤيد ما مر عن بعضهم من أن ذلك ليس له الاجزاء مادى وصورى فليتامل  
 (قوله ومثال المفرد) كان الانسب بأول سياقه أن يقول ومثال الثانى (قوله مثلا)  
 لا حاجة اليه (قوله فانه الخ) توجيه للتمثيل به وقوله على ذات زيد أى على ذات هى  
 مدلول زيد فالاضافة فيه من اضافة المدلول للدال (قوله ولا جزء فيه) أى له  
 والنفي منصب على قوله يدل الخ فلا ينافى أن له جزء لا يدل على جزء معناه (قوله فقولنا  
 فى حد المركب الخ) يحتمل أن الغناء تفرعية للجهة تفرع ذلك على قوله وعرف  
 المركب بأنه اللفظ لكن هذا لا يظهر فى جميع ما أتى فالاحتمال الثانى  
 وهوانها فصيحة لافصاحها عن شرط محذوف والتقدير اذا أردت بيان ما تقدم من  
 تعريف المركب والمفرد فقولنا الخ والقول مبتدأ خبره لفظة ما واقعة الخ والرابط  
 محذوف والتقدير لفظة ما فيه أمر منه واقعة الخ وأما قوله ما دل فهو مقول القول (قوله  
 وهو) أى اللفظ وقوله جنس أى لانه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقبة  
 فانه يقال على المستعمل والمهمل والمركب والمفرد (قوله وقولنا دل توطئة الخ) أى  
 بناء على جعل ال فى اللفظ للعهد والمعهود اللفظ الدال فتكون ما واقعة على ذلك فيكون  
 المهمل خارجا عن الجنس من أول الامر فلا حاجة الى الاحتراز عنه بقوله دل فيكون  
 توطئة لما بعده وقوله ويمكن أن يحتز به الخ) أى بناء على جعل ال فى ذلك لغير العهد  
 فتكون ما واقعة على مطلق اللفظ فيكون المهمل داخلا فى الجنس على رأى من يسميه  
 لفظا فينبذ يحتاج للاحتراز عنه بذلك وبما تقرر علم أن المهمل خارج على كل من  
 الاحتمالين فلا يوصف بتركيب كما لا يوصف بافراد لانه لا يوصف بكل منهما الا اللفظ  
 الدال كما صرح به المؤلف وقوله مع ذلك أى مع كونه توطئة فان قيل كونه توطئة  
 ينافى الاحتراز به لان كونه توطئة يقتضى انه غير مقصود لذاته والاحتراز به يقتضى  
 انه مقصود لذاته فكيف يقول مع ذلك أجيب بأن كونه توطئة لا يقتضى الا كونه  
 مقصودا غيره من حيث تعلقه به وتوقفه عليه وهذا الينا فى كونه مقصودا لذاته أيضا  
 من جهة الاحتراز به فتأمل (قوله على رأى من يسميه لفظا) أى وهو الصحيح الذى  
 قال به الجمهور أما على رأى من لا يسميه لفظا فلا حاجة للاحتراز عنه بذلك لخروجه من  
 الجنس الذى هو اللفظ الواقع عليه ما وعمله يكون قوله دل توطئة فقط (قوله وقولنا



جزؤه الخ) أى مع ملاحظة الفعل المسائط عليه ليصح الاخراج به لقوله وماله جزء لكن  
لادلالة الخ (قوله كما الجبرولامه) أى كسماهم أو هوب في قولك يزيدول في قولك  
لزيد فذلك هو الذى لا جزئه أصلاً وليس المراد لفظ باء الجبرولامه حتى يعترض بأن  
لكل منهما جزأ فان قيل الكلام في اللفظ الدال لاني المسمى لانه مدلول لادال أجيب  
بأنه وان كان مدلولاً للفظ باء الجبرولامه لكنه لفظ دال أيضاً لان لفظ موضوع  
لمعنى وهو التقوية ولفظ موضوع لمعنى وهو الملك كما هو مشهور (قوله لكن لا على  
جزؤه الخ) أى بل على معنى آخر (قوله الذى تركب منه) أى من ذلك الجزء أى ومن  
الجزء الآخر (قوله نحو ابيكم) أى كانسان وهذا يقتضى أن ابيكم مركب من اب  
الدال على ذات لها ابوة ومن كم الدال على السؤال عن العدد أو الاخبار بالكثرة كما  
يصرح به قوله فان جزئه الخ وان انسان مركب من أن الشرطية وسان الذى هو فعل  
ماض بمعنى تحرك وليس كذلك فيه مما لان الاول اسم مأخوذ من اليكم والثانى اسم  
مأخوذ من الانس أو من النسيان فاذكره المؤلف غير ظاهراً أن يكون على التنزل  
وفرض انه مركب من ذلك ويرد عليه أن لفظ رجل كذلك لان جزئه الاول وهو فعل  
أمر من الرؤية والثانى وهو جبل فعل أمر من الجولان فيكون من القسم الثالث مع أن  
المصنف جعله من القسم الثانى فهذا محض تخيل كما يؤخذ من كلام بعضهم (قوله  
وكذلك جزؤه الآخر) التشبيه في مطلق الدلالة وان كان الجزء الاول دال على ذات  
متصفة بالابوة والثانى على السؤال عن العدد أو الاخبار عن الكثرة كما أشار له بقوله  
يدل الخ (قوله على سؤال عن عدد) أى ان جعلت كم اسمة هامية وقوله على اخبار بكثرة  
أى ان جعلت خبرية (قوله من هذين المدلولين) أى اللذين هما الذات المتصفة بالابوة  
والسؤال عن العدد أو الاخبار بالكثرة وقوله بجزء من معنى ابيكم أى الذى هو ذات  
متصفة بالبيكم (قوله ويخرج أيضاً) أى كما أخرج ماله جزء وجزئه دلالة على غير جزء معناه  
(قوله فان كل واحد منهما له جزء يدل على جزء معناه) اعترض عليه بأن معنى عبد الله  
وامرئ القيس عين الذات المتشخصة في الخارج وهو مركبة من الحيوانية والناطقة مع  
التشخص فليس مطلق العبودية ولا مطلق الرجولية جزأ من معناهما اللهم الا أن يقال  
انها كاجزاء من حيث انها لازمة للمعنى فتأمل (قوله لكن دلالة غير مقصودة) أى  
للاوضاع لانه لم يقصد الا الدلالة على المعنى الذى وضع ذلك له (قوله أما عبد الله الخ)  
غرضه الخ بهذا بيان قوله فان كل واحد منهما له جزء يدل على جزء معناه (قوله على مطلق  
العبودية) كان الاولى أن يقول على مطلق عبد وقوله وهو أى مطلق العبودية على

مقتضى عبارته (قوله حادث) يقتضى أن القديم يقال له شخص وهو كذلك بمعنى انه معين ولذلك يقولون أن اللفظ الشريف أعنى لفظ الجلالة علم شخصى على التحقيق لكن لا يجوز أن يقال ذلك الا فى مقام التعليم (قوله فان كل شخص) أى حادث كما قيده قبل وهذا تعليل لقوله وهو جزء حاصل الخ (قوله هذا الجزء المادى) أى المنسوب للمادة وهى جوهر اللفظ كما مر (قوله وأما جزؤه الصورى) أى الذى هو الصورة وهى الهيئة كما مر أيضا (قوله الى المسكوتية) أى الى الالفاظ المكتوبة بمعنى المكتوبة ووالها وهى النقوش وإنما لم يقل الى الله لئلا يتوهم أن المراد الى ذات الله (قوله أعنى اسم الله الاعظم) جرى فى ذلك على ما قاله المحققون من أن لفظ الجلالة هو الاسم الاعظم وعدم الاجابة عند الدعاء به لفقد الشروط التى أعظمها كل الحلال واختار النووى تبعاً لجماعة أن الاسم الاعظم هو المحى القيوم وقيل غير ذلك (قوله فيسدل الخ) جواب أما (قوله وذلك) أى تعبير العبودية بهذه الاضافة جزء ثابت لكل حادث وقوله أيضا أى كما أن الجزء الاول ثابت لذلك فأيضاً مقدمة من تأخير (قوله فمقددل الخ) مفرع على قوله فيسدل أيضا (قوله هذا) أى كونه يحتاج الى اخراج نحو عبد الله من حيث جزئيه على مقتضى كلام المؤلف وسيأتى ما فيه (قوله ان قلنا بعدم اشتراط الخ) وعلى هذا القول يكون كل من الفعل الماضى والامر بقطع النظر عن الفاعل مرکبا لانه يدل على المحدث بمادته وعلى الزمن بصورته فهما مركبان لوجود جزئين لكل منهما وان كان أحدهما ماديا وهو الدال على المحدث والآخر صوريا وهو الدال على الزمن الماضى أو الحال بخلافه على القول الآخر فإنه يكون مفردا لانه ليس له الجزء مادى وأما المضارع فهو مركب على كل من القولين لانه جزئين ماديين أحدهما حرف المضارعة والثانى مادة الفعل كذا قيل ونظر فيه بأن حرف المضارعة لا يدل وحده على معنى وإنما الدال المجرع منه ومن الفعل بقى المحرف والمتبادر انه مفرد على كل من القولين نعم المحرف الذى ليس له معنى لا يوصف بتركيب ولا افراد (قوله فانه انما يحتاج الخ) أفاد انه لا بد من قولنا دلالة مقصودة على كل من القولين غاية الامر انه على القول الاول يحتاج اليه للتحرز عن نحو عبد الله من حيث كل من جزئيه المادى والصورى وعلى القول الثانى انما يحتاج اليه للتحرز عن ذلك من حيث الجزء المادى لصدق التعريف عليه قبل هذا القيد وأما من حيث الجزء الصورى فلا يحتاج للتحرز عنه بذلك لعدم صدق التعريف عليه اذ ليس هذا الجزء مرادها وتبحث بعضهم انه على هذا القول لا يحتاج لذلك القيد أصلا لان نحو عبد الله علم اخرج بما اخرج به

زيد ونحوه اذا الجزء الصوري كالعدم فيكأنه لم يوجد الالفاظ عبد وعليه فكان على  
 المؤلف أن يقول وأما ان اشترطناه فلا يحتاج للتعزز عن ذلك أصلاً تأمل (قوله فقط)  
 تأ كيد لما استفيد من المحصر (قوله وأما امرئ القيس الخ) معطوف على قوله  
 أما عبد الله الخ (قوله على مطلق) الرجولية كان الاولى ان يقول على مطلق رجل  
 وقوله وهو أي مطلق الرجولية على ما يقتضيه كلامه (قوله المسمى بمبادل الخ) أي  
 المسمى بامرئ القيس الدال على رجولية الخ ولم يقل هنا هذا الجزء المادى الخ لعله  
 لعله بالمقايسة (قوله وقد يعترض الخ) قد للتحقيق ومحصل هذا الاعتراض أن  
 تعريف المركب غير مانع فطرده فاسد وتعريف المفرد غير جامع فعكسه فاسد وذلك  
 أن نحو عبد الله ونور الدين وأبي محمد قد يقصد واضعها مع العلية دلالة اجزائها على  
 المعنى التركيبي الموجود في الموضوع له كأن يلاحظ في عبد الله دلالة جزئية على  
 كونه عبد الله تعالى وفي نور الدين دلالة جزئية على كونه منور الدين أي اهله وفي أبي  
 محمد دلالة جزئية على كونه له ولد يسمى محمداً فيصدق على ذلك تعريف المركب دون  
 تعريف المفرد مع أن الواقع انه مفرد كذا يؤخذ من كلام المؤلف لكن منعه الملوى  
 في الشرح الصغير على السلم والترمز انه مركب وعليه فلا اعتراض واختار بعض  
 المحققين انه مركب باعتبار المعنى التركيبي ومفرد باعتبار المعنى العلي (قوله والاعلام  
 اللقبية والكنى) من عطف الخاص على العام لشمول الاعلام الاضافية لذلك (قوله  
 على طرد الخ) متعلق بقوله يعترض وكذا قوله حيث يقصد واضعها الخ وفي كلامه  
 اكتفاء لان الاصل على طرد حد المركب وعلى عكس حد المفرد أخذ من آخر العبارة  
 (قوله وجد في مسماها) اشار بذلك الى أن الواضع لا يقصد ذلك الا ان كان موجوداً  
 في مسماها (قوله لكونه عبد الخ) أي ويقصد الدلالة على ذلك وكذلك ما بعد  
 (قوله ويسمى رجلاً الخ) انما قال رجلاً ليكون نصافي وجود المعنى التركيبي كما هو  
 الفرض (قوله لكونه من ائمة المسلمين) راجع لكل من الثلاثة قبله (قوله فلو  
 زيد الخ) قد يقال على تسليم انه مفرد يستغنى عن هذه الزيادة بقوله دلالة مقصودة  
 لان المتبادر انهما مقصودة بالذات لا بالتبع كما في تلك الاعلام ثم رأيت اليوسى صرح  
 بذلك (قوله الوصف) نائب الفاعل (قوله فيقولون الخ) بيان لجملة التعريف  
 مع الزيادة (قوله لصح طرد الخ) جواب لو (قوله فتأمل) يؤتى بذلك اذا كان  
 في المقام دقة وقد يؤتى بلفظ فليستأمل وهو مسأول لذلك وقول بعضهم يؤتى بذلك اذا  
 كان يمكن المحدث في الكلام وبهذا اذا كان فيه دقة لا يظهر في مثل ما هنا (قوله)

والله الموفق فيه اشارة الى أن عدم زيادتهم لذلك لعدم توفيق الله تعالى لهم اليها  
 (قوله واذا عرفت حد المركب الخ) كان الاولى ان يقول واذا عرفت ما خرج به كل  
 من اجزاء حد المركب عرفت ما دخل في حد المفرد من الاقسام لان ما ذكره لا يحسن  
 الاول لم يذكر حد المفرد فيما مر (قوله من الاقسام) بيان لما (قوله كما يكمن وانسان)  
 تقدم ما فيه (قوله وعلى ما ظهرا الخ) جار ومجرور متعلق بما بعده (قوله  
 فالاقسام الخ) مفرغ على مجموع ما تقدم (قوله ستة) لواء اعتبار انقسام المركب  
 الى ما يحسن السكوت عليه كقولك زيد قائم والى ما لا يحسن السكوت عليه كقولك  
 راى النجارة لكانت الاقسام سبعة (قوله وأورد على طرد حد المفرد الخ) لما كان  
 من البين أن هذا لا يرد على حد المركب قيد بالمفرد وحاصل هذا اليراد أن تعريف  
 المفرد يصدق بالمهمل بناء على الصحيح من أنه يسمى لفظا مع انه لا يسمى مفردا فهو غير  
 مانع (قوله بناء على انه الخ) أى وأما على انه لا يسمى لفظا فلا يرد لانه خارج عن  
 الجنس (قوله فانه يصدق عليه الخ) أى وان كان قد يتبادران ذلك خاص بماله  
 معنى ونظير ذلك ان يقال ليس زيد مثلا ولد صالح مع انه ليس له ولد اصلا فالمهمل لفظ  
 لا يدل جزؤه على جزءه دلالة مقصودة مع انه ليس له معنى اصلا (قوله وقد يجب  
 عنه) أى عن هذا اليراد وقد للتحقيق (قوله فيقدر الدال الخ) ظاهره اننا لا نوقع  
 ما عليه بل نقدره ونلاحظه زائدا على معناها والظاهر خلافه (قوله في تعريف كل  
 الخ) لكن تقديره في تعريف المركب غير محتاج اليه لان الحاجة انما ادعت  
 الى تقديره في تعريف المفرد (قوله وانما قدمنا الخ) غرضه بذلك بيان وجه تقديم  
 تعريف المركب على تعريف المفرد مع أن المناسب العكس (قوله بالايجاب) أى  
 بالموجب الذى هو قوله ما دل جزؤه الخ وقوله بسلبه أى سلب ذلك الايجاب (قوله  
 ولا يعقل الخ) هو روح العلة ووجه ذلك أن السلب حكم والحكم على الشيء فرع عن  
 تصوره واعتراض بأن تعقل سلب الامر انما يتوقف على تعقل ذلك الامر ولو بوجه  
 لا على ادراك حقيقته وحينئذ فلا ينتج التعليل المعلل وهو تقديم تعريف المركب على  
 تعريف المفرد واجب بأنه انما يكفي تعقل المسلوب بوجه اذا كان المقصود سلب ذلك  
 الامر بحملته وأما اذا كان المقصود سلبه لا بحملته بل باجزاء حقيقته مفصلة كما هنا فلا  
 يكفي ذلك بل لابد من ادراك حقيقته وحينئذ فلا بد من تقديم تعريف المركب حتى  
 يتعقل سلب اجزائه مفصلة (قوله فان قيل المفرد الخ) وارد على ما قبله المقتضى  
 ان فهم المفرد متوقف على فهم المركب ومحصله انه يلزم على ذلك الدور ان من المعلوم

أن المفرد جزء المركب وفهم الجزء سابق على فهم الكل ففهم المركب متوقف على  
 فهم المفرد مع أن فهم المفرد متوقف على فهم المركب كما يقتضيه كلامكم فقد انطبق  
 على ذلك حد الدور وهو توقف شيء على شيء توقف عليه (قوله فلوانعكس الامر) أي  
 بأن كان فهم المفرد متوقفا على فهم المركب وقوله كما ذكرتم أي حيث قالوا ولا يعقل  
 سلب امر الابد تعقل ذلك الامر وقوله لزم الدور أي لانه آكل الامر إلى أن فهم المفرد  
 متوقف على فهم المركب وفهم المركب متوقف على فهم المفرد فقد توقف كل منهما  
 على الآخر (قوله فالحجواب أن المفرد الخ) محصله أن الجهة مختلفة لان فهم المركب  
 إنما توقف على فهم المفرد من حيث كونه في ذاته جزأ منه لا من حيث كونه مفردا وفهم  
 المفرد إنما توقف على فهم المركب من حيث كونه مفردا لا من تلك الجهة وحينئذ  
 فلا يضر الدور (قوله عن وصف الافراد) الاضافة للبيان (قوله فالامر بالعكس)  
 أي فيلزم أن يسبق على تعقل المفرد تعقل المركب كما اشار لذلك بقوله إنما يتعقل  
 الخ (قوله واعلم أن من أهل المنطق الخ) قال المؤلف في شرح ايساعوجي انه لا ينبغي  
 على هذا الخلاف شيء لانه خلاف في الاصطلاح (قوله من يسمي اللفظ الخ) ومعلوم  
 أن غير هذين القسمين هو المفرد ولذلك فرغ على ما ذكر قوله فتكون الاقسام الخ  
 (قوله والذي عندنا أكثر المتأخرين الخ) وهذا هو الذي جرى عليه المؤلف (قوله  
 الفاظ مترادفة) أي في اصطلاح أهل المنطق كما هو الفرض فلا يرد أن القول  
 في اصطلاح النحاة اسم لكل ما تلفظ به (قوله وقد نص على ذلك) أي على أن القسمة  
 ثنائية وقوله ابن سينا بكسر السين المهملة وبياء مشناة تحتية فنون فألف مقصورة  
 وهو الامام الماهر المعروف بالشيخ عند الاطلاق (قوله وهو الخ) الضمير يرجع  
 لا قرب مذكور وهو المفرد كما ذكره الشارح وهذا يقتضي أن المركب لا ينقسم إلى  
 ذلك لانه لا يدخله اشتراك وهو مذهب الاكثرين وذهب بعضهم إلى أن هذا  
 التقسيم يجري فيه أيضا ومثال المشترك نحو بيطت البكرة فان له معنيين الاول  
 ضربها بالعصى بناء على أن المراد بالبكرة بكرة الابل الثاني جعلتها عريضة بناء على  
 أن المراد بها بكرة البئر وقد مثل له بعض شراح الجمل بنحو اراقدمي لانه محتمل لان  
 يكون المتكلم اخبر بانه وأي قدمه ولان يكون اخبر بأن بعض الناس اوراق  
 دمه ورده ابن مرزوق معلل بان المشترك مادة واحدة تعدد مسميها والمذكور  
 باعتبار المعنى الاول مادة مخصوصة وباعتبار المعنى الثاني مادة أخرى قال ولو مثل  
 بنحو عسعس الليل لان له معنيين الاول اقبل والثاني ادبر لكان أولى ثم قال وفيه

بعد ذلك نظر أي لان الاشتراك انما هو في الفعل وحده فلم يكن في المركب بل  
 في المفرد وانت خبير بانه ان قلنا باشتراط كون اجزاء المركب مادية اتجه النظر وان  
 قلنا بعدم اشتراطه فلا وجه له (قوله مشترك) أي فيه فدخله المحذف والاصال  
 والمراد بالمشارك هنا خصوص المشترك اللفظي وضابطه كما ذكره المؤلف أن يتحد  
 اللفظ ويتعدد المسمى والوضع وأما المشترك المعنوي فضابطه ان يتحد اللفظ والمسمى  
 والوضع وتتعدد الافراد وهذا هو المراد بالمفرد وانما نسب الاول للفظ والثاني  
 للمعنى لان الاول قد اشتركت معانيه في لفظه فلم يكن الاشتراك فيه في المعنى حتى  
 ينسب اليه بخلاف الثاني فانه قد اشتركت افراده في معناه فلا اشتراك فيه في المعنى  
 فنسب اليه ولم ينسب للفظ مع أن الاشتراك واقع فيه أيضا لان المعنى هو المنظور اليه  
 والمعول عليه (قوله ومفرد) سمي بذلك لانفراد معناه واتحاده (قوله كانسان  
 ورجل كرر المثال هنا دون ما قبله اعتناء به نادون ذلك لانه ليس مقصودا وانما  
 المقصود هذا (قوله يعني أن اللفظ المفرد) اشار بذلك الى أن الضمير ليس عائدا  
 الى اللفظ المقسم الى مركب ومفرد بل الى المفرد (قوله وهو اللفظ الذي تعدد الخ)  
 أي اللفظ المفرد ليخرج المركب بناء على ظاهر كلامه من أنه لا يدخله هذا التقسيم  
 لا يقال هذه عناية في المحدود هي فيه ممنوعة لانا نقول لا يتجمل ذلك بالعناية بل يتجمل  
 آل للعهد والمعهود اللفظ المفرد المذكور قبل وهكذا يقال في تعريف المفرد ولا يخفى  
 أن الاظ جنس والذي تعدد سماه فصل خرج به المفرد (قوله أي له معان) أي  
 حقيقية أخذ مما يأتي وقد اشار اليه الشارح بقوله سمي به كل واحد منها (قوله اثنان  
 فاكثر) اشار به الى أن المراد بالجمع ما فوق الواحد فيشمل الاثنين والاكثر (قوله  
 وهو اللفظ الذي اتحد سماه) لا يخفى أن اللفظ جنس والذي اتحد سماه فصل خرج  
 به المشترك (قوله أي لم يوضع اللفظ واحد) هذا بيان لسبب اتحاد المسمى بالنفس  
 الاتحاد (قوله فتال الاول الخ) الفاء فصيحة وقوله فانها الخ توجيه للتمثيل بها  
 (قوله لمعان معتددة) بلغها بعضهم لسبعين معنى صرح المؤلف منها باربعة وأشار الى  
 الباقى بالكاف فن ذلك الانسان والجاسوس والسيد وخيار الشيء والشمس وطائر  
 والعيب ومطرا يام لا يقطع والجماعة واهل الدار وذات الشيء والاصابة بالعين أوفي  
 العين والربي والمحباب من جهة القبلة (قوله كالعين الباصرة الخ) كان الاولى  
 كالباصرة والجارية الخ فان الانسان الخ توجيه للتمثيل (قوله معنى الحيوان الناطق)  
 الاضافة للبيان وكذا ما بعد (قوله لمعنى الذكر من العقلا) أي ولو صيبا بنا على

اطلاقه على ما قابل الانثى وبشرط ان يكون بالغابناء على الاطلاق المشهور والمراد  
 لمعنى الذكرك من جنس العقلاء فدخل المجنون وشمل ذلك الذكرك من الجن فقتضاه انه  
 يقال له رجل وليس كذلك وأما قوله تعالى وانه كان رجال من الانس يعوذون  
 برجال من الجن فاطلاق الرجال فيه على الذكرك من الجن لما شاكلة ويحجب عن هذا  
 بأن ألقى في الذكر للعهد والمعهود الذكر الذي يؤنس به وهو خاص بالانس دون  
 الجن (قوله فان قلت قد تعدد الخ) محصله أن كلام من لفظ انسان ولفظ رجل  
 كالعين في التعدد لما يطلق عليه في الفرق بينهما حيث جعلوا لفظ عين مشتركا  
 وكلام من ذلك منفردا (قوله فانهما يطلقان الخ) تعليلا لقوله قد تعدد الخ (قوله  
 فاجواب أن لفظ انسان الخ) حاصله أن الفرق بينهما أن كلام من لفظ انسان ولفظ  
 رجل لم يصدق عليه حد المشترك لعدم تعدد سماء اذ هو واحد وهو الحيوان الناطق  
 والذكرك من العقلاء على ما مر وانما تعددت افراده كزيد وعمر و بكر وانما اطلق على  
 تلك الافراد لكون المعنى الكلي الموضوع له وحيثما اختلف لفظ العين فانه يصدق  
 عليه حد المشترك لتعدد سماء اذ لم يوضع لمعنى واحد مشترك بين جميع الافراد بل  
 وضع لكل واحد من معانيه بخصوصه (قوله لم يتعدده سماءهما) أي وقد اعتبر  
 في حد المشترك تعدده (قوله ولم يتعدده سماءهما) أعاداه مع ذكره قبل لاجل التعليل  
 (قوله ولم يوضع الخ) كالتعليل لقوله اذ هو واحد (قوله بخصوصه) أي حال كونه  
 ملتبسا بما يخصه من الشخصات (قوله يوجد في افراد كثيرة) مبني على أن الكلي  
 له تحقق في افراده وهو خلاف التحقيق من انه لا وجود له الا في الذهن فكان الاولى  
 أن يقول الا ان ذلك المعنى لما كانت له افراد كثيرة اطلقا عليها ليكون حاربا على  
 التحقيق (قوله وسمي بهما) توضيح لما قبله (قوله لا من حيث أن تلك الافراد  
 وضعا لخصوص كل واحد منهما) الضمير في وضعا راجع للفظ انسان ولفظ رجل  
 والضمير في منها راجع للافراد ولا يخفى ما في هذه العبارة من المحرزة فلو قال لا من  
 حيث انهما وضعا لخصوص كل واحد منهما لكان اسهل (قوله ولفظ العين الخ) من  
 تسمية الجواب لا مستأنف كما لا يخفى (قوله كما في لفظ انسان) ورجل راجع لمنفي لا للنفي  
 (قوله فان قلت لفظ اسد قد تعدد الخ) هذا السؤال ناشئ من الجواب قبله فيما يظهر  
 وحاصله أن مقتضى هذا الكلام ان المدار في حد المشترك على كون اللفظ لم يوضع  
 لمعنى واحد يكون قدرا مشتركا بين افراد كثيرة بل وضع لكل من معانيه بوضع يخصه  
 وفي حد المنفرد على كونه قدرا موضع لمعنى واحد وهو قدر مشترك بين افراده الكثيرة

وكل من هذين متقوض الاول طردا والثاني عكسا لان لفظ الاسد قد تعدد وضعه  
 وليس موضوعا للمعنى واحدا فقط ومع ذلك ليس مشتركا بل منفردا وهذا انما يرد على  
 القول بوضع المجاز واما على القول بأنه ليس بموضوع فلا يرد كما هو ظاهر وكذلك  
 أن نظر لكون الكلام في المسمى لافي الموضوع لكن لما كان قد يتوهم اتحادهما  
 أورد ذلك السؤال نظر لذلك الوهم (قوله فانه موضوع الخ) لكن وضعه للثاني  
 وضعنا نوعيا ان قلنا بوضع المجاز وهو التحقيق (قوله وليس موضوعا للقدر المشترك)  
 أى بل هو موضوع لكل منهما على حدته لكن الثاني بالنوع كما علمت (قوله ومع  
 ذلك) أى ومع كونه قد تعدد وضعه الخ وقوله لا يسمونه مشتركا أى بل يسمونه منفردا  
 (قوله فعلى هذا) أى على أنه لفظ الاسد قد تعدد وضعه الخ (قوله فالجواب أن المسمى  
 الخ) محصله أن لفظ اسد وان تعدد وضعه لكن لم يتعدده مسماه اذ هو واحد وهو  
 الحيوان المفترس مع ان المدار في حد المشترك على تعدده لا على تعدد الوضع وفي حد  
 المنفرد على كونه واحدا وان تعدد الوضع وبذلك تعلم أن محل الجواب قوله فاذا  
 الذى تعدد الخ وما ذكره قبل توطئة له (قوله مغاير للمعنى ليس المراد) أنه مغاير له من  
 كل وجه أخذ ايماء بعده (قوله لا يحتاج الخ) لازم لما قبله والمراد الى قرينة مانعة  
 من المعنى الحقيقي فيصدق النفي بما اذا احتيج لقرينة معينة لاحد معانى المشترك  
 (قوله ما يعنيه المتكلم باللفظ) أى ما يقصده به (قوله كان مسمى له الخ) فكل  
 مسمى معنى ولا عكس وقوله وبينه وبين مسماه الخ تعميم في المعنى أيضا لكن بالنسبة  
 لغير المسمى لانه لا يتأتى فيه كما هو واضح (قوله أولا علاقة) أى ملحوظة (قوله  
 وهو الغلط كما في قولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب فالكتاب معنى للفرس  
 ولا علاقة بينه وبين مسماه فان قيل كيف يجعل المؤلف الغلط من المعنى مع أنه غير  
 مقصود والمعنى خاص بالمقصود لانه ما يعنيه المتكلم باللفظ أوجب بأن غير المقصود  
 انما هو اللفظ واما المعنى وهو الكتاب فهو مقصود البتة ولا شك انه هو المراد (قوله  
 فاذا بالتسوية) أى فاذا كان المسمى عندهم مغاير للمعنى الخ (قوله لعلاقة متعلق)  
 بقوله يستعمل ويصح ان يكون متعلقا بقوله يصح (قوله والمنفرد الخ) ظاهره أن  
 المركب لا يتقسم الى هذا التقسيم وليس كذلك بل يتقسم اليه فتسال الكلوى قولك  
 الحيوان الناطق ومثال الجزى قولك رأس زيد وله ذاقال بعضهم تخصيص المنفرد  
 بالذكور ليس للاحتراز بل لان الكلام هنا توطئة للكليات الخمس وهى مفردات  
 وظاهره أيضا دخول الفعل والحرف لانهما مفردان على ما مر والذي صرح به السيد



في حاشية القطب اختصاص الكلية والمجزئية بالاسم دون الفعل والحرف لاستقلاله  
 بالمفهومية ونهما وعن المؤلف أن الفعل كلي ابدأ دون الحرف لوقوع الفعل محمولا  
 ولا يحمل الا الكلي اه (قوله اما كلي) نسبة للكلي الذي هو جزئيه قوله واما  
 جزئ نسبة للجزء الذي هو كليه وذلك لان زيدا مثلا مركب من انسانية وشخص فهو  
 كلي للانسان لتركيبه منه ومن غيره والانسان جزءه لذلك ومن هذا قالوا كل كلي  
 فهو جزء مجزئيه وكل جزئ فهو كل لكليه وظاهر كلام المؤلف أن الكلية والمجزئية  
 وصفان للفظ وليس كذلك بل هما وصفان للمعنى نعم بوصف بهما اللفظ مجازا من وصف  
 الدال بما للدلول كما أن التركيب والافراد وصفان للفظ لا للمعنى لكن بوصف بهما  
 المعنى مجازا من وصف المدلول بما للدال فاللفظ من حيث هو لا يصح وصفه بالكلية  
 والمجزئية لسخة وصفه بازاء كل معنى وانما يصح وصفه بهما باعتبار المعنى كما نبه عليه  
 الشرح بقوله الخ يعني أن المفرد يتقسم باعتبار شخص مسماه وعدم تشخصه وقدران  
 يعقوب في مثل هذه العبارة مضافا محاولة للجريان على كون التقسيم للمعنى فقال  
 ومعنى المفرد اما كلي الخ والمراد من المعنى الماصدق لانه هو الذي يكون اما كليا  
 واما جزئيا لا المفهوم الذي هو قوله هم ما لا يدل جزؤه الخ اذ هو كلي ابدأ كما قاله الغنيمي  
 في حاشيته على شرح اساغوجي وانما قدم المناطق الكلام على الكلي مع أنه  
 ذوالسلب عن الكلام على الجزئ مع أنه ذوالايجاب والقاعدة تقديم الثاني على  
 الاول لشدة عنايتهم به اذ هو المقصود في علم المنطق لانه مادة الحدود والبراهين  
 بخلاف الجزئ فانه لا يحد به ولا يبرهن به واما ما قاله ابن مرزوق في شرح المجمل من أن  
 الكلي هو ذوالايجاب والجزئ هو ذوالسلب لان الكلي هو الذي لا يمنع الخ والمنع  
 يشتمل النفي لانه يستلزم أنه لا يمكن صدقه على كثيرين ونفي النفي اثبات فكانه قيل  
 ما يمكن مع تصوره صدقه الخ والجزئ هو الذي يمنع الخ ومعناه لا يمكن فكانه قيل  
 ما لا يمكن مع تصوره صدقه الخ فلا يخفى ما فيه من التعسف الذي لا حاجة اليه (قوله  
 أن لم يمنع نفس تصوره الخ) أقحم لفظ نفس للاشعار بأن منع التصور من الصدق على  
 كثيرين باعتبار الدليل لا اعتبار به وانما الاعتبار بمنعه من ذلك باعتبارها في نفسه كما  
 يؤخذ مما يأتي (قوله من صدقه على كثيرين) أي صحة صدقه أي جملة علمها جل  
 مواطنة كما سيأتي اذ الصدق في المفردات بمعنى جل المواطنة (قوله وهو متواطئ)  
 أي متوافق سمي بذلك لتوافقها في افراده وعدم اختلافه فيها بقوة أو ضعف فاسم  
 الفاعل على ظاهره كما يقتضيه قوله أن استوى الخ وكلامه الآتي في الشرح ويصح

ان يكون بمعنى اسم المفعول أى متواطى فيه لاستواء افراده فيه وبحث في الاحتمال  
الاول بأن التواطى لا يكون الا بين متعدّد ومعلوم أن الكلى أمر واحد فكيف تصح  
نسبة التواطى اليه وأجيب بأن المراد بالتواطى على هذا الاحتمال كونه على حالة  
واحدة في الافراد من غير اختلاف وتفاوت فيها (قوله أن استوى في افراده) أى  
بأن لم يختلف فيها بالقوة والضعف أو نحوهما كالأولية وعدمها كما سيأتى بيانه  
أن شاء الله تعالى والعبارة على ظاهرها على الاحتمال الاول وهو المتبادر من كلامه  
وأما على الاحتمال الثانى ففيها قلب والاصل أن استوت فيه افراده تأمل (قوله  
كالمثاليين) أى المذكورين (قوله ومشكك) أى غير متوافق في افراده سمي بذلك  
لتشكيكه على المتأمل فيه أهو مشترك أو متواطى لانه أن نظرا لاختلافه ظنه مشترك  
وأن نظرا لاصله ظنه متواطئا كذا يؤخذ من شرح القطب هذا وقال ابن يعقوب  
الحق أنه لا حقيقة للمشكك لان ما به التفاوت ان كان معتبرا في المسمى لزم أنه مشترك  
لتعدّد المسمى حينئذ وان كان غير معتبر فيه بل كان المعتر هو أصل ذلك لزم أنه  
متواطى لتوافقه في افراده حينئذ اذ ما زاد غير منظور اليه ومثله لابن التيمسنى وأجاب  
عنه القرأفى كما نقل شيخ الاسلام في حاشيته على جمع الجوامع بما لمخضه انا فاختار  
الشق الثانى وتمنع كونه متواطئا لاختصاص المتواطى بما اذا كان ما به التفاوت  
من غير جنس المسمى بخلاف ما اذا كان من جنسه فانه ليس بمتواطى بل متشكك  
وبذلك اندفع أيضا البحث بأن المتواطى قد يكون في بعض الافراد اكل منه  
في البعض الآخر كالانسان اذ بعض افراده كنبينا صلى الله عليه وسلم اكل  
في الخواص الانسانية كالادراك من غيره ووجه اندفاعه أن تلك الخواص ليست  
من جنس المسمى والحاصل أن كلام المتواطى والمشكك موضوع للغير المشترك بين  
الافراد الا أن ما به التفاوت ان كان من غير جنس المسمى كالعلم والجهل فهو المتواطى  
وان كان من جنسه فهو المشكك تأمل (قوله أن اختلف فيها) أى بقوة أو ضعف  
أو نحوهما (قوله واما جزئى) مقابل لقوله اما كلى وقوله ان منع أى تصوره من  
صدقه على كثيرين (قوله باعتبار تشخص الخ) أى لا باعتبار غير ذلك كدلالته  
التركيبية والافرادية أو دلالته على المعنى أو جزئه أو لازمه والمراد بالمسمى هنا المعنى  
وان لم يكن حقيقيا كما يشير اليه حيث فسره بالمدلول وهو اعلم من المسمى وكان الاول  
أن يعبر به لايهام ذلك أن هذا التقسيم لا يجرى في الجاز (قوله جزئى وكلى) الانسب  
بالمثنى كلى وجزئى (قوله فهو اللفظ الخ) لا يتحقق أن اللفظ جنس والمفرد فصل أول يخرج

المركب على ما اقتضاه كلامه والذي لا يمنع تصويره الخ فصل ثان يخرج المجزئى  
 قوله جل مواطنة ضابطه أن يصح حمل المحكوم به على المحكوم عليه من غير  
 توقف على اشتقاق منه أو إضافة ويعبرون عنه بحمل هو هو وقوله لاجل اشتقاق  
 أى أو إضافة أخذ مما يأتى وضابطه أن لا يصح ذلك إلا بالاشتقاق منه  
 أو الإضافة ما لم تقصد المبالغة ويعبرون عنه بحمل هو ذو هو (قوله على أفراد  
 كثيرة) متعلق بالمصدر فى قوله من حمل (قوله لعدم التخصيص الخ) علة لقوله  
 لا يمنع تصويره سماه الخ (قوله ومثاله) أى الكلى وقوله فمدلول الخ مفرع  
 على التمثيل (قوله حتى يمنع الخ) مفرع على المنفى لاعلى النفى (قوله بل الاول الخ)  
 اضراب انتقالي وقوله لمطلق حقيقة الحيوان الناطق أى للحقيقة المطلقة التى هى  
 الحيوان الناطق فإضافة مطلق لما بعده من إضافة الصفة للوصف وإضافة حقيقة  
 لما بعده للبيان ومعنى كونها مطلقاً أنها غير مقيدة بالتشخيص (قوله من حيث مجرد  
 تعقلها) أى من حيث تعقلها المجرد عما يمنع من صدقها على أفراد كثيرة وقوله لا يمنع  
 أن توجد الخ نوقال لا يمنع أن لها أفراد كثيرة يصح الخ مجرى على التحقيق السابق من  
 أن الكلى لا وجود له إلا فى الذهن (قوله لفظ الانسان) من المعلوم أنه ليس المحمول  
 لفظ الانسان بقطع النظر عن المدلول بل باعتبارها وملاحظته (قوله أى يحمل عليها  
 الخ) من ذلك يتعرف ضابط جل المواطنة وقوله من غير احتياج الخ توضيح لقوله بنفسه  
 (قوله فى كل فرد وجد فيه الخ) فيه ما تقدم (قوله وافهم مثل هذا الخ) أى أنه  
 وضع لمطلق حقيقة الجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة ولا شك أن هذه الحقيقة  
 من حيث تعقلها المجرد عما ذكر لا يمنع أن توجد فى أفراد كثيرة يصح أن يحمل لفظ  
 الحيوان عليها جل مواطنة فنقول زيد حيوان وعمرو حيوان وخالد حيوان وهكذا  
 فى كل فرد وجد فيه مدلوله (قوله سواء بسواء) أى حال كون ما ذكر وما تفهمه  
 متساويين أى لا يزيد ولا ينقص أحدهما عن الآخر (قوله واحترزنا بحمل المواطنة)  
 أى فى تفسير الصديق (قوله فان العلم لا يمنع الخ) توجيه للاحتراز لا يمكن روجه  
 قوله ومع ذلك لا يصح أن يحمل الخ وقوله لا تمنع حقيقة أى لا يمنع تصورها كفى بعض  
 النسخ (قوله ومع ذلك) أى مع كون تصور حقيقة لا يمنع من وجودها الخ وقوله  
 لا يصح أن يحمل الخ أى ما لم تقصد المبالغة والاصح الحمل (قوله بل إنما يتوصل الخ)  
 اضراب انتقالي عن قوله لا يصح أن يحمل الخ (قوله فاذا ليس الخ) أى فاذا كان  
 لا يصح أن يحمل العلم بنفسه الخ (قوله وإنما هو كلى بالنسبة الخ) منه يعلم أنه قد يكون

الشيء كلياً بالنسبة إلى شيء وليس كلياً بالنسبة إلى شيء آخر (قوله لأنه يحمل الخ) علة  
 لكونه كلياً بالنسبة إلى علم الفقه والنحو الخ لا للمصر لأنه لا ينتج (قوله فانه كلي الخ)  
 كان الانسب بما قبله أن يقدم قوله لئلا يكون كلياً بالنسبة إلى الذوات الخ على هذا (قوله)  
 ولهذا ما كان الخ) كان مقتضى الظاهر أن يقول ولهذا عدلوا الخ) أو يقول ولما  
 كان الحمل مشتركاً الخ فجمعه بينهما فيه نظر (قوله عنه) أي عن الحمل أي عن  
 التعبير به (قوله وإذا عرفت أن معنى الكلي الخ) قصد بذلك بيان انقسامه إلى  
 أقسام ستة (قوله لا يمنع مدلوله الخ) الأولى والانسب أن يقول لا يمنع مجرد تعقل  
 مدلوله وان كان المعنى متقارباً (قوله ولم يشترطوا فيه الخ) هذا هو المقصود من  
 سياق العبارة فكأنه قال وإذا عرفت أنهم لا يشترطون في معنى الكلي وجود الخ  
 وقوله وجود ما يصدق عليه لم يأت بمقابلة بأن يقول ولا عدماً لذلك كما قال بعد ولا  
 كثرة ولا قلة لعدم توهم اشتراطه وكذا يقال في قوله ولا إمكاناً (قوله ولا كثرة  
 ولا قلة) كان عليه أن يقول ولا تناهياً ولا عدماً ليظهر قوله عرفت أنه يصدق الخ  
 والمراد بالقلة هنا الفرد الواحد وبالکثرة ما زاد عليه وان كان كل منهما يصدق  
 بخلاف ذلك فلوقال ولا كونه فرداً واحداً ولا أكثر لكان أولى وذلك لأن ما  
 سيصرح به في التقسيم أن الماصدق الموجود واحد أو أكثر (قوله بحسب  
 التقسيم العقلي) أي لا بحسب التقسيم الخارجي كما أشار به بقوله وان كان بعض  
 الأقسام الخ فاندفع قول بعضهم لا حاجة لهذه الغاية (قوله وان كان بعض الأقسام  
 لا يتصور فيه الوجود) وذلك كالمجموع بين الضدين والمراد لا يتصور فيه ما صدقه وكذا  
 ما بعد وقوله أولاً لا يتصور فيه التعدد وذلك كالأله والخالق إلى آخر ما يأتي وبحسب  
 فيه بأن العقل قد يتصور المستحيل فكان الأولى أن يقول لا يمكن بدل لا يتصور  
 وأجيب بأن المراد بالتصور هنا التصديق بمعنى الادعاء على أن هذا لا يرد إلا أن  
 جعلنا الفعل مبنياً للمفعول وأما أن جعلناه مبنياً للفاعل فلا يرد لأنه مع النفي بمعنى لا يمكن  
 (قوله على مذهب أهل الحق) راجع للشقين أي لا على مذهب أهل الضلال القائمين  
 بخلاف ذلك (قوله إلا أن المانع الخ) كأن الأظهر أن يقول لأن المانع الخ فتأمل  
 وقوله من تصور وجوده أي وجود ما صدقه وكذا قوله أو تعدده كما علمت (قوله ولا  
 يمنع الخ) مرتبط بقوله إلا أن المانع الخ وتعبيره ظاهر وان قال بعضهم كان عليه أن  
 يأتي بغاء التفريع (قوله وحده) لا حاجة إليه (قوله هو المانع من التعدد)  
 كان مقتضى الظاهر أن يقول هو المانع من الوجود أو التعدد ليناسب ما قبله ولعل

النكتة في اقتصاره على ذلك أن كون مجرد تصور مدلول الشيء وحده هو المانع من  
 وجوده لا يتأتى (قوله أن الكلّي الخ) فيه اظهر في مقام الاضمار ولعل النكتة  
 انه لو اضمر لتوهم انه ضمير الحال والشان وليس كذلك وقوله اما ان لا يوجد الخ تقسيم  
 الكلّي الى هذه الاقسام الثلاثة للمتقدمين من المناطق فحاء المتأخرون منهم وقصها  
 كل واحد من هذه الثلاثة الى قسمين كما اشار له بقوله وكل واحد من هذه الاقسام  
 الخ (قوله كبحر من زئبق) بكسر الزاي وسكون الهززة وكسر الباء وفتحها  
 كما في القاموس وبحث في التمثيل بذلك وبالجمع بين الضدين بأن موضوع الكلام  
 المفرد وهما مركبان ويحاجبان التمثيل بهما مبنى على انهما مفردان على القول باشتراك  
 أن تكون أجزاء المركب مادية اذ ليس لكل منهما الاجزاء مادية وجزءه صوري لان  
 الاول بحر مقيد بكونه من زئبق والثاني جمع مقيد بكونه بين ضدين (قوله كالجمع بين  
 الضدين) انما كان ذلك غير ممكن لانه لو أمكن لا يمكن اجتماع النقيضين مع انه محال  
 ضرورة وذلك لان البياض مثلا يستلزم لاسواد وهو نقيض سواد فلوا جمع البياض  
 والسواد لزم اجتماع السواد ولاسواد كذا يؤخذ من كلام بعضهم وهو يقتضى أن  
 استحالة الجمع بين الضدين غير ضرورية قال بعض المحققين وفيه نظر لا يتحقق (قوله  
 الى ماء يمكن فيه التعدد) أي الى ما يمكن التعدد في ما صدقه فالبحر والجوهر  
 متعلق بالتعدد والكلام على تقدير مضاف (قوله حتى تتشعب الآفاق) أي تتلى  
 شعاعا والآفاق جمع أفق وهو ناحية السماء (قوله عقلا ونقل) أي من جهة العقل  
 والنقل أو حال كونه عقليا ونقليا (قوله وانه جل وعلى هو المنفرد الخ) مستغنى  
 عنه بما قبله (قوله لهذه المعاني) أي لما صدقها (قوله من جهة مجرد تعقلها) أي  
 من جهة هي تعقلها المجرد عن اعتبار البرهان القائم عليها فإضافة مجرد لما بعده من  
 إضافة الصفة للوصف وإضافة جهة لما بعده للبيان (قوله من برهان آخر) لإضافة  
 الى الوصف بخلافه قال من البرهان لكان أولى (قوله وقد تعقلت الخ) كالاستدلال  
 على التعليل قبله (قوله والتعدد) من عطف الملزوم على اللازم (قوله حين  
 ضلوا) ظرف لقوله ولم يمنعهم ويحتمل انه ظرف لاعتقادهم الشركة (قوله وحده)  
 لإضافة اليه (قوله الى ما تناهت افراده) أي الى ما وجدت له افراد متناهية وقد  
 اندرج في هذا القسم ثلاثة أقسام الاول ما لا يوجد له الا تلك الافراد المتناهية التي  
 وجدت بالفعل كالسكوك وما يوجد له افراد أخر غير متناهية بمعنى انها تتجدد شيئا  
 فشيئا أبدا لا يباد كنعمة الله تعالى وما يوجد له افراد أخر متناهية كالانسان والحيوان

ونحوهما كالاسد وهذا التحقيق تعلم رد مناقشة بعضهم في التمثيل بالانسان والحيوان  
 ونحوهما بأن المراد أن الكلّي له افراد كلها موجودة متناهية وهذا لم يوجد في ذلك اذ لو  
 سلم أن المراد ذلك فقط لزم أن التقسيم غير حاصر لمخرج القسمين الاخرين (قوله والى  
 ما لم تتناه) أى والى ما وجدت له افراد لم تتناه لكونها لأول لها اذهى قديمة بالنوع  
 عندهم (قوله كالزمان والحركة) يقتضى أن الحركة غير الزمان وقد جرى في ذلك  
 خلاف طويل مذكور في كتب التوحيد وجعل بعضهم العطف في ذلك للتعسير وقد  
 جرت عادة المناطقة بالتمثيل بذلك على مذهب الفلاسفة فأخذ من ذلك بعضهم أن هذا  
 القسم لا يتحقق له عند أهل الحق ولذلك قال المؤلف وهذا القسم الخ ومثله الشيخ  
 الملوى في شرح السلم بصفته تعالى الوجودية قال فتمددل الدليل على أن لها افراد  
 موجودة ولا نهاية لها واستحالة وجودها لانهاية له انما ثبتت في حق الحوادث ولم نجد  
 هذا التمثيل لاحد اه وهو تمثيل صحيح وأما تمثيل شيخ الاسلام في شرح ايساغوجي  
 بنعمة الله تعالى فيه نظر لان الكلام في ما وجد له بالفعل افراد لانهاية لها ونعمة الله  
 ليست كذلك اذ ما وجد منها بالفعل متناه قطعاً وقولهم نعمة الله لا تتناهى ليس بذلك  
 المعنى بل بمعنى انه كلما وجد منها افراد تعددت افراد الى لانهاية له كما تقدم (قوله  
 وهذا القسم باطل الخ) قد عرفت أن هذا الكلام نشأ من اقتصار جميع المناطقة  
 على التمثيل بما مثل به المؤلف وقد ظهر أن القسم نفسه ليس بباطل وانما الباطل الممثل  
 به المبني على كلام الفلاسفة (قوله بل المانع من صحته البراهين القطعية) قد تكفلت  
 بتقريرها وبيانها في كتب التوحيد (قوله فهذه أقسام الكلّي الخ) لو حذفه  
 ماضره (قوله عرفت أن الجزئى مقابله) أى لانه لاثالث غيرهما بل القسمه ثنائية  
 واذا كان كذلك ففى علم أن احدا القسمين كذا وكذا علم أن الاخر مقابله (قوله  
 وهو) أى ذلك المقابل (قوله مجرد تصور مسدوله) أى تصور مسدوله بمجرد عن  
 ملاحظة دليل (قوله من الاعلام) احتراز بذلك عن الضمائر ونحوها فانها كليات  
 على ما يأتى ودخل في الاعلام العلم بالعلية فان قيل المنع من صدقه على كثيرين لم يجزى  
 من مجرد تصور بل من الاشتهار اجيب بأن الاشتهار منزل منزلة الوضع فالمنع من ذلك  
 بعد الاشتهار لم يجزى الامن مجرد تصور كما أن المنع منه في العلم بالوضع لم يجزى الامن  
 مجرد تصور (قوله لا يقبل التعدد) صفة لبيان الواقع (قوله ينقسم أيضا) أى كما  
 انقسم الى الاقسام الستة المذكورة (قوله ولم يتفاوت الخ) عطف تفسير وقوله  
 بقوة ولا ضعف أى ولا بنحوهما كالأوليات وعدتها والاقدمية وعدمها كما يأتى بيانه

(قوله فان افرادهما الخ) الانسب بما قبله أن يقول فانهما مستويان في افرادهما ولم يتفاوتا فيها بقوة ولا ضعف لكنه استغنى عن ذلك باللازم (قوله في حقيقة انسانية ولا حيوانية) الاضافة للبيان (قوله وما يقع بين افرادهما الخ) غرضه به دفع ما قد يقال كيف يصح التمثيل بهما لما واطى مع انه يقع بين افرادهما تفاوت بغلظ ورقة وحسن وفتح وعلم وجهل الى غير ذلك وحاصل الدفع أن هذا التفاوت ليس في المسمى وانما هو في أمر خارج عنه ولا يضر الا لو كان في المسمى (قوله بالقوة والضعف) أى أو بالاولوية وعدمها أو بالاقدمية وعدمها وقد سئل المؤلف للمختلف بالقوة والضعف ومثال المختلف بالاولوية وعدمها الوجود فانه في واجب الوجود أو في منه في الممكن ومثال المختلف بالاقدمية وعدمها الوجود أيضا فانه في واجب الوجود اقدم منه في الممكن لا يقال حقيقة الانسان في آدم اقدم منها في غيره فيلزم أن يكون من المشكك لانا نقول هذه اقدمية بالزمان وهي غير معتبرة في التشكيك كذا يؤخذ من القطب مع زيادة من عبد الحكيم (قوله وأما الجزئي الخ) مقابل لقوله في صدر العبارة أه الكلّي فهو اللفظ المفرد الخ ولو أخر ما تقدم من الكلام على معنى الجزئي الى هنا وقال وأما الجزئي فهو اللفظ المنفرد الذي يمنع الخ وينقسم الى قسمين الخ لكان أنسب بالمقابلة ويكفي أن يجعل مقابل لمخدوف والتقدير أما الكلّي فقد عرفت انه ينقسم الى ما تقدم فتأمل (قوله باعتبار تشخصها) خرج به اسم الجنس كاسد فانه وضع للحقيقة من غير اعتبار ذلك بقرائن دلت على ذلك وقيل أنه وضع للفرد المنتشر فيكون هو النسكرة وهل اعتبار التشخص في علم الجنس على سبيل أنه قيد أو جزء تردد في ذلك الشيخ نسيم في الآيات وقوله في الذهن يقتضى ان استعمال علم الشخص في الفرد محاز لانه وضع للحقيقة باعتبار تشخصها في الذهن وهذا فرد متشخص في الخارج (قوله وأن الضمائر الخ) عطف لازم على ملزوم وقد جرى المؤلف في ذلك بالنسبة للضمائر والموصولات وأسماء الاشارات على ما قاله السعد من انها كليات وضعا جزئيات استعمالا وهو خلاف التحقيق وهو أن اجزئيات وضعها واستعمالا كما هو مقرر في محله (قوله ونحوها) لعلة المشتقات فانها كليات وضعا جزئيات استعمالا (قوله في أصل وضعها) أى في أصل هو وضعها الاضافة للبيان (قوله عقلا) أى بالعقل (قوله بواسطة أمور صاحبها) أى كالاشارة الحسية في اسم الاشارة (قوله ويسمى هذا) أى الجزئي المتقدم وهو ما يمنع تصويره من صدقة على كثيرين وقوله جزئيا تقدم أنه نسبة للجزء وهو الكلّي وقوله حقيقيا نسبة للحقيقة لانه ليس بالنسبة لغيره بل بالنظر لحقيقته وذاته

ويقاله الكلّي الحقيقي وهو ما كانت كليمته بالنظر الى حقيقته (قوله وهو) أى ذلك الجزئى قول ويطلق الجزئى أيضا أى كما يطلق على الذى يمنع تصويره من صدقة على كثيرين وكان عليه أن يزيد قد ليفيد أن هذا الاطلاق قليل (قوله على كل ما ندرج الخ) أى ولو كان فى نفسه كليا كما سيصرح به (قوله ويسمى هذا) أى الذى ندرج تحت كلى وقوله اضافيا أى بالاضافة الى غيره ويقال به الكلّي الاضافى وهو ما ندرج تحت غيره سمي بذلك لان كليمته بالاضافة لما ندرج تحته (قوله وهو) أى هذا الجزئى وقواعم مطلقا أى عمومها مطلقا فيجتمعان فى نحو زيد وينفرد الاضافى فى نحو الانسان كما يؤخذ من كلامه بعد (قوله يعنى أن هذا الجزئى الخ) لما اشتمل كلامه على ثلاثة أشياء تسمية ذلك الجزئى جزئيا حقيقيا وتقسيمه الى علم شخص وعلم جنس واطلاق الجزئى على كل ما ندرج تحت كلى بين ذلك بقوله يعنى الخ وان اعتبر قوليه ويسمى هذا جزئيا اضافيا وقوله وهو أعم مطلقا الخ كانت خمسة ولكنه لم يجعل ذلك مما تسلط عليه العناية (قوله فى شرح النص) أى المنصوص وهو كلامه فى المتن (قوله سواء كان أى ذلك المفهوم المندرج (قوله فيصدق الخ) مفرع على قوله ويطلق على كل مفهوم الخ بواسطة التعميم (قوله بهذا الاعتبار للثانى) أى الذى هو اطلاقه على كل مفهوم ندرج تحت كلى (قوله لانه يندرج الخ) أتى به للتوضيح لما مر ان القاعدة أن المفرع عليه علة فى التفريع ويحتمل وهو الاظهار انه علة لتفريعه على ما قبله (قوله بل تحت كليات اضراب انتعالى والمراد بهذه الكليات ما يشمل الاجناس والاعراض العامة فالثلاثة الاول اجناس وما بعدها اعراض عامة ولذلك يعبرون عن الجوهر بأنه اعلى الاجناس (قوله فيندرج تحت الحيوان الخ) تفرع على قوله بل تحت كليات ولم يأت بها على الترتيب بل قدم بعضها على بعض اذ لو كان مراعىا للترتيب لقدم الممكن على المعلوم وكذا قوله وغير ذلك لان المعلوم هو اعمها (قوله وغير ذلك) أى كالثنى والمحدث والمذكور (قوله فهو جزئى بهذا الاعتبار الثانى) أتى به مع التصريح به قبل لاجل ما بعده (قوله لانه لا يمنع الخ) تعليل لقوله وليس جزئيا حقيقيا (قوله أى الجزئى الحقيقي الخ) تفسير باللازم والافكان مقتضى الظاهر أن يقول أى يطلق عليه وعلى الكلّي الذى ندرج تحت كلى فوقه (قوله لانه) أى الجزئى الاضافى وقوله عليه أى على الجزئى الحقيقي (قوله فيلزم على هذا) أى على كون الجزئى الاضافى اعم مطلقا من الجزئى الحقيقي (قوله لانه) أى الجزئى الحقيقي وقوله لانه لا يتخلوا أى عن احدى المحالتين المتصلتين بقوله أما ان يكون الخ (قوله



وليس كل جزئى الخ) مرتبط بقوله فيلزم على هذا أن كل جزئى الخ فهو من تمة التفريع  
 فلا حاجة لقوله لما عرفت الخ إلا أن يقال أتى به للتوضيح أو لتعليل للعلية (قوله فائدة  
 المراد منها هنا الألفاظ المخصوصة الدالمة على المعانى المخصوصة وهى فى اللغة  
 ما استفدته من علم أو مال أو غيرهما وفى العرف المصلحة المترتبة على الفعل من حيث  
 انها ثمرته وتنتجته وخرج بهذه الجبئية ثلاثة أمور الغاية والغرض والعلة الباعثة فان  
 الاولى هى تلك المصلحة من حيث انها فى طرف الفعل والثانية هى هى من حيث انها  
 مطلوبة للفاعل من الفعل والثالثة هى هى من حيث انها باعثة للفاعل على الفعل  
 وبذلك تعلم أن الاربعة متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار لكن الاوليان اعم مطلقان  
 الاخيرين لانفرادهما فيما هو ثمره الفعل وفى طرفه وليس مطلوبوا ولا باعنا كما  
 وجد من حفر بئر الماء (قوله اعلم ان بين كل معقولين) أى سواء كانا كليين  
 أو جزئيين أو احدهما كلياً والاخر جزئياً أما الكلمان فيجربى بينهما كل من النسب  
 الاربع وأما الجزئيان فلا يكون بينهما الا التباين وكذا بين الكلى والجزئى أن لم يكن  
 جزئياً لذلك الكلى والا كان بينهما العموم والتخصص المطلق (قوله نسب اربع)  
 اعترض بأن النسب ست بزيادة التناقض والترادف وأجيب بأنه سكت عن التناقض  
 لانه عقده باباسماتى وأما الترادف فادخله فى المساواة لانه اراد بها ما يشمله فان قيل  
 كلامه فى المعقولين والترادف ليس فيه الامعقول واحد أجيب بأن المعقول من  
 احدى المترادفين غير نفسه باعتبار كونه معقولا من الاخر فهو وأن اتحد  
 بالذات لكنه مختلف بالاعتبار (قوله وهى التباين) وضابطه أن يختلفا مفهومهما  
 وما صدقا ولذلك لا يحتتمعان البتة وقوله والمساواة وضابطها أن يتمدأ ما صدق مع  
 اختلافهما مفهومهما ولذلك لا يفترقان البتة وقوله والعموم والتخصص المطلق وضابطه  
 أن يحتتمعا ويفترقان طرف واحد وقوله والعموم والتخصص من وجهه وضابطه  
 أن يحتتمعا ويفترقان الطرفين وقد تكفل المؤلف ببيان ذلك بالامثلة فجزاه الله خيرا  
 (قوله المطلق) أى غير المقيد بوجهه وتقديمه أنه راجع للعموم الذى هو صفة احدى  
 الطرفين والتخصص الذى هو صفة الاخر وقوله من وجه أى دون وجهه آخر وتقديم  
 أيضا أنه راجع لكل منهما (قوله وبرهان المحصر) أى فى هذه النسب الاربع  
 وقوله ان المعقولين الخ ذكر لهما ثلاثة احوال لكن الثالثة تصدق بمحالتين فلذلك  
 صح أخذ النسب الاربع مما ذكر (قوله البتة) أى قطعاً والافصح فيه قطع  
 الهمزة وقفاً وصلها (قوله فهم المتساويات) أى كالتبث احدى فى ذات تبث

فيها الآخر كما يؤخذ مما مر ومن تفسيره المتباينين بما يأتي (قوله من أحد الطرفين)  
 أي وهو العام (قوله ولا يوجد الآخر دونه) تفسير لقوله فقط (قوله كالانسان  
 والاسود) أي لانهما مجتمعان في نحو العبد الاسود وينفرد الانسان في نحو العبد  
 الابيض وينفرد الاسود في نحو الفحم (قوله ومثاله الحيوان مع الانسان) أي لانهما  
 مجتمعان في نحو زيد وينفرد الحيوان في نحو الفرس ولا ينفرد الانسان في شيء (قوله  
 ان المتساويين الخ) وذلك كالانسان والناطق فنقيض الاول لانسان والثاني  
 لناطق ولا شك ان هذين النقيضين متساويان اذ كل ما ثبت أحدهما لذات ثبت  
 لها الآخر وذلك لانه كما ثبت لانسان ارتفع انسان وكما ارتفع انسان ارتفع ناطق  
 وكما ارتفع ناطق ثبت لناطق فينتج انه كما ثبت لانسان ثبت لناطق ولانه كما ثبت  
 لناطق ارتفع ناطق وكما ارتفع ناطق ارتفع انسان وكما ارتفع انسان ثبت لانسان  
 فينتج انه كما ثبت لناطق ثبت لانسان (قوله لا يكونان متساويين) أي لانهما  
 لو كانا متساويين لكان المتباينان نفسهما متساويين كما يعلم مما مر مع أن الفرض  
 انهما متباينان هذا خلف وقوله ولا بينهما عموم وخصوص مطلق أي لانه لو كان بينهما  
 ذلك لكان المتباينان نفسهما بينهما ذلك على التعاكس كما يعلم مما يأتي مع أن الفرض  
 انهما متباينان هذا خلف أيضا وحيث ثبت فتعين ان يكون بينهما اما التباين أو العموم  
 والخصوص من وجه كما اشار له بقوله وانما يكون الخ (قوله كالانسان والناطق)  
 هذا تمثيل للمتباينين الاصيلين فنقيض الاول لانسان والثاني ناطق ومعلوم أن بين  
 هذين النقيضين التباين وقوله كالانسان ولا حيوان هو تمثيل للمتباينين الاصيلين  
 ونقيض الاول لانسان والثاني حيوان وظاهر ان هذين النقيضين بينهما عموم  
 وخصوص من وجه لانهما مجتمعان في نحو الفرس وينفرد الاول في نحو الحجر والثاني  
 في نحو زيد (قوله وكذلك اللذان بينهما الخ) أي نقيضاهما لا يكونان متساويين  
 لانه لو كان نقيضاهما متساويين لكانا نفسهما كذلك كما يعلم مما مر ولا يكون  
 بينهما العموم والخصوص المطلق لانه لو كان بين نقيضيهما ذلك لكان بينهما نفسهما  
 ذلك على التعاكس كما يعلم مما يأتي فتعين ان يكون بينهما اما التباين أو العموم  
 والخصوص من وجه كما اشار له بقوله لا يكون نقيضاهما الخ (قوله كحيوان  
 ولا انسان هو تمثيل للذين بينهما عموم وخصوص من وجه ونقيض الاول لا حيوان  
 والثاني انسان ولا ريب أن بين هذين النقيضين التباين وقوله كالانسان والاسود  
 هو تمثيل للذين بينهما العموم والخصوص من وجه الاصيلين ونقيض الاول لانسان

والثاني لا اسود ولا اخفاء أن بينهما العموم والخصوص من وجه كاصليهما الا انهما  
 يحتمعان في نحو الورق البياض وينفرد الاول في نحو الفحم والثاني في نحو العبد الابيض  
 (قوله فيلزم ان يكون الخ) أي لانه لو كان بين تقيضهما المساواة لكان بينهما اقسامهما  
 المساواة أيضا كما يعلم مما مر ولو كان بين تقيضهما التباين أو العموم والخصوص من  
 وجه لكان بينهما تقسيمهما في كل منهما التباين أو العموم والخصوص من وجه أيضا  
 فلزم ما ذكره المؤلف وقوله كذلك أي كاصليهما وقوله لكن على التعاكس  
 أي التخالف فالذي كان هو الاعم تقيضه هو الاخص والذي كان هو الاخص  
 تقيضه هو الاعم كما أشار له بقوله فتقيض الاعم الخ ومثال اللذين بينهما عموم  
 وخصوص الاصلين الحيوان والانسان فالاول اعم والثاني اخص مطلقا فهما  
 وتقيض الاول لا حيوان والثاني لا انسان وظاهر أن بين هذين التقيضين العموم  
 والخصوص المطلق كاصليهما لكن على التعاكس فالاول هو الاخص مع أنه تقيض  
 الاعم والثاني هو الاعم مع انه تقيض الاخص فيجتمعا في نحو الحجر وينفرد لا انسان  
 في نحو الحمار ولا يمكن أن ينفرد الطرف الاخر وهو لا حيوان اذ كل ما ثبت لا حيوان  
 ثبت لا انسان بخلاف العكس (قوله والكلى ينقسم الخ) من المعلوم أن المراد  
 بالكلى خصوص المفرد وان قلنا أن المركب ينقسم الى كلوى وخزئى لانه هو الذى  
 ينقسم الى هذه الاقسام فأل فى الكلوى للعهد والمعهود هو الكلوى المفرد (قوله هي  
 مبادئ التعريفات) أي التى تتبدؤ منها التعريفات وتركب باعتبار مجموعها لاجمعها  
 فلا يرد النوع والعرض السام كما مر (قوله أن الكلوى) فيه اظهار فى مقام الاضمار  
 وقوله أما ان يكون الخ محصله أنه ينقسم الى قسمين خارج عن الماهية وغير خارج  
 عنها والثاني ينقسم الى قسمين ماهوعين الماهية بتمامها وما هو جزء منها والثاني ينقسم  
 الى قسمين مساو للماهية واعم منها والقسم الاول اعنى الخارج عن الماهية ينقسم  
 الى قسمين محتص بافرا د تحت حقيقة واحدة وغير محتص بها فهذه خمسة أقسام فتأمل  
 (قوله عن ماهية أفراده) اعلم ان الماهية لها اعتبارات ثلاثة احدها أن تعتبر  
 معجوبة بالاشتخص وتسمى الماهية المخلوطة والماهية بشرط شئ ثانيها أن تعتبر غير  
 معجوبة بذلك وتسمى الماهية المجردة والماهية بشرط لاشئ ثالثها أن تعتبر لا بشرط  
 شئ وتسمى الماهية المطلقة والماهية لا بشرط شئ وهى اعم من الاولين (قوله تمام  
 ماهيتها) أي ماهيتها بتمامها وكذا يقال فيما بعد والضمير عائد للافراد وقوله بحيث  
 الخ تصوير باللازم وقوله لا يكون فى حقيقة كل واحد الخ قد يقال حقيقة كل

واحد من الافراد فيها جزئاً وهو الشخص فلا يصح كون ذلك تمامها ويجب أن  
 المراد الحقيقة النوعية لا الشخصية وقوله منها أي من تلك الافراد (قوله بحيث الخ)  
 تصوير بالملزوم أو باللازم (قوله ثم هو) أي الكلّي الذي يكون جزء من حقيقة  
 افرادة وقوله امامساؤها أي متحداتها صدمت مع مخالفتها مفهومها وقوله واما  
 اعم أي مطلقاً (قوله فهذه ثلاثة أقسام) تفرع على ما تقدم من قوله والثاني  
 أما ان يكون الخ وقوله يسمى الاول أي الذي هو غير الخارج مع كونه تمام الماهية  
 وقوله والثاني أي الذي هو غير الخارج مع كونه جزء الماهية ومساوياً لها وقوله  
 والثالث أي الذي هو غير الخارج مع كونه جزء الماهية واعم منها (قوله بما تحت  
 حقيقة واحدة أي بالافراد التي تحت حقيقة الخ (قوله فهو الخاصة) سميت بذلك  
 انما هي بالنظر لمجموع الافراد واما بالنظر لكل فرد فيسمى عرضاً عاماً فالضاحك مثلاً  
 خاصة للانسان عرض عام لزيد وعمر وهكذا (قوله فهذه خمسة أقسام) مفرع على  
 مجموع ما تقدم (قوله فالجنس الخ) الفاء فصحية لافساحها عن شرط تقديره اذا  
 أردت بيان كل واحد من هذه الخمسة فالجنس الخ وقوله ما صدق الخ أي كلّي صلح  
 لان يحمل جعل مواطاة وقوله على كثيرين في جواب ما هو الخ ككل من الجار  
 متعلق بقوله صدق وانما أفرد الضمير في قوله ما هو مع انه لا يجب به الا عن السؤال  
 عن اثنين أو أكثر إشارة الى جواز ان يقال في السؤال ما هو على التأويل بل بالذكور  
 وقوله على كثيرين انما كان بالياء والنون مع ان المصدوق عليه قد يكون غير عاقل  
 تغليبا للعاقل لشرفه وأورد على التعبير بكثيرين انه يقتضي انه يشترط ان يصدق على  
 ستة أنواع أو تسعة فأكثر لان كثيرين جمع كثير وأقل الكثرة ثلاثة وأقل الجمع  
 اثنان أو ثلاثة وذلك غير مراد واجب بان التعبير بذلك من مساحبات المصنفين التي  
 مقتضاها غير مراد وقوله مختلفين بالحقيقة أي فيها أو بسبب اختلاف للحقيقة فالبناء  
 بمعنى في أوسيدية (قوله كحيوان) تمثيل لما يصدق في جواب ما هو الخ (قوله  
 لشرح الكلام) أي كلامه في المتن (قوله مقدمة) اعلم انها في الاصل صفة بلا  
 نزاع اما من قدم اللازم الذي بمعنى تقدم فتكون بكسر الدال لا غير بمعنى متقدمة أو  
 من قدم المتعدي فيجوز فيها افتح الدال وكسرها لكن ذكر ابن عبد الحق أن الفتح قليل  
 ثم اختلف فقيل نقلت الى الطائفة المتقدمة امام الجيش ثم الى أول كل شيء وقيل  
 نقلت الى أول كل شيء من أول الامر وقد اشتهر عندهم مقدمة العلم ومقدمة الكتاب  
 والاولى عبارة عن معان مخصوصة بها يكون الشروع في ذلك العلم على بصيرة

كالتعريف والموضوع والغاية والثانية عبارة عن اللفاظ مخصوصة قدمت امام  
 المقصود لا ارتباط لها بها وانتفاع بها فيه كذا اشتهر وبحت فيه بان فيه تحكما ولذلك  
 ذهب بعضهم الى أن كلامها عبارة عن المعاني وأجيب بأن العلم اسم للمعاني فناسب  
 أن تكون مقدمته كذلك والكتاب اسم للالفاظ فناسب أن تكون مقدمته كذلك فلا  
 تحكم وظاهرانه ليس المراد هنا مقدمة العلم وإنما المراد مقدسة الكتاب (قوله أن  
 السائل) أي سؤالاً معتبراً عند المناطقة وهو ما يكون بما وأي دون ما يكون بمجي وأين  
 وكيف وك (قوله عن أمر) المراد به الجنس فيشمل الواحد والمتعدد مع كونه شاملاً  
 للكل والجزئي وبهذا التقرير يظهر دخول الاقسام التي ذكرها بعد (قوله عن تميزه  
 الخ) التمييز عما تدل للامر والمصدر بمعنى اسم الفاعل أي تميزه ولو عبر به لكان أوضح (قوله  
 واللفظ الموضوع الخ) هذا التما هو بالنظر لاصطلاح أهل هذا الفن والافعال بالنظر  
 للغة يهوز السؤال بما عن المميز وبأي عن الحقيقة وذكر السكاكي أن ما يسأل بها  
 عن شرح الاسم أي تبين مفهومه نحو ما العنقاء أي ما مفهومها وعن الوصف نحو  
 ما زيد أي ما وصفه أكرم أم بخيل مثلاً وهذا لا يعترض به على المناطقة لانهم إنما أراد  
 وبيان أصلها وحقيقتها عندهم وهو السؤال عن تمام الحقيقة ولذا أنكروا فرعون لعنه  
 الله على سيدنا موسى جوابه بالصفات حيث قال رب السموات والارض الخ بعد قول  
 فرعون له وما رب العالمين حتى نسبته الى الجنون لكونه يعلم أن ما موضوعه للسؤال  
 عن الحقيقة ولم يهتم بنكتة عدول سيدنا موسى عن الحقيقة الى الصفات وهي الاشارة  
 الى انه لا يستل عن حقيقة المولى وإنما يستل عن صفاته حتى أشار الى جنونهم بقوله  
 رب المشرق والمغرب وما بينهما ان كنتم تعقلون وهذا كله ظاهر في الوجود وأما  
 المعدوم فيسأل عنه بما يطلب معرفة مفهومه لاحقيقته لان المعدوم لاحقيقة له (قوله  
 ثم السائل عن تمام الحقيقة الخ) أي وأما السائل عن المميز فقد يسأل عن المميز  
 الذاتي وقد يسأل عن المميز العرضي فالسؤال عن المميز منحصراً في هذين القسمين واعلم  
 أن المراد بتمام الحقيقة ما يعبر تمام حقيقة المفرد وتمام حقيقة المشترك بين اثنين  
 فصاعداً ليكون كلامه شاملاً للاقسام كلها (قوله عليها) جار ومجرور متعلق بما  
 بعده وكذا الجار والمجرور بعده (قوله ما بقي من الاقسام) أي كالسؤال عن حقيقة  
 متشخص وكلى أو كليين أو أكثر أو متشخصين وكلى أو كليين أو أكثر أو متشخصات  
 كذلك وقوله الممكنة لعله احتراز بذلك عن السؤال عن شخص وكلى متفقاً للحقيقة  
 كزيد ولا انسان فان ذلك لا يمكن لان الجواب عن الشخص بالاجمال وعن الكل

بالتفصيل (قوله ما هو زيد) ما اسم استفهام مبتدأ وهو ضمير منفصل خبره والجملة  
 خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر هذا هو الاظهر في الاعراب والمعنى عليه زيدا أي شئ  
 حقيقة ومثل ذلك يقال فيما بعد (قوله مثلا) لا يخفى انه لا يعنى عنه قوله مثال  
 لاختلاف مورد هما قائل (قوله وأما جواب هذه الاسئلة) مقابل لمخدوف ملاحظ  
 تقدر هذا بيان الاسئلة (قوله المسؤل عنها) انما أتى بذلك للاشعار بأن العلة  
 في هذا الاشتراط هي السؤال عن الحقيقة أخذ من القاعدة الشهيرة من أن تعليق  
 الحكم بمشتق يؤذن بعلمه مأمنه الاشتقاق ويدل لذلك قوله فيما بعد اذ عن الحقيقة  
 تسأل (قوله اما اجالا أو تفصيلا) النصب فيما يبرز الخافض فالمعنى اما بالاجال  
 أو بالتفصيل ويدل لذلك قوله فيما بعد وأما الجواب بالتفصيل (قوله فالاجال الخ)  
 الغاء فصحيحة وحاصله أن الاجال في ثلاثة أقسام والتفصيل في قسم (قوله عن شخص  
 الخ) أي أو نحو ذلك كما اذا كان عن كليات أو عن شخص وكليين الى غير ذلك (قوله  
 أو اشخاص) المراد بالجمع ما فوق الواحد (قوله وحينئذ) أي وحين اذ كان  
 الجواب بالاجال وقوله قد يكون الخ قد فيه للتحقيق ولو قال وحينئذ فالجواب أعم الخ  
 لكان أولى (قوله فان السائل الخ) تعليل لكون الجواب أعم من المسؤل عنه  
 (قوله فانما يجاب الخ) مقتضاه انه لا يصح الجواب بالحقيقة المشخصة بأن يقال حيوان  
 ناطق مشخص وهو كذلك على ما نقل عن الشيخ الملوى لان الجزئي لا يحدقال بعض  
 المحققين وللبحث فيه مجال وهو كما قال (قوله الذي هو حقيقة الخ) أي حقيقة  
 النوعية لا الشخصية لزيادتها على ذلك بالشخص (قوله اذ عن الحقيقة الخ) تعليل  
 لقوله فانما يجاب الخ (قوله ولا شك أن النوع الخ) مرتب ببقوله فانما يجاب الخ  
 وانما أظهر للفصل وقوله منه أي من هذا الشخص (قوله فقد صارت الخ) مفرع  
 على ما قبله وكان الاظهر أن يفرعه على قوله بعد فان ذاته الخ وكان الاولى أن يقول  
 فقد ظهر أن حقيقة زيد الخ (قوله أعم أبدا من ذاته) تفسير للتشبيه (قوله فان  
 ذاته الخ) تعليل لقوله وهكذا الخ وقوله بعوارض أي كالطول والقصر والسواد  
 والبياض الى غير ذلك (قوله زائدة عليها) أي على تلك الحقيقة (قوله ويقع  
 الجواب الخ) كان مقتضى الظاهر أن يقول عطف على ما تقدم واذا قال ما هو الا انسان  
 والفرس فانه يجاب بتمام الحقيقة المشتركة بينهما ولا شك انه أعم منهما اذ عنده سأل  
 فاذا أجب بذلك بأن يقال الخ لان ما ذكره فيه تكرر وقوله أيضا مقدمة من تأخير  
 (قوله وان لم يكن الخ) غاية في السؤال فالضمير عائده والمعنى سواء كان هذا السؤال

عن كلى أو عن متشخص ولو قال وان لم يكن متشخصا بسقاط الجارو يكون غاية  
 في المتعدد لكان أظهر (قوله نحو قوله الخ) تمثيل للسؤال عن المتعدد الكلى  
 المأخوذ غاية قوله ها هنا أى في هذا المثال (قوله بتلك المحققة) أى التى هى المشتركة  
 بينهما وقوله بأن يقال الخ تصوير للجواب (قوله بما هو أعم من كل واحد منهما) ما  
 كان الانسب أن يقول بما هو أعم منهما لان الكلام فيما هو أعم من السؤال لا فيما  
 هو أعم من كل من جزئيه (قوله ولا يجب فى ذلك) أى فى السؤال عن متعدد وقوله  
 الا بالجنس الاقرب اليهما أى الذى هو تمام المحققة المشتركة بينهما كالحيوان  
 بالنسبة للانسان والفرس وكالجسم بالنسبة للانسان والمجر فالمراد الاقرب اليهما معا  
 كما فى المثال الاول أو الى مجموعهما كما فى المثال الثانى لان الجسم ليس الاقرب للانسان  
 اذا الاقرب اليه الحيوان كما لا يخفى (قوله وأما الجواب بالتفصيل الخ) مقابل لقوله  
 فيما مر فالاجال الخ وكان الانسب به أن يقول وأما التفصيل الخ (قوله مطابقه)  
 أى بأن يقال هو جسم نامى حساس متحرك بالارادة متفكر بالقوة وقوله أو ضمنا أى  
 بأن يقال هو حيوان ناطق كما أشار له بقوله فيقال الخ فهو قاصر على التفصيل الضمى  
 ولم يقل أو التزاما بأن يقال هو ناطق لكون ذلك مهممورا عندهم فى الجواب (قوله  
 حتى لا يبقى الخ) غاية فى قوله بتفصيل أجزائه (قوله فيقال الخ) معطوف على  
 قوله فيجب بتفصيل الخ ولو قال فيقال هو الجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة  
 المتفكر بالقوة أو يقال هو الحيوان الناطق لوفى بالمراد فتأمل (قوله وهذا الجواب)  
 أى الذى هو الجواب بالتفصيل (قوله وانما لم يفصلوا الخ) غرضه أن يجب عن  
 ما قد يقال لم أجلو فى أجوبة الاسئلة المتارة ووفى فى جواب هذا السؤال وحاصل  
 الجواب انه لما احتمل فى تلك الاسئلة أن السائل قصد السؤال عن المحققة المفصلة  
 وانه قصد السؤال عنها مجمله وكان من عادتهم انهم يقتصرون على أقل الاحتمالين  
 تكافا اقتصر واعلى الاجال بخلاف هذا السؤال فانه لا يحتمل فيه الا انه قصد عن  
 المحققة المفصلة فلذلك أتوا بجوابه مفصلا (قوله لانه كما احتمل الخ) يؤخذ منه انه  
 اذا قامت قرينه على انه قصد السؤال عن تفصيل المحققة أجيب بالتفصيل ولا مانع  
 منه وقوله عندهم أى عند علماء هذا الفن (قوله الى السؤال) انما عدى الفعل  
 المذكور بالى لانه ضمنه معنى توجهه وقوله عن تفصيل حقايقها أى حقائق تلك  
 الاشخاص ولو قال عن تفصيل المحققة لكان أشمل فتأمل (قوله أيضا) أى كما  
 احتمل انه قصد الى السؤال عن تفصيلها وكان الاولى حذفه لانه يعنى عنه تعبيره

بالكاف في قوله كما احتمل الخ لکنه قد يؤتى به تأكيداً (قوله عما ينفع له الحقيقة الخ) أي عما يميزها له عن غيرها وكان مقتضى الظاهر أن يقول عن أجمالها أي عنها مجمله وهم أبداً الخ ليكون على كل من الاحتمالين السؤال عن الحقيقة فيوافق ما جزم به فيما سبق من أن السؤال عن الحقيقة حيث قال اذعن الحقيقة سؤال ويوافق أيضاً ما مر من أن ما ووضوعة للسؤال عن الحقيقة لاعتد المميز كما يقتضيه كلامه فيخالف ما قدمه (قوله عما خالطها) أي عما لا يسهاو بين ما بقوله من العوارض أي كالشيء والا كل إلى غير ذلك مما لم يختص بشخص دون شخص (قوله ولدسها) أي جعلها ملتبسة عليه بغيرها (قوله وتكون الخ) في قوة التعليل للاحتمال الثاني فكانه قال وإنما احتمل أنه قصد السؤال عما ينفعها له عن ذلك لكونها عنده معلومة الخ (قوله وهم أبداً الخ) أي بذلك لدفع ما يرد على ما ذكره من أنه لما احتمل السؤال هذين الاحتمالين كان الأولى أن يجاب بالتفصيل لأنه أوفى وأشفي (قوله في هذا الباب) أي الذي هو باب الجواب وقوله يقتصرون الخ أي طلباً للاختصار ولو قال يقتصرون على أقل الاحتمالين تكافؤاً لكان أظهر كما تقدمت الإشارة إليه (قوله والضرورة) أي بل الضرورة فهو ترفي عما قبله وذلك لأن الضرورة أخص من الحاجة إذ هي الحاجة الشديدة (قوله فإذا أجيب الخ) أي على الاحتمال بأنه قصد السؤال عن تفصيل الحقيقة يعني أنه إذا أجيب في السؤال عن زيد مثلاً بالإنسان وهو يجهل حقيقة لم يضره أن يسأل عنها ثانياً بأن يقول ما للإنسان ويجاب عنها بأن يقال هو حيوان ناطق أو هو جسم نام الخ (قوله عن ذلك) أي عن المذكور من الحقيقة أو عن السؤال المفهوم من الفعل والحاصل أي الذي تحصل مما سبق (قوله في ثلاثة أقسام) الأول الجواب بالحد والثاني الجواب بالجنس والثالث الجواب بالتنوع لا يقال الجواب بالحد كما لحيوان الناطق يرجع للجواب بالتنوع كالإنسان لأنه حده فكان ينبغي أن يقول في قسمين لأننا نقول لما تغير بالاجمال والتفصيل لم يتبدل خلافاً للتعدد باعتبار ذلك (قوله عن واحد كلي) نحو أن يقال ما هو الإنسان (قوله ولا يكون حالة التعدد) هذا مستغنى عنه بما قبله وإنما أتى به للتوضيح (قوله وهو الجواب بالحد) نحو أن يقال هو حيوان ناطق (قوله عن كليين) بدل مما قبله وقوله مختلفي الحقيقة نحو أن يقال ما هو الإنسان والفرس فيقال في الجواب حيوان وقوله أو شخصين نحو أن يقال ما هو زيد وهذا الجواب فيقال في الجواب حيوان وقوله أو شخص وكلين نحو أن يقال ما هو زيد والفرس فيقال في الجواب حيوان (قوله كذلك)



مختلفي الحقيقة وهو راجع لكل من قوله أو شخصين وقوله أو شخص وكلى (قوله  
 ولا يكون عن مفرد) مستغنى عنه بما قبله أيضا (قوله وهو الجواب بالجنس) أى  
 كالجيمون فى الجواب عن الاسئلة السابقة كما مر (قوله عن مفرد شخصى) نحو ان  
 يقال ماهوزيد (قوله أو اشخاص) ارادنا بجمع ما فوق الواحد وكذا ما بعد ذلك  
 نحو ان يقال ماهوزيد وعمر او ماهوزيد وعمر ووبكر وقوله أو صنف نحو ان يقال  
 ماهوزيد ونجى وقوله أو اصناف نحو ان يقال ماهوزيد ونجى والتركى والمجرى فيقال  
 فى جواب ذلك كله انسان (قوله كذلك) أى المتحدة الحقيقة (قوله وحدها الخ)  
 ظاهره أن التعميم راجع للاصناف فقط مع أن الاسهل أنه يجعل راجعا للصنف أيضا  
 (قوله أو مع الشخص) نحو ان يقال ماهوزيد ونجى وزيد وقوله أو الاشخاص أى أو مع  
 الاشخاص نحو ان يقال ماهوزيد ونجى وزيد وعمر ووبكر (قوله فقولنا الخ) لوقال  
 علمت أن قولنا الخ أو نحو ذلك لسكان اظهر (قوله ما صدق جنس) فيه تسمع لان  
 الجنس انما هو ما فقط وأما صدق فهو توطئة لما بعده لكن لما كان الموصول وصاتته  
 كالشئ الواحد جعلهما جنسا (قوله يخرج الخ) أما الفصل والخاصة فلانهما  
 لا يصدقان فى جواب ما هو وانما يصدقان فى جواب أى هو كما سيأتى وأما العرض  
 العام فلانه لا يصدق فى الجواب أصلا أى عن السؤال بأى الذى الكلام فيه فلا  
 ينافى انه يقع فى جواب كيف نحو ان يقال كيف زيد فتقول صحيح مثلا لكن هذا  
 غير معتبر عند المناطقة كما مر (قوله الفصل مطلقا) أى سواء كان قريبا كالناطق  
 للانسان أو بعيدا كالحساس له وقوله والخاصة مطلقا أى سواء كانت خاصة جنس  
 كالمشى للجيمون أو خاصة نوع كالضاحك للانسان وسواء كانت لازمة كالضاحك  
 بالقوة أو مفارقة كالضاحك بالفعل وقوله أو العرض العام لم يقل مطلقا كالذى  
 قبله مع كونه ينقسم الى شامل وغير شامل كما سيأتى لعدم الاعتناء به لانه لا يقع  
 فى الجواب على ما مر (قوله يخرج الحد اعترض بأن الكلام) فى المفرد والحد ليس  
 كذلك ولهذا جعل ذلك بعضهم توطئة لقوله مختلفين (قوله يخرج النوع الحقيقي)  
 أى لانه ما صدق على كثيرين متفقين بالحقيقة كما سيأتى (قوله تنبيه) المراد به  
 الالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة كساير اسماء التراجم وهو  
 فى الاصل مصدره اذا ايقظ وفى الاصطلاح عنوان البحث اللاحق المفهوم من  
 الكلام السابق اجمالا (قوله المتداوله) أى التى تداولت واشتهرت وقوله فى هذا

الموضع أى فى مقام الكلام على الجنس والنوع ونحوهما وهو متعلق بالمتداولة  
وقوله عند أهل المنطق ظرف له (قوله قولهم المقول الخ) جملة ما ذكره ثلاثة الفاظ  
الاول المقول فى جواب ما هو ومعناه المحمول والخبر به فى ذلك الثانى المقول فى طريق  
ما هو ومعناه المذكور فى طريق بيان حقيقة ما هو الثالث الداخلى فى جواب ما هو  
ومعناه ما لم يصرح به فى الحد من اجزاء الحدود وانما دخلت بالتضمن كما سيأتى (قوله  
ختراد فان) أى على معنى واحد وهو الخبر به فى ذلك الجواب (قوله كل واحد) أى  
كالحيوان وكالناطق كما مثل به (قوله اجزاء الحدود) أى كلامها (قوله بل دخلت  
الخ) اضراب انتقالي (قوله لكن صرح الخ) استدراك صورى (قوله على ذكر ك) (قوله  
بضم الذا) بمعنى التذكر والعلم وأما بكسرها فالتلغظ وهو غير مراد هنا بدليل قوله  
معانى (قوله فهى الخ) أى لانها متداولة الخ فهو فى قوة التعليل لقوله فليكن على  
ذكر ك الخ (قوله والنوع ما صدق الخ) يأتى هنا ما تقدم لك فى تعريف الجنس  
فلا تغفل (قوله على كثيرين) أى ولو مقدرين فيدخل فيه ما تعددت أفرادها خارجا  
وما لم تتعدد بان لم يوجد منها الا واحد كالشمس أو لم يوجد شئ اصلا كالعنقا ومثل  
هذا يأتى فى الجنس أيضا (قوله متفقين الخ) أن قلت هذا التعريف صادق بالجنس  
لانه يصدق فى جواب ما هو على كثيرين متفقين بالحقيقة مع مخالف نحو أن يقال  
زيد وعمرو وخالد وهذا الفرس ما هو ويقال هو حيوان قلت المراد متفقين فقط  
فيخرج حينئذ الجنس لانه لا يصدق على متفقين فقط ويبحث فيه بأن الحيوان قد  
صدق فى المثال المذكور على أربعة وكما صدق على أربعة صدق على ثلاثة منها  
وحينئذ يكون الحيوان داخلا فى التعريف المذكور لانه يصدق على ثلاثة منها  
وأجيب بمنع ذلك اذ قوله وكما صدق الخ غير مسلم اذا كان انقسام الرابع الى تلك  
الثلاثة شرطافى الحمل كما فى المثال المذكور وهذا غلط نشأ من تفصيل المركب  
(قوله) أى حمل تفسير لصدق وقوله واخبر به بتفسيره (قوله وهو) ظاهره أن  
الضمير عائد على ما صدق وفيه ما مر (قوله يخرج الفصل الخ) تقدم وجهه فى تعريف  
الجنس وقوله يخرج الحد فيه ما علمته فيما مر (قوله والمراد بكونه مقولا الخ) لوقال  
ولا فرق فى صدقه على كثيرين بين ان تكون جمعت فى السؤال أو فرد بعضها الخ  
لكان احضر واولى كما لا يخفى (قوله جمعت فى السؤال) أى كان يقال زيد وعمرو  
وخالد ما هو وقوله أو فرد بعضها أى كان يقال زيد ما هو وحينئذ فالمراد على كثيرين

ولو غير مجتمعة بأن يسأل عن واحد وحده ويجاب عنه على حدته وفي هذه الحالة يقال  
 أنه صادق على كثيرين بالقوة لانه حيث صدق على هذا الفرد مع كونه متحدا مع  
 غيره من الافراد في الحقيقة كان كأنه صادق على بقية الافراد وبهذا يدفع قول  
 بعضهم انه يقتضى انه صادق على كثيرين حالة افراد بعضها بالسؤال وهو فاسد اه  
 ووجه اندفاعه انه صادق على كثيرين في هذه الحالة بالقوة كما علمت (قوله وقرينة  
 ذلك) أى التعميم المذكور وقوله كونها أى الكثيرين (قوله وما انما الخ) هو  
 فى المعنى من تمة القرينة (قوله انما يسأل بها عن تمام حقيقة المسؤل عنه) أى  
 عند المناطقة فلانها يسأل بها عن غير ذلك كما مر (قوله وهى) أى الحقيقة  
 التامة وأن شئت فسرتة بتمام الحقيقة وعليه فتايد الضمير لا كتساب المرجع له  
 من المضاف اليه وقوله هنا أى فى مبحث النوع (قوله فالذى يجاب الخ) مفرع على  
 قوله وقرينة ذلك الخ وقوله اذا أى اذا كانت الحقيقة واحدة مع كون ما انما يسأل  
 بها عن الحقيقة (قوله فيصم اذا الخ) مفرع على التفرع الذى قبله (قوله عن  
 الشخص الخ) متعلق بالسؤال كما قاله شيخنا وقد اشتملت هذه العبارة على خمس  
 عشرة صورة الاولى السؤال عن الشخص الواحد كأن يقال زيد ما هو الثانية  
 السؤال عن الشخصين كان يقال زيد وعمر وما هو الثالثة السؤال عن الاشخاص  
 كأن يقال زيد وعمر وما هو الرابعة السؤال عن الصنف الواحد كان يقال  
 الزنبى ما هو الخامسة السؤال عن الصنفين كان يقال الزنبى والصقلى ما هو  
 السادسة السؤال عن الاصناف كان يقال الزنبى والصقلى والرومى ما هو السابعة  
 السؤال عن الصنف مع الشخص كان يقال زيد والزنبى ما هو الثامنة السؤال عن  
 الصنف مع الشخصين كان يقال زيد وعمر وما هو التاسعة السؤال عن  
 الصنف مع الاشخاص كان يقال زيد وعمر وما هو العاشرة السؤال  
 عن الصنفين مع الشخص كان يقال زيد والزنبى والصقلى ما هو الحادية عشر السؤال  
 عن الصنفين مع الشخصين كان يقال زيد وعمر وما هو الثانية عشر السؤال  
 عن السؤال عن الصنفين مع الاشخاص كان يقال زيد وعمر وما هو الثالثة عشر  
 والصقلى ما هو الثالثة عشر السؤال عن الاصناف مع الشخص كان يقال زيد  
 والزنبى والصقلى والرومى ما هو الرابعة عشر السؤال عن الاصناف مع الشخصين  
 كان يقال زيد وعمر وما هو الخامسة عشر السؤال عن

الاصناف مع الاشخاص كان يقال زيد وعمر وخالد والزنجي والصقلي والرومي  
 ماهو (قوله منها) أي من تلك الاشخاص (قوله وحدها) أي وحده هذه الثلاثة  
 التي هي الصنف والصنفان والاصناف فهو منصوب على انه حال منها وكذا قوله  
 أو مضمومة (قوله والظاهر الخ) هذا كالاتدراك على ما قبله المفيد انه يجب  
 في هذا السؤال بالنوع فقط ولا يخفى ما في عبارته من المحازاة فلوقال لكن الظاهر انه  
 لا بد في جواب السؤال عن الصنف أو الصنفين أو الاصناف منفردا كل منها عن  
 الاشخاص من أن يوصف النوع بالوصف الذي امتاز به ذلك الصنف عن سائر  
 الاصناف بالنسبة للاول أو بالوصف الذي هو تمام المشترك بين ذلك بالنسبة للاخرين  
 فيقال في السؤال الخ لكان اولي (قوله اذا أفرد) أي عن الاشخاص وكان  
 مقتضى الظاهر ان يؤخر عن قوله عن الصنف الخ كما اشترت اليه وقوله عن الصنف  
 الخ متعلق بالسؤال لا بقوله أفرد كما قد يتوهم (قوله ان يجب فيه الخ) لوقال يجب  
 بالنوع الخ لكان اولي (قوله ان كان الخ) هذا التقييد مع أخذ محترزه بعد ليس  
 على ما ينبغي بعد قوله عن الصنف أو الصنفين أو الاصل أف فكان الاولي أن يسلك  
 الصنيع الذي قدمته لك (قوله منها) أي من الاصناف (قوله فيقال الخ) فيه  
 لف ونشر مرتب وقوله مثلا مقدمة من تأخير (قوله عن الزنجي متعلق بالسؤال)  
 وكذا قوله بما هو والزنجي بفتح الزاي واحد الزنج بفتحها أيضا وقد تكسر وهم جيل  
 من السودان والصقلي واحد الصقلية وهم جيل تفصل بلادهم بين بلخ و قسطنطينية  
 وهي شديدة البرودة (قوله الانسان الاسود) مقول القول وكذا قوله بعد الانسان  
 الاجمعي (قوله وحكم جواب الخ) هذا قد علم من قوله والظاهر وقوله اصناف النوع  
 أي جنسها الصحيح قوله اذا تعددت أو افردت اذ لو ابقى على جمعته لم يصح قوله أو افردت  
 وقوله فيه أي الحكم (قوله فتأمل الخ) تأملناه فوجدناه لا حاجة الى الوصف  
 المدكور على القاعدة من أن السؤال بما هو وانما يجب تمام الحقيقة وهو النوع  
 ولو احتج اليه مع الصنف أو المتعدد من الاصناف لا احتج اليه مع الشخص أو المتعدد  
 من الاشخاص مع أنه تقدم خلافه لا يقال قد يكون السائل عالما بالنوع وقد اراد  
 تمييزه وحينئذ فلا يفيد الجواب به لانا نقول حقه حينئذ أن يسأل بأي هو لا بما هو  
 فيجب بالميز (قوله وهذا الذي ذكرناه الخ) أي من التعميم السابق (قوله في معنى  
 الصدق) الاضافة للبيان وكذا ما بعد (قوله ولا يجوز الخ) معلوم مما قبله (قوله

وقريضة ذلك) أى وجوب أن يكون عند الجمع بينهما في السؤال (قوله وذلك) أى  
 كونه مقولا على مختلفين بالحقيقة لكن مع ضمنية كون ما انما يسأل به عن تمام  
 حقيقة المسؤل عنه فاندفع ما قيل من أن هذا يقتضى أن مجرد كونه مقولا على مختلفين  
 بالحقيقة يدل على أنه تمام المشترك وليس كذلك لانه قد يكون مقولا على ذلك  
 وليس تمام المشترك كأن يقال الانسان والفرس جسم نام (قوله فلا يكون الخ)  
 مفرع على كونه تمام المشترك بين تلك الحقائق المختلفة (قوله والالبان الخ) أشار  
 بذلك الى دليل الخلف وهو اثبات المدعى بابطال نقيضه فالمدعى هنا عدم كونه تمام  
 حقيقة بعضها ونقيضه كونه تمام ما ذكر للزوم له بما ينته لغيرها للالزام لها كونه  
 ليس مشتركا بين حقيقتين كما أشار لذلك بقوله والا الخ (قوله وهذا خلف) بضم الخاء  
 بمعنى الكذب والباطل وبفتحها بمعنى أنه يستحق أن يرمى خلف الظهر واسم الإشارة  
 عائد لعدم كونه مشتركا بين حقيقتين واذا بطل ذلك بطل ما أدى اليه وهو ما ينته  
 لغيرها واذا بطل ما ذكر بطل ما أدى اليه وهو كونه تمام حقيقة بعضها واذا بطل  
 هذا ثبت المدعى لانه نقيضه (قوله واذا لم يكن الخ) أى كما ثبت بما ذكر وقوله  
 وهذا أى كونه لا يجاب به في السؤال الخ (قوله وهذا هو النوع الخ) الضمير عائد  
 على ما صدق في جواب ما هو على كثيرين متفقين بالحقيقة (قوله وأما النوع الخ)  
 مقابل السابقه فكأنه قال أما النوع الحقيقي فهو المعروف بما سبق (قوله فهو السلكي  
 الخ) يخالف النوع الحقيقي من وجهين الاول عدم تقييده بكونه مقولا على متفقين  
 بالحقيقة الثاني تقييده بكونه مندرجا تحت جنس آخر والاول هو وجه كون النوع  
 الاضافي عاما والثاني هو وجه كونه خاصا وعلى عكس ذلك النوع الحقيقي (قوله  
 وبينه الخ) كان الانسب فينبه الخ بقاء التفريع أخذ من كلامه في الشارح  
 (قوله يتمع الخ) بيان لقوله وبينه وبين النوع الحقيقي الخ وقوله في النوع  
 السافل أى كالانسان سمي بذلك لانه سفلى عما فوقه من الانواع ووجه اجتماعهما  
 فيه أنه يصدق عليه تعريف كل منهما فانه يصدق عليه أنه يصدق في جواب ما هو على  
 كثيرين متفقين بالحقيقة ويصدق عليه أيضا أنه كلي مقول على كثيرين في جواب  
 ما هو وقد اندرج تحت جنس (قوله في النوع البسيط) أى كالنقطة سمي بذلك  
 لبساطته وعدم تركيبه ووجه انفراد النوع الحقيقي فيه أنه يصدق عليه تعريفه دون  
 تعريف النوع الاضافي فانه يصدق عليه أنه يصدق في جواب ما هو على كثيرين

متفقين بالحقيقة ولا يصدق عليه أنه كلي مقول على كثيرين في جواب ما هو وقد  
اندرج تحت جنس لأنه لا جنس له والا كان مر بآ وهو خلاف الفرض كما سيأتي  
في الشارح (قوله في الجنس السافل) أي كالحیوان سمي بذلك لأنه سفل عما فوقه  
من الاجناس وقوله والمتوسط أي كالجسم سمي بذلك لتوسطه بين العالی والسافل  
ووجه انفراد النوع الاضافي فيهما أنه يصدق عليهما تعريفه دون تعريف النوع  
الحقيقي فانه يصدق على كل منهما أنه كلي مقول على كثيرين في جواب ما هو  
ولا يصدق عليه أنه يصدق على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو (قوله فقولنا  
الخ) ألقالافصاح لالتفريع وقوله احتراز في بعض النسخ بالرفع وهو ظاهر وفي  
بعضها بالنصب على أنه مفعول مطلق محذوف هو الخبر والتقدير احترازا به احترازا  
الخ ويبحث فيه بان الاجناس لا يوثق بها للاحتراز وانما يوثق بها للدخال وأجيب  
بان الجنس محذوف والتقدير اللفظ الكلي الخ لكن يرد أنه لا حاجة للاحتراز  
عن ذلك لان سياق الكلام في الكلي وبعضهم يريد بالخروج بالجنس الخروج  
عنه بمعنى عدم دخوله فيه لكنه تسمع في العبارة (قوله فليس بنوع تفريع) على  
ما قبله (قوله احتراز من الحد) فيه ما مر من أن الكلام في المفرد وهو مركب فلم  
يدخل حتى يحتاج للاحتراز عنه (قوله فلا يقال الخ) أي وان كان مساويا للنوع وهو  
تفريع على ما قبله (قوله عن الفصل والمخاصة والعرض العام تقدم وجه ذلك) قوله  
والصنف) قد يقال لا حاجة لاخراج الصنف بذلك لخروجه بقوله المندرج تحت  
جنس فانه يندرج تحت النوع الا أن يقال هو مندرج تحت الجنس بواسطة اندراجه  
تحت النوع المندرج تحت الجنس وقد يقال لا يعترض بالمتأخر على المتقدم (قوله مثلا)  
مستغنى عنه بالكاف كما لا يخفى (قوله فانه كلي الخ) توجيه للاحتراز عنه لكن محطه  
قوله لكن لا في جواب الخ (قوله اذ لو سئل الخ) تعليلا لقوله لكن لا في جواب الخ  
يعني أنه اذا سئل عن بعض افراد الزنحى كأن قيل زيد ما هو أجيب بالنوع لا بالصنف  
كأن يقال هو انسان ولا يقال هو زنجي (قوله يخرج الجنس العالی) أي لانه لم يندرج  
تحت جنس اذ ليس فوقه شيء كما ذكره بقوله وهو الذي لا جنس فوقه (قوله كالجوهر)  
أي بناء على جنسيته وأما على القول بأنه عرض عام لما تحتها وهو مذهب الفلاسفة  
كما نقله سيدي سعيد عن نعيم الحلل فالجنس انما هو الهيمولي والصورة فان قيل يرد  
على جعله جنسا عاليا أن فوقه ما هو أعلى منه كالشيء والحادث والمذكور أجيب بأن

هذه لما لم تجعل أجزاء الماهية من الماهيات لم تكن من الجنس الذي الكلام فيه  
 وأدخل بالكاف العرض فانه جنس عالى لانه لا جنس فوقه وتحتة الاجناس التى هى  
 المقولات التسع الا تى بيانها ان شاء الله تعالى (قوله ويخرج الجنس المنفرد) أى لانه  
 لم يندرج تحت جنس اذ ليس فوقه شئ كما ذكره بقوله وهو ليس الخ (قوله كالعقل)  
 الكاف استقصائه وقوله عند بعضهم أى وهو من يقول بانه جنس لانواع مختلفة  
 بفصول لانعلمها وبأن كلاما من الجوهر والعرض ليس جنسالا لانه ليس بجوهر ولا عرض  
 بل هو مجرد بناء على أن العالم أقسام ثلاثة جوهر وعرض ومجرد وتلك الانواع هى  
 العقول العشرة التى أثبتتها الحكماء وبيان مذهبهم فيها أنهم يقولون ان المولى تبارك  
 وتعالى علة فى وجود العالم وانه تعالى لكونه واحدا لا تكثرفيه بوجه لم ينشأ عنه الا  
 معلول واحد وهو العقل الاول ثم أحدث هذا العقل هيولى الفلك الاطلس أى  
 الخالى عن الكواكب وهو المسمى فى لسان الشرع بالعرش وأحدث أيضا صورته  
 ونفسه وعقله ثم أحدث هذا العقل هيولى فلك الثوابت أى الكواكب التى لا تسير  
 وهو المسمى فى لسان الشرع بالكبرى وأحدث أيضا صورته ونفسه وعقله ثم أحدث  
 هذا العقل هيولى فلك زحل وصورته ونفسه وعقله ثم أحدث هذا العقل هيولى  
 فلك المشترى وصورته ونفسه وعقله ثم أحدث هذا العقل هيولى فلك المريخ وصورته  
 ونفسه وعقله ثم أحدث هذا العقل هيولى فلك الشمس وصورته ونفسه وعقله ثم  
 أحدث هذا العقل هيولى فلك الزهرة وصورته ونفسه وعقله ثم أحدث هذا العقل  
 هيولى فلك عطارد وصورته ونفسه وعقله ثم أحدث هذا العقل هيولى فلك القمر  
 وصورته ونفسه وعقله ثم أحدث هذا العقل العناصر الاربعة أعنى الماء والنار  
 والهواء والتراب فاختلفت وتباينت لقبول الصور المختلفة وهذا هو العقل الفياض  
 المسمى المدبر للعالم بالكون والفساد والمراد بالثانى خلع العنصر صورته وبالاول الباسه  
 صورة عنصر آخر تخلع عنصرا النار عن صورته النارية والباسه الصورة الترابية فان  
 قيل اذا كان مذهبهم ان الواحد الذى لا تكثرفيه لا ينشأ عنه الا معلول واحد فكيف  
 ينشأ عن كل من العقول المذكورة الامور الاربعة السابقة مع كونه واحدا أوجب  
 بانه وان كان واحدا بالذات لكنه متعدد بالاعتبار فان له اعتبارات اربعة الاول  
 اعتبار امكانه لذاته والثانى اعتبار علمه بهذا الامكان والثالث اعتبار كونه واجبا  
 لغيره والرابع اعتبار علمه بهذا الوجوب ولا يخفى بطلان هذه المقالات وافيها من

النقولات وأشار بقوله عند بعضهم الى أن فيه اضطرابا في مقابل ذلك أنه نوع تحت  
 اشخاص مختلفة بالخواص المشخصة لها وعليه فسال الجنس المنفرد متعذر كما يشير  
 اليه فيما يأتي (قوله ويخرج أيضا النوع البسيط) أي لأنه لم يندج تحت جنس  
 إذ لا جنس فوقه والا كان مركبا وهو خلاف الفرض (قوله وهو) أي النوع البسيط  
 (قوله كالنقطة) هي نهاية الخط وهو كما لا يقبل التهمة الا طولا بخلاف كل من السطح  
 والجسم التعليمي فان الاول يقبلها طولا وعرضا والثاني يقبلها طولا وعرضا وعمقا وبيان  
 ذلك انك اذا وضعت جوهر فردا بلصق جوهر فردا آخر قام بهما امتداد وهو المسمى  
 بالخط فاذا وضعت جوهرين آخرين بلصقهما قام بالمجموع امتداد وهو المسمى بالسطح  
 فاذا وضعت فوق هذه الجواهر أربعة جواهر أخرى قام بالمجموع امتداد وهو المسمى  
 بالجسم التعليمي وأما الجسم الطبيعي فهو اسم لجملة تلك الجواهر وهذا كله كما قاله شيخ  
 شيخنا عند الحكماء وأما عند المتكلمين فالنقطة اسم للجوهر الفرد والخط والسطح  
 والجسم من الجوهر المركب وادخل بالكاف الوحدة وهي نهاية الواحد خطأ أو غيره  
 (قوله واذا عرفت حد النوع الاضافي) أي وحد النوع الحقيقي وكان الاولى  
 التصريح بذلك لان معرفة النسبة بينهما إنما ترتب على معرفة حد كل منهما (قوله  
 كما ذكرنا) أي في المتن (قوله فيجتمعان الخ) بيان لقوله ان بينه وبين النوع الخ  
 (قوله بنوع الانواع) سمي بذلك لانه نوع لكل من الانواع التي فوقه مع كونه لا نوع  
 تحته (قوله كالانسان) تمثيل للنوع الاسفل وقوله فانه نوع الخ توجيه للتمثيل به  
 لذلك (قوله والاصناف) معطوف على الاشخاص (قوله ويقال الخ) مرتبط  
 بقوله فانه نوع حقيقي وقوله فيه أي له وقوله أيضا أي كما قيل له نوع حقيقي (قوله  
 لا ندراجه الخ) علة لقوله ويقال الخ (قوله جنس الحيوان) الاضافة للبيان وقوله  
 وغيره أي كالجسم النامي ومطلق الجسم (قوله فانه ليس الخ) تعليل لقوله وينفرد  
 الخ والضمير عائد للنوع البسيط وقوله لعدم اندراجه الخ علة للتعليل (قوله والالزم  
 الخ) أي والابان كان مندرجا تحت جنس لزم تركبه من ذلك الجنس ومن شئ  
 يميزه وقد أشار بذلك لدليل الخلف وهو اثبات المدعى بابطال نقيضه كما مر المدعى  
 هنا عدم اندراجه تحت جنس ونقيضه اندراجه تحت اللازم له تركبه كما ذكره  
 بقوله والالزم الخ (قوله هذا خلف) اسم الاشارة عائد لتركبه واذا بطل ذلك بطل  
 ما أدى اليه وهو اندراجه تحت جنس واذا بطل ذلك ثبت المدعى لانه نقيضه (قوله)



فانه نوع الخ) تعليل للتمثيل بالحيوان الذي انفرد فيه النوع الاضافي وقوله لاندرجه الخ تعليل للعلة (قوله جنس الجسم) الاضافة للبيان وقوله وليس بنوع الخ مرتبط بقوله فانه نوع اضافي وقوله لانه ليس الخ تعليل لقوله وليس الخ (قوله وينفرد ايضا) أى كما انفرد في الجنس السافل (قوله وهو ما فوقه جنس وتحتته جنس) المراد بالجنس في الشقين ما يشمل المتعدد لخصوص جنس واحد فالذى فوقه متعدد كالناسمى فان فوقه الجسم والجوهر والذي تحتته متعدد كطلق الجسم فان تحتته الناسمى والحيوان (قوله فانه الخ) توجيه للتمثيل به لما انفرد فيه النوع الاضافي وقوله لاندرجه الخ علة للتعليل (قوله لانه جنس الخ) تعليل لقوله وليس الخ (قوله من بيان ذكرنا) الاضافة للبيان ولوقال من ذكرنا باسقاط بيان لكان أولى (قوله تعدد مراتب الخ) اما وجه معرفة ذلك في الجنس فظاهر واما وجه معرفته في النوع الاضافي فهو ان قوله السافل يشعر بان هناك نوعا غيره وعلم من كلامه ان النوع الحقيقي لمراتب له لاستحالة ان يكون النوع الحقيقي فوقه نوع حقيقي آخر والازم ان يكون النوع الحقيقي جنسا وهو باطل (قوله ولا شك انها) أى مراتب الجنس والنوع الاضافي وقوله كذلك أى متعددة وببحث فيه بأنه لا فائدة لذلك بعد قوله قد عرفت لان المعرفة لا تكون الامتطابقة للواقع واجيب بأن المعرفة عند أهل هذا الفن مطلق الادراك ولو خالف الواقع وحينئذ فيكون لذلك فائدة وهى انها كذلك فى الواقع (قوله ويسمى أيضا) أى كما يسمى بالجنس العالى وقوله جنس الاجناس سمي بذلك لانه جنس لكل ما كان تحتته من الاجناس مع كونه لاجنس فوقه (قوله والجنس المتوسط معطوف على قوله الجنس العالى وقوله وهو ما فوقه الخ) تقدم ان المراد بالجنس فى الشقين ما يشمل المتعدد فلا تغفل (قوله فان فوقه الخ) ظاهره عدم اعتبار النامى مع أنه سياتى بذكره فكان الانسب بما سياتى ان يقول وتحتته جنس النامى والحيوان (قوله والجنس السافل) معطوف على قوله الجنس العالى (قوله فانه ليس الخ) توجيه لتمثيل بالحيوان للجنس السافل (قوله وفوقه الاجناس) معطوف على قوله وانما تحتته الانواع (قوله والجنس المنفرد) معطوف على قوله الجنس العالى (قوله ومثاله متعذر) أى على التحقيق فلا ينافى قوله بعد وقد مثل الخ لانه خلاف التحقيق (قوله اذا اجناس الخ) تعليل لقوله ومثاله متعذر والمراد الاجناس التى ليس فوقها جنس كما هو ظاهر (قوله عشرة) أى التى هى المقولات

العشرة المنظومة في قول بعضهم

الجوهر الكم كيف والمضاف متى \* اين ووضع له أن يفعل فعلا

فالجوهر هو المقول على كل ما قام بنفسه بسيطا كان أو مركبا والكم هو المقول على كل عرض يقتضى القسمة في جهة فقط وهو الخبز أو في جهتين وهو السطح أو في ثلاث وهو الجسم التعليمي والكيف هو المقول على كل عرض لا يتوقف تعقله على تعقل غيره ولا يقتضى القسمة ولا عدمها لذاته وخرج بالقييد الاول ما يتوقف تعقله على تعقل غيره كالابوة والقييد الثاني ما يقتضى القسمة وهو الكم وما يقتضى عدمها وهو النقطة والوحدة ودخل بالقييد الاخير العلم فانه وان اقتضى القسمة ان تعلق بالمركب نحو زيد قائم وعدمها ان تعلق بالبسيط نحو زيد لكان لا يقتضى ذلك لذاته بل باعتبار المعلوم والاضافة هي المقولة على كل نسبة لا تعقل الا بالنسبة الى نسبة أخرى معقولة بالنسبة اليها كالابوة والبنوة والتمتع هو المقول على حصول الشيء في ازمان سمي بذلك لانه يستل عنه متى والاين هو المقول على حصوله في المكان سمي بذلك لانه يستل عنه باين والوضع هو المقول على الهيئة التي تعرض له بسبب حصول النسبة بين بعض اجزائه مع بعض وبسبب حصولها بين اجزائه والامور الخارجة وهي جهة فوق وتحت مثلا كالاتكا والنعوذ والملك هو المقول على كون الشيء محاطا بشيء آخر يتقل بانتهاله كالتقمص والتعمم والنعل هو المقول على تأثير الشيء في غيره مادام يؤثر فيه كالسخن والتبريد والانفعال هو المقول على تأثير الشيء عن غيره مادام يتأثر

كالسخن والتبريد وقد أشار بعضهم لهذه المقولات بالتمثيل لها في قوله

زيد الطويل الازرق ابن مالك \* في بيته بالامس كان متسكى

بيده غصن لواء فالتوى \* فهذه عشر مقولات سوى

وهذه الامور قد اُفردت بالتأليف فن اراد مزيد الكلام عليها فليستظرها (قوله وكلها تحتها جنس) أي وحينئذ فلا يصح ان تكون منفردة (قوله ولا عدمه) غير محتاج اليه هنا (قوله بنا على جنسيته) أي بنا على القول بأنه جنس وأن الجوهر ليس جنس له كما مر وقوله واختلاف الخ عطف على معلول (قوله وأما مراتب الخ) مقابل لقوله أما مراتب الجنس الخ (قوله كما في الجنس) تفسير لقوله أيضا (قوله ويسمى) أي النوع السافل وتقدم وجه تسميته بذلك (قوله فالنوع الخ) الفاء فصيحة (قوله مثلا) مستغنى عنه بالكاف (قوله فانه ليس الخ) توجيه للتمثيل (قوله وهو) أي

الجنس العالى وقوله وليس نوعاى ذلك الجوهر وقوله اذ الجنس فوقه تليل  
 لقوله وليس الخ (قوله والفرس) كان الاولى اسقاطه لان الكلام فى الانواع  
 المترتبة وما ذكر مع الانسان فى مرتبة واحدة (قوله فانها) أى هذه الثلاثة  
 وفى نسخة فانها بضمير التثنية وعليها فالانسان والفرس قسم ونحوهما قسم (قوله  
 المتفئة الخ) راجع للاثنين قبله (قوله وهو الذى فوقه نوع وتحت نوع) المراد بالنوع  
 فى الشقين ما يشمل المتعدد كما مر نظيره فى الجنس (قوله فان كل واحد منها فوقه  
 انواع) غير ظاهر بالنسبة للجسم النامى اذ ليس فوقه النوع واحد وهو مطلق جسم  
 وقوله وتحت انواع غير ظاهر أيضا بالنسبة للحيوان اذ ليس تحتها النوع السافل وهو  
 الانسان والفرس ونحوهما وأما قوله فتحت الحيوان الانسان الخ فغيره نظر لما مر من  
 أن الكلام فى الانواع المترتبة (قوله فانه) أى الجسم النامى (قوله وكذا الجسم  
 الخ) لا حاجة لذلك لتصريحه به قبل فلو قال وتحت الجسم النامى الحيوان الخ لكان  
 أولى (قوله ومثاله الخ) أى على التحقيق كما تقدم فى نظيره وقوله أيضا مقدمة من  
 تأخير (قوله وقد مثل له أيضا) أى كما مثل به للجنس المنفرد (قوله واعلم أن كلما  
 يتقوم الخ) محصله أن كل جزء دخل فى قوام الجنس الاعلى كالجوهر أو فى قوام  
 النوع الاعلى كالجسم دخل فى قوام ماتحتة لان الاعلى مقوم لما تحتة ومقوم المقوم  
 مقوم وليس كل جزء دخل فى قوام الاسفل دخل فى قوام الاعلى لان الاسفل ليس  
 جزء من الاعلى نعم بعض اجزاء الاسفل تدخل فى قوام الاعلى وكل قسم انقسم اليه  
 الاسفل كالحيوان ينقسم الى ناطق وصاهل ونحوهما انقسم اليه الاعلى كالجسم لان  
 الاسفل فرد من الاعلى والقاعدة أن أقسام الفرد من شئ أقسام من ذلك الشئ وليس  
 كل قسم انقسم اليه الاعلى كالجسم ينقسم الى نام وغيره ينقسم اليه الاسفل كالحيوان  
 لأن الاعلى ليس فردا من الاسفل حتى تكون أقسامه أقساما منه نعم بعض أقسام  
 الاعلى ينقسم اليه الاسفل تأمل (قوله جنسا كان أو نوعا) نعيم فى الاعلى (قوله  
 من غير عكس) أى كلى فلا ينافى انه ينعكس جزئيا كما علمت مما مر (قوله لان الاعلى  
 الخ) علة لقوله ان كلما يتقوم به الاعلى الخ وذلك كالحيوان فانه جزء من الانسان  
 لتركبه من الحيوان والناطق وقوله بلا عكس أى مطلقا كليا ولا جزئيا فلا يكون  
 الاسفل جزء من الاعلى أبدا والالزم تحققه بدونه لأن الجزء يتحقق بدون الكل (قوله  
 من غير عكس) أى كلى فلا ينافى أنه ينعكس جزئيا كما يعلم مما سبق (قوله بلا عكس)

أى ليس الاعلى فردامن الاسفل وليس كل قسم انقسم اليه الاعلى انقسم اليه  
الاسفل بل بعض ما انقسم اليه الاعلى ينقسم اليه الاسفل كما يؤخذ مما نقله شيخ شيخنا  
عن شرح الشمسية (قوله والفصل الخ) عرفه بتعريفين لعله لان كلا منهما قد قالته  
المناطقه وكذا يقال في الخاصة (قوله في جواب أى ماهو) زاد غيره في ذاته  
وفائده تعيين أن السؤال عن المميز الذاتي بخلافه قبل هذه الزيادة فانه كان  
محتملا ان يكون عن المميز الذاتي وان يكون عن المميز العرضي ولذلك قال الغزى  
السؤال بأى شئ هو ان قيد بفي ذاته فعن المميز الذاتي وان اطلق فعن المميز المطلق  
وان قيد بفي عرضه فعن المميز العرضي (قوله كالناطق باعتبار الخ) أى فانه جزؤها  
الصادق عليها في جواب أى ماهو فان قيل ماهية الانسان حيوان ناطق ولا معنى  
لصدق الناطق عليها اذ بصير المعنى الحيوان الناطق ناطق وهو اخبار بمعلوم أجيب  
بأن فرض الكلام أنه صادق عليها في جواب السائل وهو لا يعلم أنه ناطق وانما  
يعلم أنه حيوان فصيح الصدق نظر لذلك لانه حينئذ ليس اخبارا بمعلوم ولا نظر لكون  
الماهية شاملة لكل منهما واعلم أن الناطق يميز الانسان عما شاركه في الجنس اتفاقا  
وعن غيره بناء على القول بأنه لا يكون مقولا على ذلك الغير وأما على القول بأنه  
يكون مقولا عليه فلا يميزه عنه وذلك كالملائكة فانها ليست حيوانا لانها لا تنمو  
ولكنها ناطقة أفاده الغنيمي (قوله قولا) هو مفعول مطلق للقول وقوله ذاتيا يحتمل  
أنه نسبة للذاتي لتعلقه به كما في قولهم الشافعي نسبة للشافعي ويحتمل أنه نسبة  
للذات لتعلقه بها بواسطة تعلقه بالذاتي (قوله ما ذكرنا) أى من كل من  
التعريفين (قوله فقولنا الخ) الفاء لا فصاح وقوله يخرج النوع الخ يبحث فيه  
بما تقدم من أن الجنس لا يخرج به وانما يخرج عنه كما يشير اليه وأجيب بما مر من  
أن الجنس محذوف والتقدير كل جزء الماهية الخ ووجه أخرجه لذلك أن النوع  
تمام الماهية لاجزؤها وكلام من الخاصة والعرض العام خارج منها لاجزؤها  
(قوله يخرج الجزء المادى) فيه أن الكلام في الكلوي وحينئذ فلا حاجة لأخراج  
ذلك فكان الاولى أن يجعل قوله الصادق عليها توطئة لما بعده لكن المؤلف نظر  
لمطلق الجزء فلما كان صادقا بالجزء المادى نظر لذلك أخرجه بقوله الصادق الخ  
(قوله فانه) أى السقف وقوله جزء منه أى من البيت وقوله ولا يصدق عليه أى  
ولا يصدق السقف على البيت فالضمير المستتر للسقف والبارز للبيت فلا يصح ان يقال

البيت سقف (قوله فلا يسمى الخ) نتيجة ما قبله (قوله فانه جزء من الماهية صادق)  
 عليهما ان قلت كون الجنس جزء للماهية مع كونه مقولا عليها غير معقول لان الجزء  
 متقدم على الكل في الوجودين اعني الذهني والخارجي والمجول لا بد ان يكون متحداً  
 مع الموضوع في الوجود الخارجي قلت اجاب عن ذلك السعد بأنه ليس المراد أنه جزء  
 من الماهية وصادق عليهما من حيثية واحدة بل المراد أنه جزء منهما من حيث اشتراط  
 أن لا يدخل فيه الفصل ولا شك أنه متقدم عليهما من هذه الحيثية وصادق عليهما من  
 حيث أنه لا يشترط فيه ذلك فهو جزء منها باعتبار وصادق عليهما باعتبار آخر مثلاً  
 الحيوان ان اخذ بشرط أن لا يدخل فيه الناطق فهو جزء من ماهية الانسان وان  
 اخذ لا بهذا الشرط فهو صادق عليهما وانظر هل يأتي مثل هذا الاشكال والجواب  
 في الفصل أيضا (قوله لكن لا يحمل الخ) هو محط التوجيه (قوله بل في جواب الخ)  
 اضراب انتقالى وقوله عند الشركة الخ ظرف لقوله بل في جواب الخ (قوله في السؤال  
 متعلق بالشركة (قوله وأما قولنا الخ) مقابل لمحذوف تقديره أما قولنا جزء الماهية  
 الخ فنعني به ما تقدم (قوله وان اختلفت) الواو للجمال (قوله فقولنا الخ) الفاء  
 للافصاح وقوله أيضا مقدمة من تأخير وقوله يخرج الشخصي فيه ما تقدم غير مرة  
 وقوله فلا يكون الخ مفرغ على ما قبله وقوله يخرج الجزء المادى فيه ما علمته (قوله  
 يخرج النوع الخ) وجهه أن كلاما من النوع والجنس لا يصدقان في جواب أى ماهو  
 وانما يصدقان في جواب ماهو وأن العرض العام لا يصدق في ذلك بل ولا يقع  
 في الجواب اصلا على ما مر (قوله فانها الخ) محط التعليل قوله ولكن الخ (قوله  
 اعلم ان كل واحدا الخ) لو قدم الكلام على الجنس فيما مر لكان أولى لكنه نظر  
 الى المناسبة بينه وبين الفصل في ذلك فجمعهما معا (قوله قد يكون) أى كل وقوله  
 لما هو الخ أى لنوع هو أى كل منهما جنس وفصل له أى لما وقوله وقد يكون أى  
 كل وقوله بعيدا أى عما هو جنس وفصل له ففيه حذف من الثاني لدلالة الاول  
 وشمل قوله وقد يكون بعيدا ما هو بعيد بمرتبة وما هو بعيدا أكثر كما يستفح ان شاء  
 الله تعالى (قوله أما الجنس الخ) أى أما بيان ذلك في الجنس فقد علمت الخ ومحط  
 البيان قوله فان كان الخ ومحصله أن الجنس تارة يكون تمام المشترك بين الماهية  
 وبين كالمشاركها فيه من الماهيات كما في الحيوان بالنسبة الى نحو الانسان فانه تمام  
 المشترك بينه وبين كالمشاركه فيه فلا تعبد شيأ يشارك الانسان في الحيوانية الا وجدت

الحيوان تمام المشترك بينه وبينه وذلك هو الجنس القريب وتارة يكون تمام المشترك  
 بين الماهية وبين بعض ماشاركها فيه من الماهيات دون بعض كما في الجسم بالنسبة  
 الى نحو الانسان فانه تمام المشترك بينه وبين بعض ماشاركه فيه وهو الحجر وليس  
 تمام المشترك بينه وبين بعض آخر كالفرس وذلك هو الجنس البعيد ثم هو تارة يكون  
 تحته تمام مشترك آخر اخص منه فقط كما في الجسم النامي بالنسبة للانسان فان تحته  
 تمام مشترك آخر اخص منه فقط وهو الحيوان وذلك هو البعيد بمرتبة واحدة وتارة  
 يكون تحته اكثر من واحد كما في الجسم المطلق بالنسبة لذلك فان تحته اكثر من واحد  
 اذ تحته الجسم النامي وهو تمام المشترك بينه وبين الشجر وتحته أيضا الحيوان وهو تمام  
 المشترك بينه وبين الفرس مثلا وذلك هو البعيد باكثر من مرتبة فتأمل (قوله  
 تشاركها) المتبادر أن الضمير المستتر عائد للماهية الثانية والبارز عائد للاولى وقوله  
 فيه أى في ذلك الجنس (قوله وبين بعض ماشاركها فيه) أى من الماهيات (قوله  
 ويقدر جار ومجرور متعلق بما بعده) (قوله ونحوه) أى كالفرس (قوله فانه تمام الخ)  
 تعليل لمجعل ما ذكر مثلا للجنس القريب (قوله مثلا) أى والحجر ونحوه (قوله وكذلك  
 الجسم الخ) أى أنه جنس قريب بالنسبة لذلك (قوله مثلا) أى أو الحديد أو نحوه  
 (قوله فانه تمام الخ) تعليل لقوله وكذلك الجسم الخ (قوله فانه الخ) تعليل لمجعل  
 الجسم بتلك النسبة هو المثال (قوله وقريب) للحجر لا حاجة لذكره هنا (قوله وأما  
 الفصل الخ) أى وأما بيان ذلك في الفصل فان كان الخ وملخصه مع ايضاح أن  
 الفصل تارة يكون مساو للماهية بأن كانا متحدين ما صدق مع اختلافهما مفهوما وتارة  
 لا يكون كذلك بل يكون اعم منها واذا كان مساو يالها فتارة يكون تمام الجزء  
 المميز لها وذلك كالناطق بالنسبة لماهية الانسان فانه مع كونه مساو يالها تمام  
 الجزء المميز لها اذ لا يحتاج لشيء آخر معه في تمييزها وذلك هو الفصل القريب لها  
 وتارة لا يكون تمام الجزء المميز لها واذا كان كذلك فتارة يكون تمام المميز لذلك  
 المميز كالقوة التي هي جزء من ماهية الناطق التي هي متفكر بالقوة فانها ليست تمام  
 المميز لماهية الانسان بل جزء منه وذلك الجزء تمام المميز لذلك المميز الذي هو الناطق  
 وهذا هو الفصل البعيد بالنسبة للماهية والفصل القريب بالنسبة لمميزها وتارة  
 يكون ليس تمام المميز لذلك المميز كالراسخة التي هي جزء من ماهية القوة التي هي  
 كيفية راسخة في الذهن فانها ليست تمام المميز لذلك المميز بل جزء منه وهذا هو

الفصل البعيد بالنسبة للماهية بل وبالنسبة لميزها لأنه بعيد بالنسبة الاولى  
 بمرتبتين وبالنسبة الثانية بمرتبة والفصل القريب بالنسبة لمميز المميز وعلى هذا  
 القياس يمكن لا بد أن ينهى المعرف ذلك الفصل الى أمر بسيط لئلا يلزم التسلسل  
 اذ لو كان مر بكا واعتبر جزؤه وذلك الجزء يكون مركبا أيضا ويعتبر جزؤه وهو كذلك  
 ما ذكرنا وإذا كان فصل الماهية ليس مساويا لها بل اعم منها فهو فصل بعيد بالنسبة  
 لها وان كان قريبا بالنسبة لبعض اجناسها ثم هو تارة يكون تحتها فصل فقط وذلك  
 كالحساس بالنسبة للانسان فانه ليس مساويا للماهية وتحتها فصل فقط وهو الناطق  
 وهذا فصل بعيد بمرتبة واحدة وتارة يكون تحتها اكثر من فصل وذلك كالناسي  
 بالنسبة للانسان فانه ليس مساويا للماهية وتحتها اكثر من فصل فان تحتها الحساس  
 والناطق وهذا فصل بعيدا اكثر من مرتبة فليتمامل (قوله فان كان مساويا للماهية  
 الخ) قد عرفت أن المراد بالمساواة هنا الاتحاد في الماصدق مع الاختلاف مفهومها وان  
 وهم فيه بعضهم حيث فهم أن المراد بالمساواة في المفهوم (قوله فهو فصل قريب) تقدم  
 أنه كالناطق ونحوه (قوله فهو جزء من تمام المميز) ثم هو تارة يكون تمام المميز لذلك  
 المميز وتارة يكون جزءا من المميز كما يشير اليه بقوله فان كان تماما الخ (قوله ومساو له)  
 أي تمام المميز وقوله لانهما معا أي لان تمام المميز وجزءه مساويان للماهية أي ومعلوم  
 أن كلامنا المساويين لشيء مساو للآخر فاذا فرضت أن زيدا وعمرا يساويان بكر الزم  
 ضرورة أن كلامهما مساو للآخر (قوله فهو أيضا الخ) مفرع على قوله فهو جزء من  
 تمام المميز وأيضا مقدمة من تأخير والاصل فهو فصل لتمام المميز أيضا أي كما أنه  
 فصل للماهية (قوله فان كان تماما الخ) قد علمت أن هذا تقسيم لجزء المميز الى قسمين  
 الاول ما يكون تمام المميز لتمام المميز كالقوة فانها تمام المميز لتمام الماهية الذي  
 هو الناطق اذ تعريفه متفكر بالقوة والثاني ما ليس كذلك بل هو جزء من تمام المميز  
 لتمام المميز كالراسخة فانها جزء من تمام المميز لتمام الماهية الذي هو الناطق  
 اذ تعريفه متفكر بالقوة كما علمت وتعرف بالقوة التي هي تمام المميز كقيمة راسخة  
 في الذهن (قوله للميزه) الضمير عائد على تمام المميز (قوله فهو) أي ذلك الفصل  
 الذي هو تمام المميز لتمام الماهية وقوله فصله القريب أي فصل تمام المميز القريب  
 له (قوله والافهوا الخ) أي والايكن تمام المميز لتمام المميز فهو جزء الخ وقوله من تمام  
 المميز له أي لتمام المميز (قوله ولا بد أن ينتهى الخ) كان الاولى ان يقول ولا بد أن

ينتهي الى امر بسيط لئلا يتسلسل ويلزم الخ كما اشترت اليه فيما مر لان ما ذكره  
لا يستلزم انتفاء التسلسل كما يقتضيه ضيقه لاحتمال ان يكون هذا الفصل مركبا من  
جنس وفصل مساو لبعض الفصول وتام المميز له وذلك مركب من جنس وفصل  
مساو لبعض الفصول وتام المميز له وهكذا في باقي التسلسل (قوله ويلزم تركيب  
الخ) عطف لازم على ما قبله (قوله فهذا الفصل) أي الذي انتهى لبعض الفصول  
وكان تمام المميز لها وقوله لذلك الفصل أي الذي ساواه هذا الفصل وكان تمام  
المميز له وقوله وفصل فصل للماهية أي ولو بوسائط كما اشار له بقوله فهو فصل بعيد  
لها بمرتبة أو أكثر (قوله هذا كله الخ) لوقال من أول الامر وان كان اعم منها  
فهو فصل بعيد لها بمرتبة أيضا أو أكثر كالحساس والمتحرك بالارادة للانسان الا ان  
هذا الفصل الخ لكان أوضح واخصر (قوله فهو فصل لبعض اجناسها) أي  
كالحيوان فالحساس مثلا فصل لذلك (قوله مثلا) لاحاطة له (قوله بعيد الخ) لعله  
مرتبط بمحذوف والتقدير وهو فصل للماهية بعيد الخ وقوله بمرتبة الخ قد علمت  
توضيحه مما مر (قوله الا أن الخ) استدراك على جعل ذلك فصلا للماهية (قوله  
لكنه قديميها الخ) استدراك على قوله الا أن الخ وهو استدراك صوري (قوله  
بهذا الاعتبار) أي كونه يميزها عما لا يشار كهافيه (قوله وان كان اعم) الواو  
للحال (قوله يلزم عليها الخ) بيان لوجه ضعفها وقوله أن يسمى الجنس فصلا أي  
لان الحيوان مثلا يميز الانسان عما لا يشاركه في الحيوانية كالنجم والشجر والمراد  
الجنس غير العالی اذ لا يتأتى ذلك الاعتبار فيه وأجيب بمنع هذا اللزوم المذكور  
وذلك لانا اعتبرنا في حد الجنس كونه في جواب ما هو وفي حد الفصل كونه في جواب  
أي ما هو وحينئذ اذا وقع الحيوان في جواب ما هو كان جنسا واذا وقع في جواب أي  
ما هو كان فصلا فهو حالة وقوعه جنسا غير فصل وفي حالة وقوعه فصلا غير جنس  
وتعقب هذا الجواب بأنه يخالف اعتبارهم في الفصل أن لا يكون تمام المشترك ورد  
بأن المعبر فيه ذلك انما هو الفصل القريب لا مطلق الفصل (قوله والخاصة الكلّي  
الخ) سميت بذلك لانها تخص الماهية دون غيرها (قوله كالضاحك للانسان)  
كذافي بعض النسخ وفي بعضها صكا الضحك الخ والاول هو الاولي لان الكلام  
في الكلّي المحمول حمل مواطاة لاجل اشتقاق وليس الضحك كذلك واورد على  
التشبيك بالضاحك للخاصة أنه حكى أن النسناس يضحك اذا سمع ما يتعجب منه أو رآه



وأنه وقع الخحك من الجن والملائكة كما في بعض الآثار وأجيب بأن ذلك ليس باقتضاء  
 الطبع له بل هو امر اتفاقي بخلافه في الانسان قال الغنيمي ومن يجعل ذلك باقتضاء  
 الطبع أيضا عليه أن لا يجعل الضاحك من خواص الانسان أي لانه من العرض  
 العام على هذا الرأي (قوله في جواب أي ماهو) كان الاولى أخذ ما مران يزيد  
 على ذلك في عرضه ليمتدح أن السؤال عن العرضي ولو زاد ذلك لاستغنى عن قوله قولا  
 عرضيا (قوله قولا عرضيا) نسبة للعرض لتعلقه به بواسطة تعلقه بالعرضي أو نسبة  
 للعرضي من أول الامر كما مر نظيره في الذاتي (قوله تخرج عنه الاشخاص) جرى هنا على  
 التحقيق من أن الجنس لا يخرج به وإنما يخرج عنه (قوله يخرج الجنس الخ) أي  
 لأنها ليست خارجة عنها إذ كل من الجنس والفصل جزء منها والنوع تمامها (قوله  
 وقوله في الحد الثاني الكل الخ) ظاهره أن مجموع كل من الكل والمقول جنس  
 وليس كذلك بل الجنس هو الكل فقط والمقول توطئة لما بعده (قوله يخرج الجنس  
 الخ) وجهه أن كلامها لا يقال في جواب أي ماهو بل العرض العام لا يقع في الجواب  
 اصلا على ما تقدم (قوله والعرض العام الخ) سمي بذلك لانه يتم الماهية وغيرها  
 وان لم يكن شاملا لجميع أفرادها أخذنا من التقسيم الآتي (قوله كالتحرك للانسان  
 كذاتي نسخ وفي بعض النسخ كالتحرك للانسان وفيه ما تقدم) قوله وكل من  
 الخاصة الخ) شمل كلامه بحسب ظاهره ثنتين وثلاثين صورة ست عشرة منها للخاصة  
 ومنها للعرض العام لان كلا منهما اما شامل أو غير شامل وكل منهما اما لازم أو مفارق  
 فهذه أربعة ثم أن المفارق بقسميه ينقسم الى بطي المفارقة أو سريعها وكل منهما  
 الى سهلها أو صعوبها فهذه ثمانية واللازم بقسميه ينقسم الى لازم للوجود أو للماهية  
 وكل منهما الى ما بواسطة أو غيرها فهذه ثمانية أيضا فتكون الجملة ستة عشر لكل  
 من الخاصة والعرض العام وحينئذ فالجموع ما ذكر وسيذكر في الشرح المفارق  
 الدائم وهو اما شامل أو غير شامل وكل منهما يجري في الخاصة والعرض العام  
 وبضم ذلك الى ما ذكر يكون المجموع ستا وثلاثين وهذا وجعل بعضهم الصور ستا  
 وعشرين وذلك لان اللازم لا يكون الاشاملا واللازم للوجود لا يكون الا بواسطة  
 وحينئذ فيسقط عشر لبطان كون اللازم غير شامل سواء كان لازما للوجود أو للماهية  
 بواسطة أو غيرها وسواء كان خاصة أو عرضا عاما وكونه شاملا لازما للوجود بلا  
 واسطة سواء كان خاصة أو عرضا عاما واذ سقط عشر من ست وثلاثين كان الباقي

ستاوعشرين فعليك باستخراجها (قوله اما شامل) أى لجميع أفراد الماهية وقوله  
 أو غير شامل أى لذلك (قوله وكل منهما الخ) ظاهره أن الضمير عائد للشامل وغير  
 الشامل فيقتضى أن غير الشامل ينقسم الى لازم ومفارق مع أنه لا يكون إلا مفارقا كما  
 يؤخذ مما مر ويحتمل أن الضمير عائد للخاصة والعرض باعتبار أحدهما القسمين وهو  
 الشامل (قوله أما لازم) أى عقلى وهو الذى يستحيل فى العقل انفكاكه كما سيذكره  
 وقوله أو مفارق أى غير لازم عقلى وهو الذى لا يستحيل فى العقل انفكاكه ولو اتفق  
 دوامه كما سيأتى وان لم يشمل ذلك قوله والمفارق أما بطىء المفارقة الخ (قوله والمفارق  
 الخ) أى سواء كان شاملا أو غيره وان كان قوله وكل منهما الخ خاصا بالشامل على  
 ما مر وقوله أما بطىء المفارقة أى بحيث لا يزول الا بعد طول وقوله أو سريعها أى بحيث  
 يزول من غير بطىء وقوله وكل منهما أى عن بطىء المفارقة وسريعها وقوله أما بسهولة  
 أو صعوبة أى مفارقتها بسهولة الخ (قوله أما لازم للوجود) أى لوجود الافراد وقوله  
 أو للماهية أى وان لم توجد أفرادها وقوله أما بوسط أى بسبب واسطة وقوله واما  
 بغير وسط أى مع غير واسطة وجعل بعضهم الباء بمعنى مع فيها وهذا التعميم  
 خاص بقوله أو للماهية دون ما قبله فانه لا يكون الا بوسط على ما مر (قوله يخرج  
 الجذس الخ) تقدم وجهه وقوله يخرج الخاصة أى لانها لا تصدق الاعلى الماهية  
 (قوله واعلم أن الخاصة والعرض العام الخ) هذا تقسيم أولى وسيأتى تقسيم ثانوى  
 لبعض الاقسام (قوله التى هى الخ) ان الضمير مع أن المناسب تذكيره لكونه  
 عائد الكل واحدا نظرا للخبر وفى بعض النسخ التى هو ضمير التذكير وهو ظاهر  
 (قوله أى يحتمل الخ) هذا تفسير باللازم لقوله شاملا لجميع الافراد (قوله ويكون  
 الخ) معطوف على مدخول أن فى قوله ان يكون الخ (قوله كالتنفس الخ) مثال  
 للخاصة بالنسبة للحيوان وللعرض العام بالنسبة للانسان وكان الاولى ان يقول  
 كالتنفس لما مر وهكذا يقال فيما يأتى (قوله ذى الرئة) احتراز بذلك عن السمك  
 لانه لا رئة له وهى لحمه تروح على القلب لولاها لاحترق من حر المعدة (قوله كالضاحك  
 الخ) المثال الاول للخاصة والثانى للعرض العام (قوله كالخنوقية) مثال  
 للخاصة بالنسبة للممكآت وللعرض العام بالنسبة للحيوان (قوله فلا يمكن الخ) مفرع  
 على التمثيل بالخنوقية لما ذكر (قوله لقيام البرهان الخ) تعليل للمفرع والمفرع عليه  
 فلا يقال لاحاجة الى ذلك لما هو القاعدة من أن المفرع علة فى التفريع ويعلم من

ذلك أن اللازم لوجود الافراد لا يكون الا بوسط كالم (قوله ثم لا يلزمهما الخ) ولذلك  
 قيد بالوجود في قوله فلا يمكن ولا حيوان موجود (قوله كالم كتاب الخ) المثال  
 الاول للخاصة والثاني للعرض العام (قوله ثم اللازم) أي للماهية لما مر أن اللازم  
 للوجود لا يكون الا بواسطة وقوله الى لازم بوسط أي سواء كان ذلك الوسط برهانا  
 أو حدسا أو تجربة وأن قصره بعضهم على الاول فقال قوله الى لازم بوسط أي  
 وسط برهاني كالتحذير للعالم فانه لازم بوسط برهاني وهو التغير بأن يقال العالم متغير  
 وكل متغير حادث وقوله والى لازم بغير وسط أي برهاني بأن لا يكون هناك وسط اصلا  
 أو كان هناك وسط غير برهاني وهو الحدس والتجربة (قوله وغير اللازم) هو المعبر  
 عنه فيما مر بالمفارق سواء كان شاملا أولا (قوله لا يزول) تفسير لقوله دائم  
 وكذا قوله مفارق تفسير لقوله زائل (قوله في العقل) أي بسببه (قوله ليست  
 بهذه المثابة) أي بكونها يستحيل في العقل أن تبارق (قوله اذ ما من لون الخ) تعليل  
 لقوله ليست بهذه المثابة (قوله وأما المفارق الخ) مقابل لقوله فالدائم الخ وقوله  
 فاربعة أقسام وكل منها يجري في الخاصة والعرض العام وعلى كل اما شامل أو غير  
 شامل كما مر فلا تغفل (قوله كالشباب) مثال للخاصة بطئ المفارقة عسيرها ومثال  
 العرض العام بطئ المفارقة عسيرها سواد الشعر بالنسبة للانسان ولم يمثل له في الشرح  
 وقوله كحمرة الخجل مثال للخاصة السريعة السهلة ومثال العرض العام السريع  
 السهل الحركة بالنسبة للانسان وترك مثاله في الشرح وقوله كبعض الامراض أي  
 الخاصة بالانسان عادة أو العامة له ولغيره من الحيوانات فهو مثال للخاصة والعرض  
 العام وهكذا يقال فيما بعد (قوله غير الحادة بالحاء المهملة) بعدها ألف ووال  
 مهملة مشددة أي غير الصعبة (قوله المعاناة) أي المعالجة

(فص ————— ل)

هو في الاصل الحجاز بين الشيتين وفي الاصطلاح الالفاظ المخصوصة الدالة  
 على المعاني المخصوصة كسائر أسماء التراجم كالم (قوله المعروف الخ) لا يخفى  
 أن فيه مجازا في الاسناد من باب اسناد الشيء الى آله لانه معرف به وكذلك في قوله  
 القول الشارح فانه مجاز من باب الاسناد الى الاله لانه مشروح به وأما اطلاق  
 التعريف على ذلك فمجاز مرسل من باب اطلاق اسم الشيء على آله ثم أن اريد بشرح  
 الماهية ايضا حها بذاتياتها كان القول الشارح اسما للحد التام فقط فيكون اطلاقه  
 على مطلق المعروف مجازا من سلامن تسمية الشيء باسم بعض أفرادها وأن اريد به تمييزها

عن غيرها بأى وجه كان اسمها لكل من أقسام المعرفة الاًتية فيكون اطلاقه على  
 ذلك حقيقة وهذا كله بقطع النظر عن جعل تلك الالفاظ أعلاما ولا تعين انها حقيقة  
 (قوله للحقيقة) فيه أن كلامه قاصر على معرف الموجودات اذ هي التي لها الحقائق  
 دون المعدومات كما مر ويجب بأنه اراد بالحقيقة مطلق المفهوم فلا تصور واجب  
 بعضهم بأنه اقتصر على ذلك لكونه هو المحقق (قوله ما معرفته الخ) أورد عليه  
 أنه غير مانع لدخول الملزومات بالنسبة الى لوازمها البينة كالعمى بالنسبة الى البصر  
 ولدخول كل من المتضايقين بالنسبة الى الاًتخر كالابوة بالنسبة الى البنوة وبالعكس  
 ويجب بأن المراد ما معرفته سبب الخ على وجه خاص بأن يحمل عليه كما سينبه عليه  
 في الشرح واجب بعضهم بأن المراد بالمعرفة الاولى الخطور بالبال وبالمعرفة الثانية  
 الحصول عن جهل كما سيئذ كره في الشرح وما ذكر ليس كذلك لان المراد بالمعرفتين  
 فيه شئ واحد فان قلت اذا كان المراد هنا بالمعرفة الاولى الخطور بالبال وبالمعرفة  
 الثانية الحصول عن جهل كان استعمالهما في التعريف معترضا لانه اما من باب  
 الحقيقة والمجازان كان أحدهما حقيقة والاًخر مجازا واما من باب المشترك ان كان  
 كل منهما حقيقة أجيب بما أفاده ابن يعقوب من أنه لا محذور في ذلك لعدم اللبس  
 للعلم بأن الجهول لا يعرف به والمعلوم لا يعرف وسياًتقى لذلك تنمة أن شاء الله تعالى  
 (قوله فلا بد أن يكون الخ) فرع على التعريف المذكور تعريفات أربعة كما يظهر  
 للناظر فيه وقوله ان يكون غيرها أى باعتبار الاجمال والتفصيل في الحمد والرسم  
 وباعتبار الظهور والخفاء في التعريف اللفظى وقوله وسابقا في المعرفة عليها أى لامعها  
 ولا بعدها وقوله واجلى منها أى عند السامع لا غيره لان بعض الالفاظ يكون اشهر من  
 غيره عند قوم ويكون مساوياً واخفى منه عند آخرين والتعبير بالفعل التفضيل فيه  
 نظر لانه يقتضى أن فيها أصل الفعل وليس كذلك فكان الاولى ان يقول وظاهراً  
 عنها كما عبر به بعضهم لا يقال انه على غير بابيه لانه يمنع من ذلك اقتراحه بمن كائن عليه  
 بعض المحققين هذا وقال بعضهم لا حاجة الى قوله واجلى منها للاستغناء عنه بقوله  
 قبل وسابقا في المعرفة عليها لانه يلزم منه انه اجلى منها اهـ وقوله ومساوياً لها أى  
 متخدام معها ما صدقاً ومخالفاً لها مفهوماً كما مر فيلزم من ذلك أنه مطرد منعكس وقوله  
 لأعم ولا أخص تفسير لما قبله باللائم والمراد لا أعم مطلقاً ومن وجهه وكذا قوله  
 ولا أخص وفهم بالاولى انه لا يكون مبيانياً كما سيئذ كره في الشرح (قوله والا كان

الخ) أى والا يكن مساويا لأعم ولا أخص بأن كان أعم مطلقا أو بوجه أو أخص  
 كذلك كان غير مطرد بمعنى أنه لا يلزم من وجوده وجود المحدود وذلك إذا كان اعم  
 أو غير منعكس بمعنى أنه لا يلزم من انتفاءه انتفاء المحدود وذلك إذا كان اخص فعملت  
 من هذا أن فيه مع ما قبله لغا ونشرا مرتبا (قوله على المفرد) أى على مفهومه  
 وتقسيمه وقوله على ما يتركب منه أى من أفرادها (قوله ثم المركب الخ) توطئة لبيان  
 سبب تقديم الكلام على التعريفات قبل الكلام على القضايا (قوله فى قوة المفرد)  
 أى مؤول بالمفرد (قوله لا يؤول بالمفرد) تفسير لقوله محض (قوله فالذى فى قوة  
 المفرد الخ) الغاء للأفصاح (قوله هو المفرد المقيد الخ) فهذا هو المركب التقييدى  
 نحو قولك الحيوان الناطق بخلاف الثانى فهو المركب المخبرى نحو زيد كاتب (قوله  
 كقولنا الخ) انما مثل للتقيد بصفات ولم يمثّل للتقيد بصفة لظهوره ومثاله أن تقول  
 الحيوان الناطق فيقوم مقام ذلك مفرد واحد وهو الانسان (قوله والمركب الذى  
 الخ) لو اسقط لفظ المركب وقال والذي الخ لكان انساب بما قبله (قوله قبل  
 المركب طبعاً ووضعاً) اعلم أن أقسام التقدم خمسة تقدم بالزمان كتقدم الاب على  
 الاب وتقدم بالمكان كتقدم الامام على المأموم ومن ذلك التقدم بالوضع وتقدم  
 بالشرف كتقدم العالم على الجاهل وتقدم بالعلة كتقدم حركة الاصبع على حركة  
 الخاتم والمراد بتقدمها عليها تقدمها عليها فى التعقل لافى الوجود الخارجى والافهما  
 متقارنان فيه والمراد بكونها علة فيها انها ملزمة لها مع كونها غير مؤثرة فيها كما هو  
 مذهب أهل السنة وتقدم بالطبع كتقدم الواحد على الاثنين وضابطه ان يكون  
 الثانى متوقفا على الاول وليس معلولا له (قوله كان الابتداء فى المركب) أى  
 فى الكلام على المركب وقوله بما هو أقرب الخ أى بمركب هو أقرب الخ وهو الذى  
 فى قوة المفرد ومؤول به (قوله فلذلك) أى لاجل كون الابتداء فى المركب بما هو  
 أقرب الى المفرد أولى من الابتداء بالمركب المحض (قوله لاسيما) أى خصوصا (قوله  
 اذا كان الخ) كان الاظهر ان يقول وهما الحد بالفصل وحده الخ وذلك كان تقول  
 فى تعريف الانسان هو ناطق فهذا حد بالفصل وحده فهو حدنا قص أو ضاحك فهذا  
 رسم بالخاصة وحدها فهو رسم ناقص (قوله اعنى الخ) انما أى بذلك لاجل قوله  
 لاسيما الخ فليس المراد تقييد الحد والرسم الناقصين بكون الفصل والخاصة مفردين  
 اذ لا يشترط فيهما ذلك (قوله المفردين) أى كما فى المثالين السابقين وقوله لا المركبين

وذلك كأن تقول في تعريف الجوهر هو الالحد قدرا من الفراغ فهذا أحد بالفصل  
 المركب أو تقول في تعريف الانسان هو الماشي بالقدمين العريض الاظفار البادي  
 البشرة المستقيم القامة فهذا رسم بالخاصة المركبة من عوارض تختص بجلتها بالمعرف  
 لا كل منها لوجوده في غيره (قوله على أن الخ) هذا استدراك على قوله لاسيما الخ  
 الموهوم أنه متفق على ذلك فعلى أن بمعنى لكن وقوله من يمنع الخ وتقدم انهم الاقدمون  
 من المناطق (قوله بالفصل والخاصة) المفردين يقتضى انه يصح عنده التعريف  
 بالفصل والخاصة المركبين وهو كذلك (قوله لكن الخ) استدراك على الاستدراك  
 قبله ٣ لانه قد يوهوم أن المانعين هم الجمهور وهذا ربما اشعر به قوله على أن من أهل  
 المنطق الخ (قوله على أن ذلك) اى المنرد وكان الانسب ان يقول لكن جمهورهم  
 لا يمنعون ذلك (قوله وأيضا قدموا الخ) هذا بيان لسبب آخر لتقديم التعريفات  
 لكن من حيث مفادها (قوله على الخ) كان المناسب لما قبله التعبير بالقضايا بديل  
 الخ (قوله والتصورات سابقة الخ) لان التصديق متوقف على التصور وهذا هو  
 المراد بقولهم الحكم على الشئ أوبه فرع عن تصوره (قوله فقولنا الخ) البناء فصحيحة  
 لا فصاحها عن شرط محذوف والتقدير اذا اردت بيان ما ذكرناه فقولنا الخ (قوله  
 وهى اى المقدمة وفي بعض النسخ وهو بالتدكير مراعاة للخبر وقوله أن تعلم الخ)  
 اى متعلق أن تعلم الخ وهو الالفاظ فهو على تقدير مضاف والالفاظ متعلقه  
 هى العلم بما ذكره وليس كذلك (قوله للعقل) اى للنفس بسبب العقل ففيه تسمي  
 (قوله لمن يرى الخبر الخ) اى كالاتضاح الذى يحصل لمن يرى الخ ومثل ذلك يقال  
 فى قوله بعد لمن عرف الخ بأن يقال كالمحطور الذى يحصل لمن عرف الخ (قوله  
 فيجهل الخ) كان الانسب وهو يجهل الخ وقوله ممن يتركب اى من اى شئ يتركب  
 اى يجهل جواب ذلك (قوله فهذه) اى المعرفة الموهومة من قوله عرف وقوله بمعنى  
 حصول الخ الاضافة للبيان وعبر هنا بالمحصول وفيما قبله بالاتضاح للتفنن (قوله  
 عند العقل) اى عند النفس اى لها وكذا يقال فيما يأتى (قوله لا تعلم حقيقته)  
 تفسير لقوله مجهولا (قوله قد زهل) بكسر الهمزة كعلم (قوله على ذكره) بضم  
 أوله كما تقدم (قوله فقولنا الخ) اى فاقول أن قولنا الخ ليصح أن يكون جواب  
 الشرط اذ لا بد ان يكون الجواب مترتبا على فعل الشرط (قوله قد ذكره) بضم  
 المعرفة الخ) اى ولو بالقوة ليدخل الاول (قوله فانه مشتق الخ) علة لتجعله من

قوله لانه قد يوهوم ان المانعين هم الجمهور الذى في نسخة المؤلف لانه قد يترههم وما بعده مضموس  
 بالمداد وخررا لتمام فان ظهر صحته هذا فيها والانسب على صحته توجرت ان المقام ما ظهر لى منه شئ اه

الثلاث المذكورة (قوله ما معرفته) فيه تسمع وكان الاولى اسقاط ما (قوله سبب  
 لمعرفة) فيه تسمع أيضا (قوله فقولنا الخ) الفاء فصيحية (قوله الا أن الخ) مرتبط  
 بقوله لما كان معلوما (قوله فان مثل هذا الخ) تعليل لقوله وليس نعى الخ واسم  
 الاشارة عائدا لما كان معلوما الا أن العقل قد غفل عنه وقوله لا يحد للغافل عنه أى  
 وأما الناسى فيحمله لان معرفته السابقة كانها لم تكن فاندفع ما اعترض به هنا (قوله  
 نعم اذا احتج الخ) استدراك صورى (قوله كما فى مخاطبات الناس) أى مكالمات  
 بعضهم لبعض وقوله فى محاوراتهم أى امورهم التى يتحاورون فيها ويستغلون بها  
 فعطف قوله ومبايعاتهم عليه من عطف الخاص على العام وأن كان ظاهرا قوله  
 وغيرهما خلافة (قوله فان كل واحد الخ) تعليل لقوله كما فى مخاطبات الناس الخ  
 وقوله ببال صاحبه أى عليه وقوله بذكر الاسم أى بسببه (قوله بالمعنى الاول) أى  
 الذى هو اتضاح الامر للنفس بعد أن كان مجهولا (قوله والا كان الخ) أى والا  
 يكن ليس المقصود ما ذكر بأن كان المقصود ذلك مع كون الغرض أنه انما ذكر المعرفة  
 من غير أن يأتي بشئ يعرفه كان تعريفا للمجهول بالمجهول وهو لا يصح وبقولنا مع كون  
 الغرض الخ اندفع اعتراض بعضهم على المؤلف بأنه لا يترتب على ما ذكر تعريف  
 المجهول بالمجهول وانما يترتب عليه لزوم التسلسل لانه لا يرد ذلك الا لو كان المراد أنه  
 أتى بما يعرف المعرفة ثم بما يعرف ذلك وهكذا على أنه لا يلزم التسلسل حينئذ  
 الا اذا لم ينته الامر الى معرفة ضرورى ومن ذلك يؤخذ أن قصر هذه المعرفة على  
 المعنى الثانى ليس على ما ينبغي والاولى أن لا يقصرها على ذلك بل يجعلها بمعنى التصور  
 مطلقا ليشمل المعنى الثانى اذا انتهى الامر الى المعرفة الضرورى تأمل (قوله  
 ويؤتى بها الخ) أى كان يقال فى تعريف الانسان مثلا هو حيوان ناطق وأشار بذلك  
 الى أن المراد بقوله ما معرفته الخ ان يكون ذلك على وجه مخصوص كما مر (قوله  
 بسبب ذلك) أى بسبب خطورها بالبال مع كونها مجهولة على المعرفة (قوله فلنظ  
 المعرفة الخ) تفريع على مجموع ما تقدم وكان الاولى ان يقول قبل ذلك وقولنا بسبب  
 معرفتها نعى به أنه سبب لاتضاحها للعقل بعد ان كانت مجهولة ليناسب صنيعه  
 السابق ولعله لم يصرح بذلك للعلم به وقوله المذكورة أى ولو بالقوة كما مر (قوله بمعنى  
 حصول الخ) الاضافة للبيان وكذا ما بعد (قوله يشمل الحد الخ) محصل ما ذكره  
 أنه يشمل أربعة أقسام على ما أتى وهى الحد والرسم قسميهما والتعريف بالمثال

والتعريف باللفظ المرادف ويشمل أيضا التعريف بالتقسيم كقولهم العلم ينقسم  
 الى تصور وتصديق وهذا والتحقيق أنه لا حاجة لزيادة التعريف بالمثال وما بعده  
 لدخول ذلك في الرسم كما يشير اليه المؤلف لانه تعريف بالخاصة اذا التعريف بالمثال  
 في قوة ان يقال هو مثل كذا والتعريف باللفظ المرادف في قوة ان يقال هو مسمى  
 بكذا والتعريف بالتقسيم في قوة ان يقال هو منقسم الى كذا وكذا ولا شك ان كلا  
 مما ذكر تعريف بالخاصة (قوله بالمثال) المراد به ما يعبر المشبه به لخصوص الجزئ  
 الذي يذ كر من الكل ائخذ من تمثيلهم لذلك بقولهم العلم كالنور والجهل كالظلمة  
 بل يصرح بذلك قول المؤلف وهو التعريف بالاشبه لـ يمكن فيه قصور لانه لا يشمل  
 التعريف بالمثال الحقيقي (قوله وذلك الشبه الخ) يشيره وبتظيره بعد الى ما ذكرنا  
 فتنبيه (قوله فهو) أي التعريف المذكور (قوله يعنى لوجوب الخ) أي يعنى  
 في تعليقه وقوله تعابير السبب والمسبب مقتضاه ان السبب هو المعرفة والمسبب هو  
 الحقيقة مع أنه في المتن جعل السبب هو معرفة المعرفة والمسبب معرفة الحقيقة  
 ولا مانع من صحة ذلك أيضا (قوله والشئ الخ) في قوة تعليل ثان فكأنه قال ولان  
 الشئ لا يعرف الخ وقوله واللازم الخ أي واللايكن لا يعرف نفسه بأن كان يعرف نفسه  
 لزم الخ وذلك لان مقتضى كونه معرفة بكسر الراء أنه معلوم ومقتضى كونه معرفة بافتحها  
 أنه مجهول فيلزم ان يكون معلوما مجهولا وهو باطل (قوله واجلى منها) فلا يصح  
 التعريف بالمساوى في الخفا ولا بما هو اخفى وتقدم ما فيه (قوله من معرفة المعرفة)  
 لوقال من المعرفة لكان أولى (قوله أو مبين) فهم من كلامه بالاولى كما سيأتى (قوله  
 والاختصار ظاهر) أي مما تقدم في المائة المارة فان قيل بقي الترادف والتناقض  
 فلا اختصار أجيب بأنه ادخل الاول في المساواة والثاني في التباين (قوله ولا شئ  
 من هذه) أي المذكورات أي التي هي الاعم بقسميه والاختصاص كذلك والمباين (قوله  
 أما الاعم الخ) أي اما كون الاعم سببا لمعرفة الحقيقة فباطل وكذا ما بعد والمراد  
 الاعم مطلقا وكذا قوله والاختصاص ائخذ مما يأتى (قوله لانه يفهم الخ) مثلا اذا قيل  
 في تعريف الانسان هو الحيوان فلا شك انه يفهم منه أن غير أفراد المحدود كافراد  
 الحمار والفرس من جملة أفراد المحدود (قوله لانه يوهم الخ) مثلا اذا قيل في تعريف  
 الحيوان هو الانسان فلا شك أنه يوهم أن بعض أفراد المحدود كافراد النمرس ليست  
 منه فيوقع في الجهل المركب وانما حذف ذلك من الثاني لدلالة الاول (قوله فالاعم



الخ) مفرع على مجموع الامرين السابقين وقوله فاسد الطرد أى لانه لا يلزم من وجود  
 المحدود وجود المحدود فهو غير مانع وقوله فاسد العكس أى لانه لا يلزم من انتفاء المحدود  
 انتفاء المحدود فهو غير جامع (قوله اذ معنى الطرد الخ) فهو التلازم في الثبوت من جهة  
 المحدود وقوله كلما وجد المحدود وجد المحدود فلا يزيد الا على الثاني بافراد يصدق  
 فيها دونه فيلزم ان يكون مانعا (قوله وما هو اعم) أى وهو في مثالنا الحيوان وقوله  
 من المحدود وهو في مثالنا الانسان وقوله لا يلزم من وجوده وجود المحدود أى لان  
 الحيوان يوجد في الحمار ونحوه ولا يوجد فيه الانسان فدخل في المحدود ليس من أفراد  
 المحدود فكان غير مانع (قوله ومعنى العكس الخ) فهو التلازم في الانتفاء من جهة المحدود  
 أيضا وقوله كلما اتقى المحدود اتقى المحدود فلا يزيد الا على الاول بافراد ينتقى فيها  
 الاول دونه فيلزم ان يكون جامعاً وقوله وما هو اخص أى وهو في مثالنا الانسان  
 وقوله من المحدود وهو في مثالنا الحيوان وقوله لا يلزم من انتفائه انتفاء المحدود أى  
 لان الانسان ينتقى في الحمار ونحوه ويوجد فيه الحيوان فنخرج من المحدود بعض أفراد  
 المحدود فهو غير جامع وما ذكر من أن معنى الطرد والعكس ذلك هو المجارى على السنة  
 الفقهاء ويؤخذ من كلام القراني تفسير الطرد بالتلازم في الانتفاء ويلزم منه الجمع  
 وتفسير العكس بالتلازم في الثبوت ويلزم منه المنع فهو بعكس المشهور (قوله وبهذا)  
 أى بالمسند كور من معنى الطرد ومعنى العكس وقوله ان الطرد يستلزم الخ فتفسير  
 الغزالي وابن الحماجب المطرد بالمانع والمنعكس بالجامع تفسير باللازم لا بالحقيقة  
 (قوله في دخله من الفساد الخ) مثلا اذا قيل في تعريف الانسان هو الاسود فلا شك  
 أنه فاسد الطرد والعكس أما الاول فلانه يدخل فيه ما ليس من أفراد المعرف كالبحر  
 وأما الثاني فلانه يخرج منه بعض أفراد المحدود كالعبد الابيض وهذا هو الذي  
 اشار له بقوله لانه يدخل الخ (قوله فليس بمطرد الخ) فيه نشر على ترتيب اللف (قوله  
 ففيه الخ) مثلا اذا قيل في تعريف الانسان هو الفرس فلا شك أنه غير مطرد اذ ليس  
 كلما وجد المحدود وجد المحدود وغيره متعكس اذ ليس كلما اتقى المحدود ولا شك  
 أنه لم يتناول شيئا من أفراد المحدود (قوله فقولنا الخ) تفرع على ما تقدم وقوله  
 يدخل فيه أى المنفى منه والافليس ذلك داخل في النفي (قوله بمفهوم اخرى) أى  
 بمفهوم أولى لانه اذا لم يصبح التعريف بالاعم والاخص مع انها الايبانان المعرف من  
 كل وجه بل قد يجتمعان معه لم يصبح بالمباين من باب أولى (قوله نشر) أى تفصيل

وقوله بعد لفظ أى اجمال والمراد نشر على سبيل الترتيب كما أشار به بالتفريع (قوله ويتقسم) أى المعرف من حيث هو (قوله الى أربعة أقسام) أى لانه اما ان يكون بالجنس والفصل القريبين وذلك هو الحد التام واما ان يكون بالفصل وحده أو مع الجنس البعيد وذلك هو الحد الناقص واما ان يكون بالخاصة مع جنس قريب أى ولو بعيد على ما يأتي من الخلاف وذلك هو الرسم التام واما ان يكون بالخاصة وحدها أو مع الجنس البعيد على ما فيه وذلك هو الرسم الناقص ولما كان العرض العام ساقطاً عن الاعتبار لعدم أفادته لشرح الماهية وتمييزها عن غيرها لم يطرأ تركبها مع كل من الجنس والفصل والخاصة وكذلك تركب الخاصة مع الفصل ساقط عن الاعتبار لعدم فائدتها معه وبذلك سقط إيراد بعضهم لذلك (قوله حد اتاداسمى حدا) لمنع من دخول أفراد غير الحدود والحد لغة المنع وتاماً بذكر أجزاء الماهية فيه بتمامها وقوله وحدنا ناقص سمي حداً لما ذكره وناقصاً لقصه عن التام بحذف بعض الأجزاء منه وقوله ورسم تام سمي رسماً لكونه أثراً وعلامة على الماهية والرسم لغة اسم لذلك وتاماً لشبهه بالحد التام من حيث أنه ذكر فيه الجنس مقيداً بما هو كالفصل من الخواص وقوله ورسم ناقص سمي رسماً لما ذكره وناقصاً لقصه عن التام بحذف بعض أجزائه منه فإن قيل لم يسم الرسم حداً مع وجود علة التسمية فيه وهو المنع أوجب بأن ذلك في الحد لكونه بالذاتيات أقوى منه في الرسم لكونه بالعرضيات مع كون ما ذكره أعنى تسميته رسماً أنسب به ولك أن تجيب بأن علة التسمية لا توجهها (قوله فالحد الخ) الفاء فصحية (قوله القريبين) احتراز من الجنس البعيد والفصل كذلك لكن فيه أن الفصل البعيد ساقط عن الاعتبار فلا حاجة للاحتراز عنه ولذلك جعل بعضهم التقييد بالتقريب لبيان الواقع بالذمة للفصل ويؤيده عدم التقييد به فيما بعد (قوله في تعريف الانسان) أى في مقام تبين حقيقة الانسان (قوله من الجنس القريب والخاصة) انما قيد بالتقريب حرياً على القول بأن المركب من الجنس البعيد والخاصة يسمى رسماً ناقصاً كما ذكره بعد وأما على القول بأنه يسمى رسماً تاماً فلا تقييد (قوله وكل منهما الخ) كان عليه ان يقول وكل منهما اما وحده أو مع الجنس الخ ليناسب صنيعه بعد (قوله أو مع ذكر أجزائه بالمطابقة) أى كأن يقال الانسان جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق (قوله ومنهم من شرط في تمامه الخ) مقابل لما يفهم من اطلاقه فيما مر من أنه لا يشترط ذلك (قوله بذكر الجزء الخ) أى

كأن يقال في تعريف الانسان حيوان ناطق وقوله فان عكس الخ أى كأن يقال  
 في ذلك ناطق حيوان وقوله لم يسم عندهؤلاء الخ أى لان الاعم لا فائدة له حينئذ فكان  
 التعريف انما وقع بالاحص فقط ولعل القائلين بأنه يسمى بذلك ينظرون لذكر اجزاء  
 الماهية فيه وأن لم يكن للاعم فائدة (قوله بل ناقصا) أى بل يسمى حدا ناقصا (قوله  
 ومنهم من شرط التركيب الخ) مقابل أيضا لاطرافه فيما مر

(فصل - ل)

قوله القضية هي ما حوزة من القضاء بمعنى الحكم وانما اخذت منه لانها تتضمن الحكم  
 الذى هو النسبة بين الطرفين وهي اما فعيلة بمعنى مفعولة أى مقضى فيها أو بمعنى  
 فاعلة أى قاضية على الاسناد الجازى واعلم أن المركب التام المحتمل للصدق والكذب  
 يسمى كما قاله فى التلويح من حيث اشتقاله على القضاء بمعنى الحكم قضية ومن حيث  
 احتمال له للصدق والكذب خبر او من حيث افادته الحكم اخبار او من حيث كونه جزء  
 من الدليل مقدمة وعن حيث كونه يطلب بالدليل مطالب او من حيث كونه يحصل من  
 بالدليل نتيجة ومن حيث كونه يمثل عنه مسألة ومن حيث كونه يقتصر الى دليل دعوى  
 ومن حيث كونه محال للبحث مجتمعا فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف  
 الاعتبار (قوله اللفظ المركب الخ) بحث فيه بأنه غير جامع لخروج القضية المعقولة  
 كما لو تعقلت زيد قائم ولم تلفظ بشئ والمركبة من معقول وغيره نحو أقوم فالضمير  
 المستتر معقول وأقوم لفظ وأجيب بأن المراد اللفظ ولو بالقوة فدخول ما ذكر والمراد  
 بالمركب هنا المركب الاسنادى فقط لا ما يشمل المركب التعميدى وقد اشتمل هذا  
 التعريف على ثلاثة قيود اثنان منها للاخراج واحد لا دخال وهو قوله بالنظر  
 الى ذاته كما هو شأن قيد القيد (قوله بالنظر الخ) أى وان لم يحتمل ذلك بالنظر للخبر  
 او بالنظر للعقل او بالنظر للواقع او بالنظر لدليل شرعى فلا يقال ان اخباره تعالى  
 واخبار رسوله وما علم بالضرورة صدقه أو كذبه بل الخبر مطلما واخبار مسليمة فى دعواه  
 النبوة غير محتملة للصدق والكذب لان اخباره تعالى واخبار رسوله وما علم بالضرورة  
 صدقه نحو السماء فوقنا لا تحتمل الكذب بل هي صادقة قطعاً وما علم كذبه بالضرورة  
 نحو السماء تحتنا واخبار مسليمة فيما ذكر لا تحتمل الصدق بل هي كاذبة قطعاً والخبر  
 مطلقاً من حيث مطابقتها للواقع لا يحتمل الكذب ومن حيث عدمها لا يحتمل الصدق  
 فإشار المصنف الى دفع ذلك بقوله بالنظر الخ لانه لا شك أن ذلك كله بالنظر لذاته وتقطع

النظر عن غيره محتمل للصدق والكذب (قوله فقط) هو لبيان الواقع اذ لم يخرج به  
شيء (قوله الصدق والكذب) اعترض بأن اخذهما في التعريف يوجب الدوران  
الصدق معناه مطابقة الخبر للواقع والكذب عدمها فأخذ الخبر في تعريفهما وهو  
مرادف للقضية فإذا أخذ في تعريفها لم يوجب أخذها في التعريف لما لم يحتج بالتعريف  
لشهرتها في المحاورات لم يوجب أخذها في التعريف الدور فتأمل (قوله فعرف  
القضية) معطوف على قوله شرع (قوله فتعواننا للفظ الخ) الغاء للافصاح وقوله  
المغرد المراد به ما ليس مركباً كيميائياً اسناداً بما يشتمل المركب التقيدي وقوله  
ولا يترتب على قوله انخرج المبرود ويحتمل أن المراد ولا يعترض على التعريف  
والاول أقرب وقوله بلفظ نعم الاضافة للبيان وكذا ما بعد (قوله فانهما الخ) تعليل  
لقوله ولا يعترض الخ وقوله وحدهما يقتضي أن المجموع من كل منهما مع ما قدر بعده  
هو القضية فيكون له دخل في القضية وهو خلاف ما يقتضيه قوله وانما القضية  
مقدرة بعدهما من أنه لا دخل له فيها فلو حذف وحدهما كان أولى (قوله عند  
المحققين يشير الى خلاف من قال بانهما جملة وهو مذهب ابن طلحة وابن عصفور من  
التحويين فانهم لا يشترطون التركيب لتحقيق الكلام والصحيح خلافه (قوله وانما  
القضية مقدرة بعدهما) التحقيق ان كلا منهما قائم مقام القضية وليست مقدرة  
بعده (قوله كالا وامر الخ) ادخل بالكاف بقية أفراد الأنا كالعرض والتخصيص  
وقوله فانها لا تحتل الخ توجيه للاخراج (قوله فبدلالة الالتزام) مثلاً اسقني يلزمه  
انا عطشان ونحو ذلك مما هو كثير (قوله يدخل أيضاً) أي كما يدخل نحو قولك  
زيد قائم كذا قال بعضهم وفيه بعد فلو حذف المؤلف ذلك لكان أولى (قوله  
أخبار الله) بفتح الهمزة وكذا قوله وأخبار رسله وأما قوله والاخبار بما الخ فيكسر  
الهمزة لتعليق الجار والمجرور به ويحتمل أنه بفتحها أيضاً وتكون الباء للابسة وعلى  
الاول فيحتاج لتقدير مضاف لان الاخبار بكسرها ليس قضية والتقدير ومتمعلق  
الاخبار الخ وذلك المتعلق هو الخبر (قوله فان هذه الخ) تعليل لادخال هذه  
اذ كورات ومحط التعليل قوله لكن الخ (قوله والقضية) عطف على ما قبله من  
عطف المرادف لانهما متحدان بالذات وان اختلفا باعتبار كما يؤخذ مما مر (قوله  
بل امر الخ) اضراب انتقالى (قوله من جهة الخبر) أي وهو الله ورسله فانه يجب  
له تعالى ورسله الصدق وقوله أو الخبر به أي كقولنا الواحد نصف الاثنين فانه

يعلم صدقه ضرورة (قوله ويدخل فيه) أى فى التعريف المذكور ولو اسقط قوله  
 فيه لكان أولى (قوله مسيئة) بكسر اللام ومن فتحها فهو كذب منه كذا اشتهر  
 وهو من باب المبالغة (قوله والخبر) معطوف على قوله الاخبار (قوله من امر خارج  
 الخ) أى الذى هو قوله تعالى وخاتم النبيين بالنسبة لاخبار مسيئة والعقل بالنسبة  
 لما علم كذبه ضرورة ونحو ذلك (قوله وتنقسم الى جملة وشرطية) هذا تنقسم أولى  
 للقضية من حيث هى وسياق تقسيم ثانوى لكل من الجملة والشرطية وسميت الاولى  
 بالجملة لما فيها من جل المحكوم به على المحكوم عليه وسميت الثانية بالشرطية لاقتربها  
 ناداة الشرط لفظاً أو تقديرافدخلى نحو قولنا ما ان يكون العدد زواً أو فرداً لانه  
 فى قوة أن يقال ان كان العدد زوجاً لم يكن فرداً وان كان فرداً لم يكن زوجاً فان قيل  
 لم يقدم الجملة على الشرطية هنا وعكس فيما يأتى أجيب بأنه قدمها هنا لكونها  
 بالنسبة للشرطية كالمفرد بالنسبة للركب وعكس فيما يأتى لطول الكلام عليها  
 بسبب كثرة تقاسمها وابعائها (قوله فالجملة الخ) الغافصحيحة (قوله ما تر كبت من  
 مفردين الخ) اعلم ان الاقسام أربعة الاول أن تتركب من مفردين بالفعل الثانى  
 أن تتركب من مفرد بالفعل هرا الموضوع ومفرد بالقوة هو المحمول وقدم مثل المؤلف  
 لهذين القسمين الثالث أن تتركب من عكس ذلك كقولك زيد قائم قضية الرابع أن  
 تتركب من مفردين بالقوة كقولك زيد قائم نقيضه ليس زيد بقائم فأشار الى القسم  
 الاول بقوله ما تر كبت من مفردين والى ما عداه من الاقسام الثلاثة بقوله أو ما فى  
 قوتها وان كان المتبادر منه القسم الاخير واورده عليه أن الشرطية مؤلفة من  
 مفردين بالقوة اذا المتصلة فى قوة أن يقال هذا ملزوم لذلك والمنفصلة فى قوة ان  
 يقال هذا معاند لذلك فهى داخله فى تعريف الجملة فلو قال فالجملة ما حكم فيها  
 باسناد شئ لشيء أو رفعه عنه والشرطية ما حكم فيها بتعليق شئ على شئ أو رفعه عنه  
 أو بمعاندة شئ لشيء أو رفعه عنه وسكت عن الافراد والتركيب لكان اسلم  
 وأجيب بأن القضيتين فى الشرطية ليسا فى قوة المفردين حال قيام التركيب  
 ووجود اداة الشرط بخلاف القضيتين فى الجملة فانهما فى قوة المفردين حال قيام  
 التركيب ووجود الاسناد الرابط بين الطرفين وفيه نظر لانهما فى قوة المفردين  
 فهما حال التركيب فالفرق محض تحكم (قوله من قضيتين) سميتهما بذلك انما هو  
 بالنظر لما قبل تركيبهما وجعلهما شرطية كما سياتى وأما بالنظر لمحال تركيبهما فليس

قضيتين مخروج الحكم الذي اشتمل عليه كل واحدة منهما عن التمام بحيث يحسن  
 السكوت عليه بسبب طرمانع وهو اذاعة الشرط وكذا بالنظر لمحال انحلالهما بعد  
 التركيب على ما ذهب اليه بعضهم لانهما اذا لم يكونا عند التركيب قضيتين لم يكونا  
 عند الانحلال أيضا قضيتين والا كانا غير جزئي الشرطية وهو خلاف الغرض وذهب  
 بعضهم الى انهما اسميان حينئذ قضيتين وهو الاقرب لان خروجهما عن كونهما  
 قضيتين حال التركيب انما هو لما منع فاذا زال لم يتجه عدم تسميتهما بذلك (قوله يعنى  
 أن كل قضية الخ) أى يعنى ذلك بقوله وتنقسم الخ لانه يلزم منه أن بين طرفيها ربطا  
 اذ لا تكون قضية الا حينئذ كما أشار له بقوله وبذلك الربط الخ (قوله وان تركبت  
 الخ كان الانسب سابقه أن يقول وان كان طرفاها قضيتين الخ لكنه عدل عن  
 ذلك لانهما لا اسميان قضيتين حال التركيب كما يوهمه ذلك تأمل (قوله مثلا لاجابة  
 اليه كما لا يخفى) (قوله أوقام أبو زيد) بحث فيه بأنه يقتضى أن المقصود من قولنا زيد  
 قام أبوه نسبة القيام الى أبي زيد وليس كذلك بل المقصود نسبة قيام الاب الى زيد  
 كما فى نظائره (قوله هنا) أى فى باب القضاء بخلافه فيما تقدم (قوله ما يضاد الجملة) فهو  
 هنا ليس بجملة ولورم كما بان دل جزؤه على جزء معناه وقوله لا ما يضاد المركب أى  
 وهو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه الخ ما تقدم (قوله لكنهما الخ) استدراك على قوله  
 غير مفردين بل مركبين وغرضه به دفع ما قد يقال اذا كانا مركبين على هذا الغرض  
 فكيف يسميان فى اصطلاح النحويين مفردين وحاصل الدفع أنهما وان كانا مركبين  
 لكنهما غير جملتين فصح أن يسميا مفردين ومع ذلك فغيبه خفاء فكان الاولى اسقاطه  
 (قوله ويصح أن يكون الخ) هذا هو الاقرب والمفرد بهذا المعنى أعم من المفرد بالمعنى  
 الذى قبله اذ القضية أخص من الجملة لانها المركب الاسنادى التام بخلاف الجملة  
 فانها المركب الاسنادى وان لم يكن تاما وحينئذ فيلزم أن ما قابل القضية اعم مما قابل  
 الجملة لشموله نحو ان قام زيد دونه (قوله وبضدها الخ) هذا فى قوة التعليل لقوله بدليل  
 الخ فكانه قال انما كان ذلك دليلا على ما ذكر لانه بضدها الخ (قوله قولك كلما كانت  
 الخ) هذا مثال للشرطية المتصلة وقوله واما ان تكون الشمس الخ هو سؤال للشرطية  
 المنفصلة وهذا هو نكتة تكرار المثال (قوله فالاولى) أى التى هى قولك كلما  
 كانت الشمس طالعة الخ وقوله من قولنا الخ أشار بذلك الى أن كلما ونحوه ليس من  
 القضية (قوله قبل الربط) أى بخلافهما حال الربط وكذا بعده على ما مر (قوله

بالشرط) أى التعليق أو أداته (قوله الثانية) أى التى هى قولك أمان تكون  
 الشمس الخ (قوله وهى) أى الشرطية من حيث هى (قوله الى شرطية متصلة)  
 سميت بذلك لاتصال طرفيها وقوله وشرطية منفصلة سميت بذلك لانفصال طرفيها  
 (قوله لما كانت الخ) غرضه بذلك بيان وجه انقسامها الى هذين القسمين الا أن  
 فيه قصور العدم شموله للسوالب نحو قولك ليس كلما كانت الشمس طالعة كان الليل  
 موجودا وقولك ليس الانسان امانا طبق أو كاتب فلو قال لما كانت الغضيتان اللتان  
 تركبت منهما الشرطية تارة يحكم بينهما بالصحة أو رفعها وتارة يحكم بينهما بالعناد  
 أو رفعه امانا فى الثبوت الخ لكان أولى لشموله لذلك لكنه اقتصر على الموجبات وترك  
 السوالب اتكالا على ما سياتى (قوله بالصحة) أى بمصاحبة الثانية للاولى اخذا  
 من قوله بمعنى أنه الخ (قوله متى صدقت الاولى الخ) أى متى تحققت الاولى تحققت  
 الثانية فالمراد من الصدق هنا التحقق والسيبوت لا المطابقة لما فى نفس الامر (قوله  
 بالعناد) أى المعاندة وعدم الصحة (قوله امانا فى الثبوت الخ) مرتبط بالعناد وهو  
 اشارة الى أقسام المنفصلة الثلاثة مانعة الجمع ومانعة الخلو وما اعتمها وسيأتى توضيح  
 ذلك فى قوله والمنفصلة الخ (قوله لذلك) أى لكون القضيتين اللتين تركبت منهما  
 تارة يحكم بينهما بالصحة وتارة يحكم بينهما بالعناد وهذا مستغنى عنه للعلم بأن الجواب  
 متسبب عن الشرط لكنه أتى به للتوضيح (قوله فالمتصلة الخ) الفاء للافصاح  
 وقوله ما حكم فيها الخ أى ولو كان الواقع بخلافه قد دخلت الكاذبة نحو كلما كانت  
 الشمس طالعة فان ليل موجود وقد عرفت أنه قصر كلامه على الموجبات وترك  
 السوالب اتكالا على ما سياتى والاقوال ما حكم فيها بصحة احدى القضيتين للأخرى  
 أو برفعها (قوله احدى القضيتين) أى التى هى الثانية وقوله للأخرى أى التى  
 هى الاولى وهذا هو المراد وان كان كلامه محتملا وتسميتهما قضيتين انما هى باعتبار  
 ما كان والافتقار تقدم انهما لا يسميان بذلك حال التركيب (قوله وتسمى لزومية  
 الخ) يعنى أن الشرطية المتصلة تنقسم الى لزومية والى اتساقية فاللزومية ما كانت  
 الصحة فيها الموجب والاتساقية ما كانت الصحة فيها للموجب كما يأتى (قوله  
 ككون احدى القضيتين أى التى هى الاولى وقوله للأخرى أى التى هى الثانية  
 هذا هو المراد ونوعه بغيره لكان أولى (قوله سيبدأ الخ) ذكر من انواع الموجب ثلاثة  
 السببية والمسببية والاشتركية فى سبب واحد وبقي عليه التضاييف نحو ان كان

زيد أبا العمرو فعمرو ابن له (قوله أو اشتركا الخ) لو قال أو مشتركة معها الخ لكان  
أولى (قوله كقولك ان كانت الخ) أتى بثلاثة امثلة وهي مع ما قبلها الف وشر  
مرتب فالمثال الاول للاول والثاني والثاني والثاني وهكذا (قوله وان كانت الصحبة الخ)  
كان الانسب سابقه ان يقول وتسمى اتفاقيه ان كانت الصحبة الخ واعلم ان لهم  
اتفاقيه عامة واتفاقيه خاصة فالاولى هي التي صدق تاليها ولا ينافي صدقه صدق  
المقدم سواء صدق المقدم أو لم يصدق فالاول نحو ان كان الانسان ناطقا كان  
الجمار ناطقا والثاني نحو ان كان الانسان جارا كان الحيوان متحررا كما وانما كانت  
هذه أهم لانها تصدق فيما اذا صدق التالي والمقدم وفيما اذا صدق التالي فقط  
بخلاف الخاصة وخرج بقولنا ولا ينافي الخ نحو قولك ان لم يكن الانسان ناطقا فهو  
ناطق فلا تصدق الاتفاقيه حينئذ والثانية هي التي حكم فيها بالصحبة بين طرفيها  
في الصدق اذا علمت ذلك علمت أن المؤلف رحمه الله تعالى اقتصر على الاتفاقيه  
الخاصة ولو حذف قوله في الصدق لكان اعم (قوله كقولك ان كانت الشمس  
طالعة كان الانسان الخ) فالصحبة بين هاتين القضيتين لغير موجب اقتضاها والمراد  
كان الانسان ناطقا بالقوة لا بالفعل (قوله ويسمى الشرط الخ) أي لتقدمه لفظا  
وحرما في نحو ان كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا أو لفظا وأن تأخر حرما في نحو  
هذا حيوان ان كان انسانا وقوله والجزء تاليا أي لتلوه الاول لفظا وحرما أو حرما  
فقط وما قيل من ان الجزاء في نحو هذا حيوان ان كان انسانا محذوف والمذكور  
أولاد ليله انما هو اصطلاح للنحاة هكذا قال السعد وهو ان كان قد علمه من اصطلاح  
المناطق وجب المصير اليه والاعتين ما قاله النحاة كما ذهب اليه بعضهم (قوله بحيث  
يتعذر الخ) أي اقتضاء ملتبس بالجملة هي أنه يتعذر الخ وقوله المستحب بكسر الحاء  
وهو المقدم وقوله عن صاحبه وهو التالي وقوله سميت أي تلك القضية (قوله لان  
الحيوان الخ) تعليل للتمثيل (قوله والكل يستحيل أن ينفك عن جزئه) أي لان  
الكل عبارة عن الاجزاء كلها فلوزال أحد اجزائه لزال المركب ضرورة أن المركب  
لا يوجد الا بوجود جميع اجزائه والكل في المثال المذكور هو الانسان والجزء هو  
الحيوان لتركب الانسان من حيوان وناطق (قوله ومن ذلك الامثلة الخ) أي من  
المتصلة التي سبب الصحبة فيها عادي (قوله فان الملازمة الخ) علة لقوله ومن ذلك  
الامثلة الخ لکن بالنسبة للمثالين الاولين وسأتي تعليله بالنسبة للتالث في قوله وكذلك



الملازمة الخ (قوله وهو) أى النهار وقوله الضوء الخاضع فليس المراد أى ضوء كان  
 ولو ضوء القليلة بل المراد الضوء الخاص بكونه عاما لجميع الافاق (قوله لانه يمكن أن  
 يخلق الخ) علة لقوله فان الملازمة الخ لكن صدره بالنسبة للثال الثانى وعجزه بالنسبة  
 للثال الاول (قوله على هيئة النجوم) أى فى كونها خالية عن ضوئها المخصوص  
 (قوله انما هى عادية) تفسير لقوله وكذلك (قوله اذ يمكن الخ) علة لقوله وكذلك  
 الملازمة الخ وقوله أن يخلق الخ كان الانسب أن يقول أن يظهرها مع وجود النهار  
 لكنه اكتفى بالمزوم اذ ينزوم من ابصارها ظهورها (قوله وان كانت العجبة الخ) مقابل  
 لقوله ان كانت لسبب الخ (قوله بل اتفق الخ) قد علم مما مر أنه لم يذكر الاتفاقية  
 الخاصة ولذلك قال ان صدقت الخ وأن مخففة من الثميلة واسمها ضمير الشأن  
 محذوف والتقدير أنه صدقت الخ وحينئذ فان بالثقل كما نص عليه ابن هشام فما  
 يقع من قراءة تها بالتخفيف مع التصريح بالضمير خطأ (قوله حكمت بالعجبة الخ) أى  
 حكم فيها ففيه تجوز فى الاسناد (قوله لا بمعنى أنهما الخ) فيه قصور فكان الاولى  
 أن يقول لا بمعنى أنه اقتضى العجبة بينهما سبب وموجب كما يرشد الى ذلك التعليل  
 بقوله اذلا علاقة بينهما اصلا (قوله قال بعض الشيوخ القصد بهذه الاتفاقية الخ)  
 اسم الاشارة فى كلام بعض الشيوخ راجع للاتفاقية العامة كما يؤخذ من الأمثلة  
 التى ذكرت بعد اذ لم يتفق مقدمها وتاليها فى الصدق وانما المتحقق التالى فقط وان  
 كان ظاهرا سياق المؤلف أنه راجع للاتفاقية الخاصة (قوله مثلا) أى أو ضربك  
 أو نحو ذلك (قوله وتغضب) تفسير لما قبله (قوله رجاء أن ترضى عنه) علة لقوله أن  
 يحسن اليك ويستغفر مما صنع (قوله فى الوهم) أى فى وهم شخص آخر (قوله ذلك) أى  
 المذكور من الاحسان والاستغفار (قوله وأنه لا يجمع الخ) توضيح لما قبله والافهؤ  
 مستغنى عنه به وقوله ذلك الاحسان أى مع الاستغفار (قوله لمن يتوهم ذلك)  
 أى أنه ان فعل ذلك لم يبق غضبك عليه (قوله وضاعف الاحسان) هذه زيادة عما  
 يقتضيه الكلام للبلاغة فى دفع الوهم المذكور (قوله ومثل هذا) أى هذا المثال  
 (قوله قل لو كنتم فى بيوتكم الخ) فالقصد دفع ما كانوا يتوهمونه من المنافاة بين  
 المقدم والتالى والمعنى لو فرض انكم كنتم فى بيوتكم والحال ان فيكم من كتب عليه  
 القتل فخرجوا الى مصارعهم ولم ينفعهم ذلك اذ لا فرار من قضاء من لا معقب لحكمه  
 (قوله وكقوله عليه الصلاة والسلام الخ) صريح فى انه من كلام النبي صلى الله

عليه وسلم قال بعضهم وهو وهم وإنما الذي من كلامه صلى الله عليه وسلم ما رواه  
أبو نعيم في الحلية أنه صلى الله عليه وسلم قال في حق سالم مولى أبي حذيفة أنه شديد  
الحب لله لو كان لا يخاف الله ما عصاه اه وما ذكر المؤلف إنما هو من كلام عمر رضي  
الله عنه (قوله لو لم يخف الله الخ) صدره نعم المرء صهيب لو لم يخف الله الخ والقصد  
بذلك دفع توهم المناقاة بين المقدم والتالي فترتيب عدم العصيان على عدم الخوف  
يدل على عدم المناقاة بينهما لأنه عند عدم الخوف قد يوجد سبب آخر لعدم العصيان  
كالخشية فيمتحقق عدم العصيان عند عدم الخوف وإذا تحقق عند عدم الخوف  
تحقق عند الخوف من باب أولى لأن لو قد تستعمل لربط الشيء مع البعد التقيضين  
ليدل على ثبوته مع اقربهما بالاولى (قوله وهو) أي مثل المثال السابق (قوله  
لأنه طالب للجزء متبوع له) أي ولا شك أن الطالب المتبوع مقدم على مطلوبه  
وما استتبعه (قوله لأنه مطلوب تابع) أي ولا شك أن المطلوب التابع جزاء لطالبه  
ومستتبعه (قوله والمنفصلة ما حكم الخ) أي ولو بخلاف ما في نفس الامر فتصدق  
بالكاذبة كما إذا حكم بالتثاني بين الشيء ومساويه نحو ما أن يكون هذا انسانا وما  
أن يكون ناطقا أو الأعم منه أو الأخص منه مطلقا نحو ما أن يكون هذا حيوانا وما  
أن يكون انسانا أو من وجه نحو ما أن يكون هذا انسانا وما أن يكون اسود ومن  
ذلك يعلم أن قول المؤلف في كل قسم من الاقسام الثلاثة وهي مركبة من كذا وكذا  
مخصوص بالصادق وقد علمت فيما مر أنه تصر كلامه على الموجبات وترك السواب  
والالتمال ما حكم فيها بالتناظر بين قضيتين أو برفعه ولم يتعرض المؤلف رحمه الله  
تعالى الى تقسيم المنفصلة الى لزومية واتفاقية كما صنع في المتصلة مع انها منقسمة  
اليهما أيضا فاللزومية هي التي يكون التناظر بين طرفيها لداتهما كما في امثلة المؤلف  
والاتفاقية هي التي يكون التناظر بين طرفيها بمجرد اتفاق المعاندة بينهما في الوجود  
وتنقسم الى الاقسام الثلاثة المذكورة للزومية فالحقيقية كقولنا في شخص اسود  
كاتب أما أن يكون هذا ابيض أو كاتباً اذ لا يجمع البياض والكتابه ولا يرتفعان  
في ذلك ليكون الغرض أنه اسود كاتب وما نعمة الجمع كقولنا في الشخص المذكور  
أما أن يكون هذا ابيض أو لا كاتباً اذ لا يجمع فيها البياض وعدم الكتابة مع صحة  
ارتباعهما للغرض المذكور وما نعمة الخلو كقولنا في ذلك الشخص أما أن يكون هذا  
لا ابيض أو كاتباً اذ لا يصح ارتباعهما مع صحة اجتماعهما للغرض المذكور ولم يتعرض

أيضا لتسمية أول جزئي المنفصلة مقدما وثانيهما تاليا فظاهر صنيعه أن كلامهما  
 لا يسمى بذلك وقد صرح بذلك في شرحه على ايساغوجي وذلك لان الترتيب فيهما انما  
 هو في مجرد اللفظ بخلافه في المتصلة فان الترتيب فيهما طبيعي لان الاول مستتب  
 للثاني وطالب له والثاني تابع ومطلوب فحسن أن يسمى كل واحد بما اقتضته  
 رتبته من التقدم والتأخر لكن مقتضى كلام بعضهم ان كلامهما يسمى بذلك بل  
 صرح به بعض شراح ايساغوجي والسيد الشريفي في شرح الخونجي والقطب (قوله  
 فيها) متعلق بحكم وكذا قوله بالتنافر وأما قوله بين قضيتين فظرف للتنافر (قوله  
 فان كان الخ) الغاء فصحيحة أولا للاستثناي والضمير في كان اتنافر وجملة ما ذكره  
 ثلاثة أقسام وليس المرأ أن كلما كان فيه اداة الانفصال يجب ان يكون أحده هذه  
 الاقسام كما قاله السعدني شرح الشمسية لما صرح به في الاشارات من أن هناك اصنافا  
 أخر نحو رأيت اما زيدا واما عمرا والعالم امان بعد الله واما ان ينفع الناس اه  
 وناقش بعضهم في المثال الاول (قوله في الصدق) أي التحقق والثبوت وقوله  
 والكذب أي الارتفاع والانتفاء كما سيأتي (قوله سميت منفصلة حقيقية) أي لان  
 التنافر فيها أقوى منه في غيرها اذ هو فيها بال نظر للجهتين بخلافه في غيرها فانه بالنظر  
 لجهة واحدة كما لا يخفى (قوله من النقيضين) أي القضيتين اللتين اشتملت أحدهما  
 على ثبوت امر والاخرى على عدمه كما في مثال المؤلف وهل يقع التناقض  
 في المفردين نحو زيد لا زيد أو لا وقع في ذلك خلف بينهم (قوله أو مما يساوي الخ)  
 كان الاظهر ان يقول أو من قضية والمساوي لنقيضها كما سيذكر بذلك في الشرح  
 لكنه نظر الى أن كلامهما مساو لنقيض الاخرى وذلك ان نقيض كونه قدما  
 كونه ليس بقديم وهو يساوي كونه حادنا ونقيضه كونه ليس بحادث وهو يساويه  
 كونه قديما فصدق عليهما حينئذ انهما مساويان للنقيضين فتأمل (قوله  
 في الصدق فقط) أي دون الكذب (قوله سميت مانعة جمع) أي لدلالاتها على  
 امناع الجمع بين طرفيها (قوله من قضية والاخص من نقيضها) بيان ذلك في المثال  
 الذي ذكره ان كون الجسم ابيض نقيضه كونه ليس ابيض وهو اعم من كونه اسود  
 اذ يشمل كونه اخضر او احمر او نحو ذلك فكونه اسود اخص من ذلك النقيض  
 واعترض بأن في قوله والاخص من نقيضها قرن افعال التفضيل المحلى بال بمن مع أنه  
 غير سائغ وكذا يقال في قوله بعد والاعم من نقيضها وأجيب بأن ال زائدة أو أن

الجار والمجرور متعلق بمحذوف دل عليه المذكور (قوله في الكذب فقط) أي  
 دون الصدق (قوله سميت مانعة خلو) أي لدلالته على امتناع خلو الأمر عن أحد  
 طرفيها (قوله من قضية والاعم من نقيضها) بيانه في المثال الذي ذكره ان كون الجسم  
 غير ابيض نقيضه كونه ابيض واعم منه كونه غير اسود اذ يشمل الاجر ونحوه تأمل  
 (قوله قد عرفت الخ) أي في شرح قوله وهي تنقسم الى شرطية متصلة وشرطية  
 منفصلة لانه قال هناك وتارة يحكم بينهما ابا لعناد اما في الثبوت واما في النفي واما فهم ما  
 (قوله في الثبوت فقط) أي عناد في الثبوت فقط وكذا ما بعد ليصح جعل ذلك بدلا من  
 ثلاثة أقسام وقوله في النفي أي الانتفاء ولو عبر به لكان اظهر (قوله والثبوت هو  
 الذي عبر عنه هنا بالصدق) أي فالمراد من الصدق الثبوت والتحقق وقوله والنفي  
 هو الذي عبر عنه هنا بالكذب أي فالمراد من الكذب الانتفاء والارتفاع كما مر  
 (قوله فالمنفصلة الخ) الفاء فصحية (قوله بمعنى انه الخ) أي حال كون التنافر  
 المذكور ملتبسا بمعنى الخ (قوله ولا يصدقان معا) من عطف اللازم على الملزوم  
 (قوله بمعنى الخ) الباء للابسة كالذي قبله (قوله ولا يكذبان معا) من عطف اللازم  
 أيضا (قوله ثم ذكرنا الخ) ظاهره أنه بعد أن سرد الأقسام الثلاثة في المتن ذكر  
 ما يتركب منه كل واحدة وليس مراد ابل المراد أنه بعد أن ذكر كل قسم ذكر ما يتركب  
 منه بلصقه كما يعلم من المتن فالترتيب باعتبار كل قسم وما يتركب منه (قوله فذكرنا  
 الخ) هذا تفصيل لما قبله (قوله أن الحقيقة انما تتركب الخ) فيه انه لم يذكر في المتن  
 ما يفيد هذا الحصر وكذا يقال في نظيره بعد اللهم إلا أن يقال انه قد استفيد من  
 الاقتصار على ما ذكرنا الاقتصار على الشيء في مقام البيان يفيد الحصر (قوله  
 جلي) أي ظاهر فلا يحتاج الى دليل (قوله لانه كلما صدقت الخ) أشار بذلك الى قياس  
 اقتراني فذكر صغراه بقوله كلما صدقت الخ) وعلاها بقوله للسواوة وذكر كبراه بقوله  
 وكلما صدق الخ ولاحظوا ههنا لم يذكر لها علة وذكر النتيجة بقوله فكلاما الخ وتوضيح ذلك  
 انه لو صدقت القضية الاولى في قولنا هذا العدد امان يكون زواجا واما ان يكون  
 فردا صدق نقيض الثانية وهو كونه ليس فردا واذا صدق ذلك كذبت نفس  
 الثانية فلزم من صدق الاولى كذب الثانية وأنه لو صدقت الثانية في ذلك صدق  
 نقيض الاولى وهو كونه ليس زواجا واذا صدق ذلك كذبت نفس الاولى فلزم من  
 صدق الثانية كذب الاولى تأمل (قوله فلانه كلما كذبت الخ) أشار بذلك الى

قياس اقتراني أيضا فذكر الصغرى بقوله كلما كذبت الخ وذ كرعتها بقوله للمساواة  
وذ كر الكبرى بقوله وكلما كذب الخ ولم يعلمها الظهورها وذ كر النتيجة بقوله فكما  
كذبت الخ وتوضيحه أنه لو كذبت القضية الاولى في المثال السابق كذب نقيض  
الثانية وهو كونه ليس فردا وإذا كذب ذلك صدقت الثانية نفسها فلزم من كذب  
الاولى صدق الثانية وأنه لو كذبت الثانية في ذلك كذب نقيض الاولى وهو كونه  
ليس ز وجا وإذا كذب ذلك صدقت الاولى نفسها فلزم من كذب الثانية صدق  
الاولى تأمل (قوله ولا يخفى عليك الخ) أي فلا يحتاج الى الاستدلال عليه وقوله  
الامن هذين النوعين أي اللذين هما النقيضان والقضيتان المساوية أحدهما  
لنقيض الاخرى (قوله لانهما اذا تركزت الخ) عملة لكونها مانعة جمع وقوله من  
ذلك أي من القضية والاخص من نقيضها (قوله لزم أن لا يجمع الخ) أي وامكن  
أن يجمعها على الكذب أخذ من باقي كلامه (قوله والالزم الخ) أشار بذلك الى  
قياس استثنائي نظمه هكذا لو امكن اجتماع الطرفين على الصدق لزم اجتماع  
النقيضين عليه لكن التالي باطل بالضرورة وإذا بطل التالي بطل المقدم فإشار الى  
القضية الاولى بقوله والالزم الخ وحذف الثانية التي هي الاستثنائية ثم علل الملازمة  
بين طرفي الاولى بقوله لانه لما كان الخ وتوضيح ذلك أنه لو صدق الطرفان في قولنا  
هذا الجسم اما ان يكون ابيض واما ان يكون اسود لزم صدق النقيضين وهما بالنسبة  
لطرف الاول كونه ابيض وكونه ليس بابيض وبالنسبة للثاني كونه اسود وكونه  
غير اسود وذلك لان كونه ابيض اخص من نقيض كونه اسود وهو كونه غير اسود  
وكونه اسود اخص من نقيض كونه ابيض وهو كونه غير ابيض والقاعدة أنه يلزم  
من ثبوت الاخص ثبوت الاعم فيلزم من ثبوت كونه ابيض ثبوت كونه غير اسود  
ويلزم من ثبوت كونه اسود ثبوت كونه غير ابيض فلزم من هذا اجتماع كونه  
ابيض وكونه غير ابيض واجتماع كونه اسود وكونه غير اسود فتأمل (قوله لزم من  
صدق الخ) أي لان القاعدة أنه يلزم من ثبوت الاخص ثبوت الاعم كما علمت أي  
وإذا لزم ذلك فقد اجتمع النقيضان على فرض صدق الطرفين معا كما أشار له بقوله  
فلو صدق معا الخ (قوله وأيضاً كلما صدق الخ) أشار بذلك الى قياس اقتراني فذكر  
صغراه بقوله كلما صدق أحدهما الخ وعلاها بقوله لانه اخص منه وذ كر كبراه بقوله  
وكما صدق نقيض الاخر الخ وذ كر النتيجة بقوله فكما صدق أحدهما الخ وتوضيحه

أنه لو صدق الطرف الاول في المثال المذكور صدق نقيض الثاني وهو كونه غير  
 اسود واذا صدق ذلك كذب الثاني نفسه فلزم من صدق الاول كذب الثاني  
 وأنه لو صدق الطرف الثاني في ذلك صدق نقيض الاول وهو كونه غير ابيض واذا  
 صدق ذلك كذب الاول نفسه فلزم من صدق الثاني كذب الاول تأمل (قوله  
 لانه) أي احدهما وقوله اخص منه أي من نقيض الآخر أي والقاعدة أنه يلزم من  
 ثبوت الاخص ثبوت الاعم كما تقدم (قوله فلا يجتمعان الخ) نتيجة الدليلين المذكورين  
 وهي عين الدعوى كما هو القاعدة (قوله وأيضا لا يلزم الخ) أشار بذلك الى قياس  
 اقتراي نظمه هكذا كلما كذب أحد الطرفين صح صدق نقيض الآخر وكلما صح  
 صدق نقيض الآخر صح كذب ذلك الآخر ينتج أنه كلما كذب أحد الطرفين صح  
 كذب الآخر فإشاري الصغرى بقوله لا يلزم من كذب أحد الطرفين الخ وعللها  
 بقوله اذ لا يلزم الخ وحذف الكبرى وأشار الى النتيجة بقوله فلا يلزم اذا الخ وتوضيح  
 ذلك أنه اذا كذب الطرف الاول في المثال السابق لم يلزم كذب نقيض الطرف  
 الثاني وهو كونه غير اسود بل يصح صدقه لان الطرف الاول اخص من نقيض  
 الطرف الثاني والقاعدة أنه لا يلزم من كذب الاخص كذب الاعم واذا لم يلزم ذلك  
 لم يلزم صدق الثاني بل يصح كذبه فلم يلزم من كذب الطرف الاول صدق الطرف  
 الثاني وأنه اذا كذب الطرف الثاني في ذلك لم يلزم كذب نقيض الطرف الاول  
 وهو كونه غير ابيض لان الطرف الثاني اخص من نقيض الطرف الاول والقاعدة  
 أنه لا يلزم من كذب الاخص كذب الاعم كما علمت واذا لم يلزم ذلك لم يلزم صدق  
 الاول بل يصح كذبه فلم يلزم من كذب الطرف الثاني صدق الطرف الاول تأمل  
 واعترض صنيع المؤلف بأنه يوهم أن هذا دليل على امتناع اجتماع الطرفين في  
 الصدق كالدليلين قبله وليس كذلك وانما هو دليل على امكان اجتماعهما في  
 الكذب كما هو ظاهر (قوله فلا يلزم اذا) أي اذا كان لا يلزم من كذب أحد الطرفين  
 كذب نقيض الآخر مع ضميمه قولنا واذا لم يلزم ذلك لم يلزم صدق الآخر فتأمل (قوله  
 والازم الخ) قد علمت أن قوله فلا يلزم اذا الخ نتيجة للقياس المذكور وحينئذ فلا  
 يحتاج لقوله والازم الخ لكنه أتى به للتوضيح وأشار به الى قياس استثنائي نظمه  
 هكذا لو لم من كذب أحد الطرفين صدق الآخر فلزم من كذب كل واحد منهما  
 كذب نقيض الآخر لكن التالي باطل لانه يؤدي الى أن كذب الاخص مستلزم لكذب

الاعم وهو باطل وما أدى الى الباطل باطل واذا بطل التالي بطل المقدم فاشار الى  
 القضية الاولى بقوله واللازم الخ وحذف الاستثنائية ثم فرغ على المقدمة الاولى قوله  
 فيكون كذب الاخص الخ وتوضيحه أنه اذا لزمت من كذب الطرف الاول في ذلك  
 المثال وهو كونه ابيض صدق الطرف الثاني فيه وهو كونه اسود لزمت من كذب  
 الطرف الاول كذب نقيض الطرف الثاني وهو كونه غير اسود واذا لزمت من كذب  
 الطرف الثاني في ذلك صدق الطرف الاول فيه لزمت من كذب الطرف الثاني كذب  
 نقيض الطرف الاول وهو كونه غير ابيض فيكون كذب الاخص مستلزما لكذب  
 الاعم وهو باطل فليتأمل (قوله وهو) أي كون كذب الاخص مستلزما لكذب  
 الاعم (قوله فيصح اذا) أي اذا كان لا يلزم من كذب أحدهما صدق الآخر  
 (قوله لانها اذا تركبت الخ) علة لكونها حينئذ مانعة حلو وقوله من ذلك أي من  
 القضية والاعم من نقيضها (قوله لم يمكن كذب الخ) أي ويمكن اجتماعهما على  
 الصدق أخذ من باقي كلامه (قوله لما يلزم عليه الخ) بيانه أنه لو فرض كذب  
 الطرفين في قولنا هذا الجسم اما ان يكون غير ابيض واما ان يكون غير اسود لزمت  
 كونه غير ابيض مع نقيضه وهو كونه ابيض وكذب كونه غير اسود مع نقيضه وهو  
 كونه اسود لانه يلزم من كذب كونه غير اسود كذب كونه ابيض الذي هو نقيض  
 الطرف الثاني ويلزم من كذب كونه غير ابيض كذب كونه اسود الذي هو نقيض  
 الطرف الاول اذ يلزم من كذب الاعم كذب الاخص ولاشك ان كونه غير اسود اعم  
 من كونه ابيض وان كونه غير ابيض اعم من كونه اسود فظهر من هذا كذب  
 كل واحد مع نقيضه وهو باطل فتأمل (قوله من كذب كل واحد الخ) بيان لما  
 (قوله لانه يلزم الخ) علة للعلة (قوله لانه) أي كل واحد منهما وقوله اعم منه  
 أي من نقيض الآخر وهذا دليل لعلة العلة لكن محط التعليل قوله وكذب الاعم الخ  
 (قوله فيلزم من كذبهما الخ) مفرغ على ما قبله لكن ليس المراد أنه يلزم من كذب كل  
 منهما كذب نقيضه هو بل المراد أنه يلزم من كذب كل منهما ٣ نقيض الآخر كما صرح  
 به قبل (قوله فيمكن كذب الخ) مفرغ على التفريع قبله (قوله وهو) أي كذب  
 كل واحد منهما مع نقيضه (قوله وان شئت قلت كلما كذب الخ) أشار بذلك  
 الى أنه يصح أن يستدل على ذلك بقياس افتراضي فذكر الصغرى بقوله كلما كذب  
 أحدا الطرفين الخ ثم عللها بقوله لانه اعم الخ وذكر الكبرى بقوله وكلما كذب نقيض

١  
 ٢  
 ٣  
 ٤  
 ٥  
 ٦  
 ٧  
 ٨  
 ٩  
 ١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

الآخر وذو النتيجة بقوله فكلمنا كذب الخ وتوضيحه أنه إذا كذب الطرف  
 الأول في المثال المذكور كذب نقيض الطرف الثاني فيه وهو كونه اسود لانه  
 اعم منه وكذب الاعم يستلزم كذب الاخص وإذا كذب ذلك صدق الطرف  
 الثاني نفسه وإذا كذب الطرف الثاني في ذلك كذب نقيض الطرف الأول  
 وهو كونه ابيض لانه اعم منه وكذب الاعم يستلزم كذب الاخص كما علمت وإذا  
 كذب ذلك صدق الطرف الأول نفسه فكلمنا كذب أحد الطرفين صدق الآخر  
 فتأمل (قوله لانه) أي أحد الطرفين وقوله اعم الخ أي وكذب الاعم يستلزم كذب  
 الاخص (قوله فلا يجتمعان إذا) أي إذا كان كلاً كذب أحد الطرفين صدق الآخر  
 (قوله وأما صحة اجتماعهما الخ) أي أما امتناع اجتماعهما على الكذب فقد علمت دليله  
 وأما صحة اجتماعهما الخ فهو مقابل لهذا المقدر (قوله فلا يلزم الخ) أشار بذلك  
 إلى قياس اقترافي نظمه هكذا كلما صدق أحدهما صح كذب نقيض الآخر وكما  
 صح كذب نقيض الآخر صح صدق ذلك الآخر ينتج أنه كلما صدق أحدهما  
 صح صدق الآخر فإشار إلى الصغرى بقوله لا يلزم من صدق أحدهما الخ ثم علمها  
 بقوله لانه لا يلزم الخ وأشار إلى الكبرى بقوله وكلام يلزم الخ وأشار إلى النتيجة بقوله  
 فلا يلزم إذا الخ وتوضيحه أنه إذا صدق الطرف الأول في المثال السابق لم يلزم  
 صدق نقيض الطرف الثاني وهو كونه اسود بل يصح كذبه لانه لا يلزم من صدق  
 الاعم صدق الاخص وإذا لم يلزم ذلك لم يلزم كذب الطرف الثاني وإذا صدق الطرف  
 الثاني فيه لم يلزم صدق نقيض الطرف الأول وهو كونه ابيض بل يصح كذبه لذلك  
 وإذا لم يلزم ذلك لم يلزم كذب الطرف الأول فلم يلزم من صدق أحدهما كذب الآخر  
 تأمل (قوله فلا يلزم إذا) أي إذا كان لا يلزم من صدق أحدهما صدق نقيض الآخر  
 الخ (قوله فيصح إذا) أي إذا كان لا يلزم من صدق أحدهما كذب الآخر (قوله  
 فائدة الحقيقية الخ) غرضه بهذه الفائدة بيان أن ما استفيد من قوله في المنفصلة  
 الحقيقية وهي مركبة من النقيضين أو مما يساوي النقيضين من انها مركبة من جزئين  
 قيد لا بد منه بخلاف ما استفيد من نظيره بعد في مانعة الجمع ومانعة الخلو فانه ليس  
 بقيد وإنما اقتصر واعليه لانه اذ علم المحكم بين الطرفين علم بين الاكثر وناقش السعد  
 في ذلك حيث قال والحق أنا إذا اعتبرنا الظاهر الحقيقية أيضاً قد تتركب من أكثر من  
 جزئين كقولنا الكلمة ما اسم أو فعل أو أداة وان رجعنا إلى التحقيق فالمنفصلة



مطلقة لا تتركب الامن جزئين اذ النسبة الواحدة لا تكون الا بين شيئين فعندز زيادة  
الاجزاء تعدد المنفصلات فاذا قلنا الكلمة اما اسم أو فعل أو اداة كان ذلك منفصلتين  
حقيقتين لان المعنى الكلمة اما اسم أو غيره وهذا الغير اما فعل أو غيره واذا قلنا  
هذا الشيء اما ان يكون شجرا أو حجرا أو انسانا كان ذلك ثلاث منفصلات مانعات  
للجمع واذا قلنا هذا الشيء اما ان يكون لاشجرا أو لاجحرا أو لانسانا كان ذلك ثلاث  
منفصلات مانعات للخلو باعتبار الانفصال بين كل جزئين اه ونظر فيه اليوسى  
بأنه اذا نظر للتقدير الذي قدره أو لازم أن كلاما من مانعة الجمع ومانعة الخلو من  
الحقيقية ألا ترى أن المثال الذي جعله من مانعات الجمع معناه هذا الشيء اما أن  
يكون شجرا أو غيره وهذا الغير اما أن يكون حجرا أو غيره وهذا الغير اما أن يكون  
انسانا أو غيره اه (قوله اذ لا واسطة) أى حتى تكون جزأ ثالثا (قوله فيصح  
أن تتركب من اجزاء كثيرة) أى كما يصح أن تتركب من جزئين واعلم انها لا تكون  
الا فيماله ثلاثة اجزاء فاكثر لانها مركبة من الشيء والاخص من تقيضه ومعلوم أن  
هذا التقيض لا بد أن يفرد في محل آخر تحقيقا لعمومه لكن يصح الاقتصاد تارة على  
جزئين كما هو ظاهر (قوله فان كل واحد الخ) توجهه للتمثيل وقوله منها أى من  
انواع الجنس الواحد (قوله هذا الشيء) المراد به شئ يصدق عليه الحيوان بقريته  
عمل انواع الحيوان عليه (قوله وهكذا الى تمام انواع الحيوان) اعترض بأن القضية  
تكون حقيقية حينئذ لانها حينئذ مانعة جمع ومانعة خلو وأجيب بأن المراد الى  
تمام انواع الحيوان الموجودة وهى ترتفع بالانواع المقدره فهى مانعة جمع فقط وفيه  
بعد ويمكن أن يجاب بأن الغاية خارجة كما هو الغالب فى المعنى بالى بخلاف المعنى  
بحتى كما فى النظم المشهور وحينئذ فهى مانعة جمع فقط (قوله فيصح أيضا) أى  
كما يصح تتركب مانعة الجمع من ذلك وقوله أن تتركب الخ أى كأن تقول اما أن يكون  
هذا الشيء غيرا انسانا واما أن يكون غير فرس واما أن يكون غير حمار وهكذا الى تمام  
فقائض انواع الحيوان (قوله لان كل جزء من اجزاء مانعة الجمع الخ) أى كما فى قولك  
اما أن يكون هذا الشيء انسانا واما أن يكون فرسا واما أن يكون حمارا وهكذا فكل  
جزء من هذه الاجزاء لا يصح اجتماعه مع شئ من الاجزاء الباقية فلا يجتمع الانسان مع  
الفرس أو مع الحمار أو غير ذلك ولا يجتمع الفرس مع الحمار أو غيره وهكذا وحينئذ  
ففقائض تلك الاجزاء لا بد أن يتحقق منها اثنان فاكثر فتتركب منها مانعة

الخلق وكافي المثال المذكور ولو قال لانها ابد امر كبة من نقائض اجزاء مانعة الجمع  
 وقد مر انها تر كب من اجزاء كثيرة فلتكن هي أيضا كذلك لكان أوضح (قوله  
 لا يصح اجتماعه الخ) فلا يصح اجتماع الانسان مع الغرس أو غيره وهكذا فتي ثبت  
 جزء منها لم يثبت معه غيره من باقي الاجزاء بل يثبت معه نقائض ذلك (قوله اثنان)  
 أي فاكثر (قوله اذ لو خلى الوجود الخ) أي بذلك للتوضيح لان المفرع عليه علة  
 في التفريع وأشار به الى دليل الخلف وقد تقدم أنه اثبات المدعى بابطال نقيضه  
 فالمدعى هنا زوم أن لا ينتفي اثنان منها من الوجود ونقيضه هو عدم لزوم ذلك  
 المعبر عنه بقوله اذ لو خلى الخ اللازم له وجود نقيضيهما من اجزاء مانعة الجمع وقد  
 ابطال ذلك بقوله هذا خلف واذا بطل هذا بطل ما أدى اليه وهو خلو الوجود عن  
 نقيضين منها معا واذا بطل ذلك ثبت نقيضه وهو لزوم أن لا ينتفي اثنان منها من  
 الوجود (قوله هذا) أي وجود نقيضيهما من اجزاء مانعة الجمع (قوله فاذا) أي  
 فاذا كان لو خلى الوجود عن نقيضين معاً منها لوجد نقيضاهما الخ (قوله أن ينعدم)  
 فيه أن المطاوعة لا تكون الا فيما فيه علاج كان كسر ولذلك قال بعضهم هو محن  
 جرى على السنة المتكلمين وقوله اثنان أي فاكثر (قوله وذلك) أي وجود  
 اثنين فاكثر منها (قوله حيث يعدم اثنان) أي فاكثر (قوله فقد صح اذا) أي  
 اذ جاز أن يوجد اثنان فاكثر منها أي من نقائض اجزاء مانعة الجمع (قوله وقد  
 تفسر الخ) أشار بقدر الى قلة هذا التفسير لان المتبادر انها للتقليل لا للتحقيق (قوله  
 أعم) أي عموماً مطلقاً كما سيوضحه في الشرح (قوله بالعكس) أي وهو لا يجتمع  
 طرفاها على الكذب اجمع طرفاها على الصدق ام لا (قوله فتصدق الخ) تفريع  
 على مجموع التفسيرين المذكورين (قوله بهذا التفسير الاعم) الباء للملابسة وكذا  
 ما بعد (قوله وتباينهما فيما بينهما) فيه ظرفية الخاص في العام والمعنى وتباينهما  
 في النسبة التي بينهما فتأمل (قوله وذلك) أي ووجه ذلك (قوله كلمة فقط)  
 الاضافة للبيان (قوله في الصدق) متعلق بالتنافر وقوله في تفسيره متعلق بزيادة  
 (قوله اذ ليس الخ) علة لقوله توجب اخراج الخ (قوله بل في الصدق والكذب  
 معا) اضراب اتفق على (قوله وتوجب أيضا) أي كما أوجبت ما ذكر (قوله لان تلك  
 الزيادة الخ) علة لقوله وتوجب أيضا الخ (قوله وذلك) أي هذا المعتضى وهو  
 عدم التنافر بين طرفيها في الكذب (قوله تعتضى الخ) تفسير لقوله وكذلك (قوله

وذلك) أي هذا المقتضى وهو عدم التناظر بين طرفيها في الصدق (قوله والتفسير  
 الثاني كان الانسب أن يقول وثانيهما كما لا يخفى (قوله أن تحذف الخ) فيه تسمع  
 لأن التفسير الثاني ليس عين الحذف بل ما بقي بعده فالمعنى على ذلك (قوله كلمة فقط)  
 الاضافة للبيان كما مر (قوله اعم من الحقيقية) أي عموماً عطف لكل حقيقة  
 مانعة خلو ومانعة جمع ولا عكس فيهما (قوله وتصير الحقيقية الخ) من عطف اللازم  
 على ما قبله (قوله حينئذ) أي حين اذ حذفت كلمة فقط من حد كل واحدة منهما  
 (قوله فتنقسم الخ) مفرع على قوله فتصير الخ وقوله الى حقيقة كقولنا العدد اما  
 زوج أو فرد وقوله الى ما حكم فيها يمنع الجمع فقط كقولنا هذا الشيء اما أن يكون  
 أبيض واما أن يكون اسود وقوله الى حقيقة كالمثال المذكور وقوله الى ما حكم  
 فيها يمنع الخلو فقط كقولنا هذا الشيء اما أن يكون غير أبيض واما أن يكون غير اسود  
 كما هو ظاهر (قوله وبين مانعة الجمع ومانعة الخلو الخ) هذا إذا تد على ما صرح به  
 في المتن وان كان منه وما منه فتأمل (قوله يجتمعان الخ) بيان للعموم والمخصوص  
 من وجه وقوله في الحقيقة كقولنا العدد اما زوج أو فرد (قوله بما اذا كان بين  
 طرفيها منع الجمع فقط) كقولنا هذا الشيء اما أن يكون أبيض واما أن يكون اسود  
 وقوله بما اذا كان بين طرفيها منع الخلو فقط كقولنا هذا الشيء اما أن يكون غير  
 أبيض واما أن يكون غير اسود كما لا يخفى (قوله وبين مانعة الجمع الخ) فكل مانعة  
 جمع في التفسير الاول مانعة جمع في التفسير الثاني لاجتماعهما فيما يمنع الجمع فقط  
 ولا عكس لانفراد التفسير الثاني فيما يمنع الجمع والخلو معاً وقوله وكذا بين مانعتي  
 الخلو الخ فكل مانعة خلو في التفسير الاول مانعة خلو في التفسير الثاني لاجتماعهما  
 فيما يمنع الخلو فقط ولا عكس لما تقدم ولا يخفى عليك الامثلة (قوله والتفسير  
 الاول) مبتدأ خبره قوله هو الاخص وكذا قوله والثاني هو الاعم (قوله والقضية  
 المحلية الخ) ظاهره أن اجزائها ثلاثة فقط موضوع ومحمول ونسبة بينهما والمصرح به  
 في كلامهم انها أربعة بزيادة النسبة الخارجية وهي وقوع النسبة الخبرية أولاً  
 وقوعها كما تقدم وجعل الغرض الجزاء الرابع الايقاع والانتزاع ورده ملائماً بما  
 ذلك معناه ادراك الوقوع أو عدم الوقوع وليس ذلك جزأً للقضية فالتحقيق ما ذكرنا  
 ويحاج عن المؤلف بأن المراد بالنسبة في كلامه ما يعبر عنه النسبة الخبرية والخارجية وانما  
 جعلهما المؤلف جزأً واحداً لانهما يفهمان من لفظ واحد وهو الرابطة لكنه يدل على

النسبة المخارجية مطابقة وعلى النسبة المخبرية التزاما لما كان اللفظ الدال عليهما  
واحد جعلهما المصنف جزءا واحدا طلبا للاختصار (هذا) وقال بعضهم جعل اجزائها  
اربعة انما هو عند النجم واما عند العرب فهي ثلاثة فقط فالمؤلف جار على اصطلاح  
العرب لكن لم يوافق على ذلك بعض العلماء (قوله ويسمى موضوعا انما سمي بذلك)  
كما قاله ابن يعقوب لانه يتخيل فيه انه كشيء وضع ونصب ليحمل عليه غيره وقوله  
ويسمى محمولا انما سمي بذلك كما قاله ابن يعقوب ايضا لانه يتخيل فيه انه كشيء حمل  
على غيره وسبب التخيل المذكور ان المعروف وهو المحكوم عليه اصله ان يكون ذاتا  
وهي احق بأن تكون حاملا والعارض وهو المحكوم به اصله ان يكون وصفا وهو  
احق بأن يكون محمولا (قوله ولا بد من نسبة بينهما) ظاهره ان المراد منه النسبة  
المخبرية وقد عرفت ما فيه (قوله ويسمى اللفظ الخ) أي لانه دل على النسبة الرابطة  
بين المحكوم عليه والمحكوم به فتسميته بذلك من باب تسمية الدال باسم المدلول واعلم  
ان هذا اللفظ اداة دلالة على معنى غير مستعمل وهي النسبة بين الطرفين لكنه تارة  
يكون في قالب الاسم بأن يكون على صورة الضمير سواء كان للمتكلم أو للمخاطب  
أو للغائب ويسمى حينئذ رابطة غير زمانية وتارة يكون في قالب الفعل بأن يكون على  
صورة فعل من الافعال الاقصية لا فرق بين ان يكون لفظ كان أو غيره الا ما يكون  
الكلام معه انشاء كعسى ويسمى حينئذ رابطة زمانية فهو قسمان واشتق كل  
السعد الاول بأن لفظ هو مثلا في قولنا زيد هو قائم ضمير عائد على زيد فهو دال عليه  
ولا دلالة له على النسبة اصلا عند أهل العربية فان ارادوا به ما سمي ضمير الفصل فهو  
لا يكون الا بين جزئي ابتداء معرفتين أو كالمعرفتين في امتناع محقوق آل فلا يكون في مثل  
ذلك وعلى فرض ان يكون فلا دلالة له على النسبة وانما يدل على التأكيد والمحصر  
وتحقيق ان ما بعده خبر لا نعت واجاب عنه الشيخ ابو نصر الفارابي بأن المراد ان أهل  
هذا الفن نقلوا ذلك للدلالة على النسبة وليس المراد انه موضوع لها في اللغة  
العربية واختار بعضهم ان المراد ضمير الفصل قال وقوله لا يكون الخ يمكن التخلص  
منه بأن يقال انما قصره النحاة على ذلك لان المقصود الا هم به عندهم الفرق بين الخبر  
والتابع فلا حاجة الى ذكره اذا كان المحكوم به لا يلتبس بالتابع على ان بعض النحاة  
يجوز الفصل بين النكرات مطلقا واما المناطق فلا يبعد ان يلتزموه في كل موضع  
ولونية لان مقصودهم به ان يرد من ذلك وهو اربط ايضا فلهم به مزيد اهتمام وقوله

وعلى فرض الخ غير مسلم لتصر بجه بأنه يحقق أن ما بعده خبر لا نعت وهذا يستلزم ربط  
 ما بعده بالموضوع إذ كل ما أفاد أن هذا الشيء خبر أفاد أنه مسند للموضوع واستشكل  
 الثاني أبو عبد الله الشريف من وجهين الأول أنها قد تجتمع مع الضمير الرابطة كما  
 في قوله تعالى كنت أنت الرقيب عليهم وهذا يمنع كونها رابطة الثاني أنها وضعت  
 لمعنى آخر غير الرابطة كالدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمن الموافق لصيغتها وإجاب  
 ابن مرزوق عن الأول بأنهم لم يقولوا بأنها في كل مكان للربط بل يصح الربط بها  
 كما أن الضمائر كذلك ولك أن تجعل كليهما للربط كما كيدا فكأن كل واحد من  
 الطرفين يجوز تأكيده كذلك ما يدل على النسبة وعن الثاني بأن كونها وضعت  
 لمعنى آخر غير الرابطة لا ينافي كونها رابطة وأيضا إنما سميت ناقصة لأنها لا تكفي  
 بالموضوع بل تطلب معه المحمول وهذا شأن النسب فانها تستلزم امتسبين اه ملخصا  
 من حاشية شيخ شيخنا على الملوى بتصرف وزيادة (قوله الدال عليها) أى على  
 النسبة وهذا يقتضى بناء على ظاهره أن اللفظ المسمى رابطة دال على النسبة نفسها  
 مع أنه دال على وقوعها أولا ووقوعها وأما على ما مر من أن المراد بالنسبة ما يشمل الخبرية  
 والخارجية فظاهر لأن المراد الدال عليها بطريق الالتزام بالنظر للأولى وبطريق  
 المطابقة بالنظر للثانية كما صرح به السعدى في شرح الشمسية (قوله ويسمى الثاني الخ)  
 أى فى اصطلاح أهل المنطق وكذا ما بعد كما ذكره فى الأول ففيه حذف من غير الأول  
 لدلالته (قوله فلو قلت الخ) مفرع على ما قبله على ترتيب اللف والنشر (قوله)  
 قدمته أو آخرته توضيح لما علم من تكرير المثال قبله وكذلك قوله تقدم أو تأخر (قوله)  
 لأنه المحكوم عليه) أى وقد تقدم أن المحكوم عليه هو الموضوع وقوله لأنه المحكوم به  
 أى وقد تقدم أن المحكوم به هو المحمول (قوله ولو قلت كل انسان الخ) غرضه بذلك  
 دفع ما قد يتوهم من ظاهر التركيب أن لفظ كل أو بعض هو الموضوع كما هو ظاهر  
 (قوله إذ علمها الخ) أى لا على لفظ كل أو بعض ولما استشعر سراً لاصورته وإذا كان  
 كذلك فلم أتى بلفظ كل أو بعض قال أما لفظ كل الخ (قوله أما لفظ كل وبعض)  
 الإضافة فيهما للبيان كما هو واضح (قوله لأنه لا معنى لها الخ) هذا صريح فى أن  
 المراد أنه دال على النسبة الخبرية فقط لأنها مقيدة بالإيجاب أو السلب وفيه ما مر  
 (قوله بالإيجاب) الباء للإباسة متعلقة بمحذوف حال من النسبة أى حال كون تلك  
 النسبة ملتبسة بالإيجاب الخ والمراد من الإيجاب والسلب هنا وقوع النسبة ولا وقوعها

لا الاتباع والانتزاع اللذين هما ادراك الوقوع وادراك اللا وقوع (قوله الا أن  
 هذه الخ) أي لكن هذه الخ وهو استدراك على ما قد يفهم مما سبق أنه مصرح به  
 دائماً كالموضوع والمحمول (قوله في اللغة العربية) أي بخلاف غيرها من اللغات لانه  
 قيل أن لغة اليونان توجب ذكر الرابطة الزمانية دون غيرها ولغة العجم لا تستعمل  
 القضية خالية عنها واعترض على المؤلف بأن كلامه يقتضى أن العرب قد تستعمل  
 هذا الضمير للربط مع أنه ليس كذلك كما مر وأجيب بأن المراد اللغة العربية التي  
 عربوا بها هذا الفن لا اللغة التي ينطقون بها العرب وذلك أن أهل هذا الفن كانوا  
 وضعوه باللغة الفارسية واليونانية وكانوا يعبرون عن الربط بما يوافق لغتهم كهست  
 في اللغة الفارسية ثم انهم عربوه فعبروا عنه بلغة العرب وهي المرادة بقوله في اللغة  
 العربية فتأمل (قوله والربط اللفظي) عطف مسبب على سبب وجعله بعضهم  
 من عطف المرادف وإنما كان ذلك رابطة لانه لو قلنا زيد عالم وزيد قائم على سبيل  
 التعداد بلا اعراب وربط لفظي لم يفهم منه اسناد ولا ربط فاذا قيل زيد عالم وزيد قائم  
 بالاعراب والربط اللفظي فهم ذلك فتأمل (قوله وتسمى الجملة عند حذف الرابطة)  
 أي كأن قيل زيد قائم أو قام زيد وقوله ثنائية أي لانها لم يصرح فيها بالجزئين (قوله  
 وعند التصريح بها) أي كأن يقال زيد هو قائم وقوله ثلاثية أي لانها صرح فيها  
 بثلاثة اجزاء (قوله وعند التصريح بها) أي مع الرابطة وقوله بالجهة وذلك كأن  
 يقال الله هو موجود بالضرورة وقوله رباعية أي لانها صرح فيها بأربعة اشياء وان  
 لم يكن الرابع جزءاً (قوله مع ذلك) أي المذكور من الرابطة والجهة وقوله بالسور أي  
 كأن يقال كل انسان هو حيوان بالضرورة (قوله اذ ليس معنى الخ) علة لقوله  
 ولا تسمى الخ وقوله بدليل أن الشخصية الخ استدلال على العلة قبله واعلم أن القضية  
 الشخصية ما كان موضوعها مشخصاً معيناً كقولك زيد قائم أو ليس زيد بقائم كما  
 تقدم بيان ذلك مع بيان باقي أقسام القضية الجملة في الكلام على البسطة (قوله  
 معنى الكسور) أي الذي هو الاحاطة بكل الافراد أو بعضها (قوله بخلاف معنى)  
 الجهة ومعنى الرابطة يعنى أن كل قضية لا بد لها من النسبة التي هي معنى الرابطة  
 ولا بد لتلك النسبة من الصفة التي هي معنى الجهة وتلك الصفة هي اما الوجوب  
 أو الاستحالة أو الجواز كما سيأتى توضيحه ان شاء الله تعالى (قوله فانها لازمان الخ)  
 هذا تصريح بمفاد قوله بخلاف الخ وقوله كموضوعها الخ تنظير في اللزوم (قوله تنبهات)

أى ثلاثة (قوله اختلفوا الخ) أى على أقوال ثلاثة الأول أن كيفية صدق الموضوع  
 على افراده المحكوم عليها الامكان الثانى انها الفعل الثالث انها تابعة لكيفية  
 صدق المحمول فان كانت الامكان فهى هو وان كانت الفعل فهى هو مثلاً اذا قلنا  
 كل كاتب انسان فالموضوع فيه يصدق على افراد أى يحمل عليها بمعنى أنه يخبر به  
 عنها وكيفية صدقه عليها الامكان على القول الأول بأن يقال زيد كاتب  
 بالامكان وعمر وكاتب بالامكان وخالد كاتب بالامكان وهكذا والفعل على القول  
 الثانى بأن يقال زيد كاتب بالفعل وعمر وكاتب بالفعل وخالد كاتب بالفعل وهكذا  
 وأما على القول الثالث فان أريد أنه انسان بالامكان فكيفية صدق الموضوع على  
 افراده الامكان وان أريد أنه انسان بالفعل فكيفية ذلك الفعل فتأمل (قوله فى  
 كيفية صدق الخ) أى فى صفة جملة عليها معنى الاخبار به عنها هل هى الامكان  
 أو الفعل أو تابعة لكيفية صدق المحمول كما علمت (قوله عند الاطلاق) ظرف لقوله  
 صدق الموضوع أى وأما عند التقييد بالامكان كأن يقال كل كاتب بالامكان  
 انسان أو بالفعل كأن يقال كل كاتب بالفعل انسان فلا خلاف فيها حيثئذ بل هى  
 الامكان فى الاول اتفاقاً والفعل فى الثانى كذلك (قوله فتميل الخ) هذا مع ما يأتى  
 تفصيل للخلاف وقوله يحمل أى صدق الموضوع على افراده المذكورة (قوله  
 بالامكان) أى الذى هو أعم من الفعل لانه يشمل ويشمل القوة كما أشار له بقوله صدق  
 عليها الخ وسيشير اليه فى الكلام على القول الثانى أيضاً المراد به ما قابل الامتناع  
 لا ما قابل الفعل (قوله فتقولك الخ) مفرع على قوله يحمل الخ وقوله كل كاتب  
 انسان قال بعضهم هذا المثال لا يصح الاعلى مذهب الفلاسفة النافين للجن والملك اه  
 وهو مبنى على أن الانسان مأخوذ من الانس فيكون خاصاً بى آدم وأما على أنه مأخوذ  
 من ناس اذا تحرك فيكون عاماً لانواع العقلاء الثلاثة فالتمال صحيح على مذهب  
 المسلمين المثبتين لذلك (قوله كلما يصدق الخ) أى كل فرد فرد يصدق الخ كما مر (قوله  
 كتب بالفعل الخ) هذا تصريح بما فى الامكان (قوله عند الاطلاق) لا حاجة له لانه  
 فرض الكلام كما هو ظاهر (قوله من غير تقييد الخ) هذا تفسير لقوله المطلق (قوله  
 ولا غيرهما من سائر الجهات) نظريه بأن الفعل من الجهات فيقتضى ذلك انه ليس  
 مقيداً به وأجيب بأن المراد نفي غيره لانه هو الفرض فلا يتوهم نفيه (قوله فتقولك الخ)  
 مفرع على قوله وقيل يحمل الخ (قوله على هذا) أى على هذا القول (قوله الذى

هو أعم من الفعل) فالفعل أخص من الامكان وكذلك القوة فهو أعم  
 منهما وهما متباينان (قوله كلام المعلم الاول) أى المدون لهذا الفن أولاً وقوله  
 ارسطاطاليس بفتح الهمزة وضم الراء وسكون السين وبتأني مهملتين بينهما  
 وبعدهما ألف وبلاد مكسورة فياء ساكنة فسین مهملة وقد يختصر فيقال ارسطو  
 بكسر الهمزة وفتح تين بعدها فهو مختصر منه خلافاً لمن توهم انهما اسمان لشخصين  
 مختلفين وتعبير الشكل لا يقتضى ذلك وكان كل من الاسكندر والمعلم الاول قبل  
 مبعث النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وهو) أى هذا القول الثانى وقوله الذى  
 يدل عليه الخ) وجه الدلالة انه لا يصح أن يحمل صدق الموضوع على افراده المحكوم  
 عليها فى الآيتين المذكورتين ونحوهما على الصدق بالامكان لانه يصير المعنى  
 فى الآية الاولى وكل فرد فرد يصدق عليه السارق والسارقة بالامكان سواء سرق  
 بالفعل أم لا فاقطعوا أيديهما وفى الآية الثانية وكل فرد فرد يصدق عليه الزانى  
 والزانية بالامكان سواء زنى بالفعل أم لا فاجلدوهما وهذا ليس بصحيح اتفاقاً فتعين  
 أن يحمل على الصدق بالفعل تأمل (قوله ونحو ذلك) أى المذكور من الآيتين  
 (قوله لمجهة صدق الخ) كان الاظهر أن يقول لصدق المحمول فى جهته كما لا يخفى على  
 المتأمل (قوله للحفيد الخ) ذكر اليوسى انه ليس منفرداً به لانه مذهب قوم آخرين  
 وهو من علماء المالكية (قوله الموضوع يحتمل الخ) هذا قد يخالف جزمه فى صدر  
 التنبيه الاول بأن الافراد محكوم عليها ولعله مبنى على الاحتمال الرابع لانه هو  
 المراد من الموضوع على ما اصططح عليه أهل المنطق على ما فيه كما سيأتى أو مبنى على  
 الاحتمال الثانى وهذا هو الاظهر فليحرم (قوله ذاته وحقيقته) العطف للتفسير  
 فالذات والحقيقة بمعنى هذا هو المتعارف لكن الذى فى شروح الشمسية ان ذات  
 الموضوع عند المناطقة افراده وأما حقيقته فهى مفهومه ويسمى عندهم وصف  
 الموضوع وعنوانه وعليه فكان على المؤلف أن يحذف الذات ويقتصر على الحقيقة  
 لكنه قد جرى على المتعارف كما علمته (قوله الثانى افراده) سيأتى ان هذا هو القريب  
 للتحقيق فتنبه (قوله الثالث الموصوف به) أى بالموضوع أى بمفهومه وحقيقته  
 والمراد به معنى كلى موجود فى الذهن وان كان فى الخارج هو الافراد فحصل  
 أن للموضوع ثلاثة أمور الحقيقة والافراد والموصوف به ممثلاً اذا قلنا كل انسان  
 حيوان فالموضوع الانسان وهو محتمل لان يراد به ذاته وحقيقته التى هى الحيوان



الناطق ولان براديه افراده كزيد وعمر و وهكذا ولان براديه الموصوف بالانسانية  
 أى الشئ المتصف بهاى بهذا المعنى الكلى المعقول فى الذهن وان كان فى الخارج  
 هو الافراد المذكورة (قوله ما صدق) أى الموضوع فالصلة تجرت على غير من هى له  
 ولم يبرز لامن اللبس والضمير فى قوله عليه لما وكذا الضمير فى قوله الى كونه واما  
 الضمائر الثلاثة التى بعد فهى للموضوع (قوله حتى يدخل) أى فى يدخل حتى تفر ربيعة  
 على قوله من غير التفات الخ (قوله اذ هو صادق الخ) علة لقوله حتى يدخل الخ وفيه  
 ان المفرع عليه علة فى التفريع كما فى غير مرة ويجب بما مر أيضا من انه قد بدأ فى ذلك  
 للتوضيح وانه علة للعلية (قوله وهذا الاحتمال الرابع هو المراد الخ) اعترض بانه  
 يقتضى ان هذا يتفق عليه عند أهل المنطق مع انه انما هو طريقة لبعضهم جرى عليها  
 فى الجمل وقال بعضهم ان كان المحكوم عليه نوعا أو ما يساويه من الفصل أو الخاصة  
 فالمحكم على الافراد الشخصية فقط نحو كل انسان أو كل ناطق أو كل ضاحك حيوان  
 وان كان المحكوم عليه جنسا أو عرضا عاما فالمحكم على كل من الافراد الشخصية  
 والحقائق النوعية من الانسان والفرس ونحوهما نحو ان يقال كل حيوان جسم  
 أو كل ماش جسم ومن الافاضل كما قاله القطب من قصر الحكم على الافراد الشخصية  
 مطلقا قال وهو قريب الى التحقيق لان اتصاف الحقيقة النوعية بالمحمول ليس  
 بالاستقلال بل لاتصاف شخص من اشخاصها به واجيب بان المراد بأهل المنطق  
 أهل تلك الطريقة فقط لا جميع أهل هذا الفن (قوله وعلى هذا) أى الاحتمال  
 الرابع وهو كون المراد من الموضوع فى اصطلاح أهل المنطق ما يشمل الحقيقة  
 والافراد (قوله لانه يدخل الخ) علة لقوله فلا يصح الخ (قوله بل هى الخ) اضراب  
 اتفق على (قوله أيضا) أى كما لا يصدق قولك كل انسان شخص جزئى (قوله لان  
 الافراد الخ) علة لقوله ولا يصدق أيضا (قوله وهذا المثال فى موجب الكذب  
 الخ) وذلك لان سبب الكذب فى المثال الاول الحكم على الحقيقة بحكم الاشخاص  
 وفى المثال الثانى الحكم على الافراد بحكم الحقيقة (قوله وهما قولنا الخ) فيه مع  
 ما قبله لف ونشر مرتب فالاول للاول والثانى لالثانى (قوله وانما منعوا ان يراد الخ) هذا  
 شروع فى بيان وجه منعهم لارادة غير الاحتمال الرابع لكنه لم يبين ذلك فى الاحتمال  
 الثانى وكانه ترك ذلك فيه لكونه غير مسلم (قوله لان ذلك) أى كون المراد من  
 الموضوع ذاته وحقيقته وقوله يمنع الخ أى قد يمنع الخ أخذ من قوله لجواز الخ وقوله

في القياس الخ نظمه هكذا كل انسان حيوان والحيوان فرس فالاصغر الذي هو  
 موضوع الصغرى لم يندرج في الاوسط الذي هو موضوع الكبرى لان المراد به حقيقة  
 مخصوصة وهي الحيوان الصاهل بدليل الاخبار عن ذلك بالفرس (قوله فلا يتعدى  
 الخ) مفرغ على منع اندراج الاصغر تحت الاوسط وقوله منه اليه كل منهما متعلق  
 يتعدى والضمير الاول للاوسط والثاني للاصغر اى فلا يتعدى الحكم من الاوسط الى  
 الاصغر (قوله لجواز الخ) قيل ان هذا لا يصلح علة لذلك وانما علة عدم الاندراج  
 وفيه نظر لانه منشا عدم الاندراج فهو علة له ظاهرة كما قاله شيخنا (قوله باحدى  
 الحقيقتين) اى التى هى حقيقة الاوسط وقوله دون الاخرى اى التى هى حقيقة  
 الاصغر (قوله كقولنا ما حقيقة الخ) هذا الاشارة الى القياس المذكور بيده ان المراد منه  
 ولو اورد القياس على نظمه الاصلى لكان اوضح واخصر وما اسم موصول مبتدا  
 وحقيقة خبر مبتدا محذوف والجملة صلتها وحيوان خبرها فى القضية الاولى  
 وفرس خبرها ايضا فى الثانية والمعنى الذى هو حقيقة الانسان حيوان والذى  
 هو حقيقة الحيوان فرس والكبرى مشكلة لمحل الاختصاص فيها على الاعم ويوجب بأن  
 المراد بالحيوان فيها الصاهل لكن القياس يكون حينئذ فاسد الصورة لعدم كنية  
 الكبرى تأمل (قوله ان يراد به) اى بالموضوع (قوله عليه) اى على كون المراد  
 بالموضوع موصوفه (قوله ان يكون لكل موضوع موضوع الى غير نهاية) بيان  
 ذلك انه اذا قيل مثلا كل انسان حيوان فالوضوع فيه انسان فلوا يريد منه موصوفه  
 لكان موضوعا وهذا الموضوع يراد منه موصوفه فيكون موضوعا وهذا الموضوع  
 يراد منه موصوفه فيكون موضوعا فيتسلسل فتأمل (قوله قد يقصد الخ) غرضه  
 بذلك بيان القضية الخارجية والحقيقية كما لا يخفى لئلا يكون لاجل ذلك هنا  
 لانه سيذكره فى المتن فيما يأتى (قوله فى نفس الامر) المراد به علم الله تعالى وارا دته  
 كما يؤخذ مما بعده (قوله وقد اوضح الخونجى الخ) اى حيث ذكر ما يترتب على كل  
 منهما (قوله الكشف) بدل مما قبله (قوله وانعكس الصدق والكذب الخ) اى  
 فيصدق بهذا الاعتبار ما كان قد كذب بالاعتبار الاول وهو قولك كل بياض لون  
 ويكذب بهذا الاعتبار ما كان قد صدق بالاعتبار الاول وهو قولك كل لون سواد (قوله  
 وذلك) اى الفرق الذى اوضحه الخونجى (قوله وتسمى الخ) هذه التسمية اصطلاحية  
 والافساده الشئ ما ركب منه ذلك الشئ وكيفية النسبة ليست كذلك وكما تسمى بذلك

تسمى عنصر القضية وأصل القضية كما قاله الغنيمي وقد فرض المؤلف كلامه كما ترى  
 في الجملة ولم يذ كر ذلك في الشرطية مع أنها تكون موجهة أيضا إذا ذكر اللفظ الدال  
 على كيفية تعلق تاليها بمقدمها من الزوم أو الاتفاق في المتصلة كأن يقال كلما كان  
 الشيء إنسانا كان حيوانا لزوما أو كلما كان الانسان ناطقا كان الحمار ناطقا اتفاقا أو على  
 كيفية العناد بين طرفيهما من كونه عقليا أو اتفانيا كأن يقال العدد اما زوج  
 أو فرد عقلا أو يقال في شخص اسود كاتب اما أن يكون هذا بيضا أو كاتب اتفاقا  
 أفاده المولى في موجهاته (قوله بالضرورة الخ) الباء للتصوير وكذا ما بعد والمراد  
 من الضرورة الوجوب العقلي كما يشير إليه في الشرح واعلم أن الضرورة اخص من  
 الدوام وهو اخص من الاطلاق وهو اخص من الامكان فهو اعمها وقد جعل تحت كل  
 من هذه الاربعة قسمين مطلق ومقيد فتكون الجملة ثمانية وقد دخل تحت الضرورة  
 مطلقة ومقيدة سبع قضايا بالضرورة المطلقة والمنروطة العامة والمنروطة الخاصة  
 والوقئية المطلقة والوقئية غير الموصوفة بالاطلاق والمنتشرة المطلقة والمنتشرة غير  
 الموصوفة بالاطلاق ودخل تحت الدوام مطلقا ومقيدا ثلاث قضايا الدائمة المطلقة  
 والعرفية العامة والعرفية الخاصة ودخل تحت الامكان مطلقا ومقيدا خمس قضايا  
 الممكنة العامة والممكنة الخاصة والممكنة الوقئية والممكنة الدائمة والممكنة الحيزية  
 ودخل تحت الاطلاق مطلقا ومقيدا اربع قضايا المطلقة العامة والوجودية اللادائمة  
 والوجودية الاضروية والحيزية المطلقة فالمجموع تسع عشرة كما سيذكره في الشرح  
 مفصلا وهي غير منحصرة في ذلك اذ لا تنحصر في عدد كما قاله القطب (قوله بغير المحمول)  
 أن كوصف الموضوع وكوقته المعين أو المبهم كما سيحكي أن شاء الله تعالى (قوله  
 أو بمقابليهما مقابل الضرورة الامكان ومقابل الدوام الاطلاق كما سيأتي وقوله  
 كذلك أي مطلقين أو مقيدين بغير المحمول وقوله مادة مفعول ثان تسمى (قوله ويسمى  
 اللفظ الخ) هذا ظاهر في القضية المفروضة أما في المعقولة فالجبهة اسم تحمك العقل  
 بتشكيف النسبة بالكيفية كما في القطب ولك أن تحمّل اللفظ على ما يعم المفروض به  
 حقيقة أو حكما فيكون ظاهرا فيهما (قوله ويدخل الخ) هذه العبارة من هنا إلى أول  
 كلام الشرح اعني قوله قد عرفته الخ ليست في اكثر النسخ ومقتضاه انها ليست  
 من اصل التأليف بل ملحقة وهو كذلك فيما يظهر لانها تتخالف كلامه الآتي في  
 الشرح حيث جعل الموجهات تسع عشرة بجعل للممكنات خمس وهي ليس فيها الاست

عشرة يجعلها اثنتين فتأمل (قوله فيما ذكر) أى فى متعلق ما ذكر لان ما ذكر هو  
 كيفية النسبة المصورة بالضرورة الخ ولا يخفاء أن ما سيذكره لا يدخل فى ذلك وإنما  
 يدخل فى متعلقه وهو القضية ويصح أن يقدر فيما بعد بأن يقال ويدخل فيما  
 ذكر كيفية نسبة الضرورية الخ وكذا ما يأتى لكن الاول اقل تكلفاً (قوله الضرورية  
 المطلقة) سميت ضرورية لان صفة نسبتها الضرورية ومطلقة لعدم التقييد فيها بوصف  
 أو وقت ولا فرق فيها بين أن يكون موضوعها انساناً أو لا كما قاله الجمهور فالاولى نحو  
 قولك الله عالم بالضرورة والثانية نحو قولك الانسان حيوان بالضرورة وعند ابن  
 سينا على ما قيل انها اذا اطلقت فهى مخصوص الاولى وأما الثانية فتعقيد دوام ذات  
 الموضوع وكلام المصنف يميل اليه وهى بسيطة لعدم تركبها من جزئين كما سأتى (قوله  
 وهى ما يجب الخ) أى قضية يجب الخ أى ثبوتاً أو نفيًا فى المثال الاول ما ذكره المصنف  
 ومثال الثانى قولك لاشئ من الانسان يجبر بالضرورة (قوله والمشر وطه العامة)  
 أى ويدخل فيه المشر وطه العامة سميت مشروطة لما فيها من اشتراط دوام وصف  
 الموضوع وعامة لانها اعم من المشروطة الخاصة فانها لم تعقد بما ينفى احتمال دوام  
 الوصف وهو قولنا لادائمها وهى بسيطة كالتى قبلها (قوله وهى ما يجب الخ) أى ثبوتاً  
 كما فى المثال الذى ذكره أو نفيًا كما فى قولك لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع  
 بالضرورة مادام كاتباً وقوله بالوصف الذى الخ أى الذى هو فى المثال كاتب وقوله  
 عبر به أى بالوصف وقوله عنه أى عن الموضوع وقوله من غير تعقيد الخ احتريزه  
 من المشروطة الخاصة كما سيوضح أن شاء الله تعالى واعلم أن المشروطة العامة تطلق  
 على معينين أحدهما ما حكم فيها بضرورة النسبة بشرط دوام الوصف الذى لولاه  
 لم تكن الضرورة كالمثال الذى ذكره المصنف فان تحرك الاصابع مشروط بدوام  
 الكتابة وولاد ذلك لم تكن الضرورة وثانيهما ما حكم فيها بضرورة النسبة مادام الوصف  
 سواء توقفت الضرورة على ذلك الوصف ام لا فالاول كما فى المثال المذكور والثانى  
 كقولك كل كاتب انسان بالضرورة مادام كاتباً فان الانسانى ثابتة مادامت  
 الكتابة بل وفى غير وقت دوامها ولا تتوقف الضرورة عليها وهذا هو المتبادر من  
 كلام المصنف وان لم يمثل الامساك توقفت الضرورة فيها على الوصف فتأمل (قوله  
 والمشر وطه الخاصة) أى ويدخل فيه المشر وطه الخاصة سميت مشروطة لما  
 وخاصة لانها اخص من المشروطة العامة فانها مقيدة بما ينفى احتمال دوام الوصف

وهو قولنا لا دائما وهي مركبة فان كانت موجبة كما في المثال الذي ذكره المصنف  
كانت مركبة من مشروطة عامة موجبة فطلقة عامة سالبة فالاولى هي الجزء الاول  
اعنى قولك مثلا كل كاتب متمرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً والثانية هي الجزء  
الثاني اعنى قولك لا دائما فانه في قوة أن يقال لاشئ من الكاتب متمرك الاصابع  
بالاطلاق العام أى بالفعل في بعض الاوقات وذلك عند التجرد عن الكتابة كاسيشر  
اليه الشرح وانما كان ذلك في قوة ما ذكر لان ايجاب المحمول للموضوع اذا لم يكن دائماً  
كان السلب متحققاً في الجملة وهذا هو معنى السالبة المطلقة العامة وان كانت سالبة  
كما في قولك لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتباً لا دائماً  
كانت مركبة من مشروطة عامة سالبة وهي الصدر فوجبة مطلقة عامة وهي العجز  
لانه في قوة أن يقال كل كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام أى بالفعل في  
بعض الاوقات وذلك عند التجرد عن الكتابة كما علمت وانما كان في قوة لان سلب  
المحمول عن الموضوع اذا لم يكن دائماً كان الايجاب متحققاً في الجملة وهذا هو معنى  
الموجبة المطلقة العامة (قوله وهي مثل المشروطة العامة) أى في تعريفها السابق  
ولما كان ذلك يوهم أنه يعتبر فيها عدم التقييد بنفي الدوام استدرك عليه بقوله لكن  
مع التقييد بالتح (قوله بحسب ذات الموضوع) متعلق بنفي الدوام أى لا بحسب الوصف  
الذي اتصف به الموضوع وقوله عند تجرد التح ظرف لنفي الدوام فنفي الدوام انما هو  
بالنظر لذلك (قوله والوقتيه المطلقة) أى ويدخل فيه الوقتيه المطلقة سميت وقتيه  
للتقييد فيها بالوقت ومطلقة لاطلاقها عن التقييد بقولنا لا دائماً وهي بسيطة لعدم  
تركبها مثل ما مر (قوله وهي ما يجب التح) أى بثبوتها كما في مثال المصنف أو نفيها كما في قولك  
لاشئ من الانسان بساكن الاصابع وقت الكتابة بالضرورة وقوله في وقت معين  
أى كقولنا وقت الكتابة في المثال المذكور (قوله باعتبار ذات الموضوع) أى  
لا باعتبار الوقت المعين المقيد به وقوله عند مفارقة التح ظرف لعدم الدوام (قوله  
سميت وقتيه غير موصوفة بالاطلاق) انما سميت وقتيه لما مر وغير موصوفة بالتح لانها  
مقيدة بقولنا لا دائماً وهي مركبة فان كانت موجبة كما في قولك كل انسان متمرك  
الاصابع بالضرورة وقت الكتابة لا دائماً كانت مركبة من وقتيه مطلقة موجبة  
وهي الصدر فطلقة عامة سالبة وهي العجز لانه في قوة أن يقال لاشئ من الانسان  
بمتمرك الاصابع بالاطلاق العام وانما كان في قوة لما مر من أن ايجاب المحمول

للموضوع اذ لم يكن دائما كان السلب متحققا في الجملة وان كانت سالبة كما في قولك  
 لاشئ من الانسان بساكن الا ابع بالضرورة وقت الكتابة لادائما كانت مركبة  
 من وقتية مطلقه سالبة وهي الصدر فمطلقه عامة موجبة وهي العجز لانه في قوة ان  
 يقال كل انسان ساكن الاصاب بالاطلاق العام وانما كان في قوته لما مر من ان سلب  
 المحمول عن الموضوع اذ لم يكن دائما كان الايجاب متحققا في الجملة (قوله والمنتشرة  
 موصوفة الخ) أي ويدخل المنتشرة الخ سميت منتشرة لانتشار وقتها وعدم تعينه  
 وقوله موصوفة بالاطلاق أي لعدم تقييدها بقولنا لادائما وهذه بسيطة لا مركبة  
 وقوله وغير موصوفة أي لانها مقيدة بقولنا لادائما وهي مركبة فان كانت موجبة  
 كما في مثال المصنف كانت مركبة من منتشرة مطلقه موجبة وهي الصدر فمطلقه عامة  
 سالبة وهي العجز فانه في قوة ان يقال لاشئ من الممكن بعدم بالاطلاق العام أي  
 بالفعل في بعض الاوقات وذلك في حال وجوده لما مر وان كانت سالبة كما في قولك  
 لاشئ من الممكن بعدم وقتا بالضرورة لادائما كانت مركبة من منتشرة مطلقه  
 سالبة وهي الصدر فمطلقه عامة موجبة وهي العجز فانه في قوة ان يقال كل ممكن  
 بالاطلاق العام لما تقدم (قوله وهي كالوقتية أي في التعريف ولما كان يتوهم من ذلك  
 اعتبار ان الوقت معين استدرك عليه بقوله الا ان الوقت الخ فالمنتشرة المطلقة ما يجب  
 محمولها الموضوعها في وقت غير معين من غير تقييد بعدم الدوام ٢ والظاهر ان المراد  
 ما يجب محمولها الموضوعها ثبوتا كما في مثال المصنف او نفيها كما في قولك لاشئ من الممكن  
 بعدم وقتا بالضرورة والمنتشرة غير المطلقة ما يجب محمولها الموضوعها في وقت غير  
 معين مع التقييد بقولنا لادائما والمراد ما يجب محمولها الموضوعها ثبوتا او نفيها كما يعلم مما  
 مر (قوله والدائمة المطلقة) أي ويدخل تحته الدائمة المطلقة سميت دائمة لان صفة  
 نسبتها للدوام ومطلقة لعدم التقييد فيها بوصف او وقت وهي بسيطة لا مركبة  
 (قوله وهي ما يدوم محمولها الخ) أي ثبوتا كما في مثال المصنف او نفيها كما في قولك لاشئ  
 من الانسان بمجرد دائما (قوله بحسب ذاته) أي لا بحسب الوصف الذي عبر به عن  
 الموضوع (قوله فان دام المحمول الخ) هذا مقابل لقوله بحسب ذاته كما هو ظاهر  
 (قوله بدوام الوصف الذي عبر به الخ) أي كالساكن في المثال الآتي وقوله بحسب  
 الذات متعلق بنفي الدوام (قوله سميت عرفية عامة) انما سميت عرفية لان فهم التقييد  
 فيها بدوام الوصف عرفا وتولم يصرح به وعامة لانها اعم من العرفية الخاصة فانها لم تقييد

٢ قوله والظاهر ان المراد الخ الذي هو بخط الخشبي رحمه الله وظاهر ان المراد الخ ولم يظهر لي معناه تأمل

بما ينفي احتمال الدوام وهو قولنا لا دائما بخلافها فانها مقيدة به كما سيأتي وهي بسطة  
 لا مركبة ويؤخذ مما ذكر أن العرفية العامة ما يدوم فيها المحمول للموضوع بدوام الوصف  
 الذي عبر به عنه من غير تقييد بنفي الدوام بحسب الذات ومعلوم أن المراد ما يدوم  
 المحمول للموضوع ثبوتا ونفيًا فالاول كما في قولك كل كاتب متحرك الاصابع دائما مادام  
 كاتبًا والثاني كما في قولك لا شيء من الكتاب بساكن الاصابع دائما مادام كاتبًا  
 (قوله وان قيدت به) أي بنفي الدوام بحسب الذات وهذا مقابل لقوله من غير تقييد  
 بنفي الدوام وقوله سميت عرفية خاصة وجهه معلوم مما تقدم وهي مركبة فان كانت  
 موجبة كما في قولك كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبًا لا دائما كانت مركبة  
 من عرفية عامة موجبة وهي الجزء الاول فطلقة عامة سالبة وهي الجزء الثاني لانه  
 في قوة أن يقال لا شيء من الكتاب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام أي بالفعل  
 في بعض الاوقات وذلك عند التجرد عن الكتابة كما مروا كانت سالبة كما في قولك  
 لا شيء من الكتاب بساكن الاصابع مادام كاتبًا لا دائما كانت مركبة من عرفية  
 عامة سالبة وهي الجزء الاول فطلقة عامة موجبة وهي الجزء الثاني لانه في قوة أن  
 يقال كل كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام أي بالفعل في بعض الاوقات  
 وذلك عند التجرد عن الكتابة كما علمت (قوله ومثاله ما ابدا كالمشروطتين) وقد تقدم  
 التمثيل لهما قبل ولما كان ذلك موهوماً أنه يوفى فيه بلفظ الضرورة استدرك عليه  
 بقوله لكن الخ (قوله والمطلقة العامة) أي ويدخل فيه المطلقة العامة سميت مطلقة  
 مع أن المطلقة في الاصل مالم تتيه بجهة من الجهات لان صفة نسبتها الاطلاق أي  
 الفعل وعامة لانها اعم من الوجوديين المذكورين بعد لعدم تقييدها بنفي الدوام  
 أو نفي الضرورة بخلافها وهي بسيطة لا مركبة وقوله فيها أي فيما ثبت محمولها بالفعل  
 لموضوعها أو بنفي وقوله لا أكثر من ذلك أي كالتقييد بنفي الدوام أو نفي الضرورة  
 واسم الاشارة عائد لثبوت المحمول بالفعل للموضوع أو انتفائه عنه (قوله كقولنا كل  
 انسان الخ) هذا التمثيل للشق الاول وشال الشق الثاني نحو قولك لا شيء من الانسان  
 يميت بالاطلاق العام أي بالفعل وذلك في حال حياته (قوله فان قيدت فيها) أي فيما  
 ثبت محمولها بالفعل لموضوعها أو يمتنع عنه وهذا مقابل لقوله من غير تعرض فيها  
 لا أكثر من ذلك وقوله الثبوت الفعلي أي أو الانية لانه لا تكون شاملة لكل من الموجبة  
 والسالبة وقوله سميت وجودية لا دائما انما سميت وجودية لوجود نسبتها ولسببها

بالفعل ولادائمة لتتميدها بقولنا لادائما وهي مركبة فان كانت موجبة كما في مثال  
 المصنف كانت مركبة من مطلقة عامة موجبة وهي الصدر فطلتة عامة سالبة وهي  
 العجز لانه في قوة أن يقال لاشئ من الانسان يميت بالاطلاق العام اى بالفعل ودفن  
 حال حياته وان كانت سالبة كما في قولك لاشئ من الانسان يميت بالاطلاق لادائما  
 كانت مركبة من مطلقة عامة سالبة وهي الصدر فطلتة عامة موجبة وهي العجز لانه  
 في قوة أن يقال كل انسان ميت بالاطلاق العام لما سبق (قوله وان قيد) اى الثبوت  
 الفعلى او الانتفاء كما مر مثال الاول ما ذكره المصنف ومثال الثاني قولك لاشئ من  
 الانسان يميت بالاطلاق لاضرورة (قوله سميت وجودية لاضرورية) انما سميت  
 وجودية لما مر ولا ضرورية لتتميدها بقولنا لاضرورة وهي مركبة فان كانت  
 موجبة كانت مركبة من مطلقة عامة موجبة فممكنة عامة سالبة فالاولى هي الصدر  
 والثانية هي العجز لانه في قوة أن يقال لاشئ من الانسان يميت بالامكان العام وان  
 كانت سالبة كانت مركبة من مطلقة عامة سالبة فممكنة عامة موجبة فالاولى هي  
 الصدر والثانية هي العجز لانه في قوة أن يقال كل انسان يميت بالامكان العام  
 (قوله والحينية المطلقة) اى ويدخل فيه الحينية المطلقة سميت حينية لما فيها من  
 التقييد بحين وصف الموضوع ومطابقة لان صفة نسبتها بالاطلاق وهي بسيطة  
 لا مركبة (قوله وهي التي قيدت نسبتها الخ) اى على وجه الاثبات كما في المثال الذي  
 ذكره المصنف وعلى وجه النفي كما في قولك لاشئ من الكتاب يساكن الاصابع  
 بالاطلاق حين الكتابة وقوله بحين وصف الموضوع قال بعضهم الفرق بين الحين  
 والوقت في هذا المقام انا اذا قلنا وقت الكتابة مثلا فالمراد جميع اوقاتها واذا قلنا حين  
 الكتابة فالمراد وقت من اوقاتها هو وفيه تحكم (قوله والممكنة العامة) اى ويدخل فيه  
 الممكنة العامة سميت ممكنة لان صفة نسبتها بالامكان وعامة لانها اعم من الممكنة  
 الخاصة فانها تصدق بها وبالضرورية وهي بسيطة لا مركبة (قوله وهي التي حكم  
 فيها الخ) وان شئت قلت هي التي حكم فيها بسلب الضرورية عن الجانب المخالف  
 لما نطقت به كما اشتهر ومثالها موجبة ما ذكره المصنف ومثالها سالبة لاشئ من  
 الانسان يحجر بالامكان العام (قوله كقولنا كل انسان حيوان الخ) تمثيل للتي نسبتها  
 واجبة وقوله وكقولنا كل انسان كاتب الخ تمثيل للتي نسبتها جائزة ففيمه مع ما قبله لف  
 ونشر مرتب (قوله والممكنة الخاصة) اى ويدخل فيه الممكنة الخاصة سميت ممكنة



للمر وخاصة لانها احسن من الممكنة العامة وقد مثل المصنف لها موجبة وثالها  
 سالبة لاشئ من الانسان بمكلف بالامكان الخاص وهي مركبة سواء كانت موجبة أو  
 سالبة من ممكنتين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة لان قولنا كل انسان  
 مكلف بالامكان الخاص في قوة أن يقال كل انسان مكلف بالامكان العام وأن يقال  
 لاشئ من الانسان بمكلف بالامكان العام وكذا يقال في مثال السالبة وبذلك تعلم أنه  
 ليس المراد أنها مركبة لفظا بل المراد أنها في قوة قضيتين فتأمل (قوله وهي التي نسبتها  
 الخ) وان شئت قلت هي سلب الضرورة عن كل من الطرف المخالف والطرف الموافق  
 (قوله لا واجبة ولا مستحيلة) تفسير لقوله جائزة (قوله وهذه الوجهات) أي الست  
 عشرة المذكورة وقوله تنقسم الخ وقد أشار بعضهم لذلك بقوله

وما حوى من التضايك \* أو خاص امكان مركبا خذا

وما حلى عن ذين فالبسيط \* فادع لمن ألف يا نشيط

قوله وهي ما ليس في آخرها الخ) وجلة ذلك تسع الضرورية المطلقة والمشروطة العامة  
 والوقعية المطلقة والمنتشرة المطلقة والدائمة المطلقة والعرفية العامة والمطلقة العامة  
 والمحينية المطلقة والممكنة العامة وقوله وهي ما فيها التقييد الخ وجلة ذلك سبع  
 المشروطة الخاصة والوقعية غير الموصوفة بالاطلاق والمنتشرة كذلك والعرفية الخاصة  
 والوجودية لادائمة والوجودية لاضرورية والممكنة الخاصة (قوله ونفي الدوام يدل  
 الخ) أي لان ايجاب المحمول للموضوع اذالم يكن دائما كان السلب متحققا في الجملة  
 وهو معنى المطلقة العامة سالبة وسلبه عنه اذالم يكن دائما كان الايجاب متحققا  
 في الجملة وهو معنى المطلقة العامة الموجبة كما تقدم (قوله ونفي الضرورة يدل الخ) أي  
 لان ايجاب المحمول للموضوع اذالم يكن بالضرورة كانت النسبة في الطرف الاخر  
 ليست بمستحيلة وهو معنى الممكنة العامة الموجبة تأمل (قوله والامكان الخاص يدل  
 الخ) أي لانه يدل على ان نسبة الطرف المنطوق به ليست مستحيلة وهو معنى الممكنة  
 العامة وعلى ان نسبة الطرف الثاني كذلك وهو معنى الممكنة العامة الاخرى فتأمل  
 (قوله فكل مركبة الخ) مفرع على ما قبله وقد تقدم توضيحه مفصلا (قوله في الحكم)  
 أي الكلية مثلا وقوله في الكيف أي في الايجاب أو السلب (قوله قد عرفت ان  
 القضية الخ) أي من قوله فيعلمر والقضية اجمالية لا بد فيها الخ (قوله ايجابية أو سلبية)  
 أي واقعة أو غير واقعة هذا هو المراد و من نسبة المتعلق بالكسر للمتعلق بالفتح

(قوله وانها لاتتم الخ) أى كما يفيد قوله لا بد فيها الخ والضمير فى قوله وانها للتصية  
والشأن ويصح أن يكون للقضية ويكون فى قوله لا تتم قضية اظهار فى مقام الاضمار  
لكن الاول أظهر وقوله الا بذلك أى المذكور من الموضوع والمحمول والنسبة بينهما  
(قوله فبين هنا الخ) لوقال وقد بين الخ لكان أظهر لان ذلك لا يتسبب عما قبله (قوله  
تتكيف بها) أى تتصف بها (قوله اما ضرورة الخ) هذا تفصيل للكيفية (قوله بحيث  
يحيل الخ) أفاد بذلك أن الوجوب ليس عاديا بل عقلى (قوله كى يوت الزوجية  
للأربعة مثال للنسبة المتكيفة بالضرورة وقوله وسلب الفردية عنها عطف لازم  
على ملزوم (قوله مثلا) لاجابة اليه مع الاتيان بالكاف وانما اتى به للتوضيح (قوله  
واما غير ضرورية) دخل تحت ذلك الدوام والاطلاق والامكان (قوله ان تكون  
النسبة الخ) لوقال أى غير واجبة بحيث يجوز العقل الخ لكان احسن (قوله مثلا)  
لاجابة اليه (قوله وهذه النسبة الخ) كان مقتضى الظاهر ان يقول وهذه الكيفية  
الخ وقوله وانما تعتبر الخ محصله أنه اذا قلنا مثلا الكاتب ضاحك كان فيه نسبتان نسبة  
مفهوم المحمول الى افراد الموضوع ونسبة مفهوم الموضوع الى افراد المحمول يمكن  
الكيفية انما تعتبر فى النسبة الاولى لافى الثانية بخلاف الامام فى المختص حيث قال  
بعكس ذلك لكنه ذهب فى شرح الاشارات الى الاول فتأمل (قوله لافى عكسه) أى  
لافى نسبة الموضوع الى المحمول (قوله وعكس الامام) أى حيث قال بأنها انما تعتبر فى  
نسبة الموضوع الى المحمول لافى عكسه (قوله فان نفس الحاكم الخ) علة لما قبله (قوله  
فضلا عن كيفيتها علم انه يوتى بلفظ فضلا للدلالة على اولوية ما بعدها بالحكم مما قبلها  
كما فى قولهم زيد لا يملك درهمما فضلا عن دينار وهو منصوب بفعل محذوف والتقدير  
فضل هذا الحكم فضلا أى زاد زيادة بالنسبة لما بعده (قوله ولا شك أن بين الخ) هذا  
مجرد فائدة ليس من محل الخلاف فى شئ منه به على أن كيفية نسبة الموضوع الى المحمول  
وان لم تكن ملاحظة قد توافق كيفية نسبة المحمول الى الموضوع وقد تنافها (قوله  
فيتفق الخ) مفرع على جعله بينهما عموما وخصوصا من وجه (قوله فيما اذا قلنا مثلا  
الكاتب ضاحك) أى وارادنا الكاتب بالفعل والضحك كذلك حتى يصح جعل  
النسبة غير ضرورية اذا وارادنا الكاتب والضحك ولو بالقوة كانت ضرورية (قوله  
فان نسبة الضحك الخ) تعليل لقوله فتمتفق الخ (قوله وقولنا الخ) معطوف على  
مدخول فى من قوله فيما اذا قلنا الخ أى وتتفق الكيفيتان فى قولنا الخ (قوله فان

نسبته الخ) أى فان جنس نسبته المتحقق في الفردين فلا يرد أن الاتفاق لا يكون الا بين اثنين والنسبة امر واحد ولو قال فان نسبته متفقتان الخ لسكان اظهر ولا يخفى أن محل ذلك اذا أردنا الناطق ولو بالقوة واما اذا أردنا الناطق بالفعل فليستامتفقتين لان نسبة المحمول إلى الموضوع غير ضرورية بخلاف نسبة الموضوع إلى المحمول فانها ضرورية وقوله أيضا أى كما أنها متفقة في ذلك المثال (قوله ومثله الانسان حيوان) أى فان نسبته متفقتان في الضرورة ونظر فيه بأن نسبة انسان إلى الحيوان ليست بالضرورة بل بالامكان ونسبة الحيوان إلى الانسان بالضرورة فهما مختلفتان لامتفقتان وأجيب بأن قولك الحيوان انسان في قوة الجزئية اعنى بعض الحيوان انسان وهو ضرورى فنسبة الانسان إلى الحيوان أى بعضه ضرورية (قوله وقد تختلف الخ) معطوف على قوله فتتفق الخ (قوله كقولنا الانسان الخ) هذا تمثيل لما اختلف فيه الكيفيتان للاختلاف فهما كما هو ظاهر تعبيره فلو قال كما في قولنا الخ لسكان أولى (قوله فنسبة المحمول الخ) تفسير لقوله وعكسه الخ وقوله بعكس الخ مستغنى عنه (قوله واما في السلب فتقديكون الخ) هذا مقابل لمحدوف والتقدير والايجاب لا يكون ممكنا في أحدهما متمنعا في الآخر واما في السلب فتقديكون الخ وكان الاولى ان يقول واما السلب فتقديكون ممكنا الخ كما لا يخفى (قوله فتقديكون السلب الخ) أى وقد يكون ممكنا فيهما كما في قولك الكاتب ليس بضاحك وقد يكون متمنعا فيهما كما في قولك الانسان ليس بناطق اذا كان المراد الناطق بالقوة (قوله كقولنا الخ) الاولى كما في قولنا الخ (قوله ويمتنع أن تقول الخ) في قوة التعليل لتمثيل فكأنه قال انما صح التمثيل بذلك لمسا فيه السلب ممكنا في نسبة المحمول إلى الموضوع متمنعا في نسبة الموضوع إلى المحمول لانه يمتنع ان تقول الخ وامتناع ذلك انما هو على رأى من ينفي الملائكة والمجن وهم الفلاسفة أو على رأى من يثبتهم ويقول بأن الانسان ماخوذ من ناس اذا تحرك وأمان قلنا بأنه ماخوذ من الانس فلا يكون ذلك متمنعا (قوله في الضرورة ومقابلها) أى الذى هو لا ضرورة وقوله أو الدوام ومقابلها أى الذى هو لا دوام (قوله فاحدهما الخ) مفرع على التعبير أو لانها الاحد الشيتين وقوله يكفي في المحصر أى لان مقابل الضرورة لا ضرورة الصادق بالدوام والاطلاق والامكان ولا شك أن كل معقول لا يخرج عن الضرورة ومقابلها المذكور وكذلك مقابل الدوام لا دوام وهو صادق بالضرورة وبالاطلاق والامكان ولا شك أن كل معقول

لا يخرج عن الدوام ومقابله المذكور كما وضح الشارح بقوله اذ كل معقول الخ  
(قوله اذ كل معقول الخ) علة لقوله فاحدهما الخ وان كان مفرعا على ما قبله وقوله  
اذ لا واسطة الخ علة لهذه العلة ولما استشعر سؤالا صورته اذا كان احدهما كاف في  
الحصر فلم جمعت بينهما ولم تستغن بأحدهما عن الاخر اجاب عنه بقوله وانما لم تستغن  
الخ (قوله لانا اردنا التنصيص الخ) أى ولا يتأتى ذلك الا بالجمع بينهما فكل منهما وان  
كان كاف في الحصر لا يستفاد منه جميع انواع الكيفيات على سبيل التنصيص وانما  
يستفاد ذلك بالجمع بينهما (قوله لتعرف منها الخ) علة لتعليل قبله (قوله فذ كرنا  
الضروريات الخ) أى لزوما والا فهو لم يذ كر الا الكيفيات بناء على أن العبارة السابقة  
أعنى قوله ويدخل فيما ذ كر ليست من الاصيل وانما هي ملحقة بعدد وأما على انها منه  
فيه كون قوله فذ كرنا الخ ظاهرا وهو معطوف على قوله اردنا التنصيص (قوله  
فالضروريات الخ) الغاء للافصاح عن شرط تقديره اذا اردت النسبة بين هذه  
المذكورات هكذا ظهر وجه الضروريات والممكنات متقابلة والدوائم والمطلقات  
متقابلة لا يتأني ما مر من ان الضرورة يقابلها الا ضرورة وان الدوام يقابلها لا دوام وان  
كلا منهما كاف في الحصر لان هذا انما هو بحسب الظاهر بعد الجمع بينهما للتنصيص  
والا فعند التأمل تجدهما تقدم هو الواقع (قوله وذرنا انها تكون الخ) معطوف على قوله  
فذرنا الضروريات الخ والضمير في انها عائد لاذ كورات من الضروريات والممكنات  
والدوائم والمطلقات واذا كانت هذه المذكورات تنقسم الى مطلقة ومقيدة بغير  
المجول كان المجموع ثمانية كما تقدم (قوله فدخل الخ) مفرع على التقسيم قبله وقوله  
في ذلك أى في المذكور من الضروريات والممكنات والدوائم والمطلقات ثم فصل ذلك  
بقوله اما الضروريات الخ (قوله فيه دخل فيها سبع قضايا) وجه كونها سبعاً أن  
الضرورة اما أن تكون لذات الموضوع واما ان تكون لوصفه من غير تقييد بلا دأما  
أومعه واما ان تكون لوقته المعين كذلك اولوقته المبهم كذلك تأمل واعترض بأن فيه  
دخول الشيء في نفسه فكان عليه ان يقول فهي سبع قضايا وأوجب بأنه لما كانت  
الضروريات باعتبارها محملة غيرها باعتبارها مفصلة صححت الظرفية بهذا الاعتبار  
وكذا يقال في جميع ما يأتي (قوله الأولى الضرورية التي لم تقيدهم الخ) وقد مثل لها  
موجبة ومثاله سالبة قولك لاشئ من الانسان بحجر بالضرورة كامر (قوله وتسمى  
هذه) أى الضرورية التي لم تقيدهم ضروريتها بغير ذائد على ذات الموضوع (قوله الثانية

أن تقيدها (خ) وقد مثل لها موجبة ومثاله سالبة كما تقدم قولك لاشئ من الكاتب  
 بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتباً (قوله عند مفارقة الخ) ظرف لقوله نفي  
 الدوام وقوله ذلك الوصف أى الذى هو وصف الموضوع (قوله وتسمى هذه) أى التى  
 قيدت ضرورتها بوصف الموضوع من غير تعرض لنفي الدوام (قوله الثالثة مثلها وقد  
 مثل لها موجبة ومثاله سالبة قولك لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً  
 لادائماً (قوله لكن مع التعرض الخ) استدراك على قوله مثلها الايهامه انها لا يتعرض  
 فيها لذلك (قوله عند مفارقة الخ) ظرف لقوله نفي الدوام (قوله ويستلزم ذلك) أى نفي  
 الدوام وقوله أنه لا بد الخ أى لانه لو لم يفارق بأن كان دائماً كان وصف المحمول دائماً  
 لذات الموضوع لانه ثابت بدوام وصفه والغرض أنه ليس دائماً هذا خلف (قوله وتسمى  
 هذه) أى التى قيدت ضرورتها بوصف الموضوع مع التعرض فيها لنفي الدوام (قوله  
 الرابعة ان تقيدها) وقد مثل لها موجبة ومثاله سالبة قولك لاشئ من الانسان بساكن  
 الاصابع وقت الكتابة بالضرورة وقوله بوقت معين أى كوقت الكتابة فى المثال  
 المذكور (قوله وتسمى هذه) أى التى قيدت ضرورتها بوقت معين من غير تعرض لنفي  
 دوام المحمول للموضوع (قوله الخامسة) مثلها وقد مثل لها موجبة ومثاله سالبة قولك  
 لاشئ من الانسان بساكن الاصابع وقت الكتابة بالضرورة (قوله لكن الخ) استدراك  
 على قوله مثلها الموهوم أنه لا يتعرض فيها لذلك (قوله وتسمى ٢ هذى) أى التى قيدت  
 ضرورتها بوقت معين مع التعرض فيها لنفي الدوام عند مفارقة ذلك الوقت المعين  
 (قوله السادسة والسابعة مثل هاتين ٣ وقد مثل كلا منهما موجبة ومثال الاولى سالبة  
 قولك لاشئ من الممكن بمعدوم وقتاً وبالضرورة لادائماً ومثال الثانية سالبة قولك  
 لاشئ من الممكن بمعدوم وقتاً بالضرورة لادائماً (قوله الا أن الخ) استدراك على  
 قوله مثل هاتين لايهامه أن الوقت فيهما معين (قوله وتسمى الاولى) أى وهى التى  
 قيدت ضرورتها بوقت غير معين من غير تعرض فيها لنفي دوام المحمول للموضوع وقوله  
 والثانية أى وهى التى قيدت ضرورتها بوقت غير معين مع التعرض فيها لذلك (قوله  
 ويحذف منها الخ) ظاهره انهم يقولون منتشرة ولا يزيدون على ذلك وقد يقولون منتشرة  
 غير موصوفة بالاطلاق (قوله واما الدوائيم الخ) مقابل لقوله اما الضروريات الخ (قوله  
 فيدخل فيها ثلاث قضايا) وجه كونها ثلاثة أن الدوام اما أن يكون لذات الموضوع  
 واما أن يكون لوصفه من غير تقييد بلادائماً ومعه تأمل (قوله الاولى التى لم تقيدها)

٢ قوله هذى هكذا بخطه والمناسب  
 هذه حكاية لنا فى الشرح اه

٣ قوله وقد مثل كلا هكذا بخطه  
 والمناسب وقد مثل لكل اه

٤ قوله بالضرورية هكذا بخطه  
 والمناسب بالضرورة اه

وقد مثل لها موجبة ومثاله سائبة قولك لاشئ من الكافر يمنع في الاخرة دائما ولا شئ  
 من الفلك بساكن دائما، قوله كقولنا الخ) انما كرر المثال اشارة الى انه لا فرق بين  
 ان يكون معنى المحمول سيحصل في المستقبل او حاصل بالفعل (قوله وتسمى هذه) أى  
 الدائمة التي لم يقيد دوامها بقيد زائد على ذات الموضوع (قوله الثانية أن يقيد الخ)  
 وقد مثل لها موجبة ومثاله سائبة قولك لاشئ من الآكل بساكن الغم مادام آكلا  
 (قوله وتسمى هذه) أى التي قيد فيها الدوام بوصف الموضوع من غير تعرض فيها للنفي  
 دوام المحمول (قوله الثالثة) مثلها وقد مثل لها موجبة ومثاله سائبة لاشئ من الآكل  
 بساكن الغم مادام آكلا دائما (قوله لكن مع التعرض الخ) استدراك على قوله  
 مثلها الا يهامه أنه لا يتعرض فيها لذلك (قوله وتسمى هذه) أى التي قيد دوامها بوصف  
 الموضوع مع التعرض فيها للنفي دوام المحمول للموضوع (قوله التي هي مقابلة  
 الضروريات) بحث فيه بأن غير الممكنة الخاصة تشمل الضروريات فلا تصح المقابلة  
 ويحجب بانها مقابلة اصطلاحية للمناطق ولعلمهم نظروا الى أن الامكان في الجملة مقابل  
 للضرورة واماما اجابوا به من أن المقابلة بناء على تفسير غير المؤلف للامكان العام بأنه  
 سلب الضرورة عن الطرف الخالف فغير سديد لانه لم يزل البحث باقيا بحاله فان  
 الشمول المذكور لم يزل كما لا يخفى على المتأمل (قوله فيدخل فيها مطلقة ومقيدة خمس  
 قضايا) زاد غيره كالتحويجي في الجمل ثنتين أخرين وهما الممكنة الاخصية والممكنة  
 الاستقبالية أما الاولى فهي التي سلب فيها الضرورة عن الطرفين في الحال باعتبار  
 كل من ذات الموضوع ووصفه ووقته المعين أو غيره نحو كل انسان كاتب بالامكان  
 الاخص والمعنى أن ثبوت الكتابة للانسان وعدمه كل منهما ليس بالضرورة في الحال  
 لا باعتبار ذات الموضوع ولا وصفه ولا وقته المعين أو غيره المعين وأما الثانية فهي التي  
 سلب فيها الضرورة عن الطرفين في الاستقبال باعتبار ذلك نحو كل انسان كاتب  
 بالامكان الاستقبالي والمعنى أن ثبوت الكتابة للانسان وعدمه كل منهما ليس  
 بالضرورة في الاستقبال لا باعتبار ذات الموضوع ولا وصفه ولا وقته المعين أو غيره وانما  
 سكت المصنف عنهما تبعا للمناطق فانهم أهملوا الكلام عليهما كما قاله ابن مرزوق  
 (قوله الممكنة التي اريد الخ) أى ولم يقيد امكانها بوقت معين ولا بالدوام ولا بحين وصف  
 الموضوع لتقابل ما يأتي من سائر الممكنات (قوله أعم من أن تكون الخ) أى لأن كون  
 نسبتها غير متمتعها انما يصح تحققها وهو صادق بذلك وقوله أن تكون النسبة ضرورية

سيما في التمثيل له بقولنا كل انسان حيوان بالامكان العام ويصح ايضا ان يكون  
 مثلا لقوله اودائمة وقوله اوغيرهما أي غير الضرورية وغير الدائمة وقد مثل له  
 المصنف بقوله كقولنا كل انسان كاتب بالامكان العام اولاشئ الخ (قوله واعم  
 ايضا) أي كما هي اعم من أن تكون نسبتها ضرورية الخ وقوله أن يكون نقيض نسبتها  
 ممكنا أي كما مثل لها عنى الممكنة التي يكون نقيض نسبتها ممكنا بقوله كقولنا كل انسان  
 كاتب الخ وقوله اودائمة مثال الممكنة التي يكون نقيضها كذلك نحو قولنا لاشئ من  
 الغلك بمحرك بالامكان العام وقوله او ممتنع أي كما مثل لها عنى الممكنة التي يكون  
 نقيض نسبتها ممتنعا بقوله وكقولنا كل انسان حيوان الخ (قوله والا كانت الخ) أشار  
 بذلك الى دليل الخلف وهو اثبات المدعى بابطال نقيضه كما مر فالمدعى أن لا يكون  
 النقيض ضروريا ونقيضه كونه ضروريا باللازم له كون النسبة ممتنعة باللازم له  
 كونها ليست ممكنة وقوله فلا تكون ممكنة أي وهو خلاف الغرض فيكون باطلا واذا  
 بطل هو بطل ما أدى اليه وهو كون نسبتها ممتنعة واذا بطل ذلك بطل ما أدى اليه  
 وهو كون نقيضها ضروريا فثبت نقيضه وهو المطلوب (قوله فنفى الضرورة اذا) أي  
 اذا كان يلزم من كونه ضروريا انتفاء كونها ممكنة وهذا تفريع على قوله والا كانت  
 الخ (قوله كقولنا كل انسان كاتب الخ) قد علت مما مر أن هذا التمثيل للممكنة التي  
 نسبتها غير ضرورية وغير اائمة وللممكنة التي يكون نقيض نسبتها ممكنا وقوله اولاشئ الخ  
 التي بذلك ليجمع بين مثالي الموجبة والسالبة وقوله وكقولنا كل انسان حيوان الخ  
 تقدم أن هذا المثال يصح أن يكون مثلا للممكنة التي نسبتها ضرورية ويصح أن يكون  
 مثلا للممكنة التي نسبتها اائمة ومع ذلك فهو مثال للممكنة التي يكون نقيضها ممتنعا  
 فتأمل (قوله وتسمى هذه) أي الممكنة التي اريد فيها أن نسبتها غير ممتنعة أي ولم يتبد  
 امكانها بوقت معين ولا بالدوام ولا بجين وصف الموضوع كما مر (قوله التي اريد بها) أن  
 نسبتها الخ اعلم أن كل مادة صلح فيها الامكان الخاص بأن كان كل من الطرفين غير  
 ممتنع صلح فيها الامكان العام ولا عكس لانفرادهما اذا كانت النسبة غير ممتنعة  
 ونقيضها ممتنع كما لا يخفى وبهذا يظهر وجه العموم والخصوص (قوله فلا ضرورة فيهما  
 معام فرغ على كون النسبة غير ممتنعة وكون نقيضها غير ممتنع ووجه التفريع  
 أنه يلزم من كون النسبة غير ممتنعة أنه لا ضرورة في نقيضها ويلزم من كون النقيض  
 غير ممتنع أنه لا ضرورة في النسبة (قوله بل كتنا النسبتين الخ) اضراب انتعالي

(قوله وتسمى هذه) أى الممكنة التى اريد بها أن نسبتها غير ممتنعة وتقيض نسبتها غير ممتنع (قوله بوقت معين) أى كوقت مفارقة الروح فى المثال المذكور (قوله أى لا يمتنع الخ) تفسير لقوله فهو حى الخ (قوله اذ ليس الخ) حله لقوله أى لا يمتنع الخ وقوله لمشابكة الروح أى مخالطتها للبدن وكأنه يشير بذلك الى قول بعضهم أن الارواح اجسام لطيفة تشبك بالاجسام الكثيفة اشتباك الماء بالعود الاخضر وهو اصح الاقوال عند من تكلم عليها (قوله وخلق الموت) معطوف على خلق الحياة (قوله خلاف ذلك) أى المذكور من خلق الحياة فى الجسوم عنده شبكة الارواح لها ومن خلق الموت فيها عند مفارقتها وقوله لكان أى وجد فهى تامة لانا قصة (قوله وقد امد الله الخ) هذا كالاتدلال على قوله وواراد جل وعلا الخ (قوله وتسمى هذه القضية) أى التى قيدتها بوقت معين قوله وتسمى هذه أى التى قيدتها مكانها بالدوام (قوله له) متعلق بالمقتات وقوله عادة أى فى العادة فهو ظرف للمقتات (قوله وتسمى هذه) أى التى قيدتها بحين وصف الموضوع (قوله التى هى مقابلة الدوام) يأتى فيه مثل ما تقدم بحثا وجوابا فانظره (قوله مجرد كون الخ) من اضافة الصفة للموصوف والمراد بكون النسبة فعلية انها متحققة بالفعل ولو فى المستقبل (قوله من غير تعرض الخ) هذا كالتفسير لقوله مجرد كون نسبتها الخ (قوله مع التعرض الخ) ليس من جملة وجه الشبه بل هو مرتبط بقوله مثلها فكانه قال الثانية مثلها مع التعرض ولو قال لكن مع التعرض الخ لكان اصرح (قوله وتسمى هذه) أى التى اريد فيها أن النسبة فعلية مع التعرض لنفى الدوام (قوله أيضا) أى كما أن الثانية مثلها (قوله مع التعرض كان الاصرح) أن يقول لكن مع التعرض الخ نظير ما مر (قوله غير واجبة عقلا) أى وان كانت واجبة شرعا (قوله وتسمى هذه) أى التى اريد فيها أن النسبة فعلية مع التعرض لنفى الضرورة (قوله وتسمى هذه) أى التى قيدتها بطلاقها بحين وصف الموضوع (قوله فمجموع القضايا الموجبة الخ) وعلى زيادة الممكنة الاخصية والممكنة الاستقبالية يكون المجموع احدى وعشرين (قوله الا انها لا تسمى الخ) كان الاظهر ولا تسمى الخ بدون استدراك كما لا يخفى (قوله وهو قد يكون موافقا الخ) لا يخفى أن موافقته لمادة القضية ومخالفته لها باعتبار مدلوله وهو الكيفية التى دل عليها لا باعتبار ذاته فالموافقة والمخالفة فى الحقيقة بين الكيفية الدال عليها والكيفية التى فى نفس الامر (قوله فان مادة هذه القضية الخ) توجيه للتمثيل بذلك وقوله لان تخليد



المؤمن الخ علة لهذا التوجيه (قوله ممكن) لو حذفه لكان أولى (قوله ولا امتناع) هذا  
 لازم لما قبله لانه يلزم من كونه لا ضرورة في كل من الطرفين أنه لا امتناع فيه كما مر  
 (قوله اذ لاحق لاحد الخ) تعليل للعلة بالنسبة لانتفاء الضرورة عن تخليد المؤمن  
 اللازم له انتفاء امتناع نقيضه وهو عدم التخليد (قوله وانما يقول بصدق هذه  
 الموجهة المعتزلة) أي لا اهل السنة (قوله وقولنا في الاصل أن الموجهة الخ) أي ضمنا اذ لم  
 يصرح فيه بذلك وانما يفهم من قوله مطلقيين أو مقيدين بغير المحمول وكان الاولى ان  
 يقول ان الكيفية ليناسب كلامه في الاصل (قوله الى أن الضرورة الخ) انما يخص  
 الضرورة ولم يقبل الى أن الكيفية الخ لانها هي المحققة من جهة المحمول بخلاف غيرها  
 وقوله اللاحقة من جهة المحمول أي التي لحقته وجاءت باعتبار قيد المحمول كما يظهر  
 بالمثال المذكور (قوله لان هذا الخ) علة لقوله غير معتبرة وقوله وان كان حقا الواو  
 فيه للحال (قوله اذ الشيء الخ) تعليل للعلة وأيضاح ذلك أن معنى قولنا العالم موجود  
 بالضرورة مادام موجودا مثلا العالم موجود ولا يجوز عدمه مادام موجودا وهذا كما  
 ترى اخبار معلوم اذ لا يتجمع العدم مع الوجود في كان موجودا امتنع عدمه أي  
 امتنع مع كونه موجودا أن يعرض له العدم مع دوام وجوده فتأمل (قوله وأيضا  
 فيوهم الخ) وجه ذلك أن المتبادر من قولنا العالم موجود بالضرورة مادام موجودا  
 أن وجوده واجب وجوبا ذاتيا مادام موجودا ومتى كان وجوده كذلك انتفى عنه  
 الجواز الذاتي لانه مقابل للوجوب الذاتي كما سيذكره وقوله هذا القيد المراد منه قولنا  
 بالضرورة مادام موجودا (قوله في بعض الاحوال) أي كدوام الوجود في المثال  
 المذكور (قوله كيف) هذا استفهام انكاري فكأنه قال وليس كذلك وقوله وجواز  
 العدم الخ أي لان جواز العدم الخ فانواو للتعليل ويصح أن تكون للحال (قوله مثلا)  
 أي أو الوجود وقوله ولو في ازمنة وجودها أي سواء كان في ازمنة عدمها أو في ازمنة  
 وجودها (قوله بمعنى الخ) أي حال كون ذلك متلبسا بمعنى الخ وقوله لم يلزم منه محال  
 أي لذاته أخذنا مما بعد فلا يرد أنه اذا تعلق علمه تعالى بوجود الممكنات في وقت معين  
 لزم من تقدير عدمها فيه بدلا من وجودها فيه محال وهو كون علمه تعالى متعلقا  
 بخلاف الواقع وهو جهل لا علم ووجه دفع اليراد أن لزوم المحال من ذلك ليس لذاته  
 وانما هو بالنظر لتعلق العلم (قوله وهذا معنى الخ) أشار بذلك الى أن الجواز الذاتي هو  
 عين الجواز العقلي واورد عليه أن المشار اليه اخص من معنى الجواز العقلي لان اسم

الاشارة عائد لقوله أنه لو قدر الخ ومعنى الجواز العقلي أنه لو قدر العدم بدلا عن  
 الوجود أو الوجود بدلا عن العدم لم يلزم منه محال وأجيب بأن المراد هو هذا معنى  
 الجواز العقلي باعتبار أحدهما وهو جواز العدم (قوله وإنما يقابله الخ) لما استشعر  
 من جانب الخصم ما قد يقال كيف تقولون بأن الجواز العقلي لا يرق للممكنات ولو في  
 ازمنة وجودها مع أن وجودها فيها واجب ووجوب الوجود لا يجامع الجواز العقلي  
 لانه مقابله دفع ذلك بقوله وإنما يقابله الخ فكانه قال وما يزعمه الخصم من أن الجواز  
 العقلي يقابله وجوب الوجود ليس مسلما على إطلاقه وإنما يقابله الخ فتأمل (قوله  
 وهو) أي الوجوب الذاتي (قوله لذاته) أي لا غيره ولذلك سمي ذاتيا واحترز بذلك  
 عن الوجوب العرضي فانه كون الشيء بحيث لو قدر عدمه بدلا عن وجوده لزم المحال  
 عقلا بالنظر لغيره لذاته وذلك كوجوب وجود الممكنات في وقت علم الله وجودها فيه  
 كما يشهد بما تقدم (قوله وذلك) أي الشيء الذي يكون بحيث لو قدر الخ ويحتمل أن  
 الاشارة عائدة للوجوب الذاتي وعليه فلا بد من تقدير مضاف بأن يقال وذلك  
 كوجوب وجود مولانا الخ والاول أولى (قوله كوجود مولانا) كان الاظهر أن  
 يقول كذات مولانا تأمل (قوله ويقابله أيضا الخ) منه يؤخذ أن المحصر في قوله  
 وإنما الخ اضافي أي بالنسبة للوجوب العرضي وقوله لا امتناع الذاتي أي لا امتناع  
 العرضي وهو أن يكون الامر بحيث لو قدر وجوده بدلا عن عدمه لزم منه المحال  
 لذاته بل لغيره وذلك كما امتناع وجود الممكن في الوقت الذي علم الله عدمه فيه  
 (قوله وهو) أي الامتناع الذاتي وقوله ان يكون الامر الخ إنما قال هذا الامر وفيما قبله  
 الشيء لان الشيء خاص بالوجود عند أهل السنة والقرض هنا أن الامر معدوم  
 (قوله لذاته) أحترزه عن الامتناع العرضي وقد تقدم (قوله كوجود الشريك تمثيل  
 للامر الذي يكون بحيث لو قدر الخ) ويحتمل أنه تمثيل للامتناع الذاتي وعليه فلا بد من  
 تقدير مضاف بأن يقال كما امتناع وجود الشريك الخ والاول أولى وقوله في الوهيمه  
 متعلق بالشريك (قوله وإنما يعتبر هذا الوجوب الخ) أي لأهل الاسلام فلا يعتبرون  
 ذلك وإنما يعتبرون الوجوب الذاتي والامتناع الذاتي والظاهر أن السوفسطائية  
 لا يصفون الوجوب بالعرضي ولا الاستحالة بالعرضية وأن أوهمته العبارة ليصح  
 الجواب الآتي (قوله بذلك) أي باعتبارهم الوجوب العرضي والاستحالة العرضية  
 (قوله لانهم عندهم الخ) هذا الاشارة الى قياس نظمه هكذا العوالم اما استحالة الوجود

وواجبته وكل ما كان كذلك غنى عن الفاعل المختار ينتج أن العوالم غنية عن الفاعل  
 المختار فإشار إلى الصغرى بقوله لأنها عندهم الخ والى الكبرى بقوله والمستحيل  
 والواجب الخ وحذف النتيجة كما هو الغالب للعلم بها ونشأ الصغرى انهم توهموا أن  
 الجواز العقلى أن يمكن وجوده مع استمرار عدمه أو يمكن عدمه مع استمرار وجوده  
 وهذا مستحيل وإذا استحال هذا فقد انحصرت العوالم فيما ذكر (قوله أما مستحيلة  
 الوجود حال عدمها) أى لان استحالة الوجود عندهم بمعنى ان يكون الشيء بحيث لا يمكن  
 وجوده مع استمرار عدمه وقوله أو واجبة الوجود أى لان وجوب الوجود عندهم  
 بمعنى ان يكون الشيء بحيث لا يمكن عدمه مع استمرار وجوده (قوله وجوابهم أن يقال  
 الخ) هذا جواب يمنع الصغرى وابطال ما نشأت منه وسيأتى جواب يمنع الكبرى على  
 تقدير تسليم الصغرى فتأمل (قوله لأنه يمكن الوجود الخ) وحينئذ بطل استحالة  
 الوجود حال العدم وقوله وهو أيضا يمكن العدم الخ وحينئذ بطل وجوب وجوده حال  
 الوجود (قوله وليس معنى الجواز الخ) هذا ابطال لمنشأ الصغرى (قوله وهو ما لو قدر  
 الخ) فيه تمسح اذ ليس الجواز العقلى هو نفس ما لو قدر اجتماع الخ فكان الاولى ان يقول  
 وهو أن يكون الشيء بحيث يمكن اجتماع وجوده مع عدمه اذا كان معدوما او اجتماع  
 عدمه مع وجوده اذا كان موجودا (قوله لا اتماع فيه) تفسير لما قبله (قوله فقد قلبتم  
 الخ) مفرع على ما تقدم اما بالنظر لعنى الجواز العقلى فظاهر واما بالنظر لعنى الوجوب  
 والاستحالة فلأنه يفهم من قوله فيما مر لأنها عندهم اما مستحيلة الوجود الخ ان الاستحالة  
 عندهم بمعنى أن يكون الشيء بحيث لا يمكن وجوده مع استمرار عدمه وأن الوجوب  
 عندهم بمعنى أن يكون الشيء بحيث لا يمكن عدمه مع استمرار وجوده كما مر (قوله  
 وفسرتموها الخ) تفسير لقوله فقد قلبتم الخ والحاصل أن مدلولاتها عند أهل الاسلام  
 ان يكون الشيء بحيث لو قدر وجوده بدلا عن عدمه أو عدمه بدلا عن وجوده لم يلزم  
 محال فى الاول وهو الجواز العقلى وأن يكون الشيء بحيث لو قدر عدمه بدلا عن وجوده  
 لزم المحال لذاته فى الثانى وهو ان وجوب وان يكون الشيء بحيث لو قدر وجوده بدلا عن  
 عدمه لزم المحال لذاته فى الثالث وهو الاستحالة بغير السوفسطائية هذه المدلولات  
 وفسروا الاول بأنه ان يكون الشيء بحيث يمكن اجتماع وجوده مع عدمه اذا كان  
 معدوما أو اجتماع عدمه مع وجوده اذا كان موجودا والثانى بأنه ان يكون الشيء  
 بحيث لا يمكن عدمه مع استمرار وجوده والثالث بأنه ان يكون الشيء بحيث لا يمكن

وجوده مع استمرار عدمه فتأمل (قوله وعلى تقدير ان نسلم لسكهم الخ) هذا شروع  
 في ابطال الكبرى على فرض تسليم الصغرى ومحصله عدم تسليم أن كل واجب  
 وكل مستحيل غنى عن الفاعل ولا تتعلق به القدرة بل ذلك خاص بالواجب الذاتي  
 والمستحيل الذاتي وليس العالم واحدا منهما الان وجوده حالة استمرار وجوده عرضي  
 واستحاطته حالة استمرار عدمه عرضية وكل منهما ليس منافيا للافتقار للفاعل (قوله  
 فهو لا ينافي الخ) كان معتضى الظاهر ان يقول فكل منهما لا ينافي الخ ويكون الضمير  
 عائدا للوجود والاستحالة وقد يقال أفرد الضمير على تأويل انه لكل منهما وكذا  
 يقال في قوله لانه ويمكن انه راجع للاطلاق أول صحتهم وتذكر الضمير على هذا  
 لا كتساب المضاف التذكير من المضاف اليه (قوله عرضي لاحق) الثاني تفسير الاول  
 وقوله مقيد أى بوصف المحمول (قوله هو المحقق) بصيغة أسم المفعول (قوله دائما)  
 تأكيد لقوله ضرور يا (قوله ان مواد القضايا) أى كيفياتها التى هى الضرورة  
 والامكان والدوم والاطلاق مطلقة ومقيدة بغير المحمول والامتناع وان لم يذكر فيما  
 تقدم للاقتصار على غير الممتنع (قوله وجوب الوجود) أى كفاي قولنا كل انسان  
 حيوان وقوله وامتناعه أى كفاي قولنا كل انسان حجر وقوله وامكان خاص أى كفاي  
 قولنا كل انسان كاتب (قوله وهذه الثلاثة) أى التى هى وجوب الوجود وامتناعه  
 والامكان الخاص وقوله هى أقسام المحكم العقلي أى أقسام كيفية متعلق المحكم العقلي  
 وانما احتيج لتقدير هذين المضافين لان المحكم العقلي أدراك أن النسبة واجبة  
 كفاي الاول أو أنها ممتنعة كفاي الثاني أو ممكنة كفاي الثالث فليس عين الوجوب  
 والامتناع والامكان وانما هو متعلق بالنسبة المتكيفة بالوجوب أو بالامتناع  
 أو بالامكان فهى أقسام لكيفية متعلقه لاله فتأمل (قوله والجبهات) أى التى هى  
 الالفاظ الدالة على المواد فعطفه على ما قبله من عطف الدال على المدلول ولو اسقطه  
 ماضره (قوله متفرعة عن هذه الثلاثة) لا يقال يلزم على ذلك تفرع الشئ على نفسه  
 لانا نقول المراد المواد التى هى الجزئيات المفصلة كالضرورة والمعاناة والضرورة المقيدة  
 بذات الموضوع والمقيدة بوصفه الى غير ذلك فتفرعها على ذلك من تفرع الجزئيات  
 على كليتها (قوله أما وجوب الوجود الخ) ليس الغرض من ذلك تفصيل قوله  
 والمواد كلها والجبهات متفرعة الخ كما قد يتوهم وانما الغرض منه اتمام الكلام  
 على كل من الثلاثة أنواع التى أجهلها أولا كما لا يخفى ومحصله انه ذكر لطبقة وجوب

الوجود ثلاثة مفاهيم متلازمة متعاكسة فيلزم من وجوب الوجود امتناع العدم  
 وبالعكس ويلزم من كل منهما سلب الامكان العام عن العدم وبالعكس وطبقة  
 امتناع الوجود ثلاثة كذلك فيلزم من امتناع الوجود وجوب العدم وبالعكس  
 ويلزم من كل منهما سلب الامكان العام عن الوجود وبالعكس وطبقة الامكان  
 الخاص اثنين كذلك فيلزم من كونه ممكنا وجوده كونه ممكنا عدمه وبالعكس (قوله  
 لزوما متعاكسا) ظاهره أن لزوم امتناع العدم لوجوب الوجود يسمى لزوما متعاكسا  
 وليس مرادا لانه لا يسمى بذلك الا للزوم بينهما من حيث هو بقطع النظر عن نسبتته  
 لاحدهما بعينه فلو قال فيلزمه امتناع العدم وبالعكس لكان اولي تأمل وكذا  
 يقال في نظيره بعد (قوله أيضا) أي كإلزام من وجوب الوجود امتناع العدم لزوما  
 متعاكسا (قوله كل واحد) لا يخفى انه مفعول مقدم وقوله سلب الامكان الخ فاعل  
 مؤخر وقوله منهما أي من وجوب الوجود وامتناع العدم (قوله سلب الامكان العام  
 عن العدم) أي سلب أن ثبوت العدم غير ممتنع ولا يخفى أن مفاد ذلك أنه ممتنع فهو  
 يرجع في الحقيقة الى امتناع العدم وبهذا تعلم أن ما يفهم من كلام المؤلف انهما  
 متغايران انما هو بحسب الظاهر والافهما شئ واحد (قوله أي لا يمكن الخ) تفسير  
 للزوم سلب الامكان العام عن العدم لكل من وجوب الوجود وامتناع العدم وقوله  
 فيهما أي معهما وقوله بوجه متعلق يمكن المنفي والمعنى أي لا يمكن بوجه من أوجه  
 الامكان التي هي الضرورة والدوام والجواز العدم معهما (قوله فقد صار الخ) مفرع  
 على قوله أما وجوب الوجود فيلزمه الخ وقوله في طبقة وجوب الوجود أي في مرتبته  
 (قوله متعاكسة للزوم) أي متعاكس تلازمها (قوله وجوب الوجود الخ) بدل  
 من قوله ثلاث مفهومات (قوله مثل ذلك) أي المذكور من الثلاثة مفاهيم قوله في  
 طبقة العدم لو قال في طبقة امتناع الوجود لكان انسب بصدر كلامه (قوله فانها  
 امتناع الخ) الانسب بصنيعه السابق فان فيها امتناع الخ (قوله وسلب الامكان العام  
 عن الوجود) أي سلب أن ثبوته غير ممتنع ومفاد ذلك أنه ممتنع فهو راجع في الحقيقة  
 الى امتناع الوجود فالمتغاير بينهما انما هو بحسب الظاهر نظير ما تقدم قوله فقد صار  
 لهذه الطبقات الخ) مفرع على مجموع ما تقدم (قوله ولكل واحد منها) أي من الثمان  
 مفهومات (قوله وقد وضعوا) أي أهل هذا الفن (قوله لوجوه اشكلا) بضم الميم وفتح  
 الشين المعجمة وتشديد الكاف مفتوحة أي مصورا بشكله أي صورة وقوله كما ترى

أي كاشكل الذي تراه ومحصله أنه ست طبقات ثلاثية يمانية وهي التي تكون جهة يمين  
 الناظر وثلاثة يسارية وهي التي تكون جهة يساره فالطبقة الأولى من اليمانية هي طبقة  
 وجوب الوجود والطبقة التي بازائها من اليسارية هي طبقة نقيض وجوب الوجود  
 والطبقة الثانية من اليمانية هي طبقة امتناع الوجود والطبقة التي بازائها من اليسارية  
 هي طبقة نقيض امتناع الوجود والطبقة الثالثة من اليمانية هي طبقة الامكان  
 الخاص والطبقة التي بازائها من اليسارية هي طبقة نقيض الامكان الخاص (قوله  
 وهذه صورته) وكيفية قراءته أن تأتي بالمفهوم الأول من الطبقة الأولى من الطبقات  
 اليمانية ثم ينقيضه من الطبقة الأولى من الطبقات اليسارية وبالتالي من تلك الطبقة  
 من الطبقات اليمانية ثم ينقيضه من تلك الطبقة من الطبقات اليسارية وهكذا (قوله  
 لوح طبقات المواد) هذه ترجمة لمجموع ما ذكره بعد وما قوله طبقة الوجود فهو ترجمة  
 للثلاثة مفاهيم التي ذكرها بعدها وكذا قوله طبقة نقيض الوجود وقوله طبقة  
 الامتناع وقوله طبقة نقيض الامتناع وهكذا لا يخفى (قوله مهما أخذت  
 منه وما الخ) فإذا أخذت الأول من الطبقة الأولى من الطبقات اليمانية وهو واجب  
 أن يوجد وأخذت معه الأول من الطبقة الثانية من تلك الطبقات وهو واجب  
 أن لا يوجد وجدتهما لا يجتمعان على الصدق إذ لا يتأتى أن يكون الشيء الواحد  
 واجب الوجود وواجب العدم وقد يجتمعان على الكذب بسبب صدق الطبقة  
 الثالثة من تلك الطبقات فالممكن ليس بواجب الوجود ولا واجب العدم وقد  
 لا يجتمعان عليه بأن يصدق أحدهما ويكذب الآخر كما في المولى تبارك وتعالى  
 فإنه واجب أن يوجد وليس بواجب أن لا يوجد وكما في الشريك فإنه ليس بواجب  
 أن يوجد وواجب أن لا يوجد وإذا أخذت الأول من الطبقة الأولى من تلك  
 الطبقات وأخذت معه الأول من الطبقة الثالثة من تلك الطبقات وهو ممكن خاص  
 أن يوجد وجدتهما كذلك فلا يجتمعان على الصدق إذ لا يتأتى أن يكون الشيء  
 الواحد واجب الوجود وممكنه امكانا خاصا وقد يجتمعان على الكذب بسبب صدق  
 الطبقة الثانية كما في الشريك فإنه ليس بواجب أن يوجد وليس بممكن خاص أن  
 يوجد بل هو انه واجب أن لا يوجد وقد لا يجتمعان عليه بأن يصدق أحدهما ويكذب  
 الآخر كما في المولى تبارك وتعالى فإنه واجب أن يوجد وليس بممكن خاص أن يوجد  
 وكما في الممكن فإنه ليس بواجب أن يوجد وممكن الخاص أن يوجد وإذا أخذت الأول

من الطبقة الثامنة من تلك الطبقات واخذت معه الاول من الطبقة الثالثة من تلك  
 الطبقات وحدثهما كذلك أيضا فلا يجتمعان على الصدق اذ لا يتأني أن يكون الشيء  
 الواحد واجب العدم ويمكن الوجودا مكنانا خاصا وقد يجتمعان على الكذب بسبب  
 صدق الطبقة الاولى كما في المولى تبارك وتعالى فانه ليس بواجب أن لا يوجد وليس  
 بممكن خاص أن يوجد بل هو واجب أن يوجد وقد لا يجتمعان عليه أن يصدق  
 أحدهما ويكذب الآخر كما في الشريك فانه واجب أن لا يوجد وليس بممكن خاص  
 أن يوجد وكما في الممكن فانه ليس بواجب أن لا يوجد وممكن خاص أن يوجد وعلى  
 هذا القياس (قوله اليمانية) نسبة لليمان لغة في اليمنى كما أن اليسارية نسبة لليسان لغة  
 في اليسرى (قوله وحدثهما لا يجتمعان على الصدق) أي لانهما متنافيان وقوله وقد  
 يجتمعان على الكذب أي وقد لا يجتمعان عليه كما تقدم أيضا (قوله وذلك) أي  
 اجتماعهما على الكذب وقوله يصدق الخ أي بسبب ذلك فالبناء سببية كما مر  
 الاشارة اليه (قوله واذا لزم هذا) أي أنهما لا يجتمعان على الصدق وقد يجتمعان على  
 الكذب وقد لا يجتمعان عليه وقوله لزم عكسه أي وهو أنه هما أخذت مفهومهما من  
 طبقة من تلك الطبقات واخذت معه مفهومهما من طبقة أخرى من تلك الطبقات  
 وحدثهما لا يجتمعان على الكذب وقد يجتمعان على الصدق وقد لا يجتمعان عليه فاذا  
 اخذت الاول من الطبقة الاولى من الطبقات اليسارية وهو ليس بواجب أن يوجد  
 واخذت معه الاول من الطبقة الثمانية من تلك الطبقات وهو ليس بواجب أن لا يوجد  
 وحدثهما لا يجتمعان على الكذب البتة اذ لا يتأني أن يكون الشيء واجب الوجود  
 وواجب العدم كما علمت فيما مر وقد يجتمعان على الصدق بسبب كذب الطبقة  
 الثامنة من تلك الطبقات فالممكن ليس بواجب أن يوجد وليس بواجب أن لا يوجد  
 بل ممكن خاص أن يوجد وقد لا يجتمعان عليه بأن يصدق أحدهما ويكذب الآخر كما  
 في الشريك فانه يصدق فيه الاول ويكذب فيه الثاني وكما في المولى تبارك وتعالى  
 فانه يكذب فيه الاول ويصدق فيه الثاني واذا أخذت الاول من الطبقة الاولى  
 من تلك الطبقات واخذت معه الاول من الطبقة الثامنة من تلك الطبقات وهو ليس  
 بممكن خاص أن يوجد وحدثهما كذلك فلا يجتمعان على الكذب البتة اذ لا يتأني  
 أن يكون الشيء واجب الوجود وممكنه امكنانا خاصا كما تقدم وقد يجتمعان على الصدق  
 بسبب كذب الطبقة الثامنة من تلك الطبقات كما في الشريك فانه ليس بواجب أن

يوجد وليس بممكن خاص أن يوجد بل هو واجب أن لا يوجد وقد لا يجتمعان عليه  
 بأن يصدق أحدهما ويكذب الآخر كما في الممكن فإنه يصدق فيه الأول ويكذب  
 فيه الثاني وكما في المولى تبارك وتعالى فإنه يكذب فيه الأول ويصدق فيه الثاني  
 وإذا أخذت الأول من الطبقة الثانية من تلك الطبقات وأخذت معه الأول من  
 الطبقة الثالثة من تلك الطبقات وحدثهما كذلك فلا يجتمعان على الكذب البتة  
 إذ لا يتأتى أن يكون الشيء واجب العدم وممكن الوجودا كانا خاصا كما مر وقد يجتمعان  
 على الصدق بسبب كذب الطبقة الأولى من تلك الطبقات كما في المولى تبارك وتعالى  
 فإنه ليس بواجب أن لا يوجد وليس بممكن خاص أن يوجد بل هو واجب أن يوجد  
 وقد لا يجتمعان عليه بأن يصدق أحدهما ويكذب الآخر كما في الممكن فإنه يصدق  
 فيه الأول ويكذب فيه الثاني وكما في الشريك فإنه يكذب فيه الأول ويصدق فيه  
 الثاني وعلى هذا القياس (قوله اذهى نقائضها) أي وإذا كانت نقائضها ثابت لها  
 نقيض ما ثبت لتلك (قوله ففهما أخذت الخ) مفرغ على قوله لزم عكسه وقد تقدم لك  
 ايضاحه (قوله الغيتهما) أي وحدثهما (قوله وقد يجتمعان الخ) أي وقد لا يجتمعان  
 عليه كما علم مما مر (قوله وذلك أي اجتماعهما على الصدق وقوله بكذب الخ) أي  
 بسبب كذب الخ كما تقدم (قوله ومهما أخذت أيضا الخ) فإذا أخذت الأول من  
 الطبقة الأولى من الطبقات اليمانية وهو واجب أن يوجد وقابلت بينه وبين الأول  
 من الطبقة الثانية من الطبقات اليسارية وهو ليس بواجب أن لا يوجد وحدثت  
 المفهوم اليماني أخض من المفهوم اليساري لأنه يشمل واجب الوجود وجائزه بخلاف  
 ذلك فإنه خاص بالأول فيهما العموم والخصوص باطلاق فيجتمعان في المولى تبارك  
 وتعالى فإنه يصدق عليه أنه واجب أن يوجد وأنه ليس بواجب أن لا يوجد وينفرد  
 اليساري في الممكن فإنه يصدق عليه أنه ليس بواجب أن لا يوجد ولا يصدق عليه أنه  
 واجب أن يوجد وإذا أخذت الأول من الطبقة الأولى من الطبقات اليمانية وهو  
 واجب أن يوجد وقابلت بينه وبين الأول من الطبقة الثالثة من الطبقات اليسارية  
 وهو ليس بممكن خاص أن يوجد وحدثت المفهوم اليماني كذلك لان المفهوم اليساري  
 يشمل واجب الوجود وواجب العدم بخلاف ذلك فإنه خاص بالأول فيبينهما ما مر من  
 النسبة فيجتمعان في المولى الكريم تبارك وتعالى فإنه يصدق عليه أنه واجب أن  
 يوجد ويصدق عليه أنه ليس بممكن خاص أن يوجد وينفرد اليساري في الشريك



فانه يصدق عليه أنه ليس بممكن خاص أن يوجد ولا يصدق عليه أنه واجب أن يوجد  
واذا أخذت الاول من الطبقة الثانية من الطبقات اليمانية وقابلت بينه وبين الاول  
من الطبقة الاول من الطبقات اليسارية وجدت المفهوم اليماني أيضا كذلك لان  
المفهوم اليساري يشمل واجب العدم وجائز الوجود بخلاف ذلك فانه خاص بالاول  
فبينهما ما تقدم من النسبة فيجتمعان في الشريك فانه يصدق عليه أنه واجب أن  
لا يوجد و يصدق عليه أنه ليس بواجب أن يوجد وينفرد اليساري في الممكن فانه  
يصدق عليه أنه ليس بواجب أن يوجد ولا يصدق عليه أنه واجب أن لا يوجد واذا  
أخذت الاول من الطبقة الثانية من الطبقات اليمانية وهو واجب أن لا يوجد وقابلت  
بينه وبين الاول من الطبقة الثالثة من الطبقات اليسارية وهو ليس بممكن خاص  
أن يوجد و وجدت المفهوم اليماني كذلك أيضا لان المفهوم اليساري يشمل واجب  
العدم و واجب الوجود كما علمت بخلاف ذلك فان خاص بالاول فبينهما ما علمت من  
النسبة فيجتمعان في واجب العدم فانه يصدق عليه أنه واجب أن لا يوجد و يصدق  
عليه أنه ليس بممكن خاص أن يوجد وينفرد اليساري في واجب الوجود فانه يصدق  
عليه أنه ليس بممكن خاص أن يوجد ولا يصدق عليه أنه واجب ان لا يوجد واذا  
أخذت الاول من الطبقة الثالثة من الطبقات اليمانية وهو ممكن خاص أن يوجد  
وقابلت بينه وبين الاول من الطبقة الاولى من الطبقات اليسارية وهو ليس بواجب  
أن يوجد و وجدت المفهوم اليماني كذلك أيضا لان المفهوم اليساري يشمل واجب  
العدم والممكن بخلاف ذلك فانه خاص بالثاني فبينهما ما علمت من النسبة فيجتمعان  
في الممكن فانه يصدق عليه أنه ممكن خاص أن يوجد وانه ليس بواجب أن يوجد  
وينفرد اليساري في واجب العدم فانه يصدق عليه أنه ليس بواجب أن يوجد  
ولا يصدق عليه أنه ممكن خاص أن يوجد واذا أخذت الاول من الطبقة الثالثة من  
الطبقات اليمانية وهو ممكن خاص أن يوجد وقابلت بينه وبين الاول من الطبقة الثانية  
من الطبقات اليسارية وهو ليس بواجب أن لا يوجد و وجدت المفهوم اليماني كذلك  
أيضا لان المفهوم اليساري يشمل واجب الوجود والممكن بخلاف ذلك فانه خاص  
بالثاني فبينهما ما ذكر من النسبة فيجتمعان في الممكن فانه يصدق عليه أنه ممكن خاص  
أن يوجد وانه ليس بواجب أن لا يوجد وينفرد اليساري في واجب الوجود فانه  
يصدق عليه أنه ليس بواجب أن لا يوجد ولا يصدق عليه أنه ممكن خاص أن يوجد

وعلى هذا القياس (قوله ليست تقيض الخ) وأما إذا كانت تلك الطبقة تقيضا للطبقة التي أخذت منها فلا يكون المفهوم اليماني اخص من المفهوم اليساري لانه تقيضه أو لازم تقيضه فاذا أخذت الاول من الطبقة الاولى من الطبقات اليمانية وهو واجب أن يوجد وقابلت بينه وبين الاول من الطبقة الاولى من الطبقات اليسارية وهو ليس بواجب أن يوجد لم تجد اليماني اخص من اليساري لانه تقيضه وأن قابلت بينه وبين الثاني أو الثالث من تلك الطبقة لم تجد اليماني كذلك لان اليساري لازم تقيضه وهكذا يقال في الباقي فتأمل (قوله ثم القضية الخ) لا يخفى أن الترتيب اخباري (قوله ان كان موضوعها جزئيا الخ) ان قيل ان كان المراد أنه جزئي باعتبار الوضع ورد أن نحو هذا كاتب وأنا قائم يسمى قضية شخصية مع أن الموضوع في ذلك ليس جزئيا باعتبار الوضع لانه انما وضع لمعنى كلي وان كان لا يستعمل الا في معنى جزئي وان كان المراد أنه جزئي باعتبار ما صدق عليه في الاستعمال ورد أن نحو كل انسان حيوان لا يسمى بذلك مع أن الموضوع في ذلك جزئي باعتبار ما صدق عليه في الاستعمال لدلالته على كل فرد اجيب باننا نختار الثاني ولا يرد ما ذكر لان المراد أنه يكون بحيث يفهم منه جزئي معين كذا يؤخذ من كلام السعدوانت خبير بان ما أورده على الشق الاول انما يرد على ما ذهب اليه من أن كلام اسم الإشارة والضمير ونحوهما كلي وضعاً جزئي استعمالاً وما على التحقيق من أنه جزئي وضعاً واستعمالاً فلا يرد كما لا يخفى (قوله سميت شخصية ومخصوصة انما سميت شخصية لان موضوعها شخصي ومخصوصة لانه شئ مخصوص ونص الملوّى في شرح السلم الكبير على أنه يمتنع اطلاق الشخصية على نحو قولك الله تعالى قادر لانه وان اريد به معنى صحيح وهو أن المنسوب اليه معين يوهم الشخص الجسماني (قوله موجبة) بفتح الجيم على أنه دخله الحذف والايصال والاصل موجب فيها وبكسر ها على أنه من باب الاسناد المجازي وهذا هو المناسب للمقابلة بالسالبة (قوله كقولك الخ) فيه مع ما قبله لف ونشبر مرتب (قوله بما يبدل على تعميم الحكم) أي وهو السور الكلي وسيأتي بيانه في كلام المصنف والاضافة في قوله تعميم الحكم من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل والاصل على تعميم المتكلم الحكم أو نحو ذلك ويحتمل أن المراد بالتعميم العموم وعليه فالاضافة من اضافة المصدر لفاعله وقوله أو تقيضه أي تخصيصه وفيه الاحتمال المذكور ان (قوله سميت مسورة ومحصورة انما سميت بذلك لاشتمالها على السور وحصر الافراد المحكوم عليها به

وظاهر انها تسمى كلمة ان كان السور يدل على تعميم الحكم وجزئية ان كان يدل على  
 تبعية (قوله موجبة كانت الخ) فقال الموجبة بالنسبة للكلمة نحو قولك كل انسان  
 حيوان وبالنسبة للجزئية بعض الحيوان انسان ومثال السالبة بالنسبة للكلمة نحو  
 قولك ليس كل انسان بحجر وبالنسبة للجزئية ليس بعض الحيوان بحجر وقوله فيها أى  
 في الشقين المذكورين (قوله وان لم يقترن موضوعها الخ) دخل في ذلك القضية  
 الطبيعية وهي ما حكم فيها على الطبيعة نحو قولك الانسان نوع والحيوان جنس فهي  
 قسم من المهملة وقيل انها قسم من الشخصية لان الحكم فيها على شئ معين في الذهن  
 وقيل انها قسم براسها فليست من المهملة ولا من الشخصية (قوله سميت مهملة انما  
 سميت بذلك لاهمالها في الاستعمال وقيل لاهمال السور فيها وعليه فهو من باب  
 الحذف والايصال والاصل مهمل فيها (قوله أيضا) أى كما ان كلامنا من القضايا  
 السابقة موجبة وسالبة وقوله موجبة أو سالبة فقال الاولى نحو ان تقول الانسان  
 حيوان ومثال الثانية نحو ان تقول ليس الانسان بحجر يجعل ال في الموضوع في  
 المثابن للحقيقة في ضمن الافراد لا بقيد كلها ولا بقيد بعضها فلا يقال انها ان جعلت  
 استغراقية فالقضية كلية او عهدية عهدا خارجيا فشخصية او ذهنية جزئية او جنسية  
 بأن جعلت للحقيقة من حيث هي فطبيعية كذا لبعضهم واعترض بانهم لم يذكروا من  
 أقسام ال ما ذكره اولابل حصرها فيما ذكر بعده واجيب بأنه قد ذكر ذلك حفيد  
 السعد في حواشى المطول والمختصر حيث قال قد يعتبر في المعرف بلام الجنس وجود  
 الحقيقة في ضمن الفرد غير مقيد بالمعنى أو الكلية كما في المهملة اه (قوله حاصله)  
 أى محصل قوله ثم القضية الجملة الخ قوله اذ لم يعتبر فيها عدول الخ اعلم أن العدول  
 أن تجعل اداة السلب جزأ من المحمول وقد يطلق على جعلها جزء من الموضوع وعلى  
 جعلها جزء منها معا وتسمى القضية في الاول معدولة المحمول وهي المرادة عند الاطلاق  
 وفي الثاني معدولة الموضوع وفي الثالث معدولة اقسامها الثلاثة واما التحصيل  
 فهو أن لا تجعل اداة السلب جزأ من ذلك فتسمى القضية في الاول محصلة المحمول وفي  
 الثاني محصلة الموضوع وفي الثالث محصاتها اقسامها الثلاثة أيضا وانما قيد بقوله  
 اذ لم يعتبر فيها الخ لانه ان اعتبر فيها ذلك بان اعتبر فيها اقسام العدول والتحصيل وهي  
 ستة كما علمت والجهات السابقة وهي تسع عشرة جهة أو احدى وعشرين على ما تقدم  
 زاد العدد كثيرا فيما مل (قوله لانها) أى القضية الجملة وان كان المتبادر انه راجع

للجمع ايظهر قوله اما شخصية الخ (قوله وحكم فيها بالتعميم) ظاهره ان البناء التعدية  
 وليس مرادوا وانما هي للابسة وكذا يقال فيما بعد (قوله وان قرن السور بالمجول  
 او بالجزئي الخ) دخل في ذلك جميع ما تصور من القضايا المنخرفة وهي مائة واثنى  
 عشرة قضية كما سيأتي لان قرن السور بالمجول يشمل ستا وتسعين وقرنه بالجزئي  
 يشمل ست عشرة اما الاول فلان المجول اما كلي أو جزئي وعلى كل اما أن يكون السور  
 كليا أو جزئيا فهذه أربعة وعلى كل منها اما أن يكون الموضوع كليا أو جزئيا وعلى كل  
 منهما اما أن يكون مسورا بالسور الكلي أو بالجزئي أو مهملًا فهذه أربعة وعشرون  
 قائمة من ضرب ستة في أربعة وعلى كل منها اما أن يقترن الطرفين بحرف السلب  
 او لا يقترنا او يقترن الموضوع فقط او المجول فقط فهذه ستة وتسعون قائمة من  
 ضرب أربعة في أربعة وعشرين واما الثاني فلان الجزئي والمراد به خصوص الموضوع  
 أخذ من العطف اما أن يكون مسورا بالسور الكلي او الجزئي وعلى كل اما أن  
 يكون المجول ولا يكون الامهلا لثلاثي تكرر مع ما سبق كليا أو جزئيا فهذه أربعة قائمة  
 من ضرب اثنين في اثنين وعلى كل منها اما أن يقترن الطرفين بحرف السلب أو لا يقترنا  
 او يقترن الموضوع فقط أو المجول فقط فهذه ستة عشر قائمة من ضرب أربعة في أربعة  
 ولك تقرير آخر في المتن وهو أن تحمل المجول فيه على خصوص الكلي وتعمم في قوله  
 او بالجزئي فتجعله أعم من أن يكون هذا الجزئي مجولا أو موضوعا وتدخل في كلامه  
 الصور المذكورة على هذا التقرير أيضا ويؤيد التقرير الاول قوله في الشرح  
 لان القضية المنخرفة أن دخل السور الخ ويؤيد الثاني قوله فيه أيضا فاذا دخل السور  
 على ماله افراد الخ فتأمل (قوله سميت منخرفة) انما سميت بذلك لان انحراف السور فيها  
 عن موضعه اللاتق به كما يؤخذ من كلامه بعد فهو من باب المحذف والايصال  
 والاصل منخرف فيها (قوله وتكذب الخ) أي حيث كانت موجبة أو في قوتها  
 كما سيذكره وقوله مهما أثبتت للجزئي افرادا أي كأن قيل كل زيد عمر وأوز يد كل  
 عمر فقد أثبتت للموضوع في الاولى وللحمول في الثانية افرادا وقوله أو حكمت باجماع  
 افراد في فرد واحد أي كأن يقال زيد كل انسان فقد حكمت بأن افراد الانسان  
 اجتمعت في زيد وهو فرد واحد وقوله والافكعها أي في أنها تصدق نارة كأن يقال  
 زيد بعض الانسان وتكذب أخرى كأن يقال زيد بعض الحجر فتأمل (قوله اعلم أن  
 السور لما كان الخ) لما كان بيان انحراف السور متوقفا على بيان موضعه اللاتق به

ذكره مبينا حكمته ذلك بقوله اعلم أن السور الخ (قوله على كية الافراد) اي على صفتها  
 المنسوبة لكم وهو العدد والمراد بصفتها شمولها أو عدم شمولها (قوله وكان المقصود  
 الخ) معطوف على قوله كان هو اللفظ الخ (قوله من متعدد أو متحد) بيان لما صدق عليه  
 الموضوع وظاهر أن الاول اذا كان الموضوع كلياً والثاني اذا كان جزئياً (قوله لأن  
 يحكم الخ) أي لان الافراد لا يصح الحكم بها (قوله كان الواجب الخ) جواب لما (قوله  
 على ماله افراد الخ) أي ولو ذهنية (قوله وهو الموضوع السكلي) أي لا المحمول جزئياً كان  
 أو سلبياً ولا الموضوع الجزئي (قوله فاذا دخل الخ) مفرع على قوله كان الواجب في  
 السور الخ (قوله وهو) أي ماله افراد غير متصودة في الحكم (قوله فقد انحرف الخ)  
 جواب اذا وقوله عن موضعه اللائق به أي الذي هو الموضوع السكلي (قوله ووجب  
 أن تسمى الخ) معطوف على قوله انحرف الخ (قوله وعدد ما يتصور في ذلك) أي في ذلك  
 المقام وهو مقام الانحراف ولو قال وعدد ما يتصور فيه ذلك الخ لسكان أوضح (قوله  
 لان القضية المنخرفة الخ) محصله أن المحمول له أربع أحوال والموضوع له ستة فاذا  
 ضربت الاربعة التي للمحمول في الستة التي للموضوع كان الحاصل أربعاً وعشرين ثم  
 ان له ما أربع أحوال أخر فاذا ضربت في الاربع والعشرين كان المتحصل ستاً  
 وتسعين واذا ضم لذلك الست عشرة الباقية كان المجموع مائة واثنى عشرة كما ذكره  
 قبل (قوله ان دخل السور الخ) انما قيد بذلك وجعله موضوع التفصيل لانه هو الذي  
 تكلم عليه صاحب الجمل وغيره وسيأتي تعقب المصنف له فتعظن (قوله أيضاً) مقدمة  
 من تأخير والاصل والسور اما كلياً واما جزئياً أيضاً أي كما ان المحمول اما كلياً واما جزئياً  
 (قوله مع كل واحد منها) أي من هذه الاربعة (قوله فهذه ستة أقسام الخ) كان مقتضى  
 الظاهر ان يقول فهذه أربع وعشرون حاصلة من ضرب أربع في ستة نعم لو اسقط  
 قوله فيما مر مع كل واحد منها وقال والموضوع اما كلياً او جزئياً الخ لكانت هذه العبارة  
 محتاجاً إليها (قوله يخرج أربعاً وعشرون) وهي أربع أقسام ستة في جمل الجزئي على  
 الجزئي وهي أن يكون المحمول مسوراً بالسور السكلي أو الجزئي وعلى كل منهما ما أن  
 يكون الموضوع مسوراً بالسور السكلي أو الجزئي أو مهملًا وقد علمت أن الفرض ان  
 كلام من المحمول والموضوع جزئي وستة في جمل السكلي على الكلي وهي مثل ما ذكر الان  
 كلام من المحمول والموضوع كلي وستة في جمل السكلي على الجزئي وهي مثل ما ذكر أيضاً  
 الان المحمول كلي والموضوع جزئي وستة في عكس ذلك اعني جمل الجزئي على السكلي

وهي مثل ما ذكر أيضا إلا أن المحمول جزئي والموضوع كلي فاذا ضربت في كل ستة منها  
الاربعة احوال الاربعة متساوية منها اربعة وعشرين وبهذا ظهر وجه قوله الاتي  
اربعة وعشرون منها في كذا واربعة وعشرون منها في كذا الخ (قوله في جميعها) أي  
الاربعة والعشرين (قوله فهذه اربع حالات) كان مقتضى الظاهر ان يقول فهذه  
ستة وتسعون نعم لو اسقط قوله قبل في جميعها وقال وانظر ان اما أن يقتزنا الخ لكان  
ذلك محتاجا اليه انظير ما تقدم (قوله وهذه) أي الستة والتسعون (قوله اربعة  
وعشرون منها في حمل الجزئي على الجزئي) وهي ان يكون المحمول مسورا بالسور الكلي  
أو الجزئي وعلى كل منهما اما أن يكون الموضوع مسورا بالسور الكلي أو الجزئي  
أو بهما فلا فهذه ستة وعلى كل منها اما أن يقتزن الطرفان بحرف السلب أولا يقتزنا  
أو يقتزن الموضوع فقط أو المحمول فقط فالجميع ما ذكر وامثلة ذلك ان تقول ليس كل  
زيد ليس كل عمرو وليس بعض زيد ليس كل عمرو وليس كل زيد ليس بعض عمرو فهذه  
الامثلة الستة لما اتزن فيه الطرفان بحرف السلب ثم تقول كل زيد كل عمرو وبعض  
زيد كل عمرو زيد كل عمرو كل زيد بعض عمرو بعض زيد بعض عمرو زيد بعض عمرو  
فهذه الامثلة الستة لما لم يقتزن فيه الطرفان بحرف السلب ثم تقول ليس كل زيد كل  
عمرو وليس بعض زيد كل عمرو وليس كل زيد بعض عمرو وليس بعض  
زيد بعض عمرو وليس زيد بعض عمرو فهذه الامثلة الستة لما اتزن فيه الموضوع فقط  
بحرف السلب ثم تقول كل زيد ليس كل عمرو بعض زيد ليس كل عمرو زيد ليس كل  
عمرو كل زيد ليس بعض عمرو وبعض زيد ليس بعض عمرو زيد ليس بعض عمرو فهذه  
الامثلة الستة لما اتزن فيه المحمول فقط بحرف السلب وقوله واربعة وعشرون منها  
في حمل الكلي على الكلي وهي مثل ما ذكر إلا ان كلا من المحمول والموضوع كلي وامثلة  
ذلك أن تقول ليس كل انسان ليس كل حيوان ليس بعض الانسان ليس كل حيوان  
ليس الانسان ليس بعض الحيوان ليس الانسان ليس بعض الحيوان فهذه الامثلة الستة  
لما اتزن فيه الطرفان بحرف السلب ولا يخفى عليك بقيمة الامثلة وقوله واربعة  
وعشرون منها في حمل الكلي على الجزئي وهي مثل ما تقدم إلا أن المحمول كلي والموضوع  
جزئي وامثلة ذلك أن تقول ليس كل زيد ليس كل انسان ليس بعض زيد ليس كل

انسان ليس زيد ليس كل انسان ليس كل زيد ليس بعض الانسان ليس بعض زيد  
 ليس بعض الانسان ليس زيد ليس بعض الانسان فهذه الامثلة الستة لما اقترن فيها  
 الطرفان بحرف السلب وباقي الامثلة واصلح بك مامر وقوله وأربعة وعشرون منها في  
 جعل الجزئي على الكلي وهي مثل مامر الا أن المحمول جزئي والموضوع كلي وامثلة ذلك أن  
 تقول ليس كل انسان ليس كل زيد ليس بعض الانسان ليس كل زيد ليس الانسان  
 ليس كل زيد ليس كل انسان ليس بعض زيد ليس بعض الانسان ليس بعض زيد ليس  
 الانسان ليس بعض زيد فهذه الامثلة الستة لما اقترن فيه الطرفان بحرف السلب  
 واصلح مما تقدم باقي الامثلة فتأمل (قوله عليها) أي على الستة والتسعين (قوله)  
 من اجل أن الانحراف الخ) علة لقوله ويجب أن يزاد الخ (قوله فقط) أي دون المحمول  
 فقوله ولا يدخل الخ تفسير لذلك (قوله فيئخذ) أي في حين اذ كان السورداً خلاً على  
 الموضوع الجزئي فقط وقوله اما أن يكون الخ محصله أن المحمول له حالتان والموضوع له  
 حالتان فاذا ضربت اثنين في اثنين تحصل أربعة ثم ان لهما أربع احوال فاذا  
 ضربت أربعة في أربعة تحصل ستة عشر وامثلتها أن تقول ليس كل زيد ليس  
 با انسان ليس بعض زيد ليس با انسان ليس كل زيد ليس بعمر وليس بعض زيد ليس  
 بعمر فهذه الامثلة الاربع لما اقترن فيه الطرفان بحرف السلب وبقية الامثلة  
 ظاهرة لك مامر (قوله ولما كان انحراف السور الخ) غرضه الدخول على شرح قوله  
 وتكذب مهما اثبتت الخ مع بيان النكته في ذلك في المتن لكن في عبارته بعض  
 حرازة فلو قال وما أوجب انحراف السور عن موضعه الكذب الخ لكان أولى (قوله  
 ضابطاً) أي الذي هو قوله وتكذب مهما اثبتت الخ (قوله بسبب الانحراف) أي واما  
 الكاذب بغير هذا السبب ككون المادة متمتعة فلا حاجة لتسايد كره في المنخرفات  
 بخصوصها بل هو مضر كما سيذكره (قوله والصادق الذي الخ) فيه أن الضابط الذي  
 ذكره انما يفيد أن المنخرفة اذا دخلت على السبين المذكورين كانت كغيرها في  
 الصدق تارة والكذب أخرى كما مر لا أنها حينئذ صادقة ولا بد فكان الاولى أن يقول  
 بدل ذلك وغير الكاذب بسبب الانحراف اللهم الا أن يقال أراد بالصادق ما لا يلزم  
 كذبه بالسبب المذكور ولو لم يصدق لسبب آخر كما يشعر بذلك قوله الذي لم يضره  
 الانحراف (قوله وتر كذا الخ) ظاهره أنه مرتب أيضاً على قوله ولما كان الخ وفي ترتيبه  
 على ذلك شيء لا يخفى (قوله كما ذكره الخ ونحوه في الجمل) أي بالقوة لانه انما يؤخذ ذلك

من كلامه بطريق المفهوم لا بطريق التصريح كما يعلم بالوقوف على عبارته (قوله  
 فزاد الخ) معطوف على قوله ذكره وقوله كون المادة أى كيفية النسبة وقوله ممتنعة  
 كان مقتضى الظاهر أن يقول الامتناع ليناسب قوله المادة اذ هي امتناع النسبة  
 لا ممتنعة اللهم الا أن يقال اراد بالمادة النسبة فينبذ صريح الوصف بممتنعة (قوله وما  
 يوافقها الخ) كان الانسب ان يقول وكون غيرها من الممكن موافقا لها في عدم  
 الوقوع كما لا يخفى (قوله وذلك) أى المذكور من زيادة كون المادة ممتنعة وما  
 يوافقها الخ وقوله اذ كل قضية الخ علة لقوله وذلك تخليط على المتعلم (قوله بوجود  
 هذه الاسباب اراد بالجمع ما فوق الواحد لانه لم يذكر الاسباب وقوله اذ لو قلت الخ)  
 تعليل للعلة (قوله زيد جار أو بعض المحارز يد) انما ذكر المثل إشارة الى أنه لا فرق  
 بين أن يكون الموضوع جزئيا أو كليا سوراً أو لا وكذا يقال فيما بعد (قوله الامى)  
 هو الذى لا يقرأ ولا يكتب سمى بذلك لانه كيوم ولدته امه فهو نسبة للإم لذلك (قوله  
 لا بالامكان) ذكر المتكلم بهذه القضية لذلك غير متعين للاستغناء عنه بقوله بالفعل  
 (قوله لكانت كاذبة) كان الاولى اسقاطه كما هو واقع (قوله فقد ظهر الخ) أى من  
 قوله اذ كل قضية الخ (قوله من ذكر الخ) بيان لما (قوله موهم) أى لانه يوهم أن الكذب  
 لم ينجى من هذه الاسباب وحدها وانما هو بواسطة انضمامها الى الانحراف كما سيذكره  
 (قوله بل هو مضرا الخ) لافائدة لهذا الاضراب بعد قوله موهم لانه قد فهم منه الا أن  
 يقال ذكره وان كان مفهوما من ذلك لبيان ما أوهمه بقوله لما يوهمه أن الكذب الخ  
 (قوله انما جاء الخ) أى لم ينجى منها لذاتها وحدها بل لانضمامها مع الانحراف أى  
 والواقع أن الكذب جاء منها لذاتها وحدها بدليل أنه لو كان شئ منها فى القضية لكانت  
 كاذبة وان لم يكن فيها انحراف كما تقدم (قوله وبهذا تعرف الخ) اسم الاشارة عائدا  
 لما تقدم من قوله ويجب أن يزداد عليها ستة عشر أخرى الى هنا حتى يتم قوله تعرف الخ  
 (قوله ما لا حاجة اليه) أى الذى هو الاسباب المتقدمة (قوله فان هذا تحريف الخ)  
 تعليل لسكون ما ذكره وما به الحاجة وقوله اذ موضعه الخ علة لهذا التعليل (قوله فقد  
 اخلوا الخ) فى هذا التفريع خفاء فكان مقتضى الظاهر أن يعبر بالواو (قوله هذا  
 القسم) كان الانسب بقوله وهو أقسام الخ أن يقول هذه الاقسام (قوله فلاجل هذا  
 المحلل الخ) لا يخفى أن هذا علة مقدمة على معلولها وهو قوله ذكرنا فى الاصل الخ وفيه  
 أن العلة لا تنتج المعلل اللهم الا أن يقال أن المعنى انه لاجل ذلك لم تصنع مثل صنيعهم



ولم تجر على غطهم بل ذكرنا في الاصل (قوله ونحوه) كان مقتضى الظاهر أن يقول  
 ونحوها بضمير التأنيت واجيب بأنه ذكر الضمير باعتبار كون الجمل كتابا (قوله والحاصل  
 الخ) أي حاصل معنى كلام المتن فامس المراد حاصل الكلام السابق كما قد يتوهم  
 ببادئ الرأي (قوله كقولنا الخ) مثل للقضية التي اثبتت للموضوع الجزئي أفرادا بمثلين  
 وللقضية التي اثبتت للمحمول الجزئي أفرادا بمثل وانما ذكر لاولي مثالين إشارة الى  
 أنه لا فرق بين ان يكون المحمول جزئيا أو كلياً وقوله ونحوها لا حاجة اليه بعد التعبير  
 بالسكاف كما لا يخفى (قوله فان هذه القضايا الخ) علة للتشبيح بما ذكره وقوله وقد  
 عرفت الخ من جملة التعليل بل هو روحه (قوله كقولك زيد كل انسان) أي فان هذه  
 القضية دلت على أن أفراد الانسان اجتمعت في فرد واحد وهو زيد (قوله واعلم أن  
 هذين السببين الخ) محصله ان كون القضية تثبت للجزئي أفرادا وكونها تدل على  
 اجتماع أفراد في فرد واحد لا يكون كل منهما ولا يتحقق الا اذا كانت القضية المنخرقة  
 موجبة بأن لم يدخل على كل من طرفيها حرف سلب كما في قولنا كل زيد عمرو ووزيد كل  
 عمرو وكقولنا زيد كل انسان أو في قوة الموجبة بأن دخل حرف السلب على كل من  
 طرفيها ولم يجعل معدولة كقولك ليس كل زيد ليس كل عمرو بخلاف ما لو لم تكن  
 القضية المنخرقة موجبة أو في قوتها بان كانت سالبة لفظاً ومعنى وذلك حيث يكون  
 حرف السلب داخلاً على أحد طرفيها فقط والفرق بين الموجبة والسالبة ان الموجبة  
 تقتضى وجود موضوعها خارجاً وصحة حمل محمولها على موضوعها والسبب الاول  
 يمنع من وجود موضوعها في المثال الاول ومن صحة الحمل في المثال الثاني والسبب  
 الاخر يمنع من صحة الحمل فقط فلا تكون مع واحد منهما صادقة بخلاف السالبة  
 فانها لا تقتضى وجود موضوعها خارجاً لان المدار فيها على انتفاء المحمول وعدم  
 اتصاف الموضوع به ولا شك أن هذا صادق مع انتفاء الموضوع مثلاً اذا قلت ليس  
 كل زيد بانسان أو كل زيد ليس بانسان فالمعنى انتفت الانسانية عن افراد زيد ولا خفاء  
 ان هذا صادق مع انتفاء تلك الافراد وهو هذا ظاهر فيما اذا كانت القضية تثبت  
 للجزئي افراد اقبل الساب وأما اذا كانت تدل على اجتماع افراد في فرد قبل ذلك  
 نحو أن تقول ليس زيد كل انسان او زيد ليس كل انسان فلان السلب قد سلب  
 ذلك فيها ولا شك انه اذا اتفق سبب كذبها صدقت فتأمل (قوله حيث تكون  
 المنخرقة موجبة) أي وفي قوتها أخذانما بعد (قوله لاقتضاء الموجبة الخ) علة لتكون

السببين المذكورين يوجبان الكذب في المنحرفة الموجبة وما يتبادر من صنيعه من  
 أن ذلك علة للحصر فغير ظاهر وقوله وجود موضوعها أى خارجا في أحد الأزمنة  
 الثلاثة والمراد وجود موضوعها ولو تقديرا كما في قولهم كل عنقاء طائر فان معناه  
 ان العنقا ولو جدت يكون كل فرد منها طائرا ولما قيدت بقولى أى خارجا لان وجود  
 الموضوع الخارجى هو الذى اختصت باقتضائه الموجبة واما وجوده الذهبى فلا  
 تختص باقتضائه بل كل قضية تقتضى وجود موضوعها ذهنا حال ايضاح النسبة بين  
 الطرفين ضرورة انك لا تحكم على الشئ بحكم ايجابى أو سلبى الا بعد استحضاره في ذهنك  
 فقولهم السالبة لا تقتضى وجود الموضوع اى خارجا كما لا يخفى (قوله يمنع ان ذلك)  
 أى المذكور من وجود موضوعها وصحة حمل مجموعها عليه وقد علمت ان السبب الاول  
 يمنع من الاول والثانى وأن السبب الآخر لا يمنع الا من الثانى فلا تغفل (قوله فلا  
 تكون الموجبة الخ) مفرع على قوله والسببان المذكوران يمنعان من ذلك (قوله  
 فترجع الخ) فى قوة التعليل لقوله وفى حكم الموجبة الخ ولو قال لان القضية حينئذ  
 ترجع الى الموجبة لكان أوضح وقوله لان سلب السلب الخ تعليل لقوله فترجع  
 الى الموجبة (قوله مثلا) لاجابة اليه (قوله لانه يرجع الخ) علة للتتميل بذلك (قوله  
 لكان كاذبا) الاولى اسقاطه كما مر نظيره وقوله لانه فى قوة الخ علة لقوله وكذلك لو قلت  
 الخ (قوله فلو لم تكن المنحرفة الخ) محترز قوله فيما تقدم حيث تكون المنحرفة موجبة  
 مع قوله وفى حكم الموجبة الخ وقوله لكانت صادقة كان مقتضى الظاهر فى المقابلة  
 أن يقول لم يتحقق هذان السببان وايضا فليست بلازمة الصدق بل هى كغير  
 المنحرفة فى كونها قد تصدق وقد تكذب كما يؤخذ من المتن (قوله وذلك) أى انتفاء  
 كون المنحرفة موجبة أو فى قوتها وقوله بان يقترن الخ) تصور ان يكون المنحرفة  
 سالبة لفظا ومعنى (قوله كما اذا قلت الخ) المثالان الاولان للقضية التى تثبت للجزء  
 افراد اقبل السلب والمثالان الاخران للقضية التى تدل على اجتماع افراد فى فرد قبل  
 ذلك (قوله مثلا) لاجابة اليه (قوله لما استحتم الخ) كان مقتضى الظاهر أن يقول فهو  
 انه لما استحتم الخ (قوله اذ لا يكون الخ) علة لقوله صدق ان تلك الافراد الخ (قوله واذا  
 كانت السالبة الخ) هو فى قوة تعليل بان لقوله صدق ان تلك الافراد الخ فكانه قال  
 ولانه اذا كانت الخ وقوله عند عدم موضوعها الممكن أى نحو قولك لا شئ من العنقاء  
 بطائر (قوله وبهذا) أى بكونها تصدق عند عدم موضوعها الممكن وون صدقها

عند عدم موضوعها المستحيل أخرى (قوله فان الموجبة الخ) بيان لوجه الافتراق  
(قوله ليصح الخ) متعلق بقوله وجود موضوعها وقوله لانها ثبتت الخ علة لقوله فان  
الموجبة تقتضى وجود موضوعها (قوله فيث كان الخ) تفريع على قوله فان الموجبة  
الخ وقوله فكانت كاذبة تفريع على قوله بطل الاتصاف الخ (قوله وأما السالبة فلا  
تقتضى وجود موضوعها) أى خارجا والافهى تقتضى وجوده ذهنا كما مر (قوله لانها انما  
تنفى الخ) علة لقوله فلا تقتضى وجود موضوعها (قوله فيث كان موضوعها الخ) مفرع  
على قوله لانها انما تنفى الخ (قوله لان المعدوم الخ) تعليل لقوله تحقق عدم الاتصاف  
وان كان مقتضى كونه مفرعا على ما قبله عدم الاحتياج الى ذلك لما تقدم من انهم  
قد يعلمون ذلك للوضوح (قوله فان قلت الخ) محصل هذا السؤال انه يلزم على ما قلتم  
من ان السالبة صادقة فيما ذكر لانها لا تقتضى وجود موضوعها ان المنخرفة التى اقترن  
فيها حرف السلب بالطرفين نحو ليس زيد ليس كل انسان صادقة لقياس نظمه هكذا  
هذه سالبة معدولة وكل سالبة معدولة صادقة ينتج ان هذه صادقة كذا يؤخذ من  
كلام المؤلف ولا يخفى انه يفهم من قوله التى اقترن فيها حرف السلب بالطرفين ان  
حرف السلب ليس جزء من طرفيها وحينئذ لا تكون معدولة وهذا يناهى قوله بعد وهذه  
سالبة الا انها معدولة على ان هذا لا يرد بعد بقوله فيما تقدم لان سلب السلب  
ايجاب لانه علم منه انها ليست معدولة اذا المعدولة ليس فيها سلب وانما فيها  
سلب ايجاب كما يشير اليه ولهذا قال بعضهم لا ورود لهذا الاشكال حتى يحتاج للجواب  
عنه بعد قوله فيما تقدم لان سلب السلب الخ اه وبالجمله لا يخلو هذا السؤال عن  
شئ فليتأمل (قوله على هذا) أى ما ذكر من كون السالبة لا تقتضى وجود الموضوع  
ولو حذف ذلك لسكان أولى ليستقيم قوله بعد لما ذكرتم الخ ففي الجمع بينهما حرازة  
ولذلك قال بعضهم لو قال أى على ما ذكرتم الخ لكان أولى ويكون تفسير القوله على هذا  
(قوله لوجود السلب الخ) هذا يقتضى انه متى وجد السلب في محمولها كانت معدولة  
وليس كذلك لما تقدم من انها لا تكون معدولة الا ان جعل السلب جزء من المحمول  
(قوله وذلك) أى كونها سالبة معدولة وقوله لما نمر رأى عند المناطقة وبيان ذلك انه  
لو قلت مثلا زيد هو قائم كانت موجبة محصلة وهى خاصة لانه لا بد ان يكون موضوعها  
موجودا ولو قلت ليس زيد هو قائم كانت سالبة معدولة وهى اعم من تلك لانها تشمل  
ان يكون موضوعها موجودا والافتقار لتضح لك ان السالبة المعدولة ليست فى حكم

الموجبة المحصلة (قوله فالجواب الخ) هذا جواب بمنع صغرى القياس الماروقوله ان  
 هذه أى التي اقترن فيها حرف السلب بالطرفين (قوله فنفي هذا السلب الثانى)  
 المراد به الداخلى على لطف الاول فالمراد الثانى فى الاتيان وان كان هو اول فى  
 الذكر بالقضية (قوله فغف على هذا الفرق) محصله ان السلب فى المعدولة انما سلب  
 ايجابا وهذا لا يجعل التضية فى حكم الموجبة بخلافه فى هذه القضية فانه قد سلب  
 السلب الذى كان فيها قبل وهذا يجعلها فى حكم الموجبة (قوله واما وجه الصدق  
 الخ) مقابل لقوله فيما مر اما وجه صدق السالبة فى المثالين الاولين الخ (قوله لان  
 موجب الكذب الخ) أى لان سبب الكذب فى موجبهما قبل دخول السلب (قوله  
 وذلك) أى المجعل المذكور (قوله ونفى المستحيل صدق) أى والخبر الذى افاد نفي  
 المستحيل صدق لما هو معلوم من أن الصدق انما هو من أوصاف الخبر كما ان الكذب  
 كذلك وبهذا تعلم ان قوله وانما الكذب اثباته معناه وانما الكذب الخبر المفيد  
 اثباته (قوله فوجب الكذب الخ) وانما كان ذلك موجبا للكذب لانه يستلزم  
 اجتماع الافراد فى فرد واحد وذلك باطل بالضرورة ولما كان فى هذا التعليل خفاء قال  
 والتعليل الاول اقرب وأوضح (قوله زال ذلك) أى الايجاب الكلى وقوله ورجع  
 الخ أى لان القاعدة انه اذا اتى الايجاب الكلى يرجع الى السلب الجزئى فالاجاب  
 فى المثالين المذكورين زيد كل انسان فاذا اتى هذا جمل على السلب الجزئى فهو فى  
 قوة أن يقال ليس زيد بعض الانسان وهل هو البعض الاخر أو لا شئ مسكوت عنه  
 (قوله والى ضابط الكذب والصدق الخ) كان مقتضى الظاهر أن يقول والى ضابط  
 الكذب بسبب الانحراف وعدم الكذب بسببه الخ ولعل مراده ما ذكره قائل (قوله  
 اشربنا بقولنا الخ) سياتى أنه يعطف عليه قوله بعد وقولنا أو حكمت الخ وقولنا والى  
 فكغيرها كما لا يخفى (قوله وتكون المنحرفة الخ) معطوف على قوله يدخل السور الخ  
 (قوله موجبة) أى حقيقة أو حكما لتدخل سالبة الطرفين (قوله وذلك) أى ثبوت  
 تلك الافراد (قوله ويدخل عليه الخ) معطوف على قوله يكون الخ (قوله وذلك) أى  
 الحكم باجتماع افراد فى فرد واحد (قوله وهو معنى الخ) الضمير عائذ لقوله أو حكمت  
 باجتماع الخ (قوله ان كذبت) اشار بذلك الى انها ليست بلازمة الكذب (قوله  
 فانهما الخ) توجيهه للتمثيل بذلك (قوله فلهذا) أى لكون كذبهما ليس من أجل  
 انحراف السور بل من أجل المادة (قوله لكانت صادقة) كان الاولى اسقاطه

كظاهرة السابق (قوله جامع) أى لصور المنحرفات وقوله مانع أى لغيرها (قوله فيشمل  
 الخ) تفريع على قوله جامع وترك التفريع على قوله مانع (قوله وما اعتبر الخ) أى  
 والقضية التى اعتبر الخ فإواقعة على القضية ومعنى اعتبر لو حظ على سبيل الاشتراط  
 وهذا شروع فى تقسيم القضية الى خارجية وحقيقية مع بيان ضابط كل منهما وسيد كر  
 فيما يأتى قسم آخزاده الاثير وهو القضية الذهنية وعليه فالقسمة ثلاثية وكثير من  
 المناطق لا يعتبرون تلك الزيادة لعدم استعمالها فى العلوم فيجعلون القسمة ثنائية مع  
 اعترافهم بان القسمة غير حاصرة وقد اعتبر بعضهم ضابطا يجمع ما ذكر كما نقله السعد  
 وهوان كلما صدق عليه (ج) فى الخارج محققا أو مقدرأ أو فى الذهن فهو (ب) (قوله  
 فى صدق عنوانها) كتب بعضهم ان المراد بالصدق فى كلامه الصدق التوصيفى  
 الذى اقتضاه الموضوع وبالعنوان مفهوم الموضوع لانه عنوان على الافراد وعلامة  
 عليها فقوله عنوانها أى عنوان موضوعها والمعنى فى صدق مفهوم موضوعها على  
 افراد صدقا توصيفيا والذى يظهر ان الاضافة فى قوله عنوانها للبيان فالمعنى فى صدق  
 عنوان هو هو ولو قال فى صدقها كان أوضح (قوله وجود موضوعها) أى خارجا (قوله  
 فى أحد الازمنة الثلاثة) أى التى هى الزمن الحالى والماضى والمستقبل سواء كان ذلك  
 الاحدمعينا كقولك كل كاتب انسان على معنى كل كاتب فى الماضى فقط أو فى الحال  
 فقط أو فى الاستقبال فقط فهو انسان أو منهما كما لو لاحظت فى المثال المذكور وجود  
 الكاتب فى أحد الازمنة الثلاثة مبهما وهذا اقتصار على أقل ما يتحقق به الخارجية  
 والافتقد يكون وجود موضوعها معتبرا فى اثنين منها أو فى جميعها (قوله تسمى قضية  
 خارجية) سميت بذلك لانه قد اعتبر فيها الوجود الخارجى (قوله وما اعتبر فيها) كان  
 الانسب بسابقه ان يقول وما اعتبر فى صدق عنوانها السكن الخطاب يسير وقوله تقدير  
 وجوده الخ أى بشرط أن يكون ممكنا بالامكان العام كما سيصرح به فى شرح قوله وقد  
 تؤخذ القضية باعتبار الوجود الذهنى الخ لثلاثي شمل الممتنع كقولك شريك البارى  
 معدوم فان هذه قضية ذهنية وهى قسم ثالث غير الخارجية والحقيقية كما سيأتى ان شاء  
 الله تعالى (قوله وان لم يوجد الخ) أى سواء وجد فى زمن من تلك الازمنة أو لم يوجد  
 فى ذلك فليس خاصا بما لم يوجد كما قد يتوهم وقوله فى زمن الخ يرجع لكل من المصدر  
 والفعل قبله (قوله تسمى قضية حقيقية) سميت بذلك لانه قد اعتبر فيها الحقيقة من  
 غير نظر للوجود الخارجى فلذلك نسبت للحقيقة كما سيشير الى ذلك فى الشرح بقوله وقد

تتم بحسب الحقيقة ووقال وما اعتبر فيها الحقيقة بقطع النظر عن الوجود الخارجي  
 لكان أنسب (قوله مثلا) أي أو قولنا أو كل (د) (ط) أو نحو ذلك وإنما جرت عادتهم  
 بالتعبير بما ذكره طلبا للاختصار ودفع التوهم القصور على مادة مخصوصة لكن  
 لا يتخلو عن خفاء بالنسبة لبعض القاصرين فمن أراد البيان مثل بالمواد لوضوحها (قوله  
 كل ج ب) أي كل إنسان حيوان مثلا فالحرف الأول كناية عن الموضوع والثاني كناية  
 عن المحمول (قوله قد يعتبر بحسب الخ) أي قد يعتبر الصدق فيه وكذا يقال في قوله  
 بعد وقد يعتبر الخ وهذا يؤيد ما قدمته من أن الأضافة في عنونها للبيان (قوله بحسب  
 الحقيقة) أي المجردة عن اعتبار الوجود الخارجي (قوله اما الأول) أي الذي اعتبر  
 فيه الصدق بحسب الوجود الخارجي وقوله وأما الثاني أي الذي اعتبر فيه الصدق  
 بحسب الحقيقة بقطع النظر عن الوجود الخارجي وإنما فسرنا بذلك وإن كان المتبادر  
 أن المراد اما الاعتبار الأول واما الاعتبار الثاني ليستقيم قوله في الأول فعناه الخ  
 وقوله في الثاني فليس المراد الخ ويحتمل أن يبقى على ظاهره ولا يتخلو حينئذ عن التسامح  
 (قوله ما صدق) أي أو يصدق ليشمل الحال والمستقبل ويحتمل أنه استعمل الفعل  
 فيما يع ذلك فيكون مستعملا في حقيقته ومجازه (قوله ويشترط الخ) المتتام للتفريع  
 كما لا يخفى (قوله والبائية) لا حاجة اليه لأن المحدث عنه إنما هو وجود الموضوع لكن  
 المحمول تابع له وقوله المصدق عليها أي التي وقع الصدق عليها في القضية وقوله  
 في الخارج متعلق بقوله صدق الجمية وقوله سواء كان أي صدق الجمية في الخارج  
 (قوله بل المراد الخ) اضراب اتقالي وقوله كلما لو وجد الخ اشتملت هذه العبارة على  
 شرطيتين وقعت الأولى في موضع الموضوع والثانية في موضع المحمول والمعنى كل  
 ما لو قدر وجوده اتصف بوصف الموضوع ثبتت له هذه الجمية على ما يأتي (قوله فهو  
 بحيث لو وجد الخ) كان مقتضى الظاهر أن يقول فهو (ب) للاستغناء عن تلك الجمية  
 كما هو واضح (قوله او ممنعا) كان عليه أن يسقط ذلك لأنه ان كان مراده الممتنع  
 عقلا كما هو المتبادر فلا يصح لأنه يشترط في الحقيقة أن يكون موضوعها ممكنا لا مكان  
 العام كما مر وان كان مراده الممتنع عادة فهو بعيد جدا مع كونه مستغنى عنه حينئذ بما  
 قبله فتأمل (قوله فانا لو قدرنا الخ) دلة لكون الفرق المذكور ظاهرا (قوله بالاعتبار  
 الثاني) أي وهو أن يعتبر الصدق في القضية بحسب الحقيقة من غير اعتبار الوجود  
 الخارجي (قوله فهو بحيث الخ) قد علمت أنه لا حاجة الى هذه الجمية وقوله وان لم يكن

الخ والاول للحال كما يقتضيه الغرض السابق (قوله وكذب الخ) معطوف على قوله صدق  
 الخ (قوله لانه يكذب الخ) تحليل لقوله فبالعكس (قوله كان كاذبا) أى لان القضية  
 الموجبة تقتضى وجود الموضوع وقوله وقد يجمع الخ معطوف على محذوف معلوم مما  
 تقدم والتقدير فقد انفراد صدق كل منهما وقد يجمع الخ (قوله فظهر الخ) تفريع على  
 ما تقدم وقوله بهذا أى بقوله وقد يجمع الخ مع ملاحظة ما تقدم (قوله والى هذا  
 اشرفنا بقولنا) ليس من المشار به قوله أوجزيتين الخ كما لا يخفى (قوله وبينها وبين  
 الخارجية الخ) اعلم ان الحقيقية اما ان تكون موجبة أو سالبة وعلى كل اما كلية  
 أو جزئية فهذه اربعة في الحقيقة ويحرم مثلها في الخارجية فاذا ضربت اربعة  
 في مثلها تحصل ستة عشر والمؤلف قد تكلم على ما اذا تساوى في الكم والكيف اولا  
 ودخل تحت ذلك اربعة وهي ان يكونا موجبتين كليتين أو جزئيتين سالبتين والنسبة  
 بينهما في هاتين الصورتين العموم والمخصوص من وجه او يكونا موجبتين جزئيتين أو  
 سالبتين كليتين والنسبة بينهما في هاتين الصورتين العموم والمخصوص باطلاق الا انه  
 في اولاهما الحقيقية اعم وفي ثانيتهما الخارجية اعم ونكلم على ما اذا اختلفا في الكم  
 والكيف وفي أحدهما ثانيا ودخل تحت ذلك اثنا عشر كما سيأتى (قوله كقولنا كل  
 عنقاء طائر) هذا المثال انما يمشى على قول من انكر وجودها وانما يضرب بها المثل  
 للامر الجيب لاعلى قول من اثبته وذكر ان العنقاء كانت طائرا في بنى اسرائيل  
 وكان منها الذكور والانثى وكانت من احسن الحيوان خلقه فانتقل نسلها الى بلاد قيس  
 غيلان ثم آذى الصبيان فشكلوا ذلك الى خالد بن سنان وكان من اهل النيرة وقيل  
 بنبوتة فدعى الله ان يقطع نسل العنقاء فقطع (قوله ومنه) أى مما يكون الموضوع فيه  
 موجودا او يصدق الحكم فيه على جميع الافراد الموجوده منه دون المقدره (قوله  
 فلانها نقيضا للكليتين الخ) فنقيض الموجبة الكلية الحقيقية السالبة الجزئية  
 الحقيقية ونقيض الموجبة الكلية الخارجية السالبة الجزئية الخارجية (قوله  
 ليستا متباينتين) أى لانهما قد يتصادقان في بعض المواد كما سيذكره والمتباينتان  
 لا يتصادقان ويؤخذ من ذلك قياس نظمته هكذا الجزئيتان السالبتان يتصادقان  
 ولا شئ من المتباينتين يتصادقان ينتج لاشئ من الجزئيتين السالبتين متباينتين (قوله  
 فتصادقان معا) أى حيث كان الموضوع موجودا والحكم سلوب عن بعض افراده  
 الموجودة والمقدره كما في المثال الذى ذكره وهو قوله بعض الحيوان ليس بفرس ووجه

صدقهما معاني هذا المثال انه يصح ان تقول بعض افراد الحيوان في الخارج ليس  
بفرس وبعض افراده المقدرة بحيث لو وجد وكان حيوانا فهو ليس بفرس وقوله  
وتصدق الحقيقية دون الخارجية أى حيث لا يصح سلب الحكم الا عن الافراد المقدرة  
كما في المثال الذى ذكره وهو قوله بعض اللون ليس بسواد فانه لا يصح سلب السواد عن  
بعض الافراد الموجودة ويصح سلبه عن الافراد المقدرة وقوله تصدق الخارجية  
دون الحقيقية أى حيث لا يصح سلب الحكم الا باعتبار الخارج كما في المثال الذى ذكره  
وهو قوله بعض البياض ليس بلون فانه لا يصح سلب اللون عن البياض الا باعتبار  
الافراد في الخارج لا باعتبار الافراد في التقدير (قوله فالحقيقة أعم مطلقا من  
الخارجية فيصدقان معا حيث كان الموضوع موجودا والحكم ثابتا للافراد الموجودة  
والمقدرة كما في نحو قولنا بعض الحيوان إنسان وتنفرد الحقيقية حيث كان الموضوع  
معدوما والحكم ثابتا لافراده المقدرة كما في نحو قولنا بعض العنقاء طائر (قوله من غير  
عكس) أى فلا يقال متى صدق الحكم على بعض الافراد المقدرة صدق على بعض  
الافراد الخارجية اذ قد يحكم على بعض الافراد المقدرة دون بعض الافراد الخارجية  
لعدم وحدانها كما في العنقاء (قوله فالخارجية أعم مطلقا من الحقيقية) فيصدقان معا  
حيث كان الموضوع موجودا والحكم مسلوب عن كل من الافراد الموجودة والمقدرة  
نحو قولنا لا شئ من الانسان بجبر وتنفرد الخارجية حيث لا يصح سلب الحكم الا باعتبار  
الخارج كما في نحو قولنا لا شئ من العنقاء بطائر (قوله لما ثبت الخ) قد تقدم بيان ذلك  
فتنبه له (قوله لان صدق الخ) علة لتقوله ولانه متى صدق الخ (قوله اما لا تتفاء  
الموضوع الخ) أى كما في نحو قولنا لا شئ من شريك الباري بموجود وقوله محققا كان  
او مقدر اى المحقق والمقدر ولوانى بذلك لكان اوضح وقوله واما لعدم ثبوت المحمول  
الخ أى كما في نحو قولنا لا شئ من الحيوان بجبر (قوله فانه الوار تغا الخ) أى بان يوجد  
الموضوع وينبته المحمول وهذا تعليل للحصر المستفاد من قوله لان صدق السلب  
الحقيقي اما لا تتفاء الخ) والضمير راجع لا تتفاء الموضوع المحقق والمقدر وعدم ثبوت  
المحمول للموضوع وقوله صدق الايجاب أى كما في نحو قولنا كل انسان حيوان (قوله  
وايا ما كان الخ) أى ولا شئ وجد من هذين التقديرين أعنى اتفاء الموضوع وعدم  
ثبوت المحمول للموضوع يلزم الخ فالواو داخلة على قوله يلزم الخ وايا منصوب بنزع  
الخافض وكان تاما لا ناقصة وان أوهمته عبارة بعضهم (قوله بخلافه هو) أى فانه





التي هي الموجبة الكلية الحقيقية والموجبة الجزئية الحقيقية والسالبة الكلية  
 الحقيقية والسالبة الجزئية الحقيقية فاذا أخذنا الموجبة الكلية الحقيقية مع  
 ما لا يماثلها من الخارجية وهو ما عدا الموجبة الكلية الخارجية من الموجبة الجزئية  
 الخارجية والسالبين الخارجيتين حصل ثلاث وإذا أخذنا الموجبة الجزئية الحقيقية  
 مع ما لا يماثلها من الخارجية وهو ما عدا الموجبة الجزئية الخارجية من الموجبة الكلية  
 الخارجية والسالبين الخارجيتين حصل ثلاث أيضا وإذا أخذنا السالبة الكلية  
 الحقيقية مع ما لا يماثلها من الخارجية وهو ما عدا السالبة الكلية الخارجية من  
 الموجبتين الخارجيتين والسالبة الجزئية الخارجية حصل ثلاث أيضا وإذا أخذنا  
 السالبة الجزئية الحقيقية الحقيقية مع ما لا يماثلها من الخارجية وهو ما عدا السالبة الجزئية  
 الخارجية من الموجبتين الخارجيتين والسالبة الكلية الخارجية حصل ثلاث أيضا  
 ومجموع ذلك اثنا عشر كما ذكره المؤلف (قوله فيما لا يماثلها) أي في الكيف والكم  
 معا أو في أحدهما فقط كما اتضح لك وقوله وهي أي ما لا يماثلها من المحصورات  
 الخارجية (قوله فالكلية الموجبة الحقيقية الخ) لا يخفى أن جواب الشرط مجموع ذلك  
 مع ما بعده إلى قوله وقد تأخذ القضية الخ (قوله من سائر المحصورات الخارجية) أي  
 باقيا وهو ما عدا الموجبة الكلية الخارجية من الجزئية السالبة الخارجية والكلية  
 السالبة الخارجية والجزئية الموجبة الخارجية وأن شئت قلت وهو الأسهل الموجبة  
 الجزئية الخارجية والسالبتان الخارجيتان (قوله ومثلها الجزئية الخ) أي في كونها  
 اعم من وجه من سائر المحصورات الخارجية أي باقيا وهو ما عدا الجزئية السالبة  
 الخارجية من الكلية الموجبة الخارجية والجزئية الموجبة الخارجية والكلية السالبة  
 الخارجية (قوله فهما الخ) تفرع على قوله فالكلية الموجبة الحقيقية اعم من وجه  
 من سائر المحصورات الخارجية ومثلها الجزئية السالبة الحقيقية مع ملاحظة ما سبق من  
 أن كلا منهما اعم من وجه مما يماثلها كما سينبئ عليه في الشرح وقوله إذا أي إذا كانتا  
 اعم من وجه من سائر المحصورات مع أنه تقدم انهما اعم كذلك مما يماثلها وقوله من  
 جميع المحصورات الخارجية أي المماثلة والمخالفة (قوله أما وجه كون الخ) محصله  
 أنه بين أول وجه كون الكلية الموجبة الحقيقية اعم من وجه من المحصورات الثلاثة  
 الخارجية المخالفة لها مقدما بيان وجه كونها كذلك من الموجبة الجزئية الخارجية  
 مع أنه كان الأنسب بصنيعه في المتن ان يقدم بيان وجه كونها كذلك من السالبة

الجزئية الخارجية تكونها هي التي خالفت في الكيف والكم معاً كما لا يخفى ولعله انما  
 صنع هكذا لاتفاق السالبتين في الوجه ثم بين وجه كون السالبة الجزئية الحقيقية  
 اعم من سائر المحصورات الخارجيه فتأمل (قوله فهو مامر) أى نظير مامر كما هو ظاهر  
 ومحصله أن الكلية الموجبة الحقيقية تصدق بدون الموجبة الجزئية الخارجية حيث  
 كان الموضوع غير موجود في الخارج وذلك كأن يقال كل عنقاء طائر في هذا المثال  
 قد صدقت الموجبة الكلية الحقيقية لان المعنى ان كل فرد من أفراد العنقاء المقدرة  
 طائر دون الموجبة الجزئية الخارجية اذ لا يصح أن يقال بعض العنقاء في الخارج طائر  
 لعدم وجوده وان الموجبة الجزئية الخارجية تصدق بدون الموجبة الكلية الحقيقية  
 حيث يكون الموضوع موجوداً في الخارج ولا يصح الحكم الاعلى الافراد الموجودة منه  
 دون المقدرة وذلك كأن يقال بعض الشكل مثل بناء على الفرض السابق ففي هذا  
 المثال قد صدقت الموجبة الجزئية الخارجية لان المعنى بعض أفراد الشكل الموجودة  
 في الخارج مثلث دون الموجبة الكلية الحقيقية اذ لا يصح أن يقال كل فرد من أفراد  
 الشكل المقدرة مثلث لان منها غير المثلث كالربع والمخمس والمسدس وانهما يصدقان معاً  
 حيث يكون الموضوع موجوداً في الخارج ويكون الحكم به صحيحاً على الافراد الموجودة  
 والمقدرة وذلك كفاي مادة الانسان حيوان كأن يقال كل انسان حيوان ففي هذا  
 قد صدقت الكلية الموجبة الحقيقية أو يقال بعض الانسان حيوان ففي هذا قد  
 صدقت الموجبة الجزئية الخارجية فلي تأمل (قوله من السالبتين الخارجيتين) أى  
 الكلية والجزئية (قوله فلتصدق الجميع عند اتقاء الموضوع) وذلك كفاي مادة  
 العنقاء طائر كأن يقال كل عنقاء أى في التقدير طائر في هذا قد صدقت الموجبة  
 الكلية الحقيقية أو يقال لاشئ من العنقاء أى في الخارج بطائر في هذا قد صدقت  
 السالبة الكلية الخارجية أو يقال بعض العنقاء أى في الخارج ليس بطائر في هذا  
 قد صدقت السالبة الجزئية الخارجية وقوله وصدقها بدون السالبتين عند وجود الخ  
 وذلك كفاي مادة الانسان حيوان كأن يقال كل انسان أى في التقدير وهو صادق  
 بالوجود بالفعل حيوان ففي هذا قد صدقت الموجبة الكلية الحقيقية بدون السالبتين  
 الخارجيتين وقد مثل لقوله وبالعكس الخ فتأمل (قوله وبالعكس) أى الذي هو  
 صدق السالبتين بدون الكلية الموجبة الحقيقية وقوله كقولنا لاشئ من الممتع الخ  
 أى وكقولنا بعض الممتع ليس بوجوده فهو قد ذكر مثلاً للسالبة الكلية الخارجية

وترك التمثيل للسالبة الجزئية الخارجية وقوله أو حيث لم يثبت الخ معطوف على قوله حيث لا يكون للموضوع الخ وقوله وكتولنا لاشئ من الحيوان الخ تمثيل للسالبة الكلية الخارجية وقد ترك التمثيل للسالبة الجزئية الخارجية وذلك كأن يقال بعض الحيوان ليس بحجر (قوله واما كون السالبة الخ) معطوف على قوله واما وجه كون السالبة الموجبة الخ وقوله فلتحقق العموم الخ فيه أنه قد يتحقق العموم من وجه بين ذلك ويكون بين تقيضهما التباين كما يعلم مما سبق في الفأدة التي قدمها المصنف فيما مر واجيب بأن في الكلام حذفاً والتقدير فلتحقق العموم في نقائضها مع انتفاء التباين بين الاصول المشاهدة اجتماعها ولا شك أنه يكون بينها حينئذ العموم من وجه وقوله بين تناقضها أي السالبة الجزئية الحقيقية والخارجيات المخالفة لها ونقائضها هي التي تقرر في صدر هذه العبارة كما يظهر بالتأمل (قوله فاذا أخذنا السالبة الخ) هذا بيان وتفصيل لما قبله وقوله فالنسبة بينهما العموم من وجه فيجتمعان في مادة نحو اللون سواد على الفرض اإسار كأن يقال بعض اللون أي في التقدير ليس بسواد في هذا قد صدقت السالبة الجزئية الحقيقية أو يقال كل لون أي في الخارج سواد في هذا قد صدقت الموجبة الكلية الخارجية وتنفرد السالبة الجزئية الحقيقية في نحو مادة الانسان حجر كأن يقال بعض الانسان أي في التقدير ليس بحجر فقد صدق في هذا السالبة الجزئية الحقيقية دون الموجبة الكلية الخارجية وتنفرد الموجبة الكلية الخارجية في نحو مادة الانسان ناطق كأن يقال كل انسان أي في الخارج ناطق فقد صدق في هذا الموجبة الكلية الخارجية دون السالبة الجزئية الحقيقية فتأمل (قوله لان بين تقيضهما) وهما الموجبة الكلية الحقيقية والسالبة الجزئية الخارجية عموماً من وجه قد علمت انهما يتصادقان (قوله في مادة العنقاء طائر) كأن يقال كل عنقاء أي في التقدير طائر فقد صدق في هذا الموجبة الكلية الحقيقية أو يقال بعض العنقاء أي في الخارج ليس بطائر فقد صدق في هذا السالبة الجزئية الخارجية وتصدق الموجبة الكلية الحقيقية دون السالبة الجزئية الخارجية (قوله في مادة الانسان حيوان) كأن يقال كل انسان حيوان فقد صدق في هذا الموجبة الكلية الحقيقية دون السالبة الجزئية الخارجية والعكس كما في قولنا بعض الممتنع ليس بموجود فقد صدق في هذا السالبة الجزئية الخارجية دون الموجبة الكلية الحقيقية (قوله وكذا اذا أخذنا هاهمع الموجبة الجزئية الخارجية) اعلم أن مادة الاجتماع والانفراد هنا كمادة الاجتماع والانفراد بين السالبة

الجزئية الحقيقية والموجبة الكلية الخارجية فيتصادق السالبة الجزئية الحقيقية  
 والموجبة الجزئية الخارجية في نحو مادة اللون سواد على الفرض السابق كأن  
 يقال بعض اللون أى في التقدير ليس بسواد فقد صدق في هذا السالبة الجزئية  
 الحقيقية أو يقال بعض اللون أى في الخارج سواد فقد صدق في هذا الموجبة  
 الجزئية الخارجية وتنفرد السالبة الجزئية الحقيقية في نحو مادة الانسان حجر كأن  
 يقال بعض الانسان أى في التقدير ليس بحجر فقد صدق في هذا السالبة الجزئية  
 الحقيقية دون الموجبة الجزئية الخارجية وتنفرد الموجبة الجزئية الخارجية في نحو  
 مادة الانسان ناطق كأن يقال بعض الانسان أى في الخارج ناطق فقد صدق في  
 هذا الموجبة الجزئية الخارجية دون السالبة الجزئية الحقيقية فتنبه (قوله فالنسبة  
 الخ) مفرع على قوله وكذا اذا أخذناها الخ وقوله أيضا الجمع بينه وبين قوله كذلك  
 للتركيد كما هو واضح (قوله لان بين نقيضيهما) وهما الموجبة الكلية الحقيقية  
 والسالبة الكلية الخارجية عموما من وجه قد عرفته فيما مر وهو معلوم أيضا مما  
 ذكرناه لك قبل فيتصادقان في نحو مادة العنقاء طائر كأن يقال كل عنقاء أى في  
 التقدير طائر فقد صدق في هذا الموجبة الكلية الحقيقية أو يقال لاشئ من العنقاء  
 أى في الخارج بطائر فقد صدق في هذا السالبة الكلية الخارجية وتصدق الكلية  
 الحقيقية دون السالبة الكلية الخارجية كما في مادة الانسان حيوان كأن يقال كل  
 انسان أى في التقدير حيوان فقد صدق في هذا الكلية الحقيقية دون السالبة  
 الكلية الخارجية والعكس كما في قولنا لاشئ من الممتنع بوجود فقد صدق في هذا  
 السالبة الكلية الخارجية دون الموجبة الكلية الحقيقية (قوله وكذا لو أخذناها  
 مع السالبة الكلية الخارجية) فيجتمعان في نحو مادة الانسان حجر كأن يقال بعض  
 الانسان أى في التقدير ليس بحجر فقد صدق في هذا السالبة الجزئية الحقيقية أو  
 يقال لاشئ من الانسان أى في الخارج بحجر فقد صدق في هذا السالبة الكلية  
 الخارجية وتنفرد السالبة الجزئية الحقيقية في نحو مادة الحيران فرس كأن يقال  
 بعض الحيوان أى في التقدير ليس بفرس فقد صدق في هذا السالبة الجزئية  
 الحقيقية دون السالبة الكلية الخارجية وتنفرد السالبة الكلية الخارجية في نحو  
 مادة البياض لون كأن يقال لاشئ من البياض أى في الخارج بلون فقد صدق في هذا  
 السالبة الكلية الخارجية دون السالبة الجزئية الحقيقية فتأمل (قوله فيبينهما الخ)

مفرع على قوله وكذا الخ وقوله أيضا أركا ان بين ما تقدم عموما من وجه (قوله لان  
 بين تقيضهما) وهما الموجبة الكلية الحقيقية والموجبة الجزئية الخارجية عموما من  
 وجه كما مر أى في صدر عبارة الشرح فانظر ما قدمناه هناك (قوله واذا كانت  
 الموجبة الخ) هذا بيان لقوله في المتن فهما اذا الخ (قوله والسالبة الكلية الحقيقية)  
 أخص من السالبة الجزئية الخارجية أى مطلقا فيجتمعان في نحو مادة الانسان حجر  
 كأن يقال لاشئ من الانسان) أى في التقدير بحجر فقد صدق في هذا السالبة الكلية  
 الحقيقية أو يقال بعض الانسان أى في الخارج ليس بحجر فقد صدق في هذا السالبة  
 الجزئية الخارجية وتنفرد السالبة الجزئية الخارجية في نحو مادة الحيوان انسان كأن  
 يقال بعض الحيوان أى في الخارج ليس بانسان فقد صدق في هذا السالبة الجزئية  
 الخارجية دون السالبة الكلية الحقيقية وقوله لانها أى السالبة الكلية الحقيقية  
 وقوله أخص الخ أى كما تقدم في النظر عند الاتحاد بين السالبتين الكليتين ومعلوم  
 أن السالبة الكلية الخارجية أخص من السالبة الجزئية الخارجية والقاعدة أن  
 الاخص من الاخص من شئ أخص من ذلك الشئ وقوله من سالتها أى الخارجية  
 وقوله وهو أى السالبة الكلية الحقيقية وقوله للموجبتين الخارجيتين أى الكلية  
 والجزئية (قوله يعنى أن السالبة الكلية الحقيقية لما كانت الخ) أشار بذلك الى  
 قياس المساواة ونظمه هكذا السالبة الكلية الحقيقية أخص من السالبة الكلية  
 الخارجية والسالبة الكلية الخارجية أخص من السالبة الجزئية الخارجية نتيجة  
 السالبة الكلية الحقيقية أخص من السالبة الجزئية الخارجية ولما كان قياس  
 المساواة يتوقف صدقه على صدق مقدمة غريبة أشار اليها بقوله لان الاخص من  
 الاخص من شئ الخ (قوله انى هي أخص من سالتها الجزئية) أى لان كل قضية كلية  
 أخص من جزئتها وقوله لان الاخص الخ الاخص الاول هنا هو السالبة الكلية  
 الحقيقية والاخص الثاني هنا هو السالبة الكلية الخارجية والشئ هنا هو السالبة  
 الجزئية الخارجية وقد انطبق هذا التعليل على ما هنا لان السالبة الكلية الحقيقية  
 أخص من السالبة الكلية الخارجية وهي أخص من السالبة الجزئية الخارجية  
 فتكون السالبة الكلية الحقيقية أخص منها فقد صدق عليها انها أخص من الاخص  
 من شئ فتكون أخص من ذلك الشئ فتفتن (قوله وأيضا) أى وارجع الى تعليل  
 ذلك رجوعا بقولى فلان الموجبة الخ وقوله أعم مطلقا الخ فيجتمعان كما سيأتى في نحو

مادة الانسان حيوان كأن يقال كل انسان أى فى الخارج حيوان فقد صدق فى هذا  
 الموجبة الكلية الخارجية أو يقال بعض الانسان أى فى التقدير حيوان فقد صدق  
 فى هذا الموجبة الجزئية الحقيقية وتفرّد الجزئية الموجبة الحقيقية فى نحو مادة العنقاء  
 طائر كأن يقال بعض العنقاء أى فى التقدير طائر فقد صدق فى هذا الموجبة الجزئية  
 الحقيقية دون المرجبة الكلية الخارجية ولا تفرّد عنها الماسياتى وقوله ونقيض  
 الاعم الخ النقيض الاول هنا هو السالبة الكلية الحقيقية والاعم هنا هو الموجبة  
 الجزئية الحقيقية والنقيض الثانى هنا هو السالبة الجزئية الخارجية والاحص هنا هو  
 الموجبة الكلية الخارجية فالسالبة الكلية الحقيقية نقيض الموجبة الجزئية الحقيقية  
 التى هى اعم من الموجبة الكلية الخارجية فتكون السالبة الكلية الحقيقية اخص  
 من نقيض الموجبة الكلية الخارجية وهى السالبة الجزئية الخارجية فقد صدق على  
 السالبة الكلية الحقيقية انها نقيض الاعم فتكون اخص من نقيض الاعم كما هو  
 القاعدة كما تقدم توضيحه سابقا فتطعن (قوله فلان صدق كل واحدة منهما الخ) مثلا  
 اذا قلنا كل انسان أى فى الخارج حيوان أو بعض الانسان أى فى الخارج حيوان  
 فقد صدق فى هذا كل واحدة من الموجبة الكلية الخارجية والموجبة الجزئية  
 الخارجية ويلزم من ذلك صدق قضية قائلة بعض الانسان حيوان باعتبار الافراد  
 المقدرة وهى الموجبة الجزئية الحقيقية ومضى صدقت هذه ارتفع نقيضها وهى السالبة  
 الكلية الحقيقية ويؤخذ من ذلك قياس من الشكل الاول نظمه هكذا كلما صدق  
 واحدة من الموجبتين الخارجيتين صدقت الموجبة الجزئية الحقيقية وكلما صدقت  
 الموجبة الجزئية الحقيقية ارتفعت السالبة الكلية الحقيقية ينتج انه كلما صدقت  
 واحدة من الموجبتين الخارجيتين ارتفعت السالبة الكلية الحقيقية وهذا القياس  
 كما ترى انما ثبت المبانيه من أحد الطرفين ونظم القياس على ثبوتها من الطرف  
 الآخران تقول كلما ارتفعت السالبة الكلية الحقيقية صدقت الموجبة الجزئية  
 الحقيقية وكلما صدقت الموجبة الجزئية الحقيقية صدق كل واحدة من الموجبتين  
 الخارجيتين ينتج انه كلما ارتفعت السالبة الكلية الحقيقية صدقت كل واحدة من  
 الموجبتين الخارجيتين فتأمل (قوله يستلزم صدق الموجبة الخ) اما فى صدق الموجبة  
 الجزئية الخارجية فلما تقدم فى النظر عند الاتحاد بين الموجبتين الجزئيتين من انها  
 اخص من الموجبة الجزئية الحقيقية ومعلم أن صدق الاعم يستلزم صدق الاعم

واما في صدق الموجبة الكلية الخارجية فلا نه يستلزم صدق الموجبة الجزئية  
 الخارجية المستلزم صدق الموجبة الجزئية الحقيقية فتمين من هذا أن قوله يستلزم  
 صدق الموجبة الخ أى من غير واسطة بالنظر لصدق الموجبة الجزئية الخارجية ومع  
 واسطة بالنظر لصدق الموجبة الكلية الخارجية (قوله فتكون الخ) مفرع على قوله  
 يستلزم الخ وقوله نقيضها أى وهو السالبة الكلية الحقيقية وقوله لان نقيض اللازم  
 الخ عله لقوله فيكون نقيضها الخ وان كان مفرعا على ما قبله لما تقدم غير مرة ووجه  
 انطباق هذا التعليل على ما هنا أن السالبة الكلية الحقيقية نقيض للموجبة الجزئية  
 الحقيقية وهى لازمة لكل من الموجبتين الخارجيتين فهما ملزمان لها فقد صدق  
 على السالبة الكلية انها نقيض اللازم فتكون مباينة للزوم فتنبه (قوله والجزئية  
 الموجبة الحقيقية اعم الخ) محصله أن بينها وبين السالبتين الخارجيتين عموم من  
 وجه فيتصادق الجميع في نحو مادة العنقاء طائر اذ يصدق أن يقال بعض العنقاء  
 أى في التقدير طائر وان يقال لاشئ من العنقاء أى في الخارج بطائر وأن يقال بعض  
 العنقاء أى في الخارج ليس بطائر فقد صدق في هذه المادة الموجبة الجزئية الحقيقية  
 والسالبة الكلية الخارجية والسالبة الجزئية الخارجية وتصدق الموجبة الجزئية  
 الحقيقية بدون السالبتين الخارجيتين في نحو مادة الانسان حيوان اذ يصدق أن  
 يقال بعض الانسان أى في التقدير حيوان ولا يصدق كل من السالبتين  
 الخارجيتين كما لا يخفى ويصدق كل منهما بدونها في نحو أن يقال لاشئ من الممتنع  
 بوجود أو بعض الممتنع ليس بوجود وأن بينها وبين الموجبة الكلية الخارجية  
 عموما باطلاق فيتصادقان في نحو مادة الانسان حيوان اذ يصدق أن يقال بعض  
 الانسان أى في التقدير حيوان وأن يقال كل انسان أى في الخارج حيوان فقد صدق  
 في هذه المادة كل من الموجبة الجزئية الحقيقية والموجبة الكلية الخارجية وتصدق  
 الموجبة الجزئية الحقيقية بدون الموجبة الكلية الخارجية في نحو مادة الحيوان  
 انسان اذ يصدق أن يقال بعض الحيوان أى في التقدير انسان دون أن يقال  
 كل حيوان انسان ولا تنفرد الموجبة الكلية الخارجية لما سذكره المؤلف فلا تغفل  
 (قوله بخلاف العكس) أى أنه ليس الحكم على بعض الافراد المقدرة حكما على الافراد  
 الخارجية (قوله فلما سبق تقريره) يعنى قوله فيما مر فلتصادق الجميع عند انتقا  
 الموضوع الخ (قوله وقد تؤخذ القضية الخ) لوقال وما اعتبر في صدق عنوانها وجود



موضوعها ذهنا أمي قضية ذهنية لكان أوضح وانسب بصنيعه السابق ولعله أشار  
بذلك الى قلمها لعدم استعمالها في العلوم وقوله باعتبار او جود الذهني أي فقط فلا  
ينافي أن الذي تنغم فيه اعتبار او جود الذهني أيضا والباء للملازمة أي حال كونها  
متلبسة باعتبار الخ والمراد او جود الذهني لموضوعها كما لا يخفى (قوله كقولنا الخ)  
هذا تمثيل للقضية الماخوذة باعتبار او جود الذهني (قوله فهي قسم ثالث مفرع على  
قوله وقد تؤخذ القضية الخ وقوله ليست بحقيقية الخ توضيح والافهوم مستغنى عنه  
بقوله فهي قسم ثالث (قوله هذه القضية زادة الاثير) على القسمين السابقين اللذين  
ذكرهما الجعور في القسمة عنده ثلاثية وعندهم ثنائية ومع ذلك لا ينكرون تلك الزيادة  
بل يعترفون بها ويقولون بأن القسمة غير حاصرة (قوله لان ضابط الخ) تعليل لقوله  
زادها ولا يخفى أن هذا التعليل له شقان وقد عمل المصنف كلا منهما فعمل الاول  
بقوله لعدم وجود الخ والثاني بقوله لان الافرد الخ (قوله لعدم وجود افراد هذه  
في الخارج) أي لعدم وجود افراد موضوع هذه في الخارج يعني وضابط الخارجية  
أن يعتبر وجود افراد موضوعها في الخارج كما يعلم مما مر (قوله وضابط الحقيقية الخ)  
من تمام التعليل لزيادة هذه القضية كما علمت وقوله أيضا أي كما أن ضابط الخارجية  
لا يتناولها (قوله في موضوع الحقيقية) أي لموضوعها ففي معنى اللام وأن شئت قلت  
المندرجة في موضوع الخ فتكون في على بابها (قوله بالامكان العام انما قيد بالعام  
لتشمل كلام الافراد المجازة والافراد الواجبة وقوله وافراد هذه القضية الخ من  
تمام تعليل الشق الثاني من تعليل زيادة هذه القضية وفي الكلام مضاف محذوف  
والتقدير وافراد موضوع هذه القضية الخ (قوله فوجب أن تزداد الخ) هذه نتيجة  
تعليل زيادة القضية المذكورة وقوله لان تقسيم الخ علة لتبريع قوله فوجب الخ  
على التعليل المار وكان الاول أن يبدل الجمع اعني قوله القضايا بالمفرد وهو القضية  
لان التقسيم له لا للجمع (قوله وانما قيد الاثير الخ) أي حيث قال الحقيقية هي التي  
قدرو وجود افراد موضوعها الممكنة المحصول بالامكان العام واعرترض بأنه لا حاجة  
لذلك التقييد بعد قولنا التي قدرو وجود الخ لان التقدير بمعنى الامكان وأجيب بأن  
المراد بالتقدير الفرض وهو لا يستلزم الامكان وقوله ممكنة المحصول أي بالامكان  
العام كما علمت (قوله لانه لولا ذلك) أي لولا هذا التقييد وقوله لما صدقت الخ أي  
لصدق نقيضها حينئذ وهو بالنسبة للسالبة القائلة لاشي من الحيوان بمجرد على

الفرض الآتي بعض الحيوان حجر وبالنسبة للموجبة القائلة كل انسان حيوان على  
 الفرض الآتي بعض الانسان ليس بحيوان وتبي صدق نقيض شئ كذب ذلك الشئ  
 فيلزم من صدق النقيضين المذكورين عدم صدق تلك القضية كما يتضح لك مما  
 سيذكره فتغطن (قوله أما السالبة الخ) أي واما وجه عدم صدق السالبة حينئذ فهو  
 أنه اذا قلنا الخ ومثل ذلك يقال في قوله الآتي واما الموجبة الخ (قوله مثلاراجع لقوله  
 قلنا لا لقوله بالا اعتبار المحقق كما قد يتوهم (قوله وهو) أي ذلك الفرد المستحيل وقوله  
 مثلا أي أو شجرا أو نحو ذلك (قوله فانه يلزم الخ) جواب الشرط وقوله لان هذا الفرد  
 الخ تعليل لذلك الجواب وقوله في موضوع الخ أي مندرجا في موضوع الخ وقوله فانه  
 يلزم الخ جواب الشرط الثاني (قوله فيصدق الخ مفرغ على قوله فانه يلزم أنه لو وجد  
 الخ وقوله اذا أي اذ لم انه لو وجد كان حيوانا حجرا (قوله وهو) أي ذلك الفرد  
 المستحيل (قوله وذلك) أي قولنا بعض الحيوان حجر (قوله واما الموجبة الخ معطوف  
 على قرابه اما السالبة الخ وقد عرفت أن المعنى واما وجه عدم صدق الموجبة حينئذ  
 فهو أنه اذا قلنا الخ (قوله مثلاراجع) لقوله قلنا كما مر نظيره (قوله فيلزم أن يصدق  
 الخ) جواب الشرط (قوله وهو) أي الفرد المستحيل (قوله فالحق اذا الخ) هذا مفرغ  
 على تعليل الزيادة فيما يظهر لا على ما قبله والالقال فالحق اذا أن تقييد الحقيقة بأن  
 تكون أفرادها ممكنة الحصول بالامكان العام (قوله والمعنى في ذلك) أي في المثال  
 الاول اعنى قولنا شريك الاله الحق متمنع (قوله وسور السكينة الخ) هذا شروع في بيان  
 سور الحماية وسماي بيان سور الشرطية فتنبه (قوله في الجميع) أي الخارجية  
 والحقيقية والذهنية كما سيذكره (قوله وما في معناهما) أي من كل ما دل على الاحاطة  
 بجميع الافراد في الايجاب وذلك كعامه وطرز واقاطبة وكافة وال الاستغراقية (قوله  
 كقولك كل جرم الخ) المثال الاول للقضية المسورة بلفظ كل والثاني للقضية المسورة  
 بلفظ جميع وقد انتظم منهما قياس من الشكل الاول كما سيأتي التنبيه على ذلك (قوله  
 وسور السلب الخ لوقال وسور السكينة السالبة لكان انسيب بما قبله وكذا يقال فيما  
 بعد (قوله وما في معناهما) أي من كل ما يدل على الاحاطة بجميع الافراد في السلب  
 كلا انسان أولاد يار اولار رجل وسائر النكرات في سياق النفي على ما يطلقه أهل هذا  
 الفن وان كان عند أهل العربية التفصيل بين ان تكون مختصة بالنفي كاحد  
 وديار أو مع من ولو ممة رة فتكون تصافي العموم وبين ان تكون ليست كذلك فتكون

ظاهرة فيه لانصاوحينئذيتعين المراد بالقرائن (قوله كقولك لاشئ من المجرم الخ)  
 المثال الاول للقضية المسورة بلاشئ والثاني للمسورة بلاواحد (قوله ونحوه) أى نحو  
 قولك المذكور وقوله لاشخص غير من الله سياتى أن المراد بالغيرة المشتقة في ذلك الله  
 تعالى لازمها وهو حرمة ارتكاب المحرمات وشدة العقوبة دينا وأخرى لمن ارتكبها لان  
 المعنى الاصلى وهو التغير والانحراف على التفاعل مستحيل عليه تعالى وسياتى أيضا  
 أنه لا يؤخذ من هذا الحديث جواز اطلاق الشخص عليه تعالى خلافا للزر كشي فتنبه  
 (قوله بعض و واحد) أى وما فى معناها ما مادل على الاحاطة ببعض الافراد فى  
 الايجاب كائنين وثلاثة (قوله كقولك بعض الذات الخ) المثال الاول للقضية المسورة  
 بلاظ بعض والثانى للمسورة بلفظ واحد (قوله ايس كل وبعض ايس وليس بعض) الفرق  
 بين ليس كل وما بعده أن ليس كل يدل على رفع الايجاب السلكى مطابقة وعلى السلب  
 الجزئى التزاما وما بعده بالعكس اما الاول فلانا اذا قلنا ليس كل حيوان بفرس كان  
 معناه ليست الفرسية ثابتة لكل فرد من أفراد الحيوان فهذا مدلوله المطابق وهو  
 محتمل لان لا تكون الفرسية ثابتة اشمى من تلك الافراد فيكون سلبا كليا ولان لا تكون  
 ثابتة لبعضها مع ثبوتها لبعض الا تبر فيكون سلبا جزئيا لكن لما كان السلب الجزئى  
 متحققا حتى على الاحتمال الاول لانه اذا انسلب المحكم عن الجميع فقد انسلب عن  
 البعض جموله عليه أخذنا بالمتحقق وتر كالمشكوك فيه واما الثانى فلانه لما تسلط النفي  
 فيه على البعض دل صريح على سلب المحكم عن البعض الذى هو السلب الجزئى  
 والتزاما على أن المحكم ليس ثابتا لكل فرد لانه اذا انتفى عن بعض الافراد صدق أنه  
 لم يثبت لكل الافراد فيكذب الايجاب السلكى والفرق بين بعض ليس وليس بعض  
 من وجهين أحدهما أن الاول لا يستعمل للسلب الكلى اصلا بخلاف الثانى فانه قد  
 يستعمل له كما سيذكره المصنف لان لفظ بعض من النكرات فاذا وقع بعد النفي صح أن  
 يعم بخلاف ما اذا وقع قبله ثانيهما أن الاول قد يستعمل للايجاب الجزئى فتكون القضية  
 موجبة معدولة كأن يقال بعض الانسان ليس ببحر على أن اداة السلب جزء من  
 المحمول فيكون قد ووصف الانسان باللاجزية بخلاف الثانى فانه لا يكون الا للسلب بقى  
 أن القضية المسورة بلفظ ليس كل اذا كانت محتملة للسلب الكلى ولللسب الجزئى  
 لم يكن فرق بينهما وبين المهمله لعدم وضوح المراد منها مثلها لا يقال هذه يتحقق فيها  
 السلب الجزئى فمملوها عليه لانا نقول تلك أيضا كذلك ولذلك كانت فى قوة الجزئية

كذا لبعضهم واجاب بعضهم بما لا يجدى (قوله كقولك ليس كل حيوان الخ) المثال  
 الاول للقضية المسورة بلفظ ليس كل والثاني للمسورة بلا فظ بعض ليس والثالث للمسورة  
 بليس بعض (قوله وقد يستعمل هذا الاخير الخ) أى لما تقدم من أن لفظ بعض نكرة  
 وهى بعد النفي يصح أن تعم (قوله من ابعاضه) أى من أفرادها (قوله فهذه) أى  
 المسورات المذكورة التى هى المسورة بالسور الكلى أو الجزئى ايجاباً أو سلباً وعلى كل  
 اما أن تكون القضية خارجية أو حقيقية فصح قوله قضاياً ثمانية وكان مقتضى صدر  
 كلامه أن يعتبر الذهنية أيضاً ويجعل القضايا اثنتى عشرة لكنه لم يعتبر الذهنية هنا  
 لقله استعمالها واهما لها وقيل أن المراد فهذه ثمانية بزيادة المهملة والشخصية  
 موجبتين وسالبتين وفيه بعد لا يخفى (قوله الدال على التعميم) أى فى الايجاب والسلب  
 وقوله أو التبعية أى فى الايجاب أو السلب فدخلت أقسام السور الاربعة (قوله  
 فهو مجاز لغوى) أى باعتبار الاصل وقوله وحقيقة عرفية أى باعتبار الاصطلاح  
 الآن (قوله والعلاقة فيه الاحاطة) فيه تسمع لان العلاقة انما هى المشابهة فى الاحاطة  
 لانفس الاحاطة (قوله واعلم أن الكل الخ) ظاهره أن لفظ كل هو الذى يطلق على  
 هذه المفهومات الثلاثة وليس مراداً وانما المراد أن مدخول ذلك هو الذى يطلق عليها  
 ولذلك قال بعضهم فى العبارة حذف والاصل أن مدخول لفظ كل الخ والمراد ما شأنه  
 أن يكون مدخولاً لذلك ولو فى الجملة فلا يرد أن الاطلاق الاول لا يصح معه أن يكون  
 اللفظ مدخول كل لان مفهومه حينئذ شئ واحد ومحصله أن مدخول كل ولو باعتبار  
 الشان يطلق بحسب الاشتراك على مفهومات ثلاثة والمعتبر منها فى مدخول كل المستعمل  
 فى اسوار القضايا المعنى الثالث وهى الكلية دون المعنيين الاولين وهما الكلى الطبيعى  
 والكل المجموعى لانه لو اعتبر أحدهما لزم عدم الانتاج فى الاقيسة لعدم تعدى الحكم  
 من المحدد الاوسط وهو موضوع الكبرى الى المحدد الاصغر وهو موضوع الصغرى  
 بخلاف ما لو اعتبر المعنى الثالث فان الانتاج حاصل حينئذ لتعدى الحكم من المحدد الاوسط  
 الى المحدد الاصغر فتأمل (قوله المستعمل فى اسوار القضايا) أى المستعمل فى معناه حال  
 كونه مندرجاً فى اسوار القضايا فليس الجار والمجرور صلة للمستعمل كما قد يتوهم وكذا  
 يقال فى نظيره بعد وقوله عندهم أى عند أهل هذا الفن وقوله بحسب الاشتراك أى  
 لا بحسب الحقيقة والمجاز (قوله الكلى) بدل من قوله ثلاثة واعلم أن للكلى ثلاثة أقسام  
 كلى منطقي وهو الذى ذكره المناطقة أعنى ما لا يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع

الشركة فيه وكل طبيعي وهو ما صدق ذلك من غير اعتبار أنه لا يمنع نفس تصور من  
 وقوع الشركة فيه كحقيقة الانسان وحقيقة الحيوان من غير ذلك الاعتبار وكل عقل  
 وهو كالذي قبله لكن مع اعتبار أنه لا يمنع نفس تصور من وقوع الشركة فيه والمراد  
 هنا الثاني اذا علمت ذلك علمت أن قوله وهو ما لا يمنع الخ على حذف مضاف والتقدير  
 وهو ما صدق ما لا يمنع الخ ويؤيد ذلك التمثيل بقوله كحقيقة الانسان وبهذا التقدير  
 اندفع ما لبعضهم هنا من الاشكال (قوله وهي كونه الخ) كان مقتضى الظاهر أن يقول  
 وهي حيوان ناطق اذ حقيقة الانسان هي ذلك لا كونه كذلك ففي عبارته تسمع (قوله  
 والكل المجموع وهو الافراد بقيد الاجتماع وقوله والسكينة هي الافراد لا بذلك القيد  
 (قوله في معنى كل) أي في معنى مدخول كل كما علم ولو اسقط معنى لكان أوضح (قوله  
 والعلوم يحتمل أن المراد بها العلوم المحكمية وهي التي يبحث فيها عن احوال  
 الموجودات قديمها وحادتها ويحتمل أن المراد بها النتائج التي تنتجها الاقيسة والاقرب  
 الاول (قوله فضلا عن غيره) راجع لقوله لزم أن لا ينتج الشكل الاول وقوله لانه  
 لا يتعدى المحكم الخ علة لقوله لزم أن لا ينتج الخ (قوله حينئذ) أي حين اذ كان المعبر  
 أحد المعنيين الاولين (قوله أما اذا اعني بانه الخ) أي اما عدم تعدى التحكم من الاوسط  
 الى الاصغر اذا اعني بانه السكينة ثابت للتعابير الخ والضمير في به عائد للشكل أي المدخوله  
 (وقوله والمحكم على أحد المتغيرين الخ) من تمة التعليل بل هو روحه  
 أو قوله لا يتضمن المحكم الخ أي ولو اتفق اتحادها في المحكم في نفس الامر كما في قولنا  
 الانسان حيوان والحيوان جسم فان المحكم على الحيوان بأنه جسم على ذلك الاحتمال  
 لا يتضمن المحكم على الانسان بذلك وان كان حكمه كذلك في نفس الامر (قوله  
 كقولنا الانسان حيوان) أي حقيقة الانسان حيوان وقوله والحيوان جنس طبيعي  
 أو عقلي أي وحقيقة الحيوان الخ واعلم أن للجنس ثلاثة أقسام كالاقسام المذكورة  
 في السكينة جنس منطقي وهو الذي ذكره المناطق اعني المقول على كثيرين مختلفين  
 بالحقيقة و جنس طبيعي وهو ما صدق ذلك من غير اعتباره متول على كثيرين مختلفين  
 بالحقيقة كحقيقة الحيوان وحقيقة الجسم و جنس عقلي وهو كالذي قبله الا انه مع  
 اعتباره مقول على كثيرين الخ والمراد هنا أحد المعنيين الاخيرين كما أشار لذلك بقوله  
 جنس طبيعي أو عقلي ويجرى نظير تلك الاقسام في النوع والنصل والخاصة (قوله  
 ولا تلزم) النتيجة كان الانسب التفرع كما في بعض النسخ (قوله واما اذا اعني الخ)

أى واما عدم تعدى الحكم اذا عيننا به المجموعى فتأبى لجواز الخ (قوله والحكم الخ)  
 من تمة التعليل بل هو روجه وقوله لا يجب الخ أشار بذلك التعبير الى أنه قد يكون الحكم  
 على مجموع أفراد الاعم حكما على مجموع أفراد الاخص كما فى قولنا مجموع الانسان  
 حيوان ومجموع الحيوان جسم (قوله فانك اذا قلت الخ) تعليل لقوله فلجواز ان يكون  
 الخ وقوله مجموع الانسان حيوان ومجموع الحيوان فرس وجمار وغيرهما هذا بيان  
 للمراد من نظم القياس لاله بعينه اذا وصل القياس الانسان حيوان والحيوان فرس  
 وجمار وغيرهما وفى ذلك مانع آخر وهو عدم صدق الصغرى اذا انجوع ليس الحيوان  
 وانما الحيوان كل فرد فتأمل (قوله كذلك) أى فرس وجمار وغيرهما (قوله واما  
 لو اعتبرنا الخ) قال بعضهم لوقال فتعين اعتبار المعنى الثالث فى مدخول كل لكان  
 اظهر وهو كذلك لكن فى ضيعه حسن واه وجه أيضا كما لا يخفى (قوله لكون الاصغر  
 الخ) قال بعضهم لوقال لكون الحكم على جميع أفراد الاوسط ومن جعلها أفراد  
 الاصغر لكان على ما ينبغي وهو معنى ما ذكره كما لا يخفى أيضا وقوله حينئذ أى حين  
 اذا كان المعنى الثالث (قوله على بعض الخ) أى على ما يتعلق ببعض الخ (قوله  
 لكنه مما يجب الخ) استدراك على قوله بما هو اجنبى الخ الموهوم أن المتعلم لا يرغب  
 فيه وفى بعض النسخ لكونه مما يجب الخ وعليه فهو تعليل للتبعية على ذلك (قوله  
 فقولنا فى مثال الخ) أى اذا اردت ذلك فقولنا الخ فالغاء فصيحىة (قوله أى كماله الخ)  
 هذا تفسير لكل من جزئى التضيية وقوله فراغا تميمته بذلك انما هى باعتبار وهم  
 الشخص والافه وميلها لهوى فى نفس الامر لكن للطافة اجزائه ينضم بعضها الى بعض  
 اذا اجها فيه جرم آخر هذا مذهب أهل السنة وذهب الحكماء الى أنه فراغ محقق (قوله  
 اما بالحصول) أى الثبوت والتحقق وقوله والمشاهدة المراد بها ما يشمل المشاهدة  
 بالحواس الظاهرة والمشاهدة بالحواس الباطنة أخذنا من قوله كتغير بعض الاجرام  
 الخ فان بعض ذلك مشاهد بالحواس الظاهرة وبعضه مشاهد بالحواس الباطنة فتأمل  
 (قوله ثم كذلك) أى ثم من مضغعة الى صورة محلثة (قوله وتغيرها عطوف) على  
 مدخول الكاف فى قوله كتغير بعض الاجرام والضمير اما عائد للاجرام وعليه فتأنيته  
 ظاهر واما لبعض الاجرام وعليه فتأنيته لا كتساب المضاف التانيث من المضاف اليه  
 (قوله الى غير ذلك) أى وانته الى غير ذلك (قوله واما بالحصول من غير مشاهدة)  
 معطوف على قوله اما بالحصول والمشاهدة (قوله كبعض الجبال) كان الاولى

والانصب بسابقه أن يقول كتغير بعض الجبال وقوله فان التغيرات تعليل للتمثيل  
(قوله على القطع) أى بالتطوع فعلى معنى الباء فيما يظهر (قوله لانعدام الخ) علة  
لقوله فان التغيرات وقوله من اعراض الاجتماع الخ بيان لما والاضافة لليمان أى  
من اعراض هى الاجتماع أى اجتماع بعض اجزائها لبعض والالوان وغيرها وجعلها  
الاجتماع من الاعراض انما يقضى على مذهب المحكم القائلين بعدم اشتراط كون  
العرض امرا وجوديا دون مذهب أهل السنة القائلين باشتراط ذلك وعليه فالاجتماع  
امر اعتبارى لا عرض وقوله فى كل لحظة متعلق بقوله لانعدام الخ وقوله لما قام  
عليه الخ تعليل لقوله لانعدام الخ وقد جرى المؤلف فى ذلك على قول الاشعرى وهو  
أحد قولين فى المسألة ثانيتها وهو التحقيق أنها تبقى زمانين فاكثر فالاول خلاف  
التحقيق بل قال بعضهم أنه نزعة من نزعات الفلاسفة وعليه فالصحيح أن الله تعالى  
يخلق عند انعدامها مثلا خلافا لمن قال يحددها باعيانها (قوله الا انالنا شاهد الخ)  
استدراك على قوله فان التغيرات الخ وقوله ذلك أى التغير وقوله باصبارنا أى ولا غيرها  
من الحواس الباطنة والظاهرة وانما أبتناه لقيام البرهان عليه (قوله وأيضا فهى الخ)  
كان الاولى أن يقول عطف على ما تقدم واما بالقبول كبعض الجبال والارضين فانه  
قابل لما شوهه فى غيره من التغيرات المحسية (قوله فكل جرم الخ) قال بعضهم هذا  
التقرير عين ما قبله فلما سقطه لكان أولى لانه يلزم على ذكره تقرير على نفسه  
اه وقد يقال يكفي الاختلاف بين التفرع والمفرع عليه بالاجمال والتفصيل وقوله  
اذا أى اذ عيننا ما ذكر فقوله فهو متغير بالحصول أى مع المشاهدة أو غير مشاهدة  
كما علم (قوله انتظم منهما) أى تركيب عن المثاليين المذكورين وقوله من الضرب الاول  
الخ أى الذى هو أن يكون كل من الصغرى والكبرى كليا (قوله فينتجان) أى  
المثالان ونوقال فينتج لكان أولى وعليه فالضمير راجع للقياس المنتظم منهما (قوله  
ودليل الكبرى الخ) هذا الدليل يتضمن قياسين احدهما ينتج حدوث الاجرام وثانيتها  
ينتج حدوث صفاتها ونظم الثاني هكذا الصفات القائمة بالاجرام تقبل الوجود والعدم  
وكما كان كذلك فهو حادث ينتج أن هذه الصفات حادثة فاشار الى الصغرى بقوله التى  
تقبل الوجود والعدم والى الكبرى بقوله وكما يقبل الخ على ما أتى والى النتيجة بقوله  
فتلك الصفات الخ ونظم الاول هكذا الاجرام ملازمة للصفات الحادثة وكما كان كذلك  
فهو حادث ينتج أن الاجرام حادثة فاشار الى الكبرى بقوله والاجرام الخ وحذف

الكبرى وأشار الى النتيجة بقوله فتعين الخ على ما يأتي ولما كان القياس الاول متوقفا  
على القياس الثاني أخره عنه فتأمل (قوله مشاهدة ذلك) أى الوجود والعدم وفيه أن  
الوجود والعدم لا يشاهد كل منهما وقد يحاب بأن المراد بالمشاهدة المشاهدة بالمحواس  
الباطنية (قوله فهو جائز الخ) كان الاولى أن يقول فهو حادث كما يؤخذ مما تقدم  
ولذلك قال بعضهم ان قوله فهو جائز الخ في قوة التعليل للكبرى أى ومحوها قوله فلا  
يكون الا حادثا ولا يخفى ما فيه من البعد والتكلف (قوله برحمته) أى الوجود وقوله  
على ما يساويه الخ جرى في ذلك على القول بأن المعدوم الممكن يستوى نسبتا الوجود  
والعدم اليه وهو المشهور وقيل نسبة العدم ارجح لاسببتيته فالاصل بقاؤه (قوله فلا  
يكون الخ) مفرغ على قوله فهو جائز الخ أن جعل ذلك هو محمول الكبرى وهو الذى  
يظهر واما ان جعل تعليلها مقدما كما قاله بعضهم على ما فيه فيكون قوله فلا يكون  
الخ هو محمول الكبرى (قوله لا يمكن اذا) أى اذا كانت تعقل الوجود والعدم (قوله  
والاجرام الخ) قد عرفت أنه إشارة لصغرى القياس الاول لكن قد يقال لا حاجة لهذا  
بعد قوله ان كل جرم لما كان ملازما الخ وقوله فتعين الخ جعله بعضهم جواب لما وكان  
حقه حينئذ أن لا يقتصر بالغاء فلعله إشارة للنتيجة ويكون المصنف قد حذف الجواب  
للعلم به من ذلك وبالجملة فلا يخفى ما في هذه العبارة من الركاكة (قوله جميعها) أى  
جميع الاجرام ورجع بعضهم الضمير للاجرام والصفات والاول اظهر ليناسب ما بعده  
(قوله ما شاء فيها من المجازات الخ) وهذه هي الممكنات المتقابلات المنظومة في قوله

بعضهم      الممكنات المتقابلات \* وجودنا والعدم الصفات

ازمنة امكنة جهات \* كذا المتأدبر روى الثقات

(قوله ويجب الخ) معطوف على قوله ووجب افتقارها الخ وقوله واجب الوجود أى  
وجودا ذاتيا مطلقا فليس ووجب وجوده تعالى لغيره ولا لذاته مقيد او محاصل أن  
واجب الوجود له ثلاثة أقسام واجب الوجود ووجوب ذاتيا مطلقا وذلك كقولنا تبارك  
وتعالى وواجب الوجود ووجوب عرضيا وذلك كمن تعلق علمه تعالى بوجوده من الممكنات  
وواجب الوجود ووجوب ذاتيا مقيدا كالتحيز للجرم فانه واجب الثبوت مادام الجرم  
موجودا (قوله عام القدرة والارادة) أى لجميع الممكنات وقوله والعلم أى وعام  
العلم لجميع الامور ممكنها وغيره وموجودها وغيره وكلها وغيره وقوله واحدا أى  
ذاتا وصفة وفعلا كما هو موضح في محله وقوله غنيا أى غنى تلقاؤها وانتفاء المحاجات



كلها بخلاف غيره تعالى فإنه غني غني مقيد وهو اتقاء بعض الحوائج فتحصل لك أن  
الغنى قهमान مطلق ولا يكون الا لله ومقيد وهو الثابت لغيره تعالى كما صرح به شارح  
القاموس (قوله والالزم الخ) أي والا يكن تعالى واجب الوجود الخ لم الخ (قوله  
يعني لو كان الخ) لوقال يعني لانه لو كان لكان أولى وأشار بذلك الى قياس مركب من  
شرطية وحملية نظمه هكذا لو كان قديما لكان مجردا عن كل ما يقتدر الى الفاعل وكونه  
متجردا عن ذلك لا يعقل ينتج ان كونه قديما لا يعقل فتعين حينئذ ان يكون حادثا  
فاشار الى الشرطية بقوله لو كان الخ والى الحملية بقوله وذلك لا يعقل وحذف النتيجة  
ويحتمل أنه مركب من شرطية واستثنائية نظمة هكذا لو كان قديما لكان مجردا عن  
ذلك لكن كونه مجردا عن ذلك باطل فيكون ما أدى اليه وهو كونه قديما باطلا واذ  
بطل ذلك ثبت كونه حادثا وهو المطلوب فتأمل (قوله وهو) أي ما يقتدر الى الفاعل  
وقوله المقدار المخصوص أي كالطول أو القصر وقوله المحيز المخصوص أي مكان التحيز  
المخصوص وهو أخذ الحجر قدر من الفراغ وقوله وغيره ما أي كالبياض والسواد  
وقوله وذلك أي تجرده عن كل ما يقتدر الى الفاعل (قوله لانه لو استغنى الخ) ما تقدم  
في قوله لو كان قديما الخ من الاحتمالين المذكورين يأتي هنا فنظمه على الاول  
لو استغنى جائر عن الفاعل لم تر جمع أحدا الامرين المجائزين المتساويين على مساويه  
من غير مرجع وتر جمعه من غير مرجع لا يعقل ونظمه على الثاني هكذا لو استغنى جائر عن  
الفاعل لم تر جمع أحدا المتساويين من غير مرجع لكن ترجح ذلك باطل واذ باطل ذلك  
بطل ما أدى اليه وهو استغناؤه عن الفاعل واذ باطل ذلك ثبت نقيضه وهو المطلوب  
(قوله لم تر جمع) هكذا بصيغة التفعّل لا بصيغة التفعيل وتوله وذلك أي ترجح أحد  
المجائزين الخ (قوله وقولنا ونحوه ما في الحديث الخ) لوقال وقوله في الحديث لا شخص الخ  
لكان انبب بقوله لاشك أن هذه سالبة الخ فتأمل (قوله من تحريم الخ) بيان للالزم  
وقوله التسور أي الاقتحام والارتكاب وقوله على المحارم أي المحرمات وقوله بغير اذن  
هو بيان للواقع كالذي بعده (قوله وشدة العقوبة) معطوف على قوله تحريم التسور الخ  
وقوله لمن انتهكها أي ارتكبها (قوله بمعنى الانفة الخ) الاضافة لليسان والانفة معناها  
الاستنكاف والاستعظام وقوله والتغير عطف تفسير وقوله في الذات أي لها وقوله يعز  
أي يشق (قوله وهي) أي أخذ ذلك وانت الضمير مراعاة للخبير (قوله سبها الاغترار الخ)  
كيف يتأتى ذلك مع قولهم بعض ما يضاف اليه اللهم الا أن يكون الزركشي حمل

الاضافة على المعنى اللغوى وهو مطلق والنسبه واليه يشير قول المؤلف وذلك خاص الخ  
 (قوله وذلك) أى كونه لا بد أن يكون الموصوف بأفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه  
 وقوله خاص الخ أى كما يقتضيه قولهم بعض ما يضاف اليه (قوله لم يلزم حينئذ) أى  
 حين اذ لم يكن مضافا وذكر بعده الخ (قوله ولهذا) أى لما تقدم من أنه لا بد أن يكون  
 الموصوف بأفعل التفضيل اذا كان مضافا بعض ما يضاف اليه واما اذ لم يكن مضافا  
 لم يلزم ذلك تأمل (قوله تستلزم خروجهم) أى ضرورة أن المضاف غير المضاف اليه  
 (قوله يعنى أن الذات الخ) أى بطريق المفهوم ونظريه بأن مفهوم الايجاب الجزئى  
 الذى هو السلب الجزئى غير لازم تحققه اذ قد يصدق الجزئى مع صدق الكل كقافى  
 قولنا بعض الانسان حيوان وعلى فرض لزوم تحققه فهو غير معتبر عندهم (قوله عند  
 أهل الحق) أى بخلافه عند غيرهم ممن يأتى (قوله على الذات الحادثة) أى على  
 الذات الحادثة فأل للجنس المتحقق فى الجمع أخذ من قوله وهى الاجرام (قوله فانها  
 ذات الخ) تعليل لقوله وعلى الذات العلية (قوله والا) أى بان كانت جرما وقوله  
 ولا صفة معطوف على قوله وليست جرما والا أى بان كانت صفة (قوله لاستحالة)  
 قيام الصفة بالصفة المراد لاستحالة قيام الصفة التى هى أحد المعانى أو المعنوية واما  
 التى هى أحد الصفات النفسية كالوجود والسلبية كالقدم فلاشك فى صحة قيام ذلك  
 بها فلا محذور فيه وانما استحالة قيام صفة من صفات المعانى أو المعنوية بالصفة لانه  
 يلزم عليه قيام المعنى بالمعنى اما فى الاولى فواضح واما فى الثانية فلانها ملازمة لصفة  
 المعنى فيلزم من قيامها قيام صفة المعنى بها وأيضا يلزم عليه ثبوت الحكم لها بكونها  
 قادرة أو عالمة أو متكلمة الى غير ذلك اما فى الثانية فظاهر واما فى الاولى فلانها ملازمة  
 للصفة المعنوية وهذا كله بديهى البطلان (قوله وفيه) أى فى قولنا بعض الذات جرم  
 باعتبار مفهومه وقد علمت ما فيه (قوله فكل ذات الخ) مفرغ على قول القائلين بمرادفة  
 الخ (قوله فلذلك) أى لقولهم بمرادفة الذات للجرم (قوله وفساد مذهب الخ)  
 معطوف على مدخول على فى قوله على فساد مذهب الحشوية (قوله فى مرادفة الخ)  
 لعل الاولى اى مرادفة الخ وقوله الا أنهم ظهر لهم الخ استدراك على قوله القائلين بمثل  
 الخ (قوله بانها صفة) ومع ذلك صرحوا بان معبودهم جوهر فقبل لهم كيف وانتم  
 تقولون بأنه صفة فقالوا امرادنا بالجوهر الشئ النفس (قوله يعنى أن الصفة الخ) فيه  
 ما تقدم من النظر السابق عند قوله يعنى أن الذات الخ (قوله لانه لا بقاء لها الخ) المحوظ

في التعليل والمعول عليه انما هو قوله فتعرض للحرم وعلى هذا يشكك قوله ولقرب  
 انصرام الدنيا الخ لكن الشارح لاحظ أن الدنيا اشبهت العرض في عدم البقاء وسرعة  
 الزوال (قوله اثر) أى عقب فهو بكسر الهمزة ومكون المثلثة (قوله وسرعة زوالها)  
 عطف تفسير (قوله فقال الخ) معطوف على قوله سماها الخ وقوله والله يريد الآخرة  
 أى بذلك لتتميم الآية فتقط كما لا يخفى (قوله وكل واحدة منها) أى من القضايا الثمانية  
 كما أشار له في الشرح وقوله اما محصلة أو معدولة قد تقدم أن كلا من المحصلة والمعدولة  
 ثلاثة أقسام والمصنف لم يعتبر بذلك وانما اعتبر بمحصلة المحمول ومعدولته وانما اقتصر  
 عليها لانها المعبران عندهم حتى انه متى اطلق لفظ المحصلة والمعدولة انصرف اليهما  
 (قوله فالجموع الخ) مفرع على قوله وكل واحدة الخ وقوله ستمة عشر قضية وهي قائمة من  
 ضرب ثمانية في اثنين كما ذكره في الشرح (قوله وحقيقة التحصيل) أى للمحمول كما علمت  
 وكذلك قوله والعدول وقوله بعد الرابطة أى الملفوظة أو المقدرة وقوله ليس سلبيا  
 أى ليس عدويا بل ثبوتيا سواء كان هناك سلب قبل الرابطة أو لا أخذ من تعداد  
 المثال في الشرح (قوله والعدول) أى وحقيقة العدول وقوله ان يكون سلبيا أى ان  
 يكون المحمول وهو ما بعد الرابطة عدويا سواء كان هناك سلب قبل الرابطة أو لا أخذ  
 من تعداد المثال أيضا فتأمل (قوله اما أن يكون فيما) أى في كل واحدة وانما أنت الضمير  
 مراعاة للمعنى وقوله مع ما اضيف اليه أى حال كونه مع ما نسب اليه فهو حال من الضمير  
 في قوله بنسبته والمراد الاضافة اللغوية وهي مطلق النسبة وقوله ايجابا وسلبا أى سواء  
 كانت النسبة على سبيل الايجاب أو على سبيل السلب وقوله الى الموضوع متعلق بقوله  
 نسبته (قوله كقولك زيد هو الخ) فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب فتنبه (قوله ونسبته  
 هذه الخ) انما سميت بذلك لانه عدل فيها باداة السلب عن أصل وضعها وهو رفع النسبة  
 فهو من باب الحذف والايصال والأصل معدول فيها (قوله واما ان لا يكون الخ)  
 معطوف على قوله اما ان يكون الخ وقوله فيما أى في كل واحدة وأنت الضمير لما مر وقوله  
 ذلك أى السلب الذي حكم بنسبته مع ما اضيف اليه الخ وحينئذ فيصدق النفي بان  
 لا يكون فيها سلب اصلا وفيها سلب لم يحكم بنسبته مع ما اضيف اليه الى الموضوع وقد  
 مثل لكل من ذلك (قوله وتسمى هذه الخ) انما سميت بذلك لانه جعل المحمول فيها محصلا  
 أى ليس سلبيا بل ثبوتيا فهو من باب الحذف والايصال والأصل محصل فيها كما مر في  
 نظيره (قوله والمجهوران كل قضية الخ) أى على أن كل قضية الخ وهذا شروع في

المخلاف في العدول وهو على اقوال ستة كما يعلم من استقصاء كلامه وقوله سواء كان  
 الخ أي وسواء كانا مشتركين في النوع السافل أولا وسواء اتصف الموضوع بالمحمول يوما  
 أولا وسواء كان الموضوع قابلا للاتصاف بالمحمول أولا أو أخذ من باقي كلامه (قوله  
 فعلى هذا) أي على هذا القول وهو ان كل قضية كان السلب الخ وقوله فتكون أي  
 قولك الجوهرا الخ وأنث الضمير مراعاة للخبر (قوله وان لم يشترك الخ) أي والمحال انه  
 لم يشترك الخ فالواو والمحال كما هو ظاهر (قوله ان يكون الموضوع والمحمول داخلين تحت  
 جنس الخ) خرج بذلك نحو ان يقال الجوهر هو ليس بعرض فلا عدول فيه على هذا  
 وقوله ولو كان أعلى الاجناس أي كما في قولنا المركب هو لا جوهر فرد (قوله فيه)  
 أي العدول وكذا ما بعد وقوله دخولهما تحت الجنس السافل أي نحو قولنا الانسان  
 هو لا فرس فان الموضوع والمحمول في هذا المثال قد دخلا تحت الجنس السافل  
 القريب وهو الحيوان وخرج بذلك ما لم يدخلا تحت الجنس السافل ولو دخلا تحت  
 ما فوقه نحو ان يقال الانسان هو لا حجر تأمل (قوله دخولهما تحت النوع السافل)  
 أي نحو ان يقال الرجل هو لا امرأة فان الموضوع والمحمول في هذا المثال قد دخلا تحت  
 النوع السافل وهو الانسان وخرج بذلك ما لم يدخلا تحت ما ذكره ولو دخلا تحت الجنس  
 السافل نحو قولك الانسان هو لا فرس (قوله اتصاف الموضوع الخ) أي بالفعل نظير  
 ما بعده وقوله يوما ما أي أي يوم كان ولو غير زمن الحمل وذلك نحو ان يقال زيد هو  
 لا ميت وزيد هو لا قائم الى غير ذلك وخرج بما ذكرنا اذ لم يتصف الموضوع بالمحمول  
 يوما كما في قولنا زيد هو لا اعمى اذ لم يتصف بالعمى ابدا (قوله الا حيث يكون الخ) أي  
 نحو قولك زيد هو لا اعمى وخرج بذلك ما اذ لم يكن الموضوع قابلا للاتصاف بالمحمول  
 كما في قولك زيد هو لا حائض وقوله قابلا للاتصاف الخ أي وان لم يتصف بالفعل وقد  
 علمت مثاله والمراد قابلا حال الحمل فخرج ما لم يكن كذلك في هذه الحالة وان كان يصير  
 قابلا لذلك بعدها وذلك كما في قولك هندی لا حائض في حالة كونها بنت سنتين مثلا  
 (قوله وهذا الخلاف أي المذكور في قوله والمجهور الخ) وقوله في هذه الاقوال  
 فيه ظرفية الشيء نفسه الا أن يقال بتغير المظروف والنظر بالاجمال في  
 الاول والتفصيل في الثاني وبالجملة لو حذفه ما ضره وقوله خلاف في الاصطلاح فقول  
 الجهور اصطلاح لهم وهكذا (قوله وليناطب مع كل الخ) أي فاذا جريت على كلام  
 الجهور في كلامك فان فيه بعدولة على كلامهم واذا جريت على كلام من بعدهم

فيه فأت فيه بالمعدولة على كلامه وهكذا (قوله والموجبة سوا كانت الخ) أن قلت  
 كان المناسب أن يذكر في المتن ما هو الحق عنده ولم ذكر ما قالوه فيه قلت لما كان ذلك  
 انما هو أمر ظهر له ولم يأخذ من القواعد المقررة عندهم ذكر ما ذكره ثم اعترضه بما  
 ظهر له وقد سبقه الى هذا الاعتراض العلامة العقباني في شرح الجبل والحقق سعد  
 الدين التفتازاني لا يقال كان الاولي له حينئذ أن ينسبه لهما لانا نقول لعلمه لم يطبع  
 على قولهما به وانما وافق كلامه كلامهما (قوله تقتضى وجود الموضوع) أى  
 خارجا في أحد الأزمنة الثلاثة وانما قيدت بذلك لان الوجود الخارجى هو الذى  
 اختصت الموجبة باقتضائه واما الوجود الذهبى فلا تختص باقتضائه بل كل قضية  
 تقتضيه ضرورة أنه لا يصح الحكم على الشئ الا بعد استحضاره ذهنا ولذلك يقولون  
 الحكم على الشئ فرع عن تصوره كما تقدم (قوله والسالبة فيهما) أى فى المحصلة  
 والمعدولة وقوله لا تقتضيه أى لا تقتضى وجود الموضوع (قوله ومن ثم كانت الخ) أى  
 من اجل أن الموجبة تقتضى وجود الموضوع والسالبة لا تقتضيه كانت الشخصيتان  
 الخ وهذا التعليل لا يظهر بالنسبة لبعض ما سبذكره فتأمل ومحصله أن فى هذا المقام  
 ستة انظار وهى التى وضعوا لها الالواح الآتى النظر الاول بين المختلفتين فى الكيف  
 بأن كانت أحدهما موجبة والاخرى سالبة المتفقتين فى التحصيل وذلك نحو أن  
 يقال زيد هو عالم زيد ليس هو بعالم وهذا هو النظر الاول من الالواح النظر الثانى بين  
 المختلفتين فى الكيف أيضا المتفقتين فى العدول وذلك نحو أن يقال زيد هو لا عالم زيد  
 ليس هو لا عالم وهذا هو النظر الثانى من الالواح وقد أشار الى هذين النظرين هنا بقوله  
 اذا اختلفنا فى الكيف وتوافقنا فى التحصيل أو العدول تناقضنا النظر الثالث بين  
 المتفقتين فى الكيف بأن كانتا موجبتين المختلفتين فى العدول والتحصيل وذلك نحو أن  
 يقال زيد هو عالم زيد هو لا عالم وهذا هو النظر الثالث من الالواح النظر الرابع بين  
 المتفقتين فى الكيف بأن كانتا سالبتين المختلفتين فى العدول والتحصيل أيضا  
 وذلك نحو أن يقال زيد ليس هو بعالم زيد ليس هو بلا عالم وهذا هو النظر الرابع من  
 الالواح وقد أشار لهذين النظرين هنا بقوله وبالعكس تعاندنا فى الصدق موجبتين وفى  
 الكذب سالبتين النظر الخامس بين المختلفتين فيهما بأن كانتا أحدهما موجبة  
 محصلة والاخرى سالبة معدولة وذلك نحو أن يقال زيد هو عالم زيد ليس هو بلا عالم  
 وهذا هو النظر الخامس من الالواح النظر السادس بين المختلفتين فيهما بأن كانت

احدهما موجبة معدولة والاخرى سالبة محصلة وذلك نحو ان يقال زيد هو لا عالم زيد  
 ليس هو بعالم وهذا هو النظر السادس من الاصح وقد اشار لهذين النظيرين هنا بقوله  
 وان اختلفتا فهما كانت الموجبة اخص من السالبة فتأمل (قوله تناقضاً) أى لم يجتمعا  
 على صدق ولا كذب كما سيذكره في الشرح (قوله في الصدق) أى دون الكذب وقوله  
 وفي كذب أى دون الصدق (قوله فيهما) أى في الكيف والعدول أو التحصيل  
 وقوله كانت الموجبة أى سواء كانت محصلة أو معدولة وقوله اخص من السالبة أى  
 سواء كانت معدولة أو محصلة (قوله من غير تقييد) تفسير لما قبله والمراد من غير  
 تقييد بكون القضية تقتضى قيام صفة وجودية بالموضوع اخذاً مما يأتى وأتى بذلك  
 للإشارة الى الاعتراض وسيصرح به فيما بعد (قوله واذا ارادوا في مجالس الاقراء)  
 أى في مجالس التدريس للطلبة (قوله أن يفرقوا بين الموجبة المعدولة والسالبة  
 المحصلة الخ) وانما احتيج للفرق بينهما من الاشتباه ظاهر الما بينهما فانه قد يتوهم  
 اتحادهما في المعنى كما لا يخفى (قوله أن هذا التفسير) أى الذى ذكره اذا ارادوا في  
 مجالس الاقراء أن يفرقوا بين الموجبة المعدولة والسالبة المحصلة (قوله وحصل به)  
 أى عليه وقوله فالسمع والطاعة لى لازمان لى مثلاً فهما عتدأ والخبر محذوف وقوله  
 والافالذى يتبادر الخ أى والا يكونوا فهموه من الاقدمين وحصل به الاجماع فلا نسلم  
 وذلك لان الذى يتبادر الخ (قوله أن معنى العدول الخ) هذا هو محل المخالفة لتفسيرهم  
 واما قوله ومعنى السلب الخ فلا مخالفة فيه لذلك فيما تأمل (قوله فان المحمول الخ)  
 تعليل لقوله فليس في قولنا الخ وقوله اذا كان عدمياً أى كما هنا وقوله أو مشتر كالخ  
 أى كأن يكون من مادة الامكان كما يؤخذ مما بعد (قوله ولهذا) أى لهذا التعليل  
 وقوله من الصفات العدمية أى كغير واجب الوجود وغير مستحيله وقوله والمتعلقة  
 هكذا بتقديم القاف على اللام وما في بعض النسخ من تقديم اللام على القاف بخلاف  
 المتبادر وتلك الصفات نحو المعلوم والمذكور (قوله بل قد يكون الخ) هذا ضرب  
 انتتمالى عن قوله فان المحمول اذا كان عدمياً الخ وهذا كله أى قولنا فان المحمول الخ  
 وقوله وأن الموجبة الخ عطف تفسير على قوله خلاف ما ذكره (قوله بأن يقال الخ)  
 تصوير للتفصيل (قوله فقولنا الخ) الفاء للإفصاح للتفريع وهذا رجوع اشرح  
 كلام المتن الذى جرى فيه على ما قالوه (قوله طلقاً) أى سواء كانت محصلة أو معدولة  
 (قوله والسالبة لا تقتضيه) أى ومن اجل كون السالبة لا تقتضيه لكن في هذا

العطف تسمع لا يخفى (قوله أى لا يجتمعان الخ) أى بل متى صدقت أحدهما كذبت  
 الأخرى ومتى كذبت أحدهما صدقت الأخرى وبيان ذلك أنه أن وجد زيد  
 متصفا بالعلم صدق قولنا زيد هو عالم وكذب قولنا زيد ليس هو بعالم وأن وجد  
 متصفا بغير العلم أولم يوجد أصلا فالعكس وهذا بالنظر للمثال الأول وأما بالنظر للمثال  
 الثاني فإن وجد متصفا بغير العلم صدق قولنا زيد هو لا عالم وكذب قولنا زيد ليس هو  
 لا عالم وأن وجد متصفا بالعلم أولم يوجد أصلا فالعكس بناء على ما ذكره من أن الموجبة  
 مطلقة تقتضى وجود موضوعها وأما لو بني بناء على ما اختاره المؤلف فيجتمعا على  
 الصدق فيما إذا كان زيدا معدوما فتأمل (قوله أن صح ما ذكره الخ) هذا التقييد  
 غير ظاهر في المثال الأول لأن بين القضيتين فيه التناقض اتفاقا حتى على ما اختاره  
 المؤلف وأما في المثال الثاني فظاهر كما تقدمت الإشارة إليه فليتأمل (قوله في التحصيل  
 أو العدول) أو بمعنى الواو ولا يمكن اختلافهما في أحد الشئيين دون الآخر (قوله  
 الأوليان من المثاليين الخ) فالأولى من المثال الأول قولنا زيد هو عالم والأولى من المثال  
 الثاني قولنا زيد هو لا عالم كما يعلم من قوله وهما الخ (قوله لأنه أن وجد الخ) وجه ذلك  
 أنه أن وجد بصفة العلم صدق قولنا زيد هو عالم دون قولنا زيد هو لا عالم وأن وجد  
 بغير صفة العلم فالعكس وقوله وان كان معدوما الخ وجهه أن كلامنا معنى قولنا  
 زيد هو عالم وهو أنه وجد متصفا بالعلم ومعنى قولنا زيد هو لا عالم وهو أنه وجد متصفا  
 بغير العلم بناء على ما ذكره ولم يتحقق لأن الفرض أنه معدوم فقد صدق حينئذ انهما  
 لم يجتمعا على الصدق بل اجتمعا على الكذب وأما لو بني بناء على ما اختاره المؤلف فلم يجتمعا  
 على الكذب أيضا لصدق قولنا على هذا زيد هو لا عالم وان كان معدوما فلا تغفل  
 وقوله فكذلك أى لا يجتمعان على الصدق وقوله بل هما الخ اضراب اتقالي عن قوله  
 فكذلك وقوله حينئذ أى حين إذ كان معدوما وقوله لانها الخ تعليل لذلك  
 الاضراب وقوله فهما لا يصدقان إلا عند الخ أى بناء على ما ذكره كما علمت (قوله  
 الأخيرتان من المثاليين الخ) فالأخيرة من المثال الأول قولنا زيد ليس هو بعالم والأخيرة  
 من المثال الثاني قولنا زيد ليس هو لا عالم كما أوضح ذلك بقوله وهما الخ (قوله لان زيدا  
 ان كان موجودا الخ) وجه ذلك أنه ان كان موجودا بصفة غير العلم صدق قولنا  
 زيد ليس هو بعالم دون قولنا زيد ليس هو لا عالم وان كان موجودا بصفة العلم فالعكس  
 فلم يجتمعا على الكذب حينئذ وقوله وان كان معدوما الخ وجهه ان كلامنا معنى قولنا

زيد ليس بعالم وهو أنه لم يتصف بالعلم ومعنى قولنا زيد ليس هو لا عالم وهو أنه لم يتصف  
 بعدم العلم متحقق حينئذ فصدق انهما لم يجتمعا حينئذ على الكذب بل اجتمعا على  
 الصدق كما أوضحه المؤلف وقوله أيضا أى كالم يجتمعا عليه ان كان موجودا وقوله بل هما  
 الخ اضراب انتقالي عن قوله فلم يجتمعا الخ وقوله حينئذ أى حين اذ كان معدوما وقوله  
 لان السالبة الخ تعليل لذلك الاضراب (قوله وفي التحصيل) أو العدول أو بمعنى الواو  
 نظير ما مر (قوله الشخصية الاولى مع الشخصية الاخيرة الخ) هذا صادق بالشخصية  
 الاولى من المثال الاول والشخصية الاخيرة من المثال الثاني وبالشخصية الاولى من  
 المثال الثاني مع الشخصية الاخيرة من المثال الاول فالشخصية الاولى من المثال الاول  
 قولنا زيد هو عالم والشخصية الاخيرة من المثال الثاني قولنا زيد ليس هو لا عالم كما أوضح  
 ذلك بقوله وهما قولنا الخ والشخصية الاولى من المثال الثاني قولنا زيد هو لا عالم  
 والشخصية الاخيرة من المثال الاول قولنا زيد ليس هو بعالم كما أوضح ذلك بقوله  
 وقولنا زيد الخ فتأمل (قوله وانما كانت) أى الموجبة من حيث هي اعم من أن تكون  
 محصلة أو معدولة وقوله اخص من السالبة أى من حيث هي اعم من ان تكون معدولة  
 أو محصلة وقوله ولا تصدق الموجبة الاولى أى التى هي المحصلة وقوله الا حيث وجد الخ  
 أى لانها تقتضى وجود الموضوع وقوله والثانية أى ولا تصدق الموجبة الثانية التى هي  
 المعدولة وقوله الا حيث وجد الخ أى لانها تقتضى وجود الموضوع بناء على ما ذكره  
 فلو بنينا على ما ذكره المؤلف لصدق وان كان معدوما فتأمل (قوله في لوح مشكل)  
 أى مصور بهذا الشكل وقوله على سبيل التقريب متعلق بوضع وكذا قوله لينظر  
 وقوله طولا أى من جهة الميمنة الى جهة الميسرة من اعلى واسفل والقسمان الذين فيه  
 النظر بين المختلفتين فى الكيف المتفقتين فى التحصيل وذلك كما فى قولنا زيد هو عالم  
 زيد ليس هو بعالم وهذا هو الذى فى الجانب الاعلى من الطول والنظر بين المختلفتين  
 فى الكيف أيضا المتفقتين فى العدول وذلك كما فى قولنا زيد هو لا عالم زيد ليس هو لا عالم  
 وهذا هو الذى فى الجانب الاسفل من الطول وقوله وعرضا أى من جهة الاعلى الى  
 الاسفل من الجانب الايمن واليسر والقسمان اللذين فيه النظر بين المتفقتين فى  
 الكيف وهو الايجاب المختلفتين فى التحصيل والعدول وذلك كما فى قولنا زيد هو عالم  
 زيد هو لا عالم وهذا هو الذى فى الجانب الايمن من العرض والنظر بين المتفقتين فى  
 الكيف وهو السلب المختلفتين فى التحصيل والعدول وذلك كما فى قولنا زيد ليس هو



بعالم زيد ليس هو لا عالم وهذا هو الذي في الجانب الايسر من العرض وقوله وقطرا  
 بضم القاف وسكون الطاء أى ناحية من جهة الميمنة العليا مع جهة الميسرة السفلى  
 وبالعكس والقسمان الذين فيه النظر بين المختلفتين في الكيف والعدول والتحصيل  
 بأن كانت الموجبة محصلة والسالبة معدولة وذلك كما في قولنا زيد هو عالم زيد ليس  
 هو لا عالم وهذا هو الذي في جهة الميمنة العليا مع الجهة الميسرة السفلى من القطر والنظر  
 بين المختلفتين كذلك بان كانت الموجبة معدولة والسالبة محصلة وذلك كما في قولنا  
 زيد هو لا عالم زيد ليس هو بعالم وهذا هو الذي في الجهة الميمنة السفلى مع الجهة الميسرة  
 العليا وهذا التقرير اوضح لك قوله كل واحد الخ وقوله فمجموع الخ مفرع على ما قبله  
 (قوله وهذه صورته) قد علمت مما سبق أنه على الترتيب المذكور في المتن والشرح  
 فكيفية قراءته ان تقول متناقضان الذي هو مكتوب في الطاقة العليا ثم تمثل لذلك بما  
 تحته اعنى قولنا زيد هو عالم زيد ليس هو بعالم ثم تقول متناقضان الذي هو مكتوب في  
 الطاقة السفلى بقبال تلك الطاقة ثم تمثل لذلك بما فوقه اعنى قولنا زيد هو لا عالم زيد  
 ليس هو لا عالم ثم تقول متعاندان صدقا الذي هو مكتوب في الطاقة التي في الجهة الميمنة  
 ثم تمثل لذلك بما قبلها في تلك الجهة من الاعلى والاسفل اعنى قولنا زيد هو عالم زيد هو لا  
 عالم ثم تقول متعاندان كذبا الذي هو مكتوب في الطاقة التي في الجهة الميسرة بقبال تلك  
 الطاقة ثم تمثل لذلك بما قبلها في تلك الجهة من الاعلى والاسفل اعنى قولنا زيد ليس هو  
 بعالم زيد ليس هو لا عالم ثم تقول زيد هو عالم اخص من زيد ليس هو لا عالم الذي هو مكتوب  
 في الجهة الميمنة العليا مع الجهة الميسرة السفلى ثم تقول زيد هو لا عالم اخص من زيد ليس  
 هو بعالم فليتامل (قوله واما الشرطيات الخ) هذا مقابل لقوله فيما سبق والمجملية  
 تكون شخصية الخ لكن ليس المقام للمقابلة بدليل قوله فهي كالمجملات فكان الأولى  
 أن يقول والشرطيات كالمجملات فتأمل (قوله تكون مخصوصة الخ) محصلة انها تارة  
 تكون مخصوصة وتارة تكون غير مخصوصة وعلى كل منهما اما أن تكون مهمة أو  
 مسورة بالسور العكلى أو مسورة بالسور الجزئى فالجملة ستة قائمة من ضرب اثنين في  
 ثلاثة وعلى كل منها اما أن تكون موجبة أو سالبة فالجموع اثني عشر كما سيذكره في الشرح  
 فان اعتبرت مع ذلك انها تارة تكون متصلة أو منفصلة كان المجموع أربعة وعشرين وأن  
 زدت على ذلك انها اما أن تكون مركبة من طرفين موجبين أو سالبين أو الاول موجب  
 والثاني سالب أو بالعكس كانت الجملة ستا وتسعين قائمة من ضرب أربعة في أربعة

وعشرين وان اعتبرت مع ذلك كون طرفها اما أن يكونا صادقين أو كاذبين أو الاول  
صادقا والثاني كاذبا أو بالعكس زادت الصور كثيرا فتنبه وهذا اعنى قوله تكون  
مخصوصة الخ كالتفسير لقوله فهى كالتحليلات لكن المحصر هناليس كالمخصوص ثم كما  
سيوضحه فى الشرح (قوله وهى أن يخص الخ) أى ذات أن يخص الخ ففيه تساهل ولو  
قال وهى ما يخص الخ لكان أولى وانسب بما بعده اعنى قوله وهى ما لم يخص الخ وقوله  
اللزوم أى فى المتصلة وقوله أو العناد أى فى المنفصلة وقوله بحالة معينة أو زمن معين  
أو مانعة خلو فتجوز الجمع كما فى قولك أن جئتنى را بكا اليوم اكرمتك (قوله كقولك  
أن جئتنى الخ) هذا تمثيل لقوله أن يخص فيها اللزوم بحالة معينة أو زمن معين وقوله  
اليوم أو را بكا فيه مع ما قبله اعنى قوله بحالة معينة أو زمن معين لف ونشره شوش  
وقوله وكقولك اما أن تكون الخ هذا تمثيل لقوله أو العناد الخ لكن لم يمثل الا للتى خص  
العناد فيها بزمن معين ولم يمثل للتى خص العناد فيها بحالة معينة ومثالها نحو أن يقال  
اما أن تكون وانت حتى عالم أو جاهلا (قوله وغير مخصوصة) معطوف على قوله  
مخصوصة (قوله ما لم يخص فيها اللزوم) أى فى المتصلة وقوله ولا العناد أى فى المنفصلة  
وقوله بذلك أى بالحالة المعينة أو الزمن المعين (قوله وتكون) أى الشرطية سواء  
كانت مخصوصة أو غير مخصوصة كما سيدكره (قوله كلية وجزئية) نعم فى المسورة فقط  
كما لا يخفى وقوله موجبات أى هذه الثلاثة التى هى المهمة والمسورة الكلية والجزئية  
وقوله باثبات اللزوم أى فى المتصلة وقوله أو العناد أى فى المنفصلة وكذا قوله  
وسالبات برفعهما فلا تغفل (قوله فتكون مخصوصة الخ) أى وتكون غير مخصوصة  
وتكون مهمة ومسورة الخ وانما حذف ذلك للعلم به (قوله الا أن خصوص الخ)  
استدراك على قوله كما تكون الجملة مخصوصة الموهوم أن الخصوص فيها بمعنى (قوله  
مثال المتصلة المخصوصة) أى بحالة معينة وقوله ومثله أن تقول الخ أى مثله فى أنه  
مثال للمتصلة المخصوصة بصفة كما علمت (قوله لم يتب من فسقه) قد يقال لا حاجة لذلك  
بعد قوله فاسق الا أن يقال أتى به لدفع توهم أن يراد فاسق ولو فيما مضى (قوله الا أن  
يعفوا المولى الخ استثناء من محذوف والتقدير وبما قب على فسقه الا أن يعفوا الخ (قوله  
ومثال المنفصلة المخصوصة) أى بحالة معينة الخ (قوله فى أن خصوصها) كان الاولى  
أن يقول فى أنه فالمقام للاضمار وفى سببية أى بسبب أنه الخ (قوله أو السلب) أى فى  
كل واحدة من هذه الثلاثة أخذ مما قبله ففيه المحذف من الثانى لدلالة الاول

(قوله فقولنا في الاصل الخ) مفرع على قوله قبلت المخصوصة الخ مع ما هو معلوم من أن غير المخصوصة تقبل تلك الاحوال بالاولى وقوله فتكون الخ مفرع على هذا التفريع وقوله فالجموع الخ مفرع على هذا التفريع وقوله اشتعا عشرة ست مخصوصة وست غير مخصوصة وأن اعتبرت الاتصال والانفصال كانت أربعاً وعشرين إلى آخر ما مر فلا تغفل (قوله ومعنى كلية الشرطية) أي سواء كانت مخصوصة أو غير مخصوصة فإن قلت كونها مخصوصة ينافي كليتها أي التعميم المذكور قلت لا منافاة لان المراد بالكلية حينئذ تعميم الاحوال الممكنة مع تلك الحالة التي وقع تخصيصها أو مع ذلك الزمن الذي وقع تخصيص به (قوله تعميم لزومها) أي في المتصلة وقوله أو عنادها أي في المنفصلة وقوله في جميع متعلق بتعميم وقوله الاحوال الممكنة أي الممكنة الاجتماع مع المقدم مثلاً اذا قلنا كلما كان زيداً انساناً كان حيواناً فعناه أن لزوم حيوانية زيد لانسانيته ثابت مع كل الاحوال الممكنة الاجتماع مع الانسانية من كونه قائماً أو قاعداً أو صاحكاً أو كاتباً إلى غير ذلك واذا قلنا دائماً ما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً فعناه أن العنادين الزوجية والفردية ثابت مع كل الاحوال الممكنة الاجتماع مع الزوجية وعلى هذا القياس والحاصل أن الاحوال في الشرطية كالأفراد في المحلمية فتعميم الأفراد في المحلمية تكون كلية وتتبع بعضها تكون جزئية وباطلاقها تكون مهملة وكذلك الاحوال في الشرطية فتعميمها تكون كلية وتتبع بعضها تكون جزئية وباطلاقها تكون مهملة وإنما قيد بالممكنة لانه لو اريد الاحوال ولو غير ممكنة لما صدقت شرطية كلية لامتصه ولا منفصلة أما الاولى فلاننا لو اعتبرنا في قولنا مثلاً كلما كان زيداً انساناً كان حيواناً تعميم الاحوال المستحيلة حتى تشمل كون زيداً جاداً لم يصح استلزام المقدم للتالي حينئذ اذ لا يجتمع كونه حيواناً مع كونه جاداً واذا لم يصح استلزامه لم تصدق تلك الكلية للكذب لزومها وأما الثانية فلاننا لو اعتبرنا في نحو قولنا ما ان يكون هذا الشيء انساناً وما ان يكون فرساً تلك الاحوال حتى كونه صاهلاً لم يصح العنادين المقدم والتالي حينئذ اذ لا تعاندين كونه صاهلاً وكونه فرساً واذا لم يصح العناد بينهما لم تصدق تلك الكلية للكذب عنادها فليتما مل (قوله اثبات لزومها أو عنادها) أي ان كانت موجبة وقوله أو سلبيهما أي ان كانت سالبة وقوله في بعض الاحوال راجع لكل من قوله اثبات لزومها الخ وقوله أو سلبيهما وقوله من غير تعيين أي لان ذلك البعض (قوله على وجه الخ) راجع لكل من قوله اثبات الخ وقوله أو سلبيهما (قوله

ولا عبرة بطرفي الشرطية) أي بل العبرة باثبات الزوم أو العناد وسلبهما فهما بمنزلة النسبة المحكمية في الجملة (قوله موجبين كأننا) أي كما في نحو قولنا ليس كلما كان الشيء حيوانا كان حجرا فان طرفي هذه القضية موجبان وقوله أو سالبين أي كما في نحو قولنا كلما لم يكن الشيء ناميا لم يكن حيوانا فان طرفي هذه القضية سالبان وقوله أو مختلفين أي بأن كان الأول موجبا والاخر سالبا أو بالعكس فالأول كما في نحو قولنا كلما كان الشيء حيوانا لم يكن حجرا فان الطرف الأول من هذه القضية موجب والآخر منها سالب والثاني كما في نحو قولنا كلما لم يكن الشيء حيوانا كان حجرا فان الطرف الأول من هذه القضية سالب والآخر منها موجب (قوله وكذلك صدق الشرطية) أي مثل ما ذكر من الإيجاب والسلب في اعتبار الزوم والعناد لان كلا منهما هو المحكوم به في الشرطية (قوله انما هو الخ) هو تفسير لقوله كذلك وقوله بصدق المعنى الخ أي فان كان مطابقا للواقع كانت صادقة ولو كان الطرفان أو أحدهما كاذبا (قوله على العموم أو الخصوص راجع لجميع ما قبله قال بعضهم كان عليه أن يزيد أو على وجه يحتمل العموم والخصوص ليشمل المهملة اهـ) وذلك أن تقول المراد على العموم أو الخصوص على سبيل التعمين أو الاحتمال فلا حاجة الى تلك الزيادة (قوله ولا عبرة في ذلك الخ) أي ولا عبرة في صدق الشرطية بصدق اجزائها أي لانها قد تتركب من جزئين كاذبين أو من جزء كاذب وجزء صادق ومع ذلك تكون صادقة وذلك كما في قولنا في المتصلة الموجبة ان كان زيد فرسا كان صاهلا أو ان كان زيد حجرا كان حيوانا وفي المتصلة السالبة ليس ان كان زيد حجرا كان أوليس ان كان زيد حيوانا كان حجرا وفي المنفصلة زيداما ان يكون حجرا أو شجرا وزيداما ان يكون انسانا أو حجرا فان قلت كيف توصف اجزاء الشرطية بالصدق والكذب مع أنه لا يوصف بهما الا القضية قلت المراد وصفها بهما عند الانحلال لا عند التركيب ولا شك انها عند الانحلال تكون قضايا كما نبه عليه السعد وقوله أو كذبها لا حاجة اليه لعدم توهم أن يعتبر في صدق الشرطية كذب اجزائها (قوله ولهذا كانت الشرطية الخ) أي ولا جل كون صدق الشرطية انما هو لصدق المعنى الذي دلت عليه لالصدق اجزائها كانت الخ (قوله قطعية الصدق) هذا ما ذهب اليه الجمهور وذهب السعد الى انها قناعية لا قطعية (قوله لان الذي دلت عليه الخ) علة للعلية أو أتى به للتوضيح كما تقدم غير مرة فلا يقال لاحاجة لهذا التعليل بعد قوله ولهذا كانت الخ (قوله وقول صدق) أي

ومتعلق قول صدق لان اللزوم ليس نفس القول الصديق كما هو ظاهر (قوله وسور  
الايجاب الخ) محصلة أن السور في الايجاب الكلي له ثلاثة الفاظ اثنان منها في المتصلة  
وهما كلا ومهما والاخر في المنفصلة وهو دائما وان السور في السلب الكلي له لفظ  
واحد وهو ليس البتة وهو مشترك بين المتصلة والمنفصلة وان السور في الايجاب الجزئي  
له لفظ واحد ايضا وهو قد يكون وهو مشترك بين المتصلة والمنفصلة وان السور  
في السلب الجزئي له أربعة الفاظ وان لم يذكر الرابع في المتن لانه سينبه عليه في الشرح  
اثنان منها في المتصلة وهما ليس كلا وليس مهما وواحد في المنفصلة وهو ليس دائما  
والاخر مشترك بينهما وهو قد لا يكون وان الاهمال يتحقق باطلاق أن ولو واذا عن  
السور في المتصلة وباطلاق أما عن ذلك في المنفصلة كما فهم (قوله فيهما) أي في المتصلة  
والمنفصلة (قوله ليس كلا) أي في المتصلة ومثل ذلك ليس مهما كما سيذكره وقوله  
وليس دائما أي في المنفصلة وقوله قد لا يكون أي فيهما كما سيوضح (قوله باطلاق  
ان الخ) أي يتحقق باطلاق ان الخ من غير تنوين اطلاق المضاف لما بعده وقد علمت  
أن المراد اطلاق هذه المذكورات عن السور (قوله كقولك الخ) هذه الامثلة للمهمة  
المتصلة بقسمها الموجبة والسالبة والمنفصلة كذلك وهذه الامثلة من مواد الجزئية  
وانما مثل بها المهمة لانها في قوتها كما سيذكره فقولنا اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا  
في قوة أن يقال قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وقولنا ليس اذا كان الشيء  
حيوانا كان انسانا في قوة أن يقال قد لا يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وهكذا  
(قوله مثلا) لاجابة اليه كما هو ظاهر وكذا ما بعد (قوله لا يخلو) لو حذفه ماضره  
(قوله ليس دائما ما أن يكون الانسان مطيعا واما أن يكون عاصيا) أي لا عناد بينهما  
في بعض الاحوال لاجتماعهما اذا صلى في مكان مغصوب فانه مطيع من جهة وعاص  
من جهة أخرى وارتفاعهما عند عدم التكليف فقولنا في الاصل الخ تفريع على  
ما قبله (قوله لان المهمة الخ) علة لمحدوف تقديره صحيح وهو خبر عن قوله وقولي (قوله  
ولا لبس في كلامنا الخ) دفع بذلك ما قد يقال في كلام المصنف لبس لانه لا يعلم منه  
ما هو محتص بالمتصلة أو بالمنفصلة وما هو مشترك ووجه الدفع أن ذلك يعلم بالنظر  
للاصل قبل السلب (قوله فلهدا مثل الخ) كان عليه بمتقضى الظاهر أن يحذف قوله  
فلهدا ويجعل قوله مثل الخ جواب لما ويصح جعل الجواب محذوفا تقديره صح التمثيل  
بمادة الجزئية وقوله في مادة الجزئية أي بمادتها (قوله لان الحيوان الخ) علة لما تضمنه

قوله في مادة الجزئية فكانه قال وإنما كان ذلك من مادة الجزئية لان الحيوان الخ  
 (قوله فيكون ثبوت الخ) لو قال كان ثبوت الخ لكان أولى (قوله وبهذا) أي بهذا  
 التعليل وقوله أيضاً كما عرفت أن ثبوت لزوم الانسان للحيوان ونفي لزومه له جزئياً  
 (قوله وينسب العناد الخ) المناسب لما قبله أن يقول وان سلب العناد بين الحيوان  
 وسلب الانسان انما يكون جزئياً أيضاً الخ

\* (فص — ل) \*

لما فرغ من الكلام على القضية واقسامها شرع الآن يتكلم على احكامها من  
 التناقض والعكس وتلازم الشرطيات وانما قدم التناقض لانه اهمها اذ عليه  
 مدار برهان المخالف وهو غالب استدلال العلماء في جل مطالبهم وهو مصدر تناقض  
 الكلام أي تخالف فهو لغة التخالف (قوله التناقض في القضايا هو اختلاف الخ)  
 قد اشتمل هذا التعريف على جنس وهو قوله بالاحجاب والسلب والثالث قوله على وجه يقتضي  
 الاول قوله قضيتين والثاني قوله بالاحجاب والسلب والثالث قوله على وجه يقتضي  
 لزوم صدق الخ والرابع قوله لمجرد ذلك الاختلاف (قوله بالاحجاب والسلب) أي  
 بالاحجاب في أسداهما والسلب في الاخرى وهو متعلق بقوله اختلاف وكذا قوله  
 على وجه (قوله على وجه يقتضي الخ) وهذا الوجه الذي يقتضي ما ذكره والاتحاد في  
 الوحدات الثمانية الاتية مطلقاً والاختلاف في الحكم في المسورات والوجهة في  
 الموجهات كما يؤخذ مما يأتي (قوله لمجرد ذلك الاختلاف) أي لذلك الاختلاف لمجرد  
 عن ملاحظة غيره كما يتضح مما يأتي (قوله لزوم صدق الخ) لو حذف لفظ لزوم لكان  
 أولى اذ لا حاجة اليه واما قوله وانما قلنا لزوم صدق الخ فسيأتي ما فيه فتنبه (قوله  
 اختلاف جنس) أي وما بعده فصول كما أشار لذلك بقوله وقوله قضيتين الخ (قوله  
 يخرج اختلاف المفردات فيه أن ذلك لم يدخل في موضوع الكلام لتقييده أولاً بقوله  
 في القضايا وكذا يقال في قوله ويخرج اختلاف غير القضايا وقد يقال أن ذلك يقطع  
 النظر عن الموضوع كما هو ظاهر (قوله من المركبات الانشائية) أي كأن يقال قم  
 لا تقم وقوله وغيرها أي كالمركبات الاضافية كأن يقال غلام زيد لا غلام زيد (قوله  
 كالاختلاف بكون القضية جمالية وشرطية) أي كافي قولنا لو كان هذا انسانا كان  
 خيوانا هذا انسان وما في بعض النسخ من التعبير باوبدل الواو في قوله جمالية وشرطية  
 بمعنى الواو وقوله أو نحوهما أي كاشخصية والكلية كافي قولنا زيد حيوان كل انسان

حيوان وقوله وكلاختلاف بالعدول والتحصيل أى كأن يقال زيد هو قائم زيد  
هو لا قائم وقوله باطراف القضايا أى بسبب اختلاف اطراف القضايا فهو على تقدير  
هذا المضاف وقوله من موضوع أى كفاي قولنا زيد قائم عمر وقائم وقوله ومحمول  
أى كما في قولنا زيد قائم زيد ضاحك (قوله الى ما لا تنحصر الخ) أى وانته الى  
ما لا تنحصر الخ (قوله يعنى أن الاختلاف المذكور ليس المراد به الخ) هذه الجملة خبر  
عن قوله والرابط محذوف أى يعنى به وحاصله أن في هذا المقام أربع اختلافات  
بالايجاب والسلب كما سيأتى الاول ما يقتضى صدق احدى القضيتين وكذب  
الآخرى وهو المراد في التناقض الثانى ما لا يقتضى صدق احدهما ولا كذب الآخرى  
وذلك كفاي قولنا زيد قائم عمرو ليس بقائم امثال ما يقتضى كذب احدهما  
ولا يقتضى صدق الآخرى وذلك كفاي الموجبة الكلية مع سائرها فان الاختلاف  
فيهما يقتضى كذب احدهما ولا يقتضى كذب الآخرى لانه اما أن يصدق المحمول على  
كل فرد من افراد الموضوع فتصدق الموجبة الكلية دون السالبة الكلية كما  
في مادة الانسان حيوان فيصدق أن يقال كل نسان حيوان ولا يصدق أن يقال  
لا شئ من الانسان بحيوان واما أن لا يصدق على شئ من افراده فبالعكس كفاي مادة  
الانسان حجر فيصدق أن يقال لا شئ من الانسان بحجر ولا يصدق أن يقال كل  
انسان حجر واما أن يصدق على بعض الافراد دون بعض فيكذبان معا كفاي مادة  
الحيوان انسان فلا يصدق أن يقال كل حيوان انسان ولا أن يقال لا شئ من الحيوان  
بانسان الرابع ما يقتضى صدق احدهما ولا يقتضى كذب الآخرى وذلك كما  
في الموجبة الجزئية مع سائرها فان الاختلاف فيهما يقتضى صدق احدهما ولا  
يقتضى كذب الآخرى لانه اما أن يصدق المحمول على شئ من افراد الموضوع فتصدق  
الموجبة ثم ان كان المحمول أخص من الموضوع صدقت السالبة أيضا وذلك كما  
في مادة الحيوان انسان فيصدق أن يقال بعض الحيوان انسان وان يقال بعض  
الحيوان ليس بانسان والألم تصدق وذلك كفاي مادة الانسان حيوان فيصدق أن  
يقال بعض الانسان حيوان ولا يصدق أن يقال بعض الانسان ليس بحيوان واما  
أن لا يصدق على شئ منها فتصدق السالبة دون الموجبة وذلك كما في مادة الانسان  
حجر فيصدق أن يقال بعض الانسان ليس بحجر ولا يصدق أن يقال بعض الانسان  
حجر فتأمل (قوله بذلك) أى بقوله يتتضى لجرد ذلك الاختلاف لزوم الخ على

ما يقتضيه ظاهر السياق يمكن الظاهر أن في قوله لمجرد ذلك الاختلاف ليس  
 المقصود الاحتراز به الآن فتأمل (قوله الذي لا يمنع اجتماع الخ) كان الاوضح  
 والانسب أن يقول الذي لا يقتضى صدق احدهما ولا كذب الاخرى (قوله فلا  
 يوجب صدق احدهما وكذب الاخرى مفرع على قوله لا يمنع اجتماع القضيتين الخ  
 (قوله ومثال ذلك) أى الاختلاف المذكور لكن على حذف مضاف والتقدير  
 ومثال محل ذلك الخ وذلك المحل هو القضيتان وانما احتجنا لتقدير هذا المضاف  
 ليصح قوله قولنا الخ وان شئت قلت ومثال ذلك أى القضيتين المختلفتين بهذا  
 الاختلاف (قوله أو ليس بقاعد) أشار بذلك الى أنه لا فرق بين أن يكون مع  
 اختلاف الموضوع اختلاف المحمول أولا (قوله يصح صدقهما معا) أى بأن فرض  
 أن زيد قائم في الواقع وان عمرا غير قائم أو غير قاعد كذلك وقوله وكذبهما معا  
 أى بأن فرض أن زيد غير قائم في الواقع وان عمرا قائم أو قاعد كذلك وقوله وصدق  
 احدهما وكذب الاخرى أى بأن فرض أن زيد قائم في الواقع وان عمرا قائم أيضا أو  
 قاعد كذلك أو فرض أن زيد غير قائم في الواقع وان عمرا غير قائم أيضا أو غير قاعد  
 كذلك (قوله الذي يمنع اجتماع القضيتين على الصدق الخ) كان الاوضح  
 والانسب أن يقول الذي يقتضى كذب احدى القضيتين ولا يقتضى صدق الاخرى  
 (قوله فيقتضى حينئذ) أى حين اذ منع اجتماع القضيتين على الصدق (قوله لانه  
 اما أن يصدق الخ) لو أخرج هذا التعليل بعد قوله ومثاله كل قضية الخ) لكان  
 أولى وأوضح ويؤخذ مما ذكره أن المحمول له ثلاث حالات الاولى أن يصدق على كل  
 فرد من افراد الموضوع وحينئذ تصدق الموجبة الكلية دون السالبة الكلية  
 وذلك كما في مادة الانسان حيوان فيصدق أن يقال كل انسان حيوان ولا يصدق  
 أن يقال لاشئ من الانسان بحیوان الثانية أن لا يصدق على شئ منها وحينئذ تصدق  
 السالبة الكلية دون الموجبة الكلية وذلك كما في مادة الانسان حجر فيصدق أن  
 يقال لاشئ من الانسان بحجر ولا يصدق أن يقال كل انسان حجر الثالثة أن يصدق  
 على بعضها دون بعض وحينئذ يكذب ان معا وذلك كما في مادة الحيوان انسان فلا  
 يصدق أن يقال كل حيوان انسان ولا أن يقال لاشئ من الانسان بحیوان كما تقدم  
 (قوله فتصدق الكلية الموجبة) أى دون الكلية السالبة وقوله فتصدق السالبة  
 الكلية أى دون الموجبة الكلية (قوله وان صدق المحمول الخ) الانسب أن يقول





حيوان بعض الانسان ليس بحيوان وقوله المحترز عنها أى المحترز عن الاختلافات  
الممثل لها بهما لان المحترز عنه انما هو الاختلافات كما علم مما مر (قوله فى حكم العقل)  
متعلق بيكفى وقوله بوجوب متعلق بحكم العقل (قوله لـكن لا يعلم الخ) استدراك على  
قوله فهاتان القضيتان الخ وقوله بل حتى يعلم الخ اضراب انتقالي عن قوله لا يعلم الخ  
(قوله والاflتبادر الخ) أى والاflنقل أنه لا يعلم ذلك بمجرد اختلافهما بل قلنا بأنه يعلم  
بمجرد ذلك فلا يصح لان المتبادر الخ (قوله لا يلزم الخ) تفسير لقوله انهما كقولك زيد  
قائم الخ وقوله من ثبوت احدهما قال بعضهم ضمير التثنية للمحمولين اه وهو الذى  
يقضيه سياق المؤلف بعد لـكن كلامه قبل قديقتضى خلافه (قوله وبالعكس) أى  
وبأن نفي احدهما يبطل ثبوت الاflخر (قوله مثلا) لاحاجة اليه (قوله كل انسان  
زيد لا يخفى أن هذا المثال كاذب فى نفيه فكان الاولى أن يمثى بغيره كأن يقول كل  
انسان حيوان بعض الناطق ليس بحيوان (قوله أو تغاير المحمولان الخ) معطوف على  
مدخول اذانى قوله اذا اتحد المحمول الخ (قوله وحكم المترادفين حكم المتساويين) مثال  
الترادف فى المحمول كما فى قولنا زيد انسان زيد ليس بشىء وفى الموضوع كما فى قولنا  
الانسان حيوان البشر ليس بحيوان وعليك بمثال المترادف فيهما (قوله فان كانت  
القضية الخ) هذا بيان وتفصيل للوجه المذكور فى قوله فيما مر على وجه يقتضى الخ  
(قوله من ايجاب أو سلب) بيان لكيفها وقوله وتتقدم معها معطوف على قوله تخالفها  
وقوله فيما سوى ذلك أى كيفها وقوله من الطرفين الخ بيان لما سوى ذلك (قوله  
والجزء) الواو فيه بمعنى أو كهى فى قوله والفعل بخلافها فى غير ذلك وبهذا ظهر كون  
الامور ثمانية (قوله الجملة) قيدها الكون ما ذكر لا يتأنى فى الشرطية فإيتبادر من كلامه  
فى المتن من العموم للشرطية والجملة ايس مراد (قوله وهو) أى الامر الواحد وقوله  
الايجاب والسلب الخ لوقال الكيف من ايجاب وسلب لكان أولى (قوله وهو) أى  
ما سوى ذلك (قوله وهما) أى الموضوع والمحمول (قوله جاز صدق القضيتين الخ) لم يقل  
مع ذلك جاز صدق احدهما وكذب الاflخرى مع تأنى ذلك لان الضار انما هو جواز  
ما ذكره اذ صدق احدهما وكذب الاflخرى شأن التناقض (قوله مثلا) لاحاجة اليه  
(قوله لوانعكست الارادة الخ) أى بأن اريد فى المثال الاول فى الزمان الذى نسخ فيه  
التوجه الى بيت المقدس وفى المثال الثانى فى الزمان الذى قبل الامر بالتوجه الى  
الكعبة (قوله مثلا) لاحاجة اليه (قوله ويمثلون ذلك الخ) انما تبرى من ذلك لان هذا

المثال مبحوث فيه بأن القضية فيه مهملة وان الكلام انما هو في المنصوصة وكذا يقال  
 فيما يأتي في قوله في مثال الاختلاف في القوة والفعل ومثلا وذلك بقولهم الخ ولذلك قال  
 اليوسى بعض امثليهم للاختلاف في هذه الامور محتمل كتمثيلهم للاختلاف في الشرط  
 بقولهم اللون مفروق للبصر اللون ليس بمفروق للبصر اه بتصرفه ويجب ان يجعل الافي  
 ذلك للعهد المحضوري فتكون القضية حينئذ مخصوصة (قوله ولو عكس الشرط) أي  
 بأن شرط في الاول ان يكون سوادا وفي الثاني ان يكون بياضا (قوله مثلا) كان عليه  
 بمقتضى الظاهر أن يحدف ذلك (قوله ولو عكس في الارادة) أي بان اريد في الاول  
 بعضها وهو اثنان وفي الثاني المجموع (قوله والا) أي والا يكن ليس بعضها آخر بان كان  
 بعضها آخر جازا الخ مثلا اذا قيل الستة عدد فرد ونريد البعض وهو ثلاثة الستة عدد ليس  
 فردا ونريد البعض وهو اثنان فقد جاز صدقهما هنا وقوله كالجزيئتين أي كما في قولنا  
 بعض الستة عدد فرد بعض الستة ليس عدد فردا (قوله والا كذبتا) أي والا يكن  
 ابنا لعمرو والمحال انه ابن لمحمد كما هو ظاهر وان كان كلامه لا يفيد ذلك (قوله  
 ومنهم من اختصراخ) يعني أن ما تقدم كلام الاقدمين من المناطقة واختصر ذلك  
 بعضهم كما ذكره فردها الفخر الى ثلاثة فجعل وحدة الشرط و وحدة الكل والمجزء  
 داخلتين في وحدة الموضوع وجعل وحدة المكان و وحدة القوة والفعل و وحدة  
 الاضافة داخلية في وحدة المحمول اما الاول فلانه اذا قلنا مثلا اللون مفروق للبصر أي  
 بشرط كونه بياضا اللون غير مفروق للبصر أي بشرط كونه سودا أو قلنا الثلاثة عدد  
 فردا و اردنا المجموع الثلاثة ليست عددا فردا و اردنا بعضها وهو اثنان فلا شك أن  
 وحدة الموضوع لم تتحقق اذ اللون اذا كان بياضا غيره اذا كان سودا والكل غير الجزء  
 واما الثاني فلانه اذا قلنا مثلا نبينا ومولانا محمد فرض عليه الجهاد ونريد في المدينة نبينا  
 ومولانا محمد لم يفرض عليه الجهاد ونريد في مكة أو قلنا الخمر في الدن مسكر ونريد بالقوة  
 الخمر في الدن غير مسكر ونريد بالفعل أو لما زيد ابن ونريد لعمرو زيد ليس ابنا ونريد لمحمد  
 فلا شك أن وحدة المحمول لم تتحقق اذا فرض في المدينة غيره في مكة والاسكار بالقوة  
 غيره بالفعل وبنوة زيد لعمرو وغيرها لمحمد والزم الفخران برده وحدة الزمان الى وحدة  
 المحمول كوحدة المكان ولذلك رد كثير من المتأخرين الجميع الى وحدة الموضوع ووحدة  
 المحمول كما أشار لذلك المؤلف بقوله ومنهم من ردها الى اثنين (قوله ومنهم من ردها  
 الى واحد الخ) وجه ذلك أنه اذا قلنا زيد قائم عمر وليس بقائم فلا شك أن وحدة النسبة

لم يتحقق وعلى هذا القياس (قوله وان كانت) أى التفضية وقوله مسورة أى بالسور  
الكلية أو الجزئية وقوله او ما فى قوتها أى التى هى المهمة كما سيذكره وقوله مع ذلك  
أى مع كونه مخالفا لها فى كيفية امتداد معها فى الامور الثمانية المتقدمة كما سيذكره  
ايضا وقوله فى كها أى فى الكلية أو الجزئية وقوله فاذا كانت الخ مفرع على ما قبله  
(قوله وهى ان تكون مهمة او قال وهى المهمة لكان أوضح وقوله فانها الخ) توجيه  
لكون المهمة فى حكم المسورة وقوله موجبة كانت الخ تعميم فى المهمة وقوله شرط الخ  
جواب الشرط وقوله من وجوب الخ بيان لما (قوله فاذا كانت الخ) تفريع على ما قبله  
(قوله وذلك) أى جواز كذبهما معا وقوله حيث يكون المحمول اخص من الموضوع أى  
كما فى قولنا كل حيوان انسان لا شئ من الحيوان بانسان (قوله وذلك) أى جواز  
صدقهما معا وقوله فى الموضوع الخ أى وهو الموضوع الاعم من المحمول كما فى قولنا بعض  
الحيوان انسان بعض الحيوان ليس بانسان (قوله فاذا عرفت هذا) أى انه يشترط  
مع ما تقدم ان يختلفا فى السور (قوله وبالعكس) أى ونقيض الجزئية السالبة كلية  
موجبة وقوله وبالعكس أى ونقيض الجزئية الموجبة سالبة كلية (قوله فاذا قلت فى  
الكلية الموجبة الخ) راجع لقوله فنقيض الكلية الموجبة الخ وقوله واذا قلت فى  
الكلية السالبة الخ راجع لقوله ونقيض الكلية السالبة الخ ففيه مع ما قبله نشر على  
ترتيب اللف (قوله ونقيضها الكاذب بعض المحادث الخ) فيه رد على المعتزلة القائلين  
بصدق ذلك لقولهم بأن العبد يخلق افعال نفسه (قوله كان ذلك الممكن الخ) تعميم  
وليس جواب الشرط بل جوابه كانت كلية صادقة كما لا يخفى (قوله وهو) أى ذلك  
البعض وذلك واضح فى محله (قوله وان كانت موجهة) أى ذكر فيها الجهة وهى اللفظ  
الدال على المادة كما سيذكره عليه فى الشرح (قوله مع ذلك) أى مع كونه مخالفا لها  
فى كيفية امتداد معها فى الامور الثمانية المتقدمة ومخالفا لها فى السور كما لا يخفى  
وقوله ان يخالفها فى جهتها أى على الوجه الآتى فليس المراد مطلق المخالفة فيها (قوله  
فيمقابل الخ) مفرع على ما قبله والمراد ان الضرورة يتقابلها الامكان على التفصيل  
الآتى من أن الضرورية المطلقة يتقابلها الممكنة العامة والمشروطة العامة يتقابلها  
الممكنة الحتمية وهكذا ومثل ذلك يقال فى قوله والدوام الاطلاق الا أنه قد صرح  
ببعض تفصيل ذلك بقوله والدوام بحسب الوصف الخ لئلا يكن كان الاظهر ان يقول  
والدوام بحسب الوصف الاطلاق مع التخصيص الخ وقوله يحين من احيانه أى من

احيان ذلك الوصف كما يستبين مما يأتي (قوله فنقيض المخصوصة الموجبة الخ) هذا  
 مفرغ على جميع ما ذكره في قوله فان كانت القضية مخصوصة الخ كما سينبه عليه في  
 الشرح ومثال المخصوصة الموجبة ونقيضها كما سيأتي ان تقول زيد انسان زيد ليس  
 بانسان وقوله وبالعكس يعني ان نقيض المخصوصة السالبة مخصوصة موجبة كما  
 سيذكره (قوله ونقيض الكلية الموجبة جزئية سالبة) مثال ذلك كما تقدم ان تقول كل  
 حادث فهو فعل لله تعالى بعض الحوادث ليس فعلا لله تعالى وقوله وبالعكس يعني ان  
 نقيض الجزئية السالبة كلية موجبة كما لا يخفى (قوله ونقيض الكلية السالبة جزئية  
 موجبة) مثال ذلك كما تقدم لا شيء من الممكن بواجب على المولى تبارك وتعالى بعض  
 الممكن واجب على المولى تبارك وتعالى وقوله وبالعكس يعني ان نقيض الجزئية  
 الموجبة كلية سالبة كما هو واضح (قوله ونقيض المهملة الخ) مثال المهملة المرجبة كما  
 سيأتي ان تقول الانسان حيوان وتريد بالالف واللام المحققة في ضمن الافراد لا بقيد  
 الكل ولا بقيد البعض وهو في قوة الجزئية الموجبة القائلة بعض الحيوان انسان  
 فنقيضها نقيض هذه الجزئية الموجبة وهو قولك لا شيء من الانسان بحيوان ومثال  
 المهملة السالبة كما سيأتي أيضا ان تقول الحيوان ليس بانسان وتريد بالالف واللام  
 ما ذكره هذه في قوة الجزئية السالبة القائلة بعض الحيوان ليس بانسان فنقيضها  
 نقيض هذه الجزئية السالبة وهو قولك كل حيوان انسان (قوله جزئيهما) أي جزئتي  
 الموجبة والسالبة من حيث هما وفسر بعضهم الضمير بالموجبة والسالبة المهملتين قال  
 وازافة الجزئيتين للمهملتين من اضافة احد المتلازمين للاخر اه والاول أولى (قوله  
 ونقيض الضرورية المطلقة ممكنة عامة مثال ذلك كما سيأتي ان تقول كل ممكن مقتمرا الى  
 انفاعل اختار بالضرورة ليس كل ممكن مقتمرا الى الفاعل المختار بالامكان العام (قوله  
 ونقيض الدائمة المطلقة مطلقة عامة مثال ذلك كما سيذكره ان تقول كل من دخل الجنة  
 بعد البعث فهو منعم فيها دائما ليس كل من دخل الجنة بعد البعث منعم فيها بالاطلاق  
 العام ولا يخفى أنه كان الاوضح أن يتم أولا الكلام على نقائص الضروريات ثم يتكلم  
 على نقائص الدائم (قوله ونقيض المشروطة العامة ممكنة حينية) مثال ذلك كما سيأتي  
 أن تقول كل متحيز فهو متصف بالحركة أو السكون بالضرورة مادام متحيزا ليس كل  
 متحيز متصفا بالحركة أو السكون بالامكان العام حين هو متحيز (قوله ونقيض  
 العرفية العامة مطلقة حينية) سيأتي التمثيل لذلك بقوله كل فاقد لساتر يجوز له أن

يصلح عرياناً مادام فاقداً للساتر ليس كل فاقداً للساتر يجوز له أن يصلح عرياناً بالاطلاق  
 العام حين هو فاقداً للساتر (قوله ونقيض الوقتية المطلقة ممكنة وقيمة) سيما في التمثيل  
 لذلك بقوله كل ممكن فهو وفعل الله تعالى بالضرورة وقت حدوثه ليس كل ممكن فعل  
 الله تعالى بالامكان العام وقت حدوثه (قوله ونقيض المنتشرة المطلقة ممكنة دائماً)  
 سيما في التمثيل لذلك بقوله كل ممكن معدوم بالضرورة وقتما ليس كل ممكن معدوم  
 بالامكان العام دائماً (قوله وماتر كبح الخ) لما تكلم على الجهات البسائط وهي  
 اثنتا عشرة اخذتكم على الجهات المركبات وهي سبع فقال وماتر كبح الخ وذلك  
 كما مشروطة الخاصة فانها مركبة من وجهتين بسيطتين احدهما مشروطة عامة وهي  
 التي دل عليها الصدر والآخرى مطلقة عامة وهي التي دل عليها العجز وقوله فنقيضها  
 منفصلة الخ سيما في ان تميمها نقيضاً تسمع لان نقيضها الحقيقي انما هو حلية تغالفها في  
 الكيف والسكم لكن لما كانت تلك المنفصلة مساوية للنقيض اطلقوا عليها نقيضاً  
 واعلم ان الموجهة المركبة من وجهتين ان كانت كلية نحو ان يقال كل كاتب متحرك  
 الاصابع بالضرورة مادام كاتباً دائماً كفي في نقيضها مانعة خلو مركبة من نقيض  
 جزئها فتعرف اولاً جزئها وتأخذ نقيضها وتر كهما منفصلة مانعة خلو وقد عرفت  
 ان المشروطة الخاصة مركبة من مشروطة عامة ونقيضها ممكنة حينية ومن مطلقة  
 عامة ونقيضها دائماً مطلقة فالجزء الاول من المثال المذكور قائل كل كاتب متحرك  
 الاصابع بالضرورة مادام كاتباً والجزء الثاني منه وهو قولنا دائماً في قوة ان يقال  
 لا شيء من الكتابات بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام ونقيض الجزء الاول ان تقول  
 بعض الكتابات ليس بمتحرك الاصابع بالامكان العام حين هو كاتب ونقيض الجزء  
 الثاني ان تقول بعض الكتابات بمتحرك الاصابع دائماً فذهذين النقيضين وركب  
 منهما مانعة خلو بان تقول دائماً ان يكون بعض الكتابات ليس بمتحرك الاصابع  
 بالامكان العام حين هو كاتب واما ان يكون بعض الكتابات بمتحرك الاصابع دائماً  
 وان كانت جزئية نحو ان يقال بعض الحيوان انسان بالاطلاق لادائماً لا يكف في  
 نقيضها ما ذكر حتى يقيد موضوع الثانية من الجزئيتين اللتين تحل اليهما تلك الجزئية  
 بالمحكم المستفاد من محمول الاولى لماسيأني ان شاء الله تعالى فاذا حلت المثال  
 المذكور الى جزئية نلت بعض الحيوان انسان بالاطلاق العام بعض الحيوان  
 الذي هو انسان ليس بانسان بالاطلاق العام فلا بد ان يقيد الموضوع في الثانية

بالحكم المأخوذ من محمول الاولى هكذا ثم بعد ذلك تأخذ نقيضيهما مع التقييد السابق  
 بأن تقول لا شيء من الحيوان بانسان دائماً كل حيوان الذي هو انسان انسان دائماً  
 وتر كيهما مانعة خلو هكذا دائماً أما لا شيء من الحيوان بانسان دائماً وأما كل حيوان  
 الذي هو انسان انسان دائماً ولو لا ذلك التقييد لما صح التناقض لان الجزئية  
 المركبة كاذبة لاقتضاءها عدم دوام الانسانية لبعض الحيوان الذي ثبتت له وذلك  
 كذب مع أن الجزئيتين اللتين تحمل اليهما تلك الجزئية يصدقان حينئذ فيكون  
 نقيضهما كاذباً وتلك الجزئية كاذبة أيضاً ولا تناقض بين كاذبين كما سيأتي ايضاحه  
 في الشرح وبهذا ظهر قوله بشرط تقييد موضوع الثانية من المركبة الخ (قوله بشرط  
 تقييد موضوع الثانية من المركبة الخ) ليس مراده الثانية حال التركيب بل مراده  
 الثانية حال انحلال المركبة الى جزئياتها والافان الثانية حال التركيب لاحتياج الى هذا  
 الاشتراط لان التركيب دل على اتحاد الموضوع في حكمها كما سيأتي (قوله  
 وبالعكس الخ) يعني أن ما كان نقيضاً للموجهة فتلك الموجهة تقيض له كما سيذكره  
 (قوله أي ذكر فيها اللفظ الخ) هذا تفسير لكونها موجهة أي وذلك اللفظ يسمى جهة  
 فمعنى كونها موجهة انه ذكر فيها الجهة وهي اللفظ الدال على المادة (قوله لانهم الواو اتحدتا  
 في الجهة) أي كأن كان كل منهما ممكنة عامة أو ضرورة مطلقة كما في المثالين  
 المذكورين بعد (قوله مثلاً) لا حاجة اليه ولا يخفى عليك أمثال ذلك (قوله بعد ان ذكر  
 أحكامها) أي أحكام تلك النقااض والمراد بأحكامها انها تنقسم مع القضايا التي  
 ناقضتها الصدق والكذب وقوله وبين شروطها وهي الخالفة في الكيف والاتحاد  
 في الامور الثمانية المارة الى آخر ما تقدم (قوله ولهذا) أي لاجل كونه تفصيلاً لما قبله  
 (قوله المؤذنة باستنتاج الخ) أي المشعرة بجعل معرفة هذه المتناقض نتيجة لما تقدم  
 فالسين والتاء للجعل (قوله فنال الخصوصية الخ) أي اذا أردت بيان أمثلة ما ذكر  
 فنال الخ فالفاء فصيحية (قوله واذا كان الخ) هذا توجيهه وبيان لقوله وبالعكس  
 (قوله اذا تناقض الخ) علة لقوله لزم الخ (قوله وهذا) أي ما يفهم مما ذكر من أن  
 القضية التي ذكر لها نقيض هي نقيض لذلك النقيض (قوله قد تقدم تمثيلنا الخ) أي  
 فلا حاجة الى اعادته هنا (قوله وتريد بالالف واللام الحقيقية) أي في ضمن الافراد  
 لا بعمد الكل ولا بعمد البعض لان حيث هي والا كانت طبيعية وقوله لا الاستغراق  
 أي والا كانت كلية والمحاصل انه ان أريد بالالف واللام الحقيقية في ضمن الافراد

غير مقيدة بكلمة أو جزئية كانت مهملة وان أر يدبهما المحققة من حيث هي كانت  
طبيعية وان أر يدبهما الاستغراق كانت كلية وان أر يدبهما بعض الافراد كانت  
جزئية وان أر يدبهما فرد معهود كانت شخصية (قوله وتقيض الضرورية المطلقة  
ممكنة عامة) أى لان الممكنة العامة تدل على سلب الضرورية عن الطرف المخالف  
لما نطق به وقد أثبتت في ذلك الطرف كما هو ظاهر للآمل في المثال الذى ذكره (قوله  
قابلنا كلية الافراد) أى فى الضرورية وقوله بجزئيتها أى فى الممكنة العامة وقوله  
والضرورة أى فى الضرورية وقوله بالامكان العام أى فى الممكنة العامة وقوله وخالفنا  
كيف الايجاب أى فى الضرورية المطلقة والاضافة فى قوله كيف الايجاب للبيان  
كهسى فيما بعده وقوله بكيف السلب أى فى الممكنة العامة (قوله وبيان اقتسام هاتين  
القضيتين الصدق والكذب أن المحمول الخ) محصله أن المحمول له حالتان الاولى  
أن يجوز العقل سلبه عن شئ من افراد الموضوع ككفى مادة الحيوان انسان وفى هذه  
الحالة تصدق الجزئية السالبة القائلة ليس كل حيوان انسانا بالامكان العالم وتكذب  
الكلمية الموجبة القائلة كل حيوان انسان بالضرورة الثانية أن لا يجوز سلبه عن شئ  
منها ككفى المثال الذى ذكره فيما مر وفى هذه الحالة تصدق الكلمية الموجبة القائلة  
كل ممكن فهو مفتقر الى الفاعل المختار بالضرورة وتكذب الجزئية السالبة القائلة  
ليس كل ممكن مفتقر الى الفاعل المختار بالامكان العام (قوله اما أن يجوز العقل  
سلبه الخ) أى لا يمنع ذلك وقوله أو لا أى بأن منع ذلك (قوله لانها انما الخ) علة لقوله  
صدقت الجزئية السالبة وقوله لانها حكمت الخ تعليل لقوله وكذبت الكلمية الموجبة  
(قوله وذلك) أى وجوب ثبوت المحمول عقلا لكل فرد من افراد الموضوع (قوله وهذا)  
أى عدم تجوز العقل السلب عن شئ من الافراد مع ما ترتب عليه وهو صدق الموجبة  
وكذب السالبة وقوله فى هذا المثال الخاص أى الذى هو قولنا كل ممكن فهو مفتقر  
فى وجوده الى الفاعل المختار تبارك وتعالى بالضرورة ليس كل ممكن مفتقر فى وجوده  
الى الفاعل المختار جل وعلى بالامكان العام (قوله واذا فهمت هذا) أى قوله وبيان  
اقتسام الخ وقوله فافهم منه الوجه الخ أى بطريق المقايسة ومحصله أن المحمول له حالتان  
أىضا الاولى أن يجوز العقل ثبوته لشيء من افراد الموضوع ككفى مادة الحيوان انسان  
وفى هذه الحالة تكذب الكلمية السالبة القائلة لا شئ من الحيوان بانسان بالضرورة  
وتصدق الجزئية الموجبة القائلة بعض الحيوان انسان بالامكان العام الثانية أن



لا يجوز ذلك كما في مادة الانسان حجروفي هذه الحالة تصدق الكمية السالبة القائلة  
لاشئ من الانسان بحجر بالضرورة وتكذب الجزئية الموجبة القائلة بعض الانسان  
حجرا بالامكان العام (قوله ونقيض الدائمة المطلقة مطلقة عامة) أي لان المطلقة العامة  
اذا كانت سالبة كما في المثال الذي ذكره تدل على نفي الدوام وقد دلت الدائمة المطلقة  
اذا كانت موجبة كما في المثال أيضا على ثبوتيه (قوله وإنما احتج الى الاطلاق الخ) أشار  
بذلك الى دفع ما قد يقال لما قال بلتم الضرورة بالامكان العام كان المناسب أن يقالوا  
الدوام به أيضا ومحصله ما أشار اليه انه انما قالوا بالدوام بالاطلاق ولم يقالوه بالامكان  
لان الدوام لا يستلزم الضرورة حتى يصح أن يقال بالامكان بل قد يصدق مع عدم  
الضرورة كما في قولنا كل فلك متحرك دائما اذا الحركة دائمة للفلك لكنها ليست  
بواجبة عقلا فلا ضرورة فلو قالوا بالدوام بالامكان مجاز صدق القضيتين معا فلا يصح  
التناقض لانه لا تناقض بين صادقين كما لا تناقض بين كاذبين وذلك كما في قولنا كل  
فلك متحرك دائما بعض الفلك ليس بمتحرك بالامكان العام فلدوام الحركة لانه  
صدقت الكمية ولعدم وجوبها عقلا صدقت الجزئية تأمل (قوله الموزن بالصدق  
الفعلية) أي المشعر بان الحمل في القضية بالنفيل (قوله لان الدوام لا يستلزم الضرورة)  
أي حتى يصح أن يقالوه بالامكان العام كما قالوا بالضرورة به وقوله بل قد يصدق  
الخ اضراب انتقالي (قوله فلو قو بل بالامكان) أي العام وان وهم فيه بعضهم وقوله  
مجاز صدق القضيتين معا قد عرفت مثاله فيما مر (قوله ويان اقتسام هاتين القضيتين  
للصدق والكذب أن المحمول الخ) محصله أن المحمول اما أن يدوم ثبوته لجميع افراد  
الموضوع كما في المثال الذي ذكره فيما مر او ينسلب عن جميعها أو بعضها كما في مادة  
الانسان حجرا والحيوان انسان ففي الاول تصدق الموجبة الكمية القائلة كل داخل  
الجمنة بعد البعث فهو منعم فيها دائما وتكذب السالبة الجزئية القائلة ليس كل داخل  
الجمنة بعد البعث منعم فيها بالاطلاق العام وفي الثاني تصدق السالبة الجزئية القائلة  
ليس كل انسان حجرا بالاطلاق العام أو ليس كل حيوان انسانا بالاطلاق العام  
وتكذب الموجبة الكمية القائلة كل انسان حجرا دائما أو كل حيوان انسان دائما فتأمل  
(قوله فهو سلب) أي ذو سلب أو مسلوب كما لا يخفى وقوله اما عن جميعها أو عن بعضها قد  
عرفت مثال كل منهما فلا تغفل (قوله وكيفما كان الخ) أي وعلى أي حالة كان أي  
سواء كان عن جميعها أو عن بعضها فهو ينسب الخ اما في الثاني فظاهر واما في الاول

فلانه يلزم من سلبه عن جميعها سلبه عن بعضها كما هو واضح (قوله ولو في وقت ما) أى  
 ولو كان السلب عن بعضها في وقت أى وقت من الاوقات قال بعضهم وهذا اشارة  
 الى أن المطلقة العامة المناقضة للدائمة المطلقة هي المطلقة العامة المحفوظة في مفهومها  
 الوقت غير معين وهي المطلقة المنتشرة وهي التي حكمت بفعلية النسبة في وقت ما وهذه  
 مما ظهر في التناقض اه وفيه نظر لان قول المؤلف ونوفي وقت ما لا يشير لذلك فتأمل  
 (قوله ونقيض المشروطة العامة ممكنة حينية) أى لان الممكنة الحينية اذا كانت سالبة  
 كما في مثاله تدل على سلب الضرورة عن الطرف المخالف وقد اثبتت في ذلك الطرف  
 كما لا يخفى على المتأمل (قوله فقد اختلفا في الكيف) أى لان الاولى موجبة والثانية  
 سالبة وقوله وقابلنا الكلية أى في الاولى وقوله بالجزمية أى في الثانية وقوله  
 والضرورة أى في الاولى وقوله بالامكان العام أى في الثانية وقوله وعموم الوقت أى  
 في الاولى وقوله بحين من احيائه أى في الثانية (قوله وبيان اقتسامهما للصدق  
 والكذب ان المحمول الخ) محصله أن المحمول اما أن يجب ثبوته لجميع افراد الموضوع  
 مادامت متصفة بالوصف الذي عبر به عنها كما في مثاله السابق أولا كما في مادة الكاتب  
 متحرك الراس ففي الاول تصدق المشروطة العامة القائلة كل متحيز فهو متصف  
 بالمحركة أو بالسكون بالضرورة مادام متحيزا وتكذب الممكنة الحينية القائلة ليس كل  
 متحيزه متصفا بالمحركة أو بالسكون بالامكان العام حين هو متحيز وفي الثاني تصدق  
 الممكنة الحينية القائلة ليس كل كاتب متحرك الراس بالامكان العام حين هو كاتب  
 وتكذب المشروطة العامة القائلة كل كاتب متحرك الراس بالضرورة مادام كاتبا  
 فتأمل (قوله الذي عبر به) أى بالمشتق منه وهو المتحيز فتنبه (قوله فان كان الاول)  
 أى وهو أن يجب ثبوته لجميع افراد الموضوع طول اتصافها بالوصف الذي عبر به  
 عنها وذلك كما في المثال الذي ذكره وقوله والاى والاى وان كان الثاني وهو  
 أن لا يجب ثبوته لجميع افراد الموضوع الخ وذلك كما في المثال الذي ذكرناه آنفا وقوله  
 فالعكس أى تصدق الممكنة الحينية وتكذب المشروطة الموجبة (قوله ونقيض  
 العرفية العامة مطلقة حينية) أى لان المطلقة الحينية اذا كانت سالبة كما في مثاله  
 تدل على سلب المحمول عن بعض افراد الموضوع حين اتصافها بالوصف الذي عبر به  
 عنها والعرفية المطلقة دلت على ثبوته لكل فرد منها مادام متصفا بذلك الوصف  
 ولهذا قال ولا يخفى وجه تناقضهما (قوله ونقيض الوقتية المطلقة ممكنة وقتية) أى

لان الممكنة الوقتية دلت على أن النسبة غير متمتعة في وقت معين وقد دلت الوقتية  
 المطلقة على انها متمتعة في ذلك الوقت لزوما فتأمل ولهذا قال ولا يخفى عليك وجه  
 تناقضهما (قوله ويجب اذا كان الخ) أشار بذلك الى أن محل كون نقيض الوقتية  
 المطلقة ممكنة وقتية اذا لم يكن الوقت متسعاً بأن كان بقدر النسبة فقط كما في المثال  
 الذي ذكره واما اذا كان متسعاً بأن كان زائداً على ذلك فيجب أن يكون نقيضها ممكنة  
 حينية فيقابل الوقت بالحين ومثال ذلك قولنا كل انسان متنفس بالضرورة وقت  
 حياته فهذه وقتية مطلقة والوقت فيها متسع عن قدر النسبة اذ ثبوت التنفس لافراد  
 الانسان ضرورة في بعض احيان الحياة لاني وقتها بتمامه فيجب ان يكون نقيضها  
 ممكنة حينية هكذا ليس كل انسان متنفساً بالامكان العام حين حياته اذ لو كانت  
 ممكنة وقتية بأن قلنا ليس كل انسان متنفساً بالامكان العام وقت حياته لكذبنا  
 لاقتضاء الاولى أن التنفس للانسان ضروري في جميع الاوقات واقتضاء الثانية أن  
 عدم التنفس للانسان غير متمتع في جميع الاوقات وليس كذلك فيهما اذ التنفس له  
 ضروري في بعض الاوقات فقط واذا كان كذلك كان عدمه غير متمتع في بعض  
 الاوقات فقط أيضاً فتأمل (قوله اذا كان الوقت) أي الذي في الوقتية المطلقة (قوله  
 والا) أي بأن ذكر بعينه في النقيض وقوله جاز كذبهما معا قد علمت مثاله وتوضيحه  
 فيما مر آنفاً وقوله لاحتمال الخ علة لقوله جاز كذبهما معا وقوله ان يكون المحمول الخ  
 أي كما في المثال الذي ذكرناه فيما تقدم فلا تغفل (قوله ونقيض المنتشرة المطلقة  
 ممكنة دائماً) أي لان الممكنة الدائمة تدل على ان انتفاء المحمول عن الموضوع غير متمتع  
 دائماً وقد دلت المنتشرة المطلقة على خلاف ذلك فتأمل (قوله وبيان اقتسامها  
 للصدق والكذب أن المحمول الخ) محصله أن المحمول له حالتان الاولى ان يكون  
 واجب الثبوت لكل فرد من افراد الموضوع وقتاً كما في المثال الذي ذكره وفي هذه  
 الحالة تصدق المنتشرة المطلقة القائلة كل ممكن معدوم بالضرورة وقتاً وتسكذب  
 الممكنة الدائمة القائلة ليس كل ممكن معدوم بالامكان العام دائماً الثانية ان يكون  
 غير واجب الثبوت لكل فرد منها بأن كان منفيها عن جميعها كخفي مادة الانسان  
 حجر أو عن بعضها كخفي مادة الحيوان انسان ففي هذه الحالة تصدق الممكنة الدائمة  
 القائلة ليس كل انسان حجر بالامكان العام دائماً وليس كل حيوان انساناً بالامكان  
 العام دائماً وتسكذب المنتشرة المطلقة القائلة كل انسان حجر بالضرورة وقتاً أو كل

حيوان انسان بالضرورة وقتاما فليتمامل (قوله بحيث لا يتصور الخ) تصوير لكونه  
واجب الثبوت لكل فرد من افراد الموضوع وقتاما وقوله بحيث يتصور الخ تصوير  
لكونه غير واجب الثبوت لذلك (قوله أى فى جميع الاوقات) تفسير لقوله دائما  
(قوله عن جميع الافراد وبعضها) قد علمت من الال كمنه لمفتنبه وقوله وفى كل ما  
أى هاتين الحالتين اعنى نفيه عن جميع الافراد أو عن بعضها وقوله يصدق امكان  
نفيه الخ انما زاد لفظه امكان لانه كاف فيما ذكر ووجه صدق ذلك فى الثانى ظاهر  
واما فى الاول فلما مر من أنه يلزم من نفيه عن جميع الافراد نفيه عن بعضها (قوله  
فان كان الاول) أى الحال الاول وهو كونه واجب الثبوت لكل فرد من افراد  
الموضوع وقتاما وقوله صدقت المنتشرة المطلقة أى وكذبت الممكنة الدائمة وانما  
حذفه للعلم به وقوله وان كان الثانى أى الحال الثانى وهو كونه غير واجب الثبوت  
لذلك وقوله يصدق نقيضها أى وكذبت هى وانما حذفه للعلم به أيضا (قوله قوله وما  
تركب الخ) لما فرغ من الكلام على شرح نقائض المسائط شرع يتكلم على شرح نقائض  
المركبات مع بيان ما يتوقف عليه ذلك فتنبه (قوله أولا) أى قبل شرح ذلك ومعرفة  
(قوله فله نسبتان) ليس المراد أنه صرح بكل من النسبتين فى القضية اذ ليس ذلك  
الافى الموجهة المركبة بل المراد الاعم كما لا يخفى (قوله نسبة ثبوته له ونسبة نفيه عنه)  
اضافة نسبة لما بعدها للبيان فيهما (قوله فكل موجهة لم يصرح الخ) لا يظهر هنا أن  
الغاء تغريعية فالمناسب أن تجعل فصيحية (قوله فالاولى) أى التى هى قولنا كل انسان  
حيوان بالضرورة وقوله أن نسبة ثبوت الخ الاضافة للبيان وكذا ما بعد (قوله وان  
كان يؤخذ الخ) انوا والحال ووجه الاخذانه متى كانت نسبة ثبوت المحمول للموضوع  
ضرورية كانت نسبة نفيه عنه ممتنعة (قوله والقضية الثانية) أى التى هى قولنا  
لاشئ من الانسان بفرس بالضرورة (قوله ولم يتعرض الخ) لم يقل هنا وان كان يؤخذ  
بدلالة الالتزام انها نسبة ممتنعة لعله للعلم بذلك مما تقدم ففيه الحذف من الثانى لدلالة  
الاولى ووجه الاخذانه متى كانت نسبة نفي المحمول عن الموضوع ضرورية كانت  
نسبة ثبوته له ممتنعة (قوله سميت) أى الموجهة التى صرح فيها بجهتي النسبتين معا  
وقوله بذلك أى بالمركبة (قوله فى الثبوت والنفي) متعلق بمحذوف صفة لجهتين  
والتقدير على جهتين كالتنين فى الثبوت والنفي (قوله كقولنا الخ) تمثيل للموجهة التى  
صرح فيها بجهتي النسبتين معا (قوله فصدر هذه القضية الخ) تفرع على التمثيل

أو الفاء للإفصاح (قوله جهة المشروطة العامة) أي وتلك الجهة هي الضرورة (قوله  
 وان جهة الخ) معطوف على مدخول على في قوله على صحة نفي الخ (قوله ويؤخذ منه)  
 أي من العجز وقوله أن ذلك الوصف أي الذي هو الكتابة وقوله ليس بلازم له وجه  
 أخذ هذا من العجز أنه دل على أنه يقتضي المحمول عن الموضوع وذلك المحمول لازم أعم  
 لذلك الوصف والقاعدة أنه يلزم من نفي اللازم الأعم نفي ملزومه (قوله وعند مفارقتة  
 لا بد أن ينتفي الخ اعترض بأن هذا يقتضي أن انتفاء ذلك الوصف يستلزم انتفاء المحمول  
 وليس كذلك إذ لا يلزم من نفي الملزوم نفي اللازم لأنه قد يكون لازماً أعم كما هنا فان  
 تحرك الاصابع قد يكون بغير الكتابة وأجيب بأن المراد بالتحرك المستفاد من المحمول  
 تحرك على وجه مخصوص وحينئذ فهم ما تلازمان فيلزم من انتفاء أحدهما انتفاء  
 الآخر فصح قوله وعند مفارقتة الخ (قوله فقولنا الخ) مفرع على قوله وعجزها الخ  
 وقوله إذا أي إذا كان يدل على ذلك ويؤخذ منه ما ذكر (قوله وبهذا تعرف الخ)  
 اسم الإشارة عائد لما تقدم من قوله كقولنا في المشروطة الخاصة الخ ووجه معرفة  
 ذلك بسبب هذا انه مجرد مثال فقط فيقاس عليه غيره (قوله إلا الممكنة الخاصة  
 ففيها الخ) مثالها أن تقول كل إنسان كاتب بالامكان الخاص ولما كان ذلك  
 في قوة أن يقال كل إنسان كاتب بالامكان العام لا شيء من الإنسان بكاتب بالامكان  
 العام اطلقوا عليها اسم مركبة من موجهتين وبهذا ظهر قوله ففيها قضيتان الخ (قوله  
 خاصة) أي فقط (قوله ومثلها في ذلك) أي في كون فيها قضيتان مختلفتان في الكيف  
 خاصة متوافقتان في الكم والجهة وقوله الوجودية اللادائمة مثالها أن تقول كل  
 إنسان فهو ميت بالاطلاق لادائماً فصدرها مطلقة عامة موجبة وعجزها مطلقة عامة  
 سالبة لأنه في قوة أن يقال لا شيء من الإنسان يميت بالاطلاق العام (قوله فالمركات  
 على هذا سبع) لوقال والمركات سبع لكان أولى لان ذلك لا يتفرع ولا ينبني على  
 ما قبله الا اذا نظر لاستقرار الموجهات في الواقع (قوله وهي) أي السبع (قوله  
 وانما كانت الممكنة الخاصة مركبة لانها الخ) انما بين ذلك في الممكنة الخاصة دون  
 غيرها لانها لعدم التركيب فيها الغضا قد يتوهم انها بسيطة (قوله على أن نسبة ثبوت  
 محمولها لموضوعها ممكن) أي غير متمنع وكذا ما بعد فصيح تقريع قوله ففيها الخ  
 (قوله ففيها اذا) أي اذ دل على ذلك (قوله احداها موافقة لكيفها) أي الموجهة  
 المركبة من الايجاب والسلب والعبارة فيها بكيف صدرها فان كان موجبا فهي

موجبة وان كان سالبا فهي سالبة (قوله محمد بن مرزوق) أي ناظم الجمل ومنه  
 هذان البيتان (قوله وما حوى الخ) دخل تحت ذلك سبع وقوله وما عرى الخ دخل  
 تحته اثنتا عشر كما هو ظاهر (قوله على ذلك) أي على معرفة ذلك أعنى ما تر كب منه  
 كل واحدة من المركبات (قوله فهي مركبة من مشروطة الخ) مثالها أن تقول كل  
 كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً دائماً فصدرها هو المشروطة العامة  
 الموافقة لها في الكيف وعجزها هو المطلقة العامة المخالفة لها فيه لانه في قوة أن يقال  
 لاشئ من الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام (قوله مركبة من عرفية عامة  
 الخ) مثالها أن تقول كل آكل فهو متحرك الفم مادام آكلاً دائماً فصدرها هو  
 العرفية العامة الموافقة لها وعجزها هو المطلقة العامة المخالفة لها لانه في قوة أن  
 يقال لاشئ من الآكل بمتحرك الفم بالاطلاق العام (قوله مركبة من وقتية مطلقة  
 الخ) مثالها أن تقول كل انسان متحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة لادائماً  
 فصدرها هو الوقتية المطلقة الموافقة لها وعجزها هو المطلقة العامة المخالفة لها لانه  
 في قوة أن يقال لاشئ من الانسان بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام (قوله مركبة  
 من منتشرة مطلقة الخ) مثالها أن تقول كل انسان ميت بالضرورة وقتاً لادائماً  
 فصدرها هو المنتشرة المطلقة الموافقة لها وعجزها هو المطلقة العامة المخالفة لها  
 لانه في قوة أن يقال لاشئ من الانسان بميت بالاطلاق العام (قوله مركبة من مطلقتين  
 الخ) مثالها كما مر آتياً أن تقول كل انسان فهو ميت بالاطلاق لادائماً فصدرها هو  
 المطلقة العامة الموافقة لها وعجزها هو المطلقة العامة المخالفة لها لانه في قوة أن يقال  
 لاشئ من الانسان بميت بالاطلاق العام (قوله مركبة من مطلقة عامة الخ) مثالها أن  
 تقول كل انسان فهو ميت بالاطلاق بالضرورة فصدرها هو المطلقة العامة الموافقة  
 لها وعجزها هو الممكنة العامة المخالفة لانه في قوة أن يقال لاشئ من الانسان بميت  
 بالامكان العام (قوله مركبة من ممكنتين الخ) مثالها كما مر آتياً أن تقول كل انسان  
 فهو كاتب بالامكان الخاص فالطرف الموافق هو الممكنة العامة الموافقة لها لانه  
 في قوة أن يقال كل انسان فهو كاتب بالامكان العام والطرف الاخر هو الممكنة العامة  
 المخالفة لها لانه في قوة أن يقال لاشئ من الانسان بكاتب بالامكان العام (قوله اذا  
 عرفت هذا) أي ما تر كيب منه كل واحدة من المركبات (قوله لانها قد حكمت الخ)  
 عليه لقوله لا تصدق الا بصدق الخ (قوله لما عرفت) أي من الخارج لا مما هنا (قوله)

بكذب أجزاء كلها أو بعضها) فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب (قوله فاذا) أى فاذا كان  
 مهما كذب أحد جزئى المركب وجب صدق نقيضه وقوله مهما صادق الخ تقرير يع  
 ذلك على ما قبله غير ظاهر الا بواسطة التعليل الذى ذكره بعد ولو قال قيل قوله فاذا  
 الخ ومهما صادق نقيض جزئى المركب أو نقيض أحدهما وجب كذبه لظهر ذلك  
 التفرير (قوله لاستلزام ذلك) أى صادق نقيض جزئيا أو نقيض أحدهما وقوله  
 كذب جزئيا معا أى اذا صادق نقيض جزئيا وقوله أو كذب أحدهما أى اذا صادق  
 نقيض أحدهما (قوله فلهذا) أى لاجل كونه مهما صادق نقيضا جزئيا الخ (قوله  
 لان معناها الخ) علة للعلة (قوله وذلك) أى صادق النقيضين معا أو أحدهما  
 وانهما لا يكذبان (قوله لانها) أى الموجهة المركبة وقوله نقيض جزئيا أى هذه  
 المنفصلة فالنقيضان هما جزأ الموجهة المركبة والجزآن هما جزأ هذه المنفصلة  
 (قوله وهما) أى نقيض جزئيا وقوله تبرك أى الموجهة المركبة (قوله واذا صادق  
 نقيضا معا) أى نقيضا جزئيا وهذه المنفصلة وقوله فقد كذب أى جزئيا والحاصل  
 ان صادق كل من الموجهة المركبة وهذه المنفصلة يستلزم كذب الاخرى لان الاولى  
 حاكمة بصديق جزئيا معا وهو مستلزم لكذب جزئى المنفصلة فتم كذب هى لكذب  
 جزئيا والثانية حاكمة بأن جزئيا لا يكذبان معا بل لا بد من صدقهما أو صدق  
 أحدهما وذلك مستلزم لكذب جزئى الموجهة المركبة أو أحدهما فتكذب هى لكذب  
 جزئيا أو أحدهما فتأمل (قوله والافهى الخ) أى والانتقل بأنها تسامح بل قلنا بأنها  
 حقيقية فلا يصح لانها فى الحقيقة الخ (قوله انما هو حلية الخ) أى ولم ينطقوا بها وانما  
 ينطقوا بهذه المنفصلة المساوية لها (قوله والنقيض الحقيقي الخ) من تمة التعليل بل هو  
 روحه (قوله لكن لما اتسمت الخ) استدراك على ما قبله الموهوم انه لا وجه لاطلاقهم  
 عليها اسم النقيض (قوله فاذا أردت معرفة الخ) قد تقدم ذلك فيما مر (قوله على  
 ما عرفت فيما سبق من أن نقيض كذا كذا فلا تغفل (قوله وهى قولنا الخ) دائما  
 الاول هو السورلة منفصلة وقوله بالامكان العام جهة الجزء الاول منها وقوله دائما  
 الثانى جهة الجزء الثانى منها (قوله مما قررناه فيما سبق) أى فى قوله اذا عرفت هذا  
 فكل مركبة الخ (قوله واعرف من هذا) أى من قوله فالشرطه الخاصة مثلا قد  
 عرفت الخ (قوله فنقيض العرفية الخاصة مانعة خلو الخ) أى لان جزئيا كما تقدم  
 عرفية عامة ومطلقة عامة وقد عرفت أن نقيض الاولى حينئذ مطلقة ونقيض الثانية

دائمة مطلقة فتقول في نقيض قولنا في العرفية الخاصة كل كاتب متحرك الا صابع  
 مادام كاتباً دائماً مثل دائماً أما بعض الكاتب ليس بمتحرك الا صابع حين هو كاتب  
 بالاطلاق وأما بعض الكاتب متحرك الا صابع بالاطلاق دائماً فهذه مانعة خلو  
 مركبة من حينية مطلقة ودائمة مطلقة وهي نقيض العرفية الخاصة (قوله ونقيض  
 الوقتية مانعة خلو الخ) أي لان جزئها كما مر وقتية مطلقة ومطلقة عامة وقد عرفت أن  
 نقيض الاولى ممكنة وقتية ونقيض الثانية دائمة مطلقة فتقول في نقيض قولنا في  
 الوقتية كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيولة لادائماً مثل دائماً أما بعض القمر  
 ليس منخسف وقت الحيولة بالامكان العام وأما بعض القمر منخسف بالاطلاق دائماً  
 فهذه مانعة خلو مركبة من ممكنة وقتية ودائمة مطلقة وهي نقيض الوقتية غير الموصوفة  
 بالاطلاق (قوله ونقيض المنتشرة مانعة خلو الخ) أي لان جزئها كما مر منتشرة مطلقة  
 ومطلقة عامة وقد عرفت أن نقيض الاولى ممكنة دائمة ونقيض الثانية دائمة مطلقة  
 فتقول في نقيض قولنا في المنتشرة كل انسان معدوم بالضرورة وقتاً ماداً دائماً مثل  
 دائماً أما بعض الانسان ليس بمعدوم بالامكان العام دائماً وأما بعض الانسان معدوم  
 بالاطلاق دائماً فهذه مانعة خلو مركبة من ممكنة دائمة ودائمة مطلقة وهي نقيض  
 المنتشرة غير الموصوفة بالاطلاق (قوله ونقيض الوجودية اللدائمة مانعة خلو الخ)  
 أي لان جزئها كما تقدم مطلقتان عامتان وقد عرفت أن نقيضهما دائمتان مطلقتان  
 فتقول في نقيض قولنا في الوجودية اللدائمة كل انسان ميت بالاطلاق لادائماً مثل  
 دائماً أما بعض الانسان ليس بميت بالاطلاق دائماً وأما بعض الانسان ميت بالاطلاق  
 دائماً فهذه مانعة خلو مركبة من دائمتين مطلقتين وهي نقيض الوجودية اللدائمة  
 (قوله ونقيض الوجودية اللا ضرورية مانعة خلو الخ) أي لان جزئها كما مر مطلقة عامة  
 وممكنة عامة وقد عرفت أن نقيض الاولى دائمة مطلقة ونقيض الثانية ضرورية  
 مطلقة فتقول في نقيض قولنا في الوجودية اللا ضرورية كل انسان ميت بالاطلاق  
 لا بالضرورة مثلماً أما بعض الانسان ليس بميت بالاطلاق دائماً وأما بعض  
 الانسان ميت بالضرورة فهذه مانعة خلو مركبة من دائمة مطلقة وضرورية مطلقة  
 وهي نقيض الوجودية اللا ضرورية (قوله ونقيض الممكنة الخاصة مانعة خلو الخ)  
 أي لان جزئها التي دلت عليها ممكنتان عامتان وقد عرفت أن نقيضهما ضروريتان  
 مطلقتان فتقول في نقيض قولنا في الممكنة الخاصة كل انسان قائم بالامكان الخاص



مثلاً دائماً أما بعض الانسان ليس بقائم بالضرورة وأما بعض الانسان قائم بالضرورة  
 فهذه مانعة خلو مركبة من ضروريتين مطلقتين وهي نقيض الممكنة الخاصة (قوله أن  
 الجزء الثاني من هذه المركبات لا يكون الخ) هذا ظاهر في غير الممكنة الخاصة كما لا يخفى  
 (قوله يعني أن القضية الخ) هذا بيان لأنه مضمون قبل بيان المنطوق (قوله على ما سبق)  
 أي من أن تسميتهم لها نقيضاً سماح (قوله لأنها إنما تتحل الخ) علة لقوله من غير زيادة  
 الخ (قوله كان ذلك) أي المذكور من النقيضين المأخوذين على سبيل منع الخلو وقوله  
 مساوياً بالنقيض المركبة إنما يقل نقيضاً للمركبة لما تقدم من أن تسميته بذلك تسمح  
 لكن لو عبر بذلك ليناسب التعليل لكان أولى فتأمل (قوله لان نقيض المساوي الخ)  
 علة لقوله كان مساوياً بالنقيض الخ لكن المناسب لذلك أن يقول كان نقيضاً الخ كما  
 علمت وانطبق هذا التعليل على ما هو ظاهر فالشيء هنا كناية عن المركبة الموجهة  
 والمساوي لها هو جزأها التي تتحل اليهما ونقيضه هو مانعة الخلو المركبة من نقيض  
 هذين الجزئين وإذا كان نقيضاً له كان نقيضاً للموجهة لان نقيض المساوي لشيء نقيض  
 لذلك الشيء فتمنبه (قوله قد تتحل الى موجهتين الخ) وذلك لانه ليس بلازم أن يكون  
 الموضوع فيما تتحل اليه الجزئية واحداً كما كان فيها حالة التركيب كما سيأتي بيانه  
 (قوله مثال ذلك) أي الجزئية الكاذبة مع صدق ما تتحل اليه وقوله فان هذه الجزئية  
 الخ توجيهاً للتشبيه (قوله وذلك) أي عدم دوام الانسانية لما ثبتت له وقوله اذ كل الخ  
 علة لقوله وذلك كذب (قوله وان كانت الخ) الواو للحال وانما أي بذلك لانه قد  
 يتوهم من كونها في مادة الضرورة عدم صدقهما (قوله لوجب الخ) علة لقوله ولا  
 شك الخ وقوله في جميع الخ أي حتى مادة الضرورة وقوله المواد الفعلية أي التي وقعت  
 النسبة فيها بال فعل (قوله لانا اذا أخذنا الخ) علة لقوله لم يصح الخ وقوله المفهوم المردد  
 الخ أي الذي هو مانعة الخلو (قوله لانه نقيض الخ) علة لقوله لم يصح أن يكون الخ  
 وقوله للازمها الاعم أي الذي هو جزأها التي انحلت اليهما وانما كانا لازماً لان الجزء  
 لازم لملكه (قوله ونقيض الاعم لا يكون الخ) توضيح ذلك كما سبق أن نقيض الحيوان  
 لا حيوان ونقيض الانسان لا انسان وظاهر أن الاول أعني لا حيوان الذي هو نقيض  
 الاعم ليس مساوياً للثاني أعني لا انسان الذي هو نقيض الاخص بل هو أخص منه  
 لان الثاني يصدق فيما لم يصدق فيه الاول كالفرس (قوله فجاز أن يكذب) أي  
 المفهوم المردد بين ما ذكر (قوله وغرضنا إنما هو التوصل الخ) أي ولا تناقض بين

كاذبين كما يؤخذ مما بعد (قوله ولهذا) أى لهذا التعليل أعنى قوله لانه نقيض  
 للازمها الاعم الخ (قوله وسر الفرق) أى حكمته وقوله بين الجزئية المركبة أى  
 حيث لم يكتب في مناقضتها بالمفهوم المراد بين نقائص جزئها وقوله والكلية المركبة  
 أى حيث أكتفي في مناقضتها بذلك (قوله تواردا الخ) صفة لقوله واحدا (قوله في أصل  
 القضية الاضافة للبيان وكذا ما بعد (قوله فقد اتحد معناها) أى المركبة الكلية  
 وقوله مع معنى ما تحلت اليه أى وهو جزأها (قوله لان التركيب الخ) علة لقوله لم يلزم  
 اتحادها الخ فتأمل (قوله وزوال التركيب) عطف لازم على ملزوم (قوله صارتا جزئيتين)  
 الاولى صارت بضمير الافراد لان السياق في المركبة ولعله راعى الخبر (قوله فلم يلزم  
 اذا) أى اذا أمكن الخ (قوله بل لا بد من زيادة عند المحققين) ر بما يقتضى انه لا يحتاج  
 لزيادة عند غير المحققين ولعل نكتة عدم الاحتياج لها جل الجزئين على أصلهما وهو  
 المركبة فيكون الموضوع فيهما واحدا كما هو كذلك فيها فليحذر (قوله وهذا ان  
 النقيضان الخ) في قوة الاستدراك على ما قبله لانه قديتهم انهما قد يكونا جزئيتين  
 (قوله والجزء الثالث) بهذا الجزء الثالث صدقت المنفصلة لانه تصدق ولو بصدق  
 جزء من أجزائها (قوله الاولتين) كذا في كثير من النسخ وهو ثنية أوله وهى لغة لكن  
 اللغة الفصحى أولى كما قاله اليوسى وقوله موجهتين أى الجزئيتان وقوله بمثل جهتهما  
 أى الكليتين ومكيفتين أى الجزئيتان وقوله بكيفية أى الكليتين وفي بعض  
 النسخ ومكيفة بكيفية ما والاول هو الاصول (قوله احداهما) أى الجزئيتين  
 المذكورتين (قوله بأن أثبت) بناء المخاطب وكذا قوله ونفيت (قوله ومنهم من جعل  
 الخ) فيه أن موضوع الكلام أن النقيض منفصلة مانعة خلو وهذه على ما ذكره  
 ليست بشرطية أصلا بل جملة فكان مقتضى الظاهر أن يحذف ذلك (قوله جل  
 المفهوم الخ) أى ذات جعل المفهوم الخ فهو على تقدير مضاف لان النقيض ليس عين  
 الجمل وانما هو القضية ذات الجمل كما هو ظاهر وقوله على جميع الخ متعلق بحمل (قوله  
 ومنهم من زاد الخ) وهذا هو الذى جرى عليه فى المتن كما سيذكره (قوله من ثبوت أونفى)  
 بيان للحكم (قوله على ما فى المخالفة الخ) أى حال كونها مشتملين على ما فى المخالفة الخ  
 (قوله فاذا قلت مثلا الخ) راجع لقوله من ثبوت وقوله الا تى واذا قلت مثلا الخ راجع  
 لقوله أونفى (قوله ونقيض تلك الجزئية الخ) المقام للتفريع فكان الاولى الاتيان  
 بالفاء (قوله على ما فى الثانى الخ) أى حال كونها مشتملة على ما فى الثانى الخ (قوله على

هذا الوجه) أى الذى هو التقييد بالقييد المذكور (قوله لاتحاد الخ) علة لقوله الى  
 ما يساويها وقوله بسبب الخ متعلق باتحاد (قوله لكان هو وواجزئية المركبة كاذبين)  
 أى ولا تناقض بين كاذبين (قوله وبالعكس فى جميع الخ) قد تقدم ذلك غير مرة (تمة)  
 قد سكت المؤلف عن تناقض الشرطيات اذ لم يذكر الا التناقض فى الحملات كما يعلم  
 مما مر ومحصله أن الشرطية تناقضها شرطية أخرى توافقها فى الاتصال أو الانفصال  
 وفى اللزوم أو العناد أو الاتفاق وتوافقها فى الكيف والكم فنقيض المتصلة اللزومية  
 الموجبة الكمية متصلة لزومية سالبة جزئية مثلا اذا قلت كلما كان انسانا كان حيوانا  
 فهذه متصلة لزومية موجبة كلية فنقيضها أن تقول قد لا يكون اذا كان انسانا كان  
 حيوانا فهذه متصلة لزومية سالبة جزئية وعلى هذا القياس فلي تأمل (قوله وأما العكس  
 الخ) مقابل المحذوف والتقدير أما التناقض فقد تقدم الكلام عليه وأما العكس الخ  
 (قوله فثلاثة أقسام) اعلم أن القسمة عند الاقدمين من المناطق ثنائية لانهم لم يذكروا  
 الا قسمين العكس المستوى وعكس النقيض وفسروه بما فسر به المؤلف عكس  
 النقيض الموافق ثم لما رأى المحققون من المتأخرين أن عكس النقيض بهذا التفسير  
 غير منضبط استخرجوا عكس النقيض المخالف لكن بعضهم اقتصر عليه مع العكس  
 المستوى وعلى ذلك مشى الكاتب فى شرح الشمسية وبعضهم ضمها الى القسمين  
 المذكورين وعليه مشى المؤلف هنا (قوله عكس مستوى) سمي بذلك لاستوائه مع  
 الاصل فى وجود طرفى النسبة بينهما أو لاستواء طرفيه فى ورائته كل منهما منزلة صاحبه  
 كما أفاده ابن يعقوب (قوله وعكس نقيض موافق) بالرفع صفة لعكس وسمى بذلك  
 لموافقته للاصل فى الكيف لا يقال هذه العلة متحققة فى الاول فلم يسم بذلك لانا  
 نقول علة التسمية لا توجهها كما هو مشهور (قوله وعكس نقيض مخالف) بالرفع صفة  
 لعكس كالذى قبله وسمى بذلك لمخالفته للاصل فى الكيف (قوله فالعكس الخ) أى  
 اذا أردت بيان كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة فالعكس الخ فالفاء فصحية  
 لا تفرعية (قوله هو تبديل الخ) قد اشتمل هذا التعريف على جنس وفصول ستة  
 فالجنس قوله تبديل والفصل الاول قوله كل واحد والثانى قوله ذات الترتيب الطبيعى  
 والثالث قوله بعين الآخر والرابع قوله مع بقاء الكيف والخامس قوله والصدق  
 والسادس قوله على وجه اللزوم وسياق بيان محترزاتها (قوله ذات الترتيب الخ)  
 أى التى هى الحلية والشرطية المتصلة كما يؤخذ مما سياتى وقوله الطبيعى نسبة

للطبيعة وهي المعنى كما سينبه عليه ويحتمل انه نسبة للطبيعة بمعنى السجية لانها تقتضيه  
 (قوله بعين الآخر) أى بحسب الظاهر والافق الحقيقة ليس ذلك بعينه اذ المراد  
 من الموضوع في نحو قولنا كل انسان حيوان ماصدق عليه الانسان وليس ذلك  
 مراد من المحمول في عكسه القائل بعض الحيوان انسان بل مفهومه وكذلك المراد من  
 المحمول في المثال مفهوم الحيوان وليس ذلك مراد من الموضوع في عكسه المذكور بل  
 المراد موضوعه فتأمل (قوله على وجه اللزوم) يؤخذ من كلامه في الشرح انه راجع  
 لقوله والصدق فقط فتنبه واضافة وجه اللزوم للبيان (قوله وعكس النقيض  
 الموافق بتدليل الخ) قد اشتمل هذا التعريف على ما اشتمل عليه التعريف قبله الا أن  
 التبديل هنا بالنقيض بخلافه في التعريف قبله فانه بعين الآخر كما سينبه عليه (قوله  
 وعكس النقيض المخالف بتدليل الخ) سيأتى انه مخالف لكل من الاول والثاني من  
 وجهين فتأمل (قوله مطلق التحويل) مقتضاه أن تحويل الشيء من مكان الى آخر  
 يسمى عكسا لغة وليس كذلك فكان عليه أن يقول بتدليل الاوائل بالواحد والآخر  
 بالاول كذا بعضهم ولا مانع من أن يكون ما ذكره المؤلف قولاً آخر في اللغة  
 فليحمر (قوله يطلق بازاء معنيين) أى بقبال معنيين والمراد من ذلك انه يطلق على  
 معنيين (قوله وكل منهما) أى من هذين المعنيين (قوله أما العكس المستوى الخ)  
 لوقال أما على المصدر فقيمة العكس المستوى بتدليل الخ لكان أولى لانه يفيد حينئذ  
 أن قوله على المصدر معتبر في الجميع (قوله احتراز من تبديل أحدهما فقط) أى كأن  
 تقول في قولنا بعض الجسم انسان بعض الانسان حيوان اذ بدلت الاول بعين الثاني  
 أو بعض الحيوان جسم اذ بدلت الثاني بعين الاول كذا يؤخذ من كلام بعضهم لكن  
 مقتضى كون التبديل لاحدهما فقط ابقاء الآخر بحاله وليس كذلك فيما مثل به  
 وليكنه انما صنع كذلك لانه لو أبقى الآخر بحاله لم يكن له فائدة اذ لو قيل في المثال  
 المذكور بعض الانسان انسان أو بعض الجسم جسم لم يكن له فائدة كما لا يخفى (قوله  
 فلا يسمى عكسا مستويا) أى ولا غيره وانما اقتصر على ذلك لكون الكلام فيه (قوله  
 وقلنا الخ) معطوف على قوله بدلنا عطف تفسير (قوله فان الترتيب الخ) تعليل لقوله  
 لم يسم الخ (قوله أى يقتضيه المعنى) هذا يقتضى أن الطبيعي نسبة للطبيعة بمعنى المعنى  
 لا بمعنى السجية كما مر في الإشارة اليه (قوله بحيث لو أزيل الخ) تصوير لاقتضاء المعنى  
 له (قوله بل الترتيب الخ) اضراب عن قوله ليس طبيعيا وقوله في ذلك أى طرفها (قوله)

اذا المعنى الخ) علة لقوله موكول الخ وذلك المعنى هو العناد بين جرتما وقوله فيه أى فى  
 ذلك (قوله قدم أو آخر) أى قدم المتكلم أى جزأ منهما أو آخره (قوله لان التبديل فيه)  
 كذا فى بعض النسخ بافرد الضمير وهو ظاهر وفى بعضها فهم ما بضمير التثنية وهو صحيح  
 أيضا نظر الكون عكس التقيض نوعين الموافق والمخالف على ما فيه من البعد (قوله  
 بأن يكون أصل القضية الخ) أى كما فى قولنا بعض الانسان حيوان فهذه قضية  
 موجبة فاذا بدلنا ها وقائلنا ليس بعض الحيوان انسانا لم يسم ذلك عكسا لاختلافهما  
 فى الكيف وقوله أو بالعكس أى بأن يكون أصل القضية سالبة وعكسها موجبة وذلك  
 كما فى عكس المثال المذكور بأن جعلنا الاصل قولنا ليس بعض الحيوان انسانا  
 وبدلنا ها الى قولنا بعض الانسان حيوان فتأمل (قوله للتبديل المذكور) أى الذى  
 هو تبديل كل واحد من طرفى القضية ذات الترتيب الطبيعى بعين الآخر مع بقاء  
 الكيف (قوله فلا يسمى هذا) أى قولنا كل حيوان انسان بدل قولنا كل انسان  
 حيوان كذا يقتضيه ظاهر كلام المؤلف لكن كان مقتضى الظاهر أن يقول فلا يسمى  
 هذا التبديل لان الكلام هنا انما هو المصدر (قوله ولا يشترط موافقة العكس الخ)  
 اعلم انه اختلف هل عكس القضية لازم أعم أو لازم مساو فعلى الاول مشى الجمهور وكان  
 سينا فى الشفاء وبنو عليه انه لا يشترط موافقة العكس للاصل فى الكذب بل قد  
 يصدق العكس مع كون الاصل كاذبا كقولنا بعض الانسان حيوان فى عكس قولنا  
 كل حيوان انسان وذلك لان اللازم الاعم قد يصدق مع كذب ملزومه وعلى الثانى  
 مشى ابن سينا فى بعض كتبه وبنى عليه انه يشترط ذلك كما فى قولنا بعض الحجر انسان  
 فى عكس قولنا كل انسان حجر وعليه فلا يسمى ما ذكر فى المثال الاول عكسا بخلافه على  
 الاول وهو التحقيق (قوله أيضا) أى كما اشترطت موافقته له فى الصدق (قوله  
 وشرطه) أى ما ذكر من موافقة العكس للاصل فى الكذب (قوله الا ما وافق فى  
 الصدق) أى اذا كان الاصل صادقا وقوله والكذب أى اذا كان الاصل كاذبا هذا  
 هو المراد من العبارة وان كان خلاف ظاهرها (قوله للتبديل المذكور) أى الذى هو  
 تبديل كل واحد من طرفى القضية ذات الترتيب الطبيعى بعين الآخر مع بقاء الكيف  
 والصدق (قوله من غير لزوم) هذا كالتفسير لقوله اتقايا (قوله من كون موضوعها  
 الخ) هذا بيان لما اتفق (قوله نحو هذا العكس) مع قول لقوله فلو عكست الخ (قوله غير  
 لازم) كالتفسير لقوله اتقايا كما علمت (قوله فى أى مادة فرض) أى التبديل المذكور

(قوله للاصل) متعلق بقوله لازم (قوله الا ان التبديل هنا) بالنقيض أى وثم بعين  
الآخر (قوله والمراد منه) أى من عكس النقيض الموافق وانظر لم عبر بالمراد مع انه انما  
يعبر بذلك اذا كان المقام محتملا (قوله وقولنا مع بقاء الخ) كان مقتضى الظاهر ان يقول  
وقولنا على وجه الزوم يخرج الخ لانه هو الذى يخرج ما ذكره بنبه على بقية المخترجات  
للعلم بها مما مر في تقرير العكس المستوى ومحصله ان قوله كل واحد يخرج تبديل  
أحدهما فقط وقوله ذات الترتيب الطبيعي يخرج تبديل كل واحد من طرفي القضية  
المنفصلة كما في قولنا اما ان يكون هذا الشيء لا اسود أو لا أبيض في تبديل قولنا اما ان  
يكون هذا الشيء أبيض أو اسود وقوله مع بقاء الكيف يخرج التبديل المذكور مع  
عدم بقاء الكيف كما في قولنا بعض لا فرس لا انسان في عكس قولنا ليس بعض  
الانسان بفرس وقوله والصدق يخرج التبديل المذكور مع عدم بقاء الصدق كما  
في قولنا لا شيء من غير العرس بغير انسان في عكس قولنا لا شيء من الانسان بفرس  
فتأمل (قوله اتفق صدقها) كذا وجد في النسخ بضمير التأنيث لكن المناسب صدقه  
بضمير التذكير وقد يقال أنه باعتبار كونه قضية (قوله من مساواة الخ) بيان لما  
اتفق وفي عبارته اجمال ولوقال من مساواة كل من طرفيها النقيض الآخر لكان  
أوضح وظهر تقريره مع قوله فيلزم الخ على ذلك (قوله من نفي أحدهما) أى أحد طرفيها  
(قوله فلو لم يكن الطرفين كذلك) أى مساويين للنقيض بمعنى انه ليس كل منهما  
مساويا للنقيض الآخر على ما مر (قوله فقد خالف الخ) تنزيح على التفريع  
المذكور (قوله ان الكيف فيه الخ) أى بخلافه فيهما فانه ليس مخالفا الكيف الاصل  
وقوله ان التبديل الخ أى بخلافه فيهما فانه في الاول بعين الطرفين وفي الثاني  
بنقيضهما (قوله وباقي القيود الخ) فقوله ذات الترتيب الطبيعي يخرج ذلك التبديل في  
المنفصلة كما في قولنا ليس اما ان يكون هذا الشيء لا أبيض واما ان يكون اسود في  
تبديل قولنا اما ان يكون هذا الشيء اسود واما ان يكون أبيض وقوله مع بقاء الصدق  
يخرج التبديل المذكور مع عدم بقاء الصدق كما في قولنا كل لا فرس انسان في  
تبديل قولنا لا شيء من الانسان بفرس وقوله على وجه الزوم يخرج ذلك التبديل  
اذ لم يكن بقاء الصدق على وجه الزوم بل كان اتقايا كما في قولنا كل لا قديم حادث  
في تبديل قولنا لا شيء من الحادث بقديم فبقاء الصدق هنا انما هو ما اتفق من مساواة  
كل من الطرفين لنقيض الآخر فلو لم يكونا كذلك لم يبق الصدق كما في قولنا كل

لا فرس انسان في تبدل قولنا لاشئ من الانسان بفرس (قوله حكمها) أى باقى  
القيود وانما أنت الضمير لا كتسا به التأنيث من المضاف اليه ولذلك أنه أضاف فى قوله  
فيما أخرجه (قوله ويطلق العكس أيضاً أى كما أطلق على المصدر كما علم مما مر (قوله  
فى الاصطلاح) أى وامانى اللغة فليس مشتر كابل هو اسم لطلق التحويل على ما تقدم  
(قوله بتبديل الخ) أى بسببه أو معه فالبناء للسببية أو بمعنى مع (قوله وأجر على هذا)  
أى بأن تقول فى عكس النقيض الموافق هو قضية تركبت بتبديل كل واحد من  
طرفى القضية ذات الترتيب الطبيعى بنقيض الآخر مع بقاء الصدق والكيف على وجه  
الزوم وفى عكس النقيض المخالف هو قضية تركبت بتبديل الطرف الاول من  
القضية ذات الترتيب الطبيعى بنقيض الثانى والثانى بعين الاول مع بقاء الصدق  
دون الكيف على وجه الزوم (قوله وانما أخر الخ) هذا جواب عما قد يقال لم أخر هذا  
التفسير مع أنه أشهر مما قبله وأعرف منه (قوله ولهذا) أى لهذا التعليل أعنى قوله  
لأنه يترتب عليه الخ (قوله فعكس القضايا الموجبات الخ) تفرع على ما تقدم كما أشار  
اليه الشارح وقوله وهى أربع أى وهى المخصوصة الموجبة والسلبية الموجبة  
والجزئية الموجبة والمهملة الموجبة (قوله بالعكس المستوى) متعلق بقوله فعكس  
وقوله جملة كانت أو شرطية متصلة تعميم فى الموجبات لكنهم لم يمثلوا هنا الالتماسية  
(قوله جزئية موجبة) اما فى الموجبة الكلية والمخصوصة فهى لازمة وامانى الموجبة  
الجزئية والمهملة فقد يعكسان مخصوصتين كقولنا زيد انسان فى عكس قولنا بعض  
الانسان زيد وكقولنا زيد حيوان فى عكس قولنا الحيوان زيد وسياق فى الشارح  
انه يصح ان تعكس المهملة الى مهملة مثلها فتنبه (قوله لشرفها) أى لما هو مقرر من  
أن الاثبات أشرف من السلب (قوله وهى) أى الثمانية (قوله وانما لم تعكس  
الموجبات) أى الاربعة وقوله لان المحمول قد يكون الخ أى كما فى قولنا كل انسان  
حيوان فان المحمول فى هذا أعم من الموضوع مطلقاً وكما فى قولنا بعض الحيوان أبيض  
فان المحمول فيه أعم من الموضوع من وجه فلو عكست ذلك كلمة موجبة بأن قلت فى  
الاول كل حيوان انسان وفى الثانى كل أبيض حيوان لم يصح لعدم صدق حمل  
الموضوع الاخص على جميع افراد المحمول الاعم (قوله كأنفسهما) ظاهره أن الاولى  
تبعكس مخصوصة سالبة وسببه فى الشارح على ان ذلك ليس مراد وانما المراد بما ذكر  
انها تبعكس الى ما يدل على سلب موضوعها عما صدق عليه محمولها كما دلت على سلب

محمولها عما صدق عليه موضوعها فيصدق ذلك بما اذا كان العكس سالبة كلية وان  
الثانية تنعكس كلية سالبة وظاهر كلامه في الشارح أيضا كذلك لكن فيه انها قد  
تنعكس الى مخصوصة سالبة كقولنا لاشئ من الفرس يزيد فانها تنعكس الى قولنا  
زيد ليس بفرس فلونبه في الشرح على ان المراد من التشبيه انها تنعكس الى ما يدل  
على سلب موضوعها عما صدق عليه محمولها كما دلت هي على سلب محمولها عما صدق  
عليه موضوعها كالتي قبلها **الكان** أولى لانه يصدق حينئذ بما اذا كان العكس  
مخصوصة سالبة (قوله هذا) أي قوله وعكس الخصوصية الخ (قوله وهذا) أي بهذا  
التمثيل (قوله فان كان محمولها جزئيا) أي كما في المثال الاول أعني قولك زيد ليس بعمر  
وقوله وان كان محمولها كلياً أي كما في المثال الثاني أعني قولك زيد ليس بفرس (قوله  
فحتاج حينئذ) أي حين اذا كان محمولها كلياً وقوله عليه أي على المحمول (قوله ليبدل  
الخ) علة لقوله ادخال الخ (قوله فانها تنعكس الخ) قد عرفت ما فيه فلا تغفل (قوله  
في هاتين القضيتين) أي اللتين هما الخصوصية السالبة والكليّة السالبة (قوله ان  
تينك القضيتين) كان مقتضى الظاهر أن يقول انهما الخ (قوله لزم العكس) أي لزم  
صدق العكس كما في بعض النسخ وقوله اذ لا تتصور الخ علة لذلك (قوله لان  
موضوعهما قد يكون أعم الخ) أي كما في مثاليه المذكورين قبل (قوله فيصدق سلب  
المحمول الخ) أي كما في قولك بعض الحيوان ليس بانسان أو الحيوان ليس بانسان وانما  
كان الثاني فيه سلب المحمول الاخص عن بعض افراد الموضوع الاعم لان المهمة في  
قوة الجزئية وقوله ولا يصدق عكسه وهو سلب الخ أي كما في قولنا بعض الانسان ليس  
بحيوان أو الانسان ليس بحيوان وقوله لوجوب الخ علة لقوله ولا يصدق الخ وقوله وهو  
ثبوت الاعم الخ أي كما في قولنا كل انسان حيوان (قوله هذا) أي ما تقدم من قوله  
فعكس القضايا الموجبات الخ (قوله في المجليات) هذا ليس للاحتراز عن الشرطيات  
لانه لا يدخلها الجهة كما أشار اليه في الشرح بقوله وهي انما تكون الخ فهو لبيان الواقع  
(قوله فالممكنان الخ) ومثلها باقية الممكنات فالممكنات الخمسة موجبة تنعكس الى ممكنة  
عامة وذلك لان الممكنة العامة تنعكس كنهها وهي أعجمها والقاعدة ان ما ثبت  
للاعم ثبت للاخص (قوله وموجبات غيرها) أي فالممكنتين أي وغير باقية الممكنات  
كما علمت (قوله وهذا الذي ذكر) أي من أن الممكنتين ينعكسان موجبتين الى ممكنة  
عامة وان موجبات غيرهما تنعكس الى مطلقة عامة وقوله هو رأي الاقدمين وقد



احتجوا على ذلك من ثلاثة أوجه سيأتي بيانها في الشرح باعتبار العمليات وأما باعتبار  
 الممكنتين فلم يتعرض لها الما فيها من الخدش كما سيأتي والمحصل أنها ثلاثة أوجه كما  
 علمت أولها الافتراض وهو أن تفرض ذات الموضوع معيناً فيصدق عليه كل من المحمول  
 والعنوان مثلاً إذا قلت كل إنسان كاتب بالامكان العام أو الخاص فرضت أن ذات  
 الموضوع هو آدمي مثلاً فيصدق حينئذ آدمي كاتب بالامكان العام الآدمي  
 إنسان بالامكان العام وهاتان القضيتان قياس من الشكل الثالث وظاهر أنه يرد إلى  
 الشكل الأول بعكس الصغرى فيقال بعض الكاتب آدمي بالامكان العام والآدمي  
 إنسان بالامكان العام وحينئذ ينتج بعض الكاتب إنسان بالامكان العام وهو عكس  
 التقيضية المذكورة أعنى الممكنة العامة أو الخاصة ثانيها الخلف وهو أن يضم نقيض  
 العكس إلى الأصل فينتج من الشكل الأول سلب الشيء عن نفسه وهو محال والقياس  
 صحيح الصورة فتعين أن الخلل في مادته والأصل مفروض الصدق فلا يخلل الأمن  
 نقيض العكس فيكون كاذباً وإذا كان كاذباً كان العكس صادقاً وهو المطلوب فتقول  
 في المثال المذكور كل إنسان كاتب بالامكان العام أو الخاص ولا شيء من الكاتب  
 بإنسان بالضرورة ينتج لا شيء من الإنسان بإنسان وهو محال كما علمت ثالثها طريق  
 العكس بأن يعكس نقيض العكس فيكون ذلك العكس منافي للأصل المفروض  
 صدقه وما نافي الصادق فهو كاذب وإذا كذب اللازم وهو العكس كذب اللازم  
 وهو نقيض العكس وإذا كان نقيض العكس كاذباً كان العكس صادقاً وهو المطلوب  
 فتقول في المثال السابق لو لم يصدق عكسه وهو بعض الكاتب إنسان بالامكان العام  
 لصدق نقيضه وهو لا شيء من الكاتب بإنسان بالضرورة وإذا صدق هذا النقيض  
 صدق عكسه وهو لا شيء من الإنسان بكاتب بالضرورة وهذا العكس منافي للأصل  
 المفروض صدقه وهو قولنا كل إنسان كاتب بالامكان العام أو الخاص فيكون كاذباً  
 وإذا كذب اللازم كذب اللازم الذي هو نقيض العكس وإذا كذب ذلك صدق  
 العكس وهو المطلوب ولما كانت هذه الأوجه مختلفة لم يتعرض لها المؤلف أما الأول  
 والثاني فلأن الممكنة صغرى لا تنتج في الشكل الأول ولا في الشكل الثالث وأما  
 الثالث فلأن الضرورية لا تنعكس كنفسها على الصحيح وانما تنعكس دائماً ولا تناقض  
 بين دائماً وممكنة (قوله وذهب المتأخرون الخ) هو التحقيق (قوله واحتجوا بأنه ربما  
 ثبت الخ) هذا لا يجزى الأعلى رأى ابن سينا من أن صدق العنوان بالفعل وإياه

تبع المتأخرون كما يعلم من كلام المؤلف واما على رأى الغارابي من أن صدق العنوان  
بالامكان فلا تنعكس الممكنتان حينئذ انعكاسا صحيحا وعلى هذا مشى الاقدمون  
فالمخلاف في الحقيقة بين ابن سينا والغارابي وتبع الاول المتأخرون وتبع الثاني  
الاقدمون (قوله صفة) هي في الفرض المذكور بعد الر كوب وقوله لنوعين هما فيه  
الفرس والحمار وقوله لاحدهما بالفعل هو فيه الفرس وقوله ولا تخربا لامكان فقط  
هو فيه الحمار (قوله من غير فعل) تفسير لقوله فقط (قوله فيصدق كل حمار ركوب  
زيد بالامكان) انما يأت بالوصف اعنى العام او الخاص اشارة الى صحة كل منهما (قوله  
الذى هو الخ) صفة للامكان العام (قوله ولا يصدق في عكسه بعض ركوب زيد) أى  
بالفعل قد علمت انه مبنى على رأى ابن سينا من أن صدق العنوان بالفعل لا على رأى  
الغارابي كما سبق (قوله لصدق نقيضه) علة لقوله ولا يصدق الخ (قوله اذ كل ركوب  
الخ) هذه اشارة الى قياس من الشكل الاول استدل به على قوله لصدق نقيضه وهو  
قولنا لا شئ الخ (قوله واما الفعليات الخ) مقابل لمخدوف والتقدير اما الممكنتان  
فالدليل على صحة انعكاسهما الى ممكنة عامة الذى ذكره الاقدمون محتمل واما الفعليات  
الخ (قوله وأعمها المطلقة) أى لانها فعلية بدون اشتراط قيد ضرورة أو دوام أو وقت  
(قوله والدليل على ذلك) أى على انعكاس المطلقة العامة الى جزئية مطلقة عامة (قوله  
كلها) أى حال كونه أى المحمول كلها أو صدقا كلها (قوله وكذلك يصدق الخ) أى  
فيصدق عليه كليا بالفعل (قوله ينتج العكس المذكور) لكن لا ينتج الا بعكس  
صغراه كما سيأتي (قوله حينئذ) أى حين اذ فرضنا ما ذكر (قوله ينتج من الثالث بعض  
المعدوم الخ) لكن لا ينتج ذلك الا برده الى الشكل الاول بعكس صغراه فيقال بعض  
المعدوم عالم بالاطلاق العام والعالم ممكن بالاطلاق ينتج بعض المعدوم ممكن بالاطلاق  
العام وهو المطلوب (قوله الخلف) تقدم انه يصح بفتح الحاء وضمها (قوله ولا يخلل في  
صورة القياس) أى لا يستجماعه الشروط (قوله فوجب ان يكون الخ) أى لانه متى  
كذب نقيض شئ ووجب صدق ذلك الشئ كما علم من التناقض (قوله كل واحد منهما)  
أى الكلية أو الجزئية (قوله والالصدق الخ) أى والايصدق ذلك بأن كذب لصدق  
الخ (قوله فتضمه الخ) أى بأن تقول كل ممكن معدوم بالاطلاق العام ولا شئ من  
المعدوم بممكن دائما فينتج لا شئ من الممكن بممكن دائما أو تقول بعض الممكن معدوم  
بالاطلاق العام ولا شئ من المعدوم بممكن دائما فينتج بعض الممكن ليس بممكن دائما

(قوله ولا لخلل الامن نقيض العكس) أى فيكون كاذبا (قوله المدعى الخ) صفة للعكس  
 (قوله فيكون عكسه) أى عكس النقيض (قوله ان كان ذلك الاصل جزئيا) أى كافي  
 قولنا بعض الممكن معدوم بالاطلاق العام وقوله ان كان كلياً أى كافي قولنا كل ممكن  
 معدوم بالاطلاق العام كما سيأتى (قوله وان شئت قلت أو أخص الخ) وذلك لان الكلية  
 القائنة مثلاً كل ممكن معدوم بالاطلاق العام نقيضها سالبة جزئية قائلة بعض الممكن  
 ليس بمعدوم دائماً سالبة كلية قائلة لاشئ من الممكن بمعدوم دائماً لكن القواعد  
 ان السالبة الكلية أخص من السالبة الجزئية وبهذا ظهر قوله وان شئت قلت الخ  
 (قوله فى كلا الوجهين) أى كون الاصل جزئياً وكلياً (قوله لانه نقيض الخ) علة لقوله  
 وهذا اللازم منافي الخ (قوله والمتأخرون اقتصر والخ) اعلم ان الموجبات عند  
 المتأخرين خمسة عشر وهى الضرورية المطلقة والمشرودة العامة والمشرودة الخاصة  
 والوقئية المطلقة والوقئية المنتشرة والوقئية غير المطلقة والمنتشرة غير المطلقة والدائمة  
 المطلقة والعرفية العامة والعرفية الخاصة والمطلقة العامة والوجودية للدائمة  
 والوجودية الاضروورية والممكنة العامة والممكنة الخاصة فالممكنتان لا ينعكسان  
 عندهم كما تقدم والوقئية المطلقة والمنتشرة المطلقة يتكاملوا على عكسهما والباقي  
 وهو الاحد عشر هى التى تكلموا عليها فتكلموا على خمسة منها اولاً ثم على اربعة ثم  
 على ثنتين كما لا يخفى (قوله فى الوجوديتين) أى الوجودية للدائمة والوجودية  
 الاضروورية وقوله والوقئيتين أى الوقئية المنتشرة والوقئية غير الموصوفة بالاطلاق  
 (قوله وهما الضرورية الخ) منه يعلم ان فى قوله الدائماتان تغليباً (قوله فذهب كثير  
 الخ) يقتضى ان بعضهم يقول بغير ذلك (قوله ومتمسكهم فى ذلك) أى كونها تنعكس الى  
 أخص من المطلقة العامة وهى الحيزية (قوله وهى الحيزية) انما كانت الحيزية أخص  
 من المطلقة العامة لان مراد المطلقة العامة فيما اذا لم يلاحظ حين أصلاً كافي قولنا كل  
 انسان كاتب بالاطلاق العام (قوله ونبينها) أى الاوجه الثلاثة السابقة (قوله فانها  
 أعمها) أى لان ما صلح لان يكون مادة لواحدة منها صلح لان يكون مادة لتلك الجزئية  
 من غير عكس (قوله لانا نفرض الخ) علة لقوله. لزم ان يصدق الخ وقوله اشخص  
 الجارى فى كسبه الخ أى فلانظر الى ما قد يتفق خرقاً للعادة من ان الله تعالى قد يخلق  
 شخصاً يكتب مع سكون الاصابع (قوله حينئذ) أى حين اذ فرض ما ذات الموضوع  
 ما ذكر (قوله وانما نقل الخ) أى فى القضية الثانية وقوله لان تحرك الاصابع الخ أى

وإذا كان كذلك فلا يصدق قوائنا الشخص الجارى في كتبه على العادة كاتب مادام  
 متحرك الا صابع (قوله وحيث صدق ذلك الخ) أى كما في قولك بعض الانسان ناطق  
 مادام انسانا دائما فاذا فرضت في هذا المثال ذات الموضوع معيننا كأن فرضته الزنجي  
 صدق عليه المحمول والعنوان فتقول الزنجي ناطق مادام انسانا الزنجي انسان حين هو  
 ناطق ومعلوم انه يصدق هنا ان يقال مادام ناطقا لكن لا يعتبر ذلك لانه اتى واسم  
 الاشارة في كلامه عائدا على قوله مادام كذا وقوله في المحمول المساوى أى للموضوع  
 وقد عرفت مثاله وقوله فهو أى صدق ذلك فيما ذكر (قوله فقد انعمت من هاتين  
 القضيتين) أى اللتين هما الشخص الجارى في كتبه على العادة كاتب حين هو متحرك  
 الا صابع (قوله فينتج بعض الخ) لكن لا ينتج ذلك كما لم لا بعكس صغراه ليرجع الى  
 الشكل الاول بأن يقال بعض متحرك الا صابع شخص جار في كتبه على العادة  
 والشخص الجارى في كتبه على العادة كاتب حين هو متحرك الا صابع ينتج ما ذكر (قوله  
 وهو) أى ما أنتجه هذا القياس وهو قولنا بعض متحرك الا صابع كاتب حين هو متحرك  
 الا صابع (قوله لو لم يصدق العكس المذكور) أى الذى هو قولنا بعض متحرك  
 الا صابع كاتب حين هو متحرك الا صابع (قوله فقبعله كبرى لاصل القضية) أى بأن  
 تقول بعض الكاتب متحرك الا صابع مادام كاتبا ولا شئ من متحرك الا صابع بكاتب  
 مادام متحرك الا صابع ينتج المحال كما أشار له بقوله فينتج الخ (قوله ولا خلل الامن  
 نقيض العكس) أى لان صورة القياس صحيحة والاصل مفروض الصدق فتعين ان  
 المحلل من نقيض العكس فيكون كاذبا واذا كان كذلك كان العكس صادقا وهو  
 المطلوب (قوله فيكون نقيضا الخ) مراده بالنقيض مطلق المنافي والافصل القضية  
 موجبة جزئية عرفية عامة وهى لا يناقضها الا السالبة الكلية المطلقة الحينية كما تقدم  
 وما ذكر اعنى قولنا لا شئ من الكاتب بمتحرك الا صابع مادام كاتب ليس كذلك بل هو  
 سالبة كلية عرفية عامة فتأمل (قوله فتعين أن يكون كاذبا) أى لان ما نافي الصادق  
 كاذب وقوله فيكذب ملزومه أى لانه اذا كذب اللازم كذب الملزوم وقوله فيكون  
 العكس صادقا أى لانه اذا كذب نقيض شئ صدق ذلك الشئ (قوله الحينية هذه)  
 أى التى هى الحينية المطلقة (قوله أما لطراد الخ) أى ان شئت عقلت بهذا أو بهذا  
 (قوله المشروطة الخاصة) مثالها كل كاتب متحرك الا صابع بالضرورة مادام كاتبا

لا دائما وقوله والعرفية الخاصة مثالها كل كاتب متحرك الا صابع دائما مادام كاتب  
 لا دائما (قوله فالاقدمون الخ) كان الاولى اسقاط ذلك لان الكلام في بيان مذهب  
 المتأخرين فلو قال فذهب الاثراخ لكان أنسب (قوله الى مطلنة عامة) أى بأن يقال  
 في المثال السابق هكذا بعض متحرك الا صابع كاتب بالاطلاق العام وقوله الى حينية  
 كعامتهما أى بأن يقال في ذلك المثال هكذا بعض متحرك الا صابع كاتب بالاطلاق  
 حين هو متحرك الا صابع (قوله لانها) أى العامتين وقوله أعم منهما أى الخاصتين  
 أى واذا كان كذلك لزمهما لزمهما لان القاعدة ان كل لزم الا لزم الاخص (قوله  
 والغى فيهما) أى فى الخاصتين وقوله قيد لا دائما الاضافة فيه للبيان وقوله لانها أى  
 تلك الزيادة وقوله سالبة مطلقة أى لانها فى قوة ان يقال فى المثال المار لاشئ من  
 الكاتب بمتحرك الا صابع بالاطلاق العام (قوله وهى لاتعكس) سيعلم وجهه مما سياتى  
 فى السوالب ان شاء الله تعالى (قوله لكن بزيادة الخ) أى بأن تقول فى المثال المتقدم  
 هكذا بعض متحرك الا صابع كاتب بالاطلاق العام حين هو متحرك الا صابع لا دائما  
 فقولنا لا دائما هنا عكس قولنا لا دائما فى الاصل لكن قد علمت انه فى قوة سالبة مطلقة  
 وهى لاتعكس وأجيب بأن محل منع انعكاسها حيث كانت مستقلة بخلاف ما لو كانت  
 تابعة كما هنا لانه يعترف فى التابع ما لا يعترف فى غيره فيكون عكسهما حينية لا دائمة  
 وهذه مما ظهر هنا لانها لم تتقدم فى الموجهات (قوله عندهما) أى الخونجى والسراج  
 (قوله فلان البعض من المحمول الخ) محصله انك اذا قلت فى العكس المذكور بعض  
 متحرك الا صابع كاتب بالاطلاق العام حين هو متحرك الا صابع لا دائما فقد حكمت  
 فى هذا العكس على بعض المحمول بأنه الموضوع فى حين من أحيان المحمول وهذا البعض  
 لا بد وان يصح الحكم عليه بأنه ليس ذلك الموضوع بالاطلاق العام بأن يقال فى ذلك  
 المثال ليس بعض متحرك الا صابع بكاتب بالاطلاق العام وهذا هو المستفاد من قولنا  
 فى العكس لا دائما وانما وجب ان يصح الحكم عليه بذلك لانه لو لم يصح هذا الحكم لوجب  
 الحكم بتقيضه بأن يقال فى المثال المذكور بعض متحرك الا صابع كاتب دائما فقد حكم  
 عليه بأنه نفس ذلك الموضوع دائما وهذا يقتضى وجوب دوام المحمول بدوام الموضوع  
 وحينئذ يلزم أن يكون الموضوع فى أصل القضية نفس المحمول دائما وقد تقرر فيه ان  
 الموضوع نفس المحمول لا دائما هذا خلف فتأمل (قوله وهو) أى الحكم عليه بذلك (قوله  
 اذ لو لم يصح الخ) عله لقوله يجب أن يصح الخ (قوله وذلك) أى الحكم بتقيضه (قوله)

لاقتضاءها الخ) علة لقوله وذلك يستلزم الخ والضمير عائد للنقيض وانما أنه باعتبار  
 كونه قضية (قوله فخرج من هذا) أي مما تقدم (قوله فيها قول واحد) أي لأنه لم يقع  
 فيها خلاف (قوله فيهما قولان) أي لأنه قد وقع فيهما خلاف بين الاقدمين والمتأخرين  
 وقوله انعكاسهما الى ممكنة عامة أي الذي هو قول الاقدمين وقوله وعدم انعكاسهما  
 أصلاً أي الذي هو قول المتأخرين وتقدم انه التحقيق ومثل ذلك يقال في قوله بعد  
 فيهما قولان الخ (قوله فيهما ثلاثة أقوال) أي لأنه وقع الخلاف فيهما بين الاقدمين  
 حيث قالوا انعكاسان الى مطلقة عامة وبين الاثر حيث قال انعكاسان الى حينية مطلقة  
 والى هذين أشار بقوله القولان السابقان في عامتيهما وبين الخوجي والسراج حيث  
 قالوا انعكاسان الى حينية لادائمة والى هذا أشار بقوله والثالث الخ (قوله وأما السالبة  
 الخ) مقابل للتقييد بالموجبة المأخوذ مما تقدم (قوله فان كانت عامة بحسب الازمنة)  
 أي بأن كانت دائمة المحكم وهي احدى القضايا الست التي سيدكرها في الشرح وقوله  
 الافراد أي وبحسب الافراد بأن تكون احدى هذه القضايا كلية وخرج بالاول  
 ما عدى هذه القضايا الست كلياً أو جزئياً وبالساقي هذه الست اذا كانت جزئية وكل  
 من هذين المختارين دخل تحت قوله والا الخ اذا المعنى والا تكون عامة بحسب الازمنة  
 بأن كانت من غير هذه القضايا الست كلية كانت أو جزئية أو كانت عامة بحسب  
 الازمنة لكن لم تكن عامة بحسب الافراد بأن كانت جزئية من هذه القضايا الست وقوله  
 انعكست كنفسها أي في السكينة والجمهه وقيد لادوام أوفى السلب والعموم بحسب  
 الازمنة والعموم بحسب الافراد بخلاف ما زاد على ذلك على ما يأتي وقوله الا المشروطة  
 الخ استثناء مما قبله لكن بالنظر لفهوم القيد الثاني (قوله كالكائتين) أي ككليتيهما  
 الداخلتين تحت قوله فان كانت عامة بحسب الازمنة الخ (قوله ان تكون احدى الخ)  
 فيه تسمع اذ ليس ذلك هو نفس العموم ويمكن ان يقدر مضاف بأن يقال لازم ان  
 تكون الخ (قوله اما بحسب الذات الخ) تعميم في قوله الدائم حكمها والمراد اما بحسب  
 ذات الموضوع وذلك فيم لم يعتبر فيه وصف الموضوع وهو الضرورية المطلقة والدائمة  
 المطلقة وقوله واما بحسب الوصف أي واما بحسب وصف الموضوع وذلك فيما اعتبر  
 فيه ذلك وهو المشروطة والعرفية العامتان والخاصتان كما ذكر ذلك فتأمل (قوله  
 يحتمل ان يكون الخ) المتبادر من المتن الاحتمال الاول لكنه اختار فيما يأتي الاحتمال  
 الثاني حيث جعل التحقيق ان الضرورية المطلقة تنعكس دائمة وان المشروطة

العامة تنعكس عرفية عامة وتتبعها المشروطة الخاصة ولو قال انعكست كذلك لكان  
 المتبادر منه الاحتمال الثاني فتمنبه (قوله الكلبيات) صفة للست وفي نسخة كليات  
 بدون أل وهو حال وقوله بحفظ الخ خبر أن كما لا يخفى (قوله وهو ثلاثة أشياء الخ) في جعل  
 السلب من جملة ذلك مع كونه موضوع المسئلة بعد فلو قال وهو العموم لكان  
 أظهر إذا السلب علم من قوله انعكست فان الضمير عائد على السالبة (قوله وأما ما زاد  
 على ذلك) أي على وصفها به وهو الثلاثة المذكورة وقوله من قيد الخ بيان لما  
 والاضافة للبيان (قوله فلا يلزم في العكس) هذا ظاهر في قيد الضرورة وأما قيد  
 لا دوام فلازم كما سيعلم مما سيأتي وأجيب بما لا يسدى (قوله وسترى ما في ذلك) أي  
 فيما زاد على ذلك من قيد الضرورة ولا دوام على ما فيه وقوله من الخلف بيان لما  
 (قوله أما الدائمة المطلقة الخ) هذا تفصيل وبيان لما تقدم (قوله فان أردت طريق  
 الخلف الخ) لما لم يتأت هنادليل الافتراض لم يذكره المؤلف (قوله فضم هذا النقيض  
 الخ) أي بأن تقول هكذا بعض القديم عالم بالاطلاق العام ولا شيء من العالم بقديم دائماً  
 ينتج الخال وهو سلب الشيء عن نفسه كما ذكره بقوله ينتج الخ (قوله ولا لخلل الا من نقيض  
 العكس) أي لانه لا لخلل في صورة القياس والاصل مفروض الصدق فتعين انه في  
 نقيض العكس فيكون كاذباً وإذا كذب نقيض العكس كان ذلك العكس صادقاً كما  
 أشار بقوله فالعكس الخ (قوله فاعكس هذا النقيض) أي القائل بعض القديم عالم  
 بالاطلاق العام (قوله وهو) أي قولنا بعض العالم قديم بالاطلاق وقوله نقيض الاصل  
 الصادق أي القائل لا شيء من العالم بقديم دائماً (قوله فان ضمته الى الاصل الخ) أي  
 بأن قلت بعض المكلف فاقد العقل بالاطلاق حين هو مكلف ولا شيء من فاقد العقل  
 بمكلف مادام فاقد العقل ينتج الخال كما بينه فتمنبه (قوله وان عكست نقيض العكس)  
 وذلك النقيض هو قولنا بعض المكلف فاقد العقل بالاطلاق (قوله وهو) أي قولنا  
 بعض فاقد العقل مكلف حين هو فاقد العقل وقوله نقيض الاصل الصادق أي  
 القائل لا شيء من فاقد العقل بمكلف مادام فاقد العقل (قوله فيكون كاذباً) أي لان  
 نقيض الصادق كاذب وقوله فلزومه الخ أي لانه اذا كذب اللازم كذب المزوم وقوله  
 فالعكس صادق أي لانه متى كذب نقيض شيء صادق ذلك الشيء (قوله اذا كانت  
 سالبة كلية) لاحاجة لذلك لانه فرض الكلام في السالبة الكلية وكذا يقال في  
 نظيره (قوله وقيل ضرورية) استدلل من قال بهذا القول بكل من دليل الخلف ودليل

العكس فقال اذا صدق في الضرورية المطلقة لاشئ من الانسان بحجر بالضرورة  
فلا يصدق في عكسه لاشئ من الحجر بانسان بالضرورة والا فيل يصدق نقيضه وهو بعض  
الحجر انسان بالامكان العام فيضم هذا النقيض صغرى لاصل القضية هكذا بعض  
الحجر انسان بالامكان العام ولا شئ من الانسان بحجر بالضرورة ينتج المحال وهو  
سلب الشئ عن نفسه بأن يقال بعض الحجر ليس بحجر ولا خلل الامن نقيض العكس  
فيكون العكس صادقا وهو المطلوب أو يعكس الى قولك بعض الانسان بحجر بالامكان  
العام وهو مناقض للاصل المفروض صدقه وما ناقض الصادق فهو كاذب فيكذب  
أصله وهو نقيض العكس فيكون العكس صادقا وهو المطلوب ولا يخفى ان الاول مبني  
على ان صدق العنوان بالامكان وأما على التحقيق من أن صدق العنوان بالفعل فلا  
ينتج هذا القياس مع كون صغراه ممكنة وان الثاني مبني على ان الممكنة تنعكس واما  
على التحقيق من انها لا تنعكس كما مر فلا يصح الاستدلال له به ولما كان هذا الاستدلال  
مبنيًا على خلاف التحقيق لم يتعرض له المؤلف (قوله مع ابن سينا) اعترض بأنه قد  
تقدم انه يقول بأن صدق العنوان بالفعل فكيف يقول بذلك مع انه مبني على ان  
صدقه بالامكان ولعل له قولين (قوله بدليل انا اذا فرضنا الخ) هذا الفرض لا يتم  
الاستدلال به الابناء على ان صدق العنوان في الاصل بالفعل والا فلا يصح كل من  
الاصل والعكس فتأمل (قوله حينئذ) أي حين اذ فرضنا ما ذكر (قوله ولا يصدق  
عكسه ضروريا) أي بل يصدق دائما كأن يقال في ذلك المثال لاشئ من الفرس  
بحر كوزي دما دام فرسا دائما كما أشار بقوله وان كان مسلوبا عنه دائما (قوله اذ كل  
فرس الخ) علة لقوله ولا يصدق الخ وقوله وان كان الخ الواو المحال لان الفرض انه  
كذلك (قوله الاول ان عكسها مشروطة عامة) استدلال من قال بهذا بكل من دليل  
الخلف ودليل العكس فقال اذا صدق في المشروطة العامة لاشئ من الكاتب بساكن  
الاصابع بالضرورة مادام كاتبًا فيصدق في عكسه لاشئ من ساكن الاصابع  
بكاتب بالضرورة مادام ساكن الاصابع والا فيل يصدق نقيضه وهو بعض ساكن  
الاصابع كاتب بالامكان العام فيضم هذا النقيض صغرى للاصل هكذا بعض  
ساكن الاصابع كاتب بالامكان العام ولا شئ من الكاتب بساكن الاصابع  
بالضرورة مادام كاتبًا ينتج بعض ساكن الاصابع ليس بساكن الاصابع وهو محال  
ولا خلل الامن نقيض العكس فيكون العكس صادقا وهو المطلوب أو يعكس الى قولنا



بعض الكاتب ساكن الاصابع بالامكان العام وهو تقيض الاصل المفروض صدقه  
 وما كان تقيضا للصادق كان كاذبا فلزومه كاذب كذلك فيكون العكس صادقا وهو  
 المطلوب وهو مبني على خلاف التحقيق مثل ما مر آنفا (قوله ايضا) أي كما أن التحقيق  
 في الضرورية المطلقة انها تنعكس دائما (قوله ولا يصدق عكسه مشروطة بل يصدق  
 عرفية عامة) كان يقال في المثال المذكور لاشئ من الفرس بمر كوب زيد دائما مادام  
 فرسا (قوله وهو) أي التقيض (قوله فانهما تنعكسان الخ) فاذا صدق في المشروطة  
 الخاصة والعرفية الخاصة لاشئ من الكاتب ساكن الاصابع بالضرورة مادام  
 كاتباً لادائماً أو لاشئ من الكاتب ساكن الاصابع دائماً مادام كاتباً لادائماً لزم ان  
 يصدق في عكسهما لاشئ من ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكن الاصابع لادائماً  
 على التحقيق في الاولى أما لزوم الصدم من هذا العكس فلزومه في العامتين وأما لزوم  
 العجز منه ومعناه في هذا المثال بعض ساكن الاصابع كاتب بالاطلاق العام فلانه لو لم  
 يصدق لصدق تقيضه القائل لاشئ من ساكن الاصابع بكاتب دائماً وبالعكس هذا  
 التقيض الى لاشئ من الكاتب ساكن الاصابع دائماً وقد كان في الاصل بقيد لادائماً  
 هذا خلف (قوله وهما) أي عامتهما (قوله فيجبري الخ) لم يفرع على ما تقدم بالنسبة  
 للعرفية الخاصة شيئاً لانه لم يتقدم في عامتها خلاف وانما تقدم انها تنعكس كنفسها قولاً  
 واحداً والتحقيق من هذين القولين انها لاتذكر (قوله ثم يراد الخ) معطوف على قوله  
 فانها تنعكسان كعامتهما (قوله لكن ينوي الخ) استدرأ على قوله ثم يراد الخ  
 الموهوم انه كما كان في الاصل وقوله رجوعه في العكس الى بعض الخ فعناه حينئذ  
 سلب دوام السلب عن البعض فهو في قوة أن يقال في المثال المذكور بعض ساكن  
 الاصابع كاتب بالاطلاق العام وقوله كما كان الخ راجع للنفى وهو رجوعه للجميع  
 أي لسلب دوام السلب عن الجميع وحينئذ فهو في الاصل في قوة ان يقال كل كاتب  
 ساكن الاصابع بالاطلاق العام (قوله لانه في الاصل الخ) علة لقوله لكن ينوي الخ  
 والضمير راجع لقيد لادوام وقوله مطلقة عامة الخ أي في قوتها فهو في قوة ان يقال كل  
 كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام كما علمت في المثال المذكور وقوله ولا يخفاء  
 أن لادوام الخ أي لانه في قوة ان يقال بعض ساكن الاصابع كاتب بالاطلاق العام  
 كما مر (قوله فعلى هذا) أي على ما تقدم من أنه ينوي رجوع قيد لادائماً في العكس الى  
 بعض الافراد وفي الاصل الى جميعها وقوله لم تنعكس الخ أي لان قيد لادائماً في الاصل

في قوة مطلقة عامة موجبة كلية وفي العكس في قوة مطلقة عامة جزئية موجبة (قوله  
 وهو) أي عدم انعكاس الخاصتين كأنفسهما (قوله إلى كل فرد الخ) أي إلى سلب دوام  
 السلب عن كل فرد الخ وقوله فهو كلية الخ أي في قوتها وهذا هو الموافق لما تقدم  
 سابقا من أن كل مركبة فيها موجهتان مختلفتان في الكيف متفتتان في الكم بخلاف  
 ما سيأتي فإنه مخالف لذلك لأن المركبة عليه فيها موجهتان مختلفتان في الكيف والكم  
 فتأمل (قوله راجع في الاصل إلى كل افراد الخ) أي إلى سلب دوام السلب عن كل  
 افراد الخ وحينئذ فهو في الاصل في قوة أن يقال بعض الكتاب ساكن الاصابع  
 بالاطلاق العام فهذه مطلقة عامة جزئية وهي تنعكس كنفسها فهو في العكس في قوة  
 أن يقال بعض ساكن الاصابع كاتب بالاطلاق العام وبهذا ظهر قوله فقد اتحد الخ  
 (قوله يدخل فيه ثلاثة الاقسام) أي لأن المعنى كما مروا لا تكن السالبة عامة بحسب  
 الازمنة بأن كانت من غير هذه القضايا الست كليا أو جزئيا أو كانت عامة بحسب  
 الازمنة لكن ليست عامة بحسب الافراد بأن كانت من هذه القضايا الست لكن  
 كانت جزئية وبهذا تعلم أن القسمين الاولين داخلان بالنظر لمفهوم العموم بحسب  
 الازمنة والقسم الثالث داخل بالنظر لمفهوم العموم بحسب الافراد (قوله كليات غير  
 الخ) المتبادر قراءته باضافة كليات لغير ويصح ترنؤ الاضافة وقراءته بالتنوين  
 ويكون غير صفة لكليات وقوله وجزئياتها الضمير راجع لكليات غير الست المذكورة  
 ويحتمل أنه راجع إلى غير الست وأنت الضمير باعتبار المعنى (قوله أما غير الدوام الخ)  
 أي كليا أو جزئيا (قوله فأخصها الكلية الوقتية) أي للتقييد فيها بوقت معين وبقيده  
 لادئما وبتعيين الوقت كانت أخص من المنتشرة فأنها وان كان فيها التقييد بالوقت  
 وبقيده لادئما لكن الوقت فيها شائع (قوله وهي لا تنعكس) أي لما يأتي من الدليل  
 (قوله كذلك) أي لا ينعكس (قوله لأن كل ما لا ينعكس الخ) علة لقوله فيما بقي الخ  
 (قوله لأن العكس لازم للاصل) أي الذي هو القضية المعكوسة وهذا توطئة لما بعده  
 الذي هو محط التعليل للعلة المذكورة (قوله فلوانعكس الاعم) أي الذي هو هنا  
 ما بقي بعد الكلية الوقتية وقوله لم أن ينعكس إليه الاخص أي الذي هو هنا الكلية  
 الوقتية (قوله لأن لازم الاعم الخ) اللازم هنا هو العكس والاعم قد عرفته وكذا  
 الاخص (قوله اذا لاعم الخ) علة لقوله لأن لازم الاعم الخ وقوله ووجود الخ من  
 جهة التعليل بل هو روجه (قوله انه يصدق لاشي الخ) انما يصدق ذلك لأن القمر

لا ينخسف ذلك الوقت لعدم حيلولة الارض بينه وبين الشمس الذي هو سبب انخسافه  
على ما رزعمون وقوله وقت التربيع أى الذى يكون فيه بين الشمس والقمر قدر  
ربع الفلك (قوله وعكسه كاذب بأعم جهة) أى الذى هو الامكان العام مع الجزئية  
لان الامكان العام أعم الجهات والجزئية أعم من الكلية وذلك كما فى قولنا بعض  
المنخسف ليس بقمر بالامكان العام وإنما كذب ذلك لصدق نقيضه وهو كل منخسف  
قربا بالضرورة واذا كذب ذلك الاعم كذب كل قضية أخص منه لاستلزام كذب  
الاعم كذب الاخص (قوله مجوز ان يكون الخ) أى كما فى قولنا بعض الحيوان ليس  
بإنسان بالضرورة (قوله حينئذ) أى حين اذ كان الموضوع فيها أعم من المحمول (قوله  
لا كليا) أى كما فى قولنا لا شئ من الانسان بحيوان وقوله ولا جزئيا أى كما فى قولنا بعض  
الانسان ليس بحيوان (قوله فأطلق الاقدمون الخ) وعليه فلا استثناء لكن المؤلف  
لما جرى على قول المتأخرين استثناءهما كما سيذهب عليه (قوله ولهذا) أى لكون الحق  
انهما ينعكسان كأنفسهما (قوله وقد نض على ذلك) أى على انعكاسهما كأنفسهما  
وكذا اسم الاشارة فى قوله وبرهان ذلك الخ (قوله لكونها أعم) علة لتخصيصها بذكر  
البرهان فيها ووجه كونها أعم ان الدوام فيها يصدق بالضرورة وغيرها وأما الضرورة  
فى المشروطة فهى أخص لاستلزامها الدوام (قوله انه اذا صدق بعض الخ) سيذكر  
مثال ذلك فى المواد بقوله ومثال ذلك الخ وبيان اجراء هذا البرهان عليه ان تقول اذا  
صدق بعض الكاتب ليس هو ساكن الاصابع مادام كاتبه لا دائما فقد حكمت  
هذه القضية باعتبار مجزئتها أى قولنا لا دائما بثبوت المحمول للموضوع بالفعل لانه فى  
قوة ان يقال بعض الكاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام وقد تقدم ان الحكم  
الايجابى يقتضى وجود الموضوع وهو ما صدق عليه الكاتب فاذا الكاتب الذى هو  
موضوع هذه القضية له افراد موجودة وهى افراد الانسان وقد حكمت هذه القضية  
على بعض تلك الافراد بهذين الحكمين أى الكتابة والسكون بناء على ان المراد  
القضية المأخوذة من قولنا لا دائما ويحتمل ان المراد بهما السكون وعدمه بناء على ان  
المراد القضية المركبة فيكون هذا البعض من افراد الساكن ومن افراد الكاتب  
لانها قد صدق عليه بالفعل اما صدق الكاتب فلان صدق العنوان بالفعل وأما  
صدق الساكن فأخذ من قولنا لا دائما كما علم مما مر لكنهما يتعاقبان عليه لانه  
لا يجمع صدقهما عليه فى وقت واحد بوجه حكم القضية باعتبار صدرها بأنه ينسلب

عنه ساكن الاصابع مادام متصفا بالكاتب ويلزم اذا ان ينسلب عنه الكاتب  
 مادام متصفا بساكن الاصابع فقد صدق اذا بعض ساكن الاصابع ليس بكاتب  
 مادام ساكن الاصابع وهذا هو صدر العكس ثم سلب الكاتب لا يدوم له لكونه  
 عنوانا عليه يجب ان يصدق عليه بالفعل فاذا يصدق بعض ساكن الاصابع ليس  
 هر كاتبا مادام ساكن الاصابع لادائما فتأمل (قوله في حكم هذه القضية الخ) جواب  
 اذا وقوله بقولنا الخ أى بسبب ذلك لانه كما علمت في قوة ان يقال بعض الكاتب  
 ساكن الاصابع بالاطلاق العام (قوله في وقت ما) كان مقتضى الظاهر ان يقول  
 بدل ذلك بالاطلاق العام لان المطلقة العامة لا يلاحظ فيها ذلك كما تقدم (قوله فاذا)  
 أى فاذا كان حكم هذه القضية حكما بثبوت المحمول للموضوع مع ضمنية كون الحكم  
 الايجابي يقتضى وجود الموضوع (قوله وقد حكمت القضية) المتبار ان المراد  
 لقضية المركبة ويحتمل على بعد من السياق ان المراد بها القضية المستفادة من  
 لادائما وقوله يهذين الحكمين تقدم فيهما احتمالات فلا تغفل (قوله فيكون هذا  
 البعض الخ) مخرج على قوله وقد حكمت الخ كما يؤخذ من قوله اذ قد صدق الخ (قوله  
 غير انهما الخ) استدراك على ما قبله الموهوم انهما يجتمعان عليه في الصدق في وقت  
 واحد (قوله لا يجتمع الخ) أى كما قد يتوهم مما مر وقوله لحكم القضية الخ علة لقوله  
 لا يجتمع الخ والمراد لحكم القضية باعتبار صدرها (قوله فهو اذا ينسلب الخ) أى لانها  
 متنافيان وهذا شروع في بيان صدر العكس كما أشار لذلك بقوله فقد صدق الخ  
 وقوله اذا أى اذا كان ينسلب عنه حينئذ مادام متصفا ب (قوله ثم سلب ج الخ)  
 هذا شروع في بيان عجز العكس ولهذا كان الاولى أن يقول بدل قوله بعد فاذا  
 يصدق بعض ب الخ فقد صدق اذا بعض ب ج بالاطلاق لكنه بين العكس بتامه كما  
 يصرح به قوله وهذه عرفية الخ فليتأمل (قوله مع انه قديقال اذ صدق الخ) بيانه  
 في المواد ان تقول اذ صدق في العرفية العامة بعض الكاتب ليس ساكن  
 الاصابع مادام كاتب يلزم ان يكون وصفا للكاتب وساكن الاصابع متنافيين  
 وحينئذ فما هو ساكن الاصابع لا يكون كاتبا مادام ساكن الاصابع والالكان  
 أى ما هو ساكن الاصابع كاتبا في بعض أوقات كونه ساكن الاصابع فيكون  
 الوصفان مجتمعين على ذات واحدة وقد كانا متنافيين هذا خلف وكون ما هو ساكن  
 الاصابع لا يكون كاتبا مادام ساكن الاصابع هو معنى عكس العرفية العامة

القائل بعض ساكن الاصابع ليس بكتاب مادام ساكن الاصابع فتنبه (قوله)  
فالجواب ان تقول الخ) الذي تحصل من هذا الجواب رد قول السائل لزم ان يكون  
وصف اجوب متنافيين كما سيصرح به المؤلف (قوله انما هو التنافي في ذات واحدة الخ)  
اي كافي الكاتب وساكن الاصابع فانهما متنافيان في ذات واحدة مع صدقهما  
على تلك الذات وهي ذات الانسان (قوله وليس ذلك) أي التنافي المذكور وقوله  
بلا لزم هنا أي بل يتخالف كما في قولنا بعض الحيوان ليس بانسان مادام حيوانا (قوله)  
لان مفهوم الاصل الخ) فاذا قلنا بعض الحيوان ليس بانسان مادام حيوانا فقد دلت  
ذلك على التنافي في ذات الموضوع وهي غير الانسان كالفرس واذا قلنا في عكس ذلك  
بعض الانسان ليس بحيوان مادام انسانا فقد دلت ذلك على التنافي في ذات المحمول وهي  
الانسان وليس كذلك وبهذا ظهر قوله ولا يلزم الخ (قوله وانما يلزم ذلك لو كان ب  
الخ) أي كافي قولنا بعض الكاتب ساكن الاصابع مادام كاتبان ساكن الاصابع  
صادق على ذات الكاتب فذات الكاتب هي ذات ساكن الاصابع (قوله وليس  
كذلك) لوقال وليس ذلك بلازم كما قال قبل لكان أنسب بالتعليل فتأمل (قوله)  
فان وصف الخ) توجيهه للتمثيل (قوله وهذا بخلاف الخ) أي فقد حصل الفرق بين  
العامتين والمختصتين (قوله لوجوب اتحاد الخ) وجهه انه لا يتأتى صدق الخاصة  
القائلة مثلا بعض الحيوان ليس بانسان مادام حيوانا لادامتها حكمها بسبب قولها  
لادامتها بان البعض الذي انتفت عنه الانسانية لا تتنفي عنه دائما بل قد تثبت له وهو  
باطل وقوله بحكم لادوام أي بسببه كما علمت (قوله فقوله في الشبهة الخ) مفرغ على  
قوله وليس كذلك لجواز أن تكون الخ (قوله فيصح اثبات الخ) أي كافي قولنا بعض  
الحيوان ليس بانسان مادام حيوانا وقوله ولا يصح اثباتها الخ أي كافي قولنا بعض  
الانسان ليس بحيوان مادام انسانا (قوله وحكم الموجبة الخ) لا يخفى انه جرى في ذلك  
على أول الاقوال الالائية في الدائمات والعامتين وهو انهما تنعكس بعكس النقيض  
الموافق والمخالف كنفسها وهو خلاف الصحيح من انها لا تنعكس الا بالمخالف على  
ما يأتي وقوله حكم السالبة الخ أي وهو انه ان كانت عامة بحسب الازمنة والافراد بان  
كانت من الست الدائم حكمها الكليات انعكست كنفسها والابان كانت من غير  
هذه الست كليا أو جزئيا أو منها وكانت جزئية فلا تنعكس أصلا الا الخاصتين الجزئيتين  
فانهما ينعكسان كنفسهما ككليتهما وهذا يقتضى ان يقال في الموجبة نظير هذا

التفصيل حتى الاستثناء ولكنه في الشرح لم ينبه على الاستثناء ولعله جرى في ذلك على قول الاقدمين فانهم أطلقوا على الخاصتين الجزئيتين عدم الانعكاس هذا وقال اليوسفي يجب استثناء الجزئيتين الخاصتين فقد قام البرهان على انعكاسهما عرفية خاصة مثلا اذا صدق فيهما قولنا بعض الكتاب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كتابا لادائما أو بعض الكتاب متحرك الاصابع دائما مادام كتابا لادائما فلينصدق في عكسهما بعكس النقيض الموافق بعض ما ليس متحرك الاصابع ليس بكتاب مادام غير متحرك الاصابع لادائما وبعكس النقيض المخالف ليس بعض ما ليس متحرك الاصابع بكتاب مادام غير متحرك الاصابع لادائما وانما صدق في عكسهما ذلك لان قولنا لادائما في الاصل حكم بانتفاء المحول عن الموضوع بالفعل لانه في قوة ان يقال ليس بعض الكتاب متحرك الاصابع بالاطلاق ويلزم من انتفاء التحرك انتفاء الكتابة بالفعل وحينئذ يصدق صدر العكس بعكس النقيض الموافق القائل بعض ما ليس متحرك الاصابع ليس بكتاب مادام غير متحرك الاصابع وبعكس النقيض المخالف القائل ليس بعض ما ليس متحرك الاصابع بكتاب مادام غير متحرك الاصابع ثم ان سلب الكتابة عن بعض ما ليس متحرك الاصابع لا يدوم له لكونه ممنون عنه بالكتاب في صدر القضية وحينئذ يصدق عجز العكس بعكس النقيض الموافق لانه في قوة ان يقال ليس بعض ما ليس متحرك الاصابع بغير كتاب بالاطلاق وبعكس النقيض المخالف لانه في قوة ان يقال بعض ما ليس متحرك الاصابع كتاب بالاطلاق اه بتصرف (قوله وحكم السالبة فيهما الخ) لا يخفى انه جرى في ذلك على أول الرئيين الاتيين وقوله حكم الموجبة فيه أي وهو انه ان كانت ممكنة عامة أو خاصة وكذا باقي الممكنات كما مر انعكست الى ممكنة عامة والافالي مطلقة عامة فيقال في السالبة مثل ذلك على أحد الرئيين الاتيين (قوله فتنعكس الخ) وذلك كان تقول في عكس قوانا في الضرورية المطلقة كل انسان حيوان بالضرورة بعكس النقيض الموافق كل ما ليس بحيوان ليس بانسان بالضرورة وبعكس النقيض المخالف لاشئ مما ليس بحيوان بانسان بالضرورة وكان تقول في عكس قولنا في الدائمة المطلقة كل انسان حيوان دائما بعكس النقيض الموافق والمخالف ما ذكر لكن مع ابدال الضرورة بدائما وعلى هذا القياس (قوله وهي أي العمامة بحسب الازمنة والافراد وقوله ان تكون الخ أي ذات ان تكون الخ أو انه مبني على صحة

الاخبار بالمصدر المؤول من غير تقدير (قوله والام تنعكس الخ) أى والاتكن عامة  
 بحسب الأزمنة بان كانت من غير انقضايا الست كليا أو جزئيا أو منها وكانت جزئية  
 لم تنعكس وقد عرفت انه لم ينبه على الاستثناء السابق وكان عليه ان ينبه عليه وانما  
 لم تنعكس اذا كانت من غير القضايا الست لان أخصها وهو الوقتية الكلية لا ينعكس  
 اذ لا يصدق في عكس قولنا كل قر غير منخسف وقت الترييح بعكس النقيض  
 الموافق بعن المنخسف غير قرب بأعم جهة وهو لا مكان العام وبعكس النقيض  
 المخالف ليس بعض المنخسف بقمر بأعم جهة واذالم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم  
 لان كل ما لا ينعكس اليه الاخص لا ينعكس اليه الاعم وانما لم تنعكس اذا كانت من  
 القضايا الست وكانت جزئية لان أخصها وهو الضرورية المطلقة لا ينعكس اذ  
 لا يصدق في عكس قولنا بعض الحيوان غير انسان بالضرورة بعكس النقيض الموافق  
 بعض الانسان غير حيوان بأعم جهة وبعكس النقيض المخالف ليس بعض الانسان  
 بحيوان بأعم جهة واذالم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم لمامر (قوله والسالبة) أى  
 وحكم السالبة أخذنا مما بعد (قوله هذا رأى الخ) اسم الاشارة عائدا لما قبله أعنى قوله  
 وعلى رأى بجهة الامكان العام فى الجميع (قوله ولا بد من ذكر ما قيل فى ذلك) أى  
 فى عكس الموجبات اذا كانت احدى كلمات الست الدوائم لافى عكس السوالب  
 اذ لم يتعرض لما قيل فيه من الاقوال مع انه وقع فى ذلك نزاع طويل فليراجع (قوله  
 وتوجيهها معطوف على البيان وهذا اظهر من جعل بعضهم له معطوفا على المبين  
 (قوله ليظهر الخ) علة تقوله ولا بد من ذكر الخ (قوله على ثلاثة أقوال) الفرق بين  
 هذه الاقوال ان الاول انها تنعكس بعكس النقيض الموافق والمخالف كنعفسها  
 والثانى انها تنعكس بعكس النقيض المخالف فقط لكن الدائمات ينعكسان الى  
 دائمة والعامتان كانهما والثالث انها كذلك لكن العامتان ينعكسان عرفية  
 (قوله الكشى) بفتح الكاف وتشديد الشين المكسورة ولعله نسبة الى كش قرية  
 بجرجان (قوله لا كانهما) اعترض بان ظاهره ان العرفية العامة تنعكس مشروطة  
 عامة وليس كذلك لانها تنعكس كنعفسها وانت خبير بان هذا لا يتوهم بعد قوله الا ان  
 العرفيتين الخ (قوله بأنه اذا صدق قولنا فى الدائمة المطلقة الخ) بيان اجراء ذلك  
 فى المواد ان تقول اذا صدق فى الدائمة المطلقة مثلا كل انسان حيوان دائما لم يصدق  
 عكس نقيضها الموافق وهو كل ما ليس بحيوان ليس بانسان دائما والالصدق نقيضه

وهو بعض ما ليس بحيوان ليس هو ليس بانسان بالاطلاق قالوا واذا كان بعض ما ليس بحيوان ليس هو ليس بانسان لزم ان يكون انسانا لانه لما انسلب عنه ليس بانسان وجب ان يثبت له انسان لاستحالة سلب النقيضين عن شئ واحد فقد صدق اذا بعض ما ليس بحيوان انسان بالاطلاق فاما ان تعكسه بالمستوى فينعكس الى قولنا بعض الانسان هو ليس بحيوان بالاطلاق وهو مناف لاصل القضية واما ان تقول اذا تبين صدق بعض الانسان هو ليس بحيوان لزم صدق ما هو اعم منه وهو السالبة المحصلة وهي بعض الانسان ليس هو بحيوان وذلك نقيض اصل القضية فتأمل (قوله قالوا واذا كان الخ) انما تبرأ منه لما سيرد عليه من ان السالبة المعدولة لا تستلزم الموجبة المحصلة لانها اعم منها والاعم لا يستلزم صدقه صدق الاخص (قوله لانه لما انسلب الخ) هذا ليس بمسلم على ما يأتي لصدق السالبة المعدولة دون الموجبة المحصلة عند انتفاء الموضوع فيصدق قولنا بعض ما ليس بحيوان ليس هو ليس بانسان ولا يصدق قولنا بعض ما ليس بحيوان انسان وقوله لاستحالة سلب الخ سيأتي انه مغالطة (قوله فقد صدق اذا) أي اذ وجب ذلك (قوله وذلك) أي قولنا بعض الخ (قوله لانه) أي ذلك أعني قولنا بعض الخ وقوله واصل القضية أي القائل في المثال المذكور كل انسان حيوان دائما (قوله واما ان تقول الخ) معطوف على قوله فاما ان تعكس الخ فتلخص انما تنصب التناقض بين الاصل وعكس لازم نقيض عكس الاصل أو بينه وبين الاعم من ذلك وهو السالبة المحصلة (قوله وذلك) أي قولنا بعض الخ (قوله فاذا صدق الخ) بيان اجرائه في المواد ان تقول اذا صدق في العرفية العامة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبنا انعكس في الموافق الى قولنا كلما ليس متحرك الاصابع غير كاتب مادام ليس متحرك الاصابع والا صدق نقيضه وهو بعض ما ليس متحرك الاصابع ليس هو غير كاتب حين هو ليس متحرك الاصابع قالوا أيضا واذا كان ليس غير كاتب لزم ان يكون كاتبًا فاذا بعض ما ليس متحرك الاصابع كاتب حين هو ليس متحرك الاصابع وحينئذ اما ان نضم هذه الجزئية الموجبة صغرى الى أصل القضية كبرى فينتج بعض ما ليس متحرك الاصابع هو متحرك الاصابع حين هو ليس متحرك الاصابع وهذه النتيجة باطلة واما ان نعكسها كما تقدم في عكس الحينية فيصدق بعض الكتاب هو ليس متحرك الاصابع حين هو كاتب وهذه تنافي أصل القضية فتنبه (قوله قالوا أيضا الخ) انما تبرأ منه لما يرد



عليه مما سيأتي نظير ما مر (قوله فاذن) أي فاذن ما ذكر وفيه ما تقدم (قوله وحينئذ)  
 وحين اذ صدق ذلك وقوله اما أن نضم هذه الجزئية الخ أي بأن نقول في ذلك المثال  
 بعض ما ليس متحرك الاصابع كاتب حين هو ليس متحرك الاصابع وكل كاتب  
 متحرك الاصابع مادام متحرك الاصابع ينتج بعض ما ليس متحرك الاصابع هو  
 متحرك الاصابع حين هو ليس متحرك الاصابع (قوله واما أن نعكسها كما تقدم الخ)  
 أي بأن نعكسها جزئية حينية (قوله ولا يخفى عليك أجراء الخ) وذلك ان نقول اذا صدق  
 في المشروطة العامة قولنا كل انسان حيوان بالضرورة مادام انسانا فليصدق عكسه  
 بالموافق الى قولنا كل ما ليس بحيوان ليس بانسان بالضرورة والاصدق نقيضه وهو  
 بعض ما ليس بحيوان ليس هو ليس بانسان الخ (قوله فاذن قولنا بعض الخ) لا يخفى  
 عليك أجراء ذلك في المواد المذكورة (قوله وقد تقر الخ) الواو للحال (قوله وذلك)  
 أي وبيان ذلك وقوله ان قولنا الخ هذا تهديد وتقريب لما نحن فيه لا ما نحن فيه كما  
 لا يخفى (قوله فعولنا الخ) مفرغ على قوله ليس سلبا الخ (قوله وانما هو) أي قولنا ليس  
 غير (ج) وقوله وهو أي نفي ثبوت غير (ج) وقوله أعم من ثبوت الخ أي مجوز ان ينتفي  
 ثبوت غير (ج) ولا يثبت (ج) لعدم وجود الموضوع (قوله اذ لا يلزم الخ) علة لقوله  
 وهو أعم الخ وقوله فحينئذ أي فحينئذ توجه النفي نحو نقيضه (قوله ولم يثبت الخ) الواو  
 للحال (قوله فانه يصدق في الدائمة المطلقة الخ) بحث فيه بأنه ان أريد بالعالم خصوص  
 الموجود مما سوى الله وصفاته فلا يصدق ذلك لان غير العالم منه ما هو معدوم وان  
 أريد به ما هو أعم من الموجود والمعدوم من ذلك فاعكس صادق فتأمل (قوله عدل  
 الخ) جواب لما وقوله فانه سالم الخ تعليل لذلك (قوله فانه اذا صدق الخ) مثاله من المواد  
 ان نقول اذا صدق قولنا كل انسان حيوان دائما صادق لاشي مما ليس بحيوان انسان  
 دائما والاصدق نقيضه وهو بعض ما ليس بحيوان انسان بالاطلاق فضمه صغرى الى  
 أصل القضية هكذا بعض ما ليس بحيوان انسان بالاطلاق وكل انسان حيوان دائما  
 ينتج بعض ما ليس بحيوان حيوان دائما وذلك مستحيل فتنبه (قوله لما تقدم في عكس  
 السالبة الخ) أي من انه لا يصدق عكسها كنفها في الفرض السابق لصدق نقيضه  
 (قوله انها يعكسان في عكس النقيض كأنهما) مثلا اذا صدق كل كاتب متحرك  
 الاصابع بالضرورة أو دائما مادام كاتب بالاداء صادق في عكسه بعكس النقيض  
 الموافق كل ما ليس بمتحرك الاصابع ليس بكاتب بالضرورة أو دائما مادام غير

قوله فاذن  
 اذن بالالف  
 خسلاف المعبر  
 عليه حتى  
 بعض النجس  
 أشتى أن أكر  
 من يك  
 بالالف اه

متحرك الاصابع لادائما وبعكس النقيض المخالف لاشئ مما ليس بمتحرك الاصابع  
 كاتب بالضرورة اودائما مادام غير متحرك الاصابع لادائما ومعنى قولنا لادائما  
 في الموافق ليس بعض ما ليس بمتحرك الاصابع بليس كاتب بالاطلاق وفي المخالف  
 بعض ما ليس بمتحرك كاتب بالاطلاق (قوله انهما ينعكسان الى ما تنعكس اليه عامتهما  
 الخ) هل المراد بما تنعكس اليه عامتهما مشروطة عامة في المشروطة العامة وعرفية  
 عامة في العرفية العامة أو عرفية عامة فيهما كما هو التحقيق والاقرب الثاني (قوله  
 مع قيد لادوام في البعض مقتضاه ان قيد لادوام ليس معتبرا في البعض فقط على  
 القول الاول بل في الكل وليس كذلك كما تقر (قوله بلا دخل) بفتح اوله وثانيه  
 العيب والفساد (قوله تخاملهم) أى اعتراضهم (قوله في ذلك) أى في الصدق (قوله  
 التي جعل الخ) صفة للأفراد (قوله وذلك أن الموضوع الخ) محصله موضعا انه اذا قلنا  
 كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب لادائما انعكس بالموافق الى قولنا كل ما ليس  
 متحرك الاصابع ليس بكاتب مادام غير متحرك الاصابع لادائما ولوم يصدق هذا  
 العكس لصدق نقيضه وهو بعض ما ليس بمتحرك الاصابع ليس هو ليس بكاتب  
 حين هو ليس بمتحرك الاصابع فالموضوع في هذه السالبة المعدولة هو قولنا ما ليس  
 متحرك الاصابع وهو موجود لان موضوع القضية المنعوضة التي نطلب عكسها  
 كما في المثال السابق موجود لانها موجبة وقد سلبت متحرك الاصابع عن ذلك  
 الموضوع الذي هو الكاتب لقولنا في ثبوت متحرك الاصابع انه ليس بدائم حيث  
 قلنا في الاصل لادائما فيصدق اذن على افراد ذلك الموضوع الموجودة انه ليس  
 متحرك الاصابع فما ليس بمتحرك الاصابع له افراد موجودة وهذا هو الذي جعل  
 موضوع تلك السالبة المعدولة فتستلزم اذن الموجبة المحصلة فتأمل (قوله لان موضوع  
 الخ) علة لقوله وهو موجود وقوله لانها موجبة تعليل للعلة وقوله لقولنا الخ علة لقوله  
 وقد سلبت الخ (قوله فيصدق اذن) أى اذ سلبت (ب) عن ذلك الموضوع وقوله  
 فما ليس الخ مفرع على ما قبله وقوله فتستلزم اذن أى اذ كان هذا هو الذي جعل  
 موضوعها (قوله واعلم ان هذه العكوس) أى التي هي العكس المستوى وعكس  
 النقيض الموافق وعكس النقيض المخالف (قوله كانت جملة الخ) أى سواء كانت الخ  
 (قوله غير العكس) او قال غيرها كان أولى لينااسب التعبير بالجمع قبل (قوله فتستلزم  
 الخ) هذا تفصيل لما أجبه قبل في قوله وللمتصلة الخ وقوله المتصلة الموجبة الخ جملة

ما ذكره

ما ذكره اربعة قيود وقد صرح بمحترزاتها بعد (قوله ان جزء التالي الخ) أشار بذلك الى  
 قياس المساواة ونظمه هكذا جزء التالي لازم للتالي والتالي لازم للتقدم فجزء التالي لازم  
 للتقدم للقضية الخارجية القائلة لازم لللازم لشيء لازم لذلك الشيء فقوله فلازم الخ  
 بيان لدليل النتيجة لا يعينها كما نبه عليه في الشرح (قوله ولا تعدد الخ) هذا محترز القيد  
 الاخير اعنى قوله المتعددة التالي وقوله لها أى للمتصلة الموجبة للزومية (قوله ان كانت  
 كلية) أى وأمان كانت جزئية فيكون لها تعدد بعد ذلك كما سيأتى فى الشرح (قوله  
 لان جزئه ليس ملزوما له) أى وحينئذ فهو ليس ملزوما للتالي لانه لا يكون ملزوما للتالي  
 الا لو كان ملزوما للتقدم لان ملزوم الملزوم لشيء ملزوم لذلك الشيء (قوله وتعدد الاتفاقيه  
 الخ) هذا محترز القيد الثالث اعنى قوله للزومية وقوله والمتصلة الخ محترز القيد الاول  
 اعنى قوله المتصلة ولا يخفى ان المتصلة المحتمية داخله فى عموم كلامه فهى باعتبار منع  
 الخلو تعدد بعدد اجزاء كل واحد من طرفيها وباعتبار منع الجمع لا تعدد بذلك كما سيذكره  
 وقوله والسالبة الخ محترز التقييم بالموجبه فى الجمع وقوله على العكس الخ أى فلا  
 تستلزم المتصلة السالبة للزومية المتعددة التالي متصلات بعدد اجزاء التالي وتعدد  
 بعدد اجزاء المقدم ولا تعدد الاتفاقيه السالبة بعدد اجزاء كل واحد من طرفيها  
 والمنفصلة السالبة منها باعتبار منع الخلو لا باعتبار منع الجمع على ما يأتى بيانه (قوله  
 سواء كانت الخ) أخذ من التقييد فى المتن بعد ذلك بقوله ان كانت كلية (قوله  
 ويستدل على ذلك الخ) أى زيادة على دليل المساواة (قوله الاصل) بالرفع صفة  
 للمتصلة وقوله استلزام الكل مجزئه أى داله وهو القضية الدالة عليه (قوله لجوزان  
 يكون الخ) أى وذلك كما فى المثال الا ترى فان الكل الذى هو الحيوان والناطق ملزوم  
 للانسان وليس جزؤه ملزوما له كما سيذكره وقوله وليس الجزء الخ فى قوة التعليل الثانى  
 فكأنه قال ولان الجزء ليس ملزوما الخ وقوله حتى يكون الخ مفرع على المنفى وقوله لان  
 ملزوم الخ تعليل للتفريع (قوله اتفانى) أى لم اتفق فى هذا المثال من مساواة الجزء  
 الاخر للتالي بدليل انه يتخلف فى نحو قولنا كلما كان هذا خلا وعسلا كان سكينجيملا  
 فانه لا يستلزم كل من جزءى المقدم التالي لعدم صدق كلما كان هذا خلا كان سكينجيملا  
 وكلما كان عسلا كان سكينجيملا (قوله لا اطرا دله) تفسير لما قبله (قوله بيانه من الشكل  
 الثالث) مبتدأ وخبر وقوله والوسط الخ الواو للعمال (قوله فاذا صدق مثلا قدي يكون الخ)  
 اعلم انهم كانوا بالالف عن الشيء وكذا بالميم وكنوا بالبهاء عن الحيوان وبالبدال عن

لناطق وبالهاء عن هو وبالزاي عن انسان فكأنه قال فاذا صدق مثلاً قد يكون اذا  
كان الشيء حيواناً والشيء ناطقاً فهو انسان لزم ان يصدق قولنا قد يكون اذا كان  
شيء حيواناً فهو انسان وقد يكون اذا كان الشيء ناطقاً فهو انسان وبهذا يعرف ما في  
باقي كلامه من الرمز (قوله وبرهانه أنا نضم الخ) محصلة انه يوثق بقضيتين متصلتين  
قطعيته الصدق والتين على استلزام الكل لكل من جزئيه بان يقال في المثال السابق  
كلما كان الشيء حيواناً والشيء ناطقاً فالشيء حيوان وكلما كان الشيء حيواناً والشيء  
ناطقاً فالشيء ناطق ويجعل كل واحدة منهما صغرى لتصله الاصلية فينتجان من  
الشيء الثالث المتصلتين المدعى لزومهما للاصل فيقال في جعل الاولى صغرى  
للاصل هكذا كلما كان الشيء حيواناً والشيء ناطقاً فالشيء حيوان وقد يكون اذا  
كان الشيء حيواناً والشيء ناطقاً فهو انسان ينتج أولى المتصلتين اللازمين للاصل  
وهي قد يكون اذا كان الشيء حيواناً فهو انسان وفي جعل الثانية صغرى للاصل  
هكذا كلما كان الشيء حيواناً والشيء ناطقاً فهو ناطق وقد يكون اذا كان الشيء حيواناً  
والشيء ناطقاً فهو انسان ينتج ثانيتهما وهي قد يكون اذا كان الشيء ناطقاً فهو انسان  
(قوله وبهذا أي هذا البرهان وقوله يظهر لك الخ) وجهه انك اذا أتيت بقضيتين  
قطعيته الصدق والتين على استلزام الكل لكل من جزئيه وضممت كلامهما صغرى  
الى الاصل في المثال السابق أعنى قوله كلما كان هذا حيواناً ناطقاً كان انساناً أنتج  
ذلك فتقول في ضم الاولى من تلك القضيتين صغرى للاصل هكذا كلما كان حيواناً  
ناطقاً فهو حيوان وكلما كان حيواناً ناطقاً فهو انسان ينتج قد يكون اذا كان حيواناً  
فهو انسان وفي ضم الثانية منهما صغرى للاصل هكذا كلما كان حيواناً ناطقاً فهو  
ناطق وكلما كان حيواناً ناطقاً فهو انسان ينتج قد يكون اذا كان ناطقاً فهو انسان  
فليتأمل وبهذا تعلم ان الممنوع فيما مر انما هو تعددها بعد ذلك كلبية (قوله لانها) أي  
الكلبية (قوله مطلقاً) أي سواء كانت كلبية أو جزئية وقوله والتحقيق ما قدمناه أي من  
التفصيل بين الكلبية والجزئية (قوله ولهذا) أي لكون ما قدمناه هو التحقيق (قوله  
كقولنا مثلاً كلما كان الانسان الخ) يخرج من ذلك أربع متصلات باعتبار أخذ كل  
جزء من جزئي المقدم مع التالي والعكس ولو اعتبرنا أخذ أحد جزئي المقدم مع أحد  
جزئي التالي زادت لكن كلامه فيما يأتي لا يؤخذ منه الا ذلك الاعتبار فتأمل (قوله أن  
صدق) أي انه صدق فان مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن (قوله والمنفصلة الخ)

مثالها أن تقول دائماً أن يكون الجسم غير أبيض وغير أسود واما أن يكون غير أصفر  
 فهذه منفصلة مانعة جمع وتعدد بتعدد أجزاء الطرف الاول فيصدق قولنا دائماً  
 أن يكون الجسم غير أبيض واما أن يكون أصفر وقولنا دائماً أن يكون الجسم غير  
 أسود واما أن يكون غير أصفر وكذلك لو قلنا دائماً أن يكون الجسم غير أصفر واما  
 أن يكون غير أبيض وغير أسود فتعدد بتعدد أجزاء الطرف الثاني (قوله يقتضى امتناع  
 الخلو عن الشيء ولازمه) أى الذى هو الجزء (قوله لاستحالة بقاء الملزوم الخ) أى ولو  
 امتنع الخلو بين الشيء والملزوم الذى هو الكل ولم يمتنع الخلو بين الشيء ولازمه بأن  
 جاز ارتقاها من الملزوم بقاء الملزوم مع نفي لازمه وقد علمت انه مستحيل فتأمل (قوله  
 وأما تعدد أجزاء مانعة الجمع فلا يقتضى الخ) مثالها أخذ ما أتى ان تقول دائماً  
 أن يكون الشيء حيواناً ناطقاً واما أن يكون فرساً فلا يستلزم التعدد فى الطرف الاول  
 تعددها لكذب قولك دائماً أن يكون الشيء حيواناً واما أن يكون فرساً وصدق  
 قولنا دائماً أن يكون الشيء ناطقاً واما أن يكون فرساً فتافق لا اطراد له وكذلك لو  
 قلنا دائماً أن يكون الشيء فرساً واما أن يكون حيواناً ناطقاً فلا تتعدد بتعدد أجزاء  
 الطرف الثاني (قوله لا يستلزم منع الجمع بين الشيء وجزئه) أى كما فى المثال المذكور  
 فان منع الجمع بين الفرس وحيوان ناطق لم يستلزم منع الجمع بين الفرس والحيوان  
 (قوله وأما الحقيقية فحكمها الخ) مثالها ان تقول دائماً أن تكون الذات قديمة  
 واما أن تكون موجودة حادثة فهذه حقيقية وحكمها انها تتعدد باعتبار ما فيها من  
 منع الخلو لا باعتبار ما فيها من منع الجمع وذلك بأن تقول فى هذا المثال دائماً أن  
 تكون الذات قديمة واما أن تكون موجودة على منع الخلو فقط واما أن تكون  
 الذات قديمة واما أن تكون حادثة على منع الخلو أيضاً وصدق منع الجمع فى هذه  
 اتفاق لا اطراد له وكذلك لو عكسنا هذا المثال فليتأمل (قوله اذهى مركبة الخ) علة  
 لقوله فحكمها مأخوذ الخ (قوله هذا) أى ما تقدم من قوله يعنى ان تعدد تالى الخ  
 وقوله حكم الموجبات أى مفيد حكم الخ (قوله فتعدد الخ) تغريع وتفصيل لما قبله  
 (قوله دون التالى) يعنى انها لا تتعدد بتعدد أجزاء التالى (قوله لان سلب ملزومية الخ)  
 تعليل لكون السالبة الازومية تتعدد بتعدد أجزاء المقدم دون التالى فأشارت لتعليل  
 الاول بقوله لان سلب ملزومية الكل لشيء يستلزم سلب ملزومية كل جزء من اجزائه  
 لذلك وتعليل الثانى بقوله بخلاف سلب لازمية الخ ولا يخفى ان الكل واقع هنا على

المقدم والشيء واقع على التالي وقوله من اجزائه أى الكل وقوله لذلك أى للشيء الذى  
 هو كناية عن التالي (قوله اذ لو استلزمه الجزء الخ) أشار بذلك الى قياس استثنائى  
 نظمه هكذا لو استلزمه الجزء لا استلزمه الكل لكنه لم يستلزمه الكل فلم يستلزمه الجزء  
 فذكر الشرطية وحذف الاستثنائية والنتيجة ثم عللها بقوله اذ الكل الخ فهو علة  
 لانتاج القياس لهما فيما يظهر وما قاله بعضهم من انه تعليل للشرطية مع ضمنية محذوفة  
 والتقدير اذ الكل الخ من جزئه وما لزم الاخص يلزم الاعم وان قوله والقاعدة الخ  
 علة للنتيجة فلا يخفى ما فيه (قوله والقاعدة ان كمال الخ) من تمة التعليل على ما تقدم  
 (قوله بخلاف سلب الخ) لا يخفى ان الكل هنا واقع على التالي والشيء واقع على  
 المقدم وقوله لا يلزم الخ تفسير للخلاف (قوله جزئه) أى الكل (قوله اذ لا يلزم الخ)  
 تعليل لقوله بخلاف الخ (قوله فلا تعدد مطلقا) أى لا باعتبار تعدد التالي ولا باعتبار  
 تعدد المقدم نعم ان كانت جزئية فى الثاني تعددت أخذها ما بعد (قوله أما باعتبار  
 تعدد التالي الخ) أى اما عدم تعدد هابا باعتبار الخ) فاذا قلت مثلا ليس البتة اذا كان  
 الشيء ناطقا كان حيوانا ناقصا وقد لا يكون اذا كان الخ فهذه تعدد باعتبار تعدد  
 التالي وقوله فلان عدم مصاحبة الكل أى الذى هو التالي وقوله لشيء أى الذى  
 هو المقدم وقوله كليا أو جزئيا تعميم فى عدم المصاحبة أى سواء كان عدم المصاحبة  
 كليا كما فى أول المثالين المذكورين أو جزئيا كما فى ثانيهما وقوله لا يستلزم عدم  
 مصاحبة الخ وذلك لعدم صدق عدم مصاحبة الحيوان الذى هو جزء التالي فى  
 المثالين المذكورين للمقدم وصدق عدم مصاحبة الجزء الثانى له اتفاقا لا يعول عليه  
 فان قلت هذا المثال من اللزومية لا من الاتفاقية قلت لا مشاحة فى التمثيل لان  
 المقصود مجرد الايضاح (قوله اذ لا يلزم الخ) علة للعلة وبهذا أى بالتعليل المذكور  
 وهو قوله لان عدم مصاحبة الكل لشيء لا يستلزم الخ وقوله يتبين عدم تعدد هابا باعتبار  
 الخ فاذا قلت مثلا ليس البتة اذا كان الشيء حيوانا ناطقا كان ناقصا تعدد هذه  
 السالبة الاتفاقية باعتبار تعدد مقدمها ما ذكر من ان عدم مصاحبة الكل لشيء  
 لا يستلزم عدم مصاحبة جزئه لذلك الشيء وذلك لانه لا يصدق عدم مصاحبة الجزء  
 الاول من المقدم الذى هو الحيوان للتالى (قوله أما تعدد هابا باعتبار الخ) فاذا قلت مثلا  
 قد لا يكون اذا كان الشيء حيوانا ناطقا كان فرسا تعددت هذه السالبة الاتفاقية  
 الجزئية باعتبار تعدد مقدمها الى قولنا قد لا يكون اذا كان الشيء حيوانا كان فرسا

وقولنا فلا يكون اذا كان الشيء ناطقا كان فرسا (قوله المقدمة القائلة الخ) وهي قولنا في المثال المذكور كلما كان حيوانا ناطقا كان حيونا أو كلما كان حيوانا ناطقا كان ناطقا وقوله والاصل الخ وهي قولنا في ذلك المثال قد لا يكون اذا كان الشيء حيوانا ناطقا كان فرسا (قوله فنقول الكل يستلزم الخ) ظاهره انانا في هذا القياس في الاستدلال وهو خلاف الظاهر ولذلك كتب بعضهم المراد اننا نقول ما صدق ذلك أي بان نقول في المثال السابق هكذا كلما كان الشيء حيوانا ناطقا كان حيوانا وقد لا يكون اذا كان الشيء حيوانا ناطقا كان فرسا فينتج من الثالث قد لا يكون اذا كان الشيء حيوانا كان فرسا وهي احدى اللازمين ثم نقول فيه أيضا هكذا كلما كان الشيء حيوانا ناطقا كان ناطقا وقد لا يكون اذا كان الشيء حيوانا ناطقا كان فرسا فينتج من الثالث قد لا يكون اذا كان الشيء ناطقا كان فرسا وهي اللازمة الاخرى فقد أشار المؤلف بقوله الكل يستلزم الخ الى نحو قولنا كلما كان الشيء حيوانا ناطقا كان حيوانا في المثال المارو بقوله والكل لا يستلزم الخ الى نحو قولنا في ذلك المثال وقد لا يكون اذا كان الشيء حيوانا ناطقا كان فرسا وبقوله ينتج من الثالث الجزء الخ الى نحو قولنا فيه فينتج من الثالث قد لا يكون اذا كان الشيء حيوانا كان فرسا فتأمل (قوله كلما) أي بان يكون السور كلما كما في قولنا في المثال كلما كان حيوانا ناطقا كان ناطقا وقوله جزئيا أي بان يكون السور جزئيا كما في المثال فتنبه (قوله واما مانعة الجمع السالبة فتعدد الخ) فاذا قلت مثلا ليس البتة اما أن يكون الشيء حيوانا ناطقا واما أن يكون انسانا أو ليس البتة اما أن يكون الشيء انسانا واما أن يكون حيوانا ناطقا فهذه مانعة جمع سالبة تتعدد بعدد اجزاء مقدمها في المثال الاول الى قولنا ليس البتة اما أن يكون الشيء حيوانا واما أن يكون انسانا وقولنا ليس البتة اما أن يكون الشيء ناطقا واما أن يكون انسانا وبعدها اجزاء تاليها في المثال الثاني الى قولنا ليس البتة اما أن يكون الشيء انسانا واما أن يكون حيوانا وقولنا ليس البتة اما أن يكون الشيء انسانا واما أن يكون ناطقا فتأمل (قوله لاستلزام جواز الخ) لا يخفى ان المراد بالشيء هنا التالي كما في المثال الاول أو المقدم كما في المثال الثاني وبالجموع المقدم أو التالي على العكس من ذلك (قوله لان الاجتماع الخ) حلة للعلة (قوله واما مانعة الخلو السالبة فتعدد اجزائها الخ) فاذا قلت مثلا ليس البتة اما أن يكون الجسم متلونا أسود واما أن يكون أبيض أو ليس البتة اما أن يكون الجسم أبيض واما أن يكون

متولنا أسود فهذه مانعة خلو سالبة ولا تعدد لها بعدد اجزاء مقدمها في المثال الاول ولا  
 بعدد اجزاء اتاليها في المثال الثاني اذ لا يصدق في الاول قولنا ليس البتة اما أن يكون  
 الجسم متولنا واما أن يكون أبيض لعدم صحة خلو الجسم عن التلون بالسكينة وصدق  
 قولنا ليس البتة اما أن يكون الجسم اسود واه أن يكون أبيض اتفاقا لا يعول عليه  
 ولا يصدق في الثاني قولنا ليس البتة اما أن يكون الجسم أبيض واما أن يكون متولنا  
 وصدق قولنا ليس البتة اما أن يكون الجسم غير أبيض واما أن يكون أسود اتفاقا لا  
 ينظر له فتنبه (قوله لان جواز الخلو الخ) لا يخفى ان المراد بالشئ هنا التالي كما في المثال  
 الاول أو المقدم كما في المثال الثاني وبالمجموع التالي أو المقدم لكن على العكس مما قبله  
 (قوله والمحقيقة السالبة معلوم حكمها الخ) فاذا قلت مثلا ليس البتة اما أن يكون  
 الجسم متولنا أسود واما أن يكون غير أبيض على سبيل سلب العناد الحقيقي أو ليس  
 البتة اما أن يكون الجسم غير أبيض واما أن يكون متولنا أسود فهذه حقيقة سالبة  
 فتتعددا باعتبار ما فيها من سلب العناد الجمعي الى قولنا في المثال الاول ليس البتة اما  
 أن يكون الجسم متولنا واما أن يكون غير أبيض وقولنا اما أن يكون الجسم أسود واما  
 أن يكون غير أبيض والى قولنا في المثال الثاني ليس البتة اما أن يكون جسم غير أبيض  
 واما أن يكون متولنا وقولنا اما أن يكون الجسم غير أبيض واما أن يكون أسود ولا تتعدد  
 باعتبار ما فيها من منع الخلو اذ لا يصدق قولنا في الاول ليس البتة اما أن يكون الجسم  
 متولنا واما أن يكون غير أبيض وصدق قولنا ليس البتة اما أن يكون أسود واما أن  
 يكون غير أبيض اتفاقا لا ينظر له ولا يصدق قولنا في الثاني ليس البتة اما أن يكون  
 الجسم غير أبيض واما أن يكون متولنا وصدق قولنا ليس البتة اما أن يكون الجسم غير  
 أبيض واما أن يكون أسود اتفاقا لا ياتفت له فلا تغفل (قوله وتستلزم المتصلة الخ)  
 فاذا قلت مثلا كلما كان هذا انسانا كان حيوانا استلزمته هذه المتصلة الموجبة متصلة  
 سالبة قائلة ليس البتة اذا كان هذا انسانا لم يكن حيوانا ولا ريب انها موافقة للاولى  
 في المقدم والكم وتناقضها في التالي والكيف وكذا السالبة تستلزم الموجبة كما  
 سيذكره في الشرح (قوله أيضا) أي كما استلزم ما تقدم (قوله فانهما متلازمان  
 صدقا) أي كما في المثال المذكور وقوله وكذبا أي كما في قولنا كلما كان انسانا لم يكن  
 حيوانا فان هذه قضية متصلة تستلزم متصلة أخرى قائلة ليس البتة اذا كان هذا  
 انسانا كان حيوانا ولا يخفى انها متلازمان كذبا (قوله والكذب) كان الاول



اسقاطه لان هذا المثال صادق ليس الا وقد يقال انه نظر لما اندرج تحت قوله مثلا  
فتأمل (قوله واحتج ابن سينا الخ) لما كان قوله وتستلزم المتصلة الخ شاملا لهوتين  
الاولى ان الموجبة تستلزم السالبة والثانية ان السالبة تستلزم الموجبة احتج عليهم ما  
فاحتج على الاولى بقوله واحتج ابن سينا الخ واحتج على الثانية بقوله بعد واحتج ابن  
سينا أيضا الخ (قوله والا) أى بأن استلزم نقيض التالى مع كون الفرض انه استلزم  
التالى (قوله وهو) أى استلزمه النقيضين (قوله فاذا صدق مثلا كلما كان الخ) بيان  
اجراء ذلك فى المواد ان تقول اذا صدق مثلا كلما كان الشئ انسانا فالشئ حيوان ووجب  
ان يصدق ليس البتة اذا كان الشئ انسانا لم يكن الشئ حيوانا والا صدق نقيضه وهو  
قولنا قد يكون اذا كان الشئ انسانا لم يكن الشئ حيوانا وقد كان فى الاصل كلما كان  
الشئ انسانا فالشئ حيوان فلزم استلزام الشئ الذى هو انسان للنقيضين فتأمل (قوله  
وقرر) أى ابن سينا (قوله بأنه لولم يكن كذلك الخ) توضيحه أن تقول لولم تستلزم الموجبة  
القائلة فى المثال كلما كان الشئ انسانا فالشئ حيوان السالبة القائلة ليس البتة اذا  
كان الشئ انسانا لم يكن الشئ حيوانا لزم صدق نقيض السالبة القائل قد يكون اذا  
كان الشئ انسانا لم يكن الشئ حيوانا فتضمه كبرى للموجبة الاصل بأن تقول كلما كان  
الشئ انسانا فالشئ حيوان وقد يكون اذا كان الشئ انسانا لم يكن الشئ حيوانا فينتج من  
الثالث قد يكون اذا كان الشئ حيوانا لم يكن الشئ حيوانا وهو محال ولا خلل الا من  
نقيض السالبة فالسالبة صدق فتنبه (قوله لثبوتيه) متعلق باللزوم (قوله وهو قولنا  
الخ) الضمير عائد على اللزوم المذكور بتهذيبه مضاف والمتقدير وداله قولنا الخ (قوله  
بأنه اذا صدق سلب استلزام الخ) أى كما فى قولنا ليس البتة اذا كان الشئ انسانا لم  
يكن حيوانا وقوله لزم ان يكون الخ أى فى صدق قولنا كلما كان الشئ انسانا كان  
حيوانا وقوله والام يمكن الخ أى والا يمكن مستلزما للنقيضه مع ان الفرض انه ليس  
مستلزما لنفس التالى لم يكن الخ (قوله فجازان مجتمعا معا) كان مقتضى الظاهر وصوبه  
بعضهم ان يقول فجازان يرتفعان معا فلي تأمل (قوله وتستلزم) أى المتصلة (قوله  
وهما) أى مانعة الجمع ومانعة الخلو وقوله مستلزمان لمتصلتين يؤخذ مما يأتى انهما فى  
الحقيقة مستلزمان لاربع متصلات كما سيأتى بيانه وقوله كذلك أى كما استلزمتهما  
المتصلة كما يؤخذ من كلامه فى الشرح (قوله كقولنا مثلا كلما كان الخ) مثال للمتصلة  
المستلزما لمانعتي الجمع كما لا يخفى (قوله فان هذه الخ) توجيهه للتتميل (قوله فلان عين

المقدم) أى الذى هو فى المثال قولنا كان انسانا وقوله ونقيض التالى أى الذى هو قولنا لا يكون حيوانا وقوله لزم أن يوجد المزوم أى الذى هو المقدم وقوله بدون لازمه أى الذى هو كونه حيوانا وقوله وهو محال أى فيكون ما أدى اليه محالا وقوله وجاز أن يرتفع الخ غرضه بذلك تقسيم توجيه استلزام المتصلة لمناعة الجمع وضمير التثنية عائد لعين المقدم ونقيض التالى وقوله بان يرتفع الخ تصويرا لارتفاع عين المقدم ونقيض التالى والمزوم فى المثال هو كونه انسانا ولازمه هو كونه حيوانا ولاشك انه حينئذ قد ارتفع عين المقدم ونقيض التالى وقوله وهو أى ارتفاع المزوم وثبوت لازمه وقوله لجواز كون اللازم أعم أى كما هنا فان اللازم هنا الحيوانية وهى كما هى لازمة للانسان لازمة لغيره كالفرس (قوله فلان نقيض المقدم) وذلك النقيض هو فى المثال قولنا لا يكون هذا انسانا وقوله وعين التالى أى الذى هو قولنا لا يكون حيوانا وقوله لو جود المزوم الخ أى وقد تقدم انه محال (قوله ويجوز أن يجتمع الخ) من تمة التوجيه وضمير التثنية عائد لنقيض المقدم وعين التالى وقوله لان حاصله أى اجتماعهما وقوله وجود اللازم أى الذى هو كونه حيوانا وقوله بدون المزوم أى الذى هو كونه انسانا (قوله اما مانعة الجمع فتستلزم الخ) فاذا قلت مثلا دائما ما أن يكون الشئ أبيض واما أن يكون أسود فهذه مانعة جمع استلزمت متصلة مقدمها عين أحد جزئها وتاليها نقيض الآخر وفى الحقيقة استلزمت متصلتين تفصيلا الاولى أن تقول كلما كان أبيض كان غير أسود والثانية أن تقول كلما كان أسود كان غير أبيض (قوله واما مانعة الخلو فتستلزم الخ) فاذا قلت مثلا دائما ما أن يكون الشئ غير أبيض واما أن يكون غير أسود فهذه مانعة خلو استلزمت متصلة مقدمها نقيض أحد جزئها وتاليها عين الآخر وفى الحقيقة استلزمت متصلتين تفصيلا أولا هما أن تقول كلما كان أبيض كان غير أسود وثانيتها أن تقول كلما كان أسود كان غير أبيض (قوله اما الاولى أى كون مانعة الجمع تستلزم المتصلة المذكورة) قوله لزم انه مهم ما صدق الخ) فحتى صدق فى مثالنا أبيض صدق لا أسود الذى هو نقيض الآخر متى صدق أسود صدق لا أبيض الذى هو نقيض الآخر (قوله لزم انه كلما وجد الخ) فحتى وجد فى مثالنا أبيض الذى هو نقيض أول طرفها صدق غير أسود متى وجد أسود الذى هو نقيض ثانى طرفها صدق غير أبيض (قوله ونستلزم المنفصلة الحقيقية الخ) فاذا قلت مثلا دائما ما أن يكون الموجود قديما واما أن يكون حادنا على سبيل العناد المحققى

استلزمت هذه المنفصلة الحقيقية أربع متصلات اثنتان منها باعتبار ما فيها من منع  
الجمع وهما مركبتان من عين أحد الطرفين مقدما ونقيض الآخر تايسا بان تقول  
كلما كان الموجود قديما لم يكن حادنا وكلما كان الموجود حادنا لم يكن قديما وقد أشار الى  
ذلك المؤلف بقوله تتركب من احد طرفيها ونقيض الآخر واثنتان منها باعتبار ما فيها  
من منع الخلو وهما مركبتان من نقيض أحد الطرفين مقدما وعين الطرف الآخر تايبا  
بان تقول كلما كان الموجود غير قديم كان حادنا وكلما كان الموجود غير حادنا كان قديما  
وقد أشار لذلك المؤلف بقوله ومن نقيض أحدهما وعين الآخر (قوله وذلك ظاهر)  
أى فلا يحتاج الى تعليل (قوله وتستلزم موجبة كل متصلة ومنفصلة الخ) فالمتصلة  
الموجبة تستلزم ثلاثة سوابل وهى سالبة منع الجمع وسالبة منع الخلو وسالبة  
والمنفصلة الموجبة مانعة الجمع تستلزم ثلاثة سوابل أيضا وهى سالبة المتصلة وسالبة  
منع الخلو وسالبة الحقيقية والمنفصلة الموجبة مانعة الخلو تستلزم ثلاثة سوابل أيضا  
وهى سالبة المتصلة وسالبة منع الجمع وسالبة الحقيقية والمنفصلة الموجبة الحقيقية  
تستلزم ثلاثة سوابل أيضا وهى سالبة المتصلة وسالبة منع الجمع وسالبة منع الخلو  
فكل من هذه الموجبات الأربع يستلزم ثلاثة سوابل فتكون جملة اللوازم اثنتي عشرة  
(قوله مركبات الخ) أى حال كون تلك السوابل مركبات الخ (قوله وكذلك موجبة  
الجمع فاذا قلت مثلا دائما ما ان يكون الشئ أبيض أو أسود استلزمت هذه الموجبة  
مانعة الجمع سالبة المتصلة القائلة ليس البتة اذا كان الشئ أبيض كان أسود وسالبة  
منع الخلو القائلة ليس البتة اما أن يكون الشئ أبيض واما أن يكون أسود على سبيل  
نفي العناد الخلوى وسالبة العناد الحقيقي القائلة ليس البتة اما أن يكون الشئ أبيض  
الخ على سبيل نفي العناد الحقيقي وان كان بينهما عناد جمعي وقوله تستلزم الخ تفسير  
للتشبيه (قوله ومثلها موجبة منع الخلو) فاذا قلت مثلا دائما ما ان يكون الشئ غير  
أبيض واما أن يكون غير أسود استلزمت هذه الموجبة مانعة الخلو سالبة المتصلة القائلة  
ليس البتة اذا كان الشئ غير أبيض كان غير أسود اذا الاول صادق بنقيض الآخر كما انه  
هو صادق بنقيضه وسالبة منع الجمع القائلة ليس البتة اما أن يكون شئ غير أبيض  
واما أن يكون غير أسود أى ان العناد الجمعي الذى هو مدلول مانعة الجمعي الموجبة  
منتفها وهذا لا ينافي ان العناد الخلوى ثابت وسالبة العناد الحقيقي القائلة ليس  
البتة اما أن يكون الشئ الخ أى ان العناد الحقيقي الذى هو مدلول الحقيقية الموجبة

منتف هنا وان كان هنا عناد مخلوي فتأمل (قوله ووجوبه الحقيقية) فاذا قلت مثلا  
 دائما ما أن يكون الشيء قديما واما أن يكون حادنا استلزم هذه الموجبة الحقيقية  
 سالبة المتصلة القائلة ليس البتة اذا كان الشيء قديما كان حادنا وسالبة منع الجمع وسالبة  
 منع الخلو والقائلتين ليس البتة اما أن يكون الشيء قديما واما أن يكون حادنا على سلب  
 نفي العناد الجمعي فقط أو الخلو فقط أي ان العناد الجمعي فقط الذي هو مدلول  
 مانعة الجمع الموجبة والعناد الخلو فقط الذي هو مدلول مانعة الخلو الموجبة منتفیان  
 وهذا لا ينافي ان العناد الحقيقي ثابت فليتأمل (قوله ومرادهم هنا الخ) أي حتى يصح  
 استلزام الموجبة الحقيقية لسالبة مانعة الجمع ومانعة الخلو اذ لو اريد الاعميتان لم يصح  
 ذلك لانه متى صدقت الموجبة الحقيقية صدقت موجبتهما وقوله الانحصيتان وهما  
 ما اعتبر فيهما قيد فقط بان فسرت مانعة الجمع بما اقتضت منع اجتماعهما على الصدق  
 فقط وفسرت مانعة الخلو بما اقتضت منع اجتماعهما على الكذب فقط وقوله لا الاعميتان  
 وهما ما لا يعتبر فيهما ذلك القيد كما يؤخذ مما تقدم (قوله لما كانت متنافية فيما بينهما)  
 أي لان المتصلة هي التي تدل على لزوم أحد طرفيها الآخر بخلاف غيرها ومانعة الجمع  
 هي التي تدل على العناد بين جزئيهما عنادا جمعيًا بخلاف غيرها ومانعة الخلو هي التي تدل  
 على العناد بينهما عنادا خلويًا بخلاف غيرها والحقيقية هي التي تدل على العناد بينهما  
 عنادا حقيقيا أي في الجمع والخلو (قوله يعني ان سالبة كل واحدة من هذه لا تستلزم  
 الخ) فاذا قلت مثلا ليس البتة اذا كان الانسان ناطقا كان الحمار ناطقا لم تستلزم هذه  
 المتصلة سالبة موجبات غيرها من مانعة الجمع ومانعة الخلو والحقيقية لانه لا يصدق  
 ان يقال دائما ما أن يكون الانسان ناطقا واما أن يكون الحمار ناطقا بأي عناد كان  
 اذلا عنادا بينهما كما للزوم بينهما واذ اقلت مثلا ليس البتة اما ان يكون الانسان  
 ناطقا واما أن يكون الحمار ناطقا على وجه سلب منع الجمع لم تستلزم هذه السالبة مانعة  
 الجمع موجبات غيرها من المتصلة ومانعة الخلو والحقيقية لانه لا يصدق ان يقال اذا  
 كان الانسان حيوانا ناطقا كان الحمار حيوانا ناطقا على سبيل اللزوم ولا ان يقال دائما  
 اما أن يكون الانسان ناطقا واما أن يكون الحمار ناطقا على وجه سلب العناد الخلو  
 أو الحقيقي وعلى هذا القياس (قوله اذ لا يلزم من سلب لزوم الخ) أي لا احتمال ان  
 يكون بين ذلك الجزئين اصطحاب فقط لازوم ولا عنادا كما في المثال المتقدم وقوله ولا  
 من سلب عناد خاصا الخ أي لا احتمال ان يكون بين ذلك الجزئين اصطحاب فقط مثل

ما مر فتأمل (قوله وكل واحدة من مانعة الجمع ومانعة الخلو تستلزم الاخرى الخ) فاذا  
 قلت مثلا ما أن يكون الشيء أبيض واما أن يكون اسود على سبيل العناد الجمعي  
 استلزمت مانعة الجمع هذه مانعة الخلو والقائلة اما أن يكون الشيء غير ابيض واما أن  
 يكون غير اسود على سبيل منع الخلو وكذلك هي مستلزمة لتلك (قوله مركبة) حال من  
 الاخرى (قوله فلان جزئى مانع الجموع) أى كالأبيض والاسود في المثال المار وقوله  
 استحبال اجتماع نقيضيهما وذلك النقيضان هما غير الابيض وغير الاسود في ذلك  
 المثال وقوله مجاوز كذب نقيضيهما أى نقيضى النقيضين والمضاد واقع على الابيض  
 والاسود في المثال كما فسره بقوله وهما الخ بخلاف المضاد اليه فانه واقع على غير  
 الابيض وغير الاسود (قوله وذلك) أى المذكور من استحالة اجتماعهما على الكذب  
 وجواز اجتماعهما على الصدق (قوله ويمثل هذا الخ) هو ان جزئى مانعة الخلو  
 استحبال اجتماعهما على الكذب استحبال اجتماع نقيضيهما على الصدق وجاز  
 اجتماعهما على الكذب مجاوز صدق نقيضيهما معا وهما جزءا مانعة الخلو وذلك  
 معنى مانعة الجمع فتأمل (قوله واعلم ان الكلية الخ) هذا شروع في لوازم ستة لاشروطية  
 المتصلة (قوله متى صدقت ومقدمها جزئى الخ) فاذا قلت مثلا كلما كان بعض  
 الانسان حيوانا كان بعض الحيوان انسانا فقد صدقت هذه الكلية الموجبة  
 المتصلة ومقدمها جزئى فتصدق وهو كلى بأن يقال كلما كان كل انسان حيوانا كان  
 بعض الحيوان انسانا ومفهومه انه لا يلزم من صدقتها ومقدمها كلى صدقتها وهو  
 جزئى وذلك لصدق قولنا كلما كان لاشئ من الحيوان بجعر كان لاشئ من الحجر  
 بحيوان مع كذب ان تقول كلما كان بعض الحيوان ليس بجعر كان لاشئ من الحجر  
 بحيوان لانه لا لزوم في ذلك فليتأمل (قوله ومتى صدقت وتاليها كلى الخ) فاذا قلت  
 مثلا كلما كان بعض الحيوان انسانا كان كل انسان حيوانا فقد صدقت هذه  
 الكلية الموجبة المتصلة وتاليها كلى فتصدق وهو جزئى بأن يقال كلما كان بعض  
 الحيوان انسانا كان بعض الانسان حيوانا ومفهومه انه لا يلزم من صدقتها وتاليها  
 جزئى صدقتها وهو كلى وذلك لصدق قولنا كلما كان كل انسان حيوانا كان بعض  
 الحيوان انسانا مع كذب ان تقول كلما كان كل انسان حيوانا كان كل حيوان انسانا  
 فلا تغفل (قوله والسالبة الجزئية على العكس) أى متى صدقت ومقدمها كلى  
 صدقت وهو جزئى ومتى صدقت وتاليها جزئى صدقت وهو كلى فاذا قلت مثلا قد

لا يكون اذا كان كل انسان حيوانا كان كل حيوان انسانا فقد صدقت هذه السالبة  
الجزئية ومقدمها كلي فتصدق وهو جزءي بأن يقال قد لا يكون اذا كان بعض  
الانسان حيوانا كان كل حيوان انسانا ومفهومه انه لا يلزم من صدقها ومقدمها  
جزءي صدقها وهو كلي وذلك لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان بعض الحيوان انسانا  
كان كل لا انسان لا حيوان لعدم صحة سلب اللزوم في ذلك واذا قلت مثلا قد لا يكون  
اذا كان كل ممكن حادئا فبعض الممكن غنى عن الفاعل المختار فقد صدقت هذه  
السالبة الجزئية وتاليها جزءي فتصدق وهو كلي بأن يقال قد لا يكون اذا كان كل  
ممكن حادئا فكل ممكن غنى عن الفاعل المختار ومفهومه انه لا يلزم من صدقها وتاليها  
كلي صدقها وهو جزءي وذلك لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان بعض الانسان  
حيوانا كان كل حيوان انسانا مع كذب ان تقول قد لا يكون اذا كان بعض الانسان  
حيوانا كان بعض الحيوان انسانا فتنبه (قوله وأما الجزئية الموجبة فتصدق الخ)  
فاذا قلت مثلا قد يكون اذا كان كل انسان حيوانا فبعض الحيوان انسان فقد  
صدقت هذه الجزئية الموجبة وأحد طرفيها الذي هو المقدم كلي فتصدق وهو جزءي  
بأن يقال قد يكون اذا كان بعض الانسان حيوانا فبعض الحيوان انسان واذا قلت  
مثلا قد يكون اذا كان بعض الحيوان انسانا فكل انسان حيوان فقد صدقت هذه  
الجزئية الموجبة وأحد طرفيها الذي هو التالي كلي فتصدق وهو جزءي بأن يقال قد  
يكون اذا كان بعض الحيوان انسانا فبعض الانسان حيوان ومفهومه انه لا يلزم من  
صدقها وأحد طرفيها جزءي ان تصدق وهو كلي سواء كان ذلك المقدم أو التالي أما  
الاول فلصدق قولنا قد يكون اذا كان بعض الحيوان انسانا كان بعض الحيوان  
ليس بانسان مع كذب ان تقول قد يكون اذا كان كل حيوان انسانا كان بعض  
الحيوان ليس بانسان وأما الثاني فلصدق قولنا قد يكون اذا كان بعض الانسان حيوانا  
كان بعض الحيوان انسانا مع كذب ان تقول قد يكون اذا كان بعض الانسان حيوانا  
كان كل حيوان انسانا فلا تغفل (قوله والسالبة الكلية على العكس) أي انها متى  
صدقت وأحد طرفيها جزءي صدقت وهو كلي فاذا قلت مثلا ليس البتة اذا كان بعض  
الممكن حادئا فكل ممكن غنى عن الفاعل المختار فقد صدقت هذه السالبة الكلية  
وأحد طرفيها الذي هو المقدم جزءي فتصدق وهو كلي بأن يقال ليس البتة اذا كان

كل ممكن حادثا فكل ممكن غنى عن الفاعل المختار واذا قلت مثلا ليس البتة اذا كان  
 كل ممكن حادثا فبعض الممكن غنى عن الفاعل المختار فقد صدقت هذه السالبة  
 الكلية واحدا طرفيها الذي هو التالي جزءي فتصدق وهو كلى بأن يقال ليس البتة  
 اذا كان كل ممكن حادثا فكل ممكن غنى عن الفاعل المختار ومفهوما انه لا يلزم من  
 صدقها واحدا طرفيها كلى ان تصدق وهو جزءي سواء كان المقدم أو التالي أما الاول  
 فلصدق قولنا ليس البتة اذا كان لاشئ من الحيوان بانسان كان بعض الحيوان انسانا  
 مع كذب ان تقول ليس البتة اذا كان بعض الحيوان ليس بانسان كان بعض الحيوان  
 انسانا وأما الثاني فلصدق قولنا ليس البتة اذا كان لاشئ من الانسان بجحر كان  
 لاشئ من لا جحر بلا انسان مع كذب ان تقول ليس البتة اذا كان لاشئ من الانسان  
 بجحر كان بعض لا جحر ليس بلا انسان فتأمل (قوله هذه) أى الغضايا المفهومة من  
 ذلك (قوله وأهل المنطق يذكرونها الخ) أى لنفعها فيه بالخصوص كما ذكره بعد وانما  
 ذكرها هو هنا المناسبة بينها وبين العكوس من حيث أن الجميع لوازم للقسمة (قوله في  
 فصل الجزء غير التام) مثلو ذلك بما اذا قلت كل انسان حيوان ناطق وكل ناطق بشر  
 فانك قد أخذت الجزء غير التام موضوع الكبرى ولذلك فوائد ترتب عليه يعرفونها  
 (قوله وهي نافعة فيه خصوصا) أى نفعها خاصا به لانها تفيد قواعد خاصة به وقوله وفي  
 غيره عموما أى نفعها عاما لانها تفيد قواعد لا تخصه بل تعمه وغيره (قوله وحاصلها) أى  
 تلك اللوازم وقوله بيان الخ أى متعلق بيان الخ (قوله باعتبار كلية أحد طرفيها أو  
 جزئية) أى سواء كان ذلك المقدم أو التالي فهما اما كليان أو جزئيان أو المتقدم كلى  
 والتالي جزءي أو بالعكس وقوله مع اعتبار كونها كلية أو جزئية كان عليه بمقتضى  
 الظاهر ان يزيد على ذلك وكونها موجبة أو سالبة (قوله وبمجموع أقسام ذلك) أى  
 ما تستلزمه الشرطية (قوله لكن نصوا الخ) استدراك على ما قبله لايهامه انهم نصوا  
 على الجميع (قوله بالمفهوم) أى بالمفهوم مما نصوا عليه وقوله أو التركيب أى تركيب  
 العقل بقطع النظر عن كونه مفهوما من كلامهم (قوله والذي نصوا عليه أن المتصلة  
 الخ) ولذلك اقتصر عليه في المتن (قوله أما بيان الاول) أى الذى هو ان الكلية الموجبة  
 متى صدقت ومقدمها جزءي صدقت وهو كلى (قوله فالقسمة الكلية الخ) أى واذا  
 كان كذلك فالتمالى اللازم للمقدم الجزءي في نحو قولنا كلما كان بعض الانسان  
 حيوانا كان بعض الحيوان انسانا لازم للمقدم الكلى في نحو قولنا كلما كان كل انسان

حيوانا كان بعض الحيوان انسانا (قوله اذ هو) أى الاعم وقوله جزؤه أى الاخص  
وهذا تعليل لقوله وكل لازم الخ (قوله بلازمه) أى مع لازمه فالبا معبى مع وما فى  
بعض النسخ من كتابه بالياء بدل الباء فتعريف (قوله وأيضا اذا ضمنا الخ) لا يخفى  
ان القضية المطلوب لازمها فى المثال السابق هى قولنا كلما كان بعض الانسان  
حيوانا فبعض الحيوان انسان فهى الكلية الموجبة التى صدقت ومقدمها جزءى  
وان لازمها هو قولنا فى ذلك المثال كلما كان كل انسان حيوانا فبعض الحيوان انسان  
فهو الكلية الموجبة التى صدقت ومقدمها كلى وأما المتصلة المعلومة الصدق لكون  
جزء مقدمها تاليا لها فهى ان تقول فى المثال المذكور كلما صدق كل انسان حيوان  
صدق بعض الانسان حيوان فنظم القياس بالمواد فى المثال هكذا كلما صدق كل  
انسان حيوان صدق بعض الانسان حيوان وكلما كان بعض الانسان حيوانا فبعض  
الحيوان انسان ينتج من الاول كلما صدق كل انسان حيوان فبعض الحيوان انسان  
وهو المطلوب فتدبر (قوله لكون الخ) علة لقوله معلومة الصدق وقوله اذا الجزء أى  
صدقه وهذا علة للعلة (قوله ويكون تركيبها) أى تلك المتصلة وقوله فى هذا الفصل  
أى الذى هو فصل لوازم الشرطية المتصلة وقوله من الجزء المطلوب الخ أى وذلك  
الجزء تارة يكون المقدم كما فى هذا المثال وتارة يكون التالى كما يأتى وقوله كما أى الذى  
هو الكلية أو الجزئية وقوله كليا وجزئيا الواو بمعنى أو (قوله وهى) أى تلك المتصلة  
وقوله قولنا هنا أى فى مقام بيان الاول وقوله كلما صدق الخ بيانه بالمواد أن تقول فى  
المثال كما مر كلما صدق كل انسان حيوان صدق بعض الانسان حيوان وقوله أنتجت  
جوابا اذا وقوله صغرى حال من ضميره وقوله كبرى حال من الكلية المذكورة  
وهكذا كلما كانت المتصلة المعلومة الصدق من مادة المتقدم فتجعل هى صغرى  
وتجعل القضية المطلوب لازمها كبرى بخلاف ما لو كانت من مادة التالى فانها تجعل  
هى كبرى وتجعل القضية المطلوب لازمها صغرى كما يعلم من سياق كلامه وقوله وهى  
أى الكلية المذكورة وقوله قولنا كلما كان الخ بيانه بالمواد ان تقول فى المثال  
كما تقدم كلما كان بعض الانسان حيوانا فبعض الحيوان انسان وقوله من الاول  
متعلق بأن تجت وقوله كلما الخ معمول له وبيانه بالمواد ان تقول فى المثال كلما  
صدق كل انسان حيوان فبعض الحيوان انسان (قوله وأما بيان الثانى) أى الذى  
هو أن الكلية الموجبة متى صدقت وتالياها كل صدقت وهو جزءى وقوله فلا أن كلما

قوله صدق  
بعض الانسان  
حيوان هكذا  
بخطه ووجدت  
فى نسخة صدق  
بعض الحيوان  
انسان تأمل



لزومه الخ أى واذا كان كذلك فالمقدم الذى لزمه التالى الكلى فى نحو قولنا كلما كان  
 بعض الحيوان انسانا فكل انسان حيوان يلزمه التالى الجزئى فى نحو قولنا كلما كان  
 بعض الحيوان انسانا فبعض الانسان حيوان (قوله وان شئت فضم المتصلة الخ)  
 لا يخفى ان المتصلة المعلومة الصدق هى قولنا فى المثال السابق كلما كان كل انسان  
 حيوانا فبعض الانسان حيوان وان المتصلة المذكورة هى قولنا فى ذلك المثال كلما  
 كان بعض الحيوان انسانا فكل انسان حيوان وقوله فيكون القياس منهما هكذا الخ  
 بيانه بالمواد ان تقول فى المثال هكذا كلما كان بعض الحيوان انسانا فكل انسان حيوان  
 وكلما كان كل انسان حيوانا فبعض الانسان حيوان فينتج من الاول كلما كان بعض  
 الحيوان انسانا فبعض الانسان حيوان وهو المطلوب فتنبه (قوله فهو ان الكمية اذا  
 لم تستلزم الخ) أى وحينئذ فيلزم من عدم استلزام المقدم الكلى للتالى فى نحو قولنا قد  
 لا يكون اذا كان كل انسان حيوانا فكل حيوان انسان عدم استلزام المقدم الجزئى له  
 فى نحو قولنا قد لا يكون اذا كان بعض الانسان حيوانا فكل حيوان انسان (قوله  
 والا) أى بأن استلزامه الجزئية فى تلك الحال وقوله كان لازما لكتبتها أى مع ان  
 الغرض انها لم تستلزمه (قوله لما تقرر) علة لقوله والا كان الخ (قوله وان شئت فضم  
 هذه المتصلة الخ) لا يخفى ان المتصلة المطلوب لازمها هى قولنا فى المثال السابق قد  
 لا يكون اذا كان كل انسان حيوانا فكل حيوان انسان وان لازمها هو قولنا فى ذلك  
 المثال قد لا يكون اذا كان بعض الانسان حيوانا فكل حيوان انسان وأما المتصلة  
 المعلومة الصدق فهى قولنا فى المثال كلما كان كل انسان حيوانا فبعض الانسان  
 حيوان فنظم القياس بالمواد فى ذلك المثال هكذا كلما كان كل انسان حيوانا فبعض  
 الانسان حيوان وقد لا يكون اذا كان كل انسان حيوانا فكل حيوان انسان  
 ينتج من الثالث قد لا يكون اذا كان بعض الانسان حيوانا فكل حيوان انسان  
 وهو المطلوب فلا تغفل (قوله وهى قولنا مثلا قد لا يكون الخ) قد عرفت أن بيان ذلك  
 بالمواد فى المثال السابق أن يقال قد لا يكون اذا كان كل انسان حيوانا فكل حيوان  
 انسان وقوله وهى قولنا كلما كان الخ أى كلما كان كل انسان حيوانا فبعض الانسان  
 حيوان كما علمت وقوله فانه ينتج من الثالث قد لا يكون الخ أى قد لا يكون اذا كان  
 بعض الانسان حيوانا فكل حيوان انسان كما علمت أيضا (قوله كقولنا مثلا الخ) بيان  
 اجرائه فى المواد ان تقول فى المثال السابق قد لا يكون اذا كان كل ممكن حادنا فبعض

الممكن غنى عن الفاعل المختار فقد صدقت هذه السالبة الجزئية وتالياها جزئى  
 فتصدق وهو كلى بأن يقال قد لا يكون اذا كان كل ممكن حادثا فكل ممكن غنى عن  
 الفاعل المختار والى هذا أشار بقوله فانه يلزم الخ (قوله أيضا) أى كإلزامه فبعض (ج)  
 (د) (قوله لان الجزئية لما كانت الخ) وحينئذ فنفي التالى الجزئى عن المقدم فى نحو  
 قولنا قد لا يكون اذا كان كل ممكن حادثا فبعض الممكن غنى عن الفاعل المختار يستلزم  
 نفي التالى الكلى عن ذلك المقدم فى نحو قولنا قد لا يكون اذا كان كل ممكن حادثا  
 فكل ممكن غنى عن المختار الفاعل (قوله وان شئت فاجعل هذه المتصلة الخ) لا يخفى  
 ان المتصلة المطلوب لازمها هى قولنا فى المثال المذكور قد لا يكون اذا كان كل ممكن  
 حادثا فبعض الممكن غنى عن الفاعل المختار وان لازمها هو قولنا فى ذلك المثال قد  
 لا يكون اذا كان كل ممكن حادثا فكل ممكن غنى عن الفاعل المختار وأما المتصلة المعلومة  
 الصدق فهى ان تقول فى المثال المذكور كلما كان كل ممكن غنيا عن الفاعل المختار  
 فبعض الممكن غنى عن الفاعل المختار (قوله ينتظم القياس منهما هكذا قد لا يكون  
 الخ) بيانه بالمواد ان تقول فى ذلك المثال هكذا قد لا يكون اذا كان كل ممكن حادثا  
 فبعض الممكن غنى عن الفاعل المختار وكلما كان كل ممكن غنيا عن الفاعل المختار  
 فبعض الممكن غنى عن الفاعل المختار فينتج من الثانى قد لا يكون اذا كان كل ممكن  
 حادثا فكل ممكن غنى عن الفاعل المختار فليستأمل (قوله أى طرف كان) أى سواء كان  
 المقدم أو التالى (قوله فهو ان اللزوم الخ) وحينئذ فنفي ثبت اللزوم بين المقدم الكلى  
 والتالى فى نحو قولنا قد يكون اذا كان كل انسان حيوانا فبعض الحيوان انسان ثبت  
 بين المقدم الجزئى والتالى فى نحو قولنا قد يكون اذا كان بعض الانسان حيوانا  
 فبعض الحيوان انسان ومتى ثبت بين التالى الكلى والمقدم فى نحو قولنا قد يكون اذا  
 كان بعض الحيوان انسانا فكل انسان حيوان ثبت بين التالى الجزئى والمقدم فى نحو  
 قولنا قد يكون اذا كان بعض الحيوان انسانا فبعض الانسان حيوان فالمراد بالخاص  
 هنا الكلى اما المقدم أو التالى وبالأعم الجزئى كذلك وبالأمر التالى فيما اذا كان  
 المقدم هو الكلى والمقدم فيما اذا كان التالى هو الكلى (قوله لوجوده) أى الأعم وقوله  
 اذذاك أى فى تلك المحالة وأشار المؤلف بهذا التعليل الى دفع ما قد يقال ليس كل ما لازم  
 الاخص يلزم الأعم ووجه الدفع ان ذلك انما هو من حيث انه أعم وأما من حيث  
 وجوده فى ضمن الاخص فلا شك فى اللزوم (قوله وان شئت ضمنت الخ) لا يخفى ان

الجزئية المطلوب لازمها هي قولنا في المثال السابق قد يكون اذا كان كل انسان حيوانا  
 فبعض الحيوان انسان وان لازمها هو قولنا في ذلك المثال قد يكون اذا كان بعض  
 الانسان حيوانا فبعض الحيوان انسان وأما المتصلة المعلومة الصدق فهي ان تقول  
 في المثال المذكور كلما كان كل انسان حيوانا فبعض الانسان حيوان وهذا كله اذا  
 كان المقدم هو الكلي وأما اذا كان التالي هو الكلي فالجزئية المطلوب لازمها هي قولنا  
 في المثال السابق قد يكون اذا كان بعض الحيوان انسانا فكل انسان حيوان ولازمها  
 هو قولنا في ذلك المثال قد يكون اذا كان بعض الحيوان انسانا فبعض الانسان  
 حيوان والمتصلة المعلومة الصدق هي ان تقول كلما كان كل انسان حيوانا فبعض  
 الانسان حيوان (قوله فينتظم القياس منهنه اهكذا كلما كان الخ) بيانه بالمواد ان  
 تقول في المثال هكذا كلما كان كل انسان حيوانا فبعض الانسان حيوان وقد يكون  
 اذا كان كل انسان حيوانا فبعض الحيوان انسان فينتج من الثالث قد يكون اذا  
 كان بعض الانسان حيوانا فبعض الحيوان انسان وهو المطلوب (قوله هذا اذا  
 كانت الخ) أي محل كون المتصلة المعلومة الصدق صغرى اذا كانت الخ (قوله  
 فاجعلها صغرى للمتصلة المعلومة الصدق هكذا قد يكون الخ) بيانه بالمواد في  
 المثال الممار ان تقول هكذا قد يكون اذا كان بعض الحيوان انسانا فكل انسان  
 حيوان وكلما كان كل انسان حيوانا فبعض الانسان حيوان فينتج من الاول قد  
 يكون اذا كان بعض الحيوان انسانا فبعض الانسان حيوان وهو المطلوب (قوله أي  
 طرف كان) أي سواء كان المقدم أو التالي (قوله فهو ان السلب العام الخ) وحينئذ  
 فيلزم من سلب اللزوم بين المقدم الجزئي والتالي في نحو قولنا ليس البتة اذا كان  
 بعض الممكن حادثا فكل ممكن غنى عن الفاعل المختار سلب ذلك اللزوم بين المقدم  
 الكلي والتالي في نحو قولنا ليس البتة اذا كان كل ممكن حادثا فكل ممكن غنى عن  
 الفاعل المختار ويلزم من سلب اللزوم بين التالي الجزئي والمقدم في نحو قولنا ليس  
 البتة اذا كان كل ممكن حادثا فبعض الممكن غنى عن الفاعل المختار سلب ذلك اللزوم  
 بين التالي الكلي والمقدم في نحو قولنا ليس البتة اذا كان كل ممكن حادثا فكل ممكن  
 غنى عن الفاعل المختار (قوله وان شئت أيضا خصمت الخ) لا يخفى ان السالبة المطلوب  
 لازمها هي قولنا في المثال ليس البتة اذا كان بعض الممكن حادثا فكل ممكن غنى عن  
 الفاعل المختار وان لازمها هو قولنا في ذلك المثال ليس البتة اذا كان كل ممكن حادثا

فكل ممكن غنى عن الفاعل المختار وأما المتصلة الضرورية الصدق فهي ان تقول  
 في المثال كلما كان كل ممكن حادثا فبعض الممكن حادث هذا اذا كان الجزء هو  
 المقدم وأما اذا كان هو التالي فالسالبة المطلوب لازمها هي قولنا في المثال السابق ليس  
 البتة اذا كان كل ممكن حادثا فبعض الممكن غنى عن الفاعل المختار ولازمها هو قولنا  
 ليس البتة اذا كان كل ممكن حادثا فكل ممكن غنى عن الفاعل المختار والمتصلة  
 الضرورية الصدق هي ان تقول كلما كان كل ممكن غنيا عن الفاعل المختار فبعض  
 الممكن غنى عن الفاعل المختار (قوله فان ضمناها الى السالبة الجزئية المتقدم  
 جعلناها صغرى هكذا كلما كان الخ) بيانه بالمواد ان تقول في المثال المذكور  
 هكذا كلما كان كل ممكن حادثا فبعض الممكن حادث وليس البتة اذا كان بعض  
 الممكن حادثا فكل ممكن غنى عن الفاعل المختار فينتج من الاول ليس البتة اذا كان كل  
 ممكن حادثا فكل ممكن غنى عن الفاعل المختار وهو المطلوب (قوله وان ضمناها كبرى  
 الى السالبة الجزئية التالي الخ) بيانه بالمواد ان تقول في المثال المذكور ليس البتة  
 اذا كان كل ممكن حادثا فبعض الممكن غنى عن الفاعل المختار وكلما كان كل ممكن  
 غنيا عن الفاعل المختار فبعض الممكن غنى عن الفاعل المختار فينتج من الثاني ليس  
 البتة اذا كان كل ممكن حادثا فكل ممكن غنى عن الفاعل المختار وهو المطلوب فليتأمل  
 (فصل القياس قول الخ) ذكر المعنى الاصطلاحى دون المعنى اللغوى وهو تقدير شئ  
 على مثال آخر وقد اشتمل تعريفه على جنس وهو قوله قول وبلى خمسة فصول أو  
 أربعة على ما أتى (قوله مؤلف هذا) هو الفصل الاول وخرج به المفرد وهذا على القول  
 بأن القول يشمل المفرد وأما على القول بأنه خاص بالمركب فالمفرد خارج من أول الامر  
 لعدم دخوله في الجنس وعليه فقوله مؤلف وصله لما بعده (قوله من تصديقين) أى  
 قضيتين كما فسره بذلك بعد فهمه تجوز وخرج بذلك القول المؤلف لامن قضيتين سواء  
 القضية وغيرها كغلام زيد فان قلت هذا لا يظهر في الموجهة المركبة تجوز يد قائم  
 لادائها الشرطية نحو ان كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا قلت أما الاولى  
 فأجيب عنها بانها في الاصطلاح قضية واحدة وان كانت في قوة قضيتين وأما الثانية  
 فأجيب عنها أيضا بانها قضية واحدة لما تقدم من ان جزئها حالة التركيب ليسا قضيتين  
 (قوله متى سلم الخ) انما قال ذلك ولم يقل متى صدق ليشمل كلامه صادق المقدمات  
 وكاذبا كما سينبه عليه (قوله يهيم) أى ذلك التصديق الآخر (قوله التوصل الى

المطالب المجهولة) أى بواسطة تصحيح الطرق الموصلة إليها (قوله وهو) أى ما يتوصل  
به الى التصور المجهول (قوله لان التصور الخ) علة لقوله قدمنا الكلام الخ (قوله  
شرعنا الخ) جواب لما (قوله وهو) أى ما يوصل الى التصديق المجهول (قوله بعد ان  
ذكرنا الخ) الظرف متعلق بقوله شرعنا (قوله وما يتركب الخ) تفسير لما قبله وقوله وهو  
القضايا تفسير لما يتركب منه (قوله وهذا) أى القياس (قوله فبدأنا الخ) معطوف  
على قوله شرعنا (قوله فقولنا) مبتدأ وقوله أى قضيتين خبر اذ هو فى قوة ان يقال  
معناه كذا كما تقدم نظيره فما كتبه بعضهم من ان الصواب حذف الواو من قوله وهو  
الخ ليس على ما ينبغي (قوله وهو جنس) فيه تسمح لما عرفت من ان الجنس انما هو  
القول (قوله لان الصحيح ان القياس الخ) هذا يقتضى ان بعضهم يقول بأنه لا يرجع  
الى ما ذكر قال بعضهم والظاهر انه ليس كذلك اه لكن عباراتهم كلها تقتضى ذلك  
وتسليمه أولى من رده بمقتضى الاستظهار (قوله يرجع الى أقيسة الخ) هذا اقتصار على  
أحد قسميه المسمى بمفصول النتائج الذى فصلت عنه النتائج ولم تذكر فيه والثانى  
موصولها وهو الذى ذكرت فيه أولاً نتيجة ثم ثانياً مقدمة فالاول نحو قولنا فى الاستدلال  
على كون الانسان نامياً كل انسان حيوان وكل حيوان حساس وكل حساس نامى  
والثانى نحو قولنا فى الاستدلال على ذلك كل انسان حيوان وكل حيوان حساس فكل  
انسان حساس ثم تقول كل انسان حساس وكل حساس نامى فكل انسان نامى (قوله  
واسمغنى الخ) جواب عن سؤال مقدر (قوله الكاذب المقدمات) لا يخفى ان الكاذب  
فى المثال الذى ذكره انما هو مقدمة فأل للجنس (قوله لان القياس الخ) علة لقوله  
يدخل فيه الخ (قوله من حيث هو قياس) انظر مفهوم هذه الحمينية (قوله يشمل  
البرهاني) وهو ما ألف من مقدمات يقينية ومثاله ظاهر وقوله والمجدلى وهو ما ألف من  
مقدمات مشهورة نحو هذا ظلم وكل ظلم قبيح ينتج هذا قبيح وقوله والمخطاى وهو ما ألف  
من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه كولى أو من مقدمات مظلونة معتقد فيها  
اعتقاد ارجحاً نحو فلان يطوف بالليل بالسلاح وكل من كان كذلك فهو اوص ينتج  
فلان لص وقوله والسوفسطائى وهو ما ألف من مقدمات وهمية كاذبة نحو هذا ميت  
وكل ميت جاد ينتج هذا جاد وقوله والشعري وهو ما ألف من مقدمات تنبسط منها  
النفس أو تنقبض نحو ان يقال الحجر يا قوتة سيالة أو العسل مرة مهووعة (قوله يخرج  
التمثيل) الا صوب فيه كما قاله السعدانه تشبيه جزءى بجزءى فى معنى مشترك بينهما  
ليثبت للشبه الحكم الثابت لاشبهه به الممثل بذلك المعنى نحو ان يقال النيذ مثل الحجر

وذلك بجامع الاسكار فالمشبه هو النيد والمشبه به هو الحز والمعنى المشترك بينهما هو  
 الاسكار والحكم المعلن بذلك المعنى هو المحرمة وقوله والاستقراء الصحيح في تفسيره كما  
 قاله السعد ما ذكره الامام حجة الاسلام انه عبارة عن تصفح امور جزئية ليحكم بحكمها  
 على امر يشمل تلك الجزئيات ثم التصفح اما الكلها وهو الاستقراء التام واما لاكثرها  
 وهو الاستقراء الناقص كذا قيد كثير من المناطق في تفسير الناقص بالاكثر وتعقبه  
 (سم) في الآيات بأنه يلزم عليه خروج ما يكون بنصف الجزئيات فأقل وحينئذ يشكل  
 الامر بمسائل استند فيها الفقهاء الى الاستقراء مع انه لم يقع فيها تصفح لاكثر الجزئيات  
 فالوجه ترك التقييد بالاكثر بل يقيد ببعض كما في عبارة غير واحد كالامام في  
 المحصول وينبغي ضبط البعض بما يحصل معه ظن عموم الحكم والاستقراء التام ليس  
 مراد هنا لانه يفيد اليقين كما اذا استقرت جميع جزئيات الحيوان فوجدت الموت  
 لازماله فكمت عليه به فقلت كل حيوان اما ماش أو غيره وكل منهما ميت فكل  
 حيوان ميت بخلاف الاستقراء الناقص فانه لا يفيد ذلك كما اذا استقرت أكثر  
 الحيوانات فرأيت يحرك فكه الاسفل عند المضغ فظننت أي سائرهما كذلك فقلت  
 على كل حيوان بأنه يحرك فكه الاسفل عند المضغ وربما يكون فرد مما لم تستقره على  
 خلاف ذلك بل الواقع ان بعض الافراد ليس كذلك وذلك كالتمساح فانه يحرك فكه  
 الاعلى عند المضغ (قوله مدلوليهما) أي التمثيل والاستقراء وقوله عنها أي عن  
 المقدمات وفي نسخة عنهما أي عن التمثيل والاستقراء (قوله الكامل وغيره الكامل)  
 المراد بالاول ما لا يتوقف نتيجته على مقدمة أخرى لازمة لاحدهما كالعكس وذلك  
 ما كان من الشكل الاول والثاني ما توقفت نتيجته على تلك المقدمة وذلك ما كان من  
 بقيمة الاشكال (قوله أعم من البين وغيره) البين ما لا يقتصر الى واسطة كما في الشكل  
 الاول وغير البين ما يقتصر اليها كتغيير كل من المقدمتين أو احدهما كما في بقيمة  
 الاشكال (قوله لذات تأليف التصديقين) أي لذات المؤلف منهما وقوله أي لا يكون  
 الخ لو قال من أول الامر معناه أن لا يكون الخ لكان أحسن ولا يخفى ان النفي صادق  
 بأن لا يكون واسطة أصلاً وبأن يكون واسطة لكنهما مقدمة لازمة لاحدى المقدمتين  
 لزوماً ضرورياً فالاول كما في الشكل الاول والثاني كما في بقيمة الاشكال (قوله على  
 هذا) أي بناء على ما ذكر من ان معنى قولنا لذاتيهما ما علمت (قوله قياس المساواة) هو  
 ما تر كب من قضيتين متعلق محمول أو لاهما موضوع الاخرى وتسمية ذلك قياساً على  
 سبيل التجوز لمشابهة القياس من حيث اشتماله على مطلق ذكر ر وان لم يكن المتكرر

فيه الحد الوسط ولا يخفى ان التعريف المذكور يشمل ما عرّف به بالمساواة أو غيرها  
 كالمباينة والنصفية الى غير ذلك مما يأتي لكن قوة كلام بعضهم ان قياس المساواة  
 ما عرّف به بمادة المساواة فقط وعلى الاول فاضافته للمساواة باعتبار بعض الامثلة (قوله  
 كقولنا مثل الخ) لا يخفى ان اجراءه بالمواد أن تقول زيد مساو لعمرو وعمرا مساو لبيكر فانه  
 يلزم هاتين المقدمتين زيد مساو لبيكر وهذا يعلم مما يأتي من بقية الحروف (قوله والا)  
 أي بأن كان اللزوم في ذلك لذات التأليف (قوله في المباينة) أي في مادتها وكذا ما بعد  
 (قوله ومنتقض أيضا) لوقال وانتقاضه أيضا عطفًا على ما قبله لكان أنسب (قوله  
 ونحوها كالربيعة) بأن تقول مثلًا الواحد ربع الاربعة والاربعة ربع الستة عشر  
 ولا يصح الواحد ربع الستة عشر (قوله فاذا لم ينتج الخ) أي فاذا كان ذلك منتقضا  
 فيما ذكر لم ينتج الخ (قوله فانه اذا انضم الخ) تعليل لقوله بل بواسطة مقدمة اجنبية  
 ومحصل ما اشار اليه انك تأخذ المقدمة الاجنبية القائلة هنا كل مساو (ب) فهو  
 مساو لكل ما يساويه (ب) وتضمها كبرى الى المقدمة الاولى من مقدمتي القياس  
 القائلة (أ) مساو (ب) فينتظم منهما قياس هكذا (أ) مساو (ب) وكل مساو (ب)  
 فهو مساو لكل يساويه (ب) ينتج من الاول (أ) مساو لكل ما يساويه (ب) ويلزم  
 من ذلك قولنا كل ما يساويه (ب) (فأ) مساو له فتحفظ هذا اللازم وتأخذ لازم المقدمة  
 الثانية من مقدمتي القياس الاول القائل (ج) يساويه (ب) وتجعله صغرى لذلك  
 اللازم فينتظم قياس هكذا (ج) يساويه (ب) وكل ما يساويه (ب) (فأ) مساو له ينتج  
 (ج) (أ) مساو له ويلزم من هذه النتيجة (أ) مساو (ب) وهو المطلوب من قياس  
 المساواة فتأمل (قوله باعتبار مادة المساواة) اشار بذلك الى أن ما ذكرنا هو من المعنى  
 لا بطريق العكس الاصطلاحي (قوله فانه لا يصدق في ذلك المثال للمباينة قول القائل  
 كل مباين الخ وذلك لان الانسان من افراد ما بين الفرس وليس مباينا للناطق  
 الذي من افراد ما بينه الفرس وقوله ولا في مثار النصفية كلها هو الخ أي لان الثلاثة  
 نصف الستة وليست نصفه اللانثى عشر التي الستة نصف لها (قوله وهي قولنا كل  
 ملزوم الخ) فلذلك كان الانسان ملزوما للجرمية وملزوما للاعراض (قوله يقتضى  
 وجوب مغايرة النتيجة الخ) أورد عليه ان هذا مناقض للقسم الاول من القياس  
 الاستثنائي كما سيأتي في الشرح وسيذكر جوابه وأورد عليه أيضا انه اذا قلنا كل انسان  
 انسان وكل انسان حيوان أتبع عين الكبرى واذا قلنا كل انسان حيوان وكل  
 حيوان حيوان أتبع عين الصغرى وأجيب بوجوه المتجه منها أن ذلك ليس من الاقيسة

لان ما ادعى انه الصغرى في الاول والكبرى في الثاني ليس بقضية اذ لا بد من تغير  
 الطرفين ذهنا واتحادهما خارجا وحيث كانا متحدين ذهنا وخارجا لم يكن المركب  
 منهما قضية (قوله فلا تسمى المقدمة ان الخ) وذلك نحو كل انسان حيوان وكل حجر جراد  
 في مجموع هاتين القضيتين مستلزم لاحدهما ضرورة استلزام الكل تجزئه (قوله وانما  
 هو افادة الخ) أى ذوا فادة أو مفيدة وانه على سبيل المبالغة كما هو واضح (قوله فقولنا  
 انه يسمى الخ) خبر المبتدأ محذوف تقديره واضح أو نحو ذلك (قوله ولا تخفى مناسبة الخ)  
 أما مناسبة تسميته دعوى فهى كون الخضم قد ادعاه وأما مناسبة تسميته مطلوبيا  
 فهى كون المستدل قد طابه بذلك الاستدلال وأما مناسبة تسميته نتيجة فهى كونه  
 قد استنتج منه (قوله وهو) أى القياس من حيث هو كما أشار له فى الشرح (قوله الى  
 اقترانى واستثنائى) سمي الاول بذلك لا قتران حدوده وعدم فصلها بأداة الاستثناء  
 وهى لكن وسعى الثانى بذلك لاشتماله على تلك الاداة وظاهر ان المراد بالاستثناء  
 معناه الغوى وهو مطلق الاخراج (قوله فالاستثنائى ما ذكرت الخ) لا يخفى انه اما ان  
 يستثنى عين المقدم وحينئذ ينتج القياس عين التالى فهو فى هذه الحالة قد ذكرت فيه  
 النتيجة بالفعل كما أشار له فى الشرح بالمثال الاول واما ان يستثنى نقيض التالى  
 وحينئذ ينتج القياس نقيض المقدم فهو فى هذه الحالة قد ذكر فيه نقيض النتيجة كما  
 أشار له فى الشرح بالمثال الثانى (قوله والاقترانى ما لم يذكر فيه كذلك) أى ما لم يذكر فيه  
 النتيجة بالفعل ولا نقيضها لكن لا بد من ذكرها فيه بالقوة أخذنا من تعريف  
 القياس السابق وان لم يعط هذا التركيب ذلك (قوله وهو) أى ما اقتضاه من عدم  
 مغايرة النتيجة للقياس (قوله من وجوب الخ) بيان لما (قوله لقولهم الخ) علة لاقتضاء  
 حد القياس ذلك (قوله وأجيب باننا لانسلم الخ) يؤخذ من ذلك ان المراد من قولهم  
 ما ذكرت فيه النتيجة بالفعل انه ذكرت فيه صورتها باعتبار اللفظ فقط وان كان المعنى  
 مختلفا فليتناه (قوله فى الضرب الاول) أى فى القسم الاول الذى هو ما ذكرت فيه  
 النتيجة بالفعل (قوله ولا يثبت حينئذ) أى حين اذا أخذ باعتبار كونه لازما للزوم  
 (قوله ومعناها مختلف فى الموضوعين) أى لما عرفت من انه اعتبر فيها فى الموضوع الاول  
 كونه معهما لازما للزوم فهو غير مستقل لانه جزء قضية وفى الموضوع الثانى كونه  
 قضية كاملة فهو مستقل (قوله وهو) أى الاقترانى كما أشار له فى الشرح واعلم انه كما  
 يكون مركبا من المحليات يكون مركبا من الشرطيات على التحقيق وقال ابن الحجاج  
 ومن تبعه باختصاصه بالمحليات وعلى الاول جرى المؤلف كما لا يخفى (قوله طرف



احدى مقدمتيه الخ) هذا هو المسمى عندهم بالحد الاصغر وهذا بقطع النظر عن كونه  
 موضوع تلك المقدمة أو محمولها على التفصيل الآتي في الاشكال وكذا يقال فيما  
 بعد وقوله أصغر المطلوب أي الذي هو النتيجة وسبذ كرفي الشرح وجه تسمية ذلك  
 أصغر (قوله وهو) أي أصغر المطلوب وقوله موضوعه أي المطلوب وقوله ان كان  
 أي المطلوب وكذا يقال فيما بعد فاذا قلت مثلا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم  
 أنتج كل انسان جسم فطرف احدى المقدمتين وهو الانسان أصغر المطلوب وهو  
 موضوعه لانه جملة وقوله ومقدمة ان كان الخ فاذا قلت مثلا كلما كانت الشمس  
 طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالليل معدوم أنتج كلما كانت الشمس  
 طالعة فالليل معدوم فطرف احدى المقدمتين وهو كلما كانت الشمس طالعة أصغر  
 المطلوب وهو مقدمة لانه شرطية (قوله وتسمى هذه المقدمة) أي التي طرفها أصغر  
 المطلوب (قوله وطرف المقدمة الاخرى الخ) وهذا هو المسمى بالحد الاكبر وقوله وهو  
 محموله ان كان الخ فاذا قلت مثلا كل انسان حيوان الى آخر ما تقدم فطرف المقدمة  
 الاخرى وهو الجسم اكبر المطلوب وهو محموله لانه جملة وقوله وتاليه ان كان الخ فاذا  
 قلت مثلا كلما كانت الشمس طالعة الخ فطرف المقدمة الاخرى وهو الليل معدوم  
 اكبر المطلوب وهو تاليه لانه شرطية (قوله وتسمى هذه المقدمة) أي التي طرفها اكبر  
 المطلوب (قوله في ثالث وهو الوسط) أي وهذا هو المسمى بالحد الوسيط فتلخص ان  
 الحدود ثلاثة كما سبذ كرفي الشرح (قوله وتسمى المقدمتان الخ) لما كان المسمى  
 شكلا في الحقيقة انما هو الهيئة قال باعتبار هيئة الخ والمراد بالهيئة هنا أي هيئة كانت  
 فتشمل الشكل الاول وغيره كما هو ظاهر (قوله فان كان الخ) هذا تفصيل لما قبله  
 والضمير عائد للوسط وقوله محمول أي ان كان القياس مر كما من الجمليات وقوله وتاليا  
 أي ان كان مر كما من الشرطيات وكذا يقال فيما بعد (قوله فهو الشكل الاول) فيه  
 تسمع لما عرفت أن الشكل اسم للهيئة وكذا ما بعد (قوله وعكسه) أي بأن يكون  
 موضوعا ومقدمة في الصغرى ومحمولا وتاليا في الكبرى (قوله فيهما) أي في الصغرى  
 والكبرى (قوله وعكسه) أي بأن يكون موضوعا ومقدما فيهما (قوله باعتبار كهما  
 أي الكلية والمجزئية وقوله وكيفية أي الايجاب والسلب) قوله فالمقدر في كل شكل  
 الخ) أي لان الصغرى لها أحوال أربعة اذ هي اما كلية أو جزئية وعلى كل اما موجبة  
 أو سالبة وكذلك الكبرى ومعلوم ان القائم من ضرب أربعة في أربعة ستة عشر  
 واذا كان المقدر في كل شكل ما ذكر كانت الجملة أربعة وستين قائمة من ضرب أربعة

في ستة عشر (قوله لا بد فيه الخ) أخذ من قوله وهو مركب من مقدمتين مع قوله  
 ويشترك المقدمتان في ثالث (قوله لان نسبة محمول الخ) تعليل لقوله لا بد فيه الخ لكنه  
 علل قوله يشتركان في حد بصدر التعليل أعنى قوله لان نسبته الخ وعلل قوله لا بد فيه  
 من مقدمتين بحزبه أعنى قوله ومن نسبته اليهما وجبت المقدمتان (قوله لما كانت  
 مجهولة) اذ لو كانت معلومة لم يحتج الى اقامة قياس عليها (قوله الى أمر ثالث بوجب الخ)  
 وذلك بأن تكون نسبته الى كل واحد من طرفي المطلوب معلومة وقوله بتلك النسبة  
 المجهولة أى التي هي نسبة محمول المطلوب الى موضوعه في القياس الجملى ونسبة تاليه  
 الى مقدمه في القياس الشرطى (قوله لتوسطه الخ) ليس المراد من توسطه بين ذلك  
 وقوعه وسطا في التركيب لانه انما يكون كذلك في الشكل الاول دون بقية الاشكال  
 وانما المراد منه كونه واسطة بينهما في نسبة أحدهما وهو الاكبر الى الآخر وهو  
 الاصغر (قوله ومن نسبته اليهما الخ) أى ومن نسبة هذا الامر الثالث الى طرفي  
 المطلوب وجبت الخ فن نسبته الى موضوع المطلوب أو مقدمه تنشأ المقدمة الصغرى  
 ومن نسبته الى محموله أو تاليه تنشأ المقدمة الكبرى فيطرفي المطلوب تتميز الصغرى  
 عن الكبرى كما قاله المؤلف في شرح ايساغوجي (قوله وتتفردا حدى المقدمتين الخ)  
 أخذ ذلك من قوله طرف احدى مقدمتيه أصغر المطلوب الخ (قوله لانه في الاغلب  
 أخص الخ) وذلك كما في قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم ينتج كل انسان جسم  
 فالموضوع في هذا المثال أخص من المحمول وكما في قولنا كلما كان انسانا كان حيوانا وكما  
 كان حيوانا كان جسميا ينتج كلما كان انسانا كان جسميا فالمقدم هنا أخص من التالى  
 ومن غير الاغلب انه يكون مساويا له كما في قولنا كل انسان بشر وكل بشر ناطق ينتج  
 كل انسان ناطق وكما في قولنا كلما كان انسانا كان بشرا وكما كان ناطقا ينتج  
 كلما كان انسانا كان ناطقا فالموضوع والمقدم هنا مساويان للمحمول والتالى (قوله  
 فلذلك يسمى الاصغر) كان الاولى اسقاطه كما لا يخفى (قوله وتتفردا الخ) أخذ ذلك من  
 قوله وطرف المقدمة الاخرى الخ (قوله لانه في الاغلب أعم الخ) ظاهرهما تقدم (قوله  
 لانه طرف النسبة) أى وحد الشئ في اللغة طرفه (قوله يشتمل على ثلاثة حدود) أنت  
 خير بأنها في اللفظ أربعة لكنه لتكرار الحد الوسط لم ينظر والدلك وجعله شيئا واحدا  
 (قوله بالوضع والحمل) أى بكونه موضوعا وكونه محمولا ليناسب ما بعده والباء  
 للتصوير متعلقة بهيئة وهذا أظهر من قول بعضهم انه متعلق بنسبة كما قاله شيخنا (قوله  
 لان الكبرى فيه الخ) فاذا قلت مثلا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم أو ولا شئ

من المحيوان بحجر فالكبرى في ذلك دالة على ثبوت حكمها من ايجاب في الاول اوسلب  
 في الثاني لكل ما ثبت له الاوسط ومن جملة الاصغر فيثبت ذلك الحكم له وهو معنى  
 النتيجة القائلة في الاول كل انسان جسم وفي الثاني لاشئ من الانسان بحجر (قوله ومن  
 جملة ذلك الاصغر) أى كما دلت عليه الصغرى (قوله ولا حاجة مع هذا) أى المذكور  
 من دلالة الكبرى على ثبوت حكمها المح وقوله الى فكر اى تأمل وقوله وروية عطف  
 مرادف (قوله ولانه أيضا المح) معطوف على قوله لانه بين الانتاج وقوله للمطالب  
 الاربعة أى التى هى الايجاب الكلى والجزئى والسلب الكلى والجزئى (قوله  
 ولا شرف المطالب) لا يخفى انه داخل فيما قبله لكن صرح به لما بعده (قوله لاشتماله  
 على الشرفين) علة لذلك هو أشرف المطالب (قوله فان الوجود المح) علة  
 لكون الايجاب أشرف من السلب (قوله التى هى أشرف من الجزئية) علة ذلك  
 بثلاثة أمور كما لا يخفى (قوله ولدخولها تحت الضبط) كناية عن كونها ذات ضبط (قوله  
 لانه يوافق الاول في الصغرى) أى من حيث ان الحد الوسيط محمول أو تالى فيها فبهما  
 (قوله وهى أشرف المقدمتين) بذلك يندفع ما قيل هنا وهو ان الثانى قد وافق الاول  
 في الصغرى باعتبار محمولها والثالث قد وافقه في الكبرى باعتبار موضوعها وقد تبين  
 ان الموضوع أشرف من المحمول فيكون الثالث أشرف من الثانى ووجه الاندفاع أن  
 الثانى قد شارك الاول في أشرف المقدمتين بخلاف الثالث (قوله لان المحمول والتالى  
 فى الاغلب يكونان المح) أى كما فى قولنا كل انسان ناطق وكل ناطق كاتب ينتج كل  
 انسان كاتب فالمحمول هنا عارض وتابع وكما فى قولنا كلما كان انسانا كان ناطقا وكلما  
 كان ناطقا كان كاتبا ينتج كلما كان انسانا كان كاتبا لتالى هنا عارض وتابع ومن  
 غير الاغلب انهما يكونان ذاتين كما فى قولنا كل انسان بشر وكل بشر ناطق ينتج كل  
 انسان ناطق وقولنا كلما كان انسانا كان بشرا وكلما كان بشرا كان ناطقا ينتج كلما  
 كان انسانا كان ناطقا فالمحمول والتالى هنا ذاتيان (قوله حتى يرتبطا به المح) أى  
 حتى يتعلق به على سبيل الايجاب فى القضية الموجبة والسلب فى القضية السالبة  
 (قوله من جهة واحدة) أى التى هى ان الوجود خير من العدم وقوله من جهات متعددة  
 أى التى هى أنه أنفع فى العلوم وأضبط وأكمل (قوله وأيضا فهذا الشكل قريب المح)  
 أى لان وقوع الطباع على الترتيب الثانى أكثر من وقوعها على الترتيب الثالث  
 كما قاله المؤلف فى شرح ايساغوجى (قوله لموافقته الاول في الكبرى) أى من حيث  
 ان الحد الوسيط موضوع أو مقدم فيها فبهما (قوله لمخالفته الاول فى مقدمته معا) أى

من حيث ان الحد الوسطي الشكل الاول مجمول أو تالي في الصغرى وموضوع أو مقدم  
 في الكبرى ولا كذلك الشكل الرابع بل هو على العكس كما تقدم (قوله ولذلك) أي  
 لكونه في غاية البعد من الطبع (قوله ولهذا كانت الخ) كان مقتضى الظاهر ان  
 يقول ولهذا لم يوجد في القرآن بخلاف الثلاثة قبله فانها كلها موجودة في القرآن الخ  
 فتأمل (قوله ففي احتجاج خليل الله تعالى الخ) وذلك ان النمرود لعنه الله كان يدعى  
 الربوبية فقال لخليل الله تعالى ابراهيم عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام من ربك قال  
 ربى الذى يحيى ويميت فقال لعنه الله أنا أحيى وأميت وأحضر رجلين فقتل أحدهما  
 وترك الآخر وقال هذا أحييته وهذا أمته فقال له الخليل ان الله يأتي بالشمس من  
 المشرق فأت بها من المغرب انتقلا مما تمكن فيه الشبهة الى ما لا يمكن فانقطع النمرود  
 كما أخبر الله تعالى عن ذلك بقوله فهت الذى كفر (قوله عن النمرود) باهمال آخره  
 كما في القاموس أو باعجمامه كما نقله ثعلب عن أهل البصرة وهو الموافق للضابط  
 الفارق بين المهمل والمجمل في لغة الفرس الذى أشار له بعضهم بقوله  
 ان تلت الدال صحیحاً ساكناً \* أهملها الفرس والاعجموا

أفاده بعضهم نقلاً عن الزرقانى (قوله لان هذا الدليل في قوة قوله أنت الخ) وجه ذلك  
 والله أعلم ان قوله فأت بها من المغرب أمر تهجيزى فقد نسب الجوز اليه فكانه قال  
 أنت لا تقدر أن تأتي بالشمس من المغرب وهذا هو عين الصغرى وقوله ان الله يأتي  
 بالشمس من المشرق يستلزم الرب يقدر ان يأتي بالشمس من المغرب لكونه أسبق  
 الجهتين وقد سلم النمرود تلك القضية وهى تستلزم بعكس النقيض الموافق كل من لم  
 يقدر ان يأتي بالشمس من المغرب فليس يرب وذلك عين الكبرى (قوله قال هذا ربى)  
 أى بزعمكم فكانه قال أنتم تزعمون ان هذا ربى ثم كر على ذلك بالابطال (قوله لانه في  
 قوة قوله هذا الخ) لا يخفى ان الصغرى مأخوذة من قوله فلما أفل أو أفلت وان  
 الكبرى مأخوذة من قوله لأحب الاقلين وقوله لئن لم يهدنى ربى لا كون من الغوم  
 الضالين وقوله انى برى مما أثر كون وقوله هذا أى الكوكب أو القمر وقوله أو هذه  
 أى الشمس (قوله ففي رد الله تعالى على اليهود القائلين الخ) وانما قالوا ذلك ليمتصوا  
 بذلك الى انكار رساله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فردد الله تعالى عليهم ذلك بقوله  
 قل من أنزل الكتاب الآتية فيؤخذ منها ان موسى بشر وانه أنزل عليه الكتاب وهما  
 مسألة ان عندهم فانتظم القياس منهما وأنتج بعض البشر أنزل عليه الكتاب (قوله لانها  
 نقيضتها) على لقوله تكذب الكمية السالبة (قوله المجوع ستة عشر ضرباً) وقد

عرفت انه اذا كان ذلك في كل شكل من الاشكال الاربعة كانت الجملة اربعة وستين  
 (قوله أما الشكل الاول) أى أما بيان شروطه وضروريه وكذا يتال فيما: (قوله فشرط  
 انتاجه) أى انتاج القياس الذى على هيئته كما سيشرح اليه فى الشرح (قوله ايجاب  
 صغراه) أى سواء كانت كلية أو جزئية وقوله وكلمة كبراه أى سواء كانت موجبة  
 أو سالبة فاذا ضربت حالتى الصغرى فى حالتى الكبرى تحصل اربعة فلذا فرغ على ذلك  
 قوله فضر وبه الخ (قوله ليندرج الاصغر) أى حكمه ليناسب قوله تحت حكم الاوسط  
 فاذا قلت مثلاً كل انسان حيوان وكل حيوان جسم فقد اندرج حكم الاصغر أى الحكم  
 عليه بأنه جسم تحت حكم الاوسط أى تحت الحكم عليه بذلك لانه من افراده ولو كانت  
 الصغرى سالبة لم يندرج حكم الاصغر تحت حكم الاوسط لانه ليس من افراده كما  
 سيتضح بالمثال (قوله والا جاز الخ) أى والاتكن كبراه كلية بأن كانت جزئية جاز كون  
 الخ كما سيظهر بالمثال (قوله فضر وبه المنتجه الخ) هذه طريقة التحصيل وهى التى  
 تتعرض للنتج صريحاً وللعقيم التزاماً ولم يتعرض المؤلف فى هذا الشكل لطريق المحذف  
 وهى المتعرضة للعقيم صريحاً وللنتج التزاماً ومحصلها انه يسقط بمقتضى الشرط الاول  
 ثمانية أضرب لان الصغرى اذا كانت سالبة فاما ان تكون كلية أو جزئية وهى لا تنتج  
 مع المحصورات الاربعة كبريات أعنى الكلية والجزئية الموجبة والسالبة وبمقتضى  
 الشرط الثانى اربعة أضرب لان الكبرى اذا كانت جزئية فاما ان تكون موجبة أو  
 سالبة وهى لا تنتج مع الصغرى الموجبة الكلية أو الجزئية فتحصل ان العقيم اثنا عشر  
 (قوله كلية موجبة مع مثلها ينتج الخ) فاذا قلت مثلاً كل انسان حيوان وكل حيوان  
 جسم أنتج كل انسان جسم وقوله ومع سالبة كلية الخ فاذا قلت مثلاً كل انسان حيوان  
 ولا شئ من الحيوان بجماذ أنتج لا شئ من الانسان بجماذ وقوله وجزئية موجبة مع كلية  
 موجبة ينتج الخ فاذا قلت مثلاً بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق أنتج بعض  
 الحيوان ناطق وقوله ومع سالبة كلية الخ فاذا قلت مثلاً بعض الحيوان انسان ولا شئ من  
 الانسان بجماذ أنتج بعض الحيوان ليس هو بجماذ ووجه وضع هذه الضروب على هذا  
 الترتيب ان الاول قد جمع الاشرفين الشكل والايجاب فقدّم والثانى ينتج الكلوى وهو  
 وان كان سلباً أشرف من الجزئى وان كان ايجاباً فولى الاول والثالث ينتج الجزئى مع  
 الايجاب وهو أشرف من الجزئى مع السلب فولى الثانى وأخيراً رابع لجمعه الخمستين  
 (قوله اذ بذلك) أى بكون الصغرى موجبة وقوله بحيث الخ تصور براكونه مندرجا  
 تحت الاوسط (قوله وذلك) أى اندراجه تحت الاوسط وقوله مستلزم لاندرجاه أى

لاندرج حكمه لناسب قوله في المحكم الخ (قوله اذ بذلك) أي بكون الكبرى كلمة  
 (قوله لانها ما حكمت الخ) علة للعلة وقوله لانه الخ علة لهذه العلة (قوله على ما دلت  
 الخ) أي بناء على ما دلت الخ ولو قال كما دلت الخ لكان أظهر (قوله ولو كانت الصغرى  
 سالبة الخ) هذا مفهوم الشرط الاول وقوله ولو كانت الكبرى جزئية الخ هذا مفهوم  
 الشرط الثاني (قوله فعلى هذا تكون الخ) أي فعلى ما ذكر من الشرطين المذكورين  
 (قوله لان شرط الخ) علة لقوله فعلى هذا تكون الخ (قوله الاول من موجبتين كليتين)  
 مثاله بالمواد ان تقول كما مر كل انسان حيوان وكل حيوان جسم ينتج موجبة كلمة وهي  
 كل انسان جسم (قوله الضرب الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج الخ) مثاله بالمواد  
 كما تقدم كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بجبر ينتج لا شيء من الانسان بجبر  
 (قوله الضرب الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج الخ) مثاله بالمواد كما علمت  
 بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق (قوله الضرب  
 الرابع من جزئية موجبة صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج الخ) مثاله بالمواد كما سبق  
 بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بجماذ ينتج بعض الحيوان ليس هو بجماذ  
 (قوله واعلم ان ضابط الخ) لما علم من كلامه ان نتيجة الشكل الاول تختلف بالايجاب  
 والسلب وبالكلية والجزئية ناسب ان يذكر ضابطا لذلك في كل شكل ولكنه صرح  
 بضابط الايجاب ويعلم منه ضابط السلب وصرح بضابط الكلية ويعلم منه ضابط الجزئية  
 كما نبه على ذلك في الشرح (قوله عموم وضع الاصغر) أي بأن يكون الاصغر موضوعا  
 ومسورا بالسور الكلّي فتي كان كذلك كان عام الوضع وكانت النتيجة كلية وسيذكر  
 المؤلف في الشرح ان في معنى عموم وضع الاصغر عموم مقدمية فاذا كان الاصغر مقدا  
 ومسورا بالسور الكلّي كان عام المقدمية وكانت النتيجة كلية وانما اقتصر في المتن على  
 ذلك لانه الاغلب وقوله بالفعل أو القوة متعلق بالوضع يعني ان وضع الاصغر تارة  
 يكون بالفعل وتارة يكون بالقوة كما سيأتي بيانه وقوله في عكس الصغرى متعلق  
 بمحذوف صفة للقوة والتقدير أو القوة الآيلة الى الفعل في عكس الصغرى فليس  
 متعلقا بالقوة لانه في العكس بالفعل لا بالقوة كما سيتضح (قوله عام الوضع للاوسط)  
 الجار والمجرور متعلق بالوضع وقد علمت ان ذلك يكون الاصغر موضوعا ومسورا بالسور  
 الكلّي والاوسط محجولا عليه فقد تحقق حينئذ كون الاصغر عام الوضع للاوسط (قوله  
 ان يكون عام المقدمية) فاذا قلت مثلا كما كان انسانا كان حيوانا وكما كان حيوانا كان  
 جسما أتيح كلما كان انسانا كان جسما فبما كان الاصغر عام المقدمية كانت النتيجة كلية

(قوله يكون في الشكل الاول والثاني حيث تكون الخ) وذلك لا يكون الا في الضربين  
 الاولين من كل منهما كما سيأتي فاذا قلت مثلا من الضرب الاول من الشكل الاول كل  
 انسان حيوان وكل حيوان جسم أتيج كلية وهي كل انسان جسم وكذا اذا قلت من  
 الضرب الثاني من ذلك الشكل كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بجبراً أتيج كلية  
 وهي لا شيء من الانسان بجبراً واذا قلت من الضرب الاول من الشكل الثاني كل انسان  
 حيوان ولا شيء من الجراد بحيوان أتيج كلية وهو لا شيء من الانسان بجبراً واذا قلت من  
 الضرب الثاني من ذلك الشكل لا شيء من الانسان بجبراً وكل جراد أتيج كلية وهي  
 لا شيء من الانسان بجبراً (قوله يكون في بعض ضروب الشكل الرابع حيث تكون الخ)  
 وذلك في الضرب الثالث كما يعلم مما يأتي فاذا قلت مثلاً منه لا شيء من الانسان بجبراً  
 وكل ناطق انساناً أتيج كلية وهي لا شيء من الجراد بنطاق فالاصغر هنا وان كان محمولا  
 لكنه موضوع بالقوة لان الصغرى سالبة كلية وهي تنعكس كنفها فالصغرى  
 في المثال المدكور تنعكس الى قولنا لا شيء من الجراد بانسان فقد صار موضوعاً وهو  
 مسور بالسور السكلي فهو في الاصل عام الوضع بالقوة الالهية الى الفعل في العكس  
 فليأمل (قوله لانها تنعكس الخ) علة لتكون الوضع في هذا بالقوة (قوله وأما الشكل  
 الثالث فلا يوجد فيه عموم الوضع الخ) فاذا قلت مثلاً منه كل انسان حيوان وكل  
 انسان ناطق أتيج جزئية وهي بعض الحيوان ناطق لانه لم يوجد عموم وضع الاصغر  
 لا بالفعل لكونه محمولا لاموضوعاً ولا بالقوة لان الصغرى موجبة وهي لا تنعكس  
 الجزئية فالصغرى في المثال تنعكس الى قولنا بعض الحيوان ناطق والاصغروان  
 كان موضوعاً في العكس لكنه ليس مسوراً بالسور السكلي فلم يتحقق عموم وضعه  
 وعلى هذا القياس (قوله لانه لا ينتج الخ) علة لقوله فلا يوجد فيه الخ (قوله ومن ثم)  
 أي من أجل كونه لا ينتج الا حيث تكون صغراه موجبة وعكس الموجبة جزئية أبداً  
 (قوله وزاد الخوضي الخ) أي على ما تقدم من عموم وضع الاصغر اما بالفعل الخ (قوله  
 وهو وحشو) أي لا حاجة اليه (قوله لانه لا يكون الاصغر عام الوضع الخ) أورد عليه  
 انه قد يكون الاصغر عام الوضع بحسب ما اقتضاه ضابط الانتاج والكبرى ليست  
 كلية كما في نحو الضرب الثاني من الشكل الرابع عند من يجعله منتجاناً فالاصغر فيه  
 عام الوضع بالقوة والكبرى ليست كلية ولم ينتج كلية لعدم كون الكبرى كلية وحينئذ  
 فلا بد من قيد كلية الكبرى كما قاله الخوضي وأجيب بأن المؤلف جرى على مذهب  
 المتقدمين القائمين بعدم انتاج ذلك (قوله وبيان ذلك) أي انه لا يكون الاصغر عام

الوضع الا والكبرى كلية وقوله الاستقراء خبر بيان وقوله ان الاصغرا الخ خبر لمبتدأ  
 محذوف والتقدير وذلك ان الخ وفي بعض النسخ بالاستقراء الخ وهو ظاهر (قوله وفي  
 الضرب الذي الخ) هكذا في بعض النسخ وهو ظاهر وفي بعضها ومن الضرب الخ  
 وهو غير ظاهر ولذلك كتب عليه بعضهم ان الصواب وفي الضرب الخ (قوله فكذلك)  
 أي ان عدم عموم الوضع فيهما للاصغر ظاهر ثم نبه على ذلك بقوله لان صغراهما الخ  
 (قوله وأما تلك المواضع الخ) مقابل لما علم مما قبله وهو ان المواضع التي لم يوجد فيها  
 عموم موضوعية الاصغر بالفعل أو القوة ليس بلازم ان تكون الكبرى فيها كلية  
 فليتأمل (قوله على غير شرطهما) أي الذي هو عدم اجتماع الخسنتين على ما سيأتي  
 (قوله اختلاف كيفية دمته) أي الذي هو الالحاب والسلب فلا بد ان تكون  
 احدها ماموجة والاخرى سالبة (قوله لان وجه انتاجه الاصغرا الخ) فاذا قلت  
 مثلا كل انسان حيوان ولا شيء من الجماد بحيوان أنتج لاشئ من الانسان بجماد ووجه  
 انتاجه لذلك ان الاصغر الذي هو الانسان والا كبر الذي هو الجماد تبين اني لازم واحد  
 وهو الحيوان حيث استلزم احدهما ثبوته له والاخر سلبه عنه فلزم ان احدهما مامان  
 للاخر لان الاختلاف في اللازم يوجب تبين الملزومات وحينئذ صحت النتيجة القائلة  
 لاشئ من الانسان بجماد (قوله ولا يحصل هذا) أي الوجه المذكور وقوله لا يجمع  
 الشرطين لما كان متضمن للدعوتين احدهما ما توقف حصول هذا الوجه على الشرط  
 الاول والاخر توقفه على الشرط الثاني علل كلا منهما بقوله اذ لو لم يختلف الخ (قوله اذ لو  
 لم يختلفا في الكيف) أي بان كانتا موجبتين أو سالبتين فالاول فيما اذا اشتركا في لازم  
 ايجابيهما كما في قولنا كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان وقولنا كل انسان حيوان  
 وكل فرس حيوان والثاني فيما اذا اشتركا في لازم سلبيهما كما في قولنا لاشئ من  
 الانسان بجماد ولا شيء من الناطق بجماد وقولنا لاشئ من الانسان بجماد ولا شيء من  
 الفرس بجماد كما يؤخذ من الشرح فعلم من هذا ان الاتحاد في اللازم لا يقتضي تبين  
 الملزومات والاتحاد باختلاف الاختلاف في اللازم فانه يقتضي تبين الملزومات كما مر  
 ولذلك قال المؤلف لما لزم تبين الخ أي بل تارة يوجد التبين بينهما وتارة يوجد  
 توافقهما وقوله ولا توافقهما التام كما مر مع انه قد تم المقصود تيمما للفائدة وقوله يجوز  
 اشتراك المتوافقين والمتباينين الخ فالمتوفقان كالانسان والناطق والمتباينان  
 كالانسان والفرس وقوله في لازم ايجابيهما أي كاحيوان وقوله أو سلبيهما أي كالجحر ولا يخفى  
 ان قوله في لازم الخ راجع لكل من المتوافقين والمتخالفين فتكون الصور أربعة



وقدمثل لها في الشرح وقد ذكرناها أيضا (قوله ولو لم تكن الكبرى كلية) أي بأن كانت جزئية وقوله لممازمت التباين في اللوازم يقتضى انه تارة يوجد التباين في اللوازم حينئذ وهو ظاهر وتارة لا يوجد وفيه نظر ولا يخفى بعدم ما صور وبه كقولك لاشئ من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس قالوا فانه لم يوجد هنا التباين في اللوازم لعدم وجدانها اذ الموجود لازم واحد وهو سلب الفرسية عن الانسان وأما الفرسية فلم يستلزمة للا كبر الذي هو الحيوان وما يدل على بعد ذلك عدم تعويل المؤلف عليه في الشرح (قوله لانهما لو اتفقتا الخ) علة لاشتراط اختلافهما في السكيف (قوله وأيا ما كان الخ) أي وعلى أي المحالين وجد لزوم الخ وقوله الاختلاف الموجب للعقم أي اختلاف النتيجة بالصدق والكذب الموجب لعدم الانتاج (قوله أو سلبى عنهما) كان مقتضى الظاهر أن يسقط ذلك لانه فرض الكلام فيما اذا كانتا موجبتين وهو خاص بما اذا اشتركا في لازم ايجابى لهما كما ان كونهما سالبتين خاص بما اذا اشتركا في لازم سلبى عنهما كما يعلم مما يأتي (قوله والمحق في نتيجة الاول الايجاب) أي كما اقتضاه القياس وقوله وفي نتيجة الثاني السلب أي على خلاف ما اقتضاه القياس (قوله فقد صدقت صورة هذا القياس المتحدة) انما كانت متممة لان المقدمتين موجبتان كليتان وقوله مع كل واحد من النقيضين أي الايجاب والسلب فانه في أحد المثالين يلزمه الايجاب وفي الاخر يلزمه السلب (قوله والمحق الايجاب) أي على خلاف ما اقتضاه القياس وقوله والمحق هنا السلب أي كما اقتضاه القياس (قوله لانها لو كانت الخ) علة لاشتراط كلية الكبرى (قوله حينئذ) أي حينئذ كانت جزئية (قوله وذلك) أي كون المباني للاصغر بعض افراد الاكبر (قوله ولذلك) أي لكون ما ذكر غير مستلزم لمباينة حقيقة الاكبر للاصغر (قوله والمحق هنا الايجاب) أي على خلاف ما اقتضاه القياس وقوله وهو كل انسان حيوان لوقال وهو بعض الانسان الخ لكان أنسب لكنه نظر لكون ذلك تقيض النتيجة الكاذبة اذ تضيض السالبة الجزئية موجبة كلية وكذا يقال في نظيره بعد (قوله لكان المحق السالب) أي كما اقتضاه القياس (قوله والمحق أيضا في الاول الايجاب) أي على خلاف ما اقتضاه القياس وقوله وفي الثاني السالب أي كما اقتضاه القياس (قوله فضر وبه الخ) تفريع على الشرطين المذكورين (قوله الصغرى كلية موجبة مع كلية سالبة الخ) فاذا قلت مثلا كل انسان حيوان ولاشئ من الجراد بحيوان أتيج لاشئ من الانسان بجماد وقوله وعكسه أي بأن تكون الصغرى سالبة كلية مع موجبة كلية فاذا قلت مثلا

لاشئ من الانسان بجماد وكل حجر جماد أتبع لاشئ من الانسان بحجر وقوله والصغرى  
 جزئية موجبة مع سالبة كلمة الخ فاذا قلت مثلا بعض الحيوان انسان ولاشئ من الجماد  
 بانسان أتبع بعض الحيوان ليس بجماد وقوله وجزئية سالبة مع موجبة كلمة الخ  
 فاذا قلت مثلا بعض الحيوان ليس بفرس وكل صاهل فرس أتبع بعض الحيوان ليس  
 بصاهل (قوله فلان الشرط الاول) أى الذى هو اختلاف كيف المقدمتين (قوله  
 الموجبتين مع الموجبتين) دخل فى ذلك أربعة الموجبة الكلية صغرى مع الموجبة  
 الكلية أو الجزئية كبرى والموجبة الجزئية صغرى مع الموجبة الكلية أو الجزئية  
 كبرى ومثل ذلك فى السالبتين (قوله والثانى) أى الذى هو كلمة الكبرى (قوله  
 الاول من كليتين والكبرى سالبة كلمة) مثاله بالمواد أن تقول كل انسان حيوان  
 ولاشئ من الجماد حيوان ينتج لاشئ من الانسان بجماد (قوله الثانى من كليتين  
 والصغرى سالبة ينتج سالبة كلمة) مثاله بالمواد لاشئ من الانسان بجماد وكل حجر  
 جماد ينتج لاشئ من الانسان بحجر (قوله الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة  
 كلمة كبرى ينتج سالبة جزئية) مثاله بالمواد أن تقول بعض الحيوان انسان ولاشئ من  
 الجماد بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بجماد (قوله الرابع من سالبة جزئية صغرى  
 وموجبة كلمة كبرى ينتج سالبة جزئية) مثاله بالمواد أن تقول بعض الحيوان ليس  
 بفرس وكل صاهل فرس ينتج بعض الحيوان ليس بصاهل (قوله مع اتحاد الخ) أى لأن  
 الاول مركب من كليتين احدهما موجبة والاخرى سالبة وكذلك الثانى وينتجان  
 سالبة كلمة والثالث مركب من كلمة وجزئية احدهما موجبة والاخرى سالبة  
 وكذلك الرابع وينتجان سالبة جزئية (قوله لانهما أشرف الخ) يعنى أن الاول أشرف  
 من الثانى وان الثالث أشرف من الرابع لهما ذكره وقوله من كل منهما ما يقتضى ان  
 الاول أشرف من كل من الثانى والرابع وان الثالث أشرف من كل من الثانى والرابع  
 مع انه غير محتاج الى تنضيل الاول على الرابع وتنضيل الثالث على الثانى بخلاف  
 الواقع من تنضيل الثانى عليه فكان الاول الى أن يقول منهما ما وقوله على صغرى النظم  
 الكامل أى الشكل الاول (قوله اختلفوا) أى المناطقة على أقوال ثلاثة الاول ان  
 بيان انتاج الضروب المنتجة من الشكل الثانى والثالث موقوف على ردها للضروب  
 المنتجة من الاول والقول الثانى انه غير موقوف على الرد والثالث ان انتاج الشكل  
 الثانى لا يحتاج الى الرد كما يعلم من كلام الشارح (قوله وهو) أى القول بأن بيان انتاج  
 الضروب المنتجة من الشكل الثانى والثالث موقوف على ردها للضروب المنتجة من

الشكل الاول (قوله ان الاوسط في الشكل الثاني لما ثبت الخ) فاذا قلت مثلا كل  
 انسان حيوان ولا شيء من الجهاد بجميوان فالحد الاوسط الذي هو الحيوان قد ثبت  
 لاحد الطرفين وهو الانسان وانتفى عن الطرف الاخر وهو الجهاد فلزمت المباينة بين  
 الطرفين اللذين هما الانسان والجهاد ضرورة وحينئذ فلا حاجة للرد (قوله فلان  
 صدق شيئين الخ) فاذا قلت مثلا بعض الحيوان انسان وكل حيوان جسم فقد صدق  
 شيان ٣ اللذين هما الانسان والجسم على شيء واحد وهو الحيوان مع عموم صدق  
 أحدهما الذي هو الجسم وهذا يقتضي لذاته أن يصدق أحدهما الذي هو الاكبر  
 وهو الجسم على بعض ما صدق عليه الاخر الذي هو الاصغر وهو الانسان فيقال  
 بعض الانسان جسم فقد صدق أحدهما على بعض ما صدق عليه الاخر (قوله  
 وهو) أي بعض ما صدق عليه الاخر وقوله ذلك الشيء على حذف مضاف والتقدير  
 وهو بعض ذلك الشيء الواحد أي الذي هو الحيوان وقوله الذي هو أي ذلك البعض  
 وقوله من افرادهما أي الشئيين المذكورين اللذين هما الانسان والجسم (قوله  
 هذا) أي التوجيه المذكور (قوله وأما في الموجبة والسالبة) هكذا في بعض النسخ  
 وهو ظاهر وفي بعضها وأما في السالبتين وهو مخالف لما سمي أي من أنه يشترط لا نتاج  
 هذا الشكل بحاج صغراه وغير مناسب لما بعد من التوجيه قال بعضهم اللهم الا أن  
 يقال انه من باب التعليل اه وفيه من البعد ما لا يخفى (قوله فلان ثبوت أحد  
 الشئيين الخ) فاذا قلت مثلا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحيوان بجماد فقد ثبت  
 أحد الشئيين اللذين هما الانسان والجهاد وذلك الاحد هو الانسان لشيء وهو الحيوان  
 ثم سلب الاخر الذي هو الجهاد عن ذلك الشيء بعينه مع عموم أحد الحكمين وهو  
 السلب في هذا المثال وهذا يقتضي أيضا لذاته سلب أحدهما وهو الجهاد عن بعض  
 ما صدق عليه الاخر وهو الانسان فيقال بعض الانسان ليس بجماد فقد سلب  
 أحدهما عن بعض ما صدق عليه الاخر (قوله بالشيء الواحد) أي ببعض الشيء  
 الواحد نظير ما قبله هذا وقال شيخنا ليس المراد بالشيء الا الاول المفروض كالحيوان  
 بل المراد به شيء مخصوص من افراد الانسان والجسم كزيد مثلا وهو قريب وعليه فلا  
 حاجة لتقدير المضاف في الخلقين فتأمل (قوله ليس يدينابته) أي بل يحتاج الى غيره  
 (قوله لان حاصله راجع الخ) الضمير راجع لا نتاج الشكل الثاني لممكن على حذف  
 مضاف والتقدير لان حاصل وجهه راجع الخ واعترض بأنه اذا كان كذلك فانتاج  
 الشكل الثاني موقوف على مقدمة قائله تنافي اللوازم يقتضي تنافي الملزومات وحينئذ

٣ قوله اللذين  
 هكذا بخطه  
 والمناسب للذات  
 كما لا يخفى اه

يكون خارجا من تعريف القياس بقيد لذاتهما كما مر في قياس المساواة وأجيب بأنه  
 وان كانت تلك المقدمة وجه انتاجه لكنه غير متوقف على الاثبات بها بخلاف قياس  
 المساواة كما مر وكونها وجه انتاجه من غير توقفه على الاثبات بها لا يتنافى ان انتاجه  
 لذات المقدمتين والافال شكل الاول الذي هو اثنان الاشكال موقوف انتاجه على  
 مقدمة خارجية وهي ان لازم اللازم لازم كما يعلم بمأمر (قوله فيكفي فيه أن يقال الخ)  
 فاذا قلت مثلا كل انسان حيوان ولا شيء من الجماد بحيوان فن لازم أحد الطرفين  
 اللذين هما الانسان والجماد وذلك الاحد هو الانسان ثبوت الوسط الذي هو الحيوان  
 ومن لوازم الاخر الذي هو الجماد وسلبه ولا شك ان ثبوت الشيء وسلبه متنافيان واذا  
 تنافى اللزمان تنافى الملزومان وهما الانسان والجماد والابان اجتماع الملزومان لا جمع  
 المتنافيان وهما ثبوت الشيء وسلبه فلو اجتمع الانسان والجماد لا جمع ثبوت الحيوان  
 وسلبه لان اجتماع الملزومين يستلزم اجتماع لازميهما ضرورة وجود كل لازم عند  
 وجود ملزومه فعند وجود الانسان يوجد لازمه وهو ثبوت الحيوان وعند وجود  
 الجماد يوجد لازمه وهو سلب الحيوان (قوله وعلى قول الاكثر) أى الذى هو ان  
 بيان انتاج الضروب المنتجة من كل من الشكل الثانى والثالث موقوف على ردها  
 للضروب المنتجة من الشكل الاول (قوله فالضرب الاول من الشكل الثانى الخ) فاذا  
 قلت مثلا كل انسان حيوان ولا شيء من الجماد بحيوان فهذا مثال الضرب الاول من  
 الشكل الثانى والمطلوب منه قولنا لا شيء من الانسان بجماد وهو يرجع بعكس كبراه  
 الى الضرب الثانى من الشكل الاول بأن تقول فى المثال المذكور هكذا كل انسان  
 حيوان ولا شيء من الحيوان بجماد فينتج المطلوب بعينه وهو لا شيء من الانسان بجماد  
 (قوله اذهى المخالفة الخ) أى لان الوسط محمول فهامع انه موضوع فى كبرى النظم  
 الكامل الذى هو الشكل الاول (قوله وينتج حينئذ) أى حين اذ عكست كبراه (قوله)  
 وبمثل هذا يتبين الخ) المماثلة انما هي فى كونه بعكس الكبرى فقط لافى كونه  
 يرجع الى الضرب الثانى من الشكل الاول والانسافى قوله بعد وهو يرجع الخ فاذا  
 قلت مثلا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الجماد بانسان فهذا مثال الضرب الثالث  
 من الشكل الثانى والمطلوب منه قولنا بعض الحيوان ليس بجماد وهو يرجع بعكس  
 كبراه الى رابع الاول بأن تقول فى المثال المذكور هكذا بعض الحيوان انسان  
 ولا شيء من الانسان بجماد فينتج المطلوب بعينه وهو بعض الحيوان ليس بجماد (قوله)  
 منه) أى من الشكل الثانى (قوله وأما الضرب الثانى منه الذى هو الخ) فاذا قلت مثلا

لاشئ من الانسان بجماد وكل حجر جاد فهذا مثال الضرب الثاني من الشكل الثاني  
 والمطلوب منه قولنا لاشئ من الانسان بحجر وهو لا يتبين بعكس الكبرى اذ لو قلت في  
 المثال المذكور لاشئ من الانسان بجماد وبعض الجراد بحجر لكان ذلك الضرب من  
 ضروب الشكل الاول العقيمة لانه مركب حينئذ من سالبة كلمة صغرى وموجبة  
 جزئية كبرى وشرط انتاج الشكل الاول احباب الصغرى وكلمة الكبرى وانما  
 يتبين بعكس الصغرى وجعلها كبرى بأن تقول في ذلك المثال كل حجر جاد ولا شئ  
 من الجراد بانسان ينتج لاشئ من الحجر بانسان فتعكس النتيجة لانه عند التبديل في  
 المقدمتين وقع تبديل طرفيها الى قولنا لاشئ من الانسان بحجر فتأمل (قوله والا)  
 أى بأن بين بعكس الكبرى (قوله وذلك) أى الضرب المركب من ذلك (قوله وأما  
 الضرب الرابع فلا يمكن الخ) فاذا قلت مثلا بعض الحيوان ليس بفرس وكل صاهل  
 فرس فهذا مثال الضرب الرابع من الشكل الثاني ومطلوبه بعض الحيوان ليس  
 بصاهل وهذا الضرب لا يمكن بيانه بطريق العكس مطلقا أعني عكس الكبرى أو  
 عكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة أما الاول فلانه لو عكست الكبرى  
 لكانت جزئية مع ان شرط انتاج الاول كلمة الكبرى وأما الثاني فلان الصغرى  
 سالبة جزئية وهى لا عكس لها كما تقدم وقد بينوه بالاقتراض ومحصله مع بيانه بالمواد  
 ان تفرض بعض الحيوان الذى حكمت عليه بأنه ليس بفرس معيناً وليكن الزنجي  
 مثلاً فيخرج لاجل ذلك قضيتان صادقتان احدهما مأخوذة من نفي المحمول عن  
 الموضوع وهى القائلة لاشئ من الزنجي بفرس والاخرى مأخوذة من صدق عنوان  
 الموضوع وهى القائلة كل زنجي حيوان فتضم القضية الاولى صغرى الى كبرى  
 انقياس هكذا لاشئ من الزنجي بفرس وكل صاهل فرس ينتج من هذا الشكل بعينه  
 ولكن من ضرب أجلي وهو الثاني لاشئ من الزنجي بصاهل ثم تعكس المقدمة الثانية  
 من مقدمتى الافتراض وهى قوائنا كل زنجي حيوان الى قولنا بعض الحيوان زنجي  
 وتجعل ذلك العكس صغرى للنتيجة السابقة وهى قولنا لاشئ من الزنجي بصاهل هكذا  
 بعض الحيوان زنجي ولا شئ من الزنجي بصاهل فينتج من رابع الاول المطلوب وهو  
 قولنا بعض الحيوان ليس بصاهل (قوله بطريق العكس) أى مطلقاً كما علمت (قوله  
 فتحصل لاجل ذلك قضيتان) أى اخذ من نفي المحمول ومن صدق عنوان الموضوع  
 واسم الاشارة عائد لفرض بعض (ج) الذى هو ليس (ب) معيناً وقوله احدهما  
 لاشئ الخ وهى المأخوذة من نفي المحمول وقوله والاخرى كل الخ وهى المأخوذة من صدق

عنوان الموضوع (قوله لسهولة رده هو الى الشكل الاول) أى لانه يرد اليه بعكس  
 الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة كما تقدم ولا يخفاء ان هذا أسهل من  
 الافتراض (قوله والافتراض انما يكون أبداً من قياسين احدهما من الشكل الاول  
 الخ) هذا ليس الاعلى ما أرادوا من رجوع هذا الضرب الى الشكل الاول والافتقد  
 يكون الافتراض من قياسين وكل منهما من غير الشكل الاول لانك لو ضمنت المقدمة  
 الثانية من مقدمتي الافتراض من غير عكس الى النتيجة التي أنتجها القياس الاول من  
 قياسى الافتراض هكذا كل زنجى حيوان ولا شئ من الزنجى بصاهل ينتج من الثالث  
 بعض الحيوان ليس بصاهل وهو المطلوب فهنا قد صح ان كلام من قياسى الافتراض  
 من غير الشكل الاول وسأبني في كلام المترلف التنبيه على ذلك (قوله لكونه من  
 كلمتين مثلاً ولو لكونه فرغ الخ) وكل من هذين الامرين متحقق في الضرب الثاني من  
 الشكل الثاني فانه من كلمتين وقد فرغ من اقامة البرهان على اتماجه (قوله واعتراض  
 الاثر على برهان الافتراض الخ) محصله ان صغرى هذا الضرب جزئية سالبة والسالبة  
 لا تستلزم وجود الموضوع فتصدق وان كان معدوماً وقد تقدم ان الافتراض لا يتم  
 الا عند وجود الموضوع فكيف يمكن فرض موضوعها معيناً ويحكم عليه بالاجاب في  
 احدى مقدمتي الافتراض وهي قولنا كل زنجى حيوان مع تجويز كونه معدوماً بمقتضى  
 السالبة والموجبة لا تصدق حيث يكون الموضوع معدوماً (قوله وأجاب ابن واصل  
 عن هذا الاعتراض بأن الاصغر الخ) محصله انه ان علم من الخارج أن الاصغر معدوم  
 لم يستدل بدليل الافتراض بل بدليل آخر وذلك ان الاكبر لما كان موضوع الكبرى  
 الموجبة كان موجوداً وحينئذ يصبح سلبه عن الاصغر سلباً كلياً لان الموجود لا يثبت  
 لشيء من افراد المعدوم فاذا قلت مثلاً بعض العنقاء ليس با انسان وكل ناطق انسان  
 صدق فيه السلب الكلى بأن يقال لاشئ من العنقاء بناطق ضرورة كذب تقيضه وهو  
 بعض العنقاء ناطق وهي صدقت السالبة الكمية صدقت النتيجة المدعاة وهي  
 الجزئية السالبة وهي قولنا بعض العنقاء ليس بناطق لانها اعم من الكمية ويلزم من  
 صدق الاخص صدق الاعم وان علم من الخارج انه موجود تم برهان الافتراض على  
 ما سبق فكأنه يقول محل الاستدلال بالافتراض اذا علم من الخارج ان الاصغر  
 موجود وأما ان علم انه معدوم فلا يستدل به وقوله وان شئت قلت الخ أى ان شئت  
 قلت ما تقدم في الجواب وان شئت قلت اذا لم يصدق الخ فهو مقابل لذلك وذلك  
 كما في قولك بعض الحيوان ليس بفرس وكل صاهل فرس فانه لا يصدق هنا سلب

الا كبر عن الاصغر السلب الكلّي المستلزم لصدق النتيجة المدعاة اذ لا يصدق ان  
 يقال لاشئ من الحيوان بصاهل وحينئذ يصدق نقيضه وهي المرجبة وهي قولنا  
 بعض الحيوان صاهل فيكون موضوعها موجودا استلزام الموجبة وجود موضوعها  
 ولا شك ان موضوعها هو موضوع انسابية الجزئية فبتم في ذلك البعض الموجود  
 الافتراض يعني وأما اذ اصدق سلب الا كبر عن الاصغر السلب الكلّي المستلزم  
 صدق النتيجة المدعاة فلا حاجة الى دليل الافتراض وذلك كما في قولك بعض العنقاء  
 ليس بانسان وكل ناطق انسان فانه يصدق هنا السلب الكلّي المستلزم صدق النتيجة  
 المدعاة اذ يصدق ان يقال لاشئ من العنقاء بناطق وذلك مستلزم لصدق ان يقال  
 بعض العنقاء ليس بناطق وهذا هو النتيجة المدعاة وحينئذ فلا حاجة الى دليل  
 الافتراض وهذا أعني قوله وان شئت قلت الخ قريب مما قبله فالتخيير انما هو في  
 العبارة فيما يظهر فليتمأمل (قوله ورد الشيخ ابن عرفة جواب ابن واصل بوجهين)  
 محصل الوجه الاول ان قوله ان كان الاصغر معدوما فقد صح سلب الا كبر عنه سلبا  
 كلياً لان الا كبر موجود الخ ممنوع اذا لا يلزم ان يكون الا كبر موجودا حتى يلزم صحة  
 سلبه عن الاصغر سلبا كلياً لانه وان كان موضوعاً للتفضية الموجبة لا يلزم ان يكون  
 موجوداً في الخارج مجوازاً ان يكون أمر الاعتباريا كالامكان فلا يصح سلبه عن المعدوم  
 ومحصل الوجه الثاني انه على تسليم ذلك خارج من تعريف القياس اذ لزوم النتيجة  
 حينئذ لا من جهة ذات مقدمتي القياس بل من مقدمة أجنبية وهي السالبة الكلية وقد  
 مر انه لا بد ان تكون النتيجة لازمة لذات مقدمتي القياس (قوله اذ لا يصح ان يقال  
 لاشئ من المعدوم الخ) انما لم يصح قولنا لاشئ من المعدوم بممتنع الاعادة لصدق نقيضه  
 وهو بعض المعدوم ممتنع الاعادة وذلك كالمستحيل والمراد بالاعادة مطلق اليجاد  
 فلا يرد ان المستحيل لم يتصف بالوجود قبل حتى يعبر في جانبه بالاعادة وانما لم يصح  
 قولنا لاشئ من المعدوم بممكن الاعادة لصدق نقيضه أيضاً وهو قولنا بعض المعدوم  
 ممكن الاعادة ولم يقل أو واجبه الصحة ان يقال لاشئ من المعدوم بواجب الاعادة  
 (قوله وهو ان الا كبر لما كان الخ) فاذا قلت بعض العنقاء ليس بانسان وكل ناطق  
 انسان فالأ كبر هنا موجود فلزم سلبه عن جميع افراد العنقاء فيصدق ان يقال لاشئ  
 من العنقاء بناطق وهو اخص من سلبه عن البعض الذي هو المطلوب القائل بعض  
 العنقاء ليس بناطق (قوله على هذه الكيفية) الاولى حذفه للاستغناء عنه بالظرف  
 (قوله ومنهم من أجاب الخ) محصله ان محل قولهم السالبة لا يلزم ان يكون موضوعها

موجودا اذا لم تكن احدي مقدمتي قياس وأما ان كانت احدي مقدمتي قياس لزم ان  
 يكون موضوع تلك السالبة موجودا فيلزم ان يصح فيه برهان الافتراض وانظر ما  
 يقول في القياس السابق أعني قولنا بعض العنقا الخ ولعله يمنع لكون سلب الموجود  
 عن المعدوم ضروريا فلا يستدل عليه (قوله لكان سلب الاكبر الوجودي الخ) انما  
 جعله وجوديا أخذ من كونه موضوع القضية الموجبة كما قاله ابن واصل ولذلك  
 اعترضه الشيخ ابن عرفة بما سألتني فتنبه (قوله بأن عكس كبراه بعكس النقيض  
 الموافق) وذلك بأن تقول في قولنا مثلا بعض الحيموان ليس بفرس وكل صاهل فرس  
 هكذا بعض الحيموان ليس بفرس وكل ما ليس بفرس ليس بصاهل فينتج بعض الحيموان  
 ليس بصاهل (قوله بأوجه) أي ثلاثة لكن المؤلف سيختار انه لا يرد الا الاول (قوله  
 الاول انه الخ) محصله ان ما قاله مبني على ان الكلية الموجبة تنعكس بعكس النقيض  
 الموافق وهو غير مسلم وقوله الثاني على تقدير الخ محصله انه على تسليم انعكاسها بذلك  
 لا يصح الانتاج لانه يرجع بعد ذلك الى ضرب عقيم في الاول وقوله والثالث على تقدير  
 الخ محصله انه على تسليم صحة انتاج ما صغراه سالبة من الاول لا يصح انتاج هذا الضرب  
 بهذا البيان لعدم اتحاد الوسط لانه في الصغرى عين المحمول وهو الفرس وفي الكبرى  
 نقيضه وهو ليس بفرس (قوله وهذا الاعتراض) أي الذي هو الثالث وقوله والذي  
 قبله أي الذي هو الثاني (قوله بل مراده ان الصغرى الخ) فهي سالبة في أصل القياس  
 لكن عند رده تجعل موجبة معدولة و يقتضى هذا ان السالبة المحصلة تستلزم الموجبة  
 المعدولة وليس كذلك اذ السالبة تصدق عند عدم الموضوع بخلاف الموجبة ولذلك  
 استدرك المؤلف بقوله لكن يرد عليه الخ (قوله وأجاب الايكي بفتح الهمزة وسكون  
 الباء التحتية وقوله عن هذين الاعتراضين المراد عما ورد على ردهذين الاعتراضين  
 ولو قال عن هذا الاعتراض وعني به الاخير لكان أولى (قوله والرد عليه بما سبق) أي  
 من ان هذا انما يتم لولزم ان كل قياس احدي مقدمتيه سالبة لا بد ان يكون الاكبر  
 فيه وجوديا الخ (قوله وأجاب الاصهاني) أي عن ما ذكر من قوله لكن يرد عليه الخ  
 (قوله وهو ان يضم نقيض النتيجة الخ) بيانه في الضرب الاول ليقاس عليه غيره أنك  
 اذا قلت مثلا ن هذا الضرب كل انسان حيوان ولا شيء من الجماد بحيوان أتتج لاشئ  
 من الانسان بجماد فتأخذ نقيض هذا النتيجة وهو قولك بعض الانسان جماد وتضمه الى  
 الكبرى لانها هي المخالفة للنظم الكاهل هكذا بعض الانسان جماد ولا شيء من الجماد  
 بحيوان ينتج بعض الانسان ليس بحيوان وهو نقيض المقدمة الصادقة القائلة كل



انسان حيوان وما نافي الصادق كاذب فتكون هذه النتيجة كاذبة ولا خلل الامن  
 نقض نتيجة الاصل فيكون كاذبا فتنتج الاصل اذن صادقة وهو المطلوب وقوله الى  
 المقدمة المخالفة للنظم الكامل أي التي هي الكبرى في هذا الشكل وكل ولو ضممته الى  
 الموافقة أيضا صح فتقول في ذلك المثال هكذا بعض الانسان جماد وكل انسان  
 حيوان ينتج من الشكل الثالث بعض الجماد حيوان وهو نقض المقدمة الصادقة  
 القائلة لاشي من الجماد بحيوان وما نافي الصادق كاذب الى آخر ما علمت (قوله فشرط  
 انتاجه الخ) فلو كانت صغراه موجبة وكلية لكني لتتحقق الشرطين المذكورين أخذنا  
 باطلاق قوله وكلية احدهما (قوله والا) أي بأن انتفى الشرطان المذكوران معا و  
 احدهما كما سيأتي وقوله جاز عدم التقاء الخ أي جاز عدم صدقه عليه ايحيايا أو سلبا  
 وأفاد بذلك انه قد يصدق عليه وهو كذلك لكن لم يعتبر ذلك لعدم الاطراد (قوله  
 ولا ينتج الاجزئية) فلا ينتج كلية ولو كانت مقدمتاه كليتين (قوله يجوز كون الاوسط  
 أخص الخ) فاذا قلت مثلا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فالوسط هنا الذي هو  
 الانسان أخص من الاصغر الذي هو الحيوان ومساو ولا كبر الذي هو الناطق فيلزم  
 ان يكون الاصغر أعم من الاكبر لان الاعم من شئ أعم مما ساواه ذلك الشئ وحينئذ فلا  
 يصح اثبات الاكبر لجميع افراد الاصغر كما يقال كل حيوان ناطق فبطل انتاجه للموجبة  
 الكلية فتعين انتاجه للموجبة الجزئية واذا قلت مثلا كل انسان حيوان ولا شئ من  
 الانسان بفرس ومثله ما لو قلت كل انسان جسم وكل انسان حيوان فالوسط الذي هو  
 الانسان أخص من الاصغر الذي هو الحيوان في الاول والجسم في الثاني وليس مساويا  
 للاكبر الذي هو الفرس في الاول والحيوان في الثاني بل مبايناه في الاول وأخص منه  
 في الثاني ولكنه مندرج معه تحت الاصغر فيلزم ان يكون الاصغر أعم من الاكبر حتى  
 يصح اندراجه فيه وحينئذ فلا يصح سلب الاكبر عن جميع افراد الاصغر في الاول كان  
 يقال لاشي من الحيوان بفرس فبطل انتاجه للسالبة الكلية فتعين انتاجه للسالبة  
 الجزئية ولا يصح أيضا اثباته لجميع افراده في الثاني كان يقال كل جسم حيوان وبهذا  
 التقرر تعلم ان قول المؤلف ومساو بالاكبر أو مندرجا الخ ليس على التوزيع بين  
 الموجبات والسوالب خلافا لمن جعله كذلك فاندفع ما أورد هنا (قوله واخصر من هذا  
 الخ) وإنما ذكره مع ما فيه من الطول لكونه هو الذي قاله المتقدمون كما سيأتي وقوله يجوز  
 كون الاصغر أعم من الاكبر أي وحينئذ فلا يصح اثبات الاكبر لجميع افراد الاصغر بل  
 لبعضها ولا سلبه عن جميعها بل عن بعضها (قوله وضع موضوع الخ) فاذا قلت مثلا كل

انسان حيوان وكل انسان ناطق فقد وضع موضوع وهو الانسان لشئين متغيرين  
 وهما الحيوان والناطق ليوضع أحدهما وهو الاصغر للاسخر الذي هو الاكبر بان  
 يقال بعض الحيوان ناطق (قوله لانه لا يلزم الخ) عله لقوله وشرط انتاجه الخ (قوله  
 أما الاول) أى أما بيان جواز عدم التقاءهما عند انتفاء الاول الذي هو ايجاب صغراه  
 (قوله يتحقق الاختلاف) أى اختلاف النتيجة بالصدق تارة وعدمه أخرى (قوله  
 والحق الايجاب) أى على خلاف ما اقتضاه القياس وقوله لكان الحق السلب أى كما  
 اقتضاه القياس (قوله والحق فى الاول الايجاب) أى على خلاف ما اقتضاه القياس  
 وقوله وفى الثانى السلب أى كما اقتضاه القياس (قوله وأما كلمة الخ) أى وأما بيان  
 جواز عدم التقاءهما عند انتفاء كلمة احدهما وكان المناسب لما تقدم ان يقول  
 وأما الثانى (قوله فلانهم الو كما تما جزئيتين الخ) فاذا قلت مثلا بعض الحيوان انسان  
 وبعض الحيوان ناطق فالبعض من الاوسط الذى هو الحيوان المحكوم عليه بالاصغر  
 الذى هو الانسان غير البعض من ذلك الاوسط المحكوم عليه بالا كبر الذى هو الناطق  
 فلا يلزم لاجل ذلك أى لاجل جواز ان يكون البعض من الاوسط الخ وقوله يحقق ذلك  
 أى هذا التعليل (قوله والحق فى الاول الايجاب) أى كما اقتضاه القياس وقوله وفى  
 الثانى السلب أى على خلاف ما اقتضاه القياس (قوله وأما اذا كانت الكبرى سالبة)  
 أى مع كون الصغرى موجبة اذا الفرض انه اتفق الشرط الثانى فقط (قوله والحق  
 فى الاول الايجاب) أى على خلاف ما اقتضاه القياس وقوله وفى الثانى السلب أى كما  
 اقتضاه القياس (قوله ومساو بالاكبر) ولا يخفى ان المساواة مفاعلة من المجانين  
 وحيثئذ فالاكبر مساو أيضا للاوسط ولذلك قال والمساوى الخ فان قوله المساوى واقع  
 على الاكبر والاحص واقع على الاوسط ولو قال والمساوى له الاخص لكان أنسب  
 (قوله وذلك) أى كونه أخص منه (قوله هذين الضربين الكليين) فالاول مركب من  
 كليتين موجبتين والثانى مركب من كليتين والكبرى سالبة (قوله لان الاول الخ) هذا  
 تفصيل وبيان للتعليل قبله وقوله واذا لم ينتج الخ من تمة التعليل (قوله فضروره الخ)  
 مفرع على ما تقدم من الشرطين المذكورين (قوله الصغرى كلية موجبة مع مثلها الخ)  
 فاذا قلت مثلا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق أنتج جزئية موجبة قائلة بعض  
 الحيوان ناطق وقوله أو مع جزئية موجبة الخ فاذا قلت مثلا كل انسان حيوان وبعض  
 الانسان أبيض أنتج أيضا جزئية موجبة قائلة بعض الحيوان أبيض وقوله ومع سالبة  
 كلية الخ فاذا قلت مثلا كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان بجماد أنتج سالبة جزئية

قائلة بعض الحيوان ليس بجماد وقوله أوجزئية الخ فاذا قلت مثلا كل انسان حيوان  
و بعض الانسان ليس بجماد أتبع تلك النتيجة بعينها وقوله وجزئية موجبة مع كلمة  
موجبة الخ فاذا قلت مثلا بعض الحيوان انسان وكل حيوان متحرك أتبع موجبة جزئية  
قائلة بعض الانسان متحرك وقوله ومع كلمة سالبة الخ فاذا قلت مثلا بعض الحيوان  
انسان ولا شيء من الحيوان بجماد أتبع سالبة جزئية فائلة بعض الانسان ليس بجماد  
(قوله وأما بطريقي التحصيل الخ) مقابل لمخذوف والتقدير هذا بطريقي المحذف وأما  
بطريق الخ (قوله الاول من موجبتين كليتين الخ) مثاله بالمواد ان تقول كل انسان  
حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق (قوله الثاني من كليتين والكبرى فقط  
سالبة الخ) مثاله بالمواد ان تقول كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بجماد فبعض  
الحيوان ليس بجماد (قوله وبيان هذين الضربين بعكس الخ) وذلك بان تقول في المثال  
المذكور لاول هكذا بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان  
ناطق وهو المطلوب بعينه وتقول في المثال المذكور لثاني هكذا بعض الحيوان انسان  
ولا شيء من الانسان بجماد ينتج بعض الحيوان ليس بجماد وهو المطلوب بعينه (قوله  
الضرب الثالث من موجبتين والسكبرى الخ) مثاله بالمواد ان تقول بعض الحيوان  
انسان وكل حيوان متحرك فبعض الانسان متحرك (قوله ويتبين بعكس الصغرى)  
وذلك بان تقول في المثال المذكور بعض الانسان حيوان وكل حيوان متحرك ينتج بعض  
الانسان متحرك وهو المطلوب بعينه (قوله وهو ان يفرض الخ) محصله انه يفرض في  
المثال المذكور بعض الحيوان الذي هو انسان معين وهو الزنجي مثلا فيحمل عليه  
الموضوع وهو الحيوان جملا كليا فيقال كل زنجي حيوان فيضم صغرى الى كبرى  
القياس وهي كل حيوان متحرك هكذا كل زنجي حيوان وكل حيوان متحرك ينتج من  
الاول كل زنجي متحرك وكذا يحمل عليه المحمول فيصدق أيضا للافتراض كل زنجي  
انسان بعكس المستوى الى قولنا بعض الانسان زنجي ويضم هذا العكس صغرى  
الى هذه النتيجة وهي كل زنجي متحرك هكذا بعض الانسان زنجي وكل زنجي متحرك  
ينتج من الاول بعض الانسان متحرك وهو المطلوب وقوله وان شئت الخ مقابل لمقدر  
فكأنه قال ان شئت عكست المقدمة الثانية كما تقدم وان شئت الخ وأشار به الى ان  
قوله يضم عكسه الخ ليس على سبيل التعمين بل على سبيل الاولوية لينتج من الشكل  
الاول وقوله وضممتها صغرى الى هذه النتيجة أي بان تقول في ذلك المثال هكذا كل  
زنجي انسان وكل زنجي متحرك ينتج بعض الانسان متحرك وهو المطلوب بعينه لكن من

هذا الشكل الثالث (قوله الضرب الرابع من موجبتين والكبرى فقط جزئية الخ) مثاله  
 من المواد ان تقول كل انسان حيوان وبعض الانسان ابيض ينتج بعض الحيوان  
 ابيض (قوله وبيانه بعكس الكبرى الخ) وذلك بأن تقول في المثال المذكور هكذا  
 بعض الابيض انسان وكل انسان حيوان ينتج بعض الابيض حيوان فتعكس تلك  
 النتيجة التي قولنا بعض الحيوان ابيض وهو المطلوب (قوله وهو ان يفرض الخ) محصله  
 انه يفرض في المثال المذكور بعض الانسان الذي هو ابيض معنا وليكن الرومي مثلا  
 فيحمل عليه الموضوع فيصدق ان يقال كل رومي انسان وكذا المحمول فيصدق ان  
 يقال كل رومي ابيض فتضم المقدمة الاولى من مقدمتي الافتراض صغرى الى صغرى  
 القياس هكذا كل رومي انسان وكل انسان حيوان ينتج من الاول كل رومي حيوان  
 تضم هذه النتيجة صغرى الى المقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض هكذا كل رومي  
 حيوان وكل رومي ابيض ينتج من هذا الشكل الثالث الا انه من كلمتين نتيجة أصل  
 القياس المدعاة وهي بعض الحيوان ابيض وقوله تضم هذه النتيجة الخ لا يتعين اذ  
 يصح بل هو الاولى لينتج حينئذ من الاول ان تعكس بالمستوى الى قولنا بعض  
 الحيوان رومي ويضم ذلك العكس الى المقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض هكذا  
 بعض الحيوان رومي وكل رومي ابيض ينتج من الاول بعض الحيوان ابيض وهو  
 المطلوب بعينه (قوله الضرب الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى  
 الخ) مثاله من المواد ان تقول بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحيوان بجماد فبعض  
 الانسان ليس بجماد (قوله وبيانه بعكس الصغرى) وذلك بأن تقول في المثال  
 المذكور بعض الانسان حيوان ولا شيء من الحيوان بجماد ينتج بعض الانسان ليس  
 بجماد وهو المطلوب بعينه (قوله وهو ان يفرض بعض الخ) محصله انه يفرض في المثال  
 المذكور بعض الحيوان الذي هو انسان معنا وليكن الزنجي مثلا فيحمل عليه كل من  
 الموضوع والمحمول فيصدق بسبب ذلك كل زنجي حيوان وكل زنجي انسان تضم المقدمة  
 الاولى من مقدمتي الافتراض صغرى الى كبرى القياس هكذا كل زنجي حيوان ولا  
 شيء من الحيوان بجماد ينتج من الاول لا شيء من الزنجي بجماد تضم هذه النتيجة كبرى  
 الى المقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض هكذا كل زنجي انسان ولا شيء من الزنجي  
 بجماد فينتج من هذا الشكل الثالث ولكن من كلمتين المطلوب بعينه وهو بعض  
 الانسان ليس بجماد (قوله ولو جمعت القضيتين الخ) يعني ان ما ذكر لا يتعين بل يجوز ان  
 تجمع القضيتين المحادثتين بالافتراض وهما كل زنجي حيوان وكل زنجي انسان ليس

لا على هذا الترتيب بل هكذا كل زنجي انسان وكل زنجي حيوان وحينئذ ينتجان من  
 هذا الشكل ولكن من كلمتين ايجاب الاوسط في أصل القياس الذي هو الحيوان للاصغر  
 كذلك الذي هو الانسان ايجابا جزئيا بأن يقال بعض الانسان حيوان هذا ما يقتضيه  
 قوله لا نتجتا ايجاب الاوسط للاصغر وهو مخالف لما يقتضيه باقي كلامه من انك تجمع  
 القضيةين المذكورتين على ذلك الترتيب هكذا كل زنجي حيوان وكل زنجي انسان  
 وحينئذ ينتجان ايجاب الاوسط ايجابا جزئيا بأن يقال بعض الحيوان انسان ثم  
 انك ان ضمنت عكسه القائل بعض الانسان حيوان صغرى الى كبرى القياس هكذا  
 بعض الانسان حيوان ولا شئ من الحيوان بجما دأتج من الاول نتيجة الاصل المدعاة  
 وهي بعض الانسان ليس بجما دوان ضمته نفسه من غير عكس صغرى الى كبرى  
 القياس هكذا بعض الحيوان انسان ولا شئ من الحيوان بجما دأتج من الثالث نتيجة  
 الاصل المدعاة ففي كلامه تتدافع والمتبادر من السياق انما هو التقرير الثاني ولو قال  
 لا نتجتا من هذا الشكل ولكن من كلمتين ايجاب الاوسط الخ لسلم من ذلك وكذا  
 لو عكس قوله ينتج من الاول ان ضم عكسه أو من الثالث ان ضم نفسه بأن قال ينتج من  
 الاول ان ضم نفسه أو من الثالث ان ضم عكسه فليتامل (قوله فتضمه صغرى الخ) أى  
 تضم عكسه أو نفسه على ما ذكره بعد (قوله أو من الثالث ان ضم الخ) فيه ان القياس  
 حينئذ يكون من عين الضرب المطلوب اتماجه مع انه قد شرط فيما تقدم انه اذا كان من  
 الشكل نفسه يكون من ضرب أجلي فكان مقتضى انظاهران يقتصر على الشق الاول  
 (قوله الضرب السادس من موجبة كلية وسالبة جزئية الخ) مثاله بالمواد ان تقول كل  
 انسان حيوان وبعض الانسان ليس بجما د ينتج بعض الحيوان ليس بجما د قوله  
 وبرهانه بالاقتراض) أى لا بالعكس لانه لا يتبين بالرد الى الاول بسبب العكس  
 اذ لا تقع الجزئية السالبة كبرى للاول ولا صغرى ولا يخفى انه يأتي هنا في برهان  
 الافتراض ما تقدم من اعتراض الاثروالجواب عنه اكون المقدمة التي وقع الافتراض  
 فيها سالبة فالاولى ان يبرهن على اتماج هذا الضرب ببرهان الخلف بأن يقال لو لم  
 يصدق في المثال المذكور بعض الحيوان ليس بجما د اصدق نقيضه وهو كل حيوان  
 جاد فيضم هذا النقيض كبرى الى صغرى القياس هكذا كل انسان حيوان وكل  
 حيوان جاد ينتج كل انسان جاد وهو منافي للقضية الصادقة القائلة بعض الانسان  
 ليس بجما د وما نافي الصادق فهو كاذب ولا يخلل الا من نقيض النتيجة فيكون كاذبا  
 والنتيجة صادقة فتنبه (قوله بأن يفرض الخ) محصله انه يفرض في المثال المذكور

بعض الانسان الذي هو ايس بجما دمينا وليكن الزنجي مثلا وحينئذ يحتمل عليه  
 الموضوع ايجابا والمحمول سلبي فيصدق لاجل ذلك كل زنجي انسان ولا شئ من الزنجي  
 بجما دم تضم المقدمة الاولى من مقدمتي الافتراض صغرى الى صغرى القياس هكذا  
 كل زنجي انسان وكل انسان حيوان ينتج من الاول كل زنجي حيوان تضم هذه النتيجة  
 صغرى الى المقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض هكذا كل زنجي حيوان ولا شئ من  
 الزنجي بجما دم ينتج من هذا الشكل الثالث بعينه ولكن من كلمتين بعض الحيوان ليس  
 بزنجي وهو المطلوب (قوله لان مقصدنا الخ) أى وانما صنعنا ذلك لان مقصدنا الخ  
 (قوله ووجهه ان الضرب الخ) لم يستفد من ذلك وجه الترتيب بين الاول والثاني وهو  
 أنه ينتج الاشرف وهو الايجاب وقوله أخص الضروب المنتجة للايجاب أى لانه مركب  
 من كلمتين بخلاف سائرهما وكذا يتال فيما بعد (قوله لاشتمانها على كبرى الشكل  
 الاول بعينها) أى بخلاف الرابع والسادس وذلك لانها في كل من الثالث والخامس  
 كلمة موجبة أو سالبة كما هي في الشكل الاول وفي كل من الرابع والسادس جزئية  
 موجبة أو سالبة وليست كذلك في الشكل الاول (قوله فشرط انتاجه أن لا يجمع الخ)  
 هذه طريقة الاقدمين وسيأتى بشرا الى طرق أخرى بقوله وقيد بعضهم الخ (قوله من  
 جنس واحد) أى بأن كاتمان الكيف فقط أو الكم فقط وقوله أو من جنسين أى بأن  
 كاتمان الكم والكيف ولا يخفى ان قوله من جنس واحد راجع لقوله في مقدمته فقط  
 اذ لا يتأتى ذلك في احدهما بخلاف قوله من جنسين فانه راجع لكل من ذلك وقوله أو  
 احدهما (قوله أعنى) أى بالجنسين (قوله فلا تنتج الامع السالبة الخ) كان مقتضى  
 الظاهر أن يقول فليس شرط انتاجه ما ذكر بل شرطه أن تكون مع السالبة السالبة  
 (قوله ان لم تكن الخ) أخذ ذلك من الاستثناء (قوله بحسب الكم) أى فقط أخذ مما بعد  
 وفيه انه اذا كان الفرض ان الصغرى ليست موجبة جزئية تعذر اجتماع الخمسين  
 بحسب الكم فقط فلامعنى لا شرط عدمه (قوله أو بحسب الكيف) أى فقط مثل ما قبله  
 (قوله ولو في مقدمة واحدة) قد علمت مما مر ان هذه الغاية لا تتأتى الا في قوله أو بهما  
 معا (قوله أما القسم الاول) أى الذى هو لم تكن صغراه موجبة جزئية والمراد اما شرط  
 القسم الاول ليناسب قوله فلانه لو اجتمعت الخ (قوله فاما في مقدمتين أو في مقدمة  
 واحدة) اعلم انه يتحصل فيما اذا كان ذلك في مقدمتين ستة أضرب أربعة منها فيما اذا  
 كانتا سالتين واثان منها فيما اذا كانت الصغرى سالبة والكبرى موجبة جزئية  
 وفيما اذا كان ذلك في مقدمة واحدة اثان فالجوع ثمانية وكلها في القسم الاول

وسيأتي في القسم الثاني ثلاثة فاجملة احد عشر لا تنتج تبقى خمسة تنتج فتنبه (قوله الا  
 اذا كانت الخ أي واما اذا كانتا موجبتين جزئيتين أو كانت الصغرى موجبة جزئية  
 والكبرى سالبة فلا يتأتى هنا لان الكلام في القسم الاول وهو ما لم تكن صغراه  
 موجبة جزئية وظاهران كونهما سالبتين يصدق بأربعة السالبة الكلية صغرى  
 مع مثلها الكبرى والسالبة الجزئية صغرى مع مثلها الكبرى والسالبة الكلية صغرى  
 مع السالبة الجزئية الكبرى والعكس وقوله أو كانت الصغرى سالبة الخ يصدق  
 باثنين الصغرى سالبة كلية والكبرى موجبة جزئية أو الصغرى سالبة جزئية والكبرى  
 موجبة جزئية (قوله منهما) متعلق بمحذوف صفة للقرائن والتقدير أخص القرائن  
 المركبة منهما (قوله والاختلاف) أي اختلاف النتيجة صدقا وكذبا (قوله والمح  
 الايجاب) أي على خلاف ما اقتضاه التماس وقوله لكان الحق السلب أي كما اقتضاه  
 القياس (قوله والمح الايجاب) أي على خلاف ما اقتضاه القياس وقوله وهو قولنا  
 كل جساد جسم لوقال وهو قولنا بعض الجماد جسم لكان أنسب بالقياس لكانه نظر  
 الى كونه نقيض السالبة الجزئية الكاذبة كما تقدم نظيره (قوله ولوقلت بدل الكبرى  
 وكل متحرك الخ) فيه نظر لان الفرض أن الكبرى موجبة جزئية فكان مقتضى الظاهر  
 أن يقول ولوقلت بدل الكبرى وبعض المتحرك بالارادة حيوان لكان الحق السلب وهو  
 قولنا بعض الجماد ليس بمتحرك بالارادة فتنبه (قوله والمح الايجاب) أي على خلاف  
 ما اقتضاه القياس وقوله لكان الحق السلب أي كما اقتضاه القياس (قوله والمح  
 الايجاب) أي على خلاف ما اقتضاه القياس وقوله لكان الحق السلب أي كما اقتضاه  
 القياس وقوله وهو لا شيء الخ كان المناسب وهو ليس كل انسان بفرس لكانه نظر الى  
 كون السالبة الكلية تستلزم السالبة الجزئية (قوله فهذه القرائن الاربع الخ) تتيم  
 للاستدلال (قوله وكلاهما) أي السالبة الجزئية والموجبة بقسميهما (قوله فلما علم فيما  
 سبق الخ) أي لانها اذا كانت عقيمة مع الاخص كانت عقيمة مع الاعم (قوله والمح  
 الايجاب) أي كما اقتضاه القياس وقوله وهو كل الخ كان المناسب وهو بعض الخ لكانه  
 نظرا الى كون الموجبة الكلية تستلزم الموجبة الجزئية وقوله لكان الحق السلب أي  
 على خلاف ما اقتضاه التماس وقوله وهو لا شيء الخ فيه مامر (قوله فضرره الخ) مفرغ  
 على الاشرط السابق (قوله كلية موجبة مع مثلها الخ) فاذا قلت مثلا كل انسان حيوان  
 وكل ناطق انسان أتت بعض الحيوان ناطق وقوله أو مع موجبة جزئية الخ فاذا قلت مثلا  
 كل انسان ناطق وبعض الحيوان انسان أتت بعض الناطق حيوان (قوله لجواز الخ)

على لا نتاج الضرب الاول الجزئية دون الكمية وظاهر ان الاصغر الذي هو في  
 المثال السابق الحيوان اعم من الاوسط الذي هو الانسان وذلك الاوسط مساو لأكبر  
 الذي هو ناطق فيكون حينئذ الاصغر اعم من الاكبر ضرورة ان الاعم من المساوي  
 لشيء اعم من ذلك الشيء واذا كان كذلك فلا يصح اثبات الاكبر بجميع افراد الاصغر  
 بأن يقال كل حيوان ناطق بل لبعضها (قوله وسالبة كلية مع كلية موجبة الخ) فاذا  
 قلت مثلا لشيء من الانسان بجماد وكل ناطق انسان ينتج لشيء من الجماد ناطق وقوله  
 لردة الى الاول بتعديل الخ أي بأن تقول في المثال المذكور هكذا كل ناطق انسان  
 ولا شيء من الانسان بجماد ينتج لشيء من الناطق بجماد فتعكس تلك النتيجة الى  
 المطلوب وهو قولنا لشيء من الجماد ناطق (قوله وعكسه) أي بأن يكون من موجبة  
 كلية صغرى وسالبة كلية كبرى وقوله ينتج الخ فاذا قلت كل انسان حيوان ولا شيء  
 من الفرس بانسان أتبع بعض الحيوان ليس بفرس (قوله لجواز الخ) لا يخفى ان الاوسط  
 الذي هو في المثال المذكور الحيوان اعم من الاوسط الذي هو الانسان وذلك الاوسط  
 مندرج مع الاكبر الذي هو الفرس تحت الاصغر فيلزم أيضا ان يكون الاصغر اعم  
 من الاكبر ضرورة ان المندرج اخص من المندرج فيه وحينئذ فلا يصح سلب الاكبر  
 عن جميع افراد الاصغر بأن يقال لشيء من الحيوان بفرس بل عن بعضها فقط (قوله  
 وموجبة جزئية مع سالبة كلية ينتج الخ) فاذا قلت مثلا بعض الحيوان انسان ولا شيء من  
 الجماد بحيوان أتبع بعض الانسان ليس بجماد (قوله لردة الى الاول بعكس المتقدمين)  
 وذلك بأن تقول في المثال المذكور بعض الانسان حيوان ولا شيء من الحيوان بجماد  
 ينتج المطلوب وهو قولنا بعض الانسان ليس بجماد (قوله لان اجتماع الخ) كان  
 الانسب ان يقول لان اشتراط عدم اجتماع الخ لكنه نظر لفهوم الشرط (قوله  
 السالبتان مع السالبتين) قد تقدم توضيحه (قوله مع المحصورات الثلاث) أي التي هي  
 الموجبة الكلية والجزئية والسالبة الجزئية فقط كما أشار لذلك بقوله غير السالبة الكلية  
 (قوله وأما طريق التحصيل الخ) أي هذا بطريق الحذف وأما بطريق الخ فهو مقابل  
 لهذا المتدرج وقوله فالصغرى الخ محصلة ان الصغرى لها ثلاثة احوال الاولى ان  
 تكون موجبة كلية وهي لا تنتج الا مع الموجبة بتسميها ومع السالبة الكلية الثانية ان  
 تكون موجبة جزئية وهي لا تنتج الا مع السالبة الكلية الثالثة ان تكون سالبة كلية  
 وهي لا تنتج الا مع الموجبة الكلية وأما الحالة الرابعة وهي كونها سالبة جزئية فلا تصح  
 هنا كما ذكره المؤلف (قوله الاول من كليتين موجبتين الخ) مثاله بالمواد ان تقول



هكذا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق (قوله وبرهانه بتبديل المقدمتين وذلك بأن تقول في المثال المذكور هكذا كل ناطق انسان وكل انسان حيوان ينتج كل ناطق حيوان فتعكس هذه النتيجة الى المطلوب وهو قولنا بعض الحيوان ناطق (قوله لعكست الكبرى في هذا الضرب) أي بأن تقول في ذلك المثال هكذا كل انسان حيوان وبعض الانسان ناطق ينتج المطلوب وهو بعض الحيوان ناطق (قوله فيرجع الى ثالث الثالث) أنت خير بأن ثالث الثالث مركب من موجبتين والكبرى فقط كلية وهذا بعد عكس الكبرى ليس كذلك لانه يصير حينئذ مركبا من موجبتين والكبرى فقط جزئية ولذلك كتب عليه بعضهم ان صوابه ان يقول فيرجع الى رابع الثالث وهو كذلك (قوله لجواز أن يكون الاصغرا الخ) قد ذكر المؤلف بعد توضيحه فانظره (قوله لكونه محمولا) علة مقدمة على خبر يكون (قوله من الاوسط الموضوع) أي له اعني لذلك الاصغرا فان الاوسط موضوع للاصغري في الصغرى وقوله الموضوع له صفة للاكبر والضمير المتصل باللام عائد للاوسط فان الاكبر موضوع للاوسط في الكبرى كما هو ضابط هذا الشكل (قوله لما علم الخ) علة لقوله وجواز كون الاوسط مساويا الخ (قوله ويلزم من ذلك) أي من جواز كون الاوسط مساويا الخ (قوله واذا ثبت هذا الجواز) أي جواز كون الاصغر أعم من الاكبر (قوله الضرب الثاني من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى الخ) مثاله بالمواد أن تقول هكذا كل انسان ناطق وبعض الحيوان انسان فبعض الناطق حيوان (قوله وبرهانه كالاول سواء بسواء) أي فمتبين بتبديل المقدمتين ثم عكس النتيجة بأن تقول في المثال المذكور بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق فتعكس هذه النتيجة الى المطلوب وهو قولنا بعض الناطق حيوان هذا اذا برهنت عليه بالرد الى الاول ولو برهنت عليه بالرد الى الثالث لعكست الكبرى بأن تقول في ذلك المثال هكذا كل انسان ناطق وبعض الانسان حيوان ينتج المطلوب فيرجع الى رابع الثالث على ما مر (قوله وذلك أن يفرض الخ) محصله أن يفرض في المثال المار بعض الحيوان الذي هو انسان معين وليكن الزنجي مثلا فيحمل عليه كل من الموضوع والمحمول فيصدق لاجل ذلك كل زنجي حيوان وكل زنجي انسان فتجعل هذه المقدمة الثانية كبرى لصغرى القياس هكذا كل انسان ناطق وكل زنجي انسان ينتج من هذا الشكل بعينه لكن من كليتين وهو الضرب الاول منه بعض الناطق زنجي فتجعل هذه النتيجة صغرى للمقدمة الاولى من مقدمتي الافتراض هكذا

بعض الناطق زنجي وكل زنجي حيوان ينتج من الاول بعض الناطق حيوان وهو  
المطلوب (قوله الضرب الثالث من كلمتين والصغرى سالبة الخ) مثاله بالمواد أن تقول  
لاشيء من الانسان بجماد وكل ناطق انسان فلاشيء من الجماد بناطق (قوله ويتبين  
بتبديل الخ) وذلك بأن تقول في المثال المذكور كل ناطق انسان ولاشيء من الانسان  
بجماد ينتج من الاول لاشيء من الناطق بجماد فمعكس هذه النتيجة الى المطلوب وهو  
قولنا لاشيء من الجماد بناطق (قوله وان عكست الصغرى الخ) أي بأن تقول هكذا  
لاشيء من الجماد بناطق انسان وكل ناطق انسان ينتج من الثاني النتيجة المدعاة وهي قولنا  
بالمواد أن تقول كل انسان حيوان ولاشيء من الفرس بانسان فبعض الحيوان ليس  
بفرس (قوله ويتبين بعكس مقدمته) وذلك بأن تقول في المثال المذكور بعض  
الحيوان انسان ولاشيء من الانسان بفرس ينتج من الاول بعض الحيوان ليس بفرس  
وهو المطلوب وقوله أو بعكس صغراه أي بأن تقول في ذلك المثال بعض الحيوان  
انسان ولاشيء من الفرس بانسان ينتج من الثاني بعض الحيوان ليس بفرس وهو  
المطلوب وقوله أو بعكس كبراه أي بأن تقول في المثال المار هكذا كل انسان حيوان  
ولاشيء من الانسان بفرس فينتج من الثالث المطلوب وهو بعض الحيوان ليس بفرس  
(قوله بجواز كون الاصغرا الخ) قد وضعه المؤلف بعد (قوله الضرب الخامس من  
موجبة جزئية صغرى وسالبة كلمة كبرى الخ) مثاله بالمواد أن تقول بعض الحيوان  
انسان ولاشيء من الجماد بحيوان فليس بعض الانسان بجماد (قوله ويتبين بما  
تين به الضرب الذي قبله سواء بسواء) فيتبين بعكس مقدمته فيرجع الى الشكل  
الاول بأن تقول كما مر هكذا في المثال المذكور بعض الانسان حيوان ولاشيء من  
الحيوان بجماد فينتج بعض الانسان ليس بجماد وهو المطلوب وكذا يتبين بعكس  
صغراه فيرجع الى الثاني بأن تقول هكذا في ذلك المثال بعض الانسان حيوان ولاشيء  
من الجماد بحيوان فينتج المطلوب وهو بعض الانسان ليس بجماد ويتبين أيضا بعكس  
كبراه فيرجع الى الثالث بأن تقول في المثال بعينه هكذا بعض الحيوان انسان ولاشيء  
من الحيوان بجماد فينتج بعض الانسان ليس بجماد فنتبه (قوله ويزيد بالافتراض  
في فرض الخ) محصلة أن تفرض في المثال المذكور بعض الحيوان الذي هو انسان  
معينا وليكن الزنجي مثلا فيحمل عليه كل من الموضوع والمحمول فيصدق لاجل ذلك  
قضيتان وهما قولنا كل زنجي حيوان وكل زنجي انسان تضم المقدمة الاولى صغرى

الى عكس كبرى القياس القائل لاشئ من الحيوان بجماد بأن تقول هكذا كل زنجي  
 حيوان ولاشئ من الحيوان بجماد ينتج من الاول لاشئ من الزنجي بجماد فتأخذ عكس  
 هذه النتيجة القائل لاشئ من الجماد بزنجي وتضمه كبرى الى المقدمة الثانية من مقدمتي  
 الافتراض هكذا كل زنجي انسان ولاشئ من الجماد بزنجي ينتج من هذا الشكل بعينه  
 ولكن من كائتين نتيجة الاصل وهي بعض الانسان ليس بجماد وقوله ولو ضمنت هذه  
 النتيجة الخ أى بأن قلت في ذلك المثال هكذا بعض الانسان زنجي ولاشئ من الزنجي  
 بجماد فينتج من الاول نتيجة الاصل وهي بعض الانسان ليس بجماد وقوله ولو ضمنتها  
 اليها الخ أى بأن قلت هكذا كل زنجي انسان ولاشئ من الزنجي بجماد فينتج من الثالث  
 نتيجة الاصل وهي بعض الانسان ليس بجماد (قوله ويصح البيان ببرهان الخلف الخ)  
 وتقريره في الضرب الاول لتقيس عليه غيره انك اذا قلت مثلاً كل انسان حيوان وكل  
 ناطق انسان أنتج بعض الحيوان ناطق ثم تقول لولم تصدق هذه النتيجة لصدق نقيضها  
 وهو لاشئ من الحيوان بناطق ثم تضمه كبرى الى صغرى القياس هكذا كل انسان  
 حيوان ولاشئ من الحيوان بناطق فينتج من الاول لاشئ من الانسان بناطق وتنعكس  
 تلك النتيجة الى قولنا لاشئ من الناطق بانسان وهو منافي لكبرى القياس الصادقة  
 وهي كل ناطق انسان وان شئت ضمنت ذلك النقيض بعد عكسه كبرى الى كبرى  
 القياس هكذا كل ناطق انسان ولاشئ من الناطق بحيوان فينتج من الثالث بعض  
 الانسان ليس بحيوان وهو منافي لصغرى القياس الصادقة وهي كل انسان حيوان  
 (قوله ان فهمت ما ذكر) أى ما ذكره فيما مر من تفسير برهان الخلف (قوله ولنضع لك  
 الاقيسة الممكنة في كل شكل الخ) وقد عرفت ان جملتها أربعة وستون قائمة من ضرب  
 أربعة في ستة عشر وكيفية وضع تلك الاقيسة انه وضع أولاً الموجبة الكلية صغرى  
 مع المحصورات الاربع كبريات الموجبة الكلية فالسالبة الكلية فالموجبة الجزئية  
 فالسالبة الجزئية ثم السالبة الكلية صغرى مع المحصورات الاربع كبريات كذلك  
 ثم الموجبة الجزئية صغرى مع المحصورات الاربع كبريات كذلك ثم السالبة الجزئية  
 صغرى مع المحصورات الاربع كبريات كذلك والترمز لذلك في كل من الاشكال  
 الاربعة وكيفية قراءة ذلك ان تنظر في الجهة اليمينية أولاً فتجد مكتوباً على رأسها  
 ضروب الشكل الاول فتقرأ ضروبه مرتباً لها كما علمت ثم تنظر في الجهة اليسارية فتجد  
 مكتوباً على رأسها ضروب الشكل الثاني فتقرأ ضروبه مرتباً لها كما علمت ثم ترجع الى  
 الجهة اليمينية فتجد بعد ضروب الشكل الاول مكتوباً ضروب الشكل الثالث فتقرأ

ضروبه مرتبها على الوجه الذي علمته ثم تنتقل الى الجهة اليسارية فتجد بعد  
 ضروب الشكل الثاني مكتوبا ضروب الشكل الرابع فتقرأ ضروبه مرتبها على الوجه  
 الذي علمته (قوله وهذه مصورتها) ولنذكر أمثلة ضروب كل شكل بالمواد مرتبة على  
 الوجه الذي ذكره المؤلف فنقول مثال الضرب الاول من الشكل الاول أن تقول كل  
 انسان حيوان وكل حيوان جسم ومثال الضرب الثاني منه أن تقول كل انسان  
 حيوان ولاشئ من الحيوان بجما دو وهذا الضربان منتجان ولذلك وضع عليهما  
 علامة الانتاج وهي التاء ومثال الضرب الثالث منه أن تقول كل انسان حيوان  
 وبعض الحيوان جسم ومثال الضرب الرابع منه أن تقول كل انسان حيوان وليس  
 بعض الحيوان بجما دو ومثال الضرب الخامس منه أن تقول لاشئ من الانسان بفرس  
 وكل فرس صاهل ومثال الضرب السادس منه أن تقول لاشئ من الانسان بفرس  
 ولاشئ من الفرس بحمار ومثال الضرب السابع منه أن تقول لاشئ من الانسان  
 بفرس وبعض الفرس صاهل ومثال الضرب الثامن منه أن تقول لاشئ من الانسان  
 بفرس وبعض الفرس ليس بحمار وهذه الاضرب الستة عقيمة ولذلك وضع على كل  
 منها علامة العقم وهي العين ومثال الضرب التاسع منه أن تقول بعض الحيوان  
 انسان وكل انسان ناطق ومثال الضرب العاشر منه أن تقول بعض الحيوان انسان  
 ولاشئ من الانسان بفرس وهذا الضربان منتجان ولذلك وضع على كل منهما علامة  
 الانتاج ومثال الضرب الحادي عشر منه أن تقول بعض الحيوان انسان وبعض  
 الانسان ناطق ومثال الضرب الثاني عشر منه أن تقول بعض الحيوان انسان وليس  
 بعض الانسان بفرس ومثال الضرب الثالث عشر منه أن تقول ليس بعض الانسان  
 بفرس وكل فرس صاهل ومثال الضرب الرابع عشر منه أن تقول ليس بعض  
 الانسان بفرس ولاشئ من الفرس بحمار ومثال الضرب الخامس عشر منه أن تقول  
 ليس بعض الانسان بفرس وبعض الفرس صاهل ومثال الضرب السادس عشر منه  
 أن تقول ليس بعض الانسان بفرس وليس بعض الفرس بحمار وهذه الاضرب  
 الستة عقيمة ولذلك وضع على كل منها علامة العقم ومثال الضرب الاول من الشكل  
 الثاني أن تقول كل انسان حيوان وكل متحرك بالارادة حيوان وهذا الضرب عقيم  
 ولذلك وضع عليه علامة العقم ومثال الضرب الثاني منه أن تقول كل انسان حيوان  
 ولاشئ من الجماد بحيوان وهذا الضرب منتج ولذلك وضع عليه علامة الانتاج ومثال  
 الضرب الثالث منه أن تقول كل انسان حيوان وبعض المتحرك بالارادة حيوان

ومثال الضرب الرابع منه أن تقول كل إنسان حيوان وليس بعض الجماد بحيوان  
وهذان الضربان عقيمان ولذلك وضع على كل منهما علامة العقم ومثال الضرب  
الخامس منه أن تقول لاشئ من الحيوان بجماد وكل حجر جماد وهذا الضرب منتج  
ولذلك وضع عليه علامة الانتاج ومثال الضرب السادس منه أن تقول لاشئ من  
الحيوان بجماد ولاشئ من الانسان بجماد ومثال الضرب السابع منه أن تقول لاشئ من  
من الحيوان بجماد وبعض الحجر جماد ومثال الضرب الثامن منه أن تقول لاشئ من  
الحيوان بجماد وليس بعض الانسان بجماد ومثال الضرب التاسع منه أن تقول بعض  
الحيوان انسان وكل ناطق انسان وهذه الاضرب الاربعة عقيمة ولذلك وضع عليها  
علامة العقم ومثال الضرب العاشر منه أن تقول بعض الحيوان انسان ولاشئ من  
الفرس بانسان وهذا الضرب منتج ولذلك وضع عليه علامة الانتاج ومثال الضرب  
الحادي عشر منه أن تقول بعض الحيوان انسان وبعض الناطق انسان ومثال الضرب  
الثاني عشر منه أن تقول بعض الحيوان انسان وليس بعض الفرس بانسان وهذان  
الضربان عقيمان ولذلك وضع عليهما علامة العقم ومثال الضرب الثالث عشر منه أن  
تقول ليس بعض الانسان بجماد وكل حجر جماد وهذا الضرب منتج ولذلك وضع عليه  
علامة الانتاج ومثال الضرب الرابع عشر منه أن تقول ليس بعض الانسان بجماد ولا  
شئ من الفرس بجماد ومثال الضرب الخامس عشر منه أن تقول ليس بعض الانسان  
بجماد وبعض الحجر جماد ومثال الضرب السادس عشر منه أن تقول ليس بعض  
الانسان بجماد وليس بعض الفرس بجماد وهذه الاضرب الثلاثة عقيمة ولذلك  
وضع عليها علامة العقم ومثال الضرب الاول من الشكل الثالث أن تقول كل  
انسان حيوان وكل انسان ناطق ومثال الضرب الثاني منه أن تقول كل انسان حيوان  
ولاشئ من الانسان بفرس ومثال الضرب الثالث منه أن تقول كل انسان حيوان  
وبعض الانسان ناطق ومثال الضرب الرابع منه أن تقول كل انسان حيوان وليس  
بعض الانسان بفرس وهذه الاضرب الاربعة منتجة ولذلك وضع عليها علامة  
الانتاج ومثال الضرب الخامس منه أن تقول لاشئ من الانسان بفرس وكل انسان  
حيوان ومثال الضرب السادس منه أن تقول لاشئ من الانسان بفرس ولاشئ من  
الانسان بجماد ومثال الضرب السابع منه أن تقول لاشئ من الانسان بفرس  
وبعض الانسان حيوان ومثال الضرب الثامن منه أن تقول لاشئ من الانسان  
بفرس وليس بعض الانسان بجماد وهذه الاضرب الاربعة عقيمة ولذلك وضع عليها

علامة العقم ومثال الضرب التاسع منه أن تقول بعض الحيوان انسان وكل حيوان  
 جسم ومثال الضرب العاشر منه أن تقول بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحيوان  
 يجماد وهذا الضربان منتجان ولذلك وضع عليهما علامة الانتاج ومثال الضرب  
 الحادي عشر منه أن تقول بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان جسم ومثال الضرب  
 الثاني عشر منه أن تقول بعض الحيوان انسان وليس بعض الحيوان يجماد ومثال  
 الضرب الثالث عشر منه أن تقول ليس بعض الانسان بفرس وكل انسان حيوان ومثال  
 الضرب الرابع عشر منه أن تقول ليس بعض الانسان بفرس ولا شيء من الانسان  
 بجماد ومثال الضرب الخامس عشر منه أن تقول ليس بعض الانسان بفرس وبعض  
 الانسان حيوان ومثال الضرب السادس عشر منه أن تقول ليس بعض الانسان بفرس  
 وليس بعض الانسان بجماد وهذه الضروب الستة عقيمة ولذلك وضع عليهما علامة  
 العقم ومثال الضرب الاوّل من الشكل الرابع أن تقول كل انسان حيوان وكل  
 ناطق انسان ومثال الضرب الثاني منه أن تقول كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس  
 بانسان ومثال الضرب الثالث منه أن تقول كل انسان حيوان وبعض الناطق  
 انسان وهذه الضروب الثلاثة منتجة ولذلك وضع عليهما علامة الانتاج ومثال الضرب  
 الرابع منه أن تقول كل انسان حيوان وليس بعض الفرس بانسان وهذا الضرب  
 عقيم ولذلك وضع عليه علامة العقم ومثال الضرب الخامس منه أن تقول لا شيء من  
 الانسان بجماد وكل ناطق انسان وهذا الضرب منتج ولذلك وضع عليه علامة الانتاج  
 ومثال الضرب السادس منه أن تقول لا شيء من الانسان بجماد ولا شيء من الفرس  
 بانسان ومثال الضرب السابع منه أن تقول لا شيء من الانسان بجماد وبعض الناطق  
 انسان ومثال الضرب الثامن منه أن تقول لا شيء من الانسان بجماد وليس بعض  
 الفرس بانسان ومثال الضرب التاسع منه أن تقول بعض الحيوان انسان وكل متحرك  
 بالارادة حيوان وهذه الضروب الاربعة عقيمة ولذلك وضع عليهما علامة العقم  
 ومثال الضرب العاشر منه أن تقول بعض الحيوان انسان ولا شيء من الجماد بجماد  
 وهذا الضرب منتج ولذلك وضع عليه علامة الانتاج ومثال الضرب الحادي عشر  
 منه أن تقول بعض الحيوان انسان وبعض المتحرك بالارادة حيوان ومثال الضرب  
 الثاني عشر منه أن تقول بعض الحيوان انسان وليس بعض الجماد بجماد ومثال  
 الضرب الثالث عشر منه أن تقول ليس بعض الانسان بفرس وكل ناطق انسان ومثال  
 الضرب الرابع عشر منه أن تقول ليس بعض الانسان بفرس ولا شيء من الجماد بانسان

ومثال الضرب الخامس عشر منه أن تقول ليس بعض الانسان بفرس وبعض الناطق  
انسان ومثال الضرب السادس عشر منه أن تقول ليس بعض الانسان بفرس وليس  
بعض الحمار بانسان وهذه الضروب الستة عقيمة ولذلك وضع عليها علامة العقم  
فتمنه (قوله وقد بعضهم الخ) يعني ان بعضهم قال محل كون الضرب بين المركبين من  
الجزئية السالبة صغرى والكلية الموجبة كبرى أو العكس عقيمين اذا كانت  
الجزئية السالبة لا تنعكس بأن كانت ليست احدى الخاصتين كما تقدم في التمثيل  
أما اذا انعكست بأن كانت احدى الخاصتين أعنى المشروطة الخاصة والعرفية  
الخاصة فانها ليست عقيمين بل منتجين فاذا قلت مثلا بعض المستقيم ليس بناثم مادام  
مستقيما لا دائما وكل كاتب مستقيم مادام كاتباً أنتج بعض النائم ليس بكاتب مادام  
نائماً لا دائما واذا قلت مثلا كل كاتب متحرك الاصابع وبعض ساكن الاصابع  
ليس بكاتب مادام ساكن الاصابع لا دائما أنتج بعض متحرك الاصابع ليس  
بساكن الاصابع مادام متحرك الاصابع لا دائما ويتبين الاول برده للثاني بعكس  
الجزئية السالبة فيه وذلك بأن تقول بعض النائم ليس بمستقيم مادام نائماً لا دائما  
وكل كاتب مستقيم مادام كاتباً أنتج المطلوب بعينه وهو قولنا بعض النائم ليس  
بكاتب مادام نائماً لا دائما ويتبين الثاني برده للثالث بعكس الجزئية السالبة فيه وذلك  
بأن تقول كل كاتب متحرك الاصابع وبعض الكاتب ليس بساكن الاصابع  
مادام كاتباً لا دائما أنتج المطلوب بعينه وهو قولنا بعض متحرك الاصابع ليس  
بساكن الاصابع مادام متحرك الاصابع لا دائما (قوله صغرى أو كبرى) أى حال  
كون تلك الجزئية السالبة صغرى الخ (قوله فانها) أى الكلية الموجبة مع الجزئية  
السالبة (قوله لرد الضرب الخ) قد علمت توضيحه فيما مر وقوله حينئذ أى حينئذ  
انعكست الجزئية السالبة (قوله للثاني) أى للضرب الرابع منه وقوله للثالث أى  
للضرب السادس منه كما سيذكره في الشرح (قوله وهو ظاهر) الضمير عائد للتقيد بما  
ذكر ويحتمل انه عائد للرد المذكور فتأمل (قوله صغرى أو كبرى) أى حال كون  
الكلية الموجبة صغرى الخ كذا يتبادر من عبارته هنا بخلاف عبارة المتن والمخاطب يسير  
(قوله وان احتوت الخ) الواو للحال (قوله اذا كانت الجزئية الخ) تقيد في قوله ينتج  
الخ كما هو ظاهر (قوله كأنفسهما) قد تقدم ان التحقيق انهما ينعكسان عرفية خاصة  
وعليه فالمراد بقوله كأنفسهما أى في السلب والجزئية (قوله أما اذا كانت الجزئية  
السالبة صغرى الخ) قد سبق مثاله وكذا مثال قوله وان كانت كبرى الخ (قوله وهو

الجزئية السالبة الخاصة) هذا يقتضى اعتبار قيد لا دائمى النتيجة فهما كما تقدمت  
 الاشارة اليه لكن الذى جرى عليه ابن يعقوب اعتباره فى الثانى دون الاول فليحزر  
 (قوله وزاد الكاتبى الخ) هذه الجملة فائدة زائدة على المتن (قوله احدى الموحسات  
 الاربع) يعنى المشروطة العمامة والخاصة والعرفية كذلك (قوله كقولنا لاشئ  
 الخ) مثاله بالمواد أن تقول لاشئ من الساكن بمنتهى ما دام ساكناً دائماً وبعضه  
 الباقى فى حيزه ساكن مادام باقى فى حيزه باحدى الجهات الاربع فينتج بعض المنتقل  
 ليس باقى فى حيزه مادام منتقلاً دائماً وقوله ويتبين بعكس الترتيب الخ وذلك بأن  
 تقول بعض الباقى فى حيزه ساكن مادام باقى فى حيزه ولاشئ من الساكن بمنتهى ما دام  
 ساكناً دائماً فينتج بعض الباقى فى حيزه ليس بمنتهى ما دام باقى فى حيزه لا دائماً فتعكس  
 تلك النتيجة الى قولنا بعض المنتقل ليس باقى فى حيزه مادام منتقلاً دائماً وهو  
 المطلوب (قوله وزاد صاحب الايضاح) أى على السبعة المتقدمة كالكتابى الا ان  
 الكتابى اقتصر على أربعة من تلك الستة كما اشار له بقوله فزاد على الكتابى بكون  
 الكبرى الخ (قوله اذا كانت احدى الستة الخ) يعنى الاربع السابقة والضرورية  
 المطلقة والدائمة المطلقة (قوله فزاد على الكتابى بكون الكبرى الخ) فاذا قلت مثلاً  
 لاشئ من الساكن بمنتهى ما دام ساكناً دائماً وبعض الباقى فى حيزه ساكن بالضرورة  
 أو دائماً أتبع بعض المنتقل ليس باقى فى حيزه مادام منتقلاً دائماً وأب بالضرورة  
 لا دائماً (قوله احدى الدائمىن) أى الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة (قوله يمنع  
 من ذلك) أى من انتاج الكبرى الجزئية الموجبة مع السالبة الكلية اذا كانت تلك  
 الكبرى احدى الدائمىن (قوله بناء منه على منع ما ركب الخ) علم من كلامه ان فى  
 القياس المركب من متناقضين خلافاً فاقبل بمنعه وعليه بين الكتابى منع انتاج ما ذكر  
 لان النتيجة تخرج متناقضية وتنافها يقتضى تنافى المقدمات والالزام أن يصدق المزوم  
 مع كذب لازمه وقيل بخصته وعليه جرى صاحب الايضاح لان القياس متى سلبت  
 مقدمته أتبع تلك النتيجة فليتمل (قوله لانه يجب الخ) علة لقوله بناء على منع الخ  
 وقوله على مقتضى ذلك أى المنع المذكور (قوله لان النتيجة الخ) علة للتعليل قبله  
 وقوله لانه تأخذ الخ علة لعله العلة (قوله وينتج حينئذ القياس بعد التبديل الخ)  
 فاذا قلت فى المثال المذكور بعض الباقى فى حيزه ساكن بالضرورة أو دائماً ولاشئ من  
 الساكن بمنتهى ما دام ساكناً دائماً أتبع من لاول بعض الباقى فى حيزه ليس بمنتهى دائماً  
 لا دائماً فقد أتبع بعد التبديل دائماً لا دائماً وهى قولنا بعض الباقى فى حيزه ليس بمنتهى



دائماً لا دائماً (قوله وبرهان انعكاسها) أي هذه النتيجة التي أنجها القياس بعد  
التبديل القائلة بعض الباقي الخ والمراد انعكاسها إلى المطلوب وهو قولنا بعض المنتقل  
ليس بباقي في حيزه مادام منتقلاً دائماً دائماً (قوله اذ هو مبني على الافتراض) علة لقوله  
وبرهان انعكاسها واضح وبيان الافتراض في ذلك ان تفرض بعض الباقي في حيزه  
الذي هو ليس بمنتقل معيناً وليكن زايماً فلا فيجمل عليه كل من وصف الموضوع  
والمحمول فيصدق لاجل ذلك قولنا ز يداق في حيزه ز يداق بقطع النظر عن النفي  
فاذا ركبت هاتين القضيتين هكذا ز يداق في حيزه أتيح من الثالث بعض  
المنتقل باق في حيزه وهو يحجز العكس أعني قولنا فيه لا دائماً تأتي بمقدمة خارجية  
قائلة ز يداق في حيزه مادام منتقلاً فتضمها كبرى إلى احدى مقدمتي الافتراض  
القائلة ز يداق في حيزه هكذا ز يداق في حيزه مادام منتقلاً يتبع من  
الثالث بعض المنتقل ليس بباقي في حيزه وهو صدر العكس فتم بهذا البرهان عكس  
النتيجة بعد التبديل إلى المطلوب صدراً وحجزاً (قوله ولا شك أن الدوام الخ) يعني أن  
الدوام الذاتي الذي في قولنا بعض الباقي في حيزه ليس بمنتقل دائماً ذلك الدوام  
ليس باعتبار الوصف بل باعتبار ذات الموضوع يستلزم الدوام الوصف في الذي في قولنا  
بعض المنتقل ليس بباقي في حيزه مادام منتقلاً ذلك الدوام باعتبار الوصف (قوله  
وانعكاس هذه الجزئية الخ) إنما أعاد ذلك بعد قوله وبرهان انعكاسها الخ لاجل  
التعليل بعد لكن كتب عليه أن قوله اذ موضوعها الخ علة لتحذوف معلوم من قوله  
مبني على الافتراض والتقدير والافتراض فيها صحيح مع كونها سالبة اذ موضوعها  
الخ وعليه فلا حاجة لقوله وانعكاس الخ (قوله لذاتها) أي لشيئ منها وهو يحجزها أعني  
قولنا دائماً وقوله لان يحجزها الخ علة لاقتضاء ذاتها كون موضوعها متحقق الوجود  
وقوله قضية موجبة أي في قوتها اذ هو في المثال السابق في قوة أن يقال بعض  
الباقي في حيزه منتقل بالفعل (قوله هو عين موضوع الجزئية الموجبة) أي التي  
هي في المثال المار بعض الباقي في حيزه ساكن بالضرورة أو دائماً وقوله التي في أصل  
القياس أي القائل في ذلك المثال لاشئ من الساكن بمنتقل مادام ساكناً دائماً  
وبعض الباقي في حيزه ساكن بالضرورة أو دائماً (قوله لذلك) أي لكونه هو  
عين موضوع الجزئية الموجبة التي في أصل القياس (قوله فقد شهد الخ) مفرع  
على قوله اذ موضوعها الخ (قوله وهو المعبر عنه بالاختلاطات) فالاختلاطات  
ويقال المختلطات هي الاقيسة المحاصلة من خلط الموجهات بعضها مع بعض ولذلك

قال ابن مرزوق هي اسم لكل قياس اختلفت جهة مقدمته ككون احدهما  
 ضرورية والاخرى ممكنة اه وقد افرد بها بعضهم بالتأليف (قوله والتشبيب)  
 بالغين المعجمة والياء التحتية أى التخليط وفي بعض النسخ التشبيب بالغين المهملة  
 واسقاط الياء أى التفرع وعلى كل فهو من عطف اللازم (قوله وأما القياس المركب  
 من المنفصلات فلا بد فيه الخ) أى لأن صورته تركيبه لا تستلزم نتيجة اقتضاها الطبع  
 ولذلك قال بعضهم بعقمة كما يأتى فاذا قلت مثلاً دائماً الموجد قديم واما حادث  
 ودائماً اما حادث واما غنى عن الفاعل فليس ذلك القياس منتجاً باعتبار ذات تركيبه  
 بل باعتبار لوازم الصغرى وتركيبها مع لوازم الكبرى كما سيأتى (قوله لوازم الصغرى)  
 بدل مما قبله وكذا قوله لوازم الكبرى والمراد باللوازم فيها ما يشمل لازم اللازم  
 فيشمل أربعة انظار بين لوازم الصغرى ولوازم الكبرى أو لازم لازمهما وبين لازم  
 لازم الصغرى ولوازم الكبرى أو لازم لازمهما وان لم ينبه في الشرح الاعلى ثلاثة  
 (قوله فما أتجه ذلك التركيب الخ) أى مع لوازم تلك النتيجة كما سيذكره وقوله في  
 شكل من الاشكال أى حال كون ذلك التركيب مندرجاً في شكل من الاشكال  
 (قوله لان لازم اللازم الخ) علة لقوله فهو نتيجة المنفصلتين فكأنه قال وانما كان  
 ذلك نتيجة للمنفصلتين مع انه لا يسمى نتيجة لشيء الا اللازم لذلك الشيء لان لازم اللازم  
 الخ (قوله فان لم يشمل الخ) أخذ ذلك من قوله فما أتجه ذلك التركيب الخ لانه يقتضى  
 انه اذا لم ينتج تركيب منها كان ذلك القياس عقيماً (قوله فالقياس منتج) يعنى القياس  
 المؤلف من منفصلتين (قوله لانهما) أى تينك المتصلتين وكذا الضميران في قوله  
 وتنتجتهما لازمة لهما (قوله ولهذا) أى لكون الوجه في معرفة انتاجه ومعرفة  
 نتيجته ما ذكر (قوله من المتصلات) بيان للوازم مع شوب تبعيض وكذا يقال فيما بعد  
 (قوله لوازم تلك النتائج المتصلة من المنفصلات) أى والمتصلات ففي كلامه اكتفاء  
 والمراد بتلك الوازم عكوسها ومانعات الجمع ومانعات الخلو اللازمة للمتصلة كما تقدم  
 بيانه ولا يخفى أن قوله المتصلة صفة للنتائج (قوله فيجعل ذلك كله) المشار اليه لوازم  
 تلك النتائج وقال بعضهم المشار اليه تلك النتائج ولوازمها (قوله في هذا) أى في هذا  
 المقام (قوله فان اللوازم لاشك الخ) كان مقتضى الظاهر أن يقول فان نتائج اللوازم  
 الخ أخذ من قوله فن شاء أن يسميها الخ (قوله ستة أقسام) أى اجبالا والافهى تسعة  
 تفصيلاً اذ الثلاثة التي في المختلقتين تصدق بستة بسبب جعل احدها ماعينه صغرى  
 والاخرى كبرى أو بالعكس (قوله فيشترط في انتاجه كلية احدى المقدمتين) اذ لو

كانتا جزئيتين معال كانتا وازمهما جزئيات ولا انتاج لجزئيتين ابدأ وقوله وايجابهما  
 كذا في بعض النسخ بضمير التثنية وفي بعض النسخ وايجابها بضمير الافراد والمتعين  
 الاول اذ لو كانتا البتين أو احدهما لم يتأت انتاجهما الا نهما أو احدهما لانوازم  
 لهما أو لا لازم لاحدهما كما سيأتي (قوله فضعهما) أي بأن تكتبهما أو تستحضرهما  
 وقوله وانظر لوازم الخ ذكر ثلاثة انظار وترتبه رابعاً وهو النظر بين لازم لازم الصغرى  
 ولازم لازم الكبرى كما تقدم التنبية على ذلك (قوله وهذه صورتها) أي صورة  
 المذكورات من الصغرى ولوازمها والكبرى ولوازمها وكيفية وضع هذا الجدول  
 انه رسم الحقيقية الصغرى ولوازمها في الجهة اليمينية وكتب على رأسها حقيقة  
 صغرى ورسم الحقيقة الكبرى ولوازمها في الجهة اليسارية وكتب على رأسها حقيقة  
 كبرى واعلم أن كلامنا من لوازم الصغرى ولوازم الكبرى التي ذكرها أربعة حاصله من  
 وضع مقدم المنفصلة ورفع تاليها أو بالعكس ومن رفع مقدمها ووضع تاليها أو بالعكس  
 وكيفية قراءة الجدول المذكور أن تنظر للصغرى مع الكبرى وتركب القياس منها  
 بأن تقول بالمواد هكذا دائماً اما الشيء قديم واما الشيء حادث ودائماً اما الشيء حادث واما  
 الشيء غني عن الفاعل ثم تنظر للوازم الصغرى القائلة كلما كان الشيء قديماً فليس  
 الشيء بحادث وكلما كان الشيء حادثاً فليس الشيء بقديم وكلما كان ليس الشيء بقديم  
 فالشيء حادث وكلما كان ليس الشيء بحادث فالشيء قديم مع لوازم الكبرى القائلة كلما  
 كان الشيء حادثاً فليس الشيء بغني عن الفاعل وكلما كان الشيء غنياً عن الفاعل فليس  
 الشيء بحادث وكلما كان ليس الشيء بحادث فالشيء غني عن الفاعل وكلما كان ليس الشيء  
 غنياً عن الفاعل فالشيء حادث وتركب كل واحد من لوازم الصغرى مع كل واحد من  
 لوازم الكبرى فتأخذ أول لوازم الصغرى وتركبه مع أول لوازم الكبرى هكذا كلما  
 كان الشيء قديماً فليس بحادث وكلما كان الشيء حادثاً فليس بغني عن الفاعل وهذا  
 التأليف غير منتج لانه لم يتحد فيه الحد الوسط وكذلك تركبه مع ثاني لوازم الكبرى  
 هكذا كلما كان الشيء قديماً فليس بحادث وكلما كان الشيء غنياً عن الفاعل فليس  
 بحادث وهذا التأليف غير منتج لانه وان اتحد فيه الحد الوسط لم يختلف فيه الكيف  
 كما هو شرط انتاج الشكل الثاني وكذلك تركبه مع ثالث لوازم الكبرى هكذا كلما  
 كان الشيء قديماً فليس بحادث وكلما كان ليس الشيء بحادث فهو غني عن الفاعل وهذا  
 التأليف منتج من الاول ونتيجته وهي قولنا كلما كان الشيء قديماً فهو غني عن  
 الفاعل نتيجة لاصل القياس المركب من منفصلتين وكذلك ما يلزم هذه النتيجة

من العكوس وغيرها كما تقدم وكذلك تركبه مع الرابع هكذا كلما كان الشيء قدما  
 فليس بحادث وكلما كان ليس الشيء غنيا عن الفاعل فهو حادث وهذا التأليف غير  
 منتج لعدم اتحاد الحد الوسط ثم تأخذ ثاني لوازم الصغرى وتركبه مع أول لوازم  
 الكبرى هكذا كلما كان الشيء حادثا فليس بتقديم وكلما كان الشيء حادثا فليس بغنى  
 عن الفاعل وهذا التأليف منتج من الثالث قد يكون إذا كان الشيء ليس بتقديم فليس  
 بغنى عن الفاعل وهذه النتيجة ولوازمها نتائج لاصل القياس المركب من منفصلتين  
 وكذلك تركبه مع ثاني لوازم الكبرى هكذا كلما كان الشيء حادثا فليس بتقديم  
 وكلما كان الشيء غنيا عن الفاعل فليس بحادث وهذا التأليف غير منتج لعدم اتحاد  
 الوسط فيه وكذلك تركبه مع ثالث لوازم الكبرى هكذا كلما كان الشيء حادثا فليس  
 بتقديم وكلما كان ليس الشيء بحادث فهو غنى عن الفاعل وهذا المؤلف غير منتج لعدم  
 اتحاد الوسط فيه وكذلك تركبه مع رابع لوازم الكبرى هكذا كلما كان الشيء  
 حادثا فليس بتقديم وكلما كان ليس الشيء غنيا عن الفاعل فهو حادث وهذا التأليف  
 منتج من الرابع قد يكون إذا كان الشيء ليس بتقديم فليس غنيا عن الفاعل وهذه  
 النتيجة ولوازمها نتائج لاصل القياس ثم تأخذ ثالث لوازم الصغرى وتركبه مع أول  
 لوازم الكبرى هكذا كلما كان ليس الشيء بتقديم فهو حادث وكلما كان الشيء حادثا  
 فليس بغنى عن الفاعل وهذا التأليف منتج من الأول كلما كان ليس الشيء بتقديم  
 فليس بغنى عن الفاعل وهذه النتيجة ولوازمها نتائج لاصل القياس وكذلك تركبه  
 مع ثاني لوازم الكبرى هكذا كلما كان ليس الشيء بتقديم فهو حادث وكلما كان الشيء  
 غنيا عن الفاعل فليس بحادث وهذا التأليف غير منتج لعدم اتحاد الوسط فيه وكذلك  
 تركبه مع ثالث لوازم الكبرى هكذا كلما كان ليس الشيء بتقديم فهو حادث وكلما  
 كان ليس الشيء بحادث فهو غنى عن الفاعل وهذا التأليف غير منتج لعدم اتحاد  
 الوسط فيه وكذلك تركبه مع رابع لوازم الكبرى هكذا كلما كان ليس الشيء بتقديم  
 فهو حادث وكلما كان ليس الشيء غنيا عن الفاعل فهو حادث وهذا تأليف غير منتج  
 لعدم الاختلاف في الكيف ثم تأخذ رابع لوازم الصغرى وتركبه مع أول لوازم  
 الكبرى هكذا كلما كان ليس الشيء حادثا فهو تقديم وكلما كان الشيء حادثا فليس  
 بغنى عن الفاعل وهذا التأليف غير منتج لعدم اتحاد الوسط فيه وكذلك تركبه مع  
 ثاني لوازم الكبرى هكذا كلما كان ليس الشيء حادثا فهو تقديم وكلما كان الشيء غنيا  
 عن الفاعل فليس بحادث وهذا التأليف منتج من الرابع قد يكون إذا كان

الشئ قديما فهو غنى عن الفاعل وهذه النتيجة ولو ازمها نتائج لاصل القياس وكذلك  
 تركبه مع ثالث لوازم الكبرى هكذا كلما كان ليس الشئ حادنا فهو قديم وكلما كان  
 ليس الشئ بحدوث فهو غنى عن الفاعل وهذا التأليف منتج من الثالث قد يكون اذا  
 كان الشئ قديما فهو غنى عن الفاعل وهذه النتيجة ولو ازمها نتائج لاصل القياس  
 وكذلك تركبه مع رابع لوازم الكبرى هكذا كلما كان ليس الشئ حادنا فهو  
 قديم وكلما كان ليس الشئ غنيا عن الفاعل فهو حادث وهذا التأليف غير منتج  
 لعدم اتحاد الوسط فيه واذا أمعنت النظر سهل عليك تركيب لازم اللازم مع  
 اللازم أو مع لازم اللازم وفي هذا القدر كفاية (قوله يستلزم النظراخ) وجه ذلك  
 أن لما نعت الجمع لازم حاصلين من وضع كل من الطرفين ورفع الآخر ولما نعت  
 الخلو أيضا لازم حاصلين من رفع كل من الطرفين ووضع الآخر وللحقيقية  
 اللوازم الاربعة اللازمين الاولين من حيث ما فهمنا من منع الجمع والآخرين من  
 حيث ما فهمنا من منع الخلو وحينئذ فاذا نظرت بين لوازم الحقيقية صغرى وكبرى  
 كأنك نظرت بين لوازم ما نعتي الجمع أو ما نعتي الخلو والحقيقية وما نعتي الجمع الى آخر  
 ما تقدم من الاقسام كما أشار لذلك بقوله سائر أقسام المنفصلات (قوله لدخول الخ)  
 علة لقوله يستلزم الخ وقوله جميعها أى لوازم سائر أقسام المنفصلات وقوله فيها أى  
 في لوازمها من الحقيقية وكذا الضمير في قوله ولنقتصر على وضعها (قوله وهكذا  
 الحكم في القياس المركب الخ) فاذا قلت مثلا كلما كان الشئ قديما فهو غنى عن  
 الفاعل ودائما اما الشئ غنى عن الفاعل واما هو حادث فلا ينتج ذلك القياس بالنظر  
 لذات تركيبه بل بالنظر للوازم المنفصلة مع المتصلة ولازمها كما سيأتى (قوله من  
 المتصلات مع المنفصلات) لا يخفى أن اللام فيهما اللجنس لان التحقيق أن القياس  
 لا يتركب من أكثر من مقدمتين كما مر (قوله ان تنظراخ) أشار بذلك الى أن  
 التشبيه انما هو في توقف معرفة الانتاج على النظر الى اللوازم وان كان التوقف في  
 المشبه به على النظر بين اللوازم بعضهم مع بعض لا بين لوازم احدى المقدمتين مع  
 الاخرى بخلافه في المشبه كما لا يخفى فاذا كرر بيان المراد من التشبيه (قوله مع المتصلات)  
 أى ومع لوازمها أخذنا مما يأتى (قوله فنتيجة ذلك التركيب الخ) وكذلك لوازم  
 تلك النتيجة كما سيذكره (قوله صغرى كانت أو كبرى الخ) المحاصل أن المنفصلة  
 اما صغرى أو كبرى وعلى كل اما موجبة أو سالبة فهذه اربعة وعلى كل منها اما  
 حقيقية أو مانعة جمع أو مانعة خلو فهذه اثناعشر قائمة من ضرب ثلاثة في اربعة وعلى

كل اما ان تكون المتصلة موجبة أو سالبة فهذه أربعة وعشرون وعلى كل منها  
 اما ان يكون الاشتراك في المقدم أو في التالي فالجملة ثمانية وأربعون فتأملهما من  
 كلامه (قوله صارت الصغرى موافقة للنظم الكامل) أي لان الحد الوسط فيه  
 محمول أو تال في الصغرى (قوله لا يكون الامن الشكل الاول) أي على تقدير أن  
 يكون لازم الكبرى مشاركا بمقدمه وقوله أو من الشكل الثاني أي على تقدير أن  
 يكون لازم الكبرى مشاركا بتاليه (قوله فان كانت موجبة الخ) لم يذكر المؤلف مقابل  
 ذلك هنا وهو ما اذا كانت سالبة كما صنع فيما يأتي ويمكن أن يجعل قوله فيما يأتي  
 وأما ان كانت الكبرى المنفصلة سالبة لم يتم الخ شامل لذلك بأن يجعل عاملا ما اذا  
 كانت الشركة في التالي أو في المقدم غير أن الجدول الذي ذكره هناك خاص بما  
 اذا كانت الشركة في المقدم فليتأمل (قوله لزمتها المتصلات الاربع الخ) أي  
 الحاصلة من وضع المقدم مع رفع التالي أو عكسه أو من رفع المقدم مع وضع التالي أو  
 عكسه وقوله والاوليان فقط أي الحاصلتان من وضع المقدم مع رفع التالي أو عكسه  
 وقوله والآخران فقط أي الحاصلتان من رفع المقدم مع وضع التالي أو عكسه  
 (قوله وهذه صورتها) أي صورة المذكورات من المتصلة موجبة أو سالبة مع لازم  
 كل منهما والمنفصلة الموجبة مع لوازمها وكيفية وضع هذا الجدول انه رسم الصغرى  
 في الجهة اليمينية فذكر الموجبة ثم السالبة وكتب فوقهما متصلتان صغريان وذكر  
 لازم الاولى وكتب فوقه لازمة المتصلة الصغرى الموجبة وذكر لازم الثانية وكتب  
 فوقه لازمة المتصلة الصغرى السالبة ورسم الكبرى في الجهة اليسارية ولكنه استغنى  
 بالحقيقية عن كل من مانعة الجمع ومانعة الخلو كما تقدم لما تقدم فذكر المنفصلة  
 الحقيقية ولوازمها وكتب فوقها حقيقية كبرى وكيفية قراءة هذا الجدول أن  
 تنظر أولا في الجهة اليمينية فتأخذ المتصلة الموجبة ثم في الجهة اليسارية فتأخذ  
 المنفصلة وتركب القياس منهما بأن تقول بالمواد هكذا كلما كان الشيء قديما فهو  
 غني عن الفاعل ودائما ما الشيء غني عن الفاعل واما هو حادث ثم تنظر للوازم الكبرى  
 القائلة كلما كان الشيء غنيا عن الفاعل فليس هو بحادث وكلما كان الشيء حادثا  
 فليس هو بغني عن الفاعل وكلما كان ليس الشيء بغني عن الفاعل فهو حادث وكلما  
 كان ليس الشيء بحادث فهو غني عن الفاعل ثم تركب المتصلة المذكورة مع كل واحد  
 من هذه اللوازم فتعرف المنتج وغيره على الوجه السابق ثم تأخذ لازم تلك المتصلة  
 القائل ليس البتة اذا كان الشيء قديما فليس هو بغني عن الفاعل وتركبه مع كل

واحد من تلك اللوازم كما فعلت في المتصلة ثم بعد ذلك تأخذ المتصلة السالبة وتركبها  
مع المنفصلة بأن تقول من المواد هكذا ليس البتة اذا كان الشيء قديما فهو حادث  
ودائما اما الشيء حادث واما هو غنى عن الفاعل ثم تنظر للوازم الكبرى القائلة كلما  
كان الشيء حادثا فليس هو بغنى عن الفاعل وكلما كان الشيء غنيا عن الفاعل فليس  
هو بحادث وكلما كان ليس الشيء بحادث فهو غنى عن الفاعل وكلما كان ليس الشيء  
بغنى عن الفاعل فهو حادث ثم تتركب المتصلة المذكورة مع كل واحد من هذه  
اللوازم فتعرف المنتج وغيره كما مر ثم تأخذ لازم تلك المتصلة القائل كلما كان الشيء  
قديما فليس هو بحادث وتركبه مع كل واحد من تلك اللوازم كما فعلت في المتصلة  
فتنبه (قوله واما اذا كان الاشتراك في المقدم الخ) هذا مقابل لقوله فيما مر فان  
كانت في التالي الخ (قوله على ما سبق) أى من انها ان كانت حقيقية لزمتها المتصلات  
الاربع وان كانت مانعة جمع فالاوليان وان كانت مانعة خلو فالآخران (قوله  
فتكون الصغرى المتصلة الخ) لم يضع المؤلف لذلك جدولا كسابقه ومحصله  
أن الصغرى المتصلة قائلة كلما كان الشيء قديما فهو غنى عن الفاعل ان كانت  
موجبة أو ليس البتة اذا كان الشيء قديما فهو حادث ان كانت سالبة وتكون  
الكبرى المنفصلة الموجبة هكذا دائما اما الشيء قديم واما هو مقتر للفاعل فخذ  
المتصلة الموجبة وركبها مع المنفصلة هكذا كلما كان الشيء قديما فهو غنى عن الفاعل  
ودائما اما الشيء قديم واما هو مقتر للفاعل ثم انظر للوازم الكبرى ولوازم تلك اللوازم  
وركب المتصلة المذكورة أو لازمتها القائلة ليس البتة اذا كان الشيء قديما فليس  
هو بغنى عن الفاعل مع كل واحد من تلك اللوازم ثم خذ المتصلة السالبة وركبها مع  
المنفصلة هكذا ليس البتة اذا كان الشيء قديما فهو حادث ودائما اما الشيء قديم واما  
هو مقتر للفاعل ثم انظر للوازم الكبرى ولوازم تلك اللوازم وركب المتصلة أو  
لازمتها القائلة كلما كان الشيء قديما فليس هو بحادث مع كل واحد من تلك اللوازم  
على الوجه السابق كما أشار لذلك بقوله فانظر المتصلتين الخ (قوله على ما تقدم) أى  
من انها ان كانت مانعة جمع لزمتها الاوليان وان كانت مانعة خلو لزمتها الآخران  
(قوله وهذه صورتها) أى صورة المذكورات وكيفية وضع هذا الجدول انه رسم  
الصغرى في الجهة اليمنى فذكر الموجبة ثم السالبة وكتب فوقهما متصلتان  
صغريان وذكر لازم الأولى ثم لازم الثانية ورسم الكبرى في الجهة اليسارية وكتب  
فوقها منفصلة كبرى مانعة جمع أو مانعة خلو وركبها مع كل واحد من اللوازم

لمصلحة الخلو وكيفية قراءة الجدول المذكوران تنظر أولاً في الجهة اليمينية فتأخذ  
 المتصلة الموجبة ثم في الجهة اليسارية فتأخذ المنفصلة مانعة الجمع وتركب القياس  
 منها بأن تقول بالمواد هكذا كلما كان الشيء أبيض فهو غير أسود وليس البتة أما  
 الشيء أبيض وأما هو غير أحر ثم تنظر للزمي الكبرى القائلين ليس البتة إذا كان  
 الشيء أبيض فليس هو غير أحر وليس البتة إذا كان الشيء غير أحر فليس هو أبيض  
 وتركب تلك المتصلة أو لازمتها القائلة ليس البتة إذا كان الشيء أبيض فليس  
 هو غير أسود مع كل من هذين اللازمين فتعرف المنتج وغيره ثم تأخذ المنفصلة مانعة  
 الخلو مع المتصلة الموجبة وتركب القياس منهما بأن تقول بالمواد هكذا كلما كان  
 الشيء أبيض فهو غير أسود وليس البتة أما الشيء أبيض وأما هو أحر ثم تنظر للزمي  
 الكبرى القائلين ليس البتة إذا كان ليس الشيء أبيض فهو أحر وليس البتة إذا  
 كان ليس الشيء أحر فهو أبيض وتركب تلك المتصلة أو لازمتها مع كل من هذين  
 اللازمين فتعرف المنتج وغيره كما مر ثم تنظر في الجهة اليمينية فتأخذ المتصلة السالبة ثم  
 في الجهة اليسارية فتأخذ المنفصلة مانعة الجمع وتركب القياس منهما بأن تقول  
 بالمواد هكذا ليس البتة إذا كان الشيء أبيض فهو أسود وليس البتة أما الشيء أبيض  
 وأما هو غير أحر ثم تنظر للزمي الكبرى وتركب تلك المتصلة أو لازمتها القائلة كلما  
 كان الشيء أبيض فليس هو أسود مع كل من هذين اللازمين فتعرف المنتج وغيره كما سبق  
 ثم تأخذ المنفصلة مانعة الخلو مع المتصلة السالبة وتركب القياس منها بأن تقول  
 بالمواد هكذا ليس البتة إذا كان الشيء أبيض فهو أسود وليس البتة أما الشيء أبيض  
 وأما هو أحر ثم تنظر للزمي الكبرى وتركب تلك المتصلة أو لازمتها مع كل منهما  
 فتعرف المنتج وغيره على الوجه المأروف فظن (قوله وأما ان كانت المتصلة هي الكبرى  
 الخ) انما لم يضع المؤلف لذلك شيئاً لكون ما تقدم يأتي هنا لکن مع التقديم والتأخير  
 فتأمل (قوله لان الكبرى موافقة الخ) أي لان الحد الوسط قد وقع مقدماً في الكبرى  
 كما يكون في النظم الكامل (قوله المركب من اللوازم) أي مع المتصلات أو لوازمها  
 (قوله اما من الشكّل الاول) أي ان كانت لازم المنفصلة مشاركا بتاليه وقوله وأما  
 من الثالث أي ان كان مشاركا بمقدمه (قوله وهذا) أي ما تقدم من شروط الانتاج  
 (قوله ان كان احد طرفي الشرطية الخ) وذلك كما في قولنا كلما كان الشيء انساناً فهو  
 حيوان ناطق وكلما كان حيواناً ناطقاً فهو متعجب (قوله أما اذا كان الوسط جزء ذلك  
 الطرف الخ) أي كما في قولنا كلما كان الشيء انساناً فهو حيوان ناطق وكما كان ناطقاً



بشرا فهو متعجب (قوله لكثره شعبه) بالغين المعجمة أو العين المهملة كما تقدم لكن على الاول يكون بفتح أوله وعلى الثاني بضمه (قوله كأن يقال مثلا كلما كان الخ) مثاله بالمواد كما تقدم أن يقال كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان ناطق وكلما كان ناطقا بشرا فهو متعجب فقد وقعت الشركة في هذا القياس في جزء غير تام وهو جزء التالي الذي هو الناطق ولو قلت في الكبرى وكلما كان حيوانا ناطقا فهو متعجب لكانت الشركة في جزء تام (قوله بل هذه الخ) أي فهي أولى بالترك من الاختلاطات (قوله فعناها واجب في كل قضية) هكذا في بعض النسخ وفي بعضها واحد في كل قضية وهو غير ظاهر (قوله وأما القياس الاستثنائي الخ) هذا مقابل المحذوف والتقدير ما تقدم هو القياس الاقتراني وأما القياس الاستثنائي الخ (قوله فلا بد أن تكون الخ) فلا يصح أن تكون جملة (قوله وهي الكبرى) فهو على عكس الاقتراني وإنما كان كذلك لان الشرطية ترجع الى كبرى القياس الاقتراني والاستثنائية ترجع الى صغراه وذلك لانك اذا قلت مثلا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان فان وضعت المقدم بأن قلت لكنه انسان وجدت القياس في قوة أن يقال من الشكل الاول هذا انسان وكلما كان انسانا فهو حيوان وان رفعت التالي بأن قلت لكنه ليس بحيوان وجدته في قوة أن يقال من الشكل الثاني هذا ليس بحيوان وكلما كان انسانا فهو حيوان فتدريج الشرطية الى كبرى الاقتراني والاستثنائية الى صغراه (قوله فان كانت متصلة الخ) أي واما ان كانت منفصلة فسيأتي في كلامه (قوله فشرط اتناجه الخ) ذكر من الشروط أربعة ورابعها مرددين شيتين كما ترى (قوله هو عبارة عن قياس مركب الخ) لا يخفى أن هذا تعريف للقياس الاستثنائي من حيث هو فيشمل ما شرطية متصلة وما شرطية منفصلة كما يقتضيه اطلاق قوله احدهما شرطية وقوله والاخرى وضع الخ أي ذات وضع أو ذات رفع والمراد باحد جزئها المقدم بالنسبة للوضع والتالي بالنسبة للرفع وقوله يلزم منه وضع الخ راجع لما قبله على اللف والنشر المرتب فوضع المقدم يلزم منه وضع التالي ورفع التالي يلزم منه رفع المقدم وهذا كله بالنسبة للمتصلة واما بالنسبة للمنفصلة فالمراد باحد جزئها الاحد الدائر فيشمل كلاما من طرفيها بالنسبة لكل من الوجود والرفع وقوله يلزم منه وضع الخ راجع لما قبله على اللف والنشر المشوش فوضع كل من طرفيها يلزم منه رفع الاخر بالنسبة للحقيقة وممانعة الجمع ورفع كل منهما يلزم منه وضع الاخر بالنسبة للحقيقة أيضا وممانعة الخلو كما يعلم مما يأتي فتنبه (قوله وليس يجب أن يكون الخ) دفع بهذا ما قد

يتوهم من اشتراط ذلك (قوله فان الشرطية لو كانت مركبة من شرطيتين الخ) وذلك  
 كما في قولنا كلما كان ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود كان اذا لم تكن الشمس  
 طالعة لم يكن النهار موجودا لكن ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجودا ولكن  
 ليس ان لم تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا فكل من الجزء الموضوع أو  
 المرفوع شرطية في هذا المثال ولا يخفى أن الاستثائية الثانية بحسب الفرض وان  
 كانت خلاف الواقع وكذا ما يأتي (قوله ولو كانت مركبة من شرطية وجمالية الخ)  
 وذلك كما في قولنا كلما كان ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعدم طلوع  
 الشمس ملزوم لعدم طلوع النهار لكن ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكما  
 في قولنا كلما كان عدم طلوع الشمس ملزوما لعدم طلوع النهار فان كانت الشمس  
 طالعة فالنهار موجود لكن ليس ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فالجزء  
 الموضوع شرطية في المثال الاول وكذلك المرفوع في الثاني (قوله اذا كانت  
 الشرطية مقدمها) أي لاجل أن يتأتى أن الجزء الموضوع شرطية اذ لا يوضع في المتصلة  
 الا المقدم وذلك كما في المثال الاول وقوله ان كانت تاليها أي لاجل أن يتأتى أن الجزء  
 المرفوع شرطية اذ لا يرفع في المتصلة الا التالي (قوله فلو كانت المتصلة الكلية  
 سالبة الخ) فاذا قلت مثلا ليس البتة اذا كان هذا انسانا كان حجرالكنه انسان  
 لم ينتج ذلك القياس شيئا وكذا لو رفعت التالي بأن قلت لكنه ليس بحجر (قوله أو  
 وضعه) فاذا قلت مثلا ليس البتة اذا كان هذا انسانا كان حجرالكنه حجر لم ينتج  
 أيضا وفيه أن وضع التالي لا ينتج ولو كانت المتصلة موجبة لكنه ذكره لاجل قوله  
 بعدو يلزم أيضا بالقوة الخ (قوله لكن بالقوة يلزم من وضع الخ) فاذا قلت مثلا  
 ليس البتة اذا كان هذا انسانا كان حجرالكنه انسان فانه وان لم ينتج هذا القياس  
 بالغل لكنه ينتج بالقوة انه ليس بحجر بواسطة ما استلزمته القضية السالبة من المتصلة  
 الموجبة المناقضة لها في التالي وهي كلما كان هذا انسانا لم يكن حجرا اذ هذه القضية  
 تقتضى انه متى ثبت له الانسانية انتفت عنه الحجرية (قوله أي وضع تعقيضه) انما  
 أتى بهذا التفسير لان المعهود في الاتجاج أن وضع المقدم ينتج الوضع لا الرفع (قوله  
 لاستلزام المتصلة الخ) عليه لقوله لكن بالقوة يلزم الخ فقولنا مثلا ليس البتة اذا كان  
 هذا انسانا كان حجرا يستلزم أن يقال كلما كان هذا انسانا لم يكن حجرا ووجه استلزامه  
 لذلك أنه لو التقي بأن كان انسانا حجرا الماصدق السلب الكلي في أصل القضية  
 الغائلة ليس البتة الخ (قوله ويلزم أيضا بالقوة الخ) فاذا قلت مثلا ليس البتة اذا

كان هذا انسانا كان حجرا لكنه حجر فانه وان لم ينتج هذا القياس بالفعل لكنه ينتج  
 بالقوة انه ليس بانسان بواسطة ما اقتضاه عكس القضية التسائل ليس البتة اذا كان  
 هذا حجرا كان انسانا من المتصلة المرجحة المناقضة لهذا العكس في التالي وهي كلما  
 كان هذا حجرا لم يكن انسانا اذ هذه القضية تقتضى انه متى ثبت له الحجرية انتفت  
 عنه الانسانية (قوله لاقتضاء العكس بالمستوى ذلك) أى المدكور من المتصلة  
 الموجبة المناقضة في التالي ويحتمل أن اسم الإشارة عائد للزوم المفهوم من قوله ويلزم  
 أيضا الخ وهذا هو المتبادر من كونه لكن الاقرب الاول وهو الذى قرره شيخنا فاذا  
 عكست قولنا ليس البتة اذا كان هذا انسانا كان حجرا الى قولنا ليس البتة اذا كان  
 هذا حجرا كان انسانا استلزم هذا العكس أن يقال كلما كان هذا حجرا لم يكن انسانا  
 ووجه الاستلزام ما تقدم (قوله وان كانت المتصلة الموجبة جزئية الخ) فاذا قلت  
 مثلا قد يكون اذا جاء في زيد أكرمه لكنه جاء في أولئك لم أكرمه فلا ينتج هذا  
 القياس شيئا لاحتمال أن يكون زمن الشرطية غير زمن الاستثنائية وحينئذ فلا يحصل  
 الاتجاج كما أشار اليه بقوله لانها حينئذ الخ (قوله صدق الشرطية) الاولى أن يقول  
 صدقها ويكون الضمير عائد على المتصلة المذكورة (قوله فلا تحتج مع المقدمتان الخ)  
 أى في زمن واحد والأفهاما مجتمعان معا على الصدق لكن لا في زمن واحد ويمكن أن  
 يكون المؤلف أشار لذلك بقوله معا وهذا هو المتبادر وعليه فلا حاجة لما ذكر (قوله  
 نعم لو كان وقت الاتصال الخ) فاذا قلت مثلا قد يكون اذا جاء في زيد يوم الجمعة أكرمه  
 لكنه جاء في حينئذ أتبع هذا القياس فأنا مكرمه أولئك لم أكرمه حينئذ أتبع فهو لم  
 يجئني يوم الجمعة وهذا يقتضى ان قولنا مثلا قد يكون اذا كان زيد متحرك الاصابع  
 يوم الجمعة كان كاتبه لكنه متحرك الاصابع حينئذ أولئك ليس بكاتب حينئذ  
 ينتج في الاول فهو كاتب وفي الثاني فهو ليس متحرك الاصابع وليس كذلك لانه لا يلزم  
 من ثبوت الاعم ثبوت الاخص ولا من نفي الاخص نفي الاعم كما سيأتى في كلامه اذا  
 عرفت ذلك فكان مقتضى الظاهر أن يقول بدل التعليل السابق بجواز أن يكون  
 المقدم اعم من التالي فلا يلزم من وضع المتقدم وضع التالي ولا من رفع التالي رفع  
 المقدم (قوله أو الانفصال) فاذا قلت مثلا قد يكون هذا الجسم وقت كونه حيا  
 اما عالم واما جاهل لكنه عالم حينئذ أولئك ليس بجاهل حينئذ أتبع هذا القياس في  
 الاول فهو ليس بجاهل وفي الثاني فهو عالم وعكسه بعكسه فاذا قلت في الاستثنائية لكنه  
 ليس بعالم حينئذ أتبع فهو جاهل أولئك بجاهل حينئذ أتبع فهو ليس بعالم كما يعلم مما يأتى

في المنفصلة واعترض بأن الانفصال ليس هذا محله إذ كلامه في المتصلة (وأجيب)  
 بأنه ذكره تقييماً للفائدة (قوله أحد جزئى الشرطية) أى الذى هو المقدم بالنسبة  
 للمتصلة أو الاحد الدائر الصادق بالمقدم والتالى في المنفصلة وقوله أو نقيضه أى أحد  
 جزئى الشرطية الذى هو التالى بالنسبة للمتصلة أو الأحد الدائر الصادق بالمقدم  
 والتالى في المنفصلة (قوله أو كانت الاستثنائية عامة الخ) فاذا قلت مثلاً قد يكون  
 إذا جالسنى زيد وقت الزوال حدثته لكنه جالسنى جميع النهار ولكنى لم أحده جميع  
 النهار أتبع هذا القياس فى الاول فأنا حدثته وفى الثانى فهو لم يجالسنى وقت الزوال  
 واذا قلت مثلاً قد يكون زيد عند الزوال اما قائماً واما آكلاً لكنه قائم جميع النهار أو  
 لكنه ليس باكل جميع النهار أتبع هذا القياس فى الاول انه ليس باكل وفى الثانى  
 انه قائم وعكسه بعكسه فاذا قلت فى الاستثنائية لكنه ليس بقائم جميع النهار أتبع انه  
 آكل أول لكنه آكل جميع النهار أتبع انه ليس بقائم (قوله وان لم تكن الشرطية الخ)  
 الواو والجمال لان فرض كلامه فى الجزئية (قوله وان كانت المتصلة الموجبة الكمية  
 اتعاقية الخ) فاذا قلت مثلاً كلما كان الانسان ناطقاً فاجارنا هو لكن الانسان ناطق لم  
 ينتج هذا القياس لما فيه من الدور كما أشار له بقوله لان العلم الخ (قوله لزم الدور) أى  
 لانه صار العلم بصدق أحد جزئيه امتوتقفا على ما توقف عليه وهو العلم بصدق الاتعاقية  
 فانه متوقف على العلم بصدق جزئيه (قوله هذا) أى محل هذا التعليل (قوله وأما ان  
 رفعته أى بأن قلت فى المثال السابق لكن الجمار ليس بناهق قوله وبالجملة رفع تالى  
 الاتعاقية الخ) هذه العبارة قد وجدت فى بعض النسخ قبل قوله هذا ما يتعلق الخ وهو  
 الظاهر ووجدت فى بعضها بعده وهو خلاف الظاهر وقوله لافائدة له أى زيادة على  
 لزوم الدور (قوله هذا ما يتعلق الخ) اسم الاشارة عائد لما تقدم من قوله اذا عرفت هذا  
 فتقول الخ (قوله ونصه) أى نص ابن عرفة (قوله والثانى) أى القسم الثانى من قسمى  
 القياس لما تقدم من أن القياس قسمان اقترانى واستثنائى فبعد ذكر الاول قال والثانى  
 الخ (قوله وهو متصلة) فيه تسميح لما تقدم من انه عبارة عن قياس مركب من مقدمتين  
 الخ ناصر (قوله قالوا والاكثر الخ) انما أتى بصيغة التبرى لانهم أطلقوا ذلك ولم يقيده  
 بالمهولة كما يرشد لذلك قوله قلت الخ وقوله فى الاول أى الذى هو استثناء عين المقدم  
 لينتج التالى وقوله وفى الثانى أى الذى هو استثناء نقيض التالى لينتج نقيض المقدم  
 (قوله المتصلة كبراه والاستثنائية صغراه) هذا هو محل الاستشهاد (قوله الجبائين)  
 بكسر الباء الموحدة وتخفيف الجيم نسبة الى بجاة بلدة بالمغرب (قوله ثم ذكر بعد هذا

ان حكم الخ) انما احتاج لذلك لانه خص الكلام بالمتصلة حيث قال وهو متصله الخ (قوله  
 وان كانت الشرطية الخ) مقابل لقوله فيما تقدم فان كانت متصله الخ وقوله حقيقة  
 يقتضى انه لا يشترط في كل من مانعة الجمع ومانعة الخلو شي من هذه الشروط وليس  
 كذلك نعم الشرط الرابع أعنى قوله وان تكون مركبة الخ خاص بالحقيقة كما يؤخذ  
 من كلامه في الشرح (قوله عنادية) سيأتى ما فى اشتراط هذا الشرط من الخلاف وكلامه  
 فى الشرح يقتضى انه اختار عدم اشتراطه حيث قال قلت وحاصل الفرق الخ (قوله)  
 وأن تكون مركبة من شئ الخ) سيأتى التمثيل لذلك بقولنا دائما ما أن يكون الموجود  
 قديما واما أن يكون حادثا فنقيض قديم لا قديم وهو يساويه حادث فقد تتركب من  
 شئ وهو القديم والمساوى لنقيضه وهو الحادث (قوله أما اذا كانت مركبة من الشئ  
 الخ) سيأتى أيضا التمثيل لذلك بقولنا دائما ما أن يكون الموجود قديما واما أن يكون  
 ليس قديما فهى مركبة من الشئ وعين نقيضه فاذا قلت فى الاستثنائية لكنه قديم أو  
 لكنه ليس قديما بأن وضعت المقدم أو التالى أول لكنه ليس بقديم أول لكنه ليس لا قديم  
 بأن رفعت المقدم أو التالى لم يفد الانتاج لان النتيجة حينئذ تصير عن الاستثنائية  
 فانه ينتج فى الاول فهو ليس لا قديم وهو عين الاستثنائية لان نقي النفي اثبات وفى  
 الثانى فهو ليس قديما وهو عين الاستثنائية أيضا وفى الثالث فهو ليس قديما وهو  
 كالذى قبله وفى الرابع فهو قديم وهو عين الاستثنائية فالجواب انه لا يفيد الانتاج  
 . طلقا لان النتيجة عن الاستثنائية فى الجميع (قوله وتلزم فيه المصادرة الخ) أى لان  
 فيه أخذ المدعى جزأ من الدليل كما هو معنى المصادرة فى الاصطلاح وهى فى الاصل  
 الممانعة يقال صادره عن مطلوبه اذا مانعه عنه (قوله والنتيجة فى هذا القياس) أى  
 الذى شرطته منفصلة حقيقة فاذا قلت مثلا دائما ما أن يكون الشئ قديما واما أن  
 يكون حادثا لكنه قديم أول لكنه حادث أول لكنه ليس بقديم أول لكنه ليس بحادث أتبع  
 فى الاول فهو ليس بحادث وفى الثانى فهو ليس بقديم لان وضع أحد الطرفين ينتج رفع  
 الآخر وفى الثالث فهو حادث وفى الرابع فهو قديم لان رفع أحد الطرفين ينتج وضع  
 الآخر كما أشار لذلك بقوله أربعة اثنان الخ (قوله وان كانت الشرطية مانعة جمع الخ)  
 فاذا قلت مثلا دائما ما أن يكون المجرم أبيض واما أن يكون أسود لكنه أبيض أول لكنه  
 أسود أتبع فى الاول فهو ليس بأسود وفى الثانى فهو ليس بأبيض فقد أنتجت مانعة الجمع  
 التبيخيتين الاوليين للحقيقة ولا تنتج الاخرين فاذا قلت فى الاستثنائية لكنه ليس  
 بأبيض أول لكنه ليس بأسود لم ينتج انه أسود أو انه أبيض مجاوز اجتماعها على الكذب كما

سأقي في الشرح (قوله وان كانت مانعة خلوا الخ) فاذا قلت مثلاً دائماً ما أن يكون المحرم  
غير أبيض واما أن يكون غير أسود لكنه ليس غير أبيض أو ولكنه ليس غير أسود أتبيح في  
الاول فهو غير أسود وفي الثاني فهو غير أبيض فقد أنتجت مانعة الخلو والنتجتين  
الاخيرتين للحقيقة ولا تنتج الاولين فاذا قلت في الاستثنائية لكنه غير أبيض أو لكنه  
غير أسود لم ينتج انه ليس غير أسود أو انه ليس غير أبيض مجاوز اجتماعهما على الصدق  
كما سيذكره في الشرح (قوله وزاد بعضهم الخ) وقد جرى على ذلك في المتن كما رأيت (قوله  
احتراز من الاتعاقية) فاذا قلت مثلاً في شخص كاتب أسود دائماً ما أن يكون هذا  
كاتب واما أن يكون أبيض لكنه كاتب أو لكنه أبيض أو لكنه ليس بكاتب أو لكنه  
ليس بأبيض لم ينتج لعدم لزوم العناد بين الطرفين كما أشار لذلك بقوله لعدم لزوم العناد  
الخ (قوله وبعض المحققين صرح الخ) وعليه فينتج القياس المذكور في الاول فهو  
غير أبيض وفي الثاني فهو غير كاتب لكنه خلاف الفرض وفي الثالث فهو أبيض لكنه  
خلاف الفرض أيضاً وفي الرابع فهو كاتب (قوله فيها) أي في المنفصلة (قوله قال)  
أي بعض المحققين (قوله لكن اذا اتفق عدم صدق جزئها الخ) أي بأن وضعت  
أحد الطرفين في الاستثنائية وقوله وكذلك لو اتفق عدم كذب الخ أي بأن رفعت  
فيها أحدهما (قوله قات وحاصل الفرق الخ) هذا يشعر بأنه ارتضى ما قاله بعض  
المحققين (قوله ولا يلزم ذلك في المنفصلة الاتعاقية) فيه أن العلم بصدقها موقوف  
على العلم بصدق أحد جزئها وكذب الآخر وحينئذ لو استفيد علم صدق أحد جزئها  
أو كذبه منها لزم الدور وعدم الفائدة ومعلوم أن هذا اذا وضعت الصادق أو رفعت  
الكاذب والابان وضعت الكاذب أو رفعت الصادق لزم الكذب كما تبين لك في  
المثال المشار فقوله ولا يلزم الخ غير ظاهر (قوله واذا عرفت هذا) أي ما ذكره من  
الشروط (قوله أما الحقيقة فيشترط فيها الخ) هذا يقتضى أن ما تقدم كما هو معتبر في  
الحقيقة معتبر في كل من مانعة الجمع ومانعة الخلو وهو المتبادر كما تقدم التنبية عليه  
(قوله هذا) أي ما ذكره من انها تنتج ما تقدم (قوله كقولنا مثلاً دائماً ما أن يكون العدد  
الخ) قد تقدم ما يترد منه تعريف كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة فالزائد هو  
ما لو جمعت كسوره المنطقية كانت زائدة عليه وذلك كالاثني عشر فان كسورها  
المذكورة نصف وثلاث وربع وسدس ومجموعها خمسة عشر وهي زائدة على العدد  
المذكور والناقص هو ما لو جمعت كسوره المنطقية كانت ناقصة عنه وذلك كالثمانية  
فان كسورها المذكورة نصف وربع وثمان ومجموعها سبعة وهي ناقصة عن العدد

المذكور والمساوي ويعبر عنه بالتمام هو ما لو جعت كسورة المنطقة كانت مساوية  
 له وذلك كالاستة فان كسورها المذكورة نصف وثلث وسدس ومجموعها ستة وهي  
 مساوية للعدد المذكور (قوله فقال الاثير ان استثناء الخ) فاذا قلت مثلا دائما  
 اما ان يكون العدد زائدا واما ان يكون ناقصا واما ان يكون مساويا ولكنه زائدا أتبع  
 ذلك القياس فهو ليس بناقص ولا مساو وكذلك لو استثنيت باقي الأجزاء فاذا قلت  
 في الاستثنائية لكنه ناقص أتبع فهو ليس بزائد ولا مساو ولكنه مساو أتبع فهو ليس  
 بزائد ولا ناقص واذا قلت دائما اما ان يكون العدد زائدا واما ان يكون ناقصا واما ان  
 يكون مساويا ولكنه ليس بزائدا أتبع هذا القياس فهو اما ناقص أو مساو وكذلك لو  
 قلت لكنه ليس بناقص أو ولكنه ليس بمساو فانه ينتج فهو اما زائد أو مساو أو فهو  
 اما زائد أو ناقص وهذه النتيجة منفصلة تركبت من سائر الأجزاء وهي حقيقة كما  
 سيذكره بقوله والظاهر ان هذه النتيجة الخ (قوله وما يوهم التركيب من أكثر الخ)  
 أي كالمثال السابق وقوله راجع الخ فكأنه قيل في المثال السابق العدد زائد أو هو  
 اما مساو واما ناقص فقد رجع ذلك الى جملة ومن منفصلة وقوله أو من قضية والمساوي  
 الخ فالقضية هي قولنا العدد زائد ونقيضها العدد غير زائد والمساوي لنقيضها هو اما  
 مساو واما ناقص وهذا انما هو تنوييع في التعبير والافهوعين ما قبله (قوله والظاهر  
 ان هذه النتيجة الخ) هذا مرتبط بقوله ينتج منفصلة تركب الخ (قوله وهذا) أي  
 عدم الاجتماع على الصدق وعلى الكذب (قوله لم يفد الوضع) أي لاحد الطرفين  
 وقوله والرفع أي لذلك (قوله لا امتناع اجتماعهما على الصدق) فلا يتأتى أن يكون  
 المجرم أبيض وأسود واللا اجتماع الضدان وقوله لجواز اجتماعهما على الكذب  
 فيجوز أن لا يكون أبيض وأن لا يكون أسود بأن كان أحمر مثلا (قوله فلما نعت الجمع  
 التخييلتان الاوليان) أي المحاصلتان من وضع أحد الطرفين فانه ينتج انقضاء الآخر  
 (قوله لا امتناع اجتماعهما على الكذب) أي لانه يلزم منه أن المجرم أبيض وأسود  
 فيلزم اجتماع الضدين وقوله لجواز اجتماعهما على الصدق فيجوز أن يكون المجرم  
 غير أبيض وغير أسود بأن يكون أحمر مثلا (قوله فلما نعت الخلو أذن التخييلتان  
 الآخرتان) أي المحاصلتان من رفع أحد الطرفين فانه ينتج وضع الآخر (قوله  
 وهذا) أي ما ذكر من الجملة الاخيرة (قوله من هذا الشرح) بيان لما (قوله النفع)  
 معمول لقوله ينفع (قوله وان يجعله الخ) معطوف على قوله ان ينفع الخ (قوله لهم)  
 أي كل من يسعي في تحصيلهما وجمع الضمير باعتبار المعنى (قوله بعظيم الدرجات)

الجبار متعلق بالفوز وهو بمعنى الظفر وكذلك قوله بجاء سيد المخلوق (قوله العفو)  
معمول لقوله نحوز وقوله عما جديناه متعلق بالعفو وقوله بجعلنا الخ متعلق بقوله جنيناه  
وقوله وسوء نظرنا من اضافة الصفة للوصف وقوله وقلة حياثنا بالهمز أى وقلة  
استحيائنا وقوله من الذنب العظيم بيان لما جنيناه (قوله عدد ما ذكره الذاكرون  
وعغل عن ذكره الغافلون) يحتمل أن يكون كل من الضميرين عائدا على النبي صلى  
الله عليه وسلم ويحتمل أن يكون عائدا على الله سبحانه والاولى أن يجعل الاول عائدا  
لله تعالى والثاني للنبي صلى الله عليه وسلم وانما كان ذلك هو الاول مع أن فيه تشبيها  
لانه أبلغ في كثرة الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم اذ الذاكرون لله تعالى أكثر من  
الغافلين عن ذكره والغافلون عن ذكره صلى الله عليه وسلم أكثر من الذاكرين له  
صلى الله عليه وسلم وهل يحصل للمصلي بهذه الصيغة ونحوها ثواب صلوات بقدر هذه  
العدة أو يحصل له ثواب صلاة واحدة لكنه أعظم من ثواب الصلاة المجردة عن ذلك  
ذهب بعضهم الى الاول وذهب المحققون الى الثاني (قوله وآخذ دعواهم أن الحمد  
لله رب العالمين) أتى بذلك أشعارا بالاحتتام وهذا من أحوال أهل الجنة التي أخبر الله  
تعالى بها في قوله جل وعز ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات يهديهم ربهم بايمانهم  
تجري من تحتهم الأنهار في جنات النعيم دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام  
وآخذ دعواهم أن الحمد لله رب العالمين وجل بعض المفسرين التسبيح والتحميد في  
الآية على أحوال أهل الجنة بسبب الماء كقول والمشروب فانهم اذا اشتوا شيا قالوا  
سبحانك اللهم فيحصل ذلك الشيء بين أيديهم على موائد كل ما تدهم في ميل على كل  
مائة سبعون ألف صحيفة في كل صحيفة لون من الطعام لا يشبه بعضها بعضا فاذا فرغوا  
من الطعام حمدوا الله تعالى فترتفع الموائد عند ذلك قال الرازي وهذا القائل مارق  
نظره في دنياه وأخره عن الماء كقول والمشروب وحقيق بمثل هذا الانسان أن يعد في  
زمره البهائم وأما المحققون فقد تركوا ذلك اهـ لكن لا ينبغي هذه المبالغة في  
التشبيح فقد قاله البغوي وتبعه جماعة من المفسرين وانما يقال الاول أن المراد  
انهم يستعملون بالتسبيح والتقديس والتحميد والثناء عليه بما هو أهله ولذلك قال  
الزجاج أعلم الله تعالى أن أهل الجنة يقتحمون بتعظيم الله تعالى وتزييه ويحتتمون  
بشكره والثناء عليه وقال البيضاوي المعنى انهم اذا دخلوا الجنة وعانوا عظمة الله  
تعالى وكبر يائه مجدوه ونعته بنعوت الجلال ثم حيتهم الملائكة بالسلامة من الآفات  
والفوز بأصناف الكرامات وحينئذ يحمدون الله تعالى ويثنون عليه بصفات



الاکرام کذا یؤخذ من تفسیر العلامة الخطیب وهذا آخر ما سره الله تعالى علی هذا الشرح المبارک نسال الله تعالى أن يجعله فی مرتبة القبول بحجاء السید الرسول صلی الله وسلم علیه وعلى آله وصحبه أجمعین والحمد لله رب العالمین (قال المؤلف رحمه الله) وكان الفراغ من جمع هذا التقرير منتصف شعبان المبارک من شهر سنة ألف ومائین وخمسة وعشرين من الهجرة النبویة \* علی صاحبها أفضل الصلاة وأزکی التیمة \* وعلى آله وأصحابه أولى البهجة السنية \* وحشرنا وإياهم فی الرتب العلیة \* بفضلہ وکرمه آمین آمین آمین

الحمد لله علی کماله سبحانه \* حمدنا ستمدریه درر الاعانه \* والصلاة والسلام \* علی سیدنا محمد خیر الانام \* وعلى آله وأصحابه \* وأتباعه وأحبابه \* أما بعد \* فیمقول العبد \* محمد صالح بن المرحوم محمد أکرم \* وفقه الله الی سواء الصراط الاقوم \* هذا الکتاب قد بدر بدره \* وسطح فی سماء نفع الطلاب بجزه \* فی منتصف شهر صفر سنة ١٢٩٢  
 ألف ومائین اثنین وتسعين \* من هجرة سید المرسلین \* صلی الله وسلم علیه  
 وعلى آله وأصحابه أجمعین \* بعد أن بذلت جهدی فی تصحیحه \*  
 \* وقد حث زندق کرى فی تنقیحه \* وأسهرت الطرف \* فی  
 مقابلته جرفا بحرف \* علی نسخة مؤلفه \* وأزلت بهامنه  
 درن محرفه \* فإساء بحمد الله عیس فی بروز محاسن  
 عباراته \* ویطیب الطالب من  
 شمیم عبیر رائق اشاراته \* هذا  
 واسأل الله سبحانه أن يجعله  
 من الاعمال المقبولة \*  
 وبأ لطف حسن  
 ختامه مشموله  
 آمین آمین  
 آمین

Handwritten text in Arabic script, heavily faded and obscured by numerous brown stains. The text is arranged in approximately 15 horizontal lines within a rectangular border. The script is cursive and difficult to decipher due to the poor condition of the document. A small, dark mark is visible in the bottom left corner of the page.